





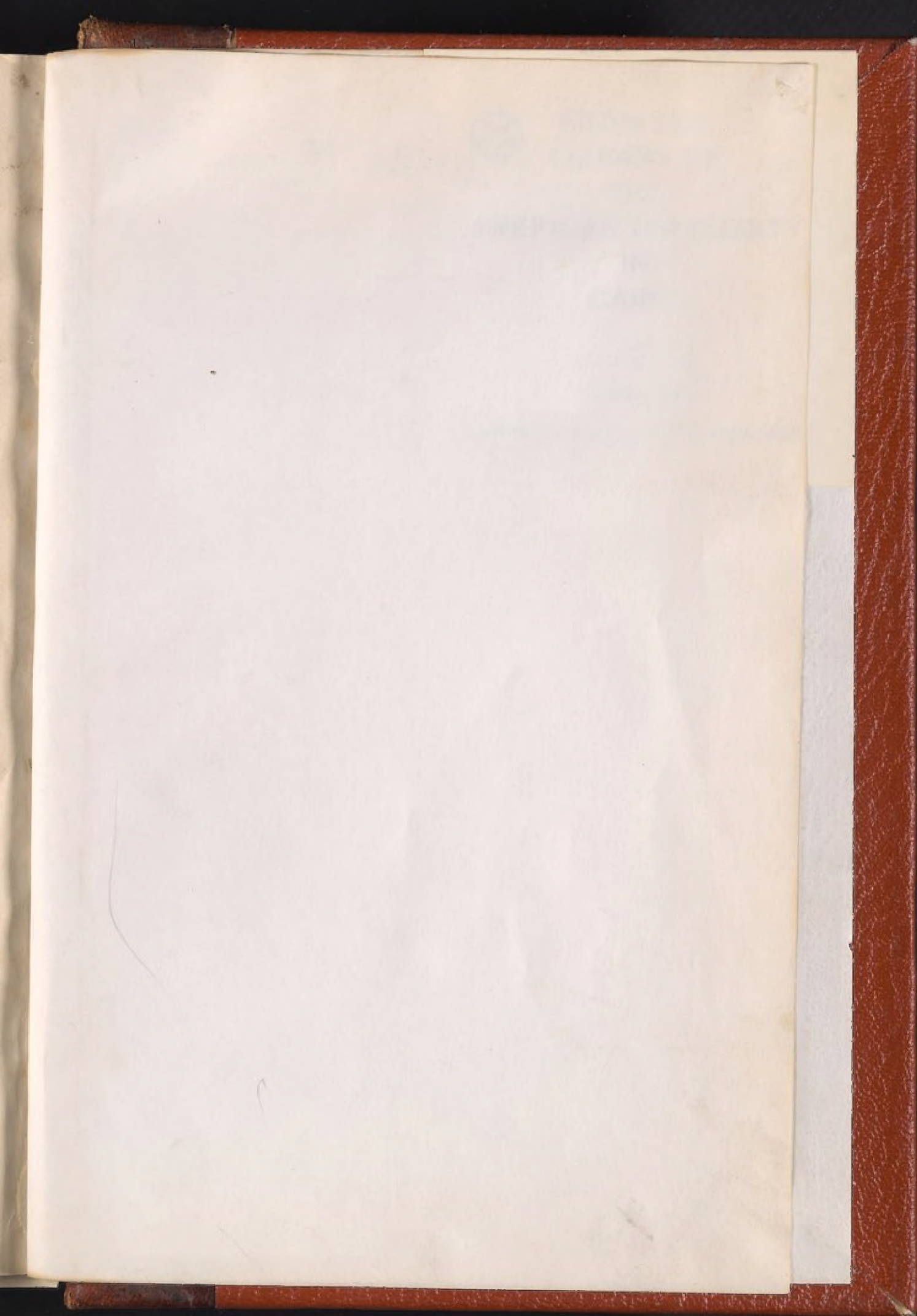
FROM THE  
LIBRARY OF  
THE  
AMERICAN UNIVERSITY  
IN  
CAIRO

من مكتبة  
الجامعة الأمريكية بالقاهرة



01-B4 176







انجلترا في مصر

بقلم

مَدَامْ جُولِيَتَا دَمْ

\*\*\*\*\*

عربه بتصرف وكتب المقدمة

على فهمي كامل بك

سنة ١٣٤٥ هـ

الطبعة الاولى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلفة



« مطبعة شركة العلم والدفاع الوطني بالقاهرة »

٢١٩ ٩٢

Juliette Adams England - Egypt.

DT

107

A3712

1922

V.1-2

١٨

١٧٢



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

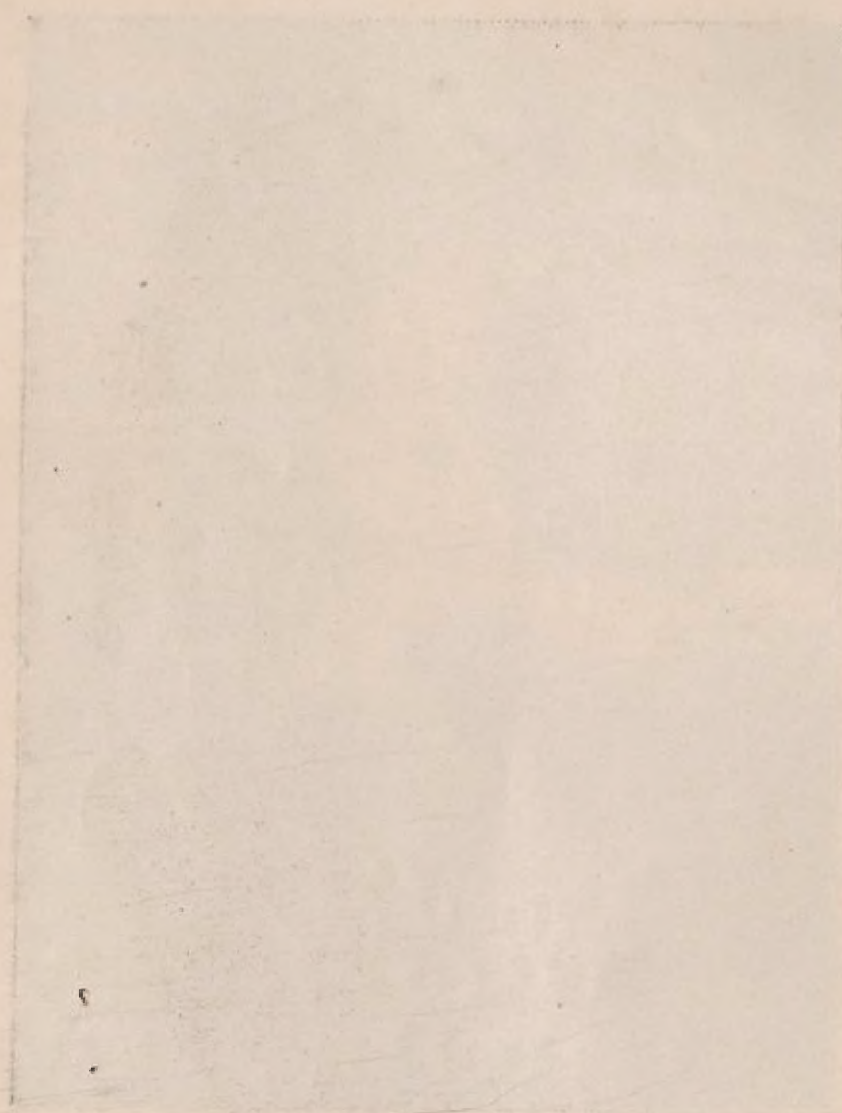
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الذين هم خير البرية  
أجمعين

والله أعلم بالصواب  
والله المستعان

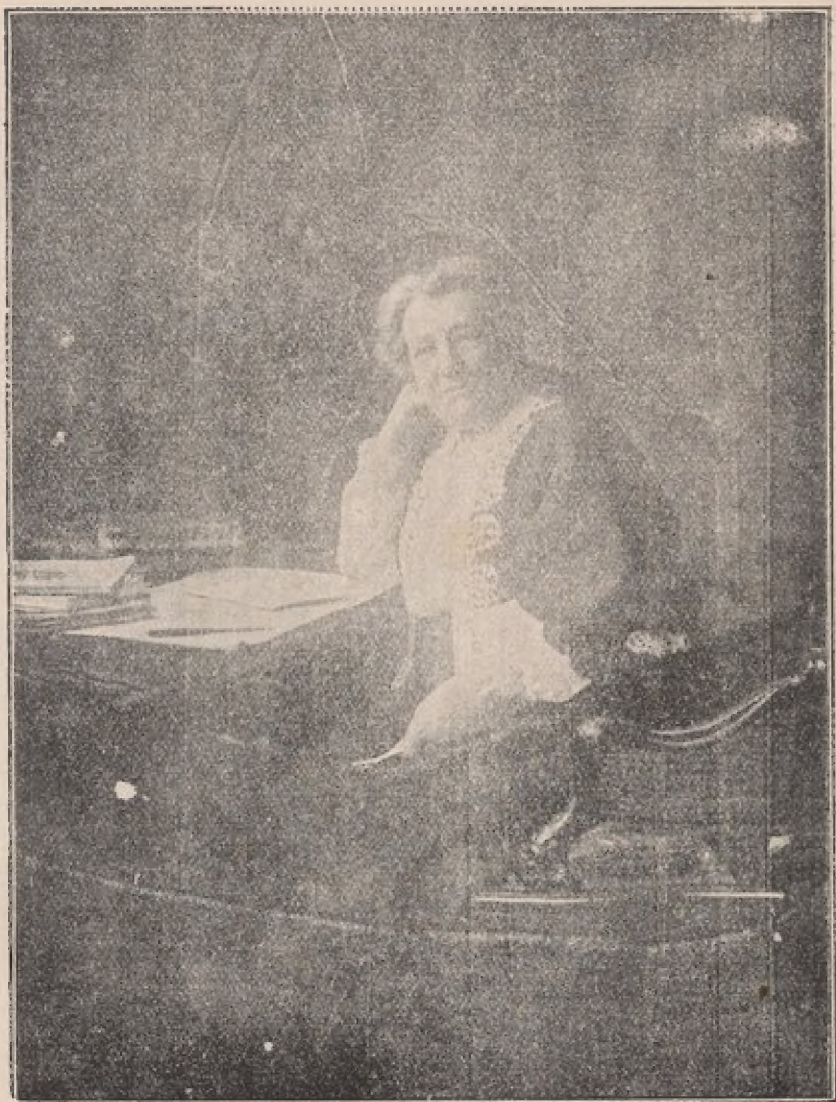
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين





*Handwritten text, possibly a signature or date, located below the central rectangular area.*





مدام چونیٹ آدم



## أهداء الكتاب

« إلى أسن جداتنا وأعظمهن . إلى الموحية بالعلوم . إلى الأمة  
المصرية الكبيرة النبيلة . إلى ابني المجيد البطل المقدم » ~~مخطى~~  
كامل<sup>١</sup> ذلك الذى أفنى حياته فى سبيل دفاعه الوطنى عن استقلال  
الكرانة وحرية وادى النيل . إلى شقيقه ابني « على فهمى كامل »  
هذا الذى داوم على الجهاد بعزم صادق وعقيدة راسخة لتخليص  
وطنه من ربة الاحتلال الانجليزى . إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا  
السفر الذى لا قيمة له إلا برهان ولائه لقضية وطنية كبيرة »  
أبى دوجن فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٢ « جوليت آدم »



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين

## مَدَامْ جُولِيَتْ آدَمْ

جأت قدرة الخالق عز وجل فقد خلق سبحانه وتعالى بين النفوس البشرية آحاداً يضيق العالم من أن يسعها . نفوس الوطنيين الذين يرون من واجبهـم ألا يتصرفوا حياتهم على مجرد الدفاع عن أوطانهم فقط . بل إنهم كذلك يدافعون في كل مكان عن الحق المهدوم والمجد المهدوم والفؤاد المكسوم . أولئك الذين يستوى لديهم القريب والبعيد مادام الحق ديدنهم والعدل ضالـتهم وحرية الامم بنيتهم واستقلال الاوطان أنشودتهم من هذا الطراز القيم في الانفس نفس مدام جوليت آدم . تلك الكاتبة القديرة والسياسية المحنكة والوطنية النادرة المثال . فأنها مع كرم معتدتها



وسعة رزقها وكبر شهرتها وغزارة علمها وتوقد ذهنها قد وهبها الله أيضاً  
 قلباً لا يهوى إلا الحرية ولا يألف إلا الأحرار الذين ينسون ذواتهم إزاء  
 هياكل أوطانهم ويبدلون أموالهم وأوقاتهم بل ويضحون بأرواحهم في  
 سبيل إسعاد أممهم ومجد بلادهم . كما وهبها تمالت قدرته قلماً لا يجرى على  
 القراطيس مع الهوى ولكنه يحارب الظلم والظالمين وينصر العدل والعادلين  
 إني إذا تقدمت إلي مدام جوليت آدم شاكرها من سويداء قلبي  
 وبكل جوارحي دفاعاً عن وطني وحقوق أمتي وثقتها بشخصي العاجز  
 وتكليفني بتحرير كتابها هذا « إنجلترا في مصر » مع تفصيل النقط الغامضة  
 والمسائل التي تحتاج إلي شرح وبيان لأهميتها . فأنما أقدم إليها لا كجميع  
 الناس بل كالأبن بر يشرق لها بالجميل من صميم قواده ويحمل في جوارحه  
 لذاتها الميعة ومتامها السامي أكبر احترام وأعظم اعتبار  
 وإني كذلك إذا قدمتها لأبناء وطني الأعزاء لا أقدمها للذين عرفوها  
 من قبل بدفاعها الجيد عن وادي النيل منذ نصف قرن من الزمان ولكني  
 أقدمها لأبناء هذا الجيل وحماة مصر المستقبلين . أقدمها إلي النشء من  
 أكباد مصر النشأة أولئك الذين إذا ذكروا حزبتهم المنصوبة وندبوا  
 استقلال وطنهم المسلوب فأنما يتولون بأستنتهم مافي قلوبهم ويهربون عن  
 وطنية صادقة وعقيدة راسخة  
 أقدم لأفئدة مصر العائرة وميونها البصرة سيدة رحيمة بالوطنيين  
 كبيرة العطف على المظلومين . أقدم لهم من إذا تقدمت بمؤلفها هذا



وبدفاعها عن أرض الفراعنة وأمة النيل دون أن تتصرف إليهم بأعمالها  
المشكورة من قبل . ظنوا المصريون ملكة من ملكات الكنانة الأولى تدفع  
عن النيل والأهرام يد المدف والآثام وترجو لمصر عزها القديم لتكون  
بن الأمصار في أكمل نظام وأحسن تقويم

نشأتها

ولدت مدام جوليت آدم في يوم الثلاثاء الرابع من شهر أكتوبر  
سنة ١٨٣٦ بقرية «فربرى» من قرى إقليم «بيكاردى» — من أقاليم فرنسا  
الشهيرة — لوالدين فرنسيين عريتين في المجد . والدها هو الجراح الكبير  
«لمير» صاحب الشهرة الدائمة في عالم الطب وفي عالم السياسة إذ كان في  
مقدمة المجاهدين بالحكم الجمهورى . بذل ماله وصرف وقته في سبيل  
الاحسان إلى أمته ورفعة بلاده حتى سجل التاريخ اسمه بين عظماء الفرنسيين  
كبير الأثر عظيم القدر نقي السيرة صادق الوطنية . ولقد كافأته فرنسا بأن  
خلدت اسمه على أحد شوارع باريس . وأما والدتها فمن سلالة الثائديسين  
الذى ذاع صيته في حروب لويس الرابع عشر

ورثت مدام جوليت آدم أميز الصفات النبيلة عن أبيها ونالت قسطا  
وفيرا من التربية المالية والتأليم القويم في مدينة باريس حيث كان يقيم أبواها  
فظهر ذكاؤها وتجلت عبقريتها منذ حداثة سنها إذ كانت المتفوقة على قريناتها  
في إصالة الرأي وقوة التعقل مع سلامة الذوق وأدب المجاملة وحسن المجادلة  
خبيا الشكل حبا جما وأكبروا فيها هذه الخلال السامية والمواهب المالية



زواجها وخلفها

عندما أتمت دروسها في كلية الآداب بباريس رأى والداها أن يزفها  
إلى المحامي الكبير ميسو « دي لاماسين » وهي في السابعة عشرة من  
عمرها وقد رزقت منه مولودة هي « أليس دي لاماسين » . وبعد أن مات  
زوجها تزوجت في عام ١٨٦١ بـ رجل فرنسا الكبير ميسو إدمون آدم  
من أكبر زعماء الحزب الجمهوري فظهرت بزواجه ظهيرا كبيرا لأنه  
كان عمدة باريس ومن أشهر ثروة فرنسا وقد تقلد أكبر المراكز  
الحكومية ثم انتخب عضوا دائما بمجلس السناتو بعد تأسيس الجمهورية  
الثالثة ثم صار رئيسا لهذا المجلس

وبعد أن توفي ميسو إدمون آدم في سنة ١٨٨٧ عكفت على الاشتغال

بالسياسة والتأليف

أما ابنتها فقد تزوجت بالبروفسور سيجون الجراح الفرنسي الأشهر  
ورزقت منه ثلاث بنات تزوجت أكبرهن وهي بولين بميسو جودير  
رئيس تحقيق الشخصية بأدارة بوليس باريس ورزقت منه ابنة . أما الثانية  
وهي كلود فانها تزوجت بالـ دكتور « فورنو » المدير الفني لمعمل باستور  
ورزقت منه ثلاثة أولاد ذكور . وأما الثالثة وهي جوليت فانها تزوجت  
بالضابط مازيه ورزقت منه ولدا ذكرا

في عالم التأليف

عند ما برزت مدام جوليت آدم في ميدان التفكير والكتابة والسياسة



ما كان في الأمة الفرنسية بأسرها سوى ثلاث كاتبات مشهورات هن  
 دانييل ستيرن وجورج سند وجيراردن . وكانت كل واحدة منهن  
 ممتازة بضرب من ضروب الانشاء الأدبي . أما مدام آدم فإن قلمها جرى  
 في كل الميادين الاجتماعية داخل بلادها وخارجها وسبح فكرها في عالم  
 الختاتن لا عالم الخيالات فكتبت في علوم الأدب والاجتماع والتاريخ كما  
 كتبت في الوطنية والسياحة والوصف والفلسفة والسياسة . وكانت في كل  
 ما كتبتة مثال العقل الزاجح والحجة البالغة والوطنية الصادقة . يلمس  
 الناري في كتبها آيات الجلال والحق ومثل الانصاف والصدق

بدأت منذ آتتها بكتاب عنوانه « ضد آراء بوردون » في عام ١٨٥٦  
 إذ كانت قد بلغت العشرين من عمرها . ولهذا الكتاب قصة تجمع بين  
 العبقرية والشجاعة وقوة الإرادة وإليك فواها :

كان بين كتاب فرنسافي أوائل القرن التاسع عشر كاتب اسمه (بوردون)  
 علاصيته واشتهر قلمه شهرة خضت لها جميع الأقلام حتي أنه ما كان يجد  
 له مجادلا فيما يكتب أو ينشر — وضع هذا الكاتب كتابا حمل فيه علي استرجال  
 المرأة وادعائها التكبير والكتابة كما حقروا فيما كتب الكاتبين المشهورتين  
 «دانييل استرن» و «جورج سند» وغيرهما . وسخر من مدارك النساء كافة  
 وما انتشر كتابه حتي وافقه جميع الكتاب علي ما كتب ولم تسطع  
 كاتبة من كاتبات فرنسا أن ترد عليه بكلمة ! بيد أن مدام جوليت آدم  
 القوية الإرادة الشديدة الشكيمة التواتة إلي الحق أقبلت علي مجادلته



بكتابتها هذا وقدمته لجميع الناشرين فلم يقبلوا نشره محققين سنها وعدم شهرتها أمام عظمة ( بوردون ) الأدبية ولكن لم يشعزها هذا العائق حتى وثقت إلي وجود ناشر قليل الشهرة تقبل نشر كتابها قائلاً :

« إني ناشر مجهول وأنت كاتبة مجهولة فاذا لم يرج كتابك عندي لا يخسر كلانا شيئاً... » ولم يكذب ناشر هذا الكتاب حتى دهش الناس لجراتها واعتبروا عملها العجوبة ثم أقبلوا على قراءته رويداً رويداً وانتشر الكتاب في كل مكان واقتنع قراؤه بحججها الدامنة بعد أن تبينوها وانتصرت انتصاراً كبيراً على ذلك الكاتب الأكبر الذي التزم إزاء ما كتبه الصمت التام . وكان في انتصار مدام آدم عليه انتصاراً لكل كاتبة في العالم .

أخذت شهرتها منذ ذلك الحين تزدح في آفاق الأدب وعالم الانشاء ولقد كتبت حتى اليوم خمسة وأربعين كتاباً من أنفس الكتب كما نشرت لها المجلات والصحائف السيارة آلاف الرسائل وإليك أمثلة من تأليفها :

جلال الزواج في قوة الوفاء في عام ١٨٥٥ : — وهو كتاب تجلت فيه روح الفضيلة الكاملة ويمكن تلخيصه في هذه العبارة :

« إذا لم يشق زوج بزوجه ولا يحمل له في قلبه الوفاء الكامل فلا رابطة بينهما . والمرأة الناضلة تستطيع أن تتناوب على شهوات الرجل . والرجل الفاضل يستطيع أن يسكن قلبه المرأة الناضلة .. إلي أن قالت : « إن الزواج وسيلة لوجرد الانساني وكل شاب يخشى الزواج نيس جديراً بأن يكون أباً محترماً كما كان أبوه من قبل أو يعتبر قوة من قوي الوطن المنتجة . »



فضائل السيدات في عام ١٨٥٨ —

وهو كتاب يصف فضائل المرأة الصالحة في معاشها ومعادها ويحملها كل التبعة في وجوب غرس الفضيلة في نفوس أبنائها وتعهدهم كما يتعهد الزارع زرعها ويقيه شر الآفات حتى يزهر ويشعر ... »

أسرار جاريبالدي غير المطبوعة —

وهو كتاب نشرته في عام ١٨٥٨ وصفت فيه سر عظمة جاريبالدي وقالت : « إن وطنيته مستمدة من تربيته الدينية وفصلت الخلال الحميدة التي كان عليها أبواه . وكيف أن التاريخ كان أصدق مرشداً له في أعماله العظيمة التي داومت على تحرير وطنه وشعبه . تم حثت الأمة الفرنسية على التمسك بروح الدين المنجية الرافعة وتدبر عبر التاريخ ... »

قريتي الزينة في عام ١٨٥٨ —

وصفت في هذا الكتاب الرابطة الكبيرة بين النفس وبين الوطن الأخص كما ترجمت عن حينها إلى قرية « فريري » التي ولدت فيها بعبارة وأسلوب ساحرين . كذلك وصفت فيه حياة القرويين واستقامتهم وصدقهم وشجاعتهم وتجملهم بأكثر الفضائل البشرية

هذه أمثلة صغيرة مما كتبت في عنفوان شبابها وأنتك لتري سلسلة القلم ونضوج الفكر في سائر كتبها التي تعاقبت مع تعاقب الزمان . فكتبها خطرات فلاحه . والسياحة الشرقية . وديانة الصينيين . والوثنية . والمسيحية . وسياحة الألب . وقوة العقيدة تحرك الجبال . والتربية النفسية . واستعداد



الرجال . وملك الجبال . والوطنية الصادقة المعاملة . والبيت المعمور .  
 وتقليبات السياسة . ومدارس الشعب . والمسارح المحيية . والوطن المجري  
 والوطن البولوني . ومدينة اليونان . . . كل هذه الكتب وإن اختلفت  
 في الموضوع والغاية قد صبت في قالب واحد من متانة المبنى وحسن الديباجة  
 وجمال المعنى

تدخل بك في قصة منمعة ثم لا تتركك حتى تعتق مذهبها الفكري  
 ومرامها النظرية . ذلك لأن عبارتها اسطعنا مؤثراً في النفس وقوة تسحر الالباب  
 وأنها في كتبها الوطنية لأجل من ذلك وأعظم أثراً فإن كتبها :  
 « وطنيتنا الذي كتبه في عام ١٨٦٢ » أو « الدفاع عن الوطن » الذي نشر في  
 عام ١٨٦٩ أو « الحرب السبعينية » أو « حصار باريس » أو « أيامنا  
 السوداء » لكتب جليلة القدر منمعة بالأمثلة الكبيرة والمعبر المؤثرة  
 إن من بين كتبها ما طبع ١٥٠ مرة مثل كتاب « صداقاتنا قبل ترك الشار »  
 وهو كتاب كتبه بعد الحرب السبعينية التي فشلت فيها فرنسا لإزاء ألمانيا  
 وخسرت بسببها مقاطعتين من أغنى مقاطعاتها وأعمرها وهما مقاطعتا  
 الألزاس واللورين

نشرت هذا الكتاب بحمية نادرة المثال ووطنية وثابة محررة وأسلوب  
 أملاه على قلمها وجدانها الحي وحبها المتناهي لأمتها ولوطنها  
 أنشأت في عام ١٨٧٩ لافيل ريفو ( المجلة الحديثة ) وهي مجلة نصف  
 شهرية تصدر في مدينة باريس وصفحات كل عدد من أعدادها لا يقل عن



٢٤٠ صفحة من القطع الكبير . . . أنشأتها لفرضين كبيرين الأول خض  
الفرنسيين على الثأر من ألمانيا . والثاني تعميم الشعب الفرنسي السياسة الخارجية  
التي ما كانت تشتغل بها كما ينبغي صحيفة فرنسية في ذلك العصر .  
فاتخذت من هذه المجلة مدرسة سياسية أدبية علمية لتخريج فطاحل الكتاب  
وفيهما نشأ أبناؤها الادبيون الذين هم مجد فرنسا الحاضر أمثال بيرلوتي .  
وجي دي موباسان . وجان ريشبان . وبول بورجيه . وروسني . ومارسل تينير  
وليون دوديه . وكاميل موكاير . وأنتول إيوت . وأنتول فرنس . وغيرهم  
كثيرون ممن تدعوهم أبناءها المختارين ويدعونها أهم الادبية الفكرية  
وأنها كذلك الام الأدبية لوطنها الأتظم ( مصطفى كامل )  
منذ اتخذ باريس مركزاً لخدمة المسئلة المصرية في أوروبا إذ فتحت له أبواب  
مجلة القيمة في عام ١٨٩٥ فسكتب فيها الرسائل التي لفتت نظر العالم السياسي  
في كل بلد متحضر إلى قضية مصر وحقوق أمة وادي النيل  
وإن رسائل مدام جوليت آدم السياسية التي نشرتها هذه المجلة والصحف  
الفرنسية والسويسرية واليطالية وغيرها من كبريات صحف العالم تتمدّد  
الحصر . وهي ليست معقودة بأي ظرف من ظروف الزمان بل إنها مما يحلوا  
نشره في كل أوان .

ومامن كتاب تؤولفه أو مقال تنشره إلا يترجم إلى جميع اللغات . ذلك  
لأن اسمها ملازم لتاريخ فرنسا السياسي منذ أكثر من ستين عاماً . . .  
لأنها عندما عزميت على إنشاء مجلة ( لافول ريفو ) وعلم غمبتا خطيب



فرنسا الأكبر وعظيم سياستها بهذا العزم ووقف على برنامج المجلة  
السياسي قال لها :

« إن رجال فرنسا السياسيين إذا اجتمعوا لا يحسنون القيام بالبرنامج الوعر المسلك  
في السياسة الخارجية ذلك الذي رسمته لهذه المجلة . لذلك أوكد لك فسلها منذ  
اليوم . . . »

قال ذلك السياسي المحنك هذا القول هاذيا ولكن ثبات مدام آدم  
وعبقريتها ودراستها المسائل السياسية الخارجية دراسة صحيحة مصحوبة  
ببعد النظر وصدق الحكم جعلت غميتها يعتبر نجاحا مدججاً من معجزات الزمان  
لقد حملت في هذه المجلة حملات صادقة على ألمانيا وضائق البرنس  
بسمارك في سياسته مضائق جعلته لا يهاب في العالم إلا سطوتها وقلمها إذ أنها  
كشفت عن دخائل السياسة الألمانية بما أذاعته من مؤامرات مدبرة ودسائس  
خفية . كما أنها حاربت فيها كذلك السياسة الانجليزية — وعلى الأخص  
في المسألة المصرية — ولو أردنا أن تثبت هنا ما كتبه في شأن مصر منذ  
عزل الخديو إسماعيل باشا في سنة ١٨٨٩ إلى أن حدثت مشكلة فاشودة  
وانتهت في سنة ١٨٩٩ — أي في العشرين عاماً التي أدارت فيها هذه المجلة  
لاحتجنا إلى شجرة أسفار مثل هذا السفر

ولو كانت الحكومة الفرنسية أخذت بنصائحها وإرشاداتها قليل  
ضرب الأسطول الانجليزي لشرف الاسكندرية وعملت في المسألة المصرية  
بعزم وحزم كما ألحت عليها لا نقذت مصر من هذا الاحتلال البريطاني



المشثوم ولسطارت فرنسا لنفسها صحيفة أخرى قيمة كبتلك الصحيفة  
الشريفة التي سطرتهما في عهد « محمد علي الكبير »

خسرت مدام آدم في هذه المجلة بعد أن أدارتها عشرين عاما نحو  
مليون في قرناك (ثمانين ألف جنيه) مضحية بهذا المبلغ الجسيم في سبيل رفعة  
بلادها وخدمة مبادئها الوطنية . ثم نزلت عن هذه المجلة في أواخر عام  
١٨٩٩ لجماعة من أبنائها الأديبين واكتفت بإصدار نشرة في كل شهر جعلت  
عنوانها (الكلمة الفرنسية في الخارج) وقد كان لهذه النشرة تأثير كبير  
في الدوائر السياسية

داومت على إصدار هذه الكلمة ست سنوات أي حتى سنة ١٩٠٥  
ثم كفت عنها لتتشر مذكراتها الخاصة بعد أن بلغت السبعين من عمرها  
وقد نشرت إلى ما قبل الحرب الأوربية الأخيرة ستة أجزاء كبيرة الحجم  
من هذه المذكرات التي نالت إقبالا لم تله مؤلفات غيرها من أطواد  
الساسة وكرام الكتّاب في تاريخ العالم المتحضر

وما أذن مؤذن الحرب حتى اشتعلت بأمور آخر كتشجيع الجنود  
وإدارة الجماعات النسائية والتوفيق بين كبار الساسة والتمكين للاتحاد العام  
في النفوس لأدراك النصر . إلى غير ذلك من أساليب الوطنية المنتجة للفاضة  
ولقد أصيبت إبان الحرب بفقد صهرها الصغير الضابط الشهير  
( جوزيف مادييه ) في ميدان القتال وكانت تحبه حبا جما كحبها لقرينته  
خفيدها ( جوليت ) . . قرأت في فقد آية جديدة من آيات الوطنية



قدمتها لفرنسا خاصة والعالم عامة في كتابها الذي نشرته بعنوان ( حياة  
الأرواح ) ويكفي عنوانه لمعرفة الغرض من وضعه  
وهذا الكتاب علي صغر حجمه قد نال عین الاقبال الذي ناله أشهر  
تأليفها

من أبناء الأديبين كما ذكرنا الكتاب الذي بعد صيته وطبقت  
شهرته الآفاق وهو مسيو ( كاميل موكلير ) ذلك الذي يذكرنا بين آن  
وآن في رسائله الأدبية والسياسية . ولقد جاء هذا الكتاب الكريم نيا  
كتب مقال وصف به مدام آدم نقطف منه هذه العبارة :

« لست أظن أن بين السيدات اللواتي اشتغلن بالأدب والسياسة في الماضي  
والحاضر واحدة تعدل « مدام جوليت آدم » . هذه الأدبية الكبيرة والفرنسية  
العظيمة . فأنها بما كتبت وبما قدمته لفرنسا من المعونة السياسية في أحوال  
قد حلت معضلا معقدا دقيقا من المضلات التي أزيقت فيها أمهار من المداد . فأتا كنا  
تغفر بغير اختيارنا من النساء ذوات الادمغة الجارحة ونستعجن استرجالهن في  
حركاتهن وإحساسهن وطائنا ساءنا أن نجد عند بعض الاوانس الشائعات كلفا غير  
محمود بالتعرض لتأنيث الافكار العامة بمشآتهن الرقيقة الدقيقة . أما هذه السيدة الجليلة  
القدر فأنها مثال المرأة الكاملة والانسان النادر الوجود . لها جمال مشهور ولطف  
كنفحة العطر تجمع اليهما سيرة ندية في صحيفة بيضاء ووقارا كله الشمم وعلو  
الهمة والاباء . وقد شهدت وقائع رائعة ووالت خطباء أهم وآساد حروب كما  
عرفت أسراراً خطيرة ووقفت علي ضمائر أطوار الفلاسفة وفطاحل الساسة وأثرت  
بقوتها النفسية وسلطانها الأدبي في المسائل الجلي تأثرا كبيرا . واحتفظت كل الاحتفاظ  
بمركزها الاجتماعي من حيث براعة أدبها وكال عشرتها وعظم مروءتها . وأنها لم تنزل



علي كبريتها تسطوع الكوكب الذي لا يدركه الهرم ولا يضعف سنه كرور الاعوام  
 « وليست هذه السيدة الفذة في تاريخ فرنسا والتي تنفوق بمقامها الاسمي علي  
 مقام الملكات في مراتب العقل والحجاء إلا فرنسية عذبة الحديث بسامة الثغر طليقة  
 الحياء . بل هي الجدة الحنون والام الرؤوف والصديقة التي لا وفاء بعد وفائها ولا همة  
 تذكر في جانب همتها . وأنها لاشد الناس مقناً للخيلاء والزهو والتمسك بالقشور ..  
 إنك لو رأيتها وقد جمعها مجلس ببعض الاوانس اللاتي يعدن على مسامعها مالمقن  
 من أفكار وآراء لادهشك منها تصايبها الذي يفوق صباهن وأصفاءها جد الاصفاء إلي  
 ما يلقين عليها كأنها تأخذ عنهن ما أخذته قبلاً عن كتبها ورسائلها وتعلمته من أعمالها  
 » إن فرنسا لم تر من قبل سيدة في منزلتها تتجافي عن مواطن الرياء تحايفها كما  
 أنها لم تر أشد منها عارضة في الجدل ولا أجراً منها على التصريح بما في ضميرها حتي  
 في أعقد المسائل وأدعائها إلي الحذر . غير أن لها في جانب هذه المميزات من الجاذب  
 ما ذكره نابليون عن القائد ماسينا إذ يقول :

« إن قصف المدافع يزيد انتقاد ذهن وانسراح صدر »

« إنها كلما تعمقت في بحث المسائل المعضلة زادت روعاً وظرفاً . وإن وطنيتها  
 لا مثيل لها . فهي ليست مقصورة على وطنها الذي تعبد له حق العبادة ولكنها ممدودة  
 إلي كل بلد حلت به مطامع الطامعين وأصابته غوائل المستعمرين

« إنك إذا سمعتها وهي تصف مثلاً عظمة مصر ومدنية اليونان وسطوة الرومان  
 وتاريخ الدول جمعاء ، إنما تخيل لك أنك مدفوع بتيار كهربائي يستاقك إلي حيث يريد  
 وقلما وجد من الناس من ينشط نشاطها للعمل أو يعرف كيف ينتفع بالزمان . فقد  
 أصدرت من المنشآت ما يتجاوز الحصر منزلة تأثير الأفكار في النفوس منزلة العقيدة .  
 وفي هذا التأثير سر تسلطها على القلوب لأن سمو مدرستها قد حلاها تحلية قل في  
 الرجال من بلغها . فأن تدفق أفكارها القوية القويمة جعل ترجمتها معرضاً لكثير من



المواهب العقلية البالغة كحضور الذهن وقوة الاستنتاج والبداهة الماضية... وما هي  
في الحقيقة إلا العقل الحي

« ليس إنشاء مدام جوليت آدم إنشاء تدييج وترصيع بل هو السهل الممتنع  
لا يدخل فيه العمل ولا التصنع ولا هورين تصريف المؤثرات النفسية ولكنه إنشاء  
على إيجازه مبين وعلى بدلاسته قوي وعلى صادق حماسه رقيق . لا نخدم به إلا الحق  
لأنها ولعة بالحق مفتغية أثر الحقيقة . وإن في انشائها من الوصف المرسل ما لا يقل  
جمالا عن مصورات الرسام الشهير «دي لانور» حيث يغوص فكرها على أخفي المعاني  
وأدقها فيخرجها للقراء كاملة مبرأة من القصور والتقصير

« إنك إذا مررت بآتيننا أو بيطرسبورج أو بنيس أو براج أو بيودا إست أو  
بلشيوته أو بالقاهرة وجدت في كل منها أثرا حيا من جهاد مدام جوليت آدم ونفسا  
طاهرا من روحها الفياضة بالوطنية الصادقة والعزيمة الماضية . دائما تحده من ما أثرها  
الكبيرة في نفس وطنها . وفي هذا الجهاد تری فيما فوق المزايا العادية مزينة أن كبر  
عقلها يستوي وكبر قلبها

« إن تلك الرحالة الغنية بوطنيتها وبفكرها وبعلمها وبقلبها وبما لها لا تسأم التنقل  
من صقع إلى صقع وما هي في كل تنقلاتها إلا رسول سلام ورمز إحسان . ولقد عملت  
وحدها وبقوة إرادتها ما لم تعمله حكومة كاملة . ذلك لأن في قلبها من طهارة الضمير  
وفي نفسها من النضارة وقوة الرجاء وفي عقلها من الرجحان وفي نشاطها من مداومة  
العمل ماميزها وجعل لها هذا السلطان الفعال في عالمي الأدب والسياسة . . .

« إن معاوتتها الحزب الجمهوري على تنفيذ مبادئه التي هي مبادئها وعميدها  
للمحالفة الفرنسية الروسية ومبادئها بالتأثر من ألمانيا ومؤازرتها قادة فرنسا وإمدادهم  
بالمال والفكر وهما أعظم وسائل النصر وعطفها على الأمم المهضومة الحقوق لأعمال كبيرة  
مجيدة خالدة في كتاب الدهر ناطقة بعظمتها وعظمة فرنسا على السواء . . . »



ذلك ما قاله «كاميل موكاير» وهل قال إلا الصدق أو كتب إلا الحق.

### أعمالها الأخر

لا تقصر مدام جوليت آدم عملها على التعبير والتأليف بل تقوم بأعمال  
أخر كبيرة فأثيرا في رئاسة الشرف حتى اليوم لجماعات كثيرة أمثال جماعة  
«الآداب النسائية» «والسكك الحديدية الجنوبية» و«يتيمات الحرب»  
و«ممرضات المدافعين عن الوطن» وغيرها من الجماعات الفرنسية التي  
تخدم فرنسا في شتى مراقبتها. وهي دائمة الاتصال بهذه الجماعات ترشدها  
كلما احتاجت إلى الإرشاد وتعاونها ماديا وأديبا كلما أعوزتها القوة

### بهراتها

إن عطف مدام جوليت آدم على البائسين والباثسات وعلى تقويم  
الأعمال الخيرية الجديدة عطف مذكور يتكرر كل يوم في صور شتى. فمن  
كل ناحية تسأل الأحسان فتقدم الخير على قدر طاقتها لتجده عند الله.  
لذلك لقبها بنور وطنها عدا ألقابها الكبيرة المحيطة «بالحسنة الكبيرة»  
ولذلك كافأها الخالق جل شأنه بالصحة التامة والعمر المديد بل جزاها أوفى  
جزاء بشهودها نصرة وطنها فرنسا واستردادها أتراسها ولورينها. بعد أن  
كان قد يئس من استردادها أغاب أبنائها إلا صاحبة السيرة فأثيرا كانت  
دائما كبيرة الأمل خاضعة قومها بلاتوان على الأخذ بالثأر عالملة «ألا معنى  
للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة»

## أعمالها المنزلية

تستيقظ كل يوم في الساعة التاسعة صباحاً وتعمل بيدها كل لوازمها الخاصة بذاتها حتى تنسيق غرفتها مع كثرة خدمها وحشمها وإذا ما حانت الساعة الثانية عشرة (الظهر) نزلت لتناول الغذاء وبعد الانتهاء منه تحدث صحبتها في شتى الشؤون نحو ساعة من الزمان ثم تقصد إلى بستانها وتعمل فيه بيدها مع الزراع ثلاث ساعات كاملة ثم تنقلب إلى غرفتها لترتدي ملابس آخر وتذهب إلى مكتبها لتتقيد بزيدها حتى الساعة السابعة مساءً. وبعد أن تناول طعام المساء تسامر صحبتها مرة أخرى إلى الساعة التاسعة ثم تعيد الكرة في مكتبها لتقرأ وتسكتب إلى منتصف الليل ومنه تعود إلى غرفة نومها لتصل على أمواتها وعلى نفسها وتستغفر خطاياها ثم تنام في الساعة الأولى بعد منتصف الليل

إن من يرى بزيدها اليوم وهي في التسمين من عمرها يدعش جد الدهش. فمن كل ناحية ترد إليها أسئلة متنوعة في مواضيع شتى أو كتب عطف وود فتجيب عنها بخطها. ومن كل مكتبة تهدي أسفار الكاتيب فتقضيها وتقرأها كلها بنفسها وتحفظ منها في سجل السنة الحاضرة ما يهمها حفظه. استضافتني في قصرها بجملة جف أثناء تقي فندشت لعمليها الدائم ونشاطها النادر ونظامها المحكم ولقد قالت لي إنها قائمة بهذا العمل على هذا النحو منذ سنة ١٨٨٠ — أي منذ ثمانية وأربعين عاماً وأنها ما شعرت في يوم من الأيام بفشور في مزيجها



إن مكتبتها تحوى اليوم مالا يأتى من الثمانين ألف مجلد وفى عزمها أن  
توصى بنقلها بعد وفاتها الى مكتبة باريس الأهلية وقفها على القارئین  
إنها تبغض التدخين والخبور كل البغض ولا تحب كثرة الألوان فائدتها  
صحية من جميع الوجوه وهى تقول فى جميع شؤونها بما تقول : « خير الأمور  
أوسطها » . ولا تستقبل زائرا قبل الظهر بلغ قدره ما بلغ . وجميع زائريها  
يقصدون إليها بعد الغذاء فى يومى الأربعاء والأحد . وكان من عاداتها  
أن ترد الزيارة لكل زائر كبير أو صغر حتى الثمانين من عمرها ولكنها منذ  
بلغتها يزورها جميع الناس وهى لا تزور أحداً اللهم إلا إذا كانت منزلته  
لديها فوق جميع الاعتبارات

إنها لا تشغل بحساباتها الخاصة بل تكل أمرها الموظيف تنق به بأذلة  
كل جهودها فى خدمة المسائل العامة سياسية كانت أو أدبية  
منها كتبها

كان لها قصر فى باريس وثان فى « جف » ( وادى شيفروز )  
وثالث فى « كان » . وكانت تسكن باريس فى فصل الخريف وبعض الشتاء  
وفى « كان » حتى وسط الربيع وفى جف بقية العام . ولكنها منذ نشوب  
الحرب الاخيرة لم تبرح قصر جف الذي تستقبل فيه محبيها وزائريها  
المعيدين من جميع الطبقات

وهذا القصر قائم وسط متسع كبير من المزارع التى تملكها وفى  
جواره غابة كبيرة . وهو مؤلف من أربعة أبنية كل بناء منها يشتمل على

أربع غرف بملحقاتها .. وفيه قاعتان للاستقبال قاعة كبيرة وأخرى صغيرة .  
أما الكبيرة فتحوى جميع الهدايا الأوربية التي أهديت إليها في سياحاتها  
العديدة وهي هدايا ثمينة القدر . وفيها كذلك وثائقها مصفوفة فوق رفوف  
منقوشة نقشا بديعاً . وأما القاعة الصغيرة فجميع الهدايا الشرقية من  
مصرية وعربية وسورية وتركية وفارسية وهندية ويابانية وغيرها . . .  
وأجل ما فيها الهدايا المصرية التي قدمها لها بعض كرام الوطنيين المصريين  
عندما زارت مصر في عام ١٩٠٤ . وفي مقدمتها هدايا ذلك الوطني الجليل  
المرحوم عمر سلطان باشا . فإن اللوحة البريئة التي تصدر هذه القاعة لا تنس  
ما أخرجت للناس يد الصناعة المصرية وقد كتب عليها بالخط العريض  
« لتحي مدام جوليت آدم »

وفي هذه القاعة تستعرض كذلك — في بعض الأحيان — جميع  
الحلي والمصوغات التي أهدتها إليها مصر والروسيا وبوهيميا . ومن أغرها  
تقدم الأبحار المصرية الأثرية محلى بالجواهر الكريمة أهداه إليها كذلك  
الطيب الأثر عمر سلطان باشا

إن زوارها يمجنون كل الأعجاب بهذه الهدايا والآثار وهي تفخر في  
أحاديثها بمصر الوطنية وترى في أبنائها النخوة والكرم وحسن الذوق  
وصدق المودة ومكارم الأخلاق

تقدم مدام آدم في هذا القصر ( قصر جف ) ولائم خاصة في أيام  
الآحاد منذ بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام ولا يقل



عدد زائريها في كل يوم من هذه الايام عن ثلاثمائة مدعو وزائر من كبار رجال السياسة وقادة الجيوش وأساطين الأدب يتسامرون ويتزددون في بساطينها الواسعة وهم بينهم كالنجم الساطع تسحرهم ببلاغتهم وأسرها بلاغتها وأدبها وطيب أحاديثها

وفي هذا القصر دأب للتمثيل الأدبي تمثل فيه قطعة أدبية فكلمية في كل يوم من أيام الآحاد المخصصة للدعوة ويقوم بتمثيلها جماعة من أكرار الكتاب والشعراء وأشهر النواب والساسة والصحفيين وكلهم في الغالب من أبناءها الأديبين الذين قطعوا في ميدان الشهرة أشواطاً بعيدة

إن قصر جنف هذا هو مبدع جنف الشهير الذي أنشئ منذ أربعة عشر قرناً والذي سكنته طوائف القديسين ثم دُجر بعد حرب البورورويال لاصابته بما جعله غير صالح للعبادة ولا تزال آثار الكنيسة والمحراب باقية فيه حتى اليوم وكلها بديعة التنسيق تحيط بها الأزهار والرياحين من كل جانب . ولقد بادته السلطة الدينية المسيحية بعد هجره وانتقلت ملكيته من يد إلي يد حتى وقع في يد هذه البارة الكبيرة فتمت باصلاحة وفضالته علي كل مساكنها

زار الكثيرون من مواطنينا هذا القصر بعد أن اتخذ وطنينا الاعظم « مصطفى كامل » من صاحبه أمه الفكرية الادبية . ولقد قرأت بين ماقرأت في مجموعات أسماء الزائرين منذ عام ١٩٩٥ أسماء المرحوم الامير حسين كامل باشا (سلطان مصر فيما بعد) والحندوي باشا والمرحوم الامير الوطني الكبير « محمد ابراهيم »

والامير حيدر فاضل والاستاذ محمود بك أبو النصر والمرحوم محمد فريد بك  
 والمرحوم الدكتور عثمان غالب باشا والمرحوم الاستاذ حسين واصف باشا والمرحوم  
 الاستاذ عمر بك لطفى والاستاذ محمود بك سالم والسيدة حرمه والمرحوم محمد الحميد  
 بك عمار والاستاذ قواد بك حسيب ومحمد افندي أبو المجد وسمو الامير عزيز حسن  
 والاستاذ أحمد بك شوقي أمير الشعراء ونجليه والدكتور اسماعيل بك صدقي  
 والاستاذ أحمد لطفى بك والاستاذ محمد حافظ رمضان بك والاستاذ محمود ناجي بك  
 وكرامته النابتة الكاملة الآتية تحت رجلي ... والاستاذ داود بك حزان  
 والاستاذ محمد كامل بك البنداري والسيدة قرينته وسمو الاميرة شويكار والسيدة  
 الجليلة هدي شرابي باشا والاستاذ يعقوب خانكي بك وقرينته والاستاذ المخلص  
 محمد علي دلاور بك والسيدة قرينته اللذين لا ينفكان عن زيارتها كما زارا فرنسا  
 مقدمين لها أنفس الهدايا اعترافا بفضلها علي مصر ودفاعها عنها دفاعا نزيها شريفا  
 وغيرهم من الزائرين كثيرون وينهم طلاب العلم العديدون وفي مقدمتهم الاستاذ  
 محمد الدين حمدي ناصف وذلك الشاب النبيل محمود طه السيوفي الذي تدعوه ابنتها الصغير  
 ولقد زارها في صيف سنة ١٩٢٢ حضرة الاستاذ النابتة والمصري العامل محمد افندي  
 ناجي الرسام الكبير وسألها أن تسمح له بان يصورها هي وقصرها في لوحة كبيرة  
 لتكون هدية من مصر الفنية المعروفة لها بالجميل فلبت طلبه بكل ارتياح مع  
 أنها أثبت كل الالباء أن تسمح بهذا للكثيرين من مشاهير الفنانين في فرنسا ذلك  
 لأنها إنما أرادت تشجيع الفنون الجميلة في مصر محبوبتها التي تود لها استرداد عظمتها  
 من العصور الخالية

سياحاتها

زارت مدام جوليت آدم جميع بلاد أوروبا بدعوة رسمية من أحزابها  
 الوطنية وجاراتها الأدبية. ما من انجلترا وألمانيا فاتها لم تزرها



لبعضها حكم متيها

لقيت في هنغاريا والبرتغال واليونان وعلي الأخص في روسيا —  
قبل الحرب الأوربية الأخيرة — إكراما لم يلقه أحد من الأدباء من قبل .  
فاحتفل بها القياصرة والملوك والمسكات وجميع العظماء وكبار الوطنيين  
احتفالات شائقة وقدمت لها أنفس الهدايا

ولقد دعاهما المرحوم « مصطفى كامل » لزيارة مصر فزارتها في سنة  
١٩٠٤ حيث استقبلتها الأمة المصرية استقبالا عظيما . . . وأهدتها الهدايا  
العديدة كما استقبلتها الجهات الوطنية الرسمية أحسن استقبال  
لبثت في وطننا نحو ثلاثة أشهر زارت في خلالها كل مكان باحثة  
منقبة وعلي الأخص في الصعيد وأمكنة الآثار التي زارتها علي باخرة خاصة  
وكان في معيتها المرحوم « مصطفى كامل » وسمو الأمير حيدر فاضل .  
وفي كل ناحية زارتها احتفل بها المصريون احتفالا كبيرا  
ولمناسبة زيارتها لوطننا العزيز نعيد هنا نشر المقال الذي كتبه في  
هذا الشأن المرحوم « مصطفى كامل » في لواء يوم الأربعاء ٢٤ فبراير  
سنة ١٩٠٤ وهذا هو نصه :

-- ضيفة مصر --

« لم يرتفع مقام العلم والادب والفضل في عصر من العصور كارتفاعه في هذا  
الزمان . فقد أصبح النوع البشري يعتبر أرباب الأقلام وقادة الأفكار في مصاف  
الملوك والأمراء ويحبل فيهم اسمى ما وهب الرحمن للإنسان : الصواب والبيان

« لقد زارت مصر في هذه الايام أميرة من أكبر أميرات الرأي والقلم والسياسة هي مدام جوليت آدم الكاتبة الفرنسية الطائفة الصيت . زارت مصر وقد عشقتها من قديم وشغفت بها من تهجد شبابها ودافعت عنها بقلوبها السبال السنوات الطوال فلذلك حق لمصر أن ترحب بها وللمصريين أن يلقوها بالشكر والاعظام »  
 « آمنت ضيفتنا العزيزة في شهر أكتوبر الماضي السنة السابعة والستين من عمرها المديد ومضى عليها خمسون عاماً وهي الكوكب الساطع في سماء الادب الرائع ، نشرت إلى اليوم ٣٢ مؤلفاً من أرقى المؤلفات وأسمائها وقد تقدمت كلها لكثرة الراغبين في مطالعتها والمسجيين بها . ولوجعت رسائلها ومقالاتها السياسية لكانت فوق ذلك عدا وحجماً

« يسمع الانسان بمشاهير الكتاب وأساطين الحكمة والسياسة فيشتاق لرؤيتهم حتي إذا اجتمع بهم وجد بعضهم دون سمعته وشهرته في حديثه ومقابلته أما لترفع عن الناس أو لحبة العزلة والافتراد . ولكنك إذا زيت هذه الكاتبة البليغة وجدت ملكة جمعت الادب الباهر واللفظ العطر والعلم الواسع والبيان الثام والرأي الثاقب . وتخرج من حضرتها وأنت معتقد أن الله أم مواهبه وجمع نفسه في شخصها الكريم

« نعم . منحها الخالق كل ما يرجوه الانسان في حياته . مالا وجلالا وعلماً وأدباً وسمعة طائفة وتقوذاً كبيراً . وقد استندمت كل هذه المواهب في خدمة وطنها . فهو قبلتها وفي سبيلها تضحي بكل مرخص وغال

« لم أر في رحلاتي المديدة ومقابلاتي الكثيرة شخصاً أحب وطنه بهذا المقدار ولم أجد ثباتاً في الحب كثباتها في حب بلادها . وتقانيا في الخدمة كتفانيها . وأملأ قوايا في المستقبل كأملها . ملاء اليأس قلوب الكثيرين من الفرنسيين من رجوع الازاس والاورين إلى فرنسا . إلا هي فقد بقيت قوية الرجاء لا تعرف اليأس ولا اليأس يعرفها



وهكذا الوطنية السليمة تجمل القواد راسخا لا يتزعزع . والعقيدة أقوى من الاطواد  
« كان لضيقتنا الكريمة الشأن الاعلى والدور الهام في تأسيس الجمهورية الفرنسية  
وفي التحالف الفرنسي الروسي . وكم تفررت أمور خطيرة في دارها . لان كبار  
الجمهوريين وفي مقدمتهم « غيبتا » كانوا يسترشدون بأفكارها ويعترفون بأنها صائبة  
الرأي لا تخطيء المرمى . وذلك فضلا عما كان لزوجها المأسوف عليه « إدمون آدم »  
من المقام العالي والسكامة المسموعة والخدمات الباهرة . ولولا ثروته الواسعة لما أفلح  
الحزب الجمهوري في ظروف كثيرة

« أحببت مدام آدم بلادها فأحبت كل حب لبلادها . وعرفت الوطنية الراقية  
فأجلتها عند كل وطني . ولذلك تجد اسمها محبوبا عند الأمم الناشئة المحتاجة الى  
المرشد والمضد

« تجد دارها في باريس مزدهرة بالتضاد من أنحاء العالم كلهم يطلبون منها  
الارشاد . ويقدمون لها فرائض الشكر والاعجاب  
اعتدت أن الحق قاهر مهما قهر في بادي الامر وأنه ذو الكلمة الاخيرة في كل  
قضية فأثبتت القنوط عن نفسها وعن حولها . وكم سمعتها تبث الآمال في قلوب محبيها  
الكثيرين بأقوالها الصادقة وعباراتها المؤثرة

« قبل هذه الضيفة العزيزة من تكرم الدنيا ويعز بنو الانسان . وإذا كان أكبر  
صفات المصريين إكرام الضيف وعدم نسيان المروف . فلا بدع إذا رأيناهم يتسابقون  
لاكرامها وإعلان شكرهم لها على حبها لبلادهم ودفاعها عنهم فأما هم يثبتون بهذه  
المظاهرات الودية أنها لم تخطيء في قولها واعتقادها أن المصريين أحياء وأنهم سيهيرون  
العالم بحياتهم في المستقبل القريب  
« مصطفى كامل »



لقد تطومت مدام جوليت آدم للدفاع عن وادي النيل منذ نصف

قرن من الزمان خبا في مدينتها التي بعثت جميع المديريات فدافعت عن  
الحديو اسماعيل باشا وعن الوزير الجليل محمد شريف باشا وحذرت فرنسا  
مرارا من ترك انجلترا تذهب الي مصر وحدها وذكرتها ببيتها ليدها  
القديمة نحو وطننا وبالرابطة الأديبة التي بينها وبين الامة المصرية وبالخدمات  
التي قدمتها لها إبان حكم « محمد علي باشا ».

تتبعت بكل يقظة خطوات الحركة المصرية يوما يوما وأطرت  
الحزب الوطني إبان الحوادث المرابية ونصحت له باليقظة ومداومة الاتحاد  
بين الأمة والعرش وصاغت حقوق المدائح والثناء علي ذكاء الامة  
المصرية وقدرتها

كانت هذه الفرنسية العظيمة تتميز غيظا كلما رأت الاحتلال ينشب  
أظفاره في مرافق مصر حتي إذا ما ظهر « مصطفى كامل » في عالم السياسة  
واتخذ باريس مركزا للدفاع عن قضية وادي النيل وتعرف إليها أمدته  
بكل صنوف المهنات المعنوية علي جهاده الشريف في سبيل حرية أمته  
واستقلال بلاده

إن آلامها من جراء حادثة فاشوده في عام ١٨٩٩ ومن نتيجة الاتفاق  
الفرنسي الانجليزي في عام ١٩٠٤ ( عقب زيارتها مصر ) تظهر جليا في  
المقدمة القيمة التي توجت بها مجموعة خطابات « مصطفى كامل » إذ طبعت  
باللغة الفرنسية في سنة ١٩٠٥

وما ظهرت صحيفة « لمتنذار إيجيپتيان » في سنة ١٩٠٧ حتي كانت



هذه المظاهرة لقضايا الأمم المغلوبة على أمرها في مقدمة كرام الكاتبين  
دفاعاً عن مصر الأسيقة. إذ نشرت فيها رسائلها الممتعة وحضت الكثيرين  
من أصدقائها وأبنائها الفكريين أمثال فلورنس أحد وزراء خارجية فرنسا  
ولوتي ومهريريت وغيرهم على الكتابة فيها فكتبوا ما كشف النقاب عن  
نيات الإنجليز لإزاء مصر ودافعوا عن وادي النيل دفاعاً لا يقل عن جهاد  
المصريين أنفسهم في سبيل استرداد مجده وعظمته

إن مركزها الأدبي تجاه «مصطفى كامل» وثقته التامة بوطنيتها  
وطهر قلبها جعلها تعرف من أسرارها السياسية ما لو نشرته على العالم  
لأظهر أموراً كثيرة خفية في المسئلة المصرية. ولكنها ترى ساعة النشر  
لم تكن بعد

إن لديها مجموعة نفيسة من رسائله وأقواله التي أسرها إليها فأثبتتها في  
مذكراتها الخاصة بالمسئلة المصرية - يجد القارئ فيها وصفاً دالاً للنفوس  
المصرية الكبيرة أمثال نفس المرحوم المبرور الأمير «محمد إبراهيم» تلك  
النفوس التي خدمت وطنها وضحت في سبيل تحريره ونهضته بكل عزيز  
لديها. كما يجد فيها المؤلفات من أنباء طائفة من النفوس الدنيئة العاقبة التي  
كانت لا تنفك تكيد لمصر العزيزة خدمة للغاصب وقضاء لشهواتها  
الذاتية. كذلك يرى القارئ في هذه المجموعة كيف كان «مصطفى كامل»  
يحارب ليل نهار غدر الزمان ويأس اليائسين وجهل الجاهلين وخيانة الخائنين  
وتفاق المشائين ليكشف عن مصر ما بليت به من الاحتلال المميت

للكرامة والاعتداء الأجنبي القاصم للظهور !

كادت مدام چوليت آدم تموت حزناً بعد أن انتقل «مصطفى كامل»  
إلى دار الخلود والنسيم نخلو ميدان السياسة المصرية القومية من رجل  
عرفت قدره بين الرجال وأكبرت مواهبه النادرة المثال وكيف أثمر جهاده  
ثمراً يانها كانت قطوفه دانية . لذلك ضاعفت جهودها بعد مماته لمعاونة  
كبار رجال حزبه الذين تعد نفسها عضواً من بينهم . ثم تبعت حركات  
الحزب الوطني حركة حركة قبل الحرب الأوربية الأخيرة وخالها وبعدها  
وحفظت في ملف خاص كل ما طرأ على حالي مصر الوطنية والسياسية .  
حتى إذا ما رأت هذه الوطنية الكبيرة وطنية الشباب المصري . وطنية  
طلاب العلم هزتها وطنيتها الصادقة لاستئناف الكتابة دفاعاً عن واد  
هي أخبر الغربيين بكنوزه وجماله وخصوبته وأهليته أبناءه . فكتبت  
رسالاتها الرنانة في الصحف الفرنسية الكبيرة وفي مقدمتها صحيفة  
الفيغارو الخطيرة وقد راجت سوقها فوق رواجها بنشر تلك الرسائل  
القيمة لأن الفرنسيين جميعهم يحلون قدر المترجمة ويقدمون رأيها وبعد  
نظرها وصدق قولها

هذا ولما اشتدت الحوادث في مصر وتوالت الاعتداءات الإنجليزية  
المروعة على أبناء الكنانة بعد قطع المفاوضات الرسمية بين الحكومتين  
المصرية والبريطانية . رأت أن الساعة قد حانت لمناقشة إنجلترا الحساب  
كله وعرض مصر السياسية وما تجرعه أبناءها من غصص الآلام في عهد



الاحتلال الانجليزي على العالم المتحضر في مؤلف يكشف الكتاب عن الحقيقة ويبين للناس في كل صقع خدع إنجلترا ومضيها في سبيل الاستبداد على شرف أمة الفزاعة . ولكننا ترددت قليلا لكبر سننا ولأن جهداً كهذا الجهد يتطلب قوة الشباب وجلده على العمل . بيد أن كبر نفسنا وخدة يقيننا وحبنا الخالص لمصر وأبناءها جعلنا على كتابة هذا السفر الذي جعلت عنوانه « إنجلترا في مصر » إشارة إلى أن المحتل لا يزال في وداي النيل غادياً رائحاً مسيطراً كما بأمره بالرغم من إعلان الحكومة الانجليزية استقلال مصر وسحبها حماية إنجلترا لها

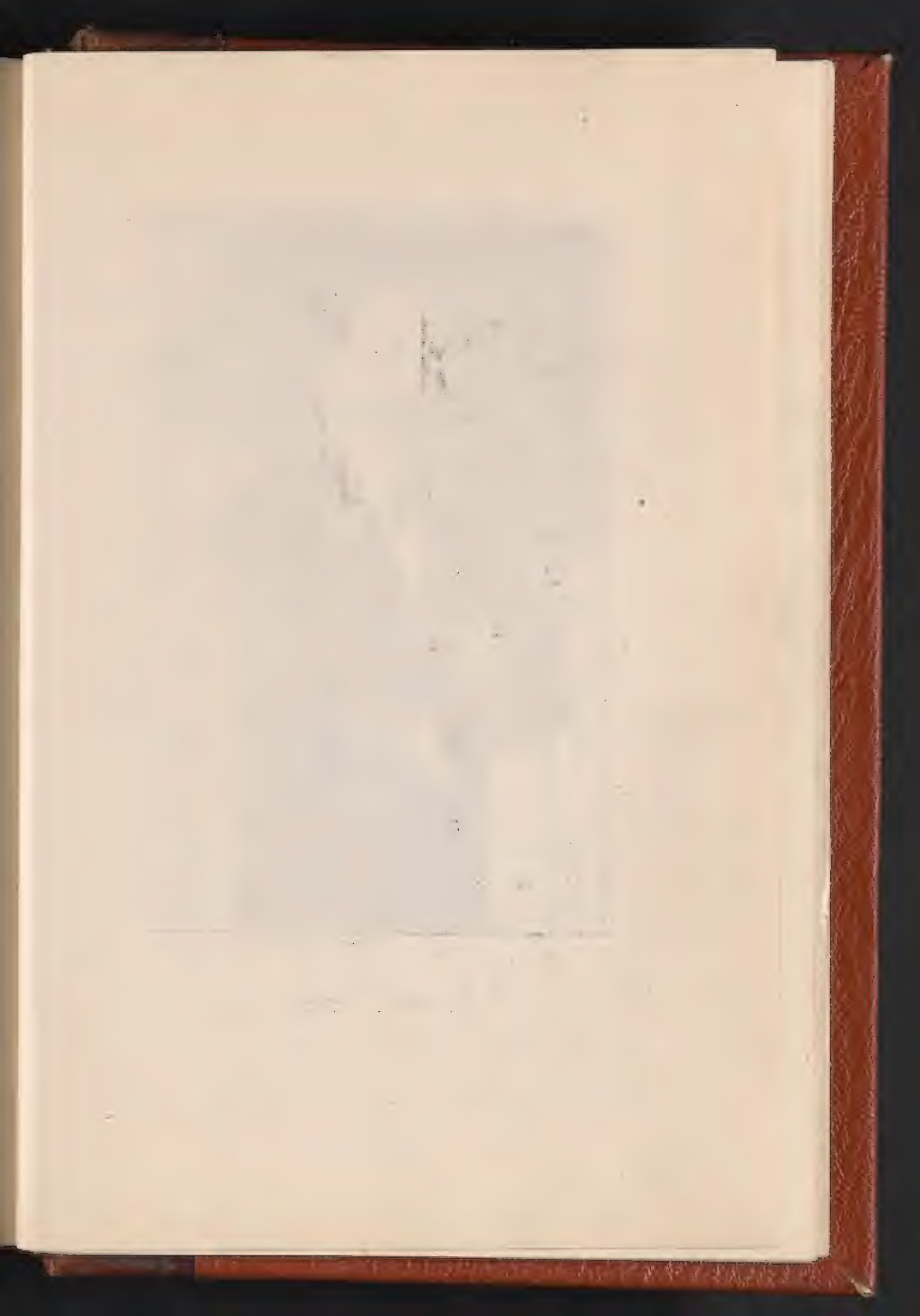
كتبت هذا السفر الذي طامأ سألها « مصطفى كامل » أن تكتبه فكانت بازقة لترضي روحه في عالم الخلود ولتبر كذلك بوطن كبير عظيم كان أبناءه العلماء المتفوقين والجزابة المتهرعين والأطواد المتمدنين أيام كان الانجليز في جهل عميت عاري الأبدان حفاة الأقدام لا فارق بينهم وبين سائر الحيوان

كتبت لا ليكون سفرًا مفصلاً لدقائق المسألة المصرية بحذافيرها لأن عملاً كهذا لا يسهه مشرة كتب مثل هذا الكتاب . وإنما كتبت لخدمة الحقيقة والتاريخ مجلة مسائل مصر بعض الأجمال مارة بحوادثها السياسية مروراً يلفت الأنظار إليها على كل حال . عسى أن يعتبر بما فيه بعض أبناء الكنانة الذين لا يزالون يحسنون الظن بدولة الانجليز بعد أن طمستهم طمعة نجلاء في شرفهم الوطني وهو أمر ما يكون :



المرحوم عمر سلطان باشا





حاشا لله فما كتبته ، أجورة ، لأنها أرفع من أن تستأجر ، وقد أغناها  
جل شأنه مالا وشعورا . ولا كتبته مدفوعة بأي عامل خاص أو خارجي ،  
فأن من تبلغ سننها بعد أن رأت أسمى ما يطمع المرء في رؤيته ونالت من  
الشهرة والاحترام ما لم ينله إلا التليل ، لا يمكن أن يؤثر في نفسها الكريمة  
أي مؤثر !

« ألا إنها لم ترم بما كتبته إلا هذه الناية الرافعة غاية تعظيم الوطنية  
المصرية ، دالة بنى قومها وغيرهم من عشاق الحق وحرية الأمم إلى أن في  
مصر أمة ناعضة صادقة النزعة كبيرة الفؤاد راسخة العقيدة لا تهاب  
الموت في سبيل صيانة شرفها الوطني ! أمة إعتدت انجلترا على كيانها  
الأجتماعي باسم الانسانية والاصلاح ، وكلاهما برىء منها إلى يوم الدين !  
داعية العالم بأسره ليعاون معها وادى النيل على تحقيق استقلاله التام حتى  
يستمتع أبناءه بحريتهم الكاملة والأشراف على مرافقهم إشرافاً عملياً !  
وحتى تظهر مواهبهم الكبيرة مظاهرها الجديرة بذرية جدة المدينيات !

\*\*\*

« هذه هي مدام چوليت آدم التي لو أردنا نحن المصريين أن نوفيها  
قطها من الحمد والثناء لاستنفدنا الكثير من أمثال هذا السفر دون القيام  
بما يجب علينا نحو شخصها الكريم المبجل . وكفى أن تكون في التاسعة  
والثمانين من عمرها المديد كما كانت في الأربعين ذات العاطفة الكبيرة  
والحب الجرم لمصر وسودانها وبناتها !



ألا إن على كل مصري يشعر بما عليه من الدين لبلاده ديناً آخر لهذه  
 للسيدة النبيلة العظيمة . عليه دين الاعتراف بالجميل لمن دافعت عن شرفه  
 ووجوده وحياته . كما أن فرضاً على كل مصري يحب بلاده ويعمل لخلاصها  
 من ذل الرق أن يبيع مسكن هذه البارة إذا ما نزل بلادها ليتقبل يدها  
 الكريمة . وأن يكتني كتابها هذا ليتوارثه أبنائه جيلاً جيلاً

هذا ولنعلم جميعاً أن مصر الكبيرة العزيرة ليست معشوقتنا وحدنا  
 بل إن جميع النفوس الكريمة كنفس مدام چوليت آدم قد بحلتها وعشقتها  
 وأملت بها من سويداوات القلوب مكانة عياء وأزلتها من جميع البلدان منزلة  
 شماء . فهي عندها كما كانت وتكون عند البادلين الجدة النبيلة والمامة  
 الشريفة الطاهرة الخالدة الأثر الباقية إلى الفضائل فأحيتها وإلى المكارم  
 فأسدتها . بل هي عروس العالم ومقلة الدنيا وأول درة ثمينة في تاج المدينة  
 فلتحى مصر حرة مستقلة . وليحى المدافعون عنها . ولتحى مدام  
 چوليت آدم ولتذكر أدياً بآثارها الحميدة ويقلبها الطيب وبنوعتها النبيلة  
 وبدفاعها عن وطننا المقدس ماجرى النيل ومادام هذا الوجود

على قومي كامل

## المقدمة

« إنني لشدة غرامي باليونان القديمة قد عثرت فيها على جذورها الحقيقية المنهضة «مصر الحفية المضممة . تلك التي أوحى اليها فأثمتها ثم بنيت فيها رسول مدنيها ذأفاقها من سباتها ووهبها النور والحياة والنوة والعظمة !

« إن أول سياحة أديتها في مصر جعلتني أرتبط بأرضها وآثارها وعظمتها الخالدة ارتباطاً وثيق المرى وأملت مع هذا أن أسبرغورها باستكناه أسرارها العلمية التي حلت بها في تلك الازمان النابرة جميع القضايا المستعصى حتي اليوم على المدارك الكبيرة حل الكثير منها

« إن مصر هذه تبث كل يوم بحثاً جديداً ويظهر للعالم من آثارها ما يكشف عن عظمتها وكبرياتها الاجتماعي . . ألا إن واجباً مفروضاً على كل ذي شعور إنساني أن يمشقها ويقدها لان أبناءها أتوا فوق أرضها المزهرة الخصيبة بالمعجزات المدهشات في وقت كان العالم بأسره في سبات عميق غير مدرك شيئاً مما يدور به الفلك وجاهل كل أمر حتي أبسط الظواهر التي قام عليها هذا الوجود !



« لقد أئمت الباحثون في آثار مصر وقبورها ونقوشها العديدة المنبثة في صعيدها وريفها وجميع نواحيها أن أصول قدماء المصريين ترجع إلى ثلاثة عناصر : العنصر السامي والعنصر النوبي في باديء الامر ثم انضم اليهما بمدئد العنصر الليبي . وأن الحكم في مصر كان مثله في جميع الامصار العتيقة بأيدي الطوائف الكهنوتية التي استولت بقوة ساطعها ورقى مدارك رجالها على جميع الاسرار العلمية والاجتماعية



## والصناعية

«كانت مصر تحت هذا الحكم الديني منقسمة مملكتين وكل مملكة منقسمة عدة إمارات وكانت كلمتها مشتقة بين قبائل مستقلة في واد واحد ! ولكنها منذ تولى حكمها إليها الاول « منا أو مصريم » ألف من شتاتها وحدة ومن ضعفها قوة وجعلها مملكة واحدة هي مملكة مصر التي أصبحت من ذلك الاوان — أي منذ أكثر من ستين قرناً من الزمان — خاضعة لملك واحد ونظام واحد

« أقام قدماء المصريين دياتهم على وجود الله الواحد الصمد ، خالق الخلق ومالك الملك ، إذ كانوا يمثلونه عز وجل في معابدهم بما خلق من قوى سماوية أو أرضية كالشمس والقمر أو كبعض الطيور والحيوان واحترم قدماء المصريين القوة في جميع مظاهرها الطبيعية معتقدين أن الروح خالدة. لذلك كانوا يحنطون الاجسام بعد موتها، حتي إذا ما تادت إليها الارواح عادت سيرتها الاولى من الحركة والعمل

«كان في مصر حضارة علمية واجتماعية وصناعية وإدارية منذ ثمانين قرناً ، وما تولى « منا » حكمها منذ خمسين قرناً قبل ميلاد المسيح عليه السلام حتي قسم مصر من أقصاها إلى أقصاها ستا وثلاثين إقليماً ( مديرية ) وولى على كل إقليم حاكماً مسؤولاً أمامه ، ونظم مجرى النيل ، وسن القوانين المؤيدة للمساواة والموزعة للعمل بين الناس ، والموطدة لأركان السكينة والامان في كل مكان

هذا حذو « منا » من جاءوا بعده من الملوك والبراطرة ونهضوا بمصر نهضة فرعونية ذكرها التاريخ في جميع أدواره بالاعجاب والاعظام، فخطوط المواصلات برأ ونهراً والصناعة والزراعة والتجارة قد انتشرت في جميع أحيائها انتشاراً كبيراً « وكذلك الحكم الدستوري والنظام النيابي ما عرفا في بلد من البلدان قبل مصر التي أوجدتها منذ خمسين قرناً من الزمان . فند كان في أقاليمها مجالس محلية ينتخب

الشعب أعضائها ليرشدوا الحكام إلى مطالبه وإصلاح مرافقه . كما كان فيها وزراء  
ومجالس عالية وجماعة عمومية وطنية تجتمع ثلاثة أشهر في كل عام بسراي ليراث  
الشهرة بالقيوم لتمحص التوازن وتضع من المشاريع ما يحقق آمال الأمة المصرية  
ويسد النقص في حياتها الاجتماعية

« إحترم قدماء المصريين المرأة من الوجهة الدينية والوجهة الاجتماعية احتراماً  
فائداً . وأحلوها من أنفسهم أسمى محل من التجلة والاعتبار . وأخذوا منها رمزاً  
لخلق مقدس . وأنهم لاسبق الأمم إلى تولية أمرهم امرأة . وكلنا لا ينسى تاريخ  
الملكة « كسموفريس » التي حكمت مصر في نهاية الأسرة السادسة الفرعونية ، أي  
منذ أكثر من خمسين قرناً وقامت بإصلاحات جمة وكذلك الامبراطورة « حتشبوت »  
أخت وزوج الامبراطور « تحوتس » الثالث من براطرة الأسرة الثامنة عشرة فأنها  
حكمت مصر نحو عشرين سنة في القرن الخامس عشر قبل الميلاد وسجل لها التاريخ  
صفحة ناصعة اللون جليلة القدر

« إن لمصر على العالم أيادي بيضاء في العلم والاختراع والصناعة والزراعة والتجارة  
والتقنين كما أن لها عليه إحساناً كبيراً في الضائقات المالية والازمات الغذائية . فلقد  
سطر تاريخها تلك الصحيفة القيمة في القرن السادس عشر قبل الميلاد يوم جفف  
الضرع في كل مكان فأنتذت الأمة المصرية ماحولها من شعوب بما قدمته لهم من حنطة  
أرضها وحبوب واديها منونة وإحساناً جباراً في عمل البر وصوناً لحياة الملايين من بني  
الانسان . قدمت الغذاء سبع سنين متتالية بيد المشرف على خزانها في ذلك الحين  
نبي الله يوسف الصديق عليه السلام . قدمته لبني سام وبني إسرائيل من آشوريين  
وحيتيين وغيرهم ، كما قدمته للعرب جميعاً إبان القحط الذي حل بديارهم في القرن  
السابع بعد الميلاد !

« ألا إن مصر الكريمة نبيلة متحضرة شجاعة !



لقد وجدت في كريت وأثينا وأسبارطا ومقدونيا وجزر البحر الأبيض المتوسط  
وفي آسيا الصغرى آثار الصناعات والمبهورات المصرية وأكد المؤرخون جميعاً أن  
اليونان القديمة حفيضة مصر في مدنيتهما . ولقد بلغ إعجاب قدماء اليونان بعلماء مصر  
وكهنتها أن اتخذوا بعضهم آلهة يعبدون .

ولقد سبقت مدينة مصر مدنية اليونان بأربعين قرناً على أقل اعتبار . وما كان  
كبار متشرعي اليونان وفلاسفتها وأطوباد العلوم والفنون فيها أمثال « ليكرج »  
و « سولون » و « أفلاطون » و « أبي قراط » و « فيثاغورث » وغيرهم إلا تلاميذ  
جهاينة المصريين !

وما كان إحراق مكتبة الاسكندرية في حروب كاليوباترة إلا أكبر ضائلة أصابت  
العلم بأمره لا احتجاب دفائن مصر العلية منه إلى أبد الآبدين .

ما كانت مصر يمار تليها وما كانت تغير على أحد نحو نشرين قرناً منذ انتلى  
عرشها الموحد « منا » حتى أغار عليها « الهكسوس » من شرقها فجمعت قواها  
وطردتهم بعد حين . ومن ثم جاءت بها المدونى فأغاريت على أمم وأغاريت تليها أمم  
ذلك التيار الجارف تيار شن الغارات الذي لا تنهجه أمة إلا أصابها التفرق والمجمل  
تيار الاستعمار وإذلال الشعوب التي خلفها الله لتعيش في أوطانها حرة آمنة مطمئنة .

إن من بين الفراعنة الذين أثاروا على جوارهم ناراً شعواء « تحوتيس  
الثالث » و « رمسيس الثاني » فقد امتد ملكهما إلى حدود الهند شرقاً وإلى الغابة  
السوداء شمالاً .

مكنت هذه الغارات البغضاء في أنفس الأمم المزار عليها فوقعت مصر أجيالاً في  
حكم الآشوري والنوبي والعجمي واليوناني والروماني والعربي والتركي وغيرهم !  
هذه آثار مصر المنتشرة في أنحاء المعمور تطلق بأفصح بيان بأن أمة أخرى لم

تسبق الأمة المصرية لا في الفنون ولا في العلوم بجميع فروعها : فقواعد الهندسة العالية كالمقاومة ورفع الاثقال والحساب والكيمياء والطبيعة والفلك والفنون الجميلة وغيرها . . . وغيرها . . . ما كان مصدرها إلا أرض الفراعنة تلك التي منها ذاع اختراع السفين وتعلم العالم نظم المكروس والمواصلات وحرس الحدود وغيرها مما هو مدون في بطون التاريخ

يوم كان العالم لا يبرح مكانه ولا يبتل قدمه في أي صقع فكان لمصر جوار منشآت في البحر كالأعلام تجوب الاصقاع النائية وتتبادل صنوف المتاجر المتباينة

« ألم يجد الباحثون صوراً في « البرابي » وآثاراً في القبور تدل على أن الأضواء التي تولدها كهرباء اليوم ليست إلا تلك الأضواء التي فيها نمت جذران القبور المظلمة الحكمة الحواشي المرتجة كل الارتاج ؟

« ألم يجدوا آلات الرصد في بعض القبور ؟ ألم يثروا على قضبان السكك الحديدية في بعض المغارات الاثرية ؟ ألم يكن الطب وقواعده وأصوله من عمل مصر ؟ ألم يكن أول طبيب عرفه العالم وذكره التاريخ ذكراً ذهبياً الملك « تا » بن مصرم ؟ ألم تكن الفلسفة والشعر والادب ومئات الخيال تشغل المكان الاول في مصر ؟ ألم يكن « حرجو » أول فيلسوف و « بذاؤور » أول شاعر ؟

« أجل إن الأمة المصرية لاسبق الامم إلى الفضائل فبمشتها والى المكارم فأسدتها أمة العلم والعمل والاختراع ومحكم التشريع !

« لقد كان قدماء المصريين يحكمون على الكاذب بقطع اللسان وبالاعدام على الخائن ومفشي الاسرار ومعذب الشيوخ والذماء والاطفال ومن في مقدوره إنقاذ حياة أخيه الوطني ولم يفعل !

« ألا إن أمة مصر لخير أمة أخرجت للناس في التضامن والحب والعدل والبر والتقوى ! فما كان لشاب أن يرفع صوته فوق صوت شيخ وما أهملت شكوى من



ضعيف ضد قوى بلغ سلطانه ما بلغ !

« كان لقدماء المصريين نظام في العمل أقرب في الشبه الى النظام الاشتراكي وأن أول إضراب ذكره التاريخ للعمال كان في عصر الفرعون « إخناتون » .. وعلى الجملة فإن صحيفة مصر الكبيرة هائلة !

\*\*\*

« إن مصر هذه التي لعبت في التاريخ دوراً كبيراً قد بليت كذلك بالاحتلال الفرنسي أيام نابليون بونابرت في سنة ١٧٩٨ م. وما كان غرض نابليون من هذا الاحتلال إلا أن يضرب انجلترا في الهند ضربة قاضية، ويكشف في آن عن أسرار مصر العلمية والصناعية مستعيناً بمن رافقوه في حملته من علماء فرنسا الباحثين في كل علم وفن ولقد استطاع أولئك العلماء في مدى ثلاثة أعوام أن يجمعوا ما غاب عن المؤرخين والمثقفين من سؤدد مصر وآثارها في مجلدين ضخمين ( كتاب وصف مصر ) وفي عدة رسوم وتقارير لا تزال باقية حتى اليوم في دار كتبنا الاهلية بباريس وأنها لخدمة كبيرة لمصر والتاريخ والحقيقة

\*\*\*

« ليس غرضي من كتابة صحف هذا السفر أن أستوعب تاريخ مصر وعظمتها ووصفها كلها مفصلة تفصيلاً ، فان غرضاً كهذا يستنفد أسفاراً ضخمة ، ولكن مارميت إليه هو وصف حالتها الاجتماعية وثبات أبنائها الحاضرين ووطنيتهم الصادقة ، وعلى الجملة فأني مارميت بكتابة هذا السفر إلا إلى الدفاع السياسي عن مصر الحديثة ، مصر الوطنية ، مصر الفتاة ، مصر الحرة المستقلة ، مصر التي عظمها وشرفها جميع العلماء ، مصر الوائقة من مجدها الاثيل ، مصر التي تبعث لنا أبناءها الاذكياء الاوفياء حاملين عطفها الدائم على فرنسا كما يحملون في أوتهم إليها بعد أن يتقفوا مداركهم في جامعاتنا هذا الحب الذي نحفظه لها في سويداوات قلوبنا

« ألا إنها لرابطة نحن في حاجة إليها مع أمة هي المثل الاعلى للامم جناء في

الذكاء، والوطنية والاخلاص والوفاء . أمة تذكر قوميتها منذ أجيال وأجيال وتفخر  
 بوادينا الذي يتيه بحماله وجلاله على كل واد سواه  
 « تلك مصر التي أدافع عنها بكل جوارحي، أدافع عن حريتها المفروضة واستقلالها  
 التام . تلك مصر التي أعزها وأخدمها وأطلب من كل فرنسي يقدس الوطنية  
 والحرية أن يدافع عنها ويعاونها »  
 « جوليت آدم »



# مِصْرُ الْحَالِثَةِ

« إذا بحث باحث في خريطة العالم عن ملتقى القرات الثلاث : آسيا وأوروبا وأفريقيا فلن يجد غير مصر التي تحد شرقاً وشمالاً ببحرين عظيمين هما البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط . والتي تجمع بقناة السويس بين الشرق والغرب !  
 « إن مركزها الجغرافي لاول مركز في العالم لانها مصدر كنوز أفريقيا الوسطى ومفتاح بيت المقدس وسوريا . والمشرقة على الامكنة المقدسة ، أمكنة الاسلام والمسيحية . والباب المفتوح للتبادل التجاري بين الشرق والغرب . وبتملكها قناة السويس -- ذلك الاثر الذائم من نبوغ فرنسا وجهد أبناء الزراعة -- ليست إلا الدولة التجارية الفريدة . بل وأسمى رمز دولي في العالم  
 « وأنها كذلك بأرضها الحصينة . وترونها القديسة الكبيرة . وعظمتها التاريخية الوحيدة لذات قيمة لا شبيه لها في القمم  
 أليست أرض مصر هي الأرض التي باركها عيسى وموسى ويوسف وسلالة محمد عليهم السلام ؟

« إن مصر هذه -- ولها في سجل الدهر صحيفة من أكبر الصحف -- قد ذاقت من الحروب أمرها وتجرعت من البلاء أشدها . فالأمم الكبيرة في التاريخ بعد كبر مصر تنازعت أرضها وتبادلت سلاطنتها وتبوءت عرشها العظيم . . . ذلك لأنها مفترق السبل العالمية ، فريدة البهاء ، آية في الجمال ، وأنها بطقتها وطيب مناخها وموضعها الملائم على العالم القديم متقدمة على كل مدينة في العالمين  
 « فالعجم واليونان والرومان والعرب والترك وغيرهم قد غزوها عصرراً عصرراً وما لبثوا جميعاً أن تركوها مختارين أو طردتهم مرغمين ، طال مكشهم فيها ما طال أو اشتد جورهم ما اشتد »







« محمد علي الأول »

## مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ

«وفق «محمد علي» وهو ضابط ألباني من أشد المسلمين تقي وأبعدهم نظرا  
 لأن يهيء من مصر بقوة إرادته وجميل صبره - عند ما وضع القدر مراقبها  
 بين يديه في عام ١٨٠٥ ميلاديه - قوة لا تعارده ووطنا لا يقارن  
 «ما وجد ذلك النامض بمصر يوم أرتقى عرشها مصناً ولا جيشاً منظماً  
 ولا بحرية ولا مالية ولا جداول ري ولا مدرسة حديثة ولا تشريفاً عصرياً  
 ولا شيئاً من نظم الأمم ومراقى الشعوب الفتية المتحضرة ولكنه بمواقفه  
 المالية وبأبائانه القوي وبغزواته الماضية ذكر المصريين بخدم النار وقوتهم  
 البائدة وجمعهم حوله روحاً وجمعاً - وسار بهم إلى قمة العظمة حيث بدل  
 جهاتهم علماً وفقرهم غنى وفوضائهم نظاماً وضعفهم قوة وخضوعهم ثقة وكبرياء  
 «لقد تسلم ذلك المصلح الكبير ملك مصر والمظالم تمزق المرائر والآلام  
 لا تتجاوز السرائر ، والقوانين مجموعة مجازر ! وما كان السد إلا رؤساً  
 تفصل ، أو غوائل ترسل من سماء الحاكمين دلى جميع المصريين !  
 «تسلمها فبعثها من نزعها ومزق ما أعد لها من كفن ، ليزفوا بين الأمم  
 عزوساً فتانة القد تختال بين الكل باسمه الثمر ، مفتولة الساعد طليقة الحيا ،  
 كبيرة بأُميرها ، أميرة بأبنائها فخشت بأسها الجيوش والإساطيل واستنجد



بفتوتها كل عليل . « وإذا رأيت ثم رأيت نعيها وملكاً كبيراً »  
 « أين كانت هذه العظمة الدفينة ، وتلك القوة المخبوءة ، قوة الأمة  
 الجليلة التي لفتت أنظار العالم كله إليها بعد أن ظنوا خائفة القوي متهورة  
 مقبورة ؟ »

« وكيف ظهر فوق أرض القراعنة أبنائها عاملين بعد أن لبثوا دهرًا  
 طويلًا خاملين ؟ وكيف سرى ذكر الكنانة إلي جميع الأمصار بعد أن  
 قصر شأوها وعفا خبرها وهجرت آثارها ؟ وكيف دوى صوت مصر في  
 الآفاق ، وسطعت شمسها في السبع الطباق ، بعد أن خيم الظل على ربوعها ،  
 ولبت يد الموت في حياتها ؟ وكيف ضربت وفتحت وسادت بعد أن  
 هزلت وسخرت واستعبدت ؟ »

« ذلك لأن في مصر سرًا خفيًا ، سر العظمة الموروثة والقوة الاثرية  
 والشجاعة السرمدية والذكاء الدفين ! فيها خميرة الفتوة فبمشتها ، وعوامل  
 الحياة فأظهرتها ، وإدارة المصلح الوفي المذاق فاتشلتها من وهدة السقوط  
 وحل رجاء الانسانية فيها محل القنوط ! »

« هذه مصر التي أدرك « محمد علي » أسرارها فألف من سواعد أبنائها  
 جيشها القادر وبحريتها الرهيبة . ذلك الجيش الذي أجلى وهو في تنفوان  
 شبابه جنود التاميز عن أبي قير ورشيد ( في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٢ ) وفتح  
 بلاد العرب وخلص أمكنة الإسلام المقدسة بعد أن خذل الوهابيين في عام  
 ١٨١٨ ، ونشر السكينة على أرجاء السودان في سنة ١٨٢٣ ، ووالى النصر

على اليونان في حروبها ضد الدولة العثمانية من عام ١٨٢٦ إلى عام ١٨٢٩ ،  
وهزم جيوش الأستانة في عامي ١٨٣٢ و ١٨٣٩ . ونالت مصر مع سودانها  
الاستقلال الداخلي ، كما نال أميرها حكمها موروثة في بيته ! وظهرت مصر  
في السياسة التكوينية مظهرها الدولي تؤيده معاهدة لوندرافى ١٥ يوليو  
عام ١٨٤٠ . ويشد أزره بل ويحتمه فرمانا ١٣ فبراير وأول يونيه سنة ١٨٤١  
« ولقد أدرك » محمد على « كذلك ذكاء المصريين نبعت منهم بعوثا  
علمية وفنية إلى فرنسا فنالوا إعجاب أساتذتنا ودادوا إلى مصر علماء أجلاء  
وأساتذة فضلاء عربوا شتى الكتب القيمة ونشروا النور في كل مكان  
« إن ذلك الرجل العظيم استطاع بشجاعة المصريين وذكائهم أن يشيد في وادي  
النيل مدنية عصرية راسخة القدم . وأن يولي مصر من همته الجديدة  
وفراسته الصادقة وشدة وفائه وكبير إخلاصه مالم يولاه حاكم آخر أمته  
وبلاده ! وليست ثروة مصر الحاضرة القائمة على القطن إلا من عمل » محمد  
على « الذي أعاد إليها زراعته بعد أن انقطعت عنها أجيالا عديدة !  
« لقد اعتمد محي مصر في جميع أدوار حكمه على فرنسا ، إذ استعان  
بعلمائها وبعض نابغها في جانب إرادته الماضية وذكاء المصريين النادر  
وشجاعتهم الوثابة القاهرة . على أن يفتح لمصر الحديثة سبل مصر القديمة  
ويضع على رأس مصر الفتاة تاج مصر العجوز بعظمتها وجليل مآثرها ، فتم  
له ما أراد !

« ألا إن عملنا نحن الفرنسيين في مصر لخاند الأثر قيم الذكر ، كبير الفائدة



تبيل الناية ، أبيض الصحيفة . إذ أننا علونا ذلك الأمير الجليل علي أن تسترد  
مصر كراستها في المصور النابرة . علواناه علي إقامة حكومة مدنية ذات  
رغبة ونظام شامل وحقوق ثابتة وآزرناه في تشييد المدارس العديدة متوسطة  
كانت أو دالية . وفي إنشاء القناطر والترع والأحواض وتنظيم الجيش  
والبحرية والمامل التي تقدم لها معداتها من سلاح وذخيرة ومهمات وأدوات  
وغيرها . . . وأسسنّا معه دور الصناعة في جميع القرى فأخرجت لمصر  
حاجاتها وسدت النقص في مرافقها . وشاطرناه جميع الأعمال الهندسية  
الكبيرة والنظم المالية والتشريعية . وعلى الجملة فإن المستشارين كلهم في حكومة  
« محمد علي » كانوا من مواطني المخلصين أمثال الكولونل سيفر رئيس أركان  
حرب الجيش ( سايان باشا الفرنسي ) ولينان رئيس مهندسي الحكومة  
المصرية ، وكلوت حكيمه الخاص ورئيس الكلية الطبية في مصر ، وييسون ،  
وجومل ، وهو سار ، وسيجرا وچورزي ، وغيرهم كثيرون

ولقد كافأهم « محمد علي » وأجزل لهم المطاء وذكرتهم ولا تزال تذكرهم  
مصر الوفية كما ذكروها هم أنفسهم في تأليفهم وأحبوها واعتبروها  
وطنهم الثاني بعد فرنسا

« فأرادة » محمد علي « ونبوغه النادر ، وإخلاص فرنسا ، وذكاه المصريين  
وشجاعتهم وكبير استعدادهم ، كل هذه اتحدت إتحاداً تاماً وبرزت بمصر  
إلى مستوى أرقى الأمم المتمدينة في أربعة وأربعين عاماً  
وما كانت صحيفتنا في مصر إبان حكم ذلك البطل المنوار من تام

١٨٠٥ إلى عام ١٨٤٩ إلا صحيفة الخليف الصادق لحليفه البجل الأمين  
إن فرنسا كانت على وشك الاشتباك في حرب مع انكلترا وروسيا  
والنمسا وبروسيا في عام ١٨٤٠ إذ اتحدت هذه الدول الأربع على حرمان  
مصر من ثروة انتصارها في الحرب التركية وطرد محمد علي من ولايتها  
فالت فرنسا ذلك رغم مناعها التي خلفتها لحروب نابليون وثوراتها  
وصحت عزيمتها في ذلك الأوان على أن تمانظ بأي حال على تقاليد  
التاريخية لإزاء مصر وأميرها العلي الشأن. فهددت هذه الدول بإعلان  
الحرب إذا هي مست هذا البطل العظيم وبلاده بأذي !

ولقد أذعنّت الدول وقتئذ لأرادة فرنسا واعترف « محمد علي » لها  
وللسكرالويس فيليب بالجليل وأعرب عن هذا الاعتراف بمكتوبه الذي  
أرسله إلى ملك فرنسا في ١١ نوفمبر سنة ١٨٤٠. إذ قال في بدايته مانصه :  
« أمها الملك العظيم

« أني أشعر بالحاجة لأظهار شكري لجلالتكم ذلك الشكر الذي يحيش في صدري  
فلقد شملتني حكومة الملك من عهد جليل بحسن رعايتها. واليوم يتوج جلالتكم ما ثره  
نحوي بإعلانه للدول أن وجودي السياسي ضروري للتوازن الاوربي  
ويقول بعد ذلك أمير مصر العظيم :

« وأخيرا مها كانت النتائج ومها كان الامر ناني أرجو من جلالة الملك أن  
يسمح لي بان أقول إن اعترافي بالجليل نحوه ونحو فرنسا سيبقى أبدا الدهر في قلبي  
وأودعه قلوب أبنائي وأبناء أبنائي من « مدى كواجب مقدس ... »

هذا هو ميراثنا الأدي في مصر ، اعتراف منهضها ومحبيها بما وثننا لها



واشخصه الكريم ولا عقابه من بعده  
«إن المصريين جميعاً وعلى رأسهم أبناء «محمد علي» يتقدسون هذه  
الرابطة بين مصر وفرنسا ويحتفظون بها حتى اليوم كل الأستفاظ

\*\*\*

«لقد اعتمد محمد علي في أيام حياته على أبنائه إبراهيم وطوسون  
وإسماعيل وعلى الأخص إبراهيم باشا الذي كان ساعده الأيمن في الجيش  
والبحرية . ذلك القائد الكبير القدر الذي صار في التاريخ بطلاً ممدوداً  
(والذي يرى زائر القاهرة تمثاله منصوباً في ميدان الأوبرا)

«اشتد المرض على «محمد علي» بعد كارثة لويس فيليب، فتولي ابنه  
إبراهيم الحكم مكانه نحو ستة أشهر، ثم مات قبل أبيه الذي لحقه مبكراً  
مذكوراً (في عام ١٨٤٩) وقد دفن في مسجد القلعة الكبير القخم بماصمة  
مصر، وهو المسجد الذي شيدته في حياته على طراز جامع أيا صوفيا  
بالاستانة العلية، أما تمثاله فتائم بالأسكندرية بميدان المنشية ..

\*\*\*

هذا مقالته مدام آدم في رجل مصر العظيم «محمد علي الكبير» .  
وإننا لهذه المناسبة ننشر نص الخطابة التي ألقاها المغفور له «مصطفى كامل»  
بالأسكندرية في مسرح زينيا عام ١٣٢٠ هجرية — ٢١ مايو سنة ١٩٠٢  
لمناسبة مرور مائة عام على تولية «محمد علي» ملك مصر . قال رحمه الله :  
«إني إذا وقفت الليلة أمامكم لا ذكركم بنجد مضي وعظمة خلت وأحبي معكم

أكبر تذكاري في حياة مصر والمصريين فاني أعلم أنكم جئتم مرتاحين إلي سماع هذا الخطاب وأنكم ترون كما أرى أن خير احتفال يقام لا أكبر عامل من عمال المجد المصري هو التنظير بين أيامه وأيامنا وأعماله وأعمالنا واستنباط عبر التاريخ النافعة وعظاته البالغة وتمثيل الوطن في مجده وعظمته وإظهاره للعالمين والابصار على حقيقة الحالة الحاضرة أسيفاً كثيباً حزيناً مرتدياً ثياب الحداد باكياً على أيام كان فيها حامل لواء الشرف والفخار بين الممالك والاقطار

« أي حال حال مصر في هذا اليوم بعد مرور مائة عام هجرية على الحادث الخطير والامر العظيم الكبير ؟ على اجتباع الأمة والتفافها حول رجل واحد اختارته بحض إرادتها أميراً عليها يدبر أمورها ويرفع شأنها ويعلي مقامها ؟ أي حال حالها وأي موقف موقفها وهي التي ملأت الدنيا دويماً ونافست أقوى الممالك في جلالها ثم انحدرت انحدار السيل من قمة ذلك الموقف العالي حتى هوت إلى هاوية الذل والانحطاط وصارت مثلاً مضرراً في المسكنة والهووان ؟

« صبراً أيها الوطن المحبوب على بلواك ، فما ازدحم بنوك اليوم إلا لينشدوا أجمل العصور وأجل الايام ، ويجمعوا أمرهم على إحيائها بالجهد والعمل والوفاق والوثام . صبراً أيها الوطن العزيز صبراً ، فقد ناجت الضمائر الضائرة ، وتفاهمت النفوس والخواطر ، وشعر كل مصري بأنه الوارث لأفضل الاوطان وأعز البلدان ، وأن من كان خلفه من المجد والسؤدد ما خلفت لا يقف بين الشعوب والامم موقف المهين الحقير والذليل الاسير !

« صبراً صبراً ! فمن ذا الذي يرى ذلك الظل الممدود ظل مؤسس العائلة الحاكمة « محمد علي الكبير » ويبصر بعين بصيرته روحه الطاهرة ترفرف فوق الرؤس ويسمع صوته العالي يذكر المصريين بأقدس الواجبات نحو الوطن وأهله وينظر بعين الحقيقة إلى يده القادرة العاملة مشيرة إلى سبيل الفلاح والرقى ؟ من ذا



الذي يسمع ويعقل ولا يعتبر؟ من ذا الذي ينتخب بدمه أو بماله أو بعلمه إلى ذلك الرجل العظيم ولا تصغر نفسه في عينه إذا رآها نفس رجل دون الرجال؟

« من ذا الذي يذكر منا مجد مصر في عهد ذلك الأمير ولا يذكر أنه مسؤول

عن سبب زواله مطالب باسترداده؟

« أسمع المعترضين يقولون عجباً عجباً! أيؤمل الخطيب أن تتألم مصر في حاضر الأيام أو في مستقبلها ما تألمت في غابرها وتلبس من جديد ذلك الثوب الباهر الفاخر الذي حمتها عليه الليالي والحوادث وسلبته منها يد الخدر والانتقام؟

« أجل أيها السادة . إن للمصري أن يؤمل لبلاده مجداً وعزاً وسؤددًا وجلالاً كالذي كان لها من قبل . كيف لا؟ وحياة « محمد علي » وأعماله كلها دروس ترشد المصريين إلى أن تاج المجد لا يوضع إلا على رأس العامل المجد . وأن رايات الفخار لا تتألم إلا بالعمل والجهد . وأن أمة تلتحت البلاد والأصاير يوم كانت لا تتجاوز ثلث عدها اليوم لقادرة على بلوغ غاية العز والرفاهية ونيل أسمى مراتب الحضارة والعمران !

« كيف سار ( محمد علي ) بمصر ، وكيف أنقذها من مهاوى الهلاك ، وكيف أخرجها من عالم الظلمات إلى عالم النور ، وكيف فتح وضرب وغلب ، وكيف ساد ولم يسد ، وكيف ملأ من جنودها البر والبحر ، وكيف أخضع لسلطانها البحار وكيف رفع ذكرها إلى أعلى منار روكيف جعلها عاصمة الشرق ومصدر الانوار ، وكيف أضحك الاسكندرية بتزاحم البواخر والجواري في ثمرها ، وعمم المعامل والمصانع في المدائن والقرى ، ونشر المدارس والمسكاتب في أنحاء البلاد ، وأخرج من أبنائها نجوم علم وعرفان يهتدي بهم ولا يضل بنورهم أحد ؟ ؟ ؟

« كيف وفق هذا الرجل العظيم إلى هذه المعظائم ؟ وكيف أباد المفسدين والظالمين وجمع القطر تحت لواء واحد وكان ألف قطر في وطن ؟ هل استعان بغير

المصري على تحقيق غاياته، أم استعار أمة من حديد ورجالاً من صلب وأرواحاً شبت بين الموت والنار حتى أوتي ذلك الجلال ونال من العظمة ما نال ؟  
 « كلا . لم يصل إلى ذروة المعالي وأقصى غايات الرجال إلا بعقلك وبأسك  
 أنها المصري العزيز . فسلاماً وألف مرة سلاماً على هذا العزم المتبور وهذه المهمة  
 الدفينة ! سلاماً على من نسي نفسه بعد أن أنسى العالم كل إنسان سواه !  
 « سلمت الأمة المصرية أمرها لمحمد علي والبلاد ممزقة بين حكامها يذيقونها  
 أنواع العذاب والانسكال ، والشرع في أيديهم شرع الجور والاعتساف ، والقانون  
 في قبضتهم قانون الظلم والاستبداد ، والبلاد منقسمة على نفسها اسمها مصر وهي ألف مصر  
 ومصر ، لا جامعة بين أهلها ولا رابطة بين بنيها ولا راحة ولا نعيم ولا حرية  
 ولا عمل !!

« أخذها ذلك الرجل العظيم وهي عملية ضئيلة لا حراك بها ، فقطع دابر المنسدين  
 والاشرار وأزال دولة الظالم كما يزول الغبار ، وانقضت تلك السلطة المروعة التي قوضت  
 أركان الدين والعقيدة وهدمت بنيان الوطن والأمة وما تركت فضيلة حتى جنت عليها  
 ولا رذيلة حتى آزرتها !

« إنقضت وكأنها ظل زائل أو سحابة صيف لم تدم إلا قليلاً ، إنقضت والعالم  
 بين مصدق ومكذب يتساءل كيف أتيج لرجل واحد أن يحول مجرى الأيام والأيام  
 ويغير تيار الحادثات العظام ؟

« وقف ( محمد علي ) ناظراً إلى الأمة يرى أي أمر تقدر عليه وأي عمل  
 تستطيع إتيانه . فرآها بعد عهد الشقاء وزمن البلاء وأيام الحزن والفقر ، قادرة على  
 القيام بأعظم الأعمال . فيها من روح الحياة وقوة النهوض ما يرحزح الجبال  
 الراسيات وتحر أمامه الشم اثباتات . نجد من أهلها الجند وأي جند جند ؟ جند  
 الغزاة الفاتحين حملة النصر والفخار ، جند من المصريين جنداً لا تراهم أمة حتى تسلم



وتستسلم ! جند من أعلوا مكائته ، وورفوا رأيتهم ، وجعلوا اسم مصر في كافة الارحاء  
والآفاق عنواناً للمجد الرفيع والشرف الصحيح !

« أخرج من أولئك الفلاحين الذين طالما تصرف فيهم الكارث كما شاءت  
أبطالا وشجعاناً اهتزت الارض تحت أقدامهم لإجلالا وإعظاماً وعجزت جيوش  
العالم عن مجاراتهم ومناظرتهم

« بعث ( محمد علي ) من السكينة عزماً ، ومن السكون همّة وإقداماً وسار جيشه  
من مكان إلى مكان حاملاً لواء الظفر والغلبة فائزاً في كل بقعة بالنصر والفخر ! فما  
هذه الروح المعجبية التي نقلت بني مصر من حال إلى حال حتى صار الجريح يأبى  
أن ينسحب عن ميادين القتال ، والطفل ولوداً مناظر الحرب والنزال ؟ ما هذا التغير  
الفجائي الذي دهش لآثاره العالم طراً وأي سر جعل الأمة المهضومة الحقوق  
المسلوبة الارادة أمة فتح وغزو وفوز ونصر ؟

« ألسر في هذا الانتلاب وذلك التغير أن الرجل العظيم الذي تولى أمر مصر  
أدرك بوسع عقله أن في أمته كنوزاً دفينّة من الشهامة والذكاء فكشف عنها  
الغطاء وأظهرها للعالمين بهمة ساطعة تحطف الابصار ! ألسر في ظهور المصريين على  
مسرح العالم مظهر الفاتحين القادرين أن ( محمد علي ) لم يترك لليأس سلطاناً على  
نفسه ، ولم يقف في طريقه لأول عائق حاول منعه عن العمل ، بل اجتاز الصعاب  
والعقبات بعزيمة ماضية وثبات دونه الحديد قوة وبأساً !

« اجتاز الصعاب ولم ير ضه أن تكون مصر قوية في البر ضعيفة في البحر فوهبها  
أسطولا ضخماً فخماً لم ينس على إنشائه وتكوينه أكثر من أربع سنوات ؟ وهبها  
أسطولا كان في الصف الاول من أساطيل العالم ، تباهي به الاسكندرية تغور الارض  
وهو يباهي بها وبوادي النيل الدنيا ومن عليها !

« كان الغربيون إذا جاءوا مصر زائرين يقفون أمام هذا الاسطول حائرين

مدهوشين . إذا رأيتمهم حسبتمهم سكارى وما هم بسكارى ! بل أذهلتهم عظمة مصر

وإرتأواها سلم المعالي في قليل من الأعوام !

« ما عساي أقول اليوم عن جيش مصر وأسطوطها ولو نقلت إليكم ما كتبته  
المنشئون والمؤرخون فيها لخلتم هذا الوطن غير ذلك الوطن ومصر غير مصر واظنتم  
أن حادثاً استثنائياً محاً أمة إليها تنتهي القوة وأحل محلها أمة عاداها الزمان فلم يترك  
لها إرادة ولم يلبسها غير لباس الوهن والاستسلام !

« رددوا الطرف معاشر المصريين في صحف التاريخ تروا أن مصر لم تكن  
ميداناً للجنود والبحارة الممثلين لرفعة قدرها فحسب ، بل تبدو لكم مصر المحبوبة  
فوق ذلك في مصاف الأمم الصناعية ذات الشأن الأول ، تبدو لكم المدائن والقرى  
مزدحمة بالصناع والعمال يحيون أطيب حياة ويخدمون الاوطان أشرف خدمة ! تبدو  
لكم بولاق ، والخرنقش ، وشبرا ، وقلوب ، وشبين ، والحلة الكبرى ، وزفتى ،  
وميت غمر ، وفوة ، ومنوف ، وإيبار ، والاشمونين ، والمنصورة . ودمياط . ودمههور ،  
ورشيد ، والاسكندرية ، والروضة ، والحيزة ، وبني سويف ، والنيا ، وأسيوط  
وأبو تيج ، وفرشوط ، وملوى ، ومنفلوط ، والفشن ، وطحطا ، وجرجا ، وقنا ،  
وغيرها ... ميداناً للمعامل والمصانع والورش على اختلافها ! تبدو لكم بحليها  
وحللها مزهرة عامرة تسعد مصر والمصريين وتكفى البلاد مؤنسا وحوائجها  
وتوفر لاهلها ثروتهم وقوتهم ولا تعطى الاجنبى من خيراتها إلا بتمدار !

« أرجعوا البصر كرة أخرى إلى مصر قبل عهد ( محمد على ) ونظروا بين  
حالتها في ذلك الحين وبين ما صارت إليه في عهده تجدوا أرضاً بلقعا تحولت إلى رياض  
وجنان ، وفضاء واسماً صار فيه الألوف والملايين يحرقون الارض ويزرعون  
ويقتسمون ، وشقاء تولى ونعيم أقام ، وفوضى زالت وأمن استتب ، وزراعات  
جديدة دلت البلاد فأحيها وأتمت ثروتها وملائت نواحيها رغداً ونعياً



« من ذا الذى يستطيع أن يقف أمام هذه الامة موقف المحقق المدقق وينكر على ( محمد على ) فضله فى إحياء أراضى القطر ونقل زراعة القطن إليها وأيديه البيضاء على كل من يعيش من الزراعة ويعكف عليها ؟ من ذا الذى ينكر إصلاحاته الجديدة فى الري والقناطر البديعة التى أقامها والمصارف التى أنشأها والمؤسسات التى لا تزال قاعدة لكل إصلاح ؟ من ذا الذى يحارب الحقيقة والتاريخ ليتجاهل أن مصر تجنى اليوم من ثمرات أعمال ( محمد على ) عشرات الملايين من الجنيهات وأنه صاحب الفضل الأكبر على كل فرد من أهلها والنزلاء المستوطنين بها ؟

« محال أن تخرج مصر واحداً من أبنائها يأبى على الحقيقة والوطنية إعلان فضل ( محمد على ) والاعتراف بأعماله الجسام وأفعاله العظام ! محال أن يذنب مصري ربي فى مهد العلم والادب إحسان هذا الاب الكبير والحسن البار العظيم . وهو الذى تعلم القراءة والكتابة بعد الأربعين ليكون خير قدوة للمصريين ! وهو الذى فتح للمدارس والمكاتب وملاء الديار نوراً وعرفاناً وتولى تربية صغار الفلاحين فبهر العالم المتمددين بفطر ذكائهم وعظيم استدادهم للتعلم والانتقال من شأن إلى شأن ؟

« دعوا الصانع والمزارع وسلوا كل متعلم فى مصر ماذا كان يكون حاله لو لم يعلم ( محمد على ) أباه من قبل ؟ أما كنت تكون فى ظلمات الجهالة بعيداً عن مشارق النور والحياة والوجود ؟

« أجل إن كل مصري شب وتعلم وتهذب وعرف أن حياة الفكر والجد هى الحياة الصحيحة ، وأدرك أن أسمى الهبات هبة العقل ، وأن أجمل حلية لهذه الهبة انغالية تنقيتها بالعلوم والمعارف — مدين لمؤسس العائلة الحاكمة بما هو فيه من نعمة ونعيم وأنه خلّيق بكل مصري نال العلم بفضل ( محمد على ) أن ينسب إليه بالروح والوجدان إنساب بنيه وذويه إليه وينسلك السبيل الذى وجه لهم والنرائم إليه ليلبغ بالوطن

والبلاد إلى الشأ والاول والمقام المحدود

« أيها السادة . مهما بحث الباحث في حياة ( محمد علي ) ومهما حكم على عصره فإنه لا يستطيع إلا الاعتراف بأنه أحاط بمصر بسور من القوة والرهبة ورمى إلى إنشاء حكومة منتظمة فيها تدير أمورها على قواعد راسخة وأصول ثابتة وجمع شملها ، فبعد أن كانت مفرقة موزعة على حكماها يتصرف كل واحد منهم في الاموال والارواح والاعراض كما يشاء هواه ، عارت وطناً واحداً لامة واحدة يجمعها لواء تحت سيادة عظيم لا يذكر اسمه إلا مقروناً بالاحترام والاعظام !

« ومهما اختلف للناس في اعتبار نتائج أعمال ( محمد علي ) فلا مرأى في أنه وهب مصر عقلاً مدبراً وقالباً شاعراً وساعداً شديداً ومجدداً تليداً وأنه أعاد للمصريين الوطن والحكومة والكرامة وطبع على قلوبهم وأنشدتهم بحبة الوطن والشهامة والاقدام وحبب إليهم الفتح وانتصر ورفع الراية المصرية علي كل صقع ومكان !

« انظروا معاشر المصريين إلى سياسته في حكومته تجدوها قائمة علي مبادئ ثلاثة . لا تديم دولة بغيرها ولا تحيا مملكة بغير إحيائها وهي : أولاً حماية الوطن من اعتداء الاجنبي وسلطته . ثانياً ترقية المصري إلى أسمى الوظائف وترشيحه إلى استلام مقاليد الامور حتي لا يحتاج البلاد إلي اجنبي يزاحم بنيها ، وتدريب المصريين علي كل عمل وصناعة حتى تحنط الثروة الاهلية في البلاد ويرفل الوطن في ثياب الغز والرغد والتعيم . ثالثاً الامتناع عن الدين واجتنابه كل الاجتناب !

« بأي قلب أم بأي ضمير أم بأي لسان أحذركم عن حماية الوطن وصيافته ومنع اعتداء الاجنبي علي ربوته وصدء عن دنأله ومصر اليوم تمثل الاستسلام والاذعان والامثال ! وهي هي التي زادت عن الديار تحت إمارة ( محمد علي ) وفي ظل رايته . وقالت لكل هاجم : « مكانك أيها الهاجم ! مكانك أيها الداخل ! مكانك أيها المزاحم ! إني أمة حية تأبى الضيم والهوان ولا تدرك للحياة معني بغير



## الحرية والاستقلال

« بأى قلب أم بأى ضمير أم بأى لسان أحدثكم اليوم معاشر المصريين عن حماية آبائنا للوطن ودفاعهم عنه ونضالهم عن حوزته أيام ( محمد علي الكبير ) وقد حاولت انجلترا أن تقضى علي هذا المالك الجديد وهذه الدولة الناشئة وتزيل من سماء المجد والاقبال هذه الشمس المشرقة فأراها يؤمئذ بنو مصر أمة أمة هم . وأراها ( محمد علي ) أي أمير هو ! فتركت النغور والبلاد آسفة على فشلها معجبة به - ذا المجد الباهر والعزم القاهر والوطنية الصادقة والهمة الحديدية !

« إعجبوا أيها المصريون لهذا الحادث الخطير ولتصرفات الليالي كيف أضحكت مصر وأبكتها في يوم واحد ؟ أضحكتها في يوم ١٤ سبتمبر من عام ١٨٨٢ حينما أنجحت الجنود الانكليزية عن نهر الاسكندرية بعد احتلال دام ستة أشهر . وأبكتها يوم ١٤ سبتمبر من عام ١٨٨٢ حينما دخلت الجنود الانكليزية عاصمة الديار المصرية ! !

« كوفت مصر في يوم بأ كبر محمد وأشرف فخار وعوقبت في مثل ذلك اليوم بعد خمسة وسبعين عاماً باحتلال جر عليها العار والشنار ! كوفت لانها صانت الوطن والديار . وعوقبت لانها سلمت البلاد والامصار ! وانشقت على نفسها ونزيت تاريخها وتناست مطامع أعدائها وامتلائت نفوس دعاء الثورة فيها بالانانية والاغراض الذاتية والآمال الشخصية ! فذهب الوطن فريسة الجهل والهذيان وقدمت الامة على هيكل الدنيا ضحية وتولى المجد القديم والعز الجديد وقام مكانها الذل والهوان !

هذه عبرة العبر في التاريخ وعظة العظات فلتعطوها معاشر المصريين الراغبين في خير البلاد ورفعتها واذكروها في كل وقت وآن . اذكروها وتأملوا في تاريخ ذلك الرجل العظيم . تأملوا كيف كان يدعو علماء العرب وحكماءه وكبار أدبائه وفضلائه ليعلموا المصريين العلوم والصناعات حتى إذا صاروا من رجالها وارتدوا حللها سلمهم مقاليد الاعمال وكافأ المعلمين الغربيين على عملهم وفؤودهم بالشكر

والاحسان ! انظروا إلى هذه السياسة الحكيمة . سياسة الوطنية السليمة . سياسة مشيد المجد المصري . سياسة من نشأ وفيه خيرة الملك والامارة . سياسة من أعطى بين جنبيه قلباً كبيراً وجناناً ثابتاً ! !

« رأى ( محمد علي ) أن الدين أساس الاستعداد وأن أسمى المبادئ الجديرة بالاتباع مبدأ القائمين : « أدن تستعبد واستدن تستعبد » فلم يستدن لأنه خطب السيادة ولم يخطب الاستعداد وطلب القوة ولم يطلب الضعف والمذلة

« حتماً إنها لآية الآيات ومعجزة المعجزات كنف يشيد ( محمد علي ) المدارس والمعامل ويقيم الابنية للجنود والعساكر وينظم الري والزراعة ويشكل جيشاً بلغ عدد رجاله مائتين وثمانين ألف جندي ( ٢٨٠.٠٠٠ ) وأسطولا كان عدد البحارة فيه لا يقل عن ستمائة عشر ألف بحري ( ١٦٠.٠٠٠ ) وكانت إيرادات مصر إذ ذاك لا تتجاوز مليونين ونصف مليون من الجنيهات ثم لا يستدين عزيز مصر ولا يعرف الدين ولا الدين يعرفه ؟

لأتتوني بعظماء الرجال وكبراء الامم وفحول السياسة واعرضوا عليهم هذا العمل المدهش وهذه الآيات الكبرى وأنا كفيل بأنهم لا يصدقون به . ولا يؤمنون بها ! هل في طاقة رجل - بلغ من العظمة وقوة الارادة ما بلغ - أن يقوم بهذه العظام ولا يتعثر في ذيله الطويل بالديون الثقيل ؟ من هذا الرجل الذي تعدى حدود الطاقة البشرية حتى استطاع أن يخرج أمة من الجهالة والظلمات إلى العلم والنور ويشيد فيها ملكاً قائماً على جيش شديد وأسطول قوي رهيب ومعامل ومصانع ومدارس ثم لا يستمد بمال الغير ولا يستعين على أعماله بغير قوة البلاد وهي التي حملها الزمان من قبل ما يدرك الجبال ويفل الارادة الماضية ويودي بعزائم الرجال ؟

« ما هذا المجد الفخم الذي يحدثنا عنه التاريخ ؟ أين ذلك المصري الذي إذا جاب المدائن والملك تحولت عن غيره الانظار والتفتت إليه الشعوب بعيون



الاعجاب والاعتبار؟ أين ذلك الذي إذا فآخز القوم بملاذهم أعطى المقام الاول ونال الشرف الاعلى وعد وطنه في مقدمة الاوطان ومصره في الصف الاول من مصاف الامصار والبلدان؟

« أين تنصر نزل منه الناقلون أن الدول غدرت فيه بمصر فأحرقت أسطولها في ثمر « ناورين » وأما من بحارها البواسل ستة آلاف رجل ولما تقدم ضابط فرنسي بالخبر إلى رجل الحروب وبطل المواقع إبراهيم باشا هز الأمير رأسه ساخراً وقال : « ما أنشئت السفن والبواخر إلا لتكون فرسة النار أو البحار قلت بأسف عليها وأن أبي تقادر على أن يجدد مثلها في عام أو بضع عام ! »

« أين ذلك العبد ليتسلى به المصري الحزين الاسيف ؟ أين هو ليبحث في القلوب المستعينة شيئاً من الحياة والقوة ويدل المصري على حقيقة موقفه وقيمه ومكانه ؟ أين هو ليخطب فيكم بما ان الحال فيبلغ من نفوسكم مالا يبلغه لسان المال ؟ ؟ ؟

« أين كانت اليابان يومئذ ؟ أين كانت هذه المملكة الناشئة والدولة الفاخرة ؟ كانت -- وكأنها لم تكن -- في دياجى الظلمات وغياهب الجهل . تعد إذا ذكرت في عداد الاموات ! فقف أيها المصري فوق أطلال التاريخ وراقب الحوادث وانظر إلى أي حال صارت اليابان وإلى أي حال صرنا وماذا كنا نبلغ من الشأن والشأو لو سلكننا ذلك البيل الذي وجهنا إليه محمد على الكبير ؟

« ليس الموقف موقف حزن يمت النفوس ولكنه موقف عظمة واعتبار . وأن العبرة الكبرى في حياة ( محمد على ) والدرس المفيد الذى يلقى التاريخ على أبناء هذه الديار أنهم لم يفقدوا العصبية والوحدة المالية ووقفوا في طريق التقدم على حين استرسال غيرهم في السير إلى الامام . إلا لانهم فقدوا الثمة بأنفسهم ونسوا مقاموا به من جلائل الاعمال !

« ثمة الأمة بنفسها هي الاساس الذى يبنى عليه مجدها ويشاد فوقه عزها

وسودها ! ترى الأمة إذا اعتقدت الخير والتدرة في مجموعها وأفرادها تلتفت على الحوادث والأيام وقبرت ألد أعدائها واجتازت الصعاب غير هيابة ولا وجلة !  
 « هذه أمم الغرب يترك الفرد من أبنائها بلاده ويعطوف الأرض من جانب إلى جانب وهو في كل مكان ينزل به قوى الجنان شاعر بأنه الممثل لوطنه الدال عليه معتقد أنه رايته التي إذا أهينت أهين وإذا مست بسوء قامت لاجلها بلاده وقعت ! وما هذا الاعتقاد وذلك الشعور إلا لأن الأمة وثق بمضها ببعض وارتبط كل فرد بدمية أفرادها فصارت كتلة واحدة لا يتبدى عليها زمان ولا يجرؤ على المساس بها إنسان

« أما الأمة التي ظنت السوء بنفسها وتركت هذا الظن الفاسد ميراثاً لأبنائها وأحفادها فقل عليها السلام وادعها أمة الموت والفناء !

« لا يؤلم المصري الحبيب بلاده مثل ما يسمعه ذات اليمين وذات الشمال من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقض هذه الأقوال المميتة للخواطر القاتلة لكل حركة وإرادة من الكبير إلى الصغير وشيوعها حتى بين الاطفال الناشئين !  
 « ما هذا السم القاتل الذي تناولته الأمة عن طيب خاطر ؟ ما هذا البلاء المدمر للبلاد الذي حل بها وتماقت على رؤوس أهلها وهم إليه نظرون ؟ كيف تنسى هذه الأمة العزيزة أنها هي التي فتحت وقهرت وضربت وانتصرت وبهرت العالمين بقدرتها وشدة بأسها ؟

« لا ريب أن أصل هذا البلاء وجرثومة ذلك الداء إهمال أمر التربية الوطنية ومحو آثار التاريخ المذهب للعقول والأرواح من المدارس والمسكاتب !

« التاريخ ! التاريخ ! هو هو المدرسة الجامعة لكل طبقات الأمة والمعلم الذي يتأدب بأدبه الأمير الخطير والوزير الشهير والعالم الكبير والطالب الصغير والفقير والحقير . من ذا الذي يقرأ تاريخ ( محمد علي ) ويرى على صفحاته آيات الشهامة



والإسالة التي حلت بها المصريون أيامهم وأساءهم ووطنهم ولا ينكر بأنه يتسبب لامة  
علية إن أهانها الزمان أياماً فلسوف يرغم على احترامها وإكرامها ورد سردها  
إليها ؟ من ذا الذي يسمع بتلك السفن الجارية والجيوش الجارية والمامل العديدة  
والمدارس الجليلة والحياة العامة والاستقلال المصان ولا يرى نفسه من سلالة قوم  
فأحين متمدينين جديرين بأن يخلد مجدهم وتدوم أيامهم ؟

« يقول الجاهلون إن الزمان لم يترك من آثار ( محمد علي ) شيئاً مذكوراً !  
ولا يدرون أنه ترك شيئاً كبيراً : ترك بذور المجد والمدنية ، ترك المواد الحيوية  
لاحياء الامم وأعلاء قدرها ، ترك العلوم والانوار !

« إن لم يكن إلا هذا الاثر — أثر العلوم والمعارف — فحسب العصر الماضي  
شرفاً ونجاراً لأنه ألقى إلينا السلاح الذي ماحارب الجهل والرذيلة إلا تشلب عليها.  
ألقى إلينا مفتاح الرقي والتقدم وآلة المجد والغلبة وسلم السؤدد والمعالي ونبراس  
الكمال . ألقى إلينا معدات الحياة فان استخدمناها كما استخدمها سدنا كما ساد  
وسادت الديار ! وإن أسأنا استعمالها أسأنا إلى أنفسنا وقضينا على الحاضر والمستقبل  
شر قضاء !

« أسأنا السادة . . . إعتقدت الليالي والايام على استقلال مصر وحاربته حتى  
تكسرت النصال على النصال ودخل الاجنبى البلاد واستلم البريطاني مقاليد الديار .  
فماذا بقى من ذلك الاستقلال وماذا أبقى الزمان ؟ بقيت قوة كبيرة إليها انتهت وتنتهى  
كل قوة في مصر . بقيت السلطة العالية التي استمدت منها البلاد كل تقدم ونجاح  
والتي تستمد منها كل خير وفلاح متى أقبلت الايام وتغير مجرى الحوادث وأسعدت  
المصريين الظروف والاحوال ، بقى عرش مصر مصدر الآمال ومحط الرجال ، بقى  
هذا العرش المكين للمصريين حرزاً منيعاً وملجأً خطيراً يمثل قوة مصر في ماضيها  
وعظمتها في آتى أيامها . فهو كما كان منبعاً للحياة والمجد سيكون كذلك في مستقبل

الزمان إذا أحاط به المصريون والتفوا حوله وسلموا أن روح الوطن حلت فيه وأنه عقل البلاد المدبر الرشيد ودرعها القوى الشديد

« قد ينسى بعض المصريين أن ( محمد علي ) تولى أمر البلاد باختيار أهلها واتخاذهم وأن علماء مصر وأعيانها رفعوه إلى منصة الامارة بأيديهم في مثل هذا اليوم من مائة سنة هجرية مضت وأن هذه رابطة أكيدة بين الامة والعائلة الحاكمة لا يصح لاحد أن ينساها ولا يليق بمصرى أن يتناساها . هذا إخوان بين الشعب والامير لا ينفصم له عرى ولا ينحل له رباط

« إذا كانت مصر لم تذكر في بعض حوادثها الماضية وأيامها السالفة هذه الرابطة وهذا الإخوان مما أودى بها وساقها إلى مهاوى الدمار والشقاء فخلق بها أن تذكر الآن وفي كل آن هذا العهد المتين وزداد بعرش البلاد ارتباطاً وتعلقاً كلما مضت الايام وتوالت الاعوام

« وكيف لا يذكر المصريون ذلك العهد ويبدلون الارواح والادوال في سبيل تأييده وصيانته وهو هو الحامى لبنايا المجد والاستقلال وهو هو المصدر الوحيد لكل حياة مأمولة ولكل رجاء !

« في أى موقف يرى المصرى بلاده الآن ؟ في موقف البلاد المستعبدة التي تنتظر من وقت إلى آخر تحقيق وعود دولة متمدينة عظمى ولا تزف لها الايام الا مطالاً في الوند وبلاء علي بلاء !

« دخلت انجلترا هذه الديار مدعية إصلاحها وتأيد عرشها ونشر ألوية الامن والعدل في نواحيها وإعداد المصريين الى إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم ثم الجلاء عنها وتركها لاهلها . فإذا عملت وأى طريق سلكت وإلى أية نتيجة وصلت ???

« كان أول عمل للدولة الانجليزية أنها قدمت الوعود والعهود للعالم كله بالجلاء عن مصر ولو بعد حين وتركها لاهلها المصريين فاعتقد بصدق أقوالها الكثيرون من



الشرقيين وقالوا: « نحال أن يكذب القوم المتدينون » لأنهم لم يكرنوا ليعلموا أن السياسة الغربية قائمة على مخالفة الوعود والنكث بالعهود . وأن المدنية البريطانية تطلب السيادة على الأمم من مثل هذا الطريق حتى صرح الساسة الانكليزي أنهم لم يقدموا هذه الوعود وتلك العهود الا للسنج والبسطاء وأنهم ينزهون العقلاء والحكاه عن التصديق بوعده في السياسة أو بعهده في تدبير السيطرة على الأمم وانغميال حقة وقها ! نعم المصري يومئذ ما لم يكن يعلم . علم أن إنكلترا إحتلت بلاده لتقيده بقيود الذل والاستعباد لا لنضع على رأسه تاج الحرية والاستقلال ! علم أن وطنه صار مرمى سهام البريطانية وأن حياته ومجده على خطر وسمع صوت البلاد يناديه .  
الحذار ! الحذار !

« ولكن صوت الانكليزي ارتفع ليدله على وسائل الاذعان للمذلة والاستماتة .  
إرتفع ذلك الصوت صوت العاملين على إبتلاع مصر مناديا بأن المصريين لا يزالون أمة طيلة محتاجة لرب حكيم ومرشد سليم . فهل هم ذلك المرنى وهذا المرشد ؟  
« دل سلوك إنكلترا ويدل على أنها لا تريد لعرش مصر قوة ولا البلاد خيراً ولا المصريين تنديما وإرتقاء ! ونحن لا نقول هذا القول جزافا بل نندم عليه ألف برهان وبرهانا . وما دام الانجليز يفاخرون وينفخرون بحرية التول والكتابة فأنا نناقشهم الحساب ونسألهم أمام الملاة كله من نتائج سياستهم بعد عشرين عاماً . نسألهم أن الأمن الذي ادعوا توطيد أركانه هل ازدياد الجرائم والجنح والخالفات وتعدد السرقات وكثرة اللصوص واعتراف النائب العمومي بذلك كله وتفنى الاشرار في إشعال التيران وحرق القرى والبدان مما تفخر به إنكلترا وتعهده آية بحق لها أن تمن بها على مصر والمصريين ؟ هل انتقال الوظائف من أيدي المصريين شيئاً فشيئاً وخروج السلطة من قبضتهم وإماتة كل نفوذ لهم مما يرشحهم لاستلام مقاليد الأمور والسير بالبلاد إلى الامام ؟ هل محو كل روح وطنية في المعارف وقلب مدارس

الحكومة حتى صار عاليها سافلها مما يؤهل المصريين للتقدم في ميادين الحضارة وال عمران ؟ هل لإنشاء المحكمة المختصة وتعالى المحتلين على المصريين وإعتدائهم على القانون والمدل والنظام العام مما يؤيد المساواة في البلاد ويزيد القطر ارتقاء وانتظاما ؟ هل رفع العلم البريطاني على عاصمة السودان وإخراج المدد العديد من الضباط المصريين من الجيش ، بعد أن أبلوا في قتال الدراويش أحسن بلاء وقاموا بأعمال تخلد لهم المجد والفخر ، مما يؤيد عرش البلاد ويستوجب حمد المصريين ؟ هل بقاء الحكومة دون مراقبة الأمة لأعمالها وتصرفها في الأمور كما يشاء المحتلون مما يجعل مصر غائشة في مجبوحة الراحة والأمن ويوطد أركان الدستور فيها ؟

« ذكرت الدستور ، وطالما ذكره الذاكرون من أنصار الاحتلال ورجاله فأن هو الدستور ؟ أين ذلك الدستور الذي يلجم الحكومة بلجام من حديد ويهب الأمة حرية الرأي والفكر وحق المراقبة على أعمال الحكام وسن القوانين والشرائع ومناقشة الوزارة عن الصفائر والكبائر ؟ أين ذلك الدستور ونحن لا نرى إلا مستشارين من الانجليز يحركون الحكومة يمينا وشمالا ويتلقون الاوامر من رجل واحد ولا يحاسبون أمام أحد من أبناء هذه الأمة ؟ هل معنى الدستور سقوط السلطة المصرية وقيام السلطة البريطانية مقامها ؟

« كلا نعم كلا ! إنما الدستور لإشراف الأمة على كافة الاعمال ومراقبة ما تجريه الحكومة لحريها أو لضررها وسؤال الوزارة عن كل صغيرة وكبيرة وتغييرها بغيرها إذا ساءت استعمال السلطة أو تهاونت في خدمة البلاد ! الدستور هو ألا يستطيع أحد مها كان عظيما — وطنيا أو أجنبيا — أن يمس القوانين والنظم بشيء ؟ فهل يوجد رجل واحد في هذه الأمة يجزؤ على القول بأتنا اليوم مستمتعون بنعمة الدستور ، وأن المحتلين لو شاءوا تبديل النظام غير النظام أو خرق سياج أي قانون لا يستطيعون ؟



« لعمري أن ما يسميه المحتلون وأنصارهم بالدستور هو الفوضى في لباس النظام والاحتلال في ظل الاحتلال ! وإلا فأين الضمانة التي تطمئن لها القلوب والخواطر ؟ أين مجلس النواب المصري الذي يقف في وجه كل طامع ويرد كل ظالم ؟ أين ذلك المجلس الذي وعدت به بريطانيا على لسان اللورد دوفرين ؟ أين هو لتعتقد الأمة المصرية أن الدولة البريطانية لم تحتل بلادها إلا لتسعد حالها وتعلي شأنها وترشد المصري إلى مكانته وتعرفه أنه إنسان له حقوق الإنسان ؟

« يظهر بعض الإنكليز اندهاشا من قيامنا ضدهم ، ولست أدري لم هذا الاندهاش ؟ كيف أكيفه وهم أبناء أمة متمدينة تعرف معنى الوطن والوطنية وتدرك أن الحرية أسمى نعم وأب صيانة البلاد من اعتداء الأجنبي أقدم فرض على أهلها ؟ كيف أكيفه وقد قال اللورد ( دوفرين ) « إنه يحق للمصريين أن يعضوا من سويداوات قلوبهم إذا أقنأ طويلا ببلادهم مهما أسعدناهم وأسبغنا عليهم من النعم لأن الاستقلال لأمن له ! »

« إنا نرى من العار والحيانة عدم المطالبة بالجلء ! نرى من الحين والاستماتة عدم المطالبة بالدستور ! — أي بالنظام الذي تتمتع به الأمم المتمدينة — نرى من موت الشعور وفقدان الوجدان السكوت عن حقوقنا الشرعية التي يعترف بها كل إنسان ! ونعتقد أن الإنكليز أنفسهم يحتقرون كل مصري لا يرى هذا الرأي ولا يجاهر به ، لأنهم إن أحبوا أن يخون الرجل وطنه لاجلهم لا يحبون الخائنين وإن كرهوا القائمين في وجوههم ، المدافعين عن بلادهم ، لا يستطيعون إلا تعظيم الوطنية ورجالها أي كانت وأنى كانوا !

« أيها السادة . أصبحنا بعد مائة عام قضينا جانبنا منها في الجد والعمل وغرس بذور المدنية وفتح أبواب مصر والسودان للعالم المتمدين في آخر مصاف الأمم تمتاز عنا الصرب والبغار وشعوب صغيرة لم تكن في الحسبان بالحرية والاستقلال والاحترام

العام ! فمن البلية والشقاء والموت الادبي أن نقف متفرجين على حركة العالم ونترك  
الامم الاخرى ترتقى منصة السمو والجلال !

« هذه حياة ( محمد علي ) لنا أن نستببط منها ما يفيد البلاد في الحال والاستقبال  
لنا أن نضربها مثلاً للابناء والناشئين ليعلموا أن مصر كانت من القوة والبأس يمكن  
وأنها تكون كذلك لو طرقت أبواب الوفاق والوئام وسلكوا مسالك العزم والاقدام !  
« لا تقوم مدينة مصر في مستقبل الأيام ولا يدوم لها شأن إلا اذا شيدت على  
الامة وبالامة وعرف الفلاح والصانع والتاجر والمعلم والمتعلم وكل فرد من أفرادها  
أن للانسان حقوما مقدسة لا يصح المساس بها وأنه لم يخلق ليكون آلة بل ليعيش  
عيشة الاحياء ، وأن حب الوطن هو اسمى شعور تتحلى به نفس بشرية وأن أمة  
ضاع استقلالها لامقام لها ولا شأن لابنائها !

« الوطنية أيها السادة . هي العماد لكل مملكة والاساس المتين لكل دولة ! الوطنية  
هي الروح العاملة في كل بلاد العالم المتمدين ! الوطنية هي أم المعجزات وأصل كل  
تقدم وارتقاء ! الوطنية هي التي تنقل الشعب الجبلي الى الحضارة والعمران والاقتدار  
وسمو القدر في قليل من الاعوام ! الوطنية هي الدم في عروق الامم والحياة لكل  
ذى حياة !

« بليت مصر بمصايبه من الخونة المارقين ارتدوا لباس الوطنية الجميل وفي صدورهم  
قلوب قوتها الرياء والنفاق ، وصبغت الانانية الممقوتة والخيانة الفظيعة ، فملأوا أرجاء  
البلاد دوياء وصراخا منادين بحقوق الانسان على الانسان حتى ظن العالم بأسره أن  
تلك النار التي اشتعلت في فرنسا وأمريكا في أواخر القرن الثامن عشر استعرت في مصر  
على يد عرابي وزمرته ! ظن العالم ذلك وانتظر آيات الوطنية الفاتكة وترقب الشهامة  
واليسالة في الدفاع عن حوزة الاوطان فلم ير « وأسفاه » الا جينا في مقام النضال وهروبا في  
مواطن الحرب والنزال ! لم ير العالم الا خيانة شعاء بعد أن رأى في عهد ( محمد علي )



أبهر مارأت الدنيا في التاريخ من همة وعزيمة وصبر وجد في ميادين القتال !  
 « فالوطنية هي الغذاء الذي يحتاج إليه جسم مصر وروحها قبل كل غذاء  
 فقدموها للابناء في غدواتهم وروحاتهم وحرركاتهم وسكناتهم واطبعوها على قلوبهم  
 حتى لا تسقط مصر مرة أخرى كما سقطت ضحية خائن يخونها ويلهبو بالدنيا وزخرفها  
 ويترنم بما جنى على الاوطان !

« أيها السادة . إن الرجل العظيم الذي غير أحوال مصر وكساها حلة من المجد  
 والفخار وفق في عمله بين مبادئ المدنية العصرية ومبادئ الدين الاسلامي الكريم  
 لانه رأى أن في الاسلام كافة المواد الحيوية لارقي مدينة يشتهيها بنو الانسان وأنه الدين  
 الذي يؤهل أهله وذويه إلى أسعد حالات الحياة وأتم نعيمها . فاذا اقتدينا به  
 واعتمدنا على الاسلام وقواعده وأوامره وإرشاداته وأخذنا من المدنية الغربية  
 فوائدها ومنافعها واعتبرنا بعبر التاريخ فتركنا النزاع الذي أضرب مصر والاسلام  
 واجتنبنا كل افتراق وشقاق ، بلغنا أقصى مايرام من مجد وعز وسؤدد ومقام  
 رفيع ..

« بحلولي أيها السادة أن أختتم خطابي بكلمة قالها نابليسون يوم دخل مصر .  
 قال ذلك الرجل الكبير : « لاتكون الاسماء العظيمة إلا في الشرق : » فالشرق كان  
 ولا يزال ميدانا واسعا للجهود الكبيرة والهمم العالية . لا يزال الشرق مهداً لعظماء  
 الرجال وكبراء الشعوب . وإذا كان قد حرّمهم حيناً من الدهر طويلاً فما علة ذلك  
 الحرمان إلا اليأس والقنوط

« فانزعوا اليأس من قلوبكم معاشر المصريين وطهروها من القنوط وسوء الظن  
 بالله وقدرته . وابنوا مجدكم المقبل على التربية الوطنية السليمة الصحيحة . وضموا

صفوفكم واجمروا أمركم ليخرج من بينكم رجال عظماء يبدلون ليل الاوطان بالنهار  
ويردون لها ما فقدت من استقلال ومجد ونخار . اهـ

## عَبَّاسُ الْأَوَّلِ وَسَعِيدُ

« خلف إبراهيم باشا في ملك مصر ابن أخيه عباس باشا (الأول)  
لأنه كان أكبر ذرية (محمد علي) سناً ، وقد لبث في الحكم خمسة أعوام ،  
ومات قتيلاً في سنة ١٨٥٤م بقصره في بنها .

« ولقد خلفه عمه محمد سعيد باشا ، نجل محمد علي باشا ، ذلك الذي  
تلقى العلوم الحربية والهندسية بمدرسة « سان سير » بفرنسا ونال قسماً  
وفيراً من العلم أدله لأن يشرف بنفسه على جميع أعمال مصر الحربية  
والهندسية

« إن حب سعيد باشا لمصر ما كان يقل عن حب أبيه لها ، ولقد  
سمعت من « مصطفى كامل » ومن كثير من المصريين أن تسع السنوات  
التي قضاها هذا الوالي في حكم مصر كانت لها أسمى السنين من حيث  
الرخاء وانتشار الدير والامن في جميع أقاليمها

« لقد وزع سعيد الأراضي الزراعية التي كانت في حوزة الحكومة  
على أفراد الأمة المصرية ، وأكرم رجال الجيش إكراماً لم يسبق له مثيل  
في تاريخ مصر ، وكان يتووده بنفسه في جميع حركاته ، وأنشأ الحصون  
والقلل والسكك الحديدية وخفاوط التلغراف ، وسن قانون الضرائب



الذي تنسج الحكومة المصرية على منواله حتى اليوم، ونفضل جميع المصريين  
 في القيام بوظائف البلاد الرسمية على جميع الأجانب وقربهم إليه  
 « وعلى الجملة فإن حكم سعيد كان له من اسمه نصيب بالرغم من  
 إغلاقه المدارس العالية ردها من الزمن، تلك الهفوة التي لا نعلم حتى اليوم  
 سببها، وبالرغم من تركه ديناً على الحكومة المصرية يبلغ عشرة ملايين  
 من الجنيهات!

« إن أكبر عمل وأنغم مشروع قام به سعيد إبان حكمه هو مشروع  
 قناة السويس، ذلك العمل العظيم الذي أفاد العالم كله، ولو أنه أتعب  
 مصر وحملها مالا طاقة لها به، وبلغ بها إلى أسوأ النتائج السياسية!



## قَنَاةُ السَّوَيْسِ

« إن مشروع اتصال البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط لمشروع قديم ، فالفراتنة والعرب والترك حاولوا عدة مرات أن يحققوه ، ولكن جميع ما بذل من المصاعى قد ذهب سدى . . . ولما احتل نابليون مصر أوعز إلى أحد علماء حملته مسيو « لويير » المهندس بأن يبحث في المشروع ، فقدم تقريراً أثبت فيه أن مياه البحر الأحمر تملأ مياه البحر الأبيض المتوسط بعشرة أمتار ، وأن القناة إذا حفرت غرق شطر كبير من أراضي الدلتا

« ولما كان مسيو فرديناند دى لسبس قنصلاً لفرنسا في مصر أيام محمد علي ، شرع في إستئناف دراسة هذا المشروع ، وانتدب جماعة من خيرة مهندسي فرنسا واشترك معهم المهندس الفرنسي الكبير مسيو لينان الذي كان رئيس مهندسي الحكومة المصرية ، فقدموا تقريراً بأن المشروع صالح من كل الوجوه ، ونفقوا الخطأ الذي بنى « لويير » تقريره عليه أيام نابليون

« إقتنع محمد علي بنجاح المشروع ، ولكنه لم يصادق عليه ( ولعل السبب خوفه على مصر من الوجهة الحربية ، لأن مهاجمها لا يستطيع إدراك عاصمتها من طريق الاسكندرية ، ذلك لارتكاز الدفاع عنها



من هذه الجهة على الملاحات وهي التي ظهرت أهميتها فيما بعد عندما هاجتها  
الإنجلترا في عام ١٨٨٢ ، فأنها لم تستطع الوصول إلى القاهرة من طريق  
الأسكندرية لوقوف هذه الملاحات عتبة كأداء في طريقها ، وفعلت ذلك  
جنودها عن طريق القناة إلى السويس !

« ولما تولى سعيد باشا ملك مصر وقد كان صديقاً حميماً لمسيو  
دي لسبس رأى هذا الفرصة سانحة ، فعلم منه أن يسمح له بإنشاء شركة  
لحفر القناة ، فحوله سعيد باشا إمتيازها في سنة ١٨٥٤ »

« ولما كان من الضروري الحصول على تصديق الباب العالي ، سمى  
دي لسبس شعباً متواصلاً في بادئ بدء مراضة شديدة من الباب العالي  
الذي كان متأثراً في ذلك الحين بسياسة إنجلترا غير الراضية في هذا  
المشروع خوفاً على هندوها من الضياع ، ولكن دي لسبس توصل إلى

الحصول على مصادقة الباب العالي في سنة ١٨٥٦ ، وهذه أهم وأدلى إمتياز:  
أولاً — السماح لمسيو دي لسبس بتأليف شركة لحفر قناة تصل البحر الأحمر  
بالبحر الأبيض المتوسط واستغلالها

ثانياً — تستمتع هذه الشركة باستغلال القناة مدة ٩٩ عاماً ابتداء من تاريخ  
تهيئتها للملاحة (ابتدأت الملاحة في هذه القناة منذ سنة ١٨٦٠ م وتنتهي  
مدة الإمتياز الممنوح للشركة في سنة ١٩٦٨ م )

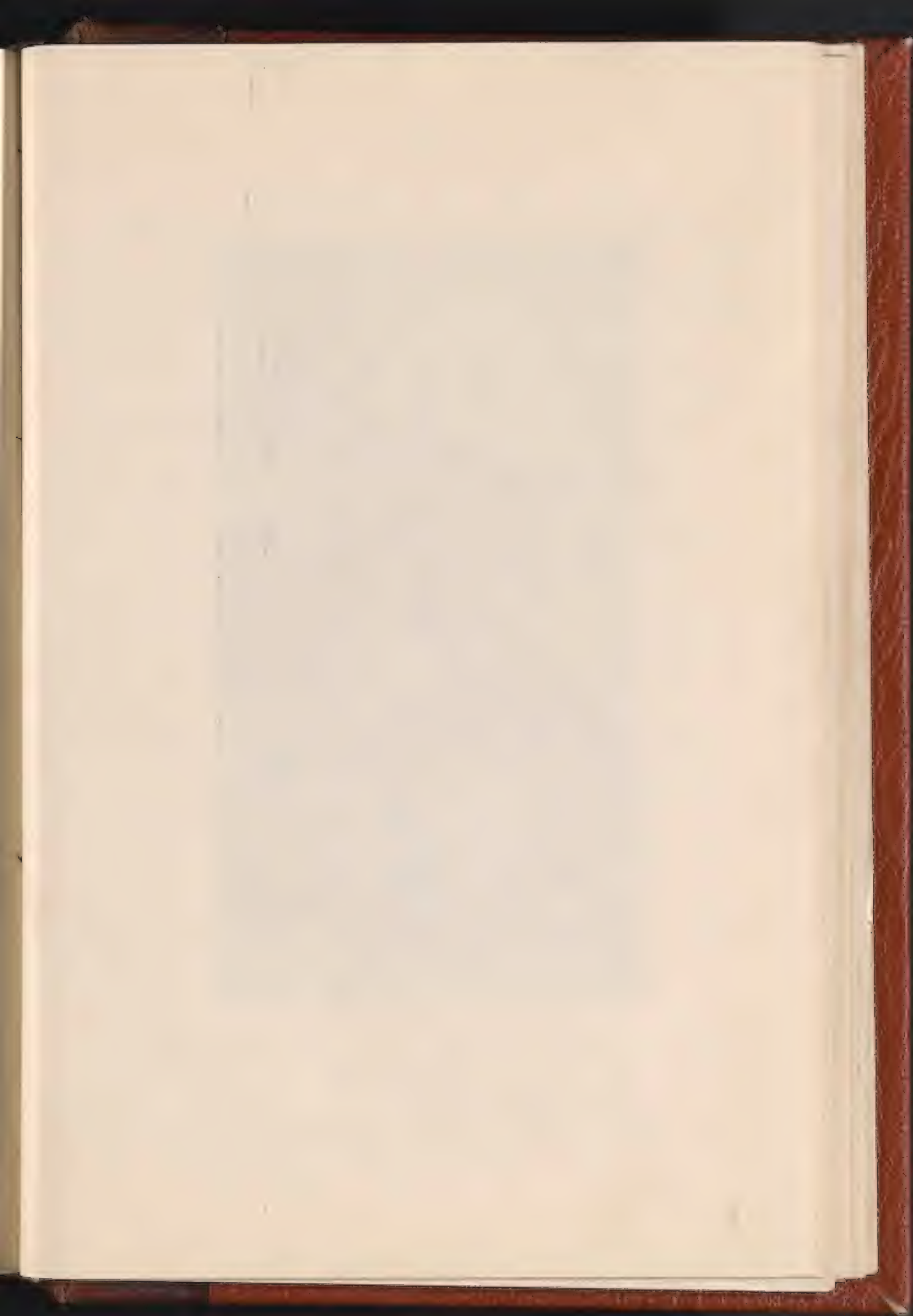
ثالثاً — تحفر الشركة ترعة ابتداء من فرع النيل بالاعرة وتنتهي إلى  
مدينة الاسماعيلية ( ترعة الاسماعيلية )

رابعاً — للشركة الحق في أن تبني مياها هذه الترعة لمن يستفيد منها من الزراع



مسیو فردیناند دی لسیس  
مؤسس شرکت قنات السویس

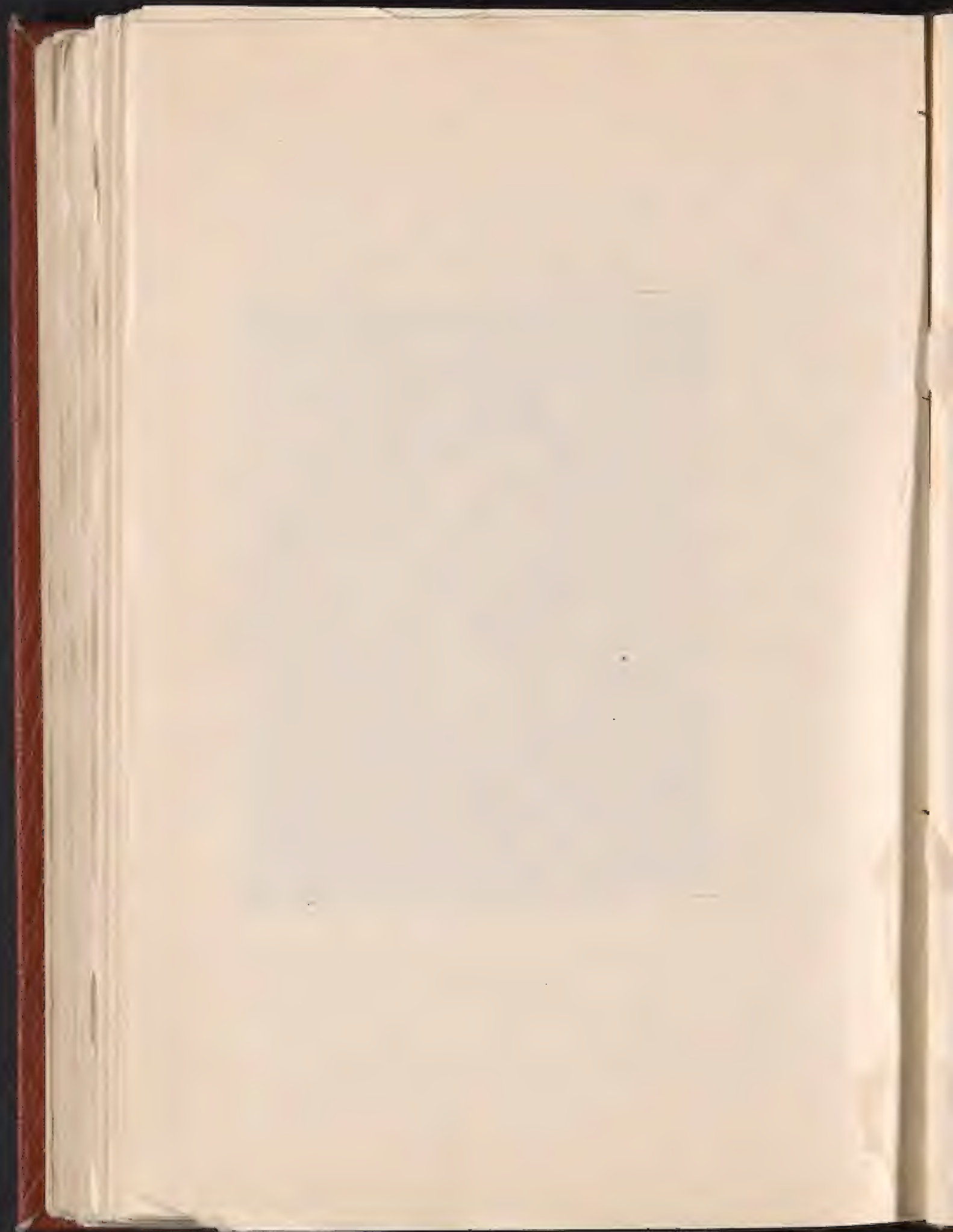




- خامساً — تمنح الحكومة المصرية شركة القناة جميع الاراضى اللازمة لمبانيها  
والتي تقتضيها حاجتها للعمل بلا عن وبلا ضريبة
- سادساً — للشركة الحق التام في أخذ كل ما يلزمها من المناجم والمحاجر المصرية  
بلا عن وبلا ضريبة
- سابعاً — تعفى الشركة من جميع الرسوم السكرية على وارداتها الخارجية الخاصة  
بأعمالها
- ثامناً — يجب على الشركة إتمام المشروع في ستة أعوام إن لم يصادفها  
عارض تسببه القوة القاهرة
- تاسعاً — تقدم الحكومة المصرية للشركة بلا أجر أربعة أخماس المال اللازمين  
للحفر من فلاحى مصر ويكون عددهم ٢٥ ألف عامل يبدلون بغيرهم  
كل ثلاثة أشهر
- عاشرأ — تعطى الشركة سنوياً من أرباحها الصافية خمسة في المائة لمساهميها من  
أثمان السهول وتحفظ خمسة في المائة كمال احتياطي لها وتأخذ الحكومة  
المصرية خمسة عشر في المائة مما يتبقى من الأرباح السنوية
- حادي عشر — بعد انتهاء التسع والتسعين سنة التى هى مدة الامتياز الممنوح  
للشركة تصبح جميع ممتلكات الشركة الخاصة بهذه القناة من  
آلات وعمارات وسفن . . الخ ملكاً للحكومة المصرية
- ثاني عشر — تعتبر القناة والموانيء التابعة لها على الدوام كسبيل محايدة تفتح بلا  
استثناء لكل سفينة تسير من بحر الى آخر دون تمييز أو تفضيل أي  
شخص أو أية قومية مادامت الرسوم المقررة تدفع على الفور ومادامت  
قوانين الشركة الحاصلة على الامتياز مرعية في اجتياز القناة وممتلكاتها
- ثالث عشر — ليس مسموحاً لشركة القناة بأي حال أن تعامل أية سفينة أو أية  
شركة أو أي شخص معاملة ممتازة أو ذات فائدة خاصة لم تكن



عاملت بها غيرها من السفن أو الشركات أو الاشخاص . . . »  
« بعد أن نال مسيو دي لسبس رضا الباب العالي عن هذا الامتياز  
بداً بتقش الأكتتاب لتأسيس الشركة ، وقد جعل رأس مالها ٢٠٠ مليون  
فرنك ، تمناً لأربعمائة ألف سهم قيمة السهم الواحد ٥٠٠ فرنك  
« لم يمض شهر على إشهار الأكتتاب حتى غطى رأس المال المطلوب ،  
ولقد اشترت مصر وحدها من هذه الأسهم ( ١٧٦٦٠٢ سهم ) ، ولم  
تشتري إنجلترا سواها واحداً منها معللة نفسها بأن المشروع لا يمكن أن  
ينجح ، أو إن نجاحه فأن باب الشراء يكون مفتوحاً أمامها في كل حين !  
« بدى العمل في حفر القناة في عام ١٨٥٩ وكان بطيئاً في البداية لقلة  
خبرة العمال بالعمل ولقلة عددهم ، ولأن المياه العذبة كانت ترد إلى مكان  
حفر القناة بكل صعوبة قبل أن تحفر ترعة الاسماعيليه  
« ولما رأى دي لسبس هذه الصعوبات إستعان بوالي مصر سعيد  
باشا ، فزاد عدد العمال عشرة آلاف عامل عن العدد الذي كان مقرراً من  
قبل في شرائط الشركة فصار خمسة وثلاثين ألف عامل !  
« كان هؤلاء العمال يساقون إلى العمل بلا أجر من طريق السخرة ،  
وكانوا يسمون سوء العذاب من شدة المهجير وتفه الغذاء ومشاق العمل ،  
حتى أن عدداً كبيراً منهم يربو على ٢٠٠ ألف نسمة قدمات بسبب  
الامراض التي ولدتها لهم هذه المتاعب ، دون أن تقدم الشركة أو الحكومة  
المصرية عوضاً عنهم لأسرهم وأهليهم ! »







الخديوي اسماعيل باشا

## الخدّيو إسماعيل

«استمرت السخرة في حفر قناة السويس إلى عام ١٨٦٣ إذ توفي  
والى مصر سميد باشا وتولى مكانه الخديو إسماعيل باشا نجل إبراهيم باشا  
البطل العظيم

«ولما رأى الخديو إسماعيل أن السخرة حمل ثقل على مصر، وأنها  
كادت تنصم ظهور أبنائها بما أحدثت من موت العدد الكبير منهم في  
حفر قناة السويس، أحجم عن تنفيذ شرائط الأمتياز، وسعى لدى الباب  
العالي ليوافق على أنها شرائط مجحفة بمصر، فوجد منه صدراً رحيماً، لأن  
انجلترا التي هي عدوة المشروع من بدايته انتهزت هذه الفرصة وعضدت الباب  
العالي متظاهرة برغبتها في رفع السخرة عن عاتق الأمة المصرية التي كادت  
من جراء نتائجها السيئة تنور على بكرة أبيها والتي جعلت العالم كله في  
أستياء لمخالفة هذه السخرة للشرع والعدل !!

«ولما رأى مسيودى لسبس أن وقفة إسماعيل باشا هذه وعدم تقديم مصر  
العمال لمدوامة العمل، واستردادها الأراضى التي كانت قدمتها للشركة  
بمقتضى عقد الأمتياز، وعدم وجود المال الكافى لدى الشركة لتأجير عمال



لاتمام هذا المشروع الكبير — لما رأى مسيو دى لسبس كل ذلك قائماً في وجهة شعر عن ساعد الجد، وسعى سعيًا حثيثًا مستعينًا بامبراطور فرنسا نابليون الثالث على تفريج الأزمة، فرجا الامبراطور صديقه اسماعيل باشا أن يحل هذا الأشكال بالحسن، فقبل الخديوى أن يكون جلالته حكماً في الموضوع !

« على أثر هذا القبول من قبل اسماعيل باشا، أمر نابليون الثالث بتأليف لجنة من كبار القرائين للفصل في الموضوع، فحكمت اللجنة حكماً تحكيمياً اعتمدته الامبراطور وقبله الخديوى وهذا خواه

أولاً — تدفع مصر للشركة تسعة وثلاثين مليوناً من الفرنكات كغرامة لامتناعها عن تقديم المال مخالفة في ذلك شرائط الاتفاق !

ثانياً — تدفع مصر للشركة ثلاثين مليوناً من الفرنكات كتمن للأراضي التي استردتها من الشركة مخالفة في ذلك شرائط الاتفاق، عدا تركها مائتي متر على جانبي ترعة القناة لتنتفع بها الشركة

ثالثاً — تدفع مصر أربعة عشر مليوناً من الفرنكات كتعويض عن حفر الترعة الاسماعيلية !

« هذا هو الحكم الذي حمل مصر ٨٣ مليوناً من الفرنكات ! وقد

قال مسيو كاف مراقب الخزانة الأنكليزية في تقريره الرسمي الذي كتبته في ارتباكات المالية المصرية في عام ١٨٣٦ :

« إن مجموع المبالغ التي أنفقها الحكومة المصرية في سبيل إنفاذ مشروع القناة قد بلغ ٤٠٢ مليون فرنك ( أكثر من ١٦ مليوناً من الجنيهات المصرية )

« فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ الجسيم الذي يفوق تسعة أعشار نفقات

المشروع إلى عدد من ماتوا من المصريين في سبيل انمامه وهو مايربو علي  
مائتي ألف نسمة ، فأنا ندرك التضحية الكبيرة التي قدمتها مصر للعالم  
بأسره في حين أنها هي نفسها قد خسرت كل شيء بينما عادت الفائدة كلها  
إلى خصمها اللدود انجلترا !

تلكا الباب العالي بعد صدور هذا الحكم ، فلم يعجل الترخيص  
باستئناف العمل في القناة ، ولكن مساعي الامبراطور نابليون الثالث  
وضعت حدا لكل عائق فأصدر السلطان عبد الحميد مرسوما للخديوى  
إسماعيل في هذا الصدد ، إليك موجزه !

» ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ «

.....

« إن تحقيق هذا العمل الكبير الباعث لوسائل جديدة لتسهيل التجارة والملاحة ،  
— عمل حفر قناة السويس بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر — كان من  
أمانى هذا القرن الذى هو قرن العلم والترقى . ولقد سمت شركة القناة لدينا وحصلت  
أخيراً على رضاها مقابل ماقدمته من اتنا كيدات بصون حقوق الباب العالي وحقوق  
مصر على السواء .

« إن الاتفاقية المشفوعة بهذا — وهي التى تمت بين الشركة ومصر — قد عرضت  
علينا وحازت قبولنا ، لذلك نصرح بهذا فرمان الصادر من ديواننا بالاستمرار على  
حفر القناة بمعرفة الشركة المذكورة ، وبالشرايط المدونة في عقدها هذا ، وفي جميع  
الاتفاقات والنظم التى تمت بينها وبين مصر وتعتبر متبعة لهذا العقد »

« ليست الاتفاقية المشار إليها في هذا فرمان إلا تلك التى عقدها  
إسماعيل باشا مع الشركة بعد صدور حكم نابليون الثالث ( حلت شرائط



هذا الحكم محل الشرائط الخاصة بالترعة الأسمايلية والعمال والأراضي  
المدونة في عقد سعيد باشا)

« لقد نص هذا فرمان كذلك على حيدة القناة فقد جاء في المادة

١٧ ما نصه :

« تضمن حيدة القناة . . . وجميع التعهدات التي أعطيت للشركة لا تخول لها  
حق التصرف في هذه الحيدة . . . بل يجب ألا تكون تصرفاتها مضادة لهذا الصك »

### افتتاح القناة

« بعد أن تم حفر القناة وأعدت للملاحة في نهاية عام ١٨٦٩، شرع  
في الأحتفال بافتتاحها رسمياً. ولقد كتب مسيو فريسييه في كتابه  
« المسئلة المصرية » ما نصه :

« في يوم ١٤ مارس سنة ١٨٦٩ شهد البرانس ديغال وخديوى مصر وصول مياه  
البحر الأبيض المتوسط ثم مياه البحر الأحمر إلى البحيرات المرة ، واستمرت المياه  
علاء البحيرات رويداً رويداً حتى ١٥ أغسطس حيث امتلأت وسمح للمراكب بالسير  
في القناة على سبيل التجربة وحدد يوم ١٧ نوفمبر للاحتفال بافتتاح القناة رسمياً  
« لقد كان الاحتفال بالقناة بانفاً في البهاء والجلال درجة لم يعهد لها مثيل في أية  
حفلة أخرى . . . إذ ظهرت القناة في هذا اليوم المشهود كإتها رمز السلام وشارة  
الاتحاد بين أجزاء العالم وعدة من أقوى عدد الحضارة والترقي . . . ولا سباب  
متباينة عن مسيو دي لسييس ووالى مصر بدعوة كبار ممثلى العالم كله . وما كان غرض  
مسيو دي لسييس بطبيعة الحال إلا أن يؤكد للعالم نجاح مشروعه لم يعترف بإمكان  
تحقيقه دهرأ طويلاً ، وأن يكون في هذا الاعلان البالغ ما يستاق التجارة إلى جني  
فوائده . . . كما أن إسماعيل باشا أراد به هذا الإحتفال النادر المثال أن يقدم لرائديه

مثلاً محسوساً على قدرته وعظمته ، وأن يأخذ مكانه بين ذوى التيجان ، وفي  
آن واحد يكبر مقامه في عين الباب العالى . ولا يعزب عن بالنا سبب آخر ذوبال  
وهو أن إسماعيل كان يرمى كذلك إلى تهمة الاسواق المالية في أوربا لقبول ما يحتاج  
إليه من القروض . تلك القروض التى أتت فيما بعد أسوأ النتائج . . . . . فهذه  
العظيمة التى تجلت فى الاحتفاء بمثل الدول قد سبق إليها إسماعيل تارة بالكبرياء  
وسمو السلطان ؟ وتارة أخرى بالغاية المالية التى يرمى إليها حتى جاءت فوق حد  
التصور !

« وما كان الاحتفال متصوراً على زينات وأعياد وأفراح قدمت لآلاف  
المدعوين عدة أسابيع فى جوار القناة ، بل أن الحكك الحديدية والبواخر النهرية  
كانت تحمل هؤلاء وهؤلاء إلى أقصى الصيد للتنزه ومشاهدة الآثار ، فضلاً عن  
الأكرام المستمر بغير من فى أفخر الفنادق وأرقى الجامعات ! ولقد تدر ما أنفق فى  
هذا الاستقبال العلى الشأن بعدة مئات من ملايين الفرنكات !

« رأست الاحتفال الامبراطورة أوجيني (امبراطورة فرنسا) وكان فى جانبها  
امبراطور النمسا فرانسوا جوزيف ، وولى عهد بروسيا ، وأمير وأميرة هولندا ،  
وأمير (هانوفر) وعدد جم من كبار الرجال ، وفى مقدمتهم سمو الأمير عبد القادر  
الجزائرى الذى احتفت به الحكومة الفرنسية احتفاء كبيراً وقدمت له الطراد  
«فورين» ليقله إلى مكان الاحتفال

« إن النماني والسيتين سفينة التى أرسلتها الدول إلى بورسعيد فى هذا اليوم العلم  
فى التاريخ مقلة ذوى التيجان والأمراء والعظماء ، قد تجمعت فى بورسعيد ، وفى صباح  
اليوم السابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٩ م ، الذى هو يوم الاحتفال سارت كلها  
إلى مدخل القناة ، وفى مقدمتها يخت (النسر) المفضل للامبراطورة أوجيني . . . .  
« وبعد توقفات فى القناة بين طبول ومزامير وأفراح ومناظر بديمة وصل هذا



الاسطول المتحد بعد ثلاثة أيام إلى البحر الاحمر ( حوض السويس ) ، أي في يوم ٢٠ نوفمبر

« ولقد طير الحكام والامراء والعظماء وجميع المندوبين الى حكوماتهم الاشارات البرقية بعد اجتيازهم القناة ليداننا بهذا الحادث التاريخي وإعلانا لهذا العمل الاول في بابيه . ولقد نشرت الحكومات النسباً في نشراتها الرسمية وعرف العالم كله في هذا اليوم أن الشرق اتصل بالغرب وأن مصر العظيمة واسطة هذا التعارف الانساني الاجتماعي . . . »

« وعند ما عاد امبراطور النمسا إلى فيينا ألقى خطاباً في قاعة النواب قال فيه :

« إن هذا العمل المصري ، الذي شرف النبوغ الفرنسي وأدلى قدر مسيو فرديناند دي لسبس مؤسسه ، والذي حضرت افتتاحه ، لعمل يعين تجارتنا الواسعة وصناعتنا المتقدمة على النهوض ، فشجعوه ما استطعتم إلى ذلك سبيلاً . . . »

« كذلك نابليون الثالث فإنه قال عند افتتاح البرلمان في ٢٩ نوفمبر : « في هذا الوقت الذي تجمع فيه أميركا بين المحيط الهادي والمحيط الاطلسي بسكة حديدية طولها ألف فرسخ . والذي تعمل فيه فرنسا وإيطاليا يداً في يد لانشاء نفق جبال الالب — في هذا الوقت تلتقي مياه البحرين ، الايض المتوسط والاحمر — في قناة السويس . . . »

« وكذلك المجالس الأسبانية قررت في محاضرها هذه الكلمة :

« إن مسيو دي لسبس لجدير كمصر بشكر الإنسانية »

« وكتب لورد كلارندين ، وزير خارجية إنجلترا في ٢٧ نوفمبر إلى

مسيو دي لسبس مانصة : « هذا العمل العظيم الذي أنجزه مسيو دي لسبس »

« في هذا الوقت تلتقي مياه البحرين ، الايض المتوسط والاحمر — في قناة السويس . . . »

٤٢

« إن النبا الذي وصل إلى إنجلترا في هذه الايام مبشراً بنجاح افتتاح قناة السويس قد استقبل في كل مكان بسرور كبير . وأنى أشعر عند تشرفي بتهنئتكم وتهنئة الامة الفرنسية وحكومتها اللتين مدتا اليكم يد المؤازرة في أعمالكم الجليلة بأنى أمثل في هذا الحال الشعور الحقيقى المالىء لافئدة جميع مواطني . وأنى لمغبط كذلك بأن أكون مبالغكم تهانيء حكومة جلالة الملكة لفتح هذه السبيل واتصال الشرق بالغرب وللمزايا الجملة والفوائد الكبيرة سياسية كانت أم تجارية ، تلك التى ينتظرها العالم بكل ثقة كتناج لهذه الجهود المبذولة ! .. »

« واحتفل بمسيو دى لسبس في السنة التالية في لوندره وفي ليفربول وقدم له البرنس « دى غال » ميدالية ذهبية من درجة « البرنس ألبرت » وقال له :

« إن بريطانيا العظمى لاتنسى أبداً أن الفضل في نجاح هذا المشروع الخطير عائد إليكم . هذا المشروع الذى من ورائه تعميم فوائد بلادنا التجارية إلى درجة قصوى بين شواطئها وتملكاتها في الشرق . وأملئ كبير أن تكون الامة الانجليزية قد انتهزت فرصة وجودكم بينها لتثبت لكم اعترافها العظيم بالمتساعف الجملة التى عاد ويعود بها عملكم الجليل على وطننا ... »

« وفي الوقت عينه أبلغ المستر جلادستون — الوزير الأول الانجليزى — مسيو دى لسبس :

« بأن جلالة الملكة وجهت إليه نيشان (الصليب الكبير لنجم الهند) جزاء عزيمة الماضية ومهارته الفائقة ومثابرته على مواصلة العمل عدة سنين بالرغم من العقبات التى صادفها حتى أخرج للعالم هذه القناة الجملة الفوائد ... »

« هذه هي إنجلترا التى وقفت يادىء بدء في سبيل المشروع حجير



عشرة داسة دسائسها في كل مكان لأحباط نجهه ، قد عادت بعد أن نجح  
إلى إطرء النبوغ الفرنسي في شخص مسيو دي لسبس ، فليعتبر المصريون  
بهذه العبرة البارزة !

« هذا وبعد أن مضت عشرة أعوام على افتتاح قناة السويس كتب  
مسيو دي لسبس في أول عدد من مجلة « لانوفيل ريفو » التي أسستها في  
عام ١٨٦٩ مقالا ضافيا جاءت فيه هذه العبارة :

« إن الذين حفروا قناة السويس بقوة إرادتهم ومثابرتهم ليسوا إلا رجال  
القرن التاسع عشر ، هؤلاء الذين حققوا أمنية من أمانى براطرة مصر القدماء ، فإن  
( فرعون ستي ) الذي كان يحكم مصر في عهد سيدنا ( إبراهيم ) عزم على شق هذه  
القناة تحية لقدم النبي الجليل وأمراته ( سارة ) حتي يوجد بين مصر وبلاد العرب  
طريقاً للملاحة !

« أفلا يصح لنا مع هذا أن نقول بأنه لا جديد تحت الشمس ، وأن مشاريعنا في  
هذا الاوان ليست في الحقيقة من نبات أفكارنا ، وأن الذين سببونا جابوا الاقطار  
وتركوا فيها الآثار واكتشفوا كل أمر ، وما تركوا اسلاتهم إلا تنفيذ ما رسموه  
أو فكروا فيه :

« إن ما تصرره آباؤنا الاولون مستحيلا وعدوا تنفيذه أحلاما ، ووقفوا أمامه  
جامدين ، لا ينقلون قدماً ، ولا يبرحون مكانا ، قد حققه آباؤهم في هذا القرن ، الذي  
اختفت فيه على ما يظهر ، كل صنوف الموانع والصعاب !

« ألا إن سنة ١٨٦٩ قد رأت تحقيق ما كان الفراعنة يتمنونه منذ ستين قرنا قبل

هذا التاريخ !

« لقد نال الخديوى إسماعيل بعد أن أتم بهيمته وقوة سلطانه هذا العمل النادر، إعجاب العالم المتحضر كله واطراءه، وظهرت مصر مظهرها العالمى الكبير، وكان إسماعيل يقول مكرراً:

« إنى أريد أن تكون القناة لمصر، ولا تكون مصر للقناة! »

« ولكنه واحسرتاه، قد باع في سنة ١٨٧٥ أسهم هذه القناة التي كانت تمتلكها مصر، وعددها ١١٦٦٠٢ سهم، تلك الأسهم التي كانت تريح مصر من ورائها إذا هو صلتها، أكبر ربح سياسى فوق ربحها المالى المؤكد! »

« باعها بسبب الارتباكات المالية للحكومة الانجليزية ( خصيصة مصر من زمن بعيد ) بمبلغ مائة مليون فرنك، مع أنها تساوى اليوم على أقل تقدير ملياراً من الفرنكات!

## حيدة القناة

« إجتمع في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ ممثلو الدول في الاستانة وأمضوا الاتفاق الآتى:

« باسم الله القادر على كل شئ .... »

« إن رئيس الجمهورية الفرنسية، وأمبراطور المانيا، وأمبراطور النمسا، وملك إسبانيا، وملكة إنجلترا، وملك إيطاليا، وملك هولندا، وجراندوق لوكسمبرج، وقصر روسيا، وأمبراطور العثمانيين، الراغبين في التعاقد فيما بينهم على اتفاق يضمن الملاحة في قناة السويس، وبه يتم النظام الذى وضع لهذه الملاحة في فرمان التنازل



لخديوى مصر المؤرخ في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ م — الموافق ٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ هجرية — قد وكلوا نيابة عنهم ( المندوبين ) الذين بعد تقديم أوراق اتدابهم التي اتضحت صحتها من كل وجه ، قد اتفقوا على ما يأتى :

المادة الاولى — تكون قناة السويس حرة علي الدوام وتفتح في زمن الحرب كما في زمن السلم لكل سفينة تجارية أو حرية بدون تفرقة بين الرايات ، وعلى الجملة فأن المتعاقدين اتفقوا بألا يتعرضوا بأذى حرية استخدام القناة في زمن الحرب كما في زمن السلم ، وألا تكون القناة خاضعة بأي حال لحق الحصار

المادة الثانية — بما أن المتعاقدين يعترفون بأن ترعة المياه العذبة ( الترععة الاسماعيليه ) ضرورية للقناة فانهم يكتسبون نفس الحق الذي تعهد به سمو الخديوى لشركة قناة السويس العمومية فيها يختص بهذه الترععة الحلوة ، ذلك التعهد المشروط في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والمشمول على بيان وأربع مواد

ويتعهد المتعاقدون ألا يمسوا سلامة هذه الترععة ولا تحويلاتها بأذى ، إذ الواجب ألا يصيبها أي أذى حتى تؤدي وظيفتها

المادة الثالثة — يتعهد المتعاقدون كذلك بأن يحترموا مالا لقناة البحرية والترعة الحلوة من أدوات ومحال وإنشاءات وأعمال

المادة الرابعة — بما أن القناة البحرية تبقي بمنتهى المادة الاولى من هذه المعاهدة مجازاً حراً إبان الحرب حتى لسفين المتحاربين الحرية فأن المتعاقدين قد اتفقوا على أن أي حق من حقوق الحرب أو أية حالة عدائية أو أي عمل يقصد به تعطيل حرية

الملاحه في القناة لا يمكن أن يجري عليها أو على موانئ العبور التابعة لها وأن تكون المنطقة الجرام على بعد ثلاثة أميال بحرية من شواطئ هذه الموانئ حتى لو كانت الدولة العلية إحدى الدول المتحاربة

ومراكب المتحاربين الحربية لا يمكنها أن تزود أو تتمون في القناة أو في موانئ العبور إلا في حالة الضرورة القصوى ، واجتياز هذه المراكب للقناة يجب أن يكون في أقصر وقت تقتضيه القواين المعمول بها ، وبدون أية وقفة عدا ما يقتضيه واجب الخدمة في القناة . ومكث هذه المراكب في ميناء بورسعيد أو في حوض السويس يجب ألا يتجاوز الأربع والعشرين ساعة ، فيما عدا حالة الاستراحة الجبرية وفي مثل هذه الحالة يجب إقلاعها في أقرب ما يمكن من الزمن

المادة الخامسة — ليس مسموحاً للدول المتحاربة أن تنزل أو تقبل في القناة أو في موانئ العبور التابعة لها جنوداً أو ذخائر أو أدوات حربية . إلا في حالة حدوث مانع قهري في القناة فإنه يسمح لها أن تنزل أو تأخذ في موانئ العبور جنوداً مع الادوات الحربية اللازمة لها ، على أن يكون كل فريق منها لا يتعدى عدده الالف جندي

المادة السادسة — تعامل الغنائم ( المراكب المأسورة ) معاملة مراكب المتحاربين الحربية

المادة السابعة — لا تكون للدول في ميناء القناة ، ولا في ميناء بحيرة التماسح



### والبحيرات المرة أية قوة بحرية

« ويمكن أن يكون لكل دولة قوة بحرية في ميناء بورسعيد  
وحوض السويس لا تتجاوز مركبين حربيين، وهذا الحق لا يستمتع  
به المتحاربون

المادة الثامنة — الوكلاء الممثلون في مصر للدول الموقعة على هذه المعاهدة مكلفون  
بالسهر على تنفيذها ، وفي أي ظرف تهدد سلامة أو حرية المرور  
في القناة يجتمع هؤلاء الوكلاء ، بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت  
رئاسة أقدمهم ، ليعينوا للحكومة الخديوية الخطر الذي يكونون  
قد وقفوا عليه ، حتى تتخذ الاحتياطات السريعة المؤكدة لحماية  
حرية القناة

وعلى كل حال فعليهم أن يجتمعوا مرة في كل عام ليتأكدوا  
من أن تنفيذ هذه المعاهدة يجري بكل دقة ، وتكون هذه الاجتماعات  
تحت رئاسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض الحكومة الامبراطورية  
العثمانية ، ويمكن لمندوب من الحكومة الخديوية أن يشترك في هذا  
الاجتماع ويرأسه في حالة تغيب المندوب العثماني  
ولهم أن يطلبوا بصفة خاصة وجوب إزالة أي عمل  
وتشتيت أي تجمع ينجم عن وجودها على إحدى حافتي القناة أي  
ضرر لسلامة القناة نفسها ، أو لحرية الملاحة فيها

المادة التاسعة — تتخذ الحكومة المصرية الاحتياطات اللازمة في حدود سلطتها ، التي  
خولتها إياها الفرمانات السلطانية ، والتي نصت عليها هذه المعاهدة  
للقيام بتنفيذ المعاهدة التي نحن في صددتها

وفي حالة عدم وجود الوسائل الكافية لهذا التنفيذ لدى الحكومة المصرية ، يجب عليها أن تستنجد بالحكومة الامبراطورية العثمانية التي تتخذ من جهتها في الحال الوسائل اللازمة لتلافي الخطر ، مع تبليغها الحكومات التي أمضت تصريح لوندرد المؤرخ في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ . وعند الحاجة يمكنها أن تتفق معهن على هذا الشأن

ولا تقف أحكام المادة ٥ و ٦ و ٧ من هذه المعاهدة عائقاً

في سبيل الاحتياطات التي نصت هذه المادة على اتخاذها

المادة العاشرة — كذلك لا تعوق أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من هذه المعاهدة الاحتياطات التي يمكن أن يتخذها كل من جلالة السلطان أو سمو الخديوى باسم جلالته ، وفي حدود الفرمانات للدفاع عن مصر أو لتأييد النظام العام

وفي حالة ما إذا وجد جلالة السلطان أو سمو الخديوى نفسه مضطرين للعل بما ورد من الاستثناءات في هذه المادة ، فإن الحكومة الامبراطورية العثمانية تشعر بذلك الدول الموقعة على تصريح لوندرد

ومن المتفق عليه كذلك أن أحكام أربع المواد المذكورة لا يمكن أن ينجم عنها أي مانع في سبيل الاحتياطات التي ترى الحكومة الامبراطورية العثمانية اتخاذها ضروريا للدفاع بقواها الخاصة عن أملاكها الكائنة على الشاطئ الشرقي من البحر الأبيض المتوسط

المادة الحادية عشرة — الاحتياطات التي يمكن اتخاذها ونصت عليها المادتان التاسعة



والعاشرة من هذه المعاهدة لا يجب أن يسين تعطيلاً لحرية  
استخدام القناة

وكذلك لا يسمح بإقامة استحكامات دائمة تخالف ما جاء  
في هذا الشأن بالمادة الثامنة

المادة الثانية عشرة — بناء على مبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية استخدام القناة ، هذا  
المبدأ الذي هو قاعدة من قواعد هذه المعاهدة ، إتفق  
المتعاقدون على ألا تبحث إحدى حكوماتهم عن فوائد أرضية  
أو تجارية أو عن أي امتياز في التسويات الدولية التي يمكن  
أن تطرأ بالنسبة للقناة . مع المحافظة على حقوق تركيا  
باعتبارها دولة ذات حقوق أرضية وسيدة مصر

المادة الثالثة عشرة — عدا التعهدات المنصوص عليها صراحة في شرائط هذه  
المعاهدة لأعس حقوق سيادة جلالة السلطان ولا حقوق  
وامتيازات سمو الخديوى التي نشأت عن الفرمانات

المادة الرابعة عشرة — اتفق المتعاقدون على أن التعهدات الناتجة عن هذه المعاهدة  
لا تحجب عقود انتازل الخولة لشركة قناة السويس العمومية  
المادة الخامسة عشرة — لا تعوق شرائط هذه المعاهدة الاحتياطات الصحية المعمول  
بها الآن في مصر

المادة السادسة عشرة — يتعهد المتعاقدون باحاطة الحكومات التي لم تنض هذه  
المعاهدة علماً بها ودعوتها لقبولها

المادة السابعة عشرة — تقر هذه المعاهدة وتبادل الاقارير في الاستانة في مدة شهر  
أو أقل من شهر إذا ما تيسر ذلك

صدرت بالاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٢٨١ هـ «

« كانت صفات الخديوي إسماعيل صفات أمير ذي أفكار عالية راقية !  
 « أراد أن تكون مصر أوربية، فطمع منذ بداية حكمه في أن ينهض  
 بها وأن ينحو نحو جده « محمد علي »

« ولأدراكه هذه الزاية كان في حاجة لاكتساب ثقة السلطان  
 وقد نالها بما حصل عليه من الفرمانات العديدة التي خولته إمتيازات  
 كثيرة، وقد ألم بجميعها إماماً جليلاً فرمان عام ١٨٧٣ ، وها هو أهم  
 ما جاء فيه :

« . . . . . »

« لقد أردنا أن نجتمع في فرمان واحد جميع الفرمانات والخطوط الهايونية التي  
 وجهناها لخديوي مصر منذ أول فرمان خوات فيه وراثته حكم مصر لجدكم ( محمد علي )  
 « ولقد عدل نظام وراثته الحكومة المصرية بطريقة أن تنتقل الخديوية  
 المصرية إلى ابن الخديوي البكر ثم إلى ابنه البكر، وهكذا تكون في جميع الخديويين  
 المتعاقبين ، وهذا النظام خاص بمصر وسودانها وملحقاتها سواكن ومصوع  
 ( وإنا نذكر فيما يأتي مع التبديل والإيضاح جميع الامتيازات التي نصت عليها  
 فرماناتنا قديماً وحديثاً، تلك التي وجهت للحكومة المصرية لتكون حثاً دائماً للخديويين  
 علي التعاقب

« إدارة مصر المدنية والمالية وجميع منافعها المادية وكل ما يتعلق بها تكون من  
 اختصاص الحكومة المصرية وموكلة إليها

« وبما أن إدارة وحسن نظام كل بلد وانتشار الثروة فيه وسعادة أهليه لا تنشأ  
 إلا من النظام القائم على الأعمال والعلاقات العامة ، وعلي أحوال البلد وطبيعته ،



وكذلك على مراعاة مزاج السكان وأخلاقهم، فقد خولنا خديوى مصر أن يضع النظم  
ويعين القوانين كلما دعت الضرورة إلى ذلك

« وكذلك خولنا الخديوى أن يجدد ويعقد اتفاقات، ودون إخلال بمعاهدات بابنا  
العالمى السياسية مع وكلاء الدول الأجنبية، فيما يخص الرسوم الكركية والتجارة  
وفي جميع العلاقات الخاصة بالأجانب، وجميع شؤون البلدان الداخلية وغيرها،  
وذلك لتعميم التجارة والصناعة وتنظيم بوليس الأجانب ومراكزهم، وجميع  
ارتباطاتهم بالحكومة والأمة

« وللخديوى أن يتصرف تصرفاً تاماً في جميع شؤون البلد المالية  
« وبما له من السلطة التامة يمكنه كذلك العناية بوسائل الدفاع والحماية طبقاً  
لمتعضيات الزمان والمكان، وله زيادة عدد جيوشنا الامبراطورية في مصر، أو نقصها  
بدون تحديد أى عدد يحتم عليه . . . »

\*\*\*

« اعتماداً على هذه فرمانات رأى إسماعيل نفسه سيداً فى بلده مستقلاً  
فى شؤونه العامة فقام بتحقيق المشروعات التي جعلت مصر مع قناتها ،  
تلك التي كانت يسميها « نجم الشرق »، ممتدة السلطان على أفريقيا الوسطى  
« وجميع الأعمال التي قام بها إسماعيل فى بداية حكمه تدل على بعد  
نظره وتؤدته وخالص وطنيته، وأنه بعد أن أبرز للوجود بهمة وجهده  
ذلك المشروع العظيم، مشروع قناة السويس، قوى صلة الحب بين مصر  
وفرنسا، وعلى الاخص إبان حكم نابليون الثالث

« لقد نشر إسماعيل التعليم المجاني بجميع درجاته فى المدارس الجديدة

التي أسسها في أنحاء مصر، من عالية، وخصوصية، وثانوية، وابتدائية، وأولية  
وبعث البعث العلمية إلى فرنسا، وإيطاليا، وإنجلترا، وأنشأ الورش ودور  
الصناعات المتباينة، وحفر الترع والرياحات والسحارات، وأقام السدود  
«الأهوسة» والمنارات، ومد السكك الحديدية والخطوط التلغرافية، ونظم  
مكاتب البريد في كل مكان، وشيد القصور المالية والحدائق الفناء، وفتح  
الشوارع في المدن الكبيرة، وأضاف ما بغاز الاستصباح، وغرس الأشجار  
في الطرقات، وأوجد دور الرصد، ونظم جيشاً مؤلفاً من ٢٦٠ ألف جندي  
وكان يعد من أقوى وأجمل جيوش العالم في نظامه وحركته وجمال هندامه  
وأجرى في البحار سنائن مصر، التي أسماها بأسماء موانئها ومواضعها  
وأقاليمها ومدائنها

«نقل إسماعيل مدينة أوروبا — وعلى الأخص مدينة فرنسا — إلى  
مصر بحذف غيرها شكلاً شكلاً... واستعان بمهرة الأوربيين على التنظيم  
والتنسيق، عدا رجال الرسائل المصرية الذين قاموا بأعمال جليلة  
قيمة !

«إن إسماعيل باشا كان يحب الفنون الجميلة جداً، فأخذ يشجعها في  
مصر حتى أثمرت ثمراً يانعاً في بضع سنين، وكذلك عني بدور الكتب،  
وما نظمها الحديث في مصر إلا من آثاره !

«وعلى الجملة فقد سار إسماعيل بمصر في السنوات الأولى حتى،  
افتتاح القناة، سيرة الأمير الكبير النزعة، الراغب في أن تكون بلاده



دولة قوية كما يحتمه مركزها وجمودها القديم وبهيشه لها ذكاء بنديها وخصوبة أرضها ... !

« بعد أن نال إسماعيل من السلطان محمد العزيز فرمان عام ١٨٤٣م وحصل به على سلطة كبيرة وحرية تامة ما كانت له من قبل ، دال إلى فتح الحبشة ليوسع ملك مصر وسودانها ، فأرسل إليها حملة قوية في عام ١٨٦٥ بقيادة ابنه الأمير حسن ، ولكنهم فشلوا ولم تجده نفعاً !

« وفي نفس هذا العام تحقق سعيه لدى الدول في إنشاء محاكم مختلطة في مصر ، وبعد أن نال قبولهن أنشأ محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية في الاسكندرية ، ومحكمة ابتدائية في القاهرة ، ومحكمة ابتدائية أخرى في المنصورة ، وهذه المحاكم لا تزال تعمل في مصر حتى هذه الساعة . وهي مختصة بالفصل في القضايا المدنية والتجارية بين الأجانب ، بعضهم إزاء بعض أو بينهم وبين الوطنيين ، كما تفصل في بعض الجناح والمخالفات

« وكان إنشاء هذه المحاكم خطوة سياسية كبيرة في تقع مصر إزاء الامتيازات ، إذ انتظم القضاء المختلط الذي كان مرتبكاً بسبب هذه الاميازات ، بيد أنه من المدهش أن تنشأ هذه المحاكم التي تعمل بقانون نابليون في مصر ، في الوقت الذي ما كان يوجد فيه محكمة أهلية بهذا النظام ، ذلك أن المحاكمات المصرية أيام إنشاء المحاكم المختلطة كانت أمام مجالس قديمة ، تسمى مجالس الأحكام ، كما كان الحال في فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

« كان ساعد إسماعيل الأيمن في الحصول من الدول على إنشاء هذه المحاكم  
وزيره الأول نوبار باشا ، ذلك الذي عرف كيف يؤثر بذكائه وقوة  
حجته في سياسة الدول ، ولقد كان إسماعيل أكبر مكافأة ( كافأه بنقود  
وأموال تقدر اليوم بخمسة ملايين من الجنيهات )

« كان إسماعيل دستوريا منذ بداية حكمه ، فلقد أنشأ مجلس الأعيان  
في سنة ١٨٦٦ ، وألف وزارة مسئولة في سنة ١٨٦٨ ، لتشارك معه في الحكم  
بجهرًا بأنه دستوري ، لا يعمل في بلاده عمل الحاكم المطلق ، وقد برهن  
على نزعة الدستورية في مسألة قناة السويس عند ما ارتقى عرش مصر ،  
وبالنائه السخرة في سنة ١٨٦٤ من جميع البلاد المصرية ، وما كان عليه  
إلا الأسراف .... »

## الزيت كات الملية

كان إسماعيل كريما وذكيا ومتعلما تعلما عاليا ، وكانت مراميه جليلة  
وضالته حميدة ، كما كانت ميوله ووطنيته مفرغة في قالب مصري بحت  
ورغبته صادقة في إنهاض وادي النيل . ولكن للأسف قد شفع كل هذه  
الصفات النبيلة بثقة عمياء بالأجانب عن أمته وبلاده ، وببذل يكاد يكون  
إسرافا ، فإن ما أتقته على المنشآت العديدة التي أوجدها وقيامه بحرب الحبشة  
كلها صبت أسوأ النتائج عليه وعلى وطنه !



« لقد كانت ديون مصر عند ما ارتقى إسماعيل عرشها ٣٣٨ مليوناً من الفرنكات ( ١٣٤٠٠٠٠٠ جنيه مصري ) بما في ذلك باقى ثمن أسهم القناة التى كانت اشترتها حكومة سعيد باشا وخسرت مصر بسبب انقراضات التى حكم بها نابليون الثالث فى الخلاف الذى قام بين إسماعيل وشركة القناة وما تبعها من الاتفاق على مهرجان افتتاح القناة نحو ٣٦٧ مليوناً من الفرنكات ( ١٤٦٠٠٠٠٠ جنيه مصري ) !

أما الهدايا التى كان يقدمها بين آن وآن لرجال البلاط الثماني للحصول على الامتيازات التى صدرت بها طائفة من الفرمانات ، وكذلك ما قدمه لرجال السياسة والمال فى أوروبا للحصول على القروض الجديدة وعلى إنشاء المحاكم المختلطة بمصر ، فقد كلفته كلها نحو ١٠٠ مليون من الفرنكات ( أي نحو ٢٨ مليوناً من الجنيهات ) « وأما ما أتفق على إنشاء دار الأوبرا والسرايات الجديدة ، ليعيش فيها آلاف السراى فقد ، بلغت نحو ١٠٠ مليون فرنك ( أربعة ملايين من الجنيهات ) !

« وكذلك بلغ ما أتفق على حرب الحبشة ، وعلى إعداد جيش عرمرم بلا داع ، وبحرية كبيرة فوق طاقة مصر المالية فى ذلك الحين ، نحو ٥٠٠ مليون فرنك ( ٢٠ مليون جنيه ) !

« إن هذه الديون والنفقات التى بلغ مجموعها زهاء ٨٠ مليون جنيه قد

أعجزت مصر إعجازاً بدل يسرها الرسمي حسراً وشوه سمعتها في الأسواق المالية وغم نجمها ، بعد أن كان ظاهراً ساطعاً

«إن بلية مصر في عهد إسماعيل كانت تساهله في الاستدانة بأي زبح فلقد كان السعر المضروب تارة ٧ في المائة وتارة ١٢ في المائة (وتارة ثالثة ٢٥ في المائة)

» وأن المصدر الذي اتخذ إسماعيل للاستدانة كان في بدء الأمر مصدراً فرنسياً ، هو الشركة العمومية الفرنسية للتجارة والصناعة . فقد أقرضته في عام ١٨٦٨ مبلغ ٣٠٠ مليون فرنك (نحو ١٢ مليوناً من الجنيهات) ، ثم أقرضه البنك الفرنسي المصري في عام ١٨٧٠ مبلغ ١٧٥ مليون فرنك (٧ ملايين جنيه) وحصل إسماعيل في عام ١٨٧١ من ضريبة المقابلة على خمسة ملايين من الجنيهات . وهذه الضريبة كانت عبارة عن الحصول مقدماً على الضرائب العتارية لمدة ست سنوات نظير الاعفاء الأبدى من نصف الضريبة المقررة . وفي عام ١٨٧٣ اقترض ٣٢ مليوناً من الجنيهات بسعر ٧ في المائة

«لإحتاج إسماعيل إلى المال في عام ١٨٧٤ فلم يجده في فرنسا التي كانت خارجة من حرب السبعين مثقلة ماليتها بأثقال الحرب وغرامتها ، فسمى في الأوساط المالية الأخرى فلم يجده كذلك ، وانتهى بأن سعى لدى فرنسا مرة أخرى لتشتري أسهم قناة السويس التي تملكها الحكومة المصرية فلم تستطع فرنسا



شراءها بسبب قلة المال من جهة، وبسبب أن لديها من جهة أخرى ٢٢٠ ألف سهم، أي ما يربو على نصف أسهم الشركة. بيد أن انجلترا التي رأت نجاح القناة على غير ما كانت تؤمل. وأن وجود نفوذها فيها أصبح أمراً حيويًا لها قد أقبلت على شراء هذه الأسهم ببلغ أربعة ملايين من الجنيهات كما ذكرنا!

« إن حالة الأستدانه هذه سببت قلقاً في الدوائر المالية. الأمر الذي حمل الحكومة الانجليزية على أن تندب في عام ١٨٢٥ مستر كاف (الافوكاتو العمومي للخزانة البريطانية) ليفحص في الحالة المالية المصرية ويقدم في شأنها تقريراً مسهباً. ولقد قال في هذا التقرير ما نصه :

« إن مصر تنكاد تفرق بسبب طوفان ديونها. وأن حالتها المالية في خطر شديد. ويجب في الحال على الدول الدائنة أن تتحد وتعمل لتوحيد ديون هذا البلد بأرباح سنوية أقل مما هي عليه الآن. ولجعل ميزانية مصر لا تزيد بنسبة الدخل الحاضر على ثمانية ملايين من الجنيهات المصرية. ولا إنشاء لجنة مراقبة ... »

### ( صندوق الدين العام )

« وبعد مفاوضات طويلة بين الدول الدائنة أصدر الخديوي في ٢ مايو سنة ١٨٨٦ أمراً عالياً قاضياً بإنشاء صندوق الدين العام كما أصدر في السابع من هذا الشهر أمراً ثانياً وهذا نص نقطه الجهرية :

«نحن خديوى مصر — إنه لرغبتنا في اتخاذ احتياطات نهائية للحصول على توحيد ديون الحكومة المختلفة وديون الدائرة السنوية وتخفيف الأثقال الباهظة الناجمة عن هذه الديون . ولرغبتنا كذلك فى تقديم دليل رسمى على حسن نيتنا تجاه تأكيد الضمانات اللازمة للفوائد المتعهد بها — قد رأينا إنشاء صندوق خاص يقوم بتدبير الدين العام تدبيراً منظماً وأن يندب لإدارته موظفون أجانب يعنون بناء على طلبنا بواسطة الحكومات المشتركة كموظفين مصريين قائمين بتأدية الوظيفة التي ندبناهم لها بالشرايط الآتية :

المادة الاولى — أنشئ صندوق للدين العام ليقوم بتسليم المبالغ اللازمة لدفع أرباح الديون واستهلاكها أو ألا تكون مخصصة لغير ذلك

المادة اثنائية — على الموظفين والصناديق المحاية أو المصالح الخاصة التي كان من شأنهم تحصيل الاموال المخصصة لدفع الديون وإيداعها فى الخزانة العامة لهذه الغاية — أن يدفعوها من الآن بناء على أمرنا هذا على حساب خزانة الحكومة لصندوق الدين العام الذى يعتبر فى هذه الحالة كصندوق خاص للخزانة العامة ويتسلم كذلك صندوق الدين المبلغ اللازم لسداد أرباح واستهلاك الديون الموحدة . ويتسلم على السواء دفعات الاستهلاك الواجبة للحكومة الانجليزية وأرباح أسهم قناة السويس . . . . .

المادة الرابعة — لمديري صندوق الدين الحق فى مقاضاة الادارة المالية المصرية ، فى شخص وزير المالية أمام المحاكم المختصة ، باسم الدائنين الاجانب ، إذا مس حقوقهم أى إجحاف بوصف أنهم



أوصياء عليها

.....  
.....

المادة السابعة — لا يتأتى لصندوق الدين استخدام المبالغ المودعة أو غير المودعة لديه في أي قرض . أو أية تجارة أو أية صناعة أو أي شأن آخر

المادة الثامنة — لا يتأتى للحكومة المصرية دون موافقة رأي أغلبية أعضاء صندوق الدين أن تعدل الضرائب المخصصة للدين حتى لا ينجم عن هذا التعديل ما ينقص دخل هذه الضرائب ...

المادة التاسعة — تتعهد الحكومة بأن لا تصدر أسهما أو سندات علي الخزنة والا تستدين ديناً جديداً من أي نوع كان «

» وبعد أن صدر هذا المرسوم الخديوي عينت الدول مندوبيها وبدأ

صندوق الدين عمله

### ( المراقبة الشائئة )

« خوفاً من سوء إدارة رجال إسماعيل للشطر الباقي من الميزانية ألحت

الدول علي مصر بوجوب إنشاء المراقبة الشائئة لتراقب مالية مصر ، وقد أصدر إسماعيل أمراً آخر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ جاء بين مواده مادتان خاصتان بالمراقبة وهذا هو نصهما :

المادة السابعة — يعين مراقبان عموميان ، أحدهما يكون مراقباً عاماً للدخل ، والآخر يكون مراقباً عاماً للحسابات وللدين العام

المادة الثالثة عشرة — يكون أحد المراقبين فرنسياً والآخر انكليزياً

«وقد رأي المراقبان مستحيلاً عليهما أن يسيرا بالمالية المصرية سيراً مرضياً لارتباكها من جميع الوجوه، لاسيما وأن الدين المصري كان قد بلغ نحو ٩١ مليون جنيه، وكانت أرباحه السنوية فاحشة بحيث لا تبقى غلة الخزنة العامة بنفقات الإدارة وهذه الأرباح مباءة فقدما تقريراً وافياً كانت نتيجته تعيين قومسيون عال للتحقيق

( قومسيون التحقيق المالي )

تألف قومسيون التحقيق المالي من مندوبي الدول الكبيرة بناء على المرسوم الخديوي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٦٨ برئاسة مسيو دي لسبس وقد كان بين أعضائه مندوب من قبل الحكومة المصرية، هو المرحوم مصطفى رياض باشا ( أحد رؤساء الوزارات المصرية )

« بعد أن تألف هذا القومسيون بصفة رسمية . قدمت فرنسا وإنجلترا معاً للخديوي إسماعيل مذكرة محتمين عليه العمل بمقتضاها لتوطيد الثقة المالية، ولتنظيم الشؤون المصرية وهذا هو موجزها :

أولاً - لا يحضر الخديوي بأي حال مداولات مجلس الوزراء عند انعقاده للنظر في أي شأن من الشؤون

ثانياً - يعين الأمير محمد توفيق باشا رئيساً لمجلس الوزراء حالا

ثالثاً - يحضر مجلس الوزراء العضوان الاوربان وهما سير « ريفرس ويلسون » الانجليزي وزير المالية و « دي بلنير » الفرنسي وزير الاشغال العمومية، ومن حقهما أن يعارضا أي قرار لا يرتضيهما ، وبمعارضتهما تعطل كل قرار، بشرط أن تكون المعارضة صادرة منهما معاً .. »



« ولما رأى الخديوى أن هذا التدخل من قبل الدول ماس بشرف مصر وبكرامته الذاتية ، وأنه تدخل معيب من جميع الوجوه ، وأنه لو فرض المستحيل وقبله ، لهاجت الأمة المصرية بأسرها ، ولوقعت البلاد في فوضى ! لما رأى ذلك ، دعا جميع معتمدي الدول في مصر ، وبسط لهم الحال ورجا منهم أن يبلغوا حكوماتهم ما يأتى :

« إن مصر ليست في حالة إفلاس ، وأنها قادرة على الوفاء بتعهداتها ودفع أقساط ديونها . وأن الأمة المصرية التي هي صاحبة الشأن الاول في الاشراف على مرافقها وصيانة شرفها واستقلالها ، لا تقبل بأى حال أن تحكم بغير حاكمها الشرعى مع وزارة وطنية مسؤولة أمام مجلس نواب ينتخبه الشعب على أحدث أسلوب نيابى وكفى أنى قبلت نظام المراقبة الثنائية

« أما الامير توفيق باشا فانه من جهته أبى كل الالباء أن يعمل ضد الشعور القومى وقدم إلى استقالته وقد عينت مكانه محمد شريف باشا ...

« وعلى أثر هذا الاعلان أصدر الخديوى إسماعيل باشا مرسوما فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بإلغاء المراقبة الثنائية وأخذت حكومة إنجلترا وحكومة فرنسا فى مخاطبة الدول والباب العالى فى هذا الشأن  
( عزل الخديوى إسماعيل )

« ما كان إسماعيل باشا يمتد أن الباب العالى يفاجئه بأمر العزل ، ولكنه فوجئ به تلغرافيا فى ٢٥ يونيه ١٨٧٩ ، فبرح مصر فى الثلاثين من نفس الشهر وفى صحبته أسرته وبعض أنجاله ، وعند ما وصل إلى نابولي (إحدى موانئ إيطاليا) حتى أرسل إلى الصدر الأعظم بالاستئانة الخطاب الآتى بيانه :

« إني أجهل حتى الساعة التعطفات والمبرات التي وجهها جلالة السلطان إلى شخصي . . . . لقد استجبت بقوة جلالة ليحسيني من الضغط الاجنبي ، بعد أن قضيت في الخديوية المصرية ستة عشر عاماً أدت فيها واجبي أحسن تأدية ، حيث عممت السكك الحديدية في جميع جهاتها ، وشققت الاقنية العديدة لرى أراضيها التي أناضت خيراً عظيمًا . وتم إنشاء ميناءين كبيرين في السويس والاسكندرية . وقضى على تجارة الرقيق في أفريقيا الوسطى ، ورفرف لواء الدولة على أقاليم فسيحة ما كانت لها من قبل وتم حفر قناة السويس بين البحرين وانتفع بها العالم بأسره . . . وأخيراً تم لمصر في عهد حكومتى الإصلاح القضائي بعد تذليل الصعوبات التي اعترضته . وقد زالت بذلك عقبة الاقضية المتعددة المتضاربة لتبائن التشريع الاجنبي في كل بلد . وتحققت بهذا النظام سرعة الفصل في القضايا ، فضلاً عن الفائدة التي تدركها مصر في المستقبل من عدل قائم على احتكاك مدنيات الشرق بالمدنيات الاجنبية . . . »

\*\*\*

« رأيت الخديوي إسماعيل مراراً في روما . ألا إن أسفه لا بتماده عن بلاده كان مؤثراً ! وما كان ألمه لتترك مركزه بالنأ درجة حزنه لحرمانه من التمكن من القيام بخدمة بلاده فوق ما قدم لها من الخدمات !  
« لقد عمل لمصر كثيراً ، وما عظمة آثار المدينة الغربية التي نراها فيها اليوم إلا من غرس يده . . . . وليس المصريون القائمون حتي اليوم بأكبر الاعمال في مصر إلا أولئك الذين تعلموا خلال عهد إسماعيل في كليات مصر أو في كليات الغرب !

« أما الدين الذي كان مدعاة عزله ، وسبب كارثته ، فإنه لا يزال كما تركه بفضل إدارة النجاشي التي عززته باسم هذا الدين وقد مضى عليها في مصر



أربعون عاما . . .

\*\*\*

« ألا إن هذه لأول مرة انقادت فيها فرنسا لإنقياد الأعمى إلى مؤامرة  
دبرتها السياسة الأنجليزية ضد مصر وأميرها ! فيالها من حالة مزرية إذا  
قورن هذا الأذنان بمعوتتنا التي قدمناها قبلا «لحمدا على» ضد مؤامرة  
انجليزية شبيهة بهذه المؤامرة في عام ١٨٤٠ !!

« كيف انحطت سياستنا إلى هذا الحد ؟ ولماذا أخلت فرنسا بواجباتها  
نحو بلد ما كان إلّا حليفا لها منذ أمد بعيد ؟ انه كان في مقدورنا أن نتجى  
إسماعيل ومصر في آن واحد ، إذ كان يسيرا علينا أن نشترى أسهم قناة  
السويس التي كانت تملكها مصر ! وكان في استطاعتنا أن نصلح إدارة  
الحكومة المصرية بنصائح ودية نقدمها لها ، دون أن نسمح بأي حال بتدخل  
انجلترا في شأنها !

« لقد كان لفرنسا في مصر بعد افتتاح القناة أكثر من مائتي موظف  
ولا ريب أن الخديوي كان يقبل تعيين اثنين أو ثلاثة من كبار الممالين  
الفرنسيين في خدمة مصر ، لا تشال مركزها المالي من هوة السقوط بما كانوا  
يقدمونه لحكومتها من النصائح الفنية !!

« إن سياستنا ، وبالأخص مسيو وادنجتون ، كانوا يعلمون من زمن مديد  
ان انجلترا تعمل لاحتلال مصر ، لتتسلط على البحر الأبيض المتوسط والبحر  
الأحمر في وقت واحد ، وكان الواجب على السياسة الفرنسية أن تعرقل عمل

انجلترا حرصاً على مصلحة فرنسا الذاتية ولكن، ميسو وادنجتون صديق  
انجلترا قد أقر عملها !! وما كانت النتائج التي تحملها العالم من جراء هذه  
الخطوة، إلا أنه رأى انجلترا ترتب نفسها في مصر، كالحكمة مطلقة التصرف !!

## الخديو توفيق

« خلف إسماعيل ابنه محمد توفيق باشا، ولكي يتجنب حظ أبيه  
مزج سياسة اللين بالحكمة، وامتلأ لهائج الدول مع بذله الجهد في  
تخليص المرافق المصرية مما تورطت فيه ؛  
« ألغى توفيق باشا في بدء حكمه ذكريتو ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٩  
(الناضي بإلغاء المراقبة الشناية) فعادت للعمل واستمرت حتى ٣٠ يناير  
سنة ١٨٦٣ »

« وبناء على اقتراحه في أول يولييه سنة ١٨٦٩، عينت الدول ممثليها في  
لجنة التصفية الدولية، التي صدر بتشكيلها أمر في ٣١ مارس سنة ١٨٦٩  
« وفي ١٢ يولييه سنة ١٨٦٩ صدر أمر عال آخر بأقرار نتيجة أبحاث  
هذه اللجنة وقررها واعتبر تقريرها كقانون للتصفية وجزء من  
القانون الدولي



«وهذا القانون الذي بلغت مواده ٩٩ مادة قد حدد رقم الدين وموارد الحكومة، ووصف العلاج لحالة البلاد المالية من دخل وخرج»  
 «ولقد بلغ دين مصر العام حتى ذلك التاريخ :  
 جنيه إنجليزي

دين ممتاز	٢٢٦٨٩٠٠
دين موحد	٥٨٠٤٠٣٢٦
دين الدائرة السنية والدائرة الخاصة	٠٩٥١٨٠٤
دين أميري لروتشيد	٠٨٥٠٠٠٠

جنيه

مجموع الدين بالجنيه الإنجليزي ٩٨٦٤٠٩٣٠

«جعل قانون التصفية فائدة هذا الدين ٥ في المائة وأن يتم استهلاكه في ٦٥ عاماً، منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٨٦٦»  
 «ولقد سر هذا القانون جميع الدائنين بالرغم من تخفيض الفائدة لأنه ضمن لهم حقوقهم

«سارت مصر بعد، في سبيل السداد وكانت على وشك إصابة مرماتها من رفع هذا الحمل الثقيل عن عاتقها، ولكن السماء تلبدت باليوم بخافة، وبدأ رعد الثورة العراقية يدوى في الآفاق!

## الثورة العربية

« لما ارتقى الخديوى توفيق باشا العرش، منح القائم مقام أحمد عرابى بك رتبة أمير ألي . وعرابى هذا ما تخرج فى مدرسة حرية، بل أنه رقى من الصفوف (من تحت السلاح) . ولما كان متعصباً لعنصره كان يعتبر كل عنصر آخر فى مصر حتى المسلمين الذين ولدوا فيها وقضوا أربعة قرون فى نواحيها غرباء عنها !

« كان وزير الحرية المصرية فى عام ١٨٨٠ الفريق عثمان رفقى باشا وهو من أصل شركسى، ومن سلالة أسرة سكنت مصر منذ عدة قرون فاتفق عدد كبير من الضباط المصريين فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٠ على تقديم عريضة للخديوى ضد وزير الحرية هذا، مدعين أنه كبير اللطف على الضباط الذين هم من أصل شركسي وأنه يوجه إلى غير الأكفاء منهم عنايات غير عادلة، طالين عزله ! وقد ناب عن هؤلاء الضباط ثلاثة منهم لتقديم هذه العريضة للخديوى، هم أمراء الآلات البكواب أحمد عرابى، وعلي فهمى، وعبد المال حلمى، وكان هذا الغالب مقدمة الثورة !

« إلتهم قناصل إنجلترا وموظفوها فى مصر هذه الفرصة ونصحو الوزير الحرية أن يستعمل الشدة المتناهية مع هؤلاء الثلاثة القادة. وما كان غرضهم إلا إثارة الشقاق بين العناصر الحرية حتى يخدموا بذلك سياسة إنجلترا السرية



ويسلموها ما رسمته من احتلال مصر !

« وبعد أن تسلم وزير الحرية هذه العريضة ، استدعى عرابي ورفيقه إلى وزارة الحرية ، وأعلمهم أمام مجلس من الأعيان بأنهم عزلوا من الجيش ، وأن ثلاثة ضباط شراكسة سيحلون محلهم ! فأجاب عرابي على الفور وبكل إباء « لا يمكن أن يعزل أصغر الضباط بمثل هذا الشكل ! إنا هنا خدامك بل

خدام الوطن والامة والواء والعرش وحراس الشرف المصري »

« على أثر هذه الاجابة وقف وزير الحرية هؤلاء الزعماء ، مع الضباط الذين كانوا من ضامهم ، عن العمل وحجزهم جميعاً ! ولما علم رجال الثلاثة الايات المقودة هؤلاء الضباط أنهم حبسوا ، ثاروا وهاجموا السجون وأطلقوا سراحهم ؟ ولقد هاجت أنفس المصريين من فورها بسبب وقت هؤلاء الضباط كما سرت لتخليصهم !

« قدم عرابي على أثر هذه الحادثة تقريراً مفصلاً لمتمدى جميع الدول في مصر ، وقصد في الوقت عينه ، أي في ٢ فبراير سنة ١٨٨١ ، إلى سراي عابدين وقدم ولاءه وولاء جميع الضباط للخديوى

« ولما كان الخديوى توفيق كريم الخلق ونين العريكة في آن واحد أبدى لعرابي باشاً أسفه لما جرى وأخبره بأنه سيعين الفريق محمود باشا سامى البارودى وزيراً للحرية بدلاً من عثمان رفقى باشا !

« وفي هذه اللحظة أكد سير ماليت قنصل انجلترا الجنرال لعرابي

وزملائه ، أنه هو الذى نصح للخديوى بان يعزل رفقى باشا !

« وفي يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨١ استدعى الخديوى عرابي وزميله الأمير الألى على فهمى بك وكلفهما بزيارة القنصلين الجنرالين لفرنسا وانجلترا ، وأن يتعمدا

لها بتأمينهما علي حياة الأجانب القاطنين في مصر وأملأهم . وقد أطاعا أمره وأديا هذا الواجب ! ولكن الدسائس الأنجليزيتية قامت من كل صوب لتعكير صفاء السلام في مصر !

« ولما رأى الحزب العسكري شدة مصطفى رياض باشا الوزير الأول ولين الخديوى ودسائس الأنجليز ، خاف على مستقبل مصر ، فأتحد مع أعضاء مجلس الأعيان علي أن يهلبوا من الخديوى

أولا - عزل وزارة رياض باشا

ثانيا - إنشاء برلمان مصري

ثالثا - أن يكون عدد الجيش ١٨ ألف جندي عملا بالفرمان الامبراطوري

واقصادا للنفقات التي تعين على نهضة المالية المصرية

« وقصد عرابي علي رأس ألابه إلى سراي عابدين في ٩ سبتمبر سنة

١٨٨١ وقدم هذه الطلبات للخديوى الذي نصح له المراقب الأنجليزي وقنصل

انجلترا - وقد كانا إذ ذاك في حضرته مصادفة علي ما قيل (١) - بقبول هذه

المطالب دون أي تعديل ! فالتزم الخديوى في الحال استقالة وزارة رياض

باشا ، وكلف محمد شريف باشا بتشكيل وزارة أخرى ! وأصبحت انجلترا

بعد هذه النتيجة المباشرة صديقة الخديوى والقادة الحرييين وزعماء الحزب

الوطني في مصر ، وكلهم وثقوا بها وعملوا بنصائح ممثليها !

« ولما كنت صديقة مصر المحبة لها الراغبة في خيرها بينت عن كذب المركز الخطير

الذي هي فيه والدور الذي تريد انجلترا أن تلعبه ، مما تدل عليه مقدمات الحوادث

ولقد نشرت في عدد شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ بالقسم الخارجى من مجلتي « لأنوفيل



ريفو « مانصه :

« إنهم في هذه الايام يقيمون في لندرة الحجة على أنه لا لزوم لوجود جيش في مصر، مناسبة بعض الاضطرابات الحربية التي وقعت فيها أخيراً ! فقد قالت (ستاردى ريفو) التي تعبر عن الشعور السري للحكومة الانجليزية ماملخصه :

« إن الجيش المصري على وشك التمكن من حكم البلاد ، فقد وضع يده على كل شيء ، وتعالى في كل أمر وليس لطلباته حد ! وأنه متى كانت الفوضى سائدة في الجيش فان الحل الوحيد يكون لاحالة حله وأن ما يلزم لمصر هو قوة للضبط (جندرمة) فقط » إن مصر تنفق كثيراً في سبيل هذا الجيش بينما هو مصدر خطر على الحديوى وعلى البلاد . ويمكن صيانة هذه الاموال بالغاء ذلك الجيش ، بيد أنه لا يمكن إلغاء جيش أدرك انتصارات سياسية عديدة معتدداً أن الضعف تسرب إلى حكومة بلاده إلا إذا اتخذت الاحتياطات الحكيمة لذلك وهذا مما لا يراه أحد حتى في مصر نفسها . . . ألا إن الدول الحامية مصر ( ! ) إزاء موقف كهذا لا بد لها من أن تضع حداً لهذه الحالة السيئة !

« هذه هي النظرة الانجليزية ، وهي بعينها التي أسقطت قنصلنا الجنرال مسيو ( رنج ) وكانت سبباً في عزله بعد الجدل الذي قام بينه وبين مسيو دى بولنير الذي يعمل للمصالح الانجليزية ليس إلا ، بينما كان مسيو رنج يدافع عن البقية الباقية من استقلال مصر ، باذلا جهده لتأييد نفوذنا تأييداً يعادل على الأقل نفوذ الدولة المنافسة لنا !

« وأنه بالرغم من العواطف الاكيدة التي أبدتها الجالية الفرنسية في مصر نحو مسيو رنج فانه قد ذهب ضحية سياستنا !

« لاشيء يحزن الوطني أكثر من فقدان الاصابة السياسية عند ما يكون الامر خاصاً بالمنافع الوطنية !

« وأن ما يجري الآن في مصر يثبت جلياً أننا كنا على حق من اتهام مسيو (دي بولنير) بأنه أعمل الصوالح الفرنسية وترك صوالح إنجلترا تربو عليها !

« لقد أسفنا جد الأسف لابتعاد إيطاليا عن مناصرة سياستنا في القاهرة ، وما كان ذلك إلا نتيجة الحطة السيئة المصودة التي توخاها مسيو « وادنجتون » صديق إنجلترا العظيم ! وإتانا نحن الفرنسيين الأحرار ما آزرنا مسيو رنج الذي عمل كل ما في وسعه لتوقي كل نتيجة سيئة العقبي إلا لأنه كان فرنسا ووطنياً أميناً وصديقاً لمصر ! وأن اللوم الذي وجهه مسيو برتليسي سانت هيلير ( وزير الخارجية الفرنسية ) لمسيو رنج وتأنيده لمسيو ( دي بولنير ) لاشك قد حملة تبعة أشد خطورة من التي تحملها في تونس عند ما شد آزر مسيو (روستان)

« ألم أكن إذاً محقة عند ما كتبت هذا ؟ وكذلك ألم أكن مصيبة في مؤازرتي اليوم مصر في نفس الموضوع وعين الغاية ؟

« ألا إن عواطفى تلقاء مصر العظيمة هي التي أضاءت بصيرتى من زمن بعيد !



« إن السياسة التي اتبعتها إنجلترا تجاه مصر من بداية ثورة عرابي إلى نهايتها، ما كانت إلا سياسة خداع وكذب وغدر ! ولقد أفلحت إذ وجدت نفوساً صالحة لدسائسها فمكنت الشقاق بين الخديوى والحزب العسكرى وبين ضباط الجيش من جهة، وبين الخديو والسلطان من جهة أخرى. بإذلة جهدها لتظهر أمام الجميع مظهر الصديقة الودود ، ومن تلك اللحظة خرجت حوادث مصر للعالم كما تريدها إنجلترا !

« أكد سياسة إنجلترا اللباب العالى على أثر حوادث ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ أن الجيش المصرى معاد للخديوى ، لأن سموه يريد أن يجرى على سياسة



جده «محمد علي» في سوريا ، ويريد كذلك أن يكون مستقلاً استقلالاً تاماً !

« وما كانت سياسة تركيا إزاء حوادث مصر إلا سياسة عمياء وعلى الأخص بعد أن تبين لها أن الصحافة الأوربية بحذافيرها تكيل صنوف المديح لانجائرها في المسئلة المصرية ، حيث قبلت أن تبعث إلى مصر وفداً سياسياً برئاسة درويش باشا !

« ووصل هذا الوفد إلى القاهرة ، وبعد أن أدي مهمة التحقيق عاد إلى الأستانة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ ؛ ومن ذلك التاريخ كبر نفوذ عرابي باشا في بلده ، إذ اعتقد المصريون قطبة أن درويش باشا ما جاء مصر إلا ليلسه الوكالة عن السلطان ( وهذه أيضاً دسيسة انجائرية )

## الدستور

« تمت الانتخابات للبرلمان المصري بكل حرية في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ وأعلن شريف باشا الوزير الأول إرتيابه من النتيجة

« افتتح الخديوى هذا البرلمان في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ بخطاب حافل بوسائل النهوض القومي ، ولقد كان ذلك اليوم يوم عيد وبشر في أرجاء وادى النيل ، كما كان أسعد أيام الحزب الوطنى وفرنسا صديقة مصر !

«ولقد عين رئيساً للبرلمان ذلك الوطني الكبير محمد سلطان باشا  
رئيس الحزب الوطني، وأقر البرلمان المصري الدستور والكثير من القوانين  
النافعة وأدت وزارة شريف باشا واجبتها بكل استقامة. ولقد أطرى  
ساسة إنجلترا ووصفاتها مصر وبرلمانها ونجاحها إطاراً كبيراً!

«وهذه هي أهم مبادئ الحزب الوطني المصري في ذلك التاريخ:

- أولاً — الاعتراف بسيادة الدولة العليا مع المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر
- ثانياً — الطاعة والاخلاص للشعب والحدوي مادام محترماً تهدياته التي أخذها  
على نفسه
- ثالثاً — الاعتراف بالخدمات الكبيرة التي أدتها لمصر فرنسا وإنجلترا بالمراقبة  
الثائية، وموازنة هذه المراقبة الضرورية لضمان مالية البلاد وصولاً إلى  
حالة سهووم الدين
- رابعاً — احترام طمأنينة الأشخاص وسلامة الاملاك سواء في ذلك المصريون  
والنزلاء
- خامساً — إعلان مبادئ الحرية الدينية والسياسية في بلاد مصر، واعتبار سائر  
المصريين سواء أمام القانون وإعلان الدستور وتشكيل مجلس نواب  
مصري وتحديد حقوق كل سلطة
- سادساً — إنهاض الأمة بتعميم التعليم...



«كتب مقالاً في مجلتي «لأنوفل ريفو» التي صدرت في شهر فبراير سنة ١٨٨٢

هذا هو نصه:

«ألا إن ضعف نظام المراقبة الفرنسية الإنجليزية قد بدا للعيان بسبب الحوادث



التي تجري الآن في مصر ، فلقد علمنا علماً متواصلاً أن جماعة الايمان التي يعاضدها  
عراي باشا قائد الجيش المصري ترى من حقها تمحيص ميزانية الحكومة بمخاضها  
الامر الذي أباه عليها شريف باشا الوزير الاول لمخالفته للدستور من جهة ولروح  
الاتفاق الذي تم بين مصر وفرنسا والمجترأ بشأن سلطة المراقبة الثنائية من جهة  
أخرى

« وأن هذا الوزير الجليل إزاء هذه الحال لم يجد بداً من تقديم استقالته حتى  
لا يمزل بالقوة إن هو استمر على معارضة مجلس النواب ، ولقد حلت وزارة أخرى محل  
وزارته برئاسة الجنرال محمود باشا سامى البارودى الذى كان وزير الداخلية ! وتعين  
أحمد عرابى باشا وزيراً للحرية في هذه الوزارة ، وما هو في الحقيقة إلا السيد المطلق  
الذى يذعن لأرادته خديوى مصر نفسه كل الاذعان !

« إن هذه الحركة ليست إلا ثورة سلمية في بدايتها ، بيد أن مغبتها لا تحفى على  
أحد . هذا وبما أن محمود باشا البارودى أكد لقناصل الدول الجزائية بأن وزارته  
تحتزم جميع المرافق الدولية فإنه لا يسعنا إلا أن نكون كبرى الرجاء لتعود المراقبة  
الثنائية سيرتها الاولى فتعمل في مستقبل الايام كما كانت تعمل في ماضيها لصالح مصر  
والدائنين معا !

« إن مناقشة الميزانية مناقشة تفصيلية في كل فروعها ترجع إلى الحق الممنوح لمصر  
بمقتضى فرمانات السلطانية ، لذلك كان أي تصريح بالتزول عن شطر من هذا الحق  
مخالفاً مخالفة صريحة لمبدأ السلطة القومية في مصر ! ولكن مادامت مصر الرسمية قد  
اتفقت مع الدول الدائنة أن تدفع لها سنوياً مبلغاً معيناً . فلا محل إذاً لتشدد نواب  
مصر في وجوب مناقشتهم هذا المبلغ !

« وقد لوحظ أن المراقبين الدوليين لم يحضروا جلسة مجلس الوزراء التي تقرر  
فيها القانون النظامى . وليست هذه الهفوة في السياسة الدولية إلا أول ضربة  
تعقبها ضربات !

« إنهم يقولون الآن في كل مكان : لو أن السياسة الفرنسية سارت في مجراها التقليدي ولم تبدل ممثليها في مصر إبان هذه الحوادث المهمة، فإن إنجلترا ما كانت تصل إلى تنوية تفوذها في الناهرة بمثل هذا الحال المروع !  
 « بيد أن مودة مسيو فرسينيه إلى رئاسة الحكومة الفرنسية تدعو إلى الأمل في اتقاء شر الطوارئ والسير بالسياسة الفرنسية إزاء المسئلة المصرية على أسلوب حكيم مشر !

« لقد انتظر العالم كله بتلهف خطبة ملكة الانجليز في مجلس العموم لينف على ماقر رته بريطانيا العظمى نهائيا بشأن مصر ، ولكننا لم نجد في هذه الخطبة إلا هذه العبارة الغامضة المبهمة إيهاماً تاماً . وهذا هو نصها :

« إن تبادل الآراء في المسئلة المصرية قد تم بيننا وبين رئيس الجمهورية الفرنسية ، تلك الآراء التي بذلنا فيها جهداً كبيراً والتي انتهت بما يحتم علينا القيام بواجبات خاصة ! وسأستخدم تفوذي لاؤيد بحالة مرضية وفعالة كل إدارة حسنة في مصر وكل ما من شأنه ترقية مرافقها وصيانة حقوقها التي خولتها إياها الفرمانات السلطانية والاتفاقات الدولية العديدة !! »

« وكذلك تصریح اللورد جرنفل (وزير الخارجية الانجليزية) وخطبة مسيو غلادستون (رئيس الحكومة البريطانية) يدلان على أن إنجلترا بعد أن أملت لحظة في أن تعمل وحدها لتفوذها في مصر عادت إلى اتباع الخطة العامة القاضية بتدخل جميع الدول في هذه المسئلة الخطيرة . لذلك رأى الوزير الاول البريطاني أن المراقبة الفرنسية الانجليزية كافية لتحل محل المراقبة الدولية في الشؤون التجارية والقضائية الخاصة بمصر وأن إنجلترا وفرنسا في مصر ليستا إلا مندوبتين عن جميع الدول ، وأنهما على استعداد تام لقبول الملاحظات التي تبديها أربع الدول الكبيرة الاخرى !



« إن الأطراء الذي وجهه مسيو غلادستون إلى الحزب الوطني المصري وإلى جهوده المبذولة لاقامة نظم حرة في بلد إسلامي ليس من شأنه إلا تقرب السياسة الانجليزية من وزارة البارودي باشا ، وأن تعيين علي باشا صادق وزيراً لمالية مصر ليس كذلك إلا ضائناً عملياً للصالح الانجليزية !! »

« وهذه هي المهارة الانجليزية التقليدية القائمة على الدهاء العملي ، إذ أن الانجليز في مصر خلصوا أنفسهم من كل تبعة أمام الوطنيين المصريين ، بينما ألقوها على عاتق فرنسا راجحين بذلك عواطف الحزب المتغلب في مصر تأييداً لمركزهم وصيانة لصواحلهم ! « وأتانا نأسف لعكوف فرنسا عن سياسة ليس من شأنها أن تجعلها مستقلة استقلالاً عملياً في كل ما يتعلق بمخاطرتها الشؤون المصرية ومراقبتها ، فانها اقتفت أثر سياسة مسيو ودنجتون القاضية بالمراقبة الدولية الغربية دون أن توازر الجهود القومية في مصر ، مخالفة في ذلك تقاليدنا التاريخية . تلك التقاليد التي جنينا من ورائها عطف مصر فوجد بنو وطننا فيها من كرم الوفاة وحسن الرعاية ما يفوق جميع الفوائد المنتظرة ! »

« وأتانا كذلك على الضد من المبادئ الطبيعية لسياسة جمهورية حقيقية قد سمحنا باستغلال الأمة المصرية ! »

« فبعد أن حتمت علينا السياسة الانجليزية قبول المراقبة انشائية عادت انجلترا وعملت لزعزعة هذا النظام الذي كان يجب أن يكون عملاً قوياً مشتركاً ! » وفي الوقت الذي يعلن الوزير الفرنسي بأن ليس ثمة أي داع جدي للمضي مع انجلترا في سبيل الاعمال الحربية المتعلقة بمصر ، نجد مسيو غلادستون لا يتردد في الاعتراف بأن ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا قد قن بما يحتمه عليهن واجبهن عند ما أرسلن مع احتجاجهن للسلطان على كل تعديل يمس نظام مصر الداخلي إذ قال : « إنهن لم يعدن حقوقهن ولم يقمن بسعي من شأنه أن يوجد أقل صعوبة

في الامور المصرية المعقدة جد التعقيد ... »  
 « وكذلك تجد بريطانيا العظمى قد تركت من جهتها الدفاع عن المراقبة وأنها مستعدة  
 لخابرة الدول العظمى ! ويظهر أنها تقبل مقدما التحكيم الدولي . وأنها لمفاجأة تلقى  
 علينا درساً جديداً ، نستطيع أن نتحدث به في المستقبل كل تعهد عقيم وكل  
 تدخل لا يجدي ! ... »



« منذ ١٢ فبراير سنة ١٩٠٢ جرت أحوال مصر من سيء إلى أسوأ  
 للأسباب الآتية :

- أولاً — استقالة شريف باشا الذي كان معتبراً أعقل رجل وذا نفوذ كبير لحماية  
 المرافق المصرية وصالح الدائنين
- ثانياً — تعيين عرابي وزيراً للحرية بعد أن علمت خطته الثورية وكرهه  
 للمصريين الذين هم من أصل شركسي
- ثالثاً — غضب فرنسا وانجلترا من جراء تشبث مجلس النواب المصري في مناقشة  
 النظم الخاصة في الميزانية بديون مصر !
- رابعاً — استقالة المراقبين الفرنسي والانجليزي
- خامساً — عناد عرابي وامتناعه عن اتباع نصائح الحزب الوطني التي أبلغها إليه  
 رئيسه سلطان باشا ، وكان واجبا عليه أن يرح مصر لتحقيق سلامتها !
- سادساً — الدسائس الانجليزية



« كان الواجب على الحزب الوطني في ذلك الأوان أن ينقاد للنصائح  
 الحكيمه التي أبدتها شريف باشا بدمع عرض البرلمان لمسئلة الديون الأجنبية



يبدآن وزارة على رأسها جنرال عسكري مثل البارودي ووزير حرييتها  
عراي باشا، هي وزارة دكتاتورية بحثة !

« تضاربت الأنباء التي كانت تنشرها الصحف الكونية إبان هذه  
الحوادث شأنها في جميع الحوادث الدامية، فالصحافة الانجليزية كانت تهاجم  
تارة تركيا، وتارة الحزب الوطني المصري، ماحة بأن مصر ليست في حاجة لجيش  
ويكفيها قوة بسيطة من البوليس، إلى غير هذا التهميم مما ذكرناه في (لانو فيل  
ريفو) . والصحافة الفرنسية التي عواطفها الودية دائمة الظهور على الأمة  
المصرية، كانت تلح بوجوب عدم التدخل في شؤون مصر بالقوة !! ولقد  
سأل مسيو «دي لافوس» النائب الفرنسي، في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢، مسيو  
فريسنيه رئيس الوزارة عن خطة فرنسا السياسية تجاه المسئلة المصرية،  
فأجابه مسيو فريسنيه :

« إن فرنسا وانجلترا تخبران الدول الأخرى ليعملن معاً »

« ألا إن المصاعب التي لقيتها السياسة الفرنسية الانجليزية في مصر كان  
من شأنها إرضاء البرنس سمارك، فقد قال لمسيو دي كورسيل سفيرنا في برلين  
« إن أحسن وسيلة للانتصار على الصعاب المصرية أن نكل أمر العناية بها  
وبتذليلها إلى تركيا !! »

« وكتب مسيو «سنكليويز» قنصلنا الجنرال في مصر إلى مسيو

« دي فريسنيه » باعتباره ناظر الخارجية الفرنسية في ٥ مارس مانصه !

« إن الأخبار الأكيدة التي لدي تجعلني أعتقد أنه لا حاجة لاتخاذ  
وسائل قسرية لتوطيد السكنة في مصر »

« ولما خرج المركز بسبب اعتلاء عرابي منصة وزارة الحرية كتب  
قنصلنا الجنرال في القاهرة إلى ماسيو فريسنيه في ١٠ مارس راجياً منه أن  
يزوده بتعاليمه بأول فرصة ، فما كان من وزيرنا إلا أن رد عليه بنصيحة  
غامضة للغاية ، طالباً إليه أن يمتنع عن أي تدخل وعن أي عمل شخصي  
أثناء الانقلابات الحكومية التي يمكن أن تحدث في مصر . إلى أن قال له :  
« أعن كل العناية بأن تؤكد جهازاً أن كل وزارة توطد الأمن والنظام ، وتحترم  
التعهدات الدولية ، وعلى الأخص المراقبة الإنجليزية الفرنسية ، تجد مناخاً خالصة  
وعند الحاجة إرشادات شبيهة بالرسمية لتسهيل ما يحتاج إليه في سيرها... »

« بينما كانت إنجلترا تامل لانهاء المراقبة الشائنة والاندفاع ضده مصر بمعاودة  
الدول الأخرى كانت سياستنا تشد أزرها هذه المراقبة ! وبينما كانت إنجلترا  
تعمل للأفراد وحدها بالمسئلة المصرية كنا نحن نعينها بسياستنا الخرقاء على هذا  
الأفراد ! بل وفي الوقت الذي كان يشتد الهياج رويداً رويداً على شواطئ  
النيل حيث كانت البغضاء بين الخديوى وجيشه تنمو كل يوم — ما كان  
يتسلم ممثلنا في مصر من تلاميذ وزارة خارجية إلا ما كان أكثر إيهاماً ! »

\*\*\*

« أمر عرابي باعتباره ناظر الحرية في ١١ أبريل باعتقال الكثيرين من  
الضباط المصريين الذين هم من أصل شركسي ، مدعياً أنهم يأتمرون به ليقبضوا  
ثم حوكموا بمجالس عسكري وحكم عليهم بالإبعاد إلى السودان . ولما علم  
الخديوى توفيق باشا بهذا الحكم أرسل تلغرافاً إلى السلطان قال فيه :  
« إنه بالنظر إلى الخلاف الشديد بين عرابي باشا وزملائه من جهة وبينه وبين



الضباط الذين هم من أصل شركى من جهة أخرى ، قد حكم مجلس عسكري على بعض كبار الضباط الشراكسة أحكاماً قاسية ، ولما كانت جلالتم الرئيس الاعلى للجيش المصرى فاني أرجو منها إرشادى إلى سبيل السداد ..» !!

«وقبل أن يصل رد السلطان تدخل قنصلا فرنسا وانجلترا الجنرالين فى الامر !! ونصح الخديوى بتعديل الحكم وإباده ولاء الضباط إلى سوريا ، وقد عمل الخديوى بهذه النصيحة وسافر الضباط المبعدون إليها . وما علم محمود باشا البارودى رئيس الوزارة بهذا الأمر حتى قصد إلى سراي تابدين واحتج لدى الخديوى بشدة ضد عمله هذا ، فبادر الخديوى بتبليغ هذا الحادث لقنصلي فرنسا وانجلترا الجنرالين ، وهذان طيرا إشارة برقية إلى حكومتيهما بهذا النص !

«هدد الوزير الأول الخديوى معتزاً الصوامح الأوربية فى مصر لمناسبة تعديل حكم عسكري ، وقد طلب سموه مناباً لحاح حمايته العاجلة !!»

\*\*\*

« أرسلت فرنسا وانجلترا فى الحال أسطوليهما إلى مياه الإسكندرية فى ١٦ مايو ، وفى آن واحد أرسلتا مذكرة إلى الباب العالي ، رجتاه فيها ألا يشتركا فى تدخلهما بأمره أسطوله !! واقصد احتج الباب العالي على هذا الفعل غير المشروع فى ١٢ مايو ، مجاهرآ بأنه لا حق لأية دولة أن تتدخل فى شؤون مصر ، وأن عليه وحده يجب الاعتماد لأعادة النظام والسكينة فيها ، وأرسل الباب العالي فى الوقت نفسه تلغرافاً إلى الوزارة المصرية

سألها فيه أن تطيع أوامر الخديوى ، وأن تعمل للسكينة العامة حرصاً على  
صالح مصر نفسها !

« وفي ٢٥ مايو أرسل قنصلا الدولتين الجنرالين ، بناء على رأى أئلبية  
مجلس النواب الذى أبلغه إليهما سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، خطاباً  
للخديوى وطلباً فيه ما يأتى :

أولاً — نقي عرابي باشا من مصر نقياً مؤقتاً مع حفظ رتبة ورواتبه  
ثانياً — ابعاد اللوائين على باشا فهمي وعبد العال باشا حلسي من القاهرة إلى  
داخل القطر

ثالثاً — عزل وزارة محمود باشا سامي البارودى . وإعادة وزارة شريف باشا  
« مال الخديوى للعمل برأى نوابه هذا ، ولو كان نقدهم بخذا فيره لنجحت  
مصر من كل غائلة ! ولكن الوزارة عارضته واستعالت — قبل أن تقال —  
بخطاب قدمته للخديوى وهذا نصه :

« اعترفت الدول العظمى دائماً بحرية مصرفى العمل داخل بلادها . فاذا كان  
معتمداً فرنسا وانجلترا يريان أن مآثرته مذكرتهم لايمس انتظام الداخلى ويقتصر  
على المساس بالسياسة العامة . فأن هذا من شأن الدولة التى مصر تحت سيادتها . من  
شأن تركيا التى يجب عرض المسئلة عليها ... »

« أما عرابي فإنه أبى مبارحة القطر المصرى ، بحجة أنه ليس من  
الشهامة أن يترك أنصاره فريسة للأنتقام ! وكذلك زميلاه فأنهم ما أيا  
السفر إلى الريف ! أما الوزارة فأنها قبل تقديم استعالتها للخديوى حاولت  
جمع مجلس النواب ، ولكن الخديوى رفض هذا الطلب ، وقبل  
استعالتها !



« كل ذلك كان من فعل الدسائس الانجليزية !

« هذا وبالرغم من الفتور الذي كان يوجد بين الحزب العسكري وبين الحزب الوطني في هذه اللحظة . فأن سلطان باشا وزملاءه النواب طلبوا من الخديوى أن يقلد عرابي باشا وزارة الحرية في الوزارة الجديدة ! فعملوا ذلك لاعتقادهم أن الجيش مدعن له كل الاذنان ، وأن عودته إلى وزارة الحرية تحول دون حدوث ثورة مؤكدة . . . . فقبل الخديوى الذي كان مروعا من كل جانب ، هذا العرض رغبة منه في استتباب الأمن ! »  
عندئذ اضطرت فرنسا أن تطلب من الدول أن يشتركن في المساعي اللازمة ليدعو الباب العالي عرابي وزملاءه إلى الاستئذان ليتلقوا أوامر السلطان ! فوافقت جميع الدول على هذا المسعى ، عدا إنجلترا فإنها نصحت للباب العالي أن يرفض الطلب ، وأن يكتفى بأرسال مندوب إلى مصر ! وللأسف عمل الباب العالي بهذه النصيحة !

« وعلى أثر امتناع الباب العالي عن دعوة عرابي ومن معه استرد سيرماليت قنصل إنجلترا كتابه الذي كان أرسله بالأشتراك مع قنصل فرنسا للخديوى في ٢٥ مايو ! وما أرادت إنجلترا بهذا العمل غير المشرف من الوجهة الدولية ، إلا أن تؤكد نفوذها في الحزب العسكري ، وأن تشير العداوة بين الخديوى والوطنيين من جهة ، وبين الوطنيين والسياسة الفرنسية من جهة أخرى ، لتحتل البلاد ! وهذا هو الدور الذي طالما لعبته إنجلترا الغادرة ! »  
« إن إنجلترا بهذا الفعل أدمنت جهارا انقصابها عن فرنسا في المسئلة

المصرية ! أما فرنسا فسألت الدول تشكيل لجنة دولية في الاستانة لفحص  
المسئلة على قاعدة احترام الفرمانين الصادرين في سنتي ١٨٧٣ و ١٨٧٨  
فقبلت الدول هذا الاقتراح

« وما دامت انجلترا بمسمى فرنسا هذا ، حتى استخدمت كل نفوذها  
لدى الباب العالي ليرفض هذا الطلب ! ولقد صرنا نرى السياسة التركية أجاب  
ناظر خارجيتها عن طلب الدول الخاص بمقد مؤتمر في الاستانة  
بمذكرة مؤرخة في ٣ يونيه هذا نصها :

« إتنا لانجد داعيا لعقد مؤتمر ينظر في الشؤون المصرية ، لان وفد درويش باشا  
الذي أمر بسفره إلى مصر سلطانها الشرعي ، لا ريب يدحض كل اعتبار آخر ! »  
« وصل المندوب العثماني درويش باشا مرة أخرى مع أعضاء الوفد العثماني إلى  
القاهرة في ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ ، واستقبلهم الخديوي استقبالا رسميا فخما ... وبعد  
أربعة أيام من وصول هذا الوفد ، وقعت مذابح هائلة في الاسكندرية في ١١ يونيه  
سببها ( حادثة الماطي ) وهي حادثة تلخص فيما يأتي :

« المستأجر الماطي ( شقيق خادم مستر كوكسون قنصل انجلترا في  
الأسكندرية ) حمار أعد سادات ولما طالبه الحمار بالأجر امتنع عن دفعه ،  
ولما أئج عليه طعنه بسكين !! ومن ثم بدأت المذبحة إذ هجم الوطنيون على  
الماطي وذبحوه ، ولم يقو رجال البوليس على حفظ الأمن ، وجاء عرب  
الغرب مسلحين ودخلوا في المعركة ، وأطلق الأوربيون النيران من النوافذ  
على الوطنيين فقتل وجرح خلق كثير !

« أكد كتاب كثيرون في وصف هذا الحادث وأسبابه أن الانجليز



هم الذين دبروا هذه المذابح !! (ونحن لانشك في ذلك)  
 « ألم ينصح سير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا الجنرال جميع الأوربيين  
 المقيمين بمصر بمبارحتها فوراً قبل وقوع الحادث ببضعة أيام ؟  
 « ألم يوزع مستر كوكسون قنصل إنجلترا في الأسكندرية بنفسه  
 أسلحة وذخائر على الأنجائز وكل تابع لأنجلترا ؟  
 « ألم تنقل إليه هذه الأسلحة والذخائر من الدونانم الأنجائزية التي  
 كانت راسية في مياه الأسكندرية ؟

« ألم يضع مستر كوكسون مع القومندان الأنجائزي ماريوت خطة  
 دفاع الأوربيين ضد المصريين في الأسكندرية قبل وقوع الحادث بأيام ؟  
 « لقد أخبر مستر كوكسون زميله قنصل فرنسا بمشروعه الجنائي في  
 يوم ٧ يونيه أي يوم وصول الوفد العثماني ، فامتنع هذا عن الاشتراك في  
 هذه الجناية الكبرى ، وكذلك قد ذهبت مساعي كوكسون سدى لدى  
 القناصل الأخر عندما أرعبهم بما سيكون ، متبهما المصريين بأشنع التهم !  
 ولما لم ينجح في مسعاه الأجرامي إكتفى بتوزيع الأسلحة على رعا  
 المالطين وغيرهم من الأوربيين المقيمين بالأسكندرية ، وبعد أن تفخ  
 الأنجائز في هذه الشرارة ، صاحوا في كل مكان : النار ! النار ! مدعين أن  
 التعصب الديني سائد في مصر وأن حياة الأوربيين في خطر !

« وعلى أثر هذه المجازر التي أدارتها إنجلترا في مصر المسكينة صرح  
 مسيو دي فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية بمجلس السنااتو في ١٢ يونيه ، أي في

اليوم التالي لحادثة الماطي هذه بما نصه :

« إن الاسلحة وزعت علي الماطين بالاسكندرية قبل الحادثة ببضعة أيام، وإنه باطل أن يقال إن سبب هذه المذاح هو التعصب الديني في مصر... »

« وفي هذه الجلسة أقرى مسيو «دي فريسينيه» خطة الحكومة لإطراء كبيراً إذ قال : « إن مصر إزاء ما دبر داخل بلادها من الحوادث المروعة قد قامت بواجبها أصدق قيام... »

« سافر الخديوى علي أثر هذه الحادثة إلى الاسكندرية ورفقته المندوب العثماني درويش باشا ليطمئن الأوربيين ويهديء من روعهم فاستقبل القناصل عند وصوله إليها وأكد لهم بصوت عال عواطف أمته علي الأجانب وحبها لهم ، وأنه المسئول شخصياً عن حياتهم وأموالهم ! »  
ولقد طير البرق تصريح الخديوى وتعهده هذا إلى كل مكان فشرته جميع صحف العالم ، عدا الصحف الأنجليزية !

« إن الحوادث التي أعقبت ذلك واشتد فيها النزاع بين الخديوى والجيش مفصلة في عدة مؤلفات ، أخص بالذكر منها المؤلفين القيمين لمسيو «چول كشرى» ومسيو «دي فريسينيه» في المسئلة المصرية بحذافيرها

\*\*\*

« وفي يوم ٢٣ يونيه اجتمع في ترابيا ممثلو فرنسا وإيطاليا وإنجلترا والروسيا والنمسا وألمانيا وأمضوا في الخامس والعشرين من نفس الشهر الاتفاق الآتي :

« تعهد الحكومات التي يمضى مندوبوها هذا القرار بأنها في كل اتفاق يقع



بشأن تسوية المسئلة المصرية لا تطيح إحداهن إلى امتلاك شيء من أراضي مصر ولا  
إلى الحصول على امتياز خاص بها ولا إلى نيل امتياز تجاري لرعاياها لا يكون نيابة ممكنا  
لرعايا الحكومات الأخرى »

« ولم يمض على هذا القرار ١٥ يوماً حتى أطلق الأسطول الانجليزي

القنابل على ثغرا أسكندرية، في ١١ يولية سنة ١٨٨٢ !!

« ألا إنها لصحيفة مؤلفة ، لمصر صحيفة سجلها التاريخ على إنجلترا

كمثل من أمثال المؤامرات المخزية !



# الاحتلال الإنجليزي

« احتلت إنجلترا مصر خيانة وغدرا في يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢  
(نفس اليوم الذي طردتها فيه جنود مصر من أبي قير ورشيد في عام ١٨٠٧)  
» احتلتها بحجة :

أولاً -- إعادة الأمن إلى نصابه

ثانياً -- توطيد العرش

ثالثاً -- صيانة صوالح الأجانب

» ثلاثة أكاذيب !!!

« ما احتلت إنجلترا مصر التي شرفها أقدم تاريخ ، والتي تعتبر  
بلدا ذا صبغة دولية عالية ، حتى جاهر ساستها على ملاء العالم كافة أن احتلالها  
لمؤقت وأن يوم الجلاء قريب !

« وما جاهروا به من وعود بجلاتهم عن مصر تعدى حتى الساعة الستة  
والستين وعداءها هو ذلك بعضها :

﴿ تصريحات إنجلترا ﴾

١. — صرح سير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا الجنرال في مصر

في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ لجلالة السلطان :



« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمي إلى احتلال مصر أو ضمها ولا تبغى بعملها  
إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطنة الخديوى »

٢ — صرح اللورد جرنفل لموزوروس باشا سفير الدولة العثمانية فى  
لوندرة فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التى تخوم حول مصر ، فليس لنا أى  
غرض فى العمل لاحتلالها أو ضمها إلينا وكل ما ينبغى هو بناء القديم على قدمه مع  
صيانة حقوق السلطان »

٣ — صرح لورد جرنفل لسفير حكومة روسيا بلوندرة فى  
١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« بأنه لم يكن ثمة أى مرمى ذاتى لدى حكومة جلالة الملكة وأؤكد لحكومتم  
أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء الحالة الحاضرة »

٤ — أرسل لورد جرنفل ناظر خارجية إنجلترا للسفير مالت تلغرافا  
فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

« إن فى علاقة مصر بحكومة السلطان لا قوى ضمان لها ضد أى تدخل أجنبى  
وليس لنا غرض نرمى إليه إلا صيانة استقلال مصر الإدارى الذى منحها إياه جلالة  
السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة جلالة الملكة مساس هذا الاستقلال لأنها إن  
فعلت تكون قد خالفت أشرف تقاليدنا التاريخية »

٥ — صرح لورد دوفرين بوصف أنه سفير إنجلترا لجلالة السلطان  
فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ ما نصه :

« صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لإنجلترا فى مصر والرأى العام فيها يجمع  
على جوب الاحتفاظ بالحالة الأصلية ، حتى أبعد هذا التصريح ما يحول بخاطر جلالته

من الرب، ولقد أسفت كل الاسف لتملك الخواف الوهمية من نفس جلالته  
٦ — قالت جلالة الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ١٠ فبراير ما نصه:  
« سأ بذل كل ما في وسعي لتأييد جميع الحقوق التي قررناها الفرمانات والاتفاقات  
الدولية بشأن مصر مما يكفل حسن إدارتها وترقية أنظمتها »  
٧ — صرح لورد جرتفيل لمسيو تيسو سفير فرنسا في ٢٠ مارس

سنة ١٨٨٢ :

« إننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي في أمور مصر أو  
احتلالها حرياً »  
٨ — أرسل لورد جرتفيل للدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ منشوراً  
قال فيه :

« يتتصر عمل الاميرال سيمور في المستقبل إزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعي  
دون أن يكون ثمة غرض خفي للحكومة البريطانية ! »  
٩ — أرسل اللورد جرتفيل تلمزافاً إلى اللورد دوفرين في ١١ يولييه  
سنة ١٨٨٢ قال فيه :

« بما لا ريب فيه أن إنجلترا لا تسمي في مصر وراء الحصول على تقع ذاتي  
لا يتفق مع منافع أوروبا أو منافع المصريين أنفسهم »  
١٠ — صرح وكيل خارجية إنجلترا سير شارل ذلك لسفير فرنسا  
مسيو تيسو في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« بأنه لا مهمة للجنود البريطانية التي نزلت إلى بر مصر إلا العمل لاستتباب  
الامن في الاسكندرية »  
١١ — صرح مستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية في مجلس



العموم في ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« بأن ليس لـإنجلترا أي مطمع في مصر وهي لا تبني بارسال جنودها إليها إلا  
 رغبة في إداة النظام وتوطيد سلطة الخديوى المفقودة، وصحت عزيمتها على أن تترك  
 لأوروبا وضع الحد النهائي للمسألة المصرية »

١٢ — أرسل لورد جرنفيل إلى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢  
 تلغرافاً قال فيه :

« تشرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم الغرض  
 العسكري تدعو الدول لوضع أساس حكومة ثابتة في مصر »

١٣ — قال مستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية ضمن خطبته  
 التي ألقاها في مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« أعلن بأعلى صوتي إلى العالم المتسمدين أن ليس لـإنجلترا في مصر منافع خاصة  
 وإنما هي منافع العالم أجمع . إتنا لم نذهب إلى مصر إلا لننقذ شعبها من الظلم  
 والاستبداد العسكري وأؤكد أن إنجلترا نقية الضمير لا ما ربح لها تسترها عن أعين  
 الدول، ولها الحق كل الحق في أن تسألهم الثقة بها والعطف عليها »

١٤ — صرح مستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ١٢ أغسطس  
 سنة ١٨٨٢ :

« بأن ليس في نية إنجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر، ولن تقدم عليه  
 لأن إتيانه يناقض المبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة إلى أوروبا وبنافي الوعود  
 الصريحة التي وعدتها إياها »

١٥ — أرسل لورد جرنفيل منشوراً لسفراء إنجلترا في الخارج في  
 ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢، أوصاهم فيه

«أن يؤكّدوا لجميع الحكومات تجرّد إنجلترا من كل غاية أو مطمع شخصي في مصر وأن الحكومة الانجليزية تازمة عزمياً أكيداً على أن تشترك مع جميع الدول في تموية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة السويس»

١٦ — صرح اللورد جرنثيل في ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ :

«بأن إنجلترا لا تنوي بعملها في مصر أن تبسط حمايتها عليها أو تجعلها خاضعة لغيرها»

١٧ — صرح مستر مادسن في خطابه التي ألقاها في سكربرج يوم

١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ :

«ليس لإنجلترا نية البقاء في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل أن تعود إليها الحكومة الاهلية بعد قليل ولا حاجة لإنجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين»

١٨ — صرح مستر غلادستون في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ في مجلس

العموم :

«أنقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر، وليس الاحتلال إلا وقتياً وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية

١٩ — وخطب مستر تشمبرلن بمجلس العموم في ١٩ ديسمبر سنة

١٨٨٢ فقال :

«لاني لأضيق وقتي في تكذيب ما يدّعون به الحكومة من أنها تنوي بسط حمايتها الدائمة على مصر، لان مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد لخلقنا إذ به نكون قد أوجدنا إرثنا جديدة في الشرق ولا ريب في أننا سنجدوا من مصر متى استتب النظام فيها ! إنما لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال»



٢٠ — وجاء بخطاب العرش لجلالة الملكة فكتوريا عند افتتاح البرلمان الانكليزي في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ ما تعريه :  
 « تؤكد الدول أننا نستخدم جميع الالتزامات الدولية الخاصة بمصر »  
 ٢١ — وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم يوم ١٠ مارس

سنة ١٨٨٣ :

« إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقضي فيه الضرورة بوجود الجنود بها ، ولا ريب أن هناك أمما أخرى لها من الحقوق والمصالح بالإنجلترا في مصر والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح خاصة بها منفصلة عن المصالح العامة التي للامم المتحضرة »

٢٢ — وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« بأن حكومة جلالة الملك لم تفكر أصلا في ضم مصر إليها إذ أن عملا كهذا يكون وصمة في شرف إنجلترا »

٢٣ — وصرح سير شارل دلك في مجلس العموم بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« بأن حكومة جلالة الملكة تنبذ وتعارض كل المعارضة فكرة ضم مصر إلى إنجلترا حرصا على عهودها الدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها »

٢٤ — وجاء ضمن خطابة السير وليم هاركوت في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تبغي بأي حال ضم مصر ، إذ لا مسوغ لها من الحق ، وإلا أعد هذا

العمل منها على فرض وقوعه خرقا لسياستها ولثما لشرورها ، وكفى أن يكون ضمها لقبرص موضع الحسرة والاسف حتى اليوم، ومن واجبنا أن تجلي عن مصر بمجرد إعادة الامن والسكينة إلى ربوعها »

٢٥ — وصرح لورد جرتفل لمسيو وادنجتن سفير فرنسا في ٦ يونيو

سنة ١٨٨٤ :

« تعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ ، بشرط أن الدول توافق على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تفكير السلام والامن في مصر وأنها (أي الحكومة الانجليزية) ستعرض في نهاية الاحتلال أو قبله للدول وللأبواب العالي حيدة مصر، على قاعدة المباديء المعمول بها في حيدة بلجيكا »

٢٦ — وجاهر مستر غلادستون في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيو

سنة ١٨٨٤ :

« بأن الحكومة الانجليزية تعهد بأن لا تطيل احتلالها الحربي لمصر إلا لما « بد أول يناير سنة ١٨٨٨ ، إذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح وقتئذ بأن جلاءنا لا يعكر الامن في مصر . ولا يشك أحد في أن عرقلة هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما »

٢٧ — وصرح لورد جرتفل في مجلس اللوردات نفس التصريح السابق

في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

٢٨ — وصرح لورد جرتفل لسفير تركيا حسن فهمي باشا في ١٠ فبراير

سنة ١٨٨٥ :

« بأن الحكومة الانجليزية عازمة عزما أكيدا على الجلاء عن مصر لاسبابها

سياسية ومالية »



٢٩ — وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير

سنة ١٨٨٥ :

« بأن الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقي في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقضى به الضرورة بوجودها فيها »

٣٠ — قال غلادستون في منشوره الانتخابي الصادر بتاريخ ١٨ سبتمبر

سنة ١٨٨٥ :

« إن انسحاب إنجلترا من مصر واجب محتم الآداء ونحن لا نتبل أبداً ضمها إلى املاكنا أو بسط حمايتنا عليها أو احتلالها إلى أجل غير مسمى ، كما أننا نرفض بتاتاً الفكرة القائلة بأخذ تعويض عما بذلناه في سبيلها من الجهود والضحايا حتى اليوم وليعلم كل إنسان أن السياسة الانجليزية التي وجهت إلى مصر قد قامت على الخطأ ، وخير ما يجب علينا عمله حالاً هو أن نضع حداً سريعاً لتدخل في شؤون مصر »

٣١ — صرح اللورد سالسبوري في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو

سنة ١٨٨٦ :

« بأنه ليس في وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر احتراماً لمواثيقها السابقة ، وتطبيقاً لنصوص القانون الدولي ، وأن عملها يجب أن ينتهي في مصر اليوم الذي تتفق فيه مع الباب العالي على صيانة حقوق الخديوى وبقاء القديم على قدمه »

٣٢ — وصرح لورد سالسبوري رئيس الوزارة الانجليزية للسيو

ودنجن سفير فرنسا في ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالمباراة الالية :

« إنكم تخطئون كل الخطأ إذا اعتقدتم أننا نوى البقاء في مصر ، إننا لا نبحث

من حل الجلائعها إلا ذلك الذي يحتم خروجهما منها بشرف، ونؤكد لكم بأننا مصممون على الجلاء»

٣٣ - وخطب اللورد سالسبوري في وليمة محافظ لوندري بتاريخ

٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع جميع الوزراء الانكليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بأن احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة، وقد سجلت أوروبا هذه الاعترافات، ولا يمكن أن يؤثر طول أمد الاحتلال في مركز مصر الدولي »

٣٤ - وصرح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات

في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ بما يأتي:

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الحدود ضد الفتن السياسية ولا تتعدي الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل، ولقد عقدت إتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضي بأن الاحتلال الانجليزي ينتهي بعد ثلاث سنوات »

٣٥ - وقال سير درومندولف في تقريره الذي قدمه إلى فخامة

الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٢ بصفته سفيراً فوق العادة بالاستانزما تعريبه :

« لقد نفت حكومة الملكة ما نسب إليها من الميل إلى ضم مصر لأملاكها أو

بسط حمايتها عليها، ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تعمل على احتلال مصر احتلالاً دائماً وأني أجاهر بأن ذلك مناقض كل المناقضة لتقاليدنا السياسية ولعهد انجلترا العلية وتصريحاتها الرسمية لجلالة السلطان وفوق ذلك يعد استنها كظاهراً

لحرمة القانون الدولي العام »



٣٦ - صرح سـيرجيمس في مجلس العموم في ١١ أغسطس

سنة ١٨٨٢ :

« بأن فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وأнгلترا لا يمل من تبعه أنجلترا فيما يخص بما أخذته على نفسها من الموائيق قبل الدول جمعا . »

٣٧ - صرح مستر سميت في مجلس العموم في غرة ديسمبر

سنة ١٨٨٨ :

« بأننا يمكننا أن نتنظر في القريب العاجل جلاء جنودنا عن وادي النيل بأسره »

٣٨ - صرح لورد سالسبورى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات

يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« بأن حكومة جلالة الملاكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر ولا أن تبدى

رغبتها في الاستمرار على احتلالها حتى لا تنقض عهود أنجلترا الدولية »

٣٩ - وقال لورد سالسبورى في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ بمجلس العموم :

« لا نستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالا أبديا ، وإلا نقضنا

موائيقنا الدولية وعودنا الصريحة : »

٤٠ - تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة في وليمة محافظ

لوندريه يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما غرضنا

هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية

المبين فى المعاهدات والفرمانات ، وإتانا تقدم فى هذه السبيل ونؤمل من صميم أفتدتنا

أن ندرك ذلك الغرض قريبا »

٤١ — وخطب السيرشارل ذلك بمدينة سدي في ١١ يناير

سنة ١٨٩٢، إذ صرح :

« بأن انجلترا تعهدت بالجلاء عن مصر، متى كانت لها حكومة ثابتة  
ولقد حان وقت الجلاء، وليس هذا لانتا وعدنا به فقط، بل لان مصلحتنا أيضاً تتطلب  
القيام به، فان احتلال مصر هو الذي جر الحكومة إلى النزول عن هالجولند  
والتخلي عن الهوفاس في مدغشقر، وتضحية حقوق المستعمرين في ترينيت »

٤٢ — وصرح اللورد دوفرين سفير انجلترا في باريس للمسيو دوفيل

في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« بأن الضرورة التي قضت بزيادة الجنود الانجليزية في مصر لا تدعو إلى زيادة  
التأكيدات من لدن حكومة جلالة الملكة بعد ما ذكرته في مواقف عدة بشأن  
الجلاء عن مصر »

٤٣ — وصرح في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣، لورد روزبري وزير الخارجية

لمسيو وادنجتن سفير فرنسا :

« بأن إنماء جيش الاحتلال في مصر دعت إليه ضرورة سياسية، ولا يمكن أن يؤثر  
في التأكيدات التي أكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها إزاء مركز  
مصر الشرعي »

٤٤ — وصرح لورد كمبرلي وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١

يناير سنة ١٨٩٣ :

« بأن إرسال جنود إلى مصر علاوة على الذين هم فيها لا يغير بأي حال

مركزها الدولي »



٤٥ - وصرح اللورد روزبري في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ :

« بأن تمهيدات إنجلترا إزاء مركز مصر الدولي لاتزال واجبة الاحترام »

٤٦ - وصرح سير كمبل بانرمان وزير الحربية الانجليزية في ٩

أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« بأن احتلال إنجلترا لمصر لم يكن إلا مؤقتا وأن معنى دوام بقائنا في مصر

لا يكون إلا نقضا لعهودنا الرسمية كما يكون سببا لاحتثار الشرف البريطاني في نظر أوروبا »

٤٧ - وألقى سير شارل ذلك محاضرة سياسية في ١٤ أكتوبر سنة

١٨٩٥ قال فيها :

« إن من أسباب متاعب إنجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من بقاءنا فيها ويجب

علينا أن نتجلى عنها بسلام »

٤٨ - وصرح اللورد روزبري في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ :

« بأن احتلال إنجلترا لمصر عتبة دولية يجب أن نعمل لازالتها حالا »

٤٩ - وأرسل مستر غلادستون بصفته الشخصية مكتوبا إلى المرحوم

« مصطفى كامل باشا » زعيم الوطنية المصرية من مدينة برياز في ١٤ يناير

سنة ١٨٩٦ ، قال فيه :

« إن وقت الجلاء قدحان منذ سنين ، وإنه عمل لهذا الجلاء لما كان على رأس

الحكومة الانجليزية ولكنه لم ينجح »

٥٠ - صرح لورد سلسبوري رئيس الوزارة الانجليزية للسياسة كورسل

سفير فرنسا في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« بأن وادي النيل كان دائما ولا يزال ملكا لمصر »

# العرش

« إن أول حجة اعتمدت عليها إنجلترا في احتلال مصر مؤقتاً (!) إنما

كانت كما تقول : « توطيد العرش ! »

« ولقد أصدر الجنرال وولسلي القائد العام لجيش الاحتلال منشوراً

عقب دخوله القاهرة قال فيه مانصه :

« يعلن الجنرال وولسلي القائد العام للحملة الانجليزية أن الحكومة البريطانية لم تقدم بارسال جيوشها إلى مصر إلا توطيد العرش ، لذلك لا تقاتل الجيوش الانجليزية الا شأهرى السلاح والنائر بن علي العرش .. »

« إذاً كان واجباً على الجنود الانجليزية أن تحارب معتمدى إنجلترا في

مصر ، وعلى الأخص لورد كرومر ، الذى كان شديد العدوان على العرش !

وإليك بعض الأمثال :

« لقد منح الخديوى توفيق باشا قبل الاحتلال الانجليزي رتباً

اضباط جيشه المصري ، بيد أن السير إدورد ماليت قنصل إنجلترا الجنرال

طلب إليه على أثر عودته من الاسكندرية باسم الحكومة الانجليزية أن

تسترد هذه الرتب ! الأمر الذى ألم له الخديوى جد الألم !

« وعند ما وضع اللورد دوفرين نظم الإدارة المصرية عقب الاحتلال



ماقبل استماع نصيحة واحدة من الخديوى الذى كان ملما كل الامام  
بحاجات بلده والذى كان وزيرا فى عهد ابيه واحتك بمختلف  
المرافق !

« وطلب اليه اللورد كرومر باسم حكومته فى أول سنة ١٨٨٤، بأن  
يمضى أمرا بالرغم منه ، يتضى بسحب الحاميات المصرية من السودان ،  
وأن يقبل استقالة شريف باشا ، ذلك الذى كان يشق الخديوى باخلاصه  
للعرش والوطن ، والذى أبى أن توافق وزارته على سحب الجنود المصرية  
من السودان وخط الاستواء وأوغندا وزيلع وبربر وهرر  
ومعوع !

« وأمر اللورد كرومر مدير الصحيفة الرسمية فى عام ١٨٨٨ أن  
ينشر أمرا عاليا بعزل وزارة نوبار باشا ، وما كان نوبار قدم استقالته  
للخديوى ، الأمر الذى دهش له كل الدهش ، وما كان ذنب نوبار إلا أنه  
كان شكا للحكومة الانجليزية غطسة اللورد كرومر ! مع أن نوبار  
باشا هذا خدم الاحتلال خدمات عديدة !

« ولقد عارض الخديوى توفيق باشا فى عام ١٨٩٠ ما طابه اللورد  
كرومر من تعيين مستشار قضائى فى وزارة الحقانية . وبالرغم من هذه  
المعارضة أدرك اللورد كرومر غايته بوسائل التهديد !

« ونحا اللورد كرومر هذا النحر عند ما أراد تعيين مستشار لوزارة

الداخلية فى عام ١٨٩١ !

« وكان الخديوى توفيق باشا يتميز غيظا لعسف اللورد كرومر حتى إذا ما ثقلت على نفسه غصص الآلام ، مرض ومات في سنة ١٨٩٢ ، بمدينة حلوان ! .. رحمه الله

\*\*\*

« خلف عباس حلمى باشا أباه فى خديوية مصر ، وقت أن كان طالبا فى فيينا ، وكان فى الثامنة عشرة من عمره ( على الحساب الهجرى ) بيد أنه كان ناضج الفكر ، وعلى جانب عظيم من النشاط والذكاء ، معدا نفسه لانهاض بلاده ، وتخليصها من حكم الأجنبي ، لذلك كان يشعر بأنه كفء لتولى السلطة !

« إن أول كلمة لفظها عند وصوله إلى مصر كانت كلمة ملؤها الشجاعة وهى : « إني أفضل الموت على النزول عن أصغر حق من حقوقى ! »

« لذلك عشقته أمته بأسرها فى بدء حكمه ! وما أدل على ذلك العشق من مظاهرات طلاب العلم الذين قاموا بها فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ ، تلك المظاهرات التى كانت برهاناً على آمال الشبيبة فيه ! فقد جروا عرسته وأحاطوه الهمتاف الوطنى العالى !

« ولتنفيذ اللورد كرومر من المنزلة التى نالها الخديوى من شعبه ، أخذ فى محاربتة حرباً عواناً !

« كاف الخديوى حسين نخرى باشا سنة ١٨٩٣ بتشكيل وزارة فشكها ، وبعد أن أصدر بها أمراً عالياً جأه اللورد كرومر فى اليوم التالى وقدم له تلفرافاً



ورد إليه من وزير خارجية إنجلترا ليحيطه علماً بأنه يجب على الخديوى ألا يعين وزيره الأول إلا إذا حصل على رضا معتمد لإنجلترا في مصر ! فاحتج الخديوى بقوة وكلف جميع القناصل الجنرالالية بأن يبلغوا دولهم وقائع الحادثة واحتجاجه !

« وفي سنة ١٨٩٤ سافر الخديوى إلى وادى حلفا ليقف على حالة جيشه فيها . وما أبدى بعض الملاحظات على سلوك الجند في الاستعراض العسكري لقائد جيشه كتشير باشا حتى امتنع هذا باعتبار أنه انجائزى وعد ملاحظات الخديوى مسبة ، وقدم على الأثر إستقالته مع إستقالة جميع الضباط البريطانيين في الجيش المصرى !

« وعند ما عاد الخديوى إلى العاصمة ، لقيه فى الطريق بمدينة الفيوم وزيره الأول رياض باشا ، وأخبره بأن اللورد كرومر يهدد سموه كل التهديد ويحتم عليه إبداء ثنائه على الجيش ، وأن يكيّل المديح للقائده نحسب ، بل ولجميع الضباط الانجائز ، وأن يمزّل من الخدمة وكيل وزارة الحربية محمد ماهر باشا ! ولقد أجابه الخديوى بأنه لا يستطيع أن يمل عملا ما ضد الحقيقة ! « هنا فاجأ رياض باشا الخديوى بقوله : « إن النتائج لاشك تكون وخيمة العقبي إذا لم تقدم الترضية . . . ثم عقب بقوله :

« لقد قدمتها باسم سموكم وأعلنت الشكر المطلوب وما استطعت إلا أن أوّجل مسألة ماهر باشا حتى وصول سموكم إلى القاهرة . . . » . . . ويقال إن الخديوى بمد أن سمع هذا القول تألم جد الألم !

« أُلْمَ يتطرف اللورد كرومر إلى حد أنه أرسل الكولونل شبنم إلى سراي الخديوى ، فى عام ١٩٠٤ ، ليحقق فيها على أثر اتهام قدمه أحد الأُرمَن القاطنين فى مصر ضد الخديوى ؟

« أُلْمَ يفتشو السراي الخديوية بناء على أمر اللورد كرومر وعلى مشهد من الخديوى نفسه ؟ أُلْمَ يسب اللورد كرومر الخديوى علناً فى خطاب الذى ألقاه فى مسرح الأوبرا الخديوية بالقاهرة فى يوم ٤ مايو سنة ١٩٠٢ ، قبل رحيله النهائى عن مصر يومين ؟

« ومع ذلك وبالرغم من الحوادث العديدة التى تماثل هذه الحوادث جاهرت وتجاهر السياسة البريطانية ، مقسمة مكررة ، أن إنجائرا ما احتلت مصر إلا لتوطد العرش وتؤزار حاكم مصر الشرعى ! !

« تعرفت إلى الخديوين إسماعيل وتوفيق وعباس الثانى ، فرأيت فيهم روحاً سامية وكرماً واعترافاً بالجميل لفرنسا ، وشا طرتهم هو مهم وآلام خذلانهم ..

« زرت مصر فى سنة ١٩٠٤ ، مستعجبة صديقتى البنيوية ، مدام ينج التى تشاطرنى إحساساتى وأفكارى . وقد كان داني إليها كل من الخديوى السابق عباس باشا ، ووحى الوطنية المصرية ابني (مصطفى كامل) . فاستقبلنى الخديوى استقبالا كريماً ، حتى أنه أجل موعد المرقص الرسمى إلى ما بعد وصولى لآتمكن من شهوده

« قضيت ثلاثة أشهر فوق أرض الفراعنة الأعجاذ ، محتكة كل يوم



بصنوف عظمتهم التي تماقبت عليها الأجيال ، وأنى منذ أول يوم نالجت فيه روى الروح المصرية ، استطعت أن أكشف عنها وأدركها وأعشقها . وكل من لا يتبين فيها جلال ماضيها كما تبينه ، يبقى غريباً عنها ! إن الإنسان ليجد فيها عدا جلالها وعظمتها ، أسميته (عجائب الزمان) !

« ألا إن الأمة المصرية تدرك كل أمر ، لافرق بين المستيرين منها ومستيرينا ، فالادراك والوطنية والعلوم لديهم تستوى هي والديناميها ! »  
« ولقد تشرفت باحتجاج غض أثاره اللورد كرومر ، على أثر ما أبداه الخديوى من العطف علي ، لأنى ما كففت عن مباربة سوء تصرف السياسة الانجليزية في مصر ! »

« إنهم يؤكدون لي أن الخديوى السابق لا يود اليوم إلا استقلال وطنه ، وأنه لا يعمل ولن يعمل للعودة إلى ارتقاء العرش ! ويضيفون إلى ذلك أنه آسف جداً لآسف لعدم تمكنه من خدمة أمته خدمة فعالة مدة وجوده على العرش ! »

« إن تاريخ سمو عباس حلمي باشا يتطلب عدة أسفار ، لأن حكمه لبث ثلاثة وعشرين عاماً ، من ١ يناير سنة ١٨٩٢ إلى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو اليوم الذى انفردت فيه إنجلترا بعزله ! »

« إنه يعيش الآن في إيطاليا ، (سنة ١٩٢٢) ولقد حدث أحد الصحفيين الفرنسيين وعربت جريدة الأخبار التي تصدر بالقاهرة هذا الحديث بعددها الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٢٢ بما نصه :

« تهيأ أحد محرري جريدة ( لوبروجريه دي ليون ) التي تصدر في مدينة ليون

بفرنسا فأخذ معداته للسفر إلى مصر لأجراء تحقيق صحفي باسم جريدته عن  
الاحوال المصرية الحاضرة فجاءته فكرة الاطلاع على آراء سمو الخديوي السابق  
في الحالة الحاضرة فتصد إليه وتلقى منه التصريحات الآتية المنشورة في عدد ١٩  
أبريل الماضي . قال سموه :

« ليس من العبث أن تذاع كلمات فتحملها الرياح في غالب الاحيان إلى أبعد  
بكثير من الموضع الذي صدرت عنه ، وهذا هو الحال بالنسبة لما أذيع بقوة زمن  
الحرب من أن للامم الحرية في تقرير مصيرها

« أقوال جلية مثلها مثل الشارة المثلية الالوان التي قال عنها شاعركم « روجيه  
دي ليسل » إنها طاقت نواحي العالم وأرجاءه فاستذاقت الشعوب حلوا مغزاهاء ، وناقت  
إلى ما في طيها من معاني الحرية ، سيما متى كانت هذه الشعوب تنوء تحت الثير الاجنبي  
« إن الامة المصرية لم تكن قط لتغفل عن إدراك معاني هذه العبارة الجلية  
عبارة حق الامم في تقرير مصيرها ، وإذا كانت الامة المصرية — وهي التي اشتركت  
في الحرب جنباً لجنب مع الحلفاء فعمدت مع هذا بأقصى ما تعامل به أمة معادية —  
قد ظهرت مدة بضعة شهور كأنها غير مدركة معاني هذه العبارة فذاك لأنها في ذلك  
الحين قد آبت إلى نفسها وأخذت تفكر في حالها باحثة عن تصور الطريقة التي  
تسكنل لها الخلاص من الوصاية الظالمة التي يدعي المدعون إلزامها بها

« ثم هي قد تابعت بكل اهتمام حوادث الجهاد الذي تقوم به إيرلندا والهند ،  
فكان مثل هذين البلدين سلاماً على مصر ، فعملت هي أيضاً بما هو واجب عليها من  
فريضة التخاض من الوصاية البريطانية . وهي ستنتجح لامحالة وسيكون فوزها  
قريباً غير بعيد . إذ أني أرى بعض شواهد على أن وطني داخل في عهد تحريره من  
رقة الاجنبي »



« ثم سكت لحظة واستأنف تصريحاته فقال :

« لاحظوا أنني في هذا لأعير أي أهمية للحركة التي مثلتها أخيراً الوزارة الانجليزية . إذ يكفي أن نقرأ التحفظات التي احتفظت بها هذه الوزارة وحيثما قيداً لا عترافها بالاستقلال لنفهم أنه لم يحدث أي تغيير في نظام الكراه والضغط الذي عاش فيه وطني منذ إعلان الحماية » .... إلى أن قال :

« أمان الوجهة السياسية العملية فاني أعتقد أنها ستدخل في المستقبل القريب في دور فعلي ، إذ أنكم لا تجهلون أن الأهالي سيدعون إلى انتخاب الأعضاء اللازمين للبرلمان المصري ، وعندى من الأسباب ما يجعلني أفترض أن الأحزاب السياسية المصرية التي تضم بين صفوفها رجالاً بقوا مصريين بقلوبهم وعتوهم ، سينسبون منافساتهم الصغيرة وأنهم بدون أن يعدلوا عن برامجهم الخاصة سيذهبون إلى ميدان المعركة الانتخابية جنباً لجنب ، وينتخبون لتمثيلهم نواباً وطنيين معدين للعمل ، وعند الاقتضاء ، لتحمل الآلام في سبيل حرية إخوانهم !

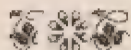
« هذا هو شعوري عن حالة وطني وهذا هو ما أتوقعه له وأضيف إلى ما تقدم أن ماسيكون عليه مصير مصر سيحقق في زمن أقرب بكثير مما يقدر له عادة في أوروبا » قال الحرر : « وقد أردت أن أجعل الخديوى السابق يحدثني عن الرجال الذين يتحملون في هذا الوقت العبء الثقيل في حكم مصر وإدارتها ، ولكنه وقفني بإشارة وقال :

« ماذا يهم أن يكون هذا أو ذاك هو الذي يحكم البلاد ؟ ماذا يهم أن يكون خديوياً أو سلطاناً أو ملكاً ؟ إن الرجال يذهبون والوطن وحده هو الخالد ! إنني لم أهتم قط إلا برفاهية وسعادته ! هذا هو ما عشت عليه إثنتين وعشرين عاماً في الملك . وهذا هو العهد الذي بقيت عليه في منفاه ! وهذا هو ما سأكون عليه إلى آخر يوم من أيام حياتي

« والآن سافروا إلى مصر ولا حظوا واسمعوا وضعوا ماشتم من أسئلة وافحصوا  
ما تحت طيات النفوس، وكونوا لكم رأياً وقولوا بعد ذلك عادلين في أي جانب رأيتم  
الحق والعدل ؟ » اهـ

### ﴿ والدة الخديوى ﴾

« لقد أعجبت في مصر بما عليه والدة الخديوى من المزايا العالية الملكية . إن  
صاحبة السمو الخديوى ، أمينة هانم أفندى ، هي الاميرة المصرية الوحيدة التى كان  
جدها وزوجها وابنها أمراء مصر ! إنها ملائكة عظيمة القدر اسمو روحها ، وحنوها  
في الشدائد ، ولحمها الجهم لاعمال البر ، ولوطنيتها ! لقد أنشأت وحدها ملاحى  
ومدارس مزهرة للبنات والبنين في القاهرة . والمصريون يلقبونها : ( بأم الحسين )





## ( المخادعات الانجليزية )

« إنه بالرغم من الموائيق الرسمية التي أخذها الانجليز على أنفسهم أمام الملاء كله فإن الحزب الوطنى المصرى ما فتى، يدل الامة على بطلانها وإنها ليست إلا وسائل مخدرة لاعصاب السذج . ففى جميع تقاريره وفى المذكرة الاخيرة التى قدمها وكيله على بك كامل لمؤتمر جنوه قد أبان عن هذه المخادعات الخطيرة، مخادعات الموائيق والعهود بما نصه :

« احتلت انجلترا القاهرة عسكريا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٢ وأعلنت للعالم أنها تتقدم إلى مصر لاعدوة بل صديقة . تتقدم لوقاية الشعب المصرى من الثوار ولتوطيد عرش مصر ولتأمين الدائنين على أموالهم . وأن احتلالها وقتى زول بعد قليل . فهى كانت باعلانها هذا تخفى شرماعنها من الانراض ، ذلك لتضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية !

« ولكي تصل إلى هذه الغاية رسمت لنفسها خطة سياسية تشعب إلى طريقين أحدهما ترمى به إلى الحصول على مركز فعلي في مصر وإلى وضع يدها عليها والآخر تريد أن تصل به إلى جعل مركزها الفعلي شرعياً ووضع يدها قانونياً ، وجعل احتلالها العسكري المؤقت احتلالاً دائماً متفقاً مع روح القانون الدولى العام » سارت انجلترا في بلادنا بطريق المخادعة والمخاتلة . سارت تخنق الوطن حتى لا يحس بها أحد ، وهى مع ذلك تسير سيراً حثيثاً وتتغلغل في شؤوننا تغلغلا فاستولت على مرافق الجيش الجديد بعد أن ضحت بالجيش المصرى القديم فأرسلته هناك في صحارى السودان . وألغت المراقبة الثنائية حتى تستأثر بما لبتنا ، والمقام لا يتسع لتفصيل ماتبع ذلك من الاسراف والتبذير . وألغت البرلمان المصرى فأبدلته بمجلس شورى لبث ٣١ عاما بلا أقل سلطة حقيقية ، وأخيراً أبدل بجمعية تشريعية عارية أضعاف

كل سلطنة ! وأقفلت المدارس بالقوة ومنعت كل إرسالية علمية إلى جامعات أوروبا مدة اثني عشر عاماً . وخلق ما لا يحصى ولا يعد من الوظائف في الحكومة المصرية للفتيان الإنجليز . وباعت دور الصناعة والبواخر ، حتى آلات سك النقود كما باعت جزءاً عظيماً من أملاك الحكومة وكل هذا لأفراد إنجليز أو لشركات إنجليزية بأجنس الأمان ! وأن مرتبات الموظفين البريطانيين في مصر وفي جملتها نفقات جيش الاحتلال لتربو سنوياً على مائة مليون من الفرونتكات ! بل إذا أريد تقدير الخسائر التي تكبدتها مصر مدة الاحتلال من جميع الوجوه سواء العامة أو الخاصة فإن مبلغ نصف مليار من الجنيهات لا يكون مبالغاً فيه !

« تعلم إنجلترا الخطأ الذي تعرض له إذا هي اكتفت بما تسميه المركز الفعلي الذي لا يعرفه القانون الدولي ، ولا ترضى وهي الدولة البصيرة بتقلبات السياسة وتطورات الحوادث أن يظل مركزها على هذا البطلان ، فتكون كحائز العقار بغير سند فلا بد له من إخلائه عاجلاً أو آجلاً

« ومن أجل ذلك كانت ولا تزال إلى اليوم تعمل على إكساب مركزها الصفة الشرعية غير أن جهودها في هذه السبيل ذهبت كلها أدراج الرياح !

« ذكرت في أهمية السودان فالزمت الحكومة المصرية بتركه ثم رسمت الحدود بينه وبين مصر ، وهو منها الجزء الذي لا ينفصم ، وبعد بضع سنين أشارت باسترداده فلما استرددها قالت إنها شريكته فيه بحق الفتح وعقدت مع الحكومة المصرية إتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ لتشارك مع مصر في إدارته ولكن حاكمه يجب أن يكون إنجليزياً !

« وفي سنة ١٨٨٣ حاولت إنجلترا بواسطة اللورد دوفرين أن تشتري من الباب العالي الجزية التي كان يأخذها من مصر لتحل محل الدولة العلية في هذا المظهر من مظاهر التبعية !

« ولما لم تفلح في مشتري الجزية ، حاولت أن تمنع الباب العالي بإعلان استقلال



مصر التام داخلاً وخارجاً) رغبة منها في كسر قيود المعاهدات التي تعهدت هي فيها مع بقية الدول باحترام أملاك الدولة العلية ، ولتهدم هذه الحواجز القانونية التي تحول بينها وبين مصر ، ولكن الباب العالي فطن إلى غايتها فأبى أن يجيب هذا الطلب !

« واستمرت من سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٨ تحاول عبثاً في مفاوضات درومندواف الشهيرة لإكتساب الصفة الشرعية فحددت لجلائها من مصر وقتاً قريباً ، غير أنها اشترطت الاعتراف لها بحق إعادة النظام فيها إذا طرأت طوارئ بعد جلائها ولكن فرنسا وروسيا أحبطتا سعيها ، وأشارت على الباب العالي بعدم القبول فلم تنجح المفاوضات !

« وبمناسبة تحديد مناطق النفوذ بينها وبين بعض الدول في البلاد الواقعة على خط الاستواء تعاقدت انجلترا في السنين ( ٩٠ و ٩١ و ٩٤ ) مع ألمانيا وإيطاليا وحكومة الكونغو الحرة على تعديل الحدود السودانية ثم قالت : إن قبول الدول هذا التعاقد معها هو اعتراف ضمني بمركزها في مصر !

« وفي سنة ١٩٠٤ عقدت الاتفاق الودي مع فرنسا ، واعترفت بهذا الاتفاق دول ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولكن ذلك لم يغير شيئاً من مركز مصر فقد أجمع كل رجال القانون الدولي على أن الاتفاق الودي لم يكسب مركز إنجلترا في مصر صفة شرعية مطلقاً وأوضح الأستاذ ديبانييه هذا الرأي في العبارة الآتية :

« إن فرنسا في اتفاقية ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، التي سوت بها مشاكلها الحاضرة مع إنجلترا ، لم تصادق على المركز الفعلي الذي لهذه الأخيرة في مصر ، فهي إنما رضيت بأن لا تقيم عراقيل في إدارة إنجلترا لمصر ، كما كانت تفعل إلى ذلك الحين وليس هذا معناه أنها اقتصت بأن حالة إنجلترا في مصر هي حالة منظملة وأنها قبلتها نهائياً »

« على أن إنجلترا بقيت سائرة على خطتها التي رسمتها لنفسها جادة في سبيل تنفيذها ، بيد أنها مع ذلك كله لم تحصل على أي مستند صحيح يحجز لها البقاء في مصر

أو التعرض لشتونها . وأن اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، واعترافات الدول الضمنية المزعومة واعترافاتها الصريحة باتفاقية أبريل سنة ١٩٠٤ ، وتحكم إنجلترا في مصر وسودانها تحكماً فعلياً ، كل ذلك لم ينع فتيلاً في نظر القانون الدولي ، إذ أن هذا القانون وعلماءه والمؤلفات القانونية الدوائية ، ومعاملات الدول السياسية مع الباب العالي ، كلها لا تعترف لانجلترا بمركز شرعي في وادي النيل ، بل إنها تعتبر وجود الاحتلال البريطاني وتحكم إنجلترا فينا مخالفاً للقانون الدولي ، مخالفاً للعقود والمعاهدات البريطانية التي قطعتها إنجلترا على نفسها !

« بقيت الحال على ما هي عليه فلا إنجلترا تني عن قصدتها ولا القانون الدولي يعترف لها بالشرعية إلى أن نشبت الحرب الكبرى ! »  
 « تدخل الانجليز افتياتاً في جميع مرافق مصر واعتدوا على كل نظام فيها أهلياً كان أم دولياً وإليك الأمثال !

#### المراقبة الشائنة

« ألغى المحتلون المراقبة الشائنة التي كانت مشكلة من عضوين أحدهما فرنسي ، والآخر انجليزي ، وذلك أن الانجليز انقطع إصالة عن حضور الجلسات ، ولما لم يستطع الفرنسي القيام بالمراقبة وحده ، كما نص المرسوم الخاص بتشكيلها اضطر هو أيضاً إلى الانقطاع !

#### البرلمان المصري

« ألغوا البرلمان المصري وعوضوا منه مجلس شوري لا تقوذه وبعد وجوده مدة ٣١ عاماً استبدلوا به جمعية تشريعية لا تقوذه كذلك ، على أنها قد أغلقت أبوابها منذ ثماني سنوات !



## الجيش المصري

« نفى الانجليز الجيش المصري القديم إلى صحارى السودان بحجة توطيد السكينة في أرجائه ولم يعنوا بإرسال ما هو في حاجة إليه من مؤونة وذخيرة وغيرها ، وما كان غرضهم إلا إفناء ذلك الجيش ليفنوا معه روح الحرية في مصر ! وبعد أن تم لهم ارتكاب هذه الجريمة الهائلة شكوا جيشاً جديداً صغيراً ووزعوه على القاهرة وسواكن ووادي حلفا . واحتكروا قيادته لضباط انجليز !!

## استدعاء العلماء

« كان من عادة الحكومة المصرية قبل الاحتلال أن تستدعى العلماء والفقهاء من جميع الاجناس ليؤدوا بعض الخدمات لمصر ، ولكن الانجليز بعد احتلالهم وكلوا كل أمر إلى أبناء جلدتهم !

## القروض المصرية

« كانت قروض مصر قبل الاحتلال من حظ جميع الأسواق المالية الدولية على السواء ، ولكن بعد هذا الاحتلال جاءت بها كل القروض من إنجلترا وفي غير منفعتها ، كقروض سني ١٨٨٥ - ٩٠ - ٩٢ وغيرها !!

## بيع الأملاك

« كانت جميع أملاك الحكومة المصرية التي تستثنى عنها من عقار وأدوات وأراضي وورش وغيرها تباع في المزاد العلني ولكن الانجليز احتكروا الكثير من هذه الأملاك واشتروها بشمن بخس . فأأملاك

الدائرة السنية بيعت لشركة إنجليزية ! وإحدى عشرة سفينة من الطراز  
الجيد كانت تؤلف البريد البحري المصري بيعت بمائة وخمسين ألف جنيه  
لشركة إنجليزية ، ثم صادت حكومتها الخامين واشترت مما باعته لهذه الشركة  
حوضاً بتسعين ألف جنيه وأعطتها فوق ذلك منحة مالية سنوية قدرها  
ستمائة ألف جنيه ، لحمل البريد المصري إلى بعض الأقطار ، ثم أقرضتها بعد  
ذلك قرضاً كبيراً ، وكذلك قامت بأصلاح أحواضها على نفقتها ، وحتمت  
على الحجاج المصريين أن يركبوا سفينها عند سفرهم إلى جندة لتأدية  
فريضة الحج !!

« وبيع تفتيش بسند يلة لشركة إنجليزية بالرغم من تقدم شركة فرنسية  
لدفع ثمن أدلى مما دفعته الشركة الانجليزية ! إلى غير ذلك وهو كثير ....  
التنازل

« كل امتياز وكل مشروع مهم في داخل مصر كان في عهد الاحتلال  
من حظ الشركات الانجليزية وحدها ، فشركات السكك الحديدية الزراعية ،  
والبحث عن مناجم الفحم والذهب ، ومناجم البترول أو الأحجار الكريمة ،  
والكشبان ، والتمارات الضخمة ، وخزانات زفتي وأسبوط وإسنا وأسوان  
وقناطر ( كبارى ) نجم حمادى والمنيل والجيزة وبولاق وغيرها ...  
كلها إنجليزية !

المشتريات

« جميع الأدوات المستعملة في المسالح المصرية ، حتى الأدوات المدرسية



ومطبوعات الدواوين ، ترد من إنجلترا بواسطة المكتب المصري ، الذي  
أشياء في لوندرد ، ويعمل فيه انجليز موظفون في الحكومة المصرية !  
وتدخل جميع هذه المشتريات مصر دون أن تجي عنها ضريبة كمركية وإن  
حصلت عليها فانها لا تكون إلا شيئاً تفهماً !

#### المستشارون

إن المستشارين الانجليز الذين حشرتهم السياسة الانجليزية وفداً في  
دواوين الحكومة المصرية ، ما كانوا في الحقيقة إلا وزراء المصريين  
الفعالين لما يريدون !

« وإن غطاسة هؤلاء المستشارين ، لا يعدها إلا جهلهم المطبق أو  
سياستهم الاستغالية ! فقد قلبوا كيان القوانين والنظم المصرية رأساً على  
عقب ، ففى كل يوم يصدر نظام وفي كل يوم يصدر قانون !

#### وزارة الداخلية

« في هذه الوزارة انحصرت السلطة في المستشار ، وفي المفتشين  
الانجليز ، وتلاشت بالمرّة سلطة مديري الاقاليم ، كما انتشرت في كل مكان  
الردائل والجرائم التي ما كان الشعب المصري يعرفها من قبل !

#### وزارة العدل

« في هذه الوزارة يدير المستشار الانجليزى حركة التقنين والتشريع  
ويطبقها دون أن يعرف روح القانون في بلد كمصر ، لأنّه يجهل جهلاً تاماً  
المبادئ والامزجة المصرية ، التي عليها وحدها يجب الاعتماد في وضع

القوانين ! ولقد لوحظ أن قانوناً يرفضه مجلس الشورى في يوم يصدر به  
ذكر يتو في اليوم التالي !

« إن العدل في مصر تحت سيطرة الانجليز أصبح منذ احتلالهم ظالماً  
بيناً ! فقد ألغوا قاعدة عدم قابلية القضاة للعزل ، وشكلوا لجنة المراقبة  
القضائية لتراقب الاحكام الصادرة من قضاة المحاكم الجزئية أو الابتدائية ،  
وأصدروا القوانين الاستثنائية الجديدة بالقرون الوسطى ، كقانون النفي  
الأداري ، وقانون محاكمة الصحفيين مباشرة أمام محاكم الجنايات التي  
لا يحلفون فيها ، وقانون الاتفاقات الجنائية بين شخصين فأكثر ، وقانون  
تقييد حرية الصحافة ، وقانون المحكمة المخصصة لمحاكمة من يعتدى من  
المصريين على الجنود الانجليزية فحسب ، هذه المحكمة التي أذاب قضاتها من  
الانجليز ، والتي لا قانون لها فتحكم بكل صروف العقوبات بلا استئناف ولا عفو !  
» ألم يأمر لورد كرومر في سنة ١٩٠٤ بوصف أنه عميد الاحتلال  
بفض أختام قضائية دون الحصول على إذن من القاضي المختص ؟

« إن غلة وزارة العدل في مصر تبدل ضعفى ثقاتها بينما تعدد قضاة  
المحاكم ليس كافياً لنظر القضايا العديدة والحكم فيها مما يحتمه العدل المنشود !  
وكلمة سئل الانجليز المسيطرون على هذه الوزارة أن يقيموا للعدل وزناً  
لا يسمعون ولا يعمنون ! وكلمة نادى مناد باصلاح بيوت العدل ومواطن  
الفصل في حقوق الشعب المصري وضع هؤلاء الانجليز أصابعهم في آذانهم  
ولم يحركوا ساكناً !



« أخلق ببلد كمصر أقدم الامصار في التشريع ، وفيها مصدر  
 الشريعة الاسلامية الفراء أن يحتقر الانجاز فيها مبادئ العدل إلى هذا  
 الحد ؟ أليس في مصر طائفة من علماء القانون الذين تفقوا مداركهم  
 بتشريعاتنا ونالوا أكبر الاجازات من كليتنا فضلا عن تجملهم بتقاليدهم  
 وإدراكهم سر شريعتهم وعاداتهم ، أمثال شيمي وقدرى والمصرى  
 وفخرى وفؤاد ورشدي وغيرهم ؟ »

« إن القضاة المصريين الجالسين قبل الاحتلال البريطاني بسبع سنوات  
 في جوار زملائهم قضاة أوروبا في المحاكم المختلطة المصرية ، قد امتدحوا  
 بعلمهم وأثبتوا أنهم أكفاء لتأدية المهمة التي عهدت إليهم ! فلقد امتدحهم  
 القضاة الأوربيون والأمريكيون في مؤلفاتهم العديدة على مصر !! »

« ألا إن ما قاسته مصر من إعتداء الانجاز على قضائها وتشريعاتها  
 لشديد ! ومما زاد الطين بلة أن السياسة الانجازية تعزل ناظر مدرسة  
 الحقوق المصرية الاميرية مسيو إدوارد لمبير لانه فراسي وأستاذ كبير  
 مشرع في علوم الحقوق لتموض منه إنجائيزيا رسب مرتين في امتحان إجازة  
 الحقوق ! (اليسانس) وهو مستر هيل !! »

## الامتيازات

« أظهر الانجليز حنقهم مرات عديدة ضد الضمانات التي أعطيت للأوروبيين في مصر ! لأنهم يشعرون بأن هذه الضمانات عقبات كأداء في سبيل تملكهم النهائي ! وما يدل على ذلك رغبتهم في توحيد القضاء لا يوحّدوا القانون في مصر ، بل ليصلوا إلى نحو المحاكم المختلطة ! هذه المحاكم الدولية التي يعتبرونها كسد منيع في سبيل شهواتهم الجائرة ! »

« إن المصريين لا كفاء لأجراء العدل في بلادهم كما نجريه في فرنسا لأن قوانينهم تشبه قوانيننا من جميع الوجوه ، ولأن قضائهم ذوو ذمم صادقة ، حتى أن الكثيرين من الأوروبيين رفعوا على المصريين قضايا أمام المحاكم الأهلية ، واعترفوا بعدل أحكام قضائهم التام ! بيد أنه سادام الانجليز محتلين مصر فإن المصريين أنفسهم يدركون أن من صالحهم وصالح الجميع أن يؤيد بقاء المحاكم المختلطة ! »

« نعم إن من تقع الجميع أن تبقى المحاكم المختلطة في مصر مادام لا إنجلترا سلطان فيها ، إذ بدون هذا الضمان الفريد لا يكون ثمة حد للمظالم الانجليزية في وادي النيل برمته !! »

« منحت الامتيازات لبعض الدول الأوربية من جهة تركيا ، أو من جهة مصر نفسها ، واليوم الذي أصبح فيه مصر مستقلة إستقلالاً حقيقياً



تضمنه الدول فأنا لا نتردد لحظة في أن نرد الامتيازات للمصريين أنفسهم ،  
والساسة الفرنسيون الذين يقبلون إيداع الامتيازات بين يدي إنجلترا أو  
الذين يقبلون تشريعاً موحداً في مصر ، ادا امت إنجلترا محتل لها ، إنما يخونون  
في آن واحد قضية فرنسا وقضية مصر صديقتها !

« لم يبق ضدنا إلا آخر خيانة نرتكبها وهي التي تريد إنجلترا زجناً  
فيها ، تلك هي محو الامتيازات والمحاكم المختلطة ، فإذا فعلنا ذلك كان مقت  
المصريين والنزلاء القاطنين في مصر دليلاً أشد من مقتهم على الإنجليز  
أنفسهم !

« إن تعديل القانون كما يحتمه الأصلح شيء ، ومحوه شيء آخر ،  
بل إن بين الحالتين بوناً بعيداً ! فلا تتطرفن إلى ارتكاب هذه الجريمة بالغاء  
الامتيازات في مصر !



## التربية والتعليم

« ألقى الانجائز المجانية من التعليم العالي ، ومحو قواعد التعليم التي أشار بها الفرنسيون في عهد محمد علي وإسماعيل ، وألغوا المدارس الحربية العليا التي كانت معدة لتخرج ضباط أركان الحرب ، والهندسة الحربية ، والطوبجية ، والسواري ، والبيادة ! وعوضوا المصريين منها مدرسة صغيرة لا مبالاة في أنها أخط من مكاتبنا الحربية الأولية ! !

« محال الانجائز كذلك مدارس علم الآثار المصرية ، والبحرية ، والمساحة ، والألسن ، والعمليات العليا ، كما أخلقوا عدة سنين مدارس الزراعة العليا ، والطب البيطري ، والتجارة والمحاسبة ..... وعطلوا البعثة العلمية ، التي كانت مصر تبثها في كل علم ، من بين طلاب مدارسها المالية ، عطلوها اثني عشر عاماً ، من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩٠٦ ، كما ألغوا مدارس أخرى إبتدائية وفنية كثيرة !

« إن الرجل الذي اختاره المحتلون لينفذ سياستهم في وزارة المعارف ويدير شؤون التعليم والتربية في مصر مدى ٢٨ عاماً ( من عام ١٨٩١ إلى عام ١٩١٩ ) ما كان إلا قسيساً بسيطاً ، هو مستر دجلاس دنلوب !

« لقد عنيت بجمع أدلة الحق والخيانة اللذين بهما حال المحتلون بين أنفس الشباب المصري وبين التربية العلمية السليمة والآداب المهذبة ! ومن بين



هذه الأدلة تلك الرسالة القيمة التي كتبها العالم المصري الكبير صديقي  
المرحوم الدكتور عثمان غالب باشا في صحيفة لتندار إيجبسيان بعنوان :  
« النهضة الوطنية » — وهذا نصها :

« كثر الكلام في هذه الايام بجهل وغباوة في النهضة الوطنية وحركة الافكار  
الجارية الآن في الديار المصرية

« هذه الحركة التي سرت في مصر كلها إنما هي حركة أهلية . وهي مع ذلك  
كانت موجودة دائماً في مصر — وقد شهدناها المحتلون أنفسهم في بداية الاحتلال غير  
أنهم كانوا كلهم رأوها قد اشتدت لمجتها واحتدم احتجاجها اتهموها بأنها ناشئة عن  
التعصب الديني الاسلامي ، وكانت الدول الاوربية ذوات الصوالح في مصر كلما سمعت  
هذا الاتهام صدقته وهي في أثناء ذلك كانت تنصح لنا بالرزانة والهدوء مؤكدة لنا  
بأننا إذا اتبعنا هذا السلوك منحنا مع الزمن كل ما نريد من الاصلاحات التي تؤدي  
إلى الاستقلال !

« فكانت نتيجة كل هذه الوعود أننا لم نتقدم خطوة عما كنا فيه ، بل أن  
العنصر المصري قد أضعف تاريخياً منذ خمسة وعشرين عاماً وهي سنة الاحتلال فبنا  
حتى صار المصريون الآن هيكلاً بسيطاً لا قيمة له في أعمال بلادهم ، وذلك لأن أوربا  
الحبة للانسانية قد شاءت أن يكون الامر كذلك وألا يهتموا من أمورنا إلا أن تدفع  
أقساط الديون التي علينا في مواعيدها ، والآن قد وضعنا الاحتلال والسياسة الانجليزية  
في مركز غريب جداً . فأن نحن ظهرنا بمظهر الطاعة والامتثال وسلكنا سبيل  
الصبر في كل الاحوال عدونا كسالى بلقاء غير أكفاء لحكم أنفسنا ! وإن  
طالبنا حقوقنا ونحن هادئون مسلمون باسم الانسانية وبشرف انكثرا صاحبوا بأننا  
متعصبون تعصباً دينياً ! هذه هي حالتنا الآن تماماً . ولقد كان الحزب الوطني قبل

الاحتلال يطلب لمصر مجلس نواب وأن تمنح كل أنواع الحرية التي تتمتع بها البلاد  
المتعدنية وأن تنشأ فيها المدارس المجانية لتعلم أبناء الفقراء تعليما كاملا . فلما احتلت  
إنجلترا مصر أعلنت بصوت عال أن ذلك هو غرضها الذي ترمى إليه . ولكن  
المصريين الوطنيين يتمسكون الآن بتلك المطالب عينها ويرفعون أصواتهم بها على مسمع  
من الدنيا كلها فيحاربهم الانجليز الرأغبون في توسيع مستعمراتهم ويعدون مطالب  
المصريين من هذا القبيل سيئة ! فنحن نتساءل لماذا تكون الوطنية الانجليزية التي  
ترمى إلى التوسع في الامتلاك حنة شريفة وتكون الوطنية المصرية التي لا ترمى  
إلا إلى حرية مصر قبيحة سيئة ؟؟؟ وهل يمكن أن يكون المصريون رجالا حقيقيين  
وأ كفاء لحكم بلادهم بأنفسهم إن لم يحبوا وطنهم ؟ وهل يمكن لشعب أن يعيش  
ويعظم باستسلامه للأسر والاستعباد ؟

« أصبحت الحالة بعد ذلك الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا لا يحتملها مصري  
فلقد كنا نظن بحق أن الانكليز بعد هذا الاتفاق أي بعد تخلصهم من كل مشاغلهم  
الخارجية ووقوفهم وحدهم أمامنا يحسنون معاملتنا ويكرمون مقامنا حتى يضمدوا  
بذلك الجروح التي أحدثوها في وطنيتنا . ولكن خاب ظننا . فما جاء زمن على  
المصري أبغضه الانجليز فيه وأساءوا معاملته ظلما مثل هذا الزمن وقد حذا حذوهم  
من هذا القبيل أغلب النزلاء ضيوفا حتى انتهى بنا الامر إلى سؤال بعضنا بعضا هل  
نحن حقيقة في مصر بلادنا ؟

« هذه الحالة هي سبب إشتداد الحركة الوطنية في هذه الايام الاخيرة ولا سيما  
عقب تلك الاحكام الهائلة على أهالي دنشواي وأحكام زاد في إيلامها وتقجع النفس  
من هولها أن التقرير الانجليزي يصفها بأنها أحكام إنسانية !  
« وأن هذه الحركة الوطنية هي في رأيي أسمى وأجل وأشرف وأكرم  
ما يستحقه العالم المتعدين . سلاحها حق الامم في العدل والحرية والتضامن الانساني



«وإني الآن وأنا في طريق الشيخوخة أحبي باحترام هذه الحركة الشريفة التي يقودها مصطفى كامل باشا . فهو قد استحق كل إعجابنا ومؤازرتنا بدفاعه العظيم وبقوة عمله وبما أيقظه من عواطف الوطنية في النفوس وأن الواجب على كل مصري أن تكون فيه تلك العواطف والميول !

«إن أهم مطالب الحزب الوطني التي يطالب بها كما قدمنا هي تحسين شأن التربية

والتعليم .

« هذه المسئلة مسألة حيوية . فقد عرف الانجليز أن أحسن واسطة لحو وجود الشعب واستغلاله أي محوه أدبياً هو محو لغته الوطنية أو إضعافها . ألم يعرف ذلك الانجليز المحبون للتوسع في الملك من التواريخ القديمة ؟ إنهم عرفوه ولكنهم يبلغوا هذا الغرض ساروا تحت رداء الشروع في الإصلاحات فألفوا الجمعيات تلو الجمعيات واللجان عقب اللجان بمهارة وفكر وكانت قيمة مناقشاتهم أن قرروا أموراً كانت مكتوبة ومسجلة من قبل ! ويكفي لاثبات هذا الامر للملاء أن أحول نظرهم إلى تلك الطرق التي اتبعوها لحو اللغة الفرنسية من مدارسنا . ولكن هل هناك حرج عليهم فيما فعلوا ؟ أليس عملهم هذا مع مصري وثق بهم واطمأن إليهم وامتلأ بحكامهم أو لم يعدوا هذا المصري كلما خضع وامتلأ خدموا مرافقه ؟

« أجل إن الامر لكذلك فالقوم يذلون كل جهد في طبع المصري بما يريدون أن يطبعوه به أي طبقاً لتلك الطريقة الاستعمارية التي تتبعها بريطانيا العظمى . إنه كان من حسن سياسة انجلترا لنفسها في مصر أن تحوّل بكل جهدها دون تكون عظماء من الرجال المصريين مهما احتملت من العناء في هذه السبيل وأن تحجف تلك العين التي كانت تسقي أبناء المصريين ولقد مكنتها هذه السياسة من حشر من قدرت علي حشره من الانجليز في مصالح الحكومة المصرية ، فاستطاعت بهذه الطريقة أي بطبيعة هذه الاشياء أن تقبض على كل مسائل البلاد الحيوية !

« وليان ذلك أقول: إنه قبل الاحتلال الإنجليزي بل منذ قرن من الزمان كان التعليم يجري باللغة العربية . وقد انتشر التعليم وتقدمت البلاد على أثره وكثر عدد المتعلمين حتى كان كل من يتوفى منهم يخلفهم غيرهم في الحال أشد منهم قوة وأنصر شبابا وأكثر وقوفا على الأفكار الحديثة

» وأنه ليضيق بنا مجال البيان هنا عن إحصاء المؤلفات العلمية العديدة التي ظهرت بمصر في قرن من الزمان كان كله نشاطا وعملا . هذه المؤلفات لم تكن متداولة فقط بين أيدي المختصين بها من التلاميذ الذين يتلقون علومهم فيها بل كانت متداولة أيضا بين أيدي الكثيرين من محبي الآداب والعلوم الذين يرغبون في ترقية أفكارهم بمطالعة المؤلفات المكتوبة بلغتهم

✓ « أما الآن وقد قرروا بكل أسف أن اللغة العلمية الوحيدة في مصر يجب أن تكون اللغة الإنجليزية فقد صار عدد الذين ينتفعون بتلك العلوم قليلا جدا .

» فالقوم قد ضربوا لغة البلاد والمعلمين الوطنيين ضربة مجلأ فقتلوا جميعا وعلى هذا النحو يفهم ولاية الأمور عندنا ما يسمونه « إصلاح المعارف العنومية في مصر » « ما هي الأسباب التي انحلوها لتبرير عملهم من هذا القبيل ؟ إنهم زعموا أن اللغة العربية لغة العلم في زمن حضارة الاندلس وبغداد لا تفي بحاجة التعليم ! فحوها ومحووها الاساتذة المصريين ليدلوا بهم قتيانا من الإنجليز لآخرة لهم ولا سابقة دربة في التربية والتعليم !

« ولما تم للاحتلال ما أراد من محو الاساتذة الوطنيين كان من الضروري له إذن أن ينضّب ذلك المعين الذي كان يستقى منه المعلمون والذي كان يصل بينهم وبين تلك الأمة المعلمة المربية : أعني بذلك الأرسالية المصرية في فرنسا والعمل الأدبي الذي أتته فرنسا في مصر

» إنه منذ قرن من الزمان أي منذ إنشاء المدارس العالية كان الاساتذة الفرنسيون يلقون الدروس وإلى جانب كل أستاذ منهم مترجم يعرب ما يقول فكانت



كل الدروس يتلقاها التلاميذ باللغة العربية . ثم كان النابنون من التلاميذ يرسلون بعد ذلك إلى فرنسا لتمام دراستهم والتفرغ لاجادة علم مخصوص . وعلى هذا كانت تقام أركان الارسالية المصرية . هذه الارسالية كانت تخرج للناس رجالاً عظاماً في كل فرع من فروع المعارف وقد كان بعضهم يتولون إدارة البلاد بينما البعض الآخر يشتغل بالتربية والتعليم . وهكذا نشأ التعليم والتعلم باللغة العربية تدريجياً واشتد ثناء وقوة !

« هؤلاء هم العلماء المصريون الذين توفي أغلبهم الآن إلى رحمة الله . هؤلاء هم الذين أخرجوا من زوايا النسيان الاسماء والاصطلاحات العلمية التي كان يستعملها علماء الاندلس وبيسداد وأموها بتعريب الاصطلاحات والتعابير التي اقتضتها الاكتشافات الحديثة . وأنه بفضل هؤلاء العلماء قد أخذ علماء الترك والفرس كل الاصطلاحات الفنية والاسماء العلمية واستعملوها حين قررت تركيا وإيران أن يكون التعليم في كليتيهما باللغة الاهلية

« قلت إن الكتب العلمية التي ألفها علماء المصريين كثيرة عديدة . على أنهم فوق ذلك قد كانوا يعربون كل الكتب الشهيرة التي توضع باللغات الاجنبية كما تفعل فرنسا الآن في ترجمة الكتب الالمانية والانكليزية وغيرها !  
« لاجرم أن كانت الارسالية المصرية منذاً الاساتذة المعلمين وكبار الرجال الذين تولوا أمور مصر باحسان . فلقد أنشأت فريقاً عظيماً من العلماء والقواد والمهندسين والمحامين والاطباء والاداريين والمعلمين !

« كل ذلك قد أنهدم بناؤه الآن لسوء الحظ مرضاة للسياسية الانجليزية . فالارسالية المصرية في فرنسا قد محيت منذ خمسة وعشرين عاماً تقريباً والرجال المشهورون الذين كانوا يتولون شئون البلاد في ابتداء حكم الاحتلال قد اختفوا دون أن يوجد من يخلفهم من المصريين . وهذا كله من عمل الاحتلال الذي أراد بذلك تهديد الطريق للاستيلاء على إدارة البلاد كلها . أراد أن يهدم بناء قرن كامل كان

كله حياة ونشاطا وأن يحبط كل سعي سعاد المصريين بمساعدة فرنسا في مدة خمسة وعشرين عاماً !

« إذا كانت إنجلترا تسأل « ما هو عمالك في مصر » وكانت صادقة في القول لاجابت : « إنني أتمت عمل المراقبة الثنائية ورتبت الشؤون المالية بواسطة إصلاح الري . ولسكنى قهرت المصري وظلمته وقتلت التعليم الخالي ومحوته وحاربت الميول والعواطف الوطنية بتسميتها تعصبا وعملا صليانيا ! .... »

« على أن إنجلترا كانت متمكنة من كثير من وسائل ترقية التربية والتعليم في مدة خمسة وعشرين عاماً لو شاءت . اللهم إلا إذا ادعت أن المصريين غير أكفاء للترقي وهو ادعاء تدحضه الإنسانية والتاريخ بكل احتقار !

« إن أكبر خدمة يمكن لناظر المعارف الجديد أن يؤديها لبلاده هو السعي في إيجاد طريقة لاعادة التعليم باللغة العربية ولتجديد مشروع الرسائل المصرية الذي أحبطه الاحتلال الاجنبي لاغراضه السياسية . وما أنكر أن ذلك يقتضى الزمن الطويل ولكن يمكن الوصول إليه تدريجاً بأعادة الحالة القديمة في المدارس وتأليف الرسائل المصرية في البلاد الاوربية . إنه ليوجد في كل المدارس شبان أذكاء يمتازون عن أقرانهم بالكفاءة فليرسلوا بغير توان إلى أوروبا لآتمام دروسهم وليوكل اليهم عند عودتهم شئون البلاد . وليكف الزاعمون عن إتهام اللغة العربية بالقصور عن تعليم العلوم فما هي أقل مادة من لغة البلغار والصرب والتركو والروس واليابان وغيرها من اللغات التي تدرس العلوم بها في بلادها !

« يرى القاريء من كل ما تقدم مقدار الفرق البعيد بين الوعود التي وعدنا الانجليز بإياها في سنة ١٨٨٢ حين احتلوا بلادنا مدعين مساهمة لنا على إخماد ثورة عسكرية مقدار الفرق بين وعدهم لنا في تلك الايام بأنهم سيؤازرون الحرية والاستقلال وأن تكون مصر للمصريين وبين الحالة الحاضرة

« وأنى أختم هذا المقال باظهار أمنيته أن أرى مصر قريباً سائرة في طريق الإصلاح المؤدى لاستقلالها كما فعلت ولا تزال تفعله الامم الراغبة في الترقى وفي تولى



شؤونها بنفسها وحينئذ يتحقق ما كتبه أحد وكلاء وزارة الخارجية سابقا في كتاب له عن المعارف العمومية في مصر فانه قد رأى أن التعليم لو كان استمر في المدارس باللغة العربية لاصبحت مصر مركز العمل والفكر في كل الشرق!

« فمهمة وزير المعارف الآن كما يرى القراء هي مهمة سامية فلو أطلقت له الحرية أن يفعل ما يحقق تلك الامنية فان نتيجة كل سعي في هذه السبيل لا يستقبل بالثناء من أهل مصر فقط، بل ومن أهل اللسان العربي في سائر جهات الارض  
٥ مارس سنة ١٩٠٧ دكتور عثمان غالب »

« وكتب مستر بريانسفورد المحرر في جريدة الديلي نيوز مة الا عنوانه

« التعليم في مصر » هذا هو نصه :

« نشرت منذ أيام صحيفة فرنسية تصدر في مصر ( يشير إلى المقال الذي نشرته لتندار إيجيسيان الصادرة في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ بعنوان « عهد الجهل » ) مقالا اشتمل على جدول جامع لبيان ما تنفقه بعض البلدان من موازيتها على المعارف العمومية وإليك بيانه :

البلدان	الميزانية العمومية	ما ينفق علي التعليم	ما يخص التعليم من الميزانية
روسيا	١٨٠٠ مليون فرنك	٢١٤ مليون فرنك	١١٩ و ٠٠
فرنسا	٣٧٠٠ » »	٢٢٠ » »	٠٧٣ و ٠٠
بريطانيا العظمى	٥٣٠٠ » »	٤٠٠ » »	٠٧٥ و ٠٠
النمسا	١٤٢٠ » »	٠٩٥ » »	٠٦٧ و ٠٠
صربيا	٠٠٩٠ » »	٠٠٦ » »	٠٦٧ و ٠٠
إسبانيا	١٠٠٠ » »	٠٤٦ » »	٠٤٦ و ٠٠
روسيا	٥٠٠٠ » »	١٠٠ » »	٠٢٠ و ٠٠
مصر	٠٣٢٥ » »	٠٠٤ » »	٠١٢ و ٠٠

« لقد وضع هذا الجدول خصيصاً ليلفت النظر إلى الأرقام الأخيرة فالأهم  
 الأكثر حضارة وضمت في رأس الجدول وحكومة الصرب الفنية المحرومة من كل تقدم  
 لمصائبها المتكاثرة ، لقي مركز متقدم في هذا الجدول ! كما أن حكومة روسيا لقي  
 حالة رجعية مظلمة ! بيد أن في ذيل هذا الكشف يرى القارىء مصر . تلك التي  
 صارت منذ ربع قرن تحت سيطرة إنجلترا وإدارة رجالها ! وإتنا إذا مارجعنا إلى  
 عهدنا التي قطعناها على أنفسنا أمام العالم أشفقنا لاحالة على سمعتنا فاتنا مذهبنا إلى  
 مصر إلا لتكون فيها رسل علم وحضارة وتقدم !

« من المعقول أن تكون روسيا كما هي حكومة إخضاع وإطاعة ، لاحكومة  
 علم وترقى ، ولكن ماهذا الذي نحن فيه إزاء مصر ؟ إتنا ذهبنا اليها مثقلين باحمال  
 ( الرجل الأبيض ) أعنى بمهمة نشر النور وإمداد الأمة المصرية لتحكم نفسها !  
 « إتنا إذا كنا مخلصين في عهدنا عند بدء احتلالنا من أننا لانبث إلا قليلا  
 حتى يستتب النظام في بلد ذى مستقبل كبير ، وأن نرشد المصريين إلى حسن إدارة  
 مراقبهم ، فما الذى أعددناه لتحقيق هذا التعمد ؟  
 « كان علينا أن نعد رجالا أكفاء للحكم ، وللو وظائف ، والتعليم ، بقدر ما يمكن  
 من السرعة !

« كان علينا أن نعمل في مصر مايجب أن يعمل به بلد ناشط تخلص من الاحمال  
 الثقيلة الجائرة لاصلاح شئونه !

« إتنا نعلم مثلاً ما عملته بلغاريا وهي في حالة تشبه حالة مصر ، بعد أن نالت بكل  
 جهد حريتها ! فقد كان لديها فريق كبير من سكان الريف غير ملم بالقراءة والكتابة ،  
 وكانت في آن واحد أكثر فقراً من مصر . بيد أنها لم تدخر أي جهد في سبيل  
 إنشاء مدارسها العامة ، وعلى الأخص تشييد جامعة في عاصمتها صوفيا ! فلقد استدعت



ما ينقصها من الاساتذة من روسيا فلبى دعوتها اساتذة عديدون أجلاء وبينهم  
كثيرون من المتففين السياسيين مثل الاستاذ ( ميلوكوف ) فانه وجد أكرم ملجأ  
لدى إخوانه الشبان في بلغاريا !!

« رأى البلغاريون أنه لا يمكنهم البقاء تحت وصاية الاجانب في التعليم وأن المعارف  
أساس القومية ، فبعثوا بطلابهم الاكفاء إلى زوريخ وباريس . وبعد مضي خمسة  
عشر عاما ، حل الاساتذة الوطنيون محل أولئك الروس !  
« إن تعليم أمة بأسرها يتطلب عدة قرون ، ولكن مما لامشاحة فيه أن في  
خمس عشرة عاما يمكن إعداد الاساتذة الاكفاء لادارة التعليم من بين الشبان  
الاقوياء الاذكياء !

« إن جامعة صوفيا لمزهرة اليوم ، والاساتذة في جميع كلياتها — على ما اعتقد —  
وطنيون وحائزون لاحترام تلاميذهم بل لاحترام الامة بأسرها !

\*\*\*

« لم يوجد في مصر حتى اليوم جامعة سوى الجامعة الدينية القديمة ، جامعة  
الازهر . قصر التي بلغ عددها الآن اثني عشر مليوناً من الانفس محرومة كل  
الحرمان من أن تشبه إحدى أمم البلقان التي لا يزيد عددها عن ثلاثة أو أربعة  
ملايين نسمة في نيل أس الرقي الجوهري !

« يذلل المصريون الوطنيون الجهد في إنشاء جامعة وقد قبلوا أن تضرب في  
بلادهم ضريبة لتحقيق هذه الغاية . بل أنهم جمعوا من طريق الاكتاب نحو عشرين  
ألف جنيه ليقدموها للجامعة !

« إن تعليم العلوم الحرة كالأدب والتاريخ والفلسفة معدومة في مصر ، لانه  
لا يوجد فيها تعليم أرقى من الابتدائي والثانوي غير بعض مدارس عالية فنية لتدريس  
علوم الحقوق والهندسة والطب ، وقد كانت موجودة قبل الاحتلال ، ولقد أبعدها  
الاساتذة الوطنيون عن هذه المعاهد ، وأصبحت الفئة القائمة بأمر التعليم مكونة من  
اساتذة أوروبيين ، وبصنعة خاصة من الانجليز !

« لم يدع أحد لبدأ — كما اعتقد — أن المصريين قليلو الذكاء ! وها نحن أولاء في مدى ربع قرن لم نهى عنهم أساتذة ليتوموا بأمر التعليم في بلادهم مستمرين على استيراد أساتذة الانجليز الذين يزداد عددهم في كل عام ، لا للمدارس المصرية العالية فحسب ، بل كذلك للمدارس الثانوية !

« إنا عندما احتلنا مصر كان الجاري فيها بعث بعوث سنوية من طلابها المختارين إلى أوروبا ليتموا علومهم في جامعاتها وليعودوا مثقفين قادرين على إنهاض جميع مرافق بلادهم ! بيد أننا ألغينا هذه البعث ولم نعد إلى تنظيمها تنظيماً جزئياً إلا في هذا العام ، وذلك بعد أن حمل علينا ( مصطفى كامل ) في عاصمة بلادنا حملة أختلعتنا جميعاً !..

« إن الاساتذة الذين دعمتهم بلغاريا من روسيا لتعليم أبنائها اضطروا إلى أن يتعلموا هم أنفسهم اللغة البلغارية ، وأن يلقوا الدروس بها ، لأنهم يعلمون أن أجود التعليم وأنجحها ما كان باللغة الوطنية ، وأنه لا يمكن نشر المعارف الاهلية إلا بواسطة الجامعات القومية !

« أما نحن فعلى الضد من ذلك ، حتمنا على المصريين تعلم اللغة الانجليزية ، وأن يتلقوا العلوم بها لافى المدارس العليا فحسب ، بل وفي المدارس الثانوية والابتدائية أيضاً ، دون أن نحتم على الاساتذة الاجانب أن يتعلموا اللغة العربية !

« إن اللورد كرومر لا يعرف اللغة العربية ، بعد أن لبث في مصر ربع قرن ! وكذلك مستر دنلوب ، القسيس القديم ، يجهلها جهلاً مطبقاً ! في حين أنه يرأس إدارة التعليم في القطر المصري ! وبالطبع ما دامت الحال سائرة على هذا المتوال ، فجلب الاساتذة الانجليز يزداد عاماً بعد عام ، واستياء المصريين يستفحل مع الزمان !

« يدعى مستر دنلوب . بل وتدعى السياسة الموضوعة للتعليم في مصر ، إبان احتلالنا لها ، أنه لا يمكن تدريس العلوم باللغة العربية لعدم صلاحيتها ! مع أننا أخذنا



عن العرب علم الحساب ، وهم الذين اخترعوا الجبر ، بل إن اسمه هو اسم مخترعه العربي ! فهل بعد ذلك يدعون أن اللغة العربية فقيرة إلى حد أن شابا لا يستطيع أن يتعلم بها العلوم الرياضية ؟

« إني شخصا مثل مستر دنلوب ، لأعرف اللغة العربية ! ولكنني أعرف بعض التاريخ ، وأذكر أن الترجمة العربية في القرون الوسطى هي التي عرفت أرسطو لأوربا ! وأعلم أيضاً بعض اللغة التركية التي استعارت من العربية جميع الاصطلاحات الفكرية والعلمية ، كما استعرنا نحن هذه الاصطلاحات من اللغة اللاتينية ، بحيث إن تدرّس علوم الطب والحقوق والهندسة يجري في جامعة الاستانة على أحسن أسلوب باللغة التركية !

« يقولون لنا بعد ذلك إنه لا توجد كتب مدرسية بالعربية ! فليكن . . . . وما كان لدى البلغار منذ ثلاثين عاماً كتب للتعليم بلغتهم ، وكذلك ما كان لدى اليونان كتب إبان حرب الاستقلال ! ومع ذلك فإن طلاب أتيننا وصوفيا يتلقون اليوم دروسهم بلغتهم الوطنية وفي كتب قيمة مسطورة بها !!

« لا يشير أحد بأهمال تعلم الإنجليزية أو الفرنسية في أي بلد ، فإن إتقان لغات الحضارة الأوروبية -- ولو واحدة منها -- ضروري لكل رجل متعلم . وفي استطاعة المصريين أن ينحوا نحو اليونان والبلغار ، يفكرون بلغتهم الخاصة ، ويتممون معارفهم في إنجلترا أو في فرنسا ، حتى إذا ما توافرت لديهم جميع وسائل الرقي ساروا بأنفسهم إلى ما يهيشه لهم إستعدادهم من النهوض !

\*\*\*

« إن اللغة الاموية أس كل حضارة كما قال « بيل » منذ أيام ، واتخذت جميع الصحف الاستعمارية من كلمته هذه أداة وطنية !

« ألا إنه كان يجب علينا أن نكون كذلك وطنيين إزاء مصر ! وعوضاً عن أن تؤدي هذا الواجب تلقاءها قد أهنا لغتها القومية ، وأهملنا تعليمها ، واجتهدنا أن نشكلها بشكل فاقد النعوج ومخالف تماماً لاصول الجنسية ! ولقد كانت العاقبة أن

فجّع التعليم ، وأصابت الأمة المصرية بضربة قاسية في كرامتها وفي جدارتها وفي مستقبلها ، وأخيراً ساعدنا بهذه الأفعال التي قدمناها أولئك الذين أحسنوا استخدامها لبث حركة الاستياء معلنين بكل تدمير أننا نعدنا إنزال مصر إلى حضيض الجهل لنستعبدنا !!  
لندره في ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٧ ( ر.ن. بريلسفورد )

\*\*\*

وكتب مسيو إدوار لمبير الاستاذ الجليل بكلية الحقوق في جامعة ليون كتاباً لجريدة الطائر نشرته لتندار إيجبسيان بعددها الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ وهذا نصه :

« إني اجتنبت إلى الآن الدخول في المناقشات التي دعت إليها استقالي فلم أمدّها بشيء مما أعلم ، ذلك لأنني لم أكن أناصت تماماً من قيود التوظيف في الحكومة المصرية !  
« أما الآن وقد استرجعت مالي من حرية القول ، فاني مبتهج بالاستفادة منها لادل على الأسباب التي اضطرتني للتخلي عن إدارة مدرسة الحقوق الخديوية !  
« تركت هذه الوظيفة والأسف يكاد يمزق فؤادي لأن البقاء فيها لم يعد في وسع رجل مثلي جعل حياته وقفاً على العلم ، ولأنني ما كنت بقادر على حفظ هذا المنصب ذي الراتب الضخم مالم أرض بأن أكون آلة صماء لسياسة غير قومية ومكدره لصفاء العلاقات بين المصريين والأوربيين !

« إن الموظف الانكليزي القابض فعلاً على الإدارة الحقيقية لنظارة المعارف وهو المستر دجلالاس دنلوب ، كان قبل قدومي إلى مصر بعام قد حارب مدير مدرسة الحقوق بثبات نادر فغلبه على أمره وساب منه سلطته ، ثم اغتتم تلك الفرصة التي آلت فيها هذه السلطة إلى العدم وأخذ يهيج عواطف الطلبة ويستفزها باصداره لهم أوامر متناهية في القسوة والغلظة ولا مبرر لها ، حتى جرمهم إلى الاعتصاب ، ثم اتخذ اعتصابهم ذريعة للتشفي من سلفي الذي كان حاقداً عليه !  
« ولم يكن حظي من المعاملة بأسعد من حظ هذا السلف ، إذ كثيراً ما وضعني



المستشار الانكليزي بسوء تصرفاته — ولا أدري إن كانت مقصودة منه أم غير مقصودة — في مرا كز حرجة عجزت عن الخروج منها . وعن توقى نتائجها إذ كنت مقيداً كل التقييد بلوائح تنزع من يدي كل سلطة حتى في المسائل الفنية الصرفة التي أدخلت أيضاً في اختصاص أرقام الوزارة !

« وقد حارب المستر دنلوب تقدم التعليم الفرنسي في مدرسة الحقوق بلا تبصر ، على حين أن تعليم الحقوق في هذه المدرسة لا يزال ويجب أن يبقى تعليماً فرنسيا مادامت قوانين البلاد لم تتغير تغيراً كلياً ، لأنها عبارة عن ملخص لقوانيننا ، ولأنه لا يوجد لها شروح ومؤلفات باللغة العربية ، اللهم إلا النادر منها !

« وقد مثل (أي المستر دنلوب) رواية مضحكة للتعليم العالي في مدرسة الحقوق فمطل تعيين ما يحتاج إليه القسم الفرنسي من الموظفين تسميماً لما ينتقص من عددهم المحدد قانوناً وحجته في ذلك أن مصير هذا القسم إلى الزوال في المستقبل القريب واكتسح من القسم الأكبر — وهو الذي تدرس فيه الحقوق الفرنسية باللغة الانكليزية — الاساتذة الكفاء الذين قاموا بأمره في مبدأ تأسيسه ! وهم من القضاة الذين أفادتهم إقامتهم الطويلة في الديار المصرية خبرة بأسرار قوانيننا واستبدل بهم (أي المستر دنلوب) شباناً من الانكليز يعينون بمجرد تخرجهم من الكلية الانكليزية فيقدمون إلى مصر وهم والطلبة المكلفون بتعليمهم سواء في الجهل بالقوانين المصرية ، بل إن فريقاً من هؤلاء المعلمين لم يبلغ إلى الآن في معرفة لغتنا حداً يستطيعون معه ترجمة المؤلفات الفرنسية التي يستعان بها على التدريس ترجمة صحيحة !

« ولتد بذلت كل جهد في سبيل ترقية شؤون المعلمين ، إما بتخصيصهم لتدريس فرع واحد ، أو بتقليل عدد الدروس التي يكلفون بها حتى لا يصعب عليهم تحضيرها أو بتوسيع مجال المذاكرة بينهم بترقية النجباء منهم ، أو بمنع الاسباب التي تدفع المعلمين

الانجليز إلى ترك المدرسة بمجرد إستفادتهم شيئاً من المبادئ القانونية يتمكنون بها من الدخول قسراً في المحاكم الاهلية ، بذلت كل سعي في هذه السبيل فذهبت مساعي كلها أدراج الرياح إزاء عناد مستر دنلوب وتغته !

« كان هذا الرجوع بالعلم إلا الوراء يقتضى التبصر والحكمة ومعاملة الطلبة بالحسنى خشية أن تهب غضبهم حالتهم السيئة ، وأنحطاط التعليم فيهم خصوصاً وفي مصر الآن حركة فكرية ترمى إلى طلب العلوم والعرفان ، ولكن مستر دنلوب وضع لهؤلاء الطلبة الذين بلغوا سن الرجال وأغلبهم متزوج نظاماً من النظم الموضوعة لصفار تلاميذ المدارس الابتدائية ، وأخذ يعاملهم بقسوة متناهية ويستعمل معهم سياسة وخز الابر ، سياسة اضطهاد دنيء ! فكانت نتيجة ذلك أن انضم إلى الحزب المعارض للانجليز ، نئة متعاسة مترقية ، وأن يستولي على أفئدة الشباب الحمند والبنفس للادارة الانجليزية : وأن تتحول مدرسة الحقوق مجعاً للوطنية المصرية ! بحيث لا تكاد ترى بين التلاميذ الاربعائة الموجودين الآن في مدرسة الحقوق عشرة لا يؤمنون كل الامان بمبادئ « مصطفى كامل »

« حاولت مراراً أن ألقت نظر المستشار الانجليزى إلى الاخطار التي تنشأ عن اتباع خطته في نظام التعليم فلم أنل منه شيئاً اللهم إلا بعض تجاوز وقتي عن بعض مسائل ، ولكنه لم يخلص مطلقاً في الاقلاع نهائياً عن خطة كلها إيلاام وإرغام ولذلك كنت أتوقع دائماً من وراء عمل مستر دنلوب واستفزازه للخواطر أن تعصف في مدرستي عواصف جديدة أشد خطراً من العاصفة التي عصفت في سنة ١٩٠٦ ( يقصد إضراب الطلبة عن الدروس ) وكانت تلتى علي تبعة ذلك أمام الرأي العام المصري والفرنسي معاً !

« إنتهى مستر دنلوب أخيراً بالتعرض لكرامتي تعرضاً مؤلماً ، ذلك أنه أراد أن يجعلني بالرغم منى شريكاً له في الدسائس التي يدبرها ضد وزير وطني هو سعادة سعد زغلول باشا ذلك الذي اختارته الوكالة الانكليزية بفعل تأثير الرأي العام فيها ،



والذى لم يشأ أن يكون آلة لإرادة لها ، فلما نزع من هذا الوزير كل سلطة  
ويغلبه على كل أمر أكره رؤساء الموظفين في الوزارة على أن يتألبوا حزبا واحدا  
لعرقله كل عمل يأمر به رئيسهم الأعلى ! ولم يكن حظى من هذا الاكراه أقل من  
حظ زملائي ، فكنت أتلقى أوامره قبل تحرير تقاريرى الرسمية وكان يجبرنى على  
تقديمها له قبل إرسالها الى الوزير لينقح فيها ما يشاء ، بل قد حدث لى أحيانا أنى بعد  
أن حررت أوراقى وبعد أن خرجت من مكتبى وجلست فى الوزارة عدت فغيرت  
ونمتحت منها ما شاء المستشار ! كل ذلك مما لا طاقة لى على احتماله ولم يكف المستر  
دانلوب ، بل كان يريد منى أنى مادمت رائبا فى البقاء يجب على أن أتدنى إلى حد  
التضحية بضميرى وبمعريض نفسى للظهور مظهر الخائن الاثيم أمام الوزير الوطنى !  
« ينتج من هذه الاسباب التى يتتها أن علائقى مع مستر دانلوب كانت دائما مشوبة  
بأكدار على انها توترت فجأة أثر خلاف حدث ، وكان سببه مشكلة تعيين معلمين ،  
فقد ترك ثلاثة معلمين وظائفهم ووضعت لائحة جديدة للتدريس . يزيد بها عدد  
الحصص ، فاضطرت والحالة هذه أن أطلب فى ميزانية السنة الدراسية الداخلة فى  
سنى ١٩٠٧ — ١٩٠٨ إضافة معلمين اثنين على الأقل ! فبعد أن وعدنى مستر دانلوب  
وعدا صريحا بأجابة طلبى ، عاد فنكث وعده قائلا : « إن الظروف السياسية  
لا تسمح باستخدام معلمين ، أربين زيادة عن الموجودين ! ثم هو لا يقبل بحال من  
الأحوال استخدام الوطنيين للتدريس فى مدرسة الحقوق ولو كانوا من أعلم العلماء !  
إلا أنى لم أذعن لهذه النتيجة ، وتمكنت بفضل مساعدة أحد كبار الموظفين الانكليز  
من حمل المستر دانلوب على تعيين معلمين من أصل مصري فى مدرسة الحقوق ،  
ولكن بعد أن اضطرت إلى التساهل معه فى مسائل كثيرة خصها تعهدى له بأساءة  
الشهادة فى كل مصري ينتظر أن يقدم للتدريس بمدرسة الحقوق إجابة للدعوة التى  
أعلنها وزير المعارف فى الجريدة الرسمية ! »

«شدد مستردانلوب حملته علي كما شدد هاعلي سلفي فبعد أن استنفدت كل وسائل الدفاع وأيقنت أني أصبحت عاجزا عن حماية موظفي مدرسة الحقوق وطلبتها من مظالمه المروعة استخرت الله في السفر إلى وطني :

« حدثت بعد ذلك حادثة يستنكرها الذوق السليم وقد بلغت إلى الصحف بصورة إن أنا احتملتها ضيعت كل كرامة لي عذر زملائي وتلاميذي لذلك صممت على تنفيذ رغبتى في الاستنابة ، وقدمتها فعلا فقبلت بعظيم الارتياح ! وفي اليوم التالي عين بدلا منى مدرس انجليزى لا أجد جملة تصدق عليه خيرا من هذه الجملة التى نسبت بحق أو بغير حق إلى السير ألدن غورست وهى « أن مستر «هلي» جاهل وأنه خير لنا أن يكون كذلك ليكون أسهل قيادا ! »



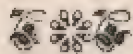
« واتدعيت علي نفر من أبناء وطني في القاهرة ، وأخذوا علي التضحية بصوالح فرنسا المهمة في سبيل عواطفى الذاتية ، ويقولون إنى تركت وظيفة من أسمى وظائف التعليم في مصر كانت الآن محفوظة لعالم فرنسى رغبة في التخلص من مهمة لم ترق في عيني ! ولست أرى رأيهم هذا في زنة الصوالح الفرنسية . فإنه كما كان من اللازم لنشر نفوذ أمتنا في الشرق أن يتولى مدرسة الحقوق الحديوية رجال أمثال « فيدال باشا » و « تستو » في وقت كانت أيديهم فيه مطلقة حرة ، يعملون ما يشاؤون لنشر علومنا القضائية ، كذلك لا يليق بشرف فرنسا ولا يوافق تأييد نفوذها في مصر أن يرضى علماءها بأن ينتزع مستردانلوب روح الادب ويهدم صروح العلم تحت ظلالهم ! » هذا ولا يغيب عن ذهننا معشر الفرنسيين أنه صار يستحيل علينا الآن المحافظة على شئ من نفوذنا في مسائل التعليم الرسمى المضري فقد فات أوان ذلك . وذهبت الفرص التى كان ينفع فيها الدفاع ، وقضى علينا بالانحذار التام ، وكان آخر سهم رشقنا به مستردانلوب ذلك الامر العالى الذى صدر حديثا بإلغاء اللغة الفرنسية من



السنة الاولى في المدرسة التوفيقية ، وهي آخر مدرسة كانت تدرس فيها هذه اللغة  
لآن ، وعلى هذا فلا يمضي أربعة أعوام حتى يقضى على اللغة الفرنسية في جميع  
المدارس المصرية قضاءً مبرماً ، ثم تبدأ بعد ذلك تصفية القسم الفرنسي في مدرسة  
الحقوق الخديوية !

«وصفوة ما أراه هي أن لا سبيل إلى تأييد نفوذنا الادبي في مصر إلا بالاستفادة  
من فساد النظام الانجليزي في التعليم وذلك بترقية مدارسنا الحرة ، فان لدينا منها في  
القاهرة مدرسة حقوق فرنسية يكفي لاقبال الفريق الاعظم من طلبة الحقوق عليها  
وإعراضهم عن مدرسة الحقوق الخديوية أن تعدل خطط التدريس فيها بما يناسب  
حاجة البلاد الخصوصية ، وأن يستعان بالاساتذة النابغين من المصريين وعلى الاخص  
بعلماء الشريعة الاسلامية ، وأن يرسل لامتحان طلبة لجان كالتى ترسل إلى مدرستنا  
الطبية في بيروت ، وأن تنشأ في جانبها مدرسة تحضيرية لتعليم اللغة الفرنسية ولا  
أظن أننا نجد فرصة آتية من هذه الفرصة لاسترداد ما كان لنا من الآخرة بتعليم  
الحقوق في مصر ، وهي الآخرة التى انتزعت من يدنا في سنة ١٨٩٩

إدوار لمير»



## المالية

قررت لجنة التصفية الدولية، في القانون الذي أصدرته باسم قانون التصفية - قبل أن تحتل إنجلترا مصر - أن النفقات الضرورية للإدارة المصرية في كل عام يجب أن تكون ٥٢٠.٠٠٠ ر. جنيه مصري . وحددها مؤتمر لوندرة ، في ٢٧ يولييه عام ١٨٨٥ بمبلغ ٥٢٣٧.٠٠٠ ر. جنيه مصري وأخيراً اتفقت الدول الدائنة في سنة ١٨٨٨ على أن تكون هذه النفقات الإدارية السنوية مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه مصري وإن ما يتبقى من الدخل يقسم قسمين ، يرسل أحدهما إلى خزانة الحكومة لصرفه في المنافع العامة ، ويرسل الآخر إلى صندوق الدين ليصرف سنوياً في الأوجه الآتية :

أولاً - دفع أرباح الدين العام

ثانياً - إستهلاك جزء من الدين العام

ثالثاً - يحفظ مبلغ مليوني جنيه كمال احتياطي

« نفذ هذا النظام المالي الموضوع بصفة دولية سنة ١٩٠٤ ، حينما سمح الاتفاق الفرنسي الانجليزي للحكومة المصرية أن تتصرف في جميع الاموال ( ماعدا مبلغا لا يتجاوز ثلاثة الملايين من الجنيهات ليبقى في صندوق الدين ) »  
« إذاً كان يجب أن تكون النفقات بمقتضى هذا النظام الدولي منذ احتلت إنجلترا مصر ، أي منذ ٣٩ سنة كما يأتي :



## جنييه مصري

نفقات إدارية من سنة ١٨٨٣ لغاية سنة ١٨٨٥	٠١٣٥٦٠٠٠٠
نفقات إدارية في سنتي ١٨٨٦ - ٨٧	٠١٠٤٧٤٠٠٠
نفقات إدارية من سنة ١٨٨٦ لغاية سنة ١٩١٦	١٨٢٧١٧٤٠٠
نفقات إدارية من سنة ١٩١٧ لغاية سنة ١٩٢١ (قدرنا النفقات في هذه السنوات ضعف المقرر لزيادة مرتبات الموظفين أي ١٢٦٠١٢٠٠ جنييه سنوياً)	٠٦٣٠٠٦٠٠٠
للمدين العمومي من أرباح واستهلاكات في ٣٩ سنة	١٥٤١٨٥٣٣٠
الخراج للدولة العثمانية في ٣٩ سنة	٠٢٥٨٩٦٠٠٠
قروض السودان	٠٠٨٠٠٠٠٠
تعويضات الاسكندرية ( بسبب الثورة العرابية )	٠٠٤١٤٣٩٥٦

## جنييه مصري

مجموع النفقات في ٣٩ سنة	٤٦١٩٨٣٦٨٦
« أما الغلات فقد بلغت في التسعة والثلاثين عاماً الماضية على وجه التقريب ما يأتي :	

غلات عادية وغير عادية	٦٠١٥٠٠٠٠٠
قرض مضمون في عام ١٨٨٥	٠٠٩٠٠٠٠٠٠
قرض ممتاز	٠٠٧٠٠٠٠٠٠
التوفر في سنة ١٨٨٢	٠٠٢٥٠٠٠٠٠

## جنييه مصري

مجموع الغلات في ٣٩ عاماً	٦٢٠٠٠٠٠٠٠٠
« قال اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٤ »	
« إن الإدارة المصرية أنفقت على الاعمال العامة مدة الست عشرة سنة الماضية ( أي منذ سنة ١٨٨٨ التي اتفقت فيها الدول على تقسيم الدخل السنوي قسمين كما	

بنا ( مبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠ جنية مصري )

« وقد نخر اللورد كرومر بأنه لا توجد حكومة في الأرض تعطى الأعمال العامة من ميزانية كميزانية مصر مليون جنية في العام ، لذلك نضيف إلى النفقات التي ذكرناها ما كان يجب إنفاقه في سبيل المنافع العامة - بناء على هذا التقدير - في ظرف ٣٤ سنة ( أي من سنة ١٨٨٨ لنهاية سنة ١٩٢١ ) وهو مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠٠ جنية ، فتكون النفقات كلها كما يأتي :

جنية مصري

مجموع النفقات الادارية البادية الذكر ٤٦١٩٨٢٦٨٦

الاعمال العامة بناء على مرسومه اللورد كرومر ٣٤٠٠٠٠٠٠

جنية مصري

مجموع الخرج في مدة ٣٩ سنة ٤٩٥٩٨٢٦٨٦

و إذا قارنا الخرج بالدخل نجد :

جنية مصري

مجموع الغلات في ٣٩ سنة ٦٢٠٠٠٠٠٠٠

مجموع الخرج في ٣٩ سنة ٤٩٥٩٨٢٦٨٦

جنية مصري

الباقى في الصندوق ١٢٤٠١٧٣١٤

« إنه لرقم ضخمة ! ولكن أين هو ؟؟ »

« يقولون إنه يوجد عشرة ملايين جنية في الوقت الحاضر كال

إحتياطي ! ولكن الباقي وهو ١١٤ مليون جنية ، أين يوجد ؟ من يعلم

ذلك غير الأنجليز ؟



## ﴿ الدين العمومي ﴾

« علمنا من قانون التصفية الذي صدر في سنة ١٨٨٠ أن الدين المصري بلغ في ذلك التاريخ إلى ٩٨ مليون جنيه ، وعلمنا من كتاب الأحصاء الرسمي الذي أصدرته الحكومة المصرية في سنة ١٩١٠ أن هذا الدين كان عندما احتلت إنجلترا مصر ٩٤ مليون جنيه ، وبناء على القاعدة التي حتمها قانون التصفية يجب استهلاك هذا الدين في ظرف ٦٥ سنة ابتداء من سنة ١٨٧٦ ، أي أنه مضى حتى الآن من بداية الاستهلاك ٤٦ سنة ، وكان ينبغي على الأدارة الإنجليزية في مصر أن تكون قد استهلكته منه حتى اليوم ٦٩ مليون جنيه ! بيد أنها للأسف لم تستهلك منه شيئاً !

« ألا إن هذه الأرقام الفتانة تدل على ماربحتة لإنجلترا الهادمة من مصر المهدومة ، وإليك البيان :

جنيه مصري	
١١٤٠٠٠٠٠٠	الباقى المجهول من الدخل
٥٠٠٠٠٠٠٠	مرتبات الموظفين الإنجليز في الشؤون المصرية (منذ ١٨٧٦)
٦٠٠٠٠٠٠٠	نفقات جيش الاحتلال البريطاني في ٣٩ سنة
٢٣٠٠٠٠٠٠	هدية مصر لإنجلترا إبان الحرب الكبرى الأخيرة (بعد خصم ٧٠٠ ألف جنيه أهدتها لإنجلترا لمصر عندما استردت هذه سوداتها
٢٥٠٠٠٠٠٠	أرباح المشتريات المصرية من إنجلترا وغيرها

جنيه مصري

المجموع ١٩٧٣.....

ولنقدر ما خسرتة الامة المصرية من جراء الاحتلال وسوء  
الادارة الانجليزية بما يأتي :

٧..... الخسارة بسبب إهمال المصارف في الوجه البحري مدة ٢٠ سنة  
( كما قرر ذلك مسيو سانت كليردي فيل في تقريره الذي قدمه  
لمؤتمر بروكسل في سنة ١٩١٠ )

٦..... نظير حرمان الامة المصرية من زراعة الدخان واستغلاله من  
الخارج وما خسرتة الامة المصرية من جراء هبوط عن القطن إبان  
الحرب لاحتلال إنجلترا مصر ( كما قرر ذلك كبار الاقتصاديين  
الامريكان ) جنيه مصري

٣٠٠..... مجموع خسائر الاهالي المقدرة بسبب إحتلال إنجلترا مصر  
ما تقدم ذكره من الخسارة الحكومية ١٩٧٣.....

جنيه مصري

٥٠٥٣..... جميع ما خسرتة مصر وانتفعت به إنجلترا

« علي أننا نسأل الله أن يوجد في خزانة مصر الذهب الذي يعطى  
الاوراق المالية ( التي أصدرها البنك الاهلي المصري ) وقد بلغت قيمتها  
اليوم إلى ما يقرب من مليارين من الفرنكات ! ولكن للأسف كل الذهب  
المصري في بنك إنجلترا !! »

« هل لا حرار الانجليز أن يحكموا على أعمال رجالهم وبنوهم بأعمال

إسماعيل ؟ »



« أنشأ إسماعيل مملكة قوية وغنية وأعد رجالاً علماء في كل علم وفن بالرغم من كل ما استدانه ؛ ولكن ماذا عمل الانجليز ؛ إن الخزانات والقناطر التي يباهون بها بين الأعمال ما كانت إلا حملاً ثقيلاً على الخزانة المصرية نظراً للنفقات المتعاقبة اللازمة لترميمها أولاً صلاحها ؛  
 « ألا إن الحق بين والباطل بين والحكم للمستقبل ؛ ولن يظلم ربك أحداً ، وهو وحده المنتقم الجبار ؛

### ( الحالة الاقتصادية )

« لكي نقدر سوء الحال الاقتصادية خلال حكم الانجليز ، يجب أن نذكر ما كانت عليه مصر من الرخاء في بداية القرن التاسع عشر  
 « إن « محمدًا عليًا » الموجد لمصر الحديثة ، قد وفر فيها جميع مصادر الثروة الزراعية والصناعية . فزرع شجرة القطن للنسيج ، وشجرة التوت لتغذية دودة القز ، وأنشأ المصانع والمعامل في الوجهين القبلي والبحري حتى بلغ عددها إلى ١٢٥ معملًا أو مصنعًا ، قدمت العمل الكافي لنحو ١٦٥ ألف مصري ؛ وبذلك قامت يد العمل المصرية بسائر حاجات الأمة ، وما كانت واردات الخارج إلا نزرًا يسيرًا ؛

« ولقد انتشرت التجارة المصرية بسبب رقي الزراعة والصناعة ، وفتحت أمام مصر أسواق كثيرة زادت ثروتها نماءً ووهبت الأمة قرعًا ونعمًا ؛

«حذا خلفاء» محمد علي» حذوه ، وأخص بالذكر إسماعيل باشا فإنه بذل  
 جهداً كبيراً في ترقية الزراعة والصناعة ، وأوجد عملاً لمئات الألوف من  
 العائلات المصرية في الورش والمعامل ، ودور الصناعات المتباينة ، والمراكب  
 البخارية والعمارات والانشاءات وغيرها !

«أما الاحتلال فإنه قلب الزراعة رأساً على عقب ، بما ادعاه من  
 إصلاح ، وأن أقل ما جناه إهمال المصارف عدة سنين في الوجه البحري  
 ومنع زراعة الدخان !

«وكذلك الصناعات المصرية فقد دكها دكا وعمها محواً لترويج  
 البضائع الانجليزية ، والاجنبية في مصر دون مبالاة بما يكون من عطل  
 آلاف المصريين !

«وألقى البعوث الفنية التي كان يبعثها» محمد علي» وإسماعيل إلي أوروبا !  
 «وباع البواخر ودور الصناعات والمعدن والمنازل والاملاك حتى  
 أدوات سك النقود المصرية ! باعها هي وغيرها للانجليز بثمان بخس دراهم  
 معدودة ، وباعهم معها الحياة الاجتماعية لآلاف من الأسر المصرية !  
 «أضطر لورد كرومر منفذ هذه السياسة أن يعترف بالحقيقة في تقريره  
 عن سنة ١٩٠٥ ، إذ قال :

«إن من يقابل بين صناعة مصر الآن وبين ما كانت عليه منذ عشر  
 سنوات أو خمس عشرة سنة مضت ، يجد أن الامكنة التي كانت مزدهرة بصناع  
 الغزل ، والحياكة ، والنفد ، والصباغة والخم والاحذية ، والصياغة ،



والعطارة والأدوات النحاسية ، والقرب ، والسروج ، والمناخل ، والأقفال  
وما شاكلها ، كلها قد قلت جداً أو اندثرت ، وقام على أطلالها قهوات  
وحوانيت صغيرة ملاءة بضائع أوربية !

« ألغى الاحتلال زراعة الدخان ايزيد غلة الجمارك من رسوم الدخان  
الوارد من البلدان الأجنبية ! ولقد خسرت الأمة كثيراً في هذه السبيل !  
« وليس لدى مصر الآن من الزراعات الغنية سوى زراعة القطن  
يبد أنها لا تجنى منها الربح الصناعي منذ أغلقت منازلها ، لان الاحتلال  
رأى في صالح مغازل لانكشير ومنشستر ولقربول أن يخذ أنفاس صناعة  
الغزل في مصر بما حتمه عليها من ضريبة تعدل ضريبة الغزل الوارد من  
الخارج ! فلقد أسست شركة للغزل في مصر في سنة ١٨٩٩ ، وأنشأت معملين  
كبيرين أحدهما في القاهرة وثانيهما في الاسكندرية ، ولكن ضريبة  
الثمانية في المائة التي قررتتها حكومة الاحتلال على غزلها حالت دون نجاحها !  
« يصدر القطن من مصر إلى الخارج ، ويعود اليها قماشاً مثقلاً  
بالمصاريف الباهظة ! والمصريون إزاء هذا الضغط الجائر مضطرون لشراؤه  
بأفدح الأثمان ، بينما يشمرون بأنهم قادرون على غزله وصناعته أقمشة في  
بلادهم بأقل الأثمان ! هذا عدا الفوائد الجملة التي تعود منه على صناعاتهم وعلى  
أسواقهم في الداخل والخارج ! !

\*\*\*

« ألا إن الضائقة المالية الناجمة في مصر عن الجلود الصناعي والتجاري

وقصورها على الزراعة فحسب، كادت تخرب مصر لولا أن دب فيها ديب الحياة  
فنهض بها أبناءها الأبرار وقوموا ببعض التقويم حركة الاقتصاد الأهلى  
« ولكي يصلح الوطنيون الصادقون حالة بلادهم الاقتصادية بقدر  
ما تسمح لهم الظروف أدركوا تأسيس المصارف وشركات التوازن والنقابات  
الزراعية الوطنية !

« ولقد كان على رأس الماملين لهذه الحركة المباركة أحد أصدقائى  
الأعزاء الوطنى المستنير والأستاذ الشهير المرحوم عمر لعنقى بك فإنه بعد  
أن درس فى عدة سياحات قضاها بأوروبا نظام النقابات الزراعية والصناعية  
والتعاونية ، استطاع أن يؤسس فى قرى مصر المختلفة نحو ٢٣ نقابة زراعية  
بين سنتي ١٩٠٩ ، ١٩١٢ كما أسس عدة جماعات تعاونية !

« كذلك المرحوم الأمير حسين كامل (الذى صار بعد «سلطان مصر»  
فانه عاون بسخاء على نجاح هذا العمل المبرور المثمر . وكان غيوراً على حالة  
مصر الاقتصادية فيرة سطرت له أبيض صحيفة فى تاريخ مصر . إذ أنه كان  
أول من أسس الجمعية الزراعية وأقام المدارس الصناعية الزراعية فى مصر الحديثة !  
« ولما أن رأت حكومة الاحتلال الأنجليزى هذه النهضة وضعت  
فى سبيلها عدة عراقيل بحجة أن هذه النقابات إنما أنشئت لغرض سياسى !  
ولم تعد إليها يد المساعدة !

« على أن هذه الحكومة بعد انتقادات كثيرة مرة ، سنت فى سنة

١٩١٤ قانوناً للنقابات يمكن وصفه بأنه « هادم النقابات !!



« وما وضعت الحرب أوزارها بعد أن استحكمت حلقات الضائقة المالية في مصر ، حتى نهض رجل من كبار رجال الاقتصاد فيها هو ابنها البار الوفي محمد طلعت حرب بك ، ذلك الذي نجح في إنشاء بنك مصر في سنة ١٩٢٠ ، برأس مال قدره في البداية نصف مليون جنيه .

« وهذا المصرف مصري بحت إذ أن كل مساهميه مصريون . والأمل كبير في إخماء رأس ماله واتساع أعماله وتأسيس مصارف كثيرة آخر بأموال مصرية ! فان الاستقلال السياسي لا يتحقق إلا إذا سبقه الاستقلال المالي الاقتصادي !

« وفي عام ١٩٣١ ، عندما هبطت أثمان القطن في مصر هبوطاً مروعاً نهض الأمير الجليل يوسف كمال مع الكثيرين من أعيان مصر وكبرائها ، بذلك العمل البار النافع من جميع الوجوه ، ألا وهو إنشاء نقابة الزراعة العليا ، برأس مال قدره خمسة عشر مليوناً من الفرنكات ، رغبة في مؤازرة وتأييد أثمان الحاصلات ، وعلى الأخص حاصل القطن ، وحماية صغار الزارعين من شره مشتري الحاصلات

« ألا إن المصريين بأرضهم الخصبة ، وبذكائهم الزاخر المشال ، لقادرون على أن يهيئوا لهم من أمرهم الاقتصادي مرفقاً ، إذا هم تركوا أحراراً ولم تضع إنجلترا من العراقيل في سبيل نهضتهم ونشاطهم ما يقيدهم فلا ينقلون قدمهم ولا يصلحون أمورهم !!

## السُّودَانُ الْمِصْرِيُّ

« السودان الكائن في جنوب مصر هو جزء منها ، ويؤلف منها منذ القديم أمة واحدة

» لقد وجد قدماء المؤرخين أمثال هيرودوت وخلفائه في أبحاثهم وتنقيباتهم آثاراً دلت بكل وضوح على أن الجنس النوبي داخل في تكوين الجنس المصري . وأن أول ملك مصري فتح النوبة هو فرعون «أسركاف» أحد ملوك الأسرة الفرعونية الخامسة ( ٢٧٥٠ قبل ميلاد المسيح )

«وعباً الملك « يبا » من ملوك الأسرة السادسة جيئاً من بلاد النوبة في عام ٢٥٩٠ قبل الميلاد ، وبه قهر أمراء مصر الشمالية

» وأخضع الملك « مرزع » من الأسرة السادسة شطراً كبيراً من بلاد النوبة وفتح سبيلاً في جندل النيل الأول « الشلال » لعبور السفن التجارية ، ومة اكتشفت مناجم الذهب التي أغنت مصر قاطبة

« وابن هذا الملك « يبا الثاني » أرسل تجريدة إلى النوبة العليا بقيادة الأمير « حرحوف » الذي تم على يديه فتح جهات كسنجر

» وأوزرتاسن الأول « أحد ملوك الأسرة الثانية عشرة شيد في سنة ٢٤٤٥ قبل المسيح هيكلًا بالقرب من وادي حلفا حيث نقش على جداره

أسماء آبائه الذين فتحوا بلاد النوبة



« وأوزر تاسن الثالث » أحد ملوك هذه الاسرة استولى علي الجنديل الثالث وشيد قلعتين في جواره

« وفي عام ١٨٣٠ قبل المسيح أنشأ » أمنمعت الثالث مقياساً في جهة سمنه للوقوف علي ارتفاع مياه النيل

« وفي سنة ١٥٤٠ قبل الميلاد نظم » طوتمس الأول » مؤسس الأسرة الثامنة عشرة إدارة جميع أقاليم النوبة واحتك بقبائل السودان كافة. ومنذ ذلك العهد تم اختلاط المصريين بالسودانيين وتعاملوا فتصاهروا فامتزجت دماؤهم !

« ولقد وطدت الأمبراطورة «حتشبسوت» من الأسرة الثامنة عشرة العلائق المكيئة بين مصر والسودان ومزجتهما ببعض مزجاً حتى صارا جسماً واحداً كما فتحت فتحاً سليماً جميع البقاع القاصية من السودان « قامت هذه الأمبراطورة بسياسة كبيرة في جميع البقاع السودانية الغربية في عام ١٤٩٠ قبل الميلاد ، جذبت إليها القلوب ، ونشرت راية مصر علي أصتاع السودان نشراتاً ، وأصبح المصري يعتقد أن السوداني أخوه ، وكذلك السوداني يعتقد عين الاعتقاد !

« وعند ما آبت الأمبراطورة حتشبسوت من سياحتها الطويلة إلى مصر جاءها رؤساء القبائل السودانية من كل صوب ليؤدوا لعرش مصر في شخصها الامبراطوري التحية وأكد الولاء وليقدموا لها الهدايا الجميلة القيمة برهاناً علي إخلاصهم ووفائهم لمصر وعرشها !

« استطاعت هذه الأمبراطورة مدة حكمها أن تبسط نفوذها على بلاد الحبشة والسودان الشرقي كذلك ! »

« وفي عهد الأمبراطور « أمنحتب الثالث » عندما نزعت الحبشة إلى الثورة والافتصال عن مصر جردت هذه جيشاً عبر نهر النيل الأزرق وأخضع الحبشة بأسرها لسلطان أمبراطور مصر وناشت تحت حمايته ! » ومنذ ذلك العهد سواء أكان في عصر الهمسواء أم في عصر اليونان ، أم في حكم البطالسة والرومان ، أم في عهد العرب والترك ، كان السودان كذلك عضواً حياً من مصر ، جنساً وعصبية وجسماً وروحاً ، حتى أن ضباطنا الفرنسيين عندما تتبهمو المماليك في تجريدة نابليون بونابرت توغلوا في بلاد النوبة باعتبار أنها جزء معلوم من مصر !

« ولما ارتقى « محمد علي » عرش مصر ، أرسل ابنه إسماعيل إلى أعالي النيل ليضع نظام الإدارة في السودان ، فوصل إلى سنار وفي عودته قتل في جهة المتمة !

« سافر ولاية مصر « محمد علي » ونجله « إبراهيم » و « سميد » إلى السودان على التوالي وأجروا فيه عدة إصلاحات

« كذلك الخديوي إسماعيل — الذي اتخذ من مدينة الخرطوم عاصمة ثلاثة لوادي النيل — قد أرسل إلى السودان ضباط أركان الحرب المتفوقين أيام كان ابنه الأمير حسين كامل وزيراً للحربية المصرية ، أولئك الضباط النجباء الذين جابوا فيافي السودان سهله وجبله ووضعوا له الخرائط مفصلة



وضموا المجهول منه من قبل إلى المأمور العائش هو ومصر من قرون عديدة !  
 « وأنشأ إسماعيل في السودان دور الصناعات المختلفة ، ووضع الآلات  
 العديدة على جانبي النيل للأعمال الزراعية والصناعية التي كان مركزها  
 مدينة الخرطوم

« ما ثار السودان منذ أجيال عديدة على مصر ، ولا تدمر سكانه من  
 إدارة مصر ! بيد أن إنجلترا بحيلها ودسائسها تمكنت في آخر حكم إسماعيل  
 من تعيين بعض أبنائها كحكام في السودان ، بحجة منع تجارة الرقيق !  
 ومن بين أولئك الحكام ذلك البطل الكبير الجنرال غوردون الذي ذهب  
 ضحية مطامع السياسة البريطانية ، إذ قتل في الخرطوم في سنة ١٨٨٥ !  
 « والمصريون الذين قتلوا في السودان سواء أكانوا حريسين أم  
 ملكيين يعدون بمئات الألوف ، وكذلك ما أنفقته مصر في سبيل السودان  
 يعد بالمليارات !

« ونظراً لأهمية السودان التي أدركتها إنجلترا من زمن بعيد ، قد  
 رأت أن الفرصة سانحة بعد أن احتلت مصر ، تأمرت الحكومة المصرية  
 بأن تسحب حامياتها منه ، وتهجره ملياً ، ولكن وزارة شريف باشا أبت  
 الإصاخة لهذا العسف الشائن ، واستتالت بكل إباء مفصلة الأسباب في  
 مكتوب قدمته للخديوى توفيق باشا هذا هو نصه :

« ألحت الحكومة البريطانية في طلب إخلائنا السودان ، غير أننا لأنك حق

الموافقة على ذلك الاذلاء لان هذا القطر الذي هو ملك الباب العالي ولمصر قد عهدت  
إلينا حراسته والحفاظة عليه !

« تقول لنا حكومة جلالة الملكة إن واجبا مفروضا على مصر أن تعمل بنصائحها  
دون مناقشتها ، وفي هذا خرق لحرمة المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٣ أغسطس  
سنة ١٨٩٨ ، والذي بمقتضاه يحكم الخديوى مع وزرائه وبواسطتهم ! لذلك نستحيل  
لاتنا منعنا بالقوة من أن نحكم البلاد طبقا للدستور !

« ألا إن هذا المكتوب الشامل لأسمى معاني النبيل وأقوى صفات  
الحرية والاباء والوطنية السليمة ليس فى حاجة إلى أي تعليق عليه !!

« أعقبت حكومة شريف باشا حكومة نوبار باشا التي أذعنت طبعاً  
لأمر إنجلترا ، واستصدرت مرسوماً خديوياً فى ٨ يناير سنة ١٨٩٤ بسحب  
الحاميات المصرية من بعض بلاد السودان وبعض البلاد العثمانية الملحقه  
بمصر ، كما صدر مرسوم آخر فى ١٥ يناير سنة ١٨٩٤ ينص على إلحاق إدارة  
سودان مصر وملحقاتها بوزارة الحرية المصرية (أي تحت تصرف الانجليزا)  
» وما مضت بضع سنين إلا أمرت إنجلترا الحكومة المصرية بخافة

فى ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ ، بأن تقرر استرجاع السودان ! وبعد أن أذعنت  
لامرها واستردته بدماء المصريين وأموالهم أمرتها (إنجلترا) مرة أخرى  
لتعقد معها عقداً يخولها الاشتراك معها فى إدارة هذا السودان ، وفعلوا وقع  
على هذا العقد كل من اللورد كرومر بوصف أنه نائب عن إنجلترا وممتمدها  
فى مصر ، وبطرس غالى باشا بوصف أنه نائب الحكومة المصرية ووزير  
خارجية مصر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وهذا نص مواد العقد :



المادة الاولى — تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى السكّانة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى:

« أولا — الاراضى التي لم تخاطها قط الجنود المصرية سنة ١٨٨٢. أو

« ثانيا — الاراضى التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الاخيرة وفقدت منها وقتيا ثم فتحتها الآن حكومة جلاله الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد. أو

« ثالثا — الاراضى التي قد تفتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا

المادة الثانية — يرفع العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر على جميع أنحاء السودان ، عدا مدينة سواكن فلا يرفع عليها إلا العلم المصري فقط

المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب ( حاكم عموم السودان ) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلاله الملكة ولا ينصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية

المادة الرابعة — القانون وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به ، والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها بحجوز سنها أو تحويلها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجب أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحويل أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة

البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجنب العالي الخديوي  
المادة الخامسة -- لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء من القوازين أو  
الوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا  
ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها  
المادة السادسة -- المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط  
التي بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى  
بالسودان أو ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل إمتيازات خصوصية لرعايا أية  
دولة

المادة السابعة -- لا تدفع رسوم الواردات الآتية من الاراضى المصرية حين  
دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع  
القادمة من غير الاراضى المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى  
السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الاحمر  
لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها  
من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على  
البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر  
بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن

المادة الثامنة -- فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية  
جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

المادة التاسعة -- يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام  
العرفية وتبتمى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك منشور من الحاكم العام

« المادة العاشرة -- لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات  
بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية  
المادة الحادية عشرة -- ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو

تصدره منه



«المادة الثانية عشرة—قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة (بروكسل) المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والدخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها  
الامضاءات

« كرومر » « بطرس غالى »

« إذا لم تكن انجلترا محتلة مصر ، أو وصية على حكومتها ، أفكان يمكنها أن تأمرها باخلاء السودان ؟ أفكان يمكنها أن تشترك معها فى إدارة السودان بعقد جائز كهذا العقد ؟ كلا . إن وجود انجلترا فى مصر محتلة غاصبة هو الذى هيا لها هذا الافتيات !

« لقد اعتمدت انجلترا على القوة الحربية التى قدمتها لمصر ، إذ أرسلت ألايا من جيوشها ، ليشارك مع الجيش المصرى فى تجريدة السودان ! ألم تكن انجلترا فى مصر لتوطيد السكينة كما ادعت ؟ ألم تتطلب ثورة السودان وهو جزء من مصر هذا التوطيد ؟ ألم تكن نفقات الجيش البريطانى الذى يحتل مصر من خزانة مصر ؟ ألا يمكن فى هذه الحالة اعتبار جيش الاحتلال كجيش استأجرته مصر لتوطيد السكينة فى ربوعها وفى أجزائها وممتلكاتها ؟؟

« اعتمدت انجلترا كذلك فى إجراء هذا العقد الباطل على المعونة التى قدمتها لمصر لإبان تجريدة السودان وقدرها سبعمائة ألف جنيه لتشارك معها فى إدارة هذا القطر ! فهل يعقل أن يباع الاشتراك فى إدارة قطر كبير كالسودان بمبلغ مثل هذا ؟

« إن إنجلترا كما تحتل مصر قسراً تحتل كذلك السودان ، الذي لا ريب في أنه شطر لا يفصم من خريطة مصر ! »  
 « إن إنجلترا باسم هذا الاحتلال استطاعت أن تقنع فرنسا في حادثة فاشودة المؤلمة بأن السودان ملك مصر وأنه ليس أرضاً بغير مالك ! ألم يصرح اللورد سالسبورى نيابة عن الحكومة البريطانية بمجلس العموم ، في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ ، بعد أن دخل الجيش المصري مدينة الخرطوم بما نصه :

« إني أيدت بصفة عامة الحقيقة القائلة بأن وادى النيل كان ويكون على الدوام ملكاً لمصر . . . . . »

« أجل . إن وادى النيل بسائر أجزائه ملك لمصر منذ خمسين قرناً من الزمان وليست إنجلترا في السودان إلا غاصبة حق لا يصح التنازع فيه ! »

« تقدم مصر للأدارة الانجليزية في السودان الجيش والمال والموظفين ! فهل يعقل أن بلداً يضحي بدمه وبماله وبفكره وبجميع مواهب أبنائه ليعين بلداً آخر على الانتفاع بتضحياته والاعتداء على حقوقه ؟ وهل يعقل كذلك أن بلداً تعلن إنجلترا على ملاء العالم أنه مستعمل ذو سيادة يكون غير كفء لأن يدير وحده سودانه وهو جزء منه ؟ »

« صرحت إنجلترا في هذه الأيام أنها لا تتأخر عن إعطاء مصر حاجتها من مياه النيل ! وهو تصريح من الغرابة بمكان ! بل ومضحك في



أن واحد ، لأنه تصرّح يصفها بأنها مالكة السودان ! فمن أين جاءها هذا الحق ؟ ومن أي زمن وبأي سبب شرعي أجازت لنفسها هذا المركز في السودان ؟

« ألا إن المالكّة الوحيدة للسودان التي يعرفها العالم أجمع هي الأمة المصرية المنتشرة على شاطئ النيل من منبعه إلى مصبه ! فلا رسوم إخلاء السودان في سنة ١٨٨٤ ، ولا عقد الشركة الباطلة في سنة ١٨٩٩ ، ولا التصريحات الانجليزية غير الشرعية ، ولا أي عقد دولي لم تشترك في وضعه مصر ، ولا القوة الغشوم نفسها ، لا شيء من هذا الباطل كله يدل على أن السودان جزء منقسم من مصر وأن إنجلترا ليست فيه غاصبة للعادل خارمة لحرمة الحق !

« لو كان البرلمان المصري باقياً إلى اليوم لقام نواب الأمة المصرية في وجه هذا العقد الباطل وفي وجه كل عمل تحكيمي أثيم تجاه ملكية مصر للسودان ! ولكن إنجلترا هي التي محت هذا البرلمان ! ليخلو لها الجو ولتأمر الحكومة المصرية بالموافقة على أباطيلها !!

« أما الأمة المصرية فأنها ما كفت ولا تكف عن الاحتجاج كلما حل تاريخ ١٩ يناير المشثوم من كل عام - على عقد الشركة الجائر على مؤامرة لا تنيب عن البال ضد حرية أمة ! على اشتراك إنجلترا في إدارة السودان !

« ألا إنه من أوجب الأمور على البرلمان المصري الجديد عند التثامه

في المستقبل القريب أن يضم إلى صفوفه نواباً عن السودان ليمثلوه فيه كما  
كان الحال في البرلمان المصري في عام ١٨٨١  
« لا تقوي مصر على رؤية السودان مبتوراً من جسمها ، والسودان  
لا يمكن أن يفصل عنها ! إنهما يؤلفان معاً بلداً واحداً منافعهما فيه مشتركة  
وعناصرهما الحيوية واحدة !  
« فأن كيان مصر والسودان لا تقوم له قائمة إلا إذا اشتركت منافعهما  
وتمت وحدتهما !

\*\*\*

« بعد أن كتبت هذه الكلمات في سبيل السودان . تسلمت من  
القاهرة مكتوباً هذا نصه : —

..... »

« لدي ياسيدي أنباء قيمة للغاية في شأن السودان المصري أحيطك بها علماً ....  
« تعلمين أن الانجليز عقب الهدنة شرعوا في تغيير طبيعة مسألة السودان ، إذ ألغوا  
من بعض صنائعهم وفداً وبعثوه إلى لوندرة تحت رئاسة السيد على المرغنى أكبر  
نصرائهم في السودان !

« استقبلت الحكومة الانجليزية هذا الوفد بكل حفاوة كما استقبله جلالة ملك  
إنجلترا !

« وما رأت الأمة المصرية هذه الحركة الانجليزية حتى استاءت جد الاستياء  
وأعلنت جهاراً أن الوفد لا يمثل إلا نفسه ! كما أن الكثيرين من أبناء السودان نفسه  
احتجوا على هذا الوفد

« وفي الايام الاخيرة سافر الورد اللبى إلى السودان ، وهيئت له الحفلات



التي لعب فيها السيد علي المذكور بطبيعة الحال دوراً آخر ، ففي الحفلة الرسمية التي أقامها الحاكم العام ألقى هذا الرجل خطاباً رد به على خطاب ممثل إنجلترا اللورد ألتبي ورحب به وشكر له تأكيده التي فاه بها أمام الوطنيين السودانيين المتجمعين في تلك الحفلة . وأكده أن ما فاه به هو عين الشعور الذي يحس به جميع أبناء السودان ، والذي يعلمه الحاكم العام حق العلم ! ويرى نفسه سيداً بهذه الفرصة التي مكنته من أن يعرب مباشرة للمندوب السامي عن شعوره وشعور بقية المتجمعين بشأن مركز السودان السياسي ! ثم قال : « إن السودان بصفته وطنياً ووطنية وقومية ذات كيان ممتاز يجب أن يسير بنفسه في تطورات راقية ( وذلك بالطبع لا يكون إلا بانفصاله عن مصر من جميع الوجوه ) »

« وأعرب كذلك عن أمله في أن يعترف بهذا المركز الشرعي وأن تستمر في مستقبل الأيام وسائل الرقي الباهر الذي تم في ظل الإدارة البريطانية !!! »  
 « ثم أضاف السيد المرغني إلى ذلك :

« إنه إذا سمح له بزيادة الايضاح إنما يعرب عن أمل أهالي السودان في ألا يعوق استمرار الأعمال في خزان مكواري عائق ( وهذا الخزان يحرم مصر من جزء من مياه النيل زراعتها في أشد الحاجة إليها وأهميتها حيوية لسعادة البلاد المستقبلية .... »

« عند ما علمت الأمة المصرية بهذه التصريحات المدهشة والمخادعات السياسية الانجليزية إساءت بأسرها جدالاً استياء واحتجت بكل شدة ! »  
 « وفي أثناء هذه الحركة كانت لجنة الدستور تعمل لوضع قانون نظامي يشتمل جميع المبادئ الدستورية الحديثة . وكان واجباً عليها أن تذكر السودان داخل حدود مصر المحمّ ذكرها في الدستور ! فلما بدأت المناقشة في هذا الأمر الحيوي شعر المحتلون بتيقظ الأمة المصرية كتب اللورد ألتبي إلى الوزير المصري الأول ثروت باشا معلناً له أن لاحقاً للجنة الدستور أن تشغل بمسألة السودان مادامت هذه المسألة جزءاً من الشرائط التي احتفظت بها الحكومة البريطانية لحين المفاوضة النهائية في أمر الاتفاق بين البلدين ... »

« زادت هذه المناوشة السياسية الجديدة سخط الرأي العام المصري بأسره ،  
فالأحزاب وجميع الجماعات وعلى رأسهم الأمراء احتجاجوا احتجاجات شديدة  
على تدخل إنجلترا في السودان الذي هو روح مصر نفسها

» ولكي تنفي على روح هذه الاحتجاجات وقيمتها ضد هذا الاعتداء  
أقدم إليك صورة الكتاب الذي أرسله حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون  
لرشدى باشا رئيس لجنة وضع مشروع الدستور ، وهذا نصه :  
« حضرة صاحب الدولة

» إن لجنة الدستور التي ترأسونها يجب أن يكون عملها مطابقا لرغبات الأمة .  
ومسألة السودان من المسائل الشاغلة للرأي العام المصري ، وكان الواجب على الوزارة  
الحاضرة أن تحصل على الاعتراف ببطالان اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، وتجعل هذه  
المسألة من الشروط الأساسية التي لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت فيها ! ولكن  
إذا كان هذا قد فات الوزارة مع مزيد الأسف ، فلا يصح أن يفوت دولتكم  
وحضرات إخوانكم أعضاء لجنة الدستور ! لذلك أذكر دولتكم بوجوب إعتبار  
السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ، ووجوب تشكيل مجلس نوابنا  
من المصريين والسودانيين على حد سواء ، حتى يجلس نواب إخواننا سكان السودان  
المصري مع زملائهم نواب سكان الوجهين البحري والقبلي ، ويعمل الجميع للمنفعة  
المشتركة التي لا انفصام لها أبداً . واقبلوا فائق احترامي

عمر طوسون»

« إن جميع الاوربيين الفاطنين بمصر يتساءلون إزاء هذه التعقيدات التي تخلفها  
إنجلترا في كل لحظة ، كيف يتسنى لمصر أن تعيش بدون السودان ؟ وكيف يكون  
لإنجلترا فيه — وهي لم تحتله إلا لأنها محتلة مصر — حق مشروع ، في الوقت الذي  
أعلنت استقلال مصر كبلد ذي سيادة ؟

» حقيقة إن جميع الاوربيين يخشون أن تثور نائرة الأمة المصرية من جديد  
الامر الذي لا يكون في صالح أي إنسان !



« هذا ومع أملنا الكبير في أن ترى السياسة الإنجليزية حقيقة الحال فانا نضم  
أماننا إلى أمانى مصر الحرة الكريمة . . . . »

وتقبلي أجل تحياتي وأسمى احتراماتى

ل . ب .

« ولقد حدث مكاتب التيمس بالظاهرة جناب اللورد اللبني في شأن  
رحلته الأخيرة ، فقال له اللورد :

« إنه مرتاح جداً لما شاهده في السودان . ولم يستطع في العام الماضى إلا القيام  
بجزء من رحلته التى كان ينوى القيام بها لتفقد الحالة هناك ولكنه زار في هذا العام  
مناطق لم يزرها منذ صار مندوباً سامياً فقد وصل جنوباً إلى الرجاف وهي الآن  
الحد الأخير للملاحة في النيل وتبعد مسافة ألف ميل في النهر عن الخرطوم ونزل  
في محطات مختلفة أثناء الطريق حيث قابل الشيوخ الزعماء هناك . ثم نزل إلى البرقى  
( طونجة ) الواقعة شمال بحيرة ( نو ) وركب السيارة إلى مسافة مائة ميل في طريق  
حسنة إلى ( تالودي ) عاصمة مديرية جبال النوبة حيث استقبله أكبر عدد من النوبيين  
إلى الآن ، وقد جاؤا من الجبال التى يقطن في كل منها قبيلة تختلف عن الأخرى

« وقد تكونت لدى المندوب السامى من هذه الرحلة التى بدأت في ٢١ مارس  
فكرة باهرة عن هذه البلاد العجيبة وقد صاد اللورد كثيراً من حيوانات الصيد  
الكبيرة نظراً لانخفاض ماء النهر وتمكن أعضاء حاشيته من الحصول على ثلاثة  
فيلة جميلة

« وسألت اللورد عن حالة السودان فأجابني أن الحالة هادئة جداً خصوصاً إذا  
راعينا تشعب القبائل وتباينها . وقد أعرب الناس في كل مكان زاره عن رضائهم بنظام  
الحكم الحالى ، واستقبله في الخرطوم ثلاثون رئيساً من كبار رؤساء القبائل برئاسة  
السر السيد علي المرغني . وقد خطب المندوب السامى فيهم فأشار إلى الخوف الذى  
يوجد على ما يظهر في أدمغة الناس في السودان من أنه يحتمل أن تقل الصلة الوثيقة

في المستقبل بين بريطانيا والسودان وصرح بأن الحكومة البريطانية ليست لديها نية كهذه

« وتأييداً لقوله هذا تلا اللورد عليهم جزءاً من الخطبة التي ألقاها المستر لويد جورج يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في مجلس العموم فيما يتعلق بالسودان. ثم قال إنه يرجو أن تنشر هذه النية بينهم وأن يعودوا فيخبروا شعبهم بأنه ليس ثمة ما يدعو إلى خوفهم من أن بريطانيا ستتخلى عن السودان!

« وقد رد السيد علي المرغني ومن معه بأعرب كل منهم عن رأيه بأن السودان بلاد منفصلة عن مصر لها جنسياتها الخاصة بها فيجب أن تترك في سبيل التقدم حسب قواعد الرقي الخاصة بها. ثم أدرىوا عن رجائهم أن يدرك ذلك وأن يستمر في المستقبل ذاك التقدم الذي ظهر بجلاء تحت الإدارة البريطانية التي أعطتهم الحرية الدينية في أربعة وعشرين عاماً انقضت بسلام. وهم يرجون بصفة خاصة أن لا يعرقل شيء إنشاء سد النيل الأزرق وإتمام مشروعه الري!

« وزاد اللورد ألبني على ذلك قوله أنه يعتقد من الأحاديث التي دارت بينه وبين زعماء رؤساء القبائل والاعيان — أن مخاوفهم قد خفت

« وقال اللورد في ختام حديثه أنه زار السد الذي يراد إنشاؤه على النيل الأزرق في مكوار حيث وقفت الأعمال وحيث تتخذ جميع الوسائل اللازمة لصيانة الأعمال أثناء وقوف العمل من التلف!

« ويوجد السري ستاك الآن في لندن حيث يقوم بالأعمال اللازمة للحصول على أموال أخرى مطلوبة وقد أعرب اللورد ألبني عن رجائه بأن ينجح الحاكم العام في مهمته لأنه يرى أن مستقبل السودان يتوقف على تنفيذ هذه الأعمال الهامة «

« وكتبت الديلي تلغراف الانجليزية في هذا الصدد، مقالاً مطولاً

نقتطف منه هذه العبارة :

« كانت لرحلة اللورد ألبني وتصريحاته العامة أهمية سياسية أولى فيما يتعلق بالعلاقات الدقيقة بين بريطانيا العظمى ومصر في عهدها الجديد إذ أنها حصلت على



استقلالها منذ شهرين بموجب شروط التصريح البريطاني، وقد احتفظ هذا التصريح بمسألة السودان بصفة خاصة للمناقشات المقبلة وللتنسيق مع الحكومة المصرية، وهذه المسألة في الوقت الحاضر موضع مناقشة حادة بين السياسيين المصريين :

« إن السودانيين مبهجون راضون لا يخشون شيئاً من الوجهة السياسية غير تغيير الحكومة ! وقد احتشدت في كل محطة جماهير من الاعيان للترحيب بالمندوب السامي وجاء في إحدى الجهات عدد من رجال القبائل الجبلية لم يحتشد عدد مثله من قبل ! وقابل اللورد ألنبي في الخرطوم جمعا كبيرا تكلم فيه كل عين من الاعيان وأعربوا جميعاً عن امتنانهم مما يستمتعون به من نوائد الحرية الدينية والرخاء المادي بفضل أحوال السلم والتقدم التي ساعدتهم عليها البريطانيون !

« ينظر السودانيون بعين الفلق إلى إتمام سد النيل الأزرق والاعمال الهندسية التي يرتبط بها رخاء السودان في المستقبل ، وقد أعطى اللورد ألنبي تأكيداً صريحاً كان سكان السودان ينتظرونه بلمحة مؤلمة وكان وجود هذا الشعور هو السبب في سفر اللورد ألنبي من القاهرة خفيف وطأته بتصريح جلي صريح إذا أخذ يؤكدهم جديد الخطة التي وضعت ، ليس فقط كما ذكر في المراسلات الرسمية إلى مندوبي الوطنيين المصريين ، بل أيضاً كما ذكرها المستر لويد جورج في البرلمان يوم ٢٠ فبراير ! »  
 « تكلم المستر لويد جورج بما تكلم لان مسألة السودان كانت في خلال المفاوضات مع الزعماء المصريين موضوع طلب رسمي يستحيل التسليم به ! ولم يمنع اعتدال عدلي باشا وحزبه من الاصرار على أن السودان ملك لمصر ولا يمكن نقله للغير ، وأنه يجب إدخاله ضمن أراضي المملكة الجديدة التي يطلبون استقلالها ! على أن هذا الطلب لم يلق تأييداً حتى في الدوائر البريطانية التي كان يدافع فيها عن القضية المصرية أقوى دفاع ! فقد كانت هذه الدوائر تعترف اعترافاً تاماً كغيرها من الدوائر الاخرى بأنه ليس لمصر شبه حق في امتلاك السودان وحكمه !

« إن السودانيين زنوج يختلفون تمام الاختلاف عن عرب النيل وشعورهم  
 الا كبر نحو المصريين هو الذكرى السيئة للمظالم الساحقة من حكم الحديوي في السنوات  
 السابقة لحركة المهدي التي اكتسحت هذه المظالم أحلت مكانها مظالم شرأمنها  
 » ويعارض السودانيون بحماسة في وضعهم اليوم تحت حكم المصريين فلا يمكن أن  
 تحكمهم مصر ! على أنه بالرغم من كل هذا توجد الآن في الصحف المصرية مناقشة  
 شديدة لملك السودان؟ والظاهر أن المتطرفين مسممون على التشديد في المسألة حتى  
 لو أدى الامر إلى هدم التسوية التي تم الوصول إليها في شهر فبراير الماضي

« وجه الامير عمر طوسون — اليوم الذي حدث فيه مندوبنا اللورد ألتبي —  
 خطاباً إلى رئيس لجنة الدستور ألح فيه على أنه يجب على اللجنة أن تعتبر السودان  
 كأنه داخل ضمن حدود مصر ، وأن تضع الوسائل اللازمة لتمثيل السودانيين في  
 البرلمان ، ومن الجلي أن السودانيين أنفسهم مسممون علي ألا يخضعوا لهذا العمل  
 كما أن الحكومة البريطانية مصممة على منعه ، وأن عليهم أن يراعوا حقوقهم  
 وصالحهم ، وهم يدركون مثلنا أنه سيكون لدى المصريين شيء كثير لوضع نظام حسن  
 بين أنفسهم دون محاولة القيام بمهمة مستحيلة وهي إعطاء هذا الحكم إلى بلاد  
 أكبر من مصر مرات عديدة ، ويقطنها شعب أجنبي غير راض ! وإذا فرض وكان  
 لدى مصر الخبرة والكفاءة اللازمين لتقييم مهمة الادارة فانها لا تستطيع تنفيذه  
 إلا بصورة تشبه الاستبداد المملح

« أما فيما يتعلق بنا فقد قبلنا عهداً مقيداً قطعناه على أنفسنا لاهل السودان ،  
 وأودنا عدة ملايين من الجنيهات لترقية البلاد ، ونحن مستعدون لاعطاء أوفي  
 الضمانات فيما يتعلق بحصول مصر على ما تحتاج إليه من الماء وهي النقطة الوحيدة التي  
 يمكن تنفيذها في القضية المصرية !

« لا نستطيع التسليم بمطلب سياسي يتضمن تسليم أمة إلى الاستعباد في حين إتنا



منح الاستقلال لامة أخرى ! وقد حُصّ اللورد أَلنبي السياسة البريطانية في كلماته  
الاخيرة التي ألقاها في اجتماع الخرطوم بقوله :  
« لكم إذا ما عدتم إلى أوطانكم أن تحبروا شعبكم ألا يخافوا من أن بريطانيا  
ستخلى عن السودان »

« على أثر هذه الضجة الانجليزية والمناوشات البريطانية في أكبر  
شأن حيوى عليه تقوم حياة مصر ، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب  
الوطني وقررت الاحتجاج على سلوك السياسة الانجليزية في السودان .  
ونشرت في الصحف قرارها وهذا نصه :

« وبعد الاطلاع على البيان المنشور في الصحف المحلية المصرية بتاريخ ٥ مايو  
الجارى خاصا بالسودان .

« وبعد الاطلاع على ما نشرته جريدة الاحاديث غازيت الصادرة في ذلك  
اليوم بخصوص ذلك البيان الذى بلغ إلينا رسميا .

« وبعد الاطلاع على حديث اللورد أَلنبي مع مكاتب التيمس المنشورة خلاصته  
التلغرافية في جريدة الاهرام الصادرة بتاريخ ٦ الجارى ، تلك الخلاصة المؤيدة لما  
جاء في البيان المذكور .

« وبعد الاطلاع على ما دار في مجلس العموم في صدد السودان .  
« ولما كان هذا الاقليم جزءا لا يتجزأ من مصر بحكم الفرمانات والمعاهدات الدولية .  
« وكانت معاهدة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى أبرمت بين الحكومة المصرية  
والحكومة الانجليزية باطلة قانوناً للأسباب التى فصلها الحزب الوطنى ببياناته وتقاريره .  
« قد انعقدت اللجنة التنفيذية للحزب فى مساء ٦ الجارى وقررت ما يأتى :  
« أولا — إعتبار الخطة التى سلكتها إنجلترا فى السودان وورد شرحها فى

البيان المذكور منافية للعهود والوعود والمعاهدات الدولية ، وقائمة على الاغتصاب والافتئات على الحقوق الخاصة بمصر ، وداعية للاحتجاج الشديد عليها من قبل الامة المصرية .

« ثانياً — اعتبار من جمعتهم الحكومة السودانية لسباع كلمة اللورد أللنبى لا يمثلون غير أنفسهم ومكرهين على القيام بهذه المخادعة تحت تأثير الاحكام العرفية والنظم الحكومية المتبعة في الاقليم السوداني ، وأن الغرض من ذلك إنما هو دسيسة يراد بها فك عرا الاخاء الوثيق ، الذي يربط المصريين وأخوانهم السودانيين إذ ليس بينهم وبين بعضهم أي تفاوت في الحقوق .

« ثالثاً — دعوة الوزارة إلى الاسراع في وضع حد لهذه الدسائس والعمل جدياً وراء صيانة حقوق مصر .

« رابعاً — دعوة الامة إلى التمسك بمحقوقها في جميع الاقطار المصرية ومطالبتها أولى الامر بالسهر على مراقبتها والعناية بها لاسيما في السودان حذراً من تفكك الروابط التي تربط القطرين .

« خامساً — تقرر إرسال هذا الاحتجاج إلى جميع الصحف والمقامات الرسمية . . »

« أقلقت مسألة السودان الامة المصرية بأسرها ، فأخذ كتابها وكبار رجال القانون فيها ينشرون في الصحف السيارة الرسائل الممتعة التي وصل إلي بعضها والتي أقدم للقراء نموذجاً منها كتبه مصري عظيم من كبار رجال القانون ونشرته جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٨ مايو الفائت ( سنة ١٩٢٢ ) وهذا هو نصه :

« إنما السودان هو الحياة بذاتها لمصر لانه منبع النيل . ومصر هي التي فتحت السودان ولم تضن في سبيله لا بالرجال ولا بالمال ! ( وهذا الفتح بدأ على عهد محمد



علي وتم على عهد إسماعيل الذي ضم مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل ،  
وبحجر الغزال وخط الاستواء ثم سواحل البحر الأحمر حتى رأس غردقوي، وجعل  
الأوغندا تحت حماية مصر ، ونال من الباب العالي إدارة سواكن وزيلع وملحقاتها  
وانتخذ لنفسه لقب خديوي مصر ، وصاحب نوبيا ودارفور وكرودفان وسنار ،  
واعترفت فرمانات السلطنة التركية لمصر بتملك هذه الأقاليم السودانية ، واعترفت  
الدول بهذه فرمانات ذاتها !

« وفي سنة ١٨٨٥ جلست الحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة الانكليزية  
عن أكثر هذه الأقاليم السودانية ! ولكنها خرجت منها بنية العودة إليها ،  
ومع العزم الأكيد على احتلالها ثانية عند ستوح أول فرصة ملائمة ! وهذا العزم  
واضح كل الوضوح في المستندات الرسمية المصرية !

« فوزارة شريف باشا فضلت الاستعفاء على قبول ترك السودان ولو تركه قوتاً ،  
« وفي ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ أرسل رياض باشا إلى السير إيفلن بارنج مذكرة  
قال فيها :

« لا يستطيع أي إنسان أن ينازع في أن النيل هو حياة مصر ، وهذه حقيقة  
واضحة كل الوضوح لا تحتاج إلى مناقشة ، وبما أن النيل هو السودان ، فلا جدال  
في أن العلاقات والروابط التي تربط مصر بالسودان لا يمكن أن تقبل أي انفصام ،  
وما مثلها في هذا التماسك إلا كمثل العلاقة التي تربط الروح بالجسد ، وإذا تمكنت  
دولة من الاستيلاء على منابع النيل ، فإن هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعداد  
على مصر !

« فمن هذا كله يتبادر إذن إلى كل ذهن أن حكومة سمو الخديوي لا ترضى قط  
بحال من الأحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة إكراهاً بمثل هذا التهميم  
على وجودها (١)

وفي الكتاب الأزرق الذي أصدره اللورد سالسبوري في سنة ١٨٩٨ عن مسألة  
قاسوده كتاب من بطرس غالي باشا وزير الخارجية قال فيه :

(١) راجع الوقائع المصرية لسنة ١٨٩٤ ملحق ٥٥٦ صفحة ٨٥٥

« إن حكومة الخديوى كما تعرف سيادتكم لم يغب عن نظرها في حين من الاحيان العودة إلى استئناف احتلال الاقاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الاقاليم إلا عقب ظروف قوة القاهرة . وأن استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها إذا لم يعد إلى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله بالضحايا الجسيمة

» ولمعرفة الحكومة المصرية أن مسألة فاشودة في هذا الاوان هى موضوع المسكلة بين بريطانيا العظمى وفرنسا . فهى ( الحكومة المصرية ) ثم تكل إلى أن أطلب من سيادتكم أن تنفضوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبورى ليتم لاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعاً ولكي تعاد إليها جميع الاقاليم التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد أحمد (١)

« هذا وفي نظر أوروبا ذاتها لم تقف تلك الاقاليم السودانية التي تركت ركا موقوتاً معتبرة مصرية

» وانا للورد دليلاً على صحة ذلك تصريحات عظماء الانكليز ذاتهم في صدد حادثة فاشودة والمماهدة الانكليزية الطليانية ( ١٨٩١ - ١٨٩٤ )

١ - في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩١ صرح اللورد سالسبورى لسفير فرنسا :  
« إن وادي النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر . وأن جميع العوائق وكل الانتفاص الذي أحدثه فتح المهدي واحتلاله في صفة هذا التملك ، قد زال بفعل انتصار الجيش الانجليزى المصرى فى أم درمان ( ٢ )

٢ - قال اللورد روزبرى فى خطاب ألقاه فى إبسون فى ١٢ أكتوبر ١٨٩١ :  
« نحن نعمل الآن لنرجع إلى مصر ما يؤلف حسب تصريحات جميع الوزارات الفرنسية أرضاً مصرية ( ٣ )

٣ - وأثبت اللورد كمبرلى فى مأدبة أقيمت إكراماً للورد كنشتر مايلي :

(١) راجع الكتاب الازرق فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٩١

(٢) راجع الكتاب الازرق فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٩١

(٣) راجع التيمس فى ١٢ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨



« إن الجلاء عن فاشودة لا يمكن أن يمن كرامة فرنسا لأن الحكومة الفرنسية ذاتها صرحت بأن الاراضى المختلف عليها هي ملك مصر » (٤)  
 « ومن جهة أخرى فإن البند الثاني من الاتفاق الانجليزى الطليانى المبرم سنة ١٨٩١-١٨٩٤ نص فيه :

« يكون للحكومة الطليانية فى حالة اضطرارها للعمل قياما بحاجة موقعها العسكرى أن تحتل كسلة والاقليم الملاصق لها حتى العطبرة . إلا أنه يكون معروفاً لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكرى لمواقع الاراضى الاضافية المعينة بهذا البند لا يلغى حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضى فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط إلى أن تتمكن الحكومة المصرية من استئناف احتلال المنطقة المشار إليها »  
 وعند ما استعادت مصر الاقاليم السودانية التى كانت قد تركتها وقتياً عاوتها انكثرتا على ذلك ولزيادة الايضاح نقول :

أولاً — إن استعادة تلك الاقاليم تمت على حساب مصر وباسمها ، وكانت انكثرتا تعمل بمعاوتتها بوصف أنها خليفة فى الواقع لمصر ، وهذا ما يستتبع استتاجاً مقطوعاً به من التصريحات المذكورة آنفاً ، ثم إن اللورد كيتشنر قائد الجيش المصرى صرح للقومندان مارشان فى فاشودة بقوله :

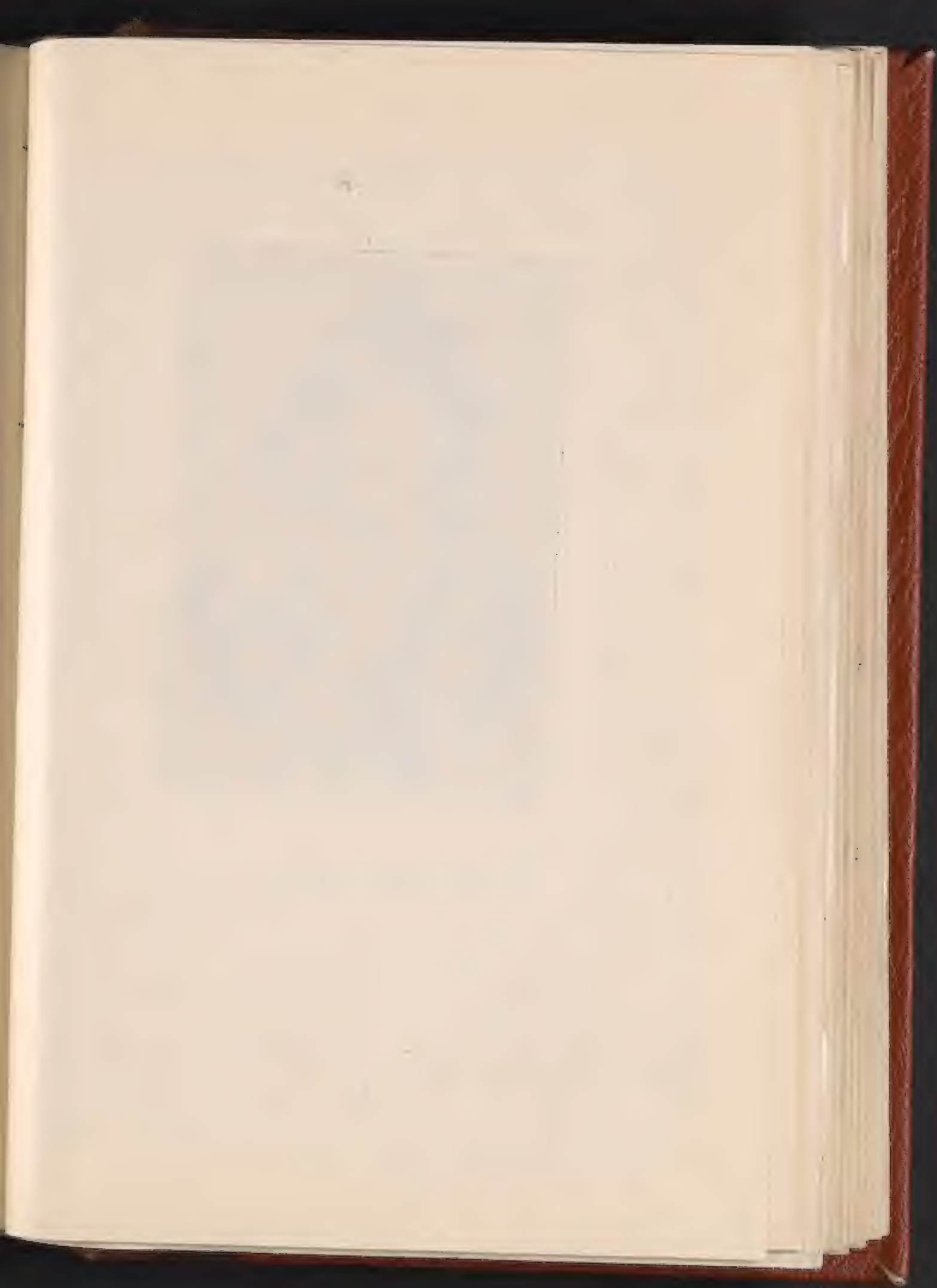
« إن التعليمات التى تلقيتها تنضى بان أعيد بسط (السلطة المصرية) على مديرية فاشودة وأنى أحتج على رفع العلم الفرنسى على (أملاك سمو الخديوى) ثم كتب إليه بعد ذلك .

« يجب على أن أبلغك أنى وقد رفعت اليوم العلم المصرى على فاشودة بأن حكم هذه البلاد قد استعادته مصر ليدها نهائياً (راجع تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٨٩٨) ثانياً — إن القوات العسكرية التى استخدمت للاستعادة قد كانت من جانب المصريين ٢٥ ألفاً ، أما التى كانت من جانب الانجليز فقد كانت فى بادىء الامر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها ألفى جندي !



المرحوم شريف باشا





ثالثاً — إن نفقات الاستعادة ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثها . وإذا كانت انكلترا قد تحملت الثلث الثالث فالحظاً ليس خطأ مصر ولكنه ناشئ من معارضة صندوق الدين التحكيمية ، ومع ذلك فقد دفعت مصر ثلاثة ملايين من الجنيهات لانهلكت الإعانة علي حربها الأخيرة

رابعاً — إن مصر وحدها دفعت منذ استعادة السودان نفقات الاعمال والمشروعات ، ماعدا خزان مكوار ، فبلغ ما أنفقته نحو ٦٠٠٠٠٠٠ ر.ه جنيه ومصر وحدها هي التي دفعت العجز المتوالي في ميزانية السودان فبلغ ما دفعته في هذه السبيل ٣٥٠٠٠ ر.ه جنيه

خامساً — منذ استعادة السودان تنفق مصر علي عشرة آلاف جندي مصري في السودان للدفاع في الخارج ، ولمنع كل ثورة في الداخل ، فتحملت مصر من جراء ذلك إنفاق ١٣ مليون جنيه مع أن القوة الانجليزية في السودان وهي ألف رجل أنفق عليهم نحو مليوني جنيه (دفعتها مصر من ميزانية جيش الاحتلال)

إن مصر تحملت في سبيل السودان نفقة مالية كبيرة جداً كما تدل سجلات الحسابات وقد تحملت هذه الاعباء رغم الديون المترتبة عليها ورغم شدة حاجتها إلى الاموال لتقوم بالاعمال العمومية لا سيما أعمال الري التي يحول بها ري الحياض إلى ري دائم ، وقد كان في الامكان باصلاح مليوني فدان لا زرع الآن ، نصف الاموال التي أنفقته



« فالاستنتاج الطبيعي المعقول من كل ما تقدم هو أنه يجب اعتبار السودان جزءاً من مصر لا يقبل التجزئة حتى أن اتفاق ١٨٩٩ ذاته لا يعارض ذلك ! فإن ذلك الاتفاق يشرك انكلترا مع مصر لافي السيادة على السودان ، بل في الادارة ، وإذا كان العلم الانكليزي قد ظل يحقق على السودان إلى جانب العلم المصري فراجع ذلك إلى الاهتمام باتقاء العراقيين التي تتجهم عن تنفيذ حكم الامتيازات هناك فتحول دون تقدم تلك البلاد !



« وفي الواقع فإن اتفاق ١٨٩٩ قد تضمن مانصه !  
 « من حيث إنه صار لازماً اختيار طريقة الإدارة وسن قوانين للإقاليم  
 المستعادة المذكورة »

« وزاد على ما تقدم قوله :  
 « ومن حيث إنه ظاهر ولا سبب عديدة يمكن أن تدار وادي حلفا وسواكن  
 إدارة أفضل إذا ضمنا إلى الأقاليم المستعادة »  
 « وبالفعل ضمت حلفا وسواكن إلى الأقاليم المستعادة حتى يكون السودان خاضعاً  
 لنظام الحكم الذي قرره الاتفاق !

« وهذه وادي حلفا ، وهذه سواكن ، لم تجل عنها الجنود المصرية قط فضمها  
 إلى الأقاليم المستعادة يثبت أن ذلك الاتفاق ما كان يرمي إلا إلى الوجهة الإدارية  
 ولم يكن الغرض منه أن يخرج السودان من السيادة المصرية !

« وتأيداً لهذا الإيضاح — لاتفاق ١٨٩٩ — نستعين بحكم اللورد كرومر الذي  
 هو بلا شك أصدق مفسر له لأنه هو الذي وضعه ، فإليك ما يراه القارئ في تقريره  
 لعامي ١٩٠١ و ١٩٠٣

ففي تقرير سنة ١٩٠١ قال مانصه :  
 « الأخط في أعمال مجلس شوري القوانين الخاصة بالاعتمادات قوله :  
 « إن المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لأنه يعد السودان جزءاً  
 لا ينفصل عن مصر »

( وهذا الرأي صحيح في الحقيقة فإن نظام الحكم السياسي في السودان مقيد  
 على كل حال بالاتفاق الممقود بين بريطانيا العظمى ومصر وموقع عليه في ١٩ يناير  
 سنة ١٨٩٩ ! ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء مجلس الشورى غير ملمين تمام  
 الامام بفحوى ذلك الاتفاق ، فأني أتهز هذه الفرصة لأبين أنه لم تكن هنالك نية  
 أو رغبة عند صوغه في انتقاص حقوق مصر الشرعية ، فقد كانت الأغراض الأساسية  
 التي رمي إليها واضعو ذلك الاتفاق هي أولاً — ضمانه وجود حكومة صالحة للامة

السودانية ، وثانياً -- إلقاء الارتباك الخاصة التي أوجدها أسلوب الامتيازات الدولية في مصر»

« وفي تقرير سنة ١٩٠٣ قوله :

« لقد سئلت أحياناً لماذا لا تتحمل الخزائن البريطانية قسماً من نفقات الإدارة في السودان مادامت الراية البريطانية تحقق إلى جانب الراية المصرية على ربوعه وهو سؤال طبيعي ولكن الإجابة عنه سهلة جداً لجميع الواقفين على تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، الذي بموجب نصوصه أوجدت للسودان حالة سياسية خاصة ! وذلك أن حكومته شكلت لغرض صريح وهو إنقاذ السودان وبناء على ذلك إنقاذ مصر عند حكمها تلك المديرية من جميع تلك الأوضاع الدولية المعقدة التي لها النصيب الاوفر في تعقيد الإدارة في مصر

« ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الراية البريطانية على الخرطوم -- من وجهة النظر البريطانية -- من سبب أدعى إلى رفعها على أسوان أو طنطا !

« وفوق كل ما تقدم كيف كان بالامكان أن يشرك اتفاق ١٨٩٩ إنكترا مع مصر في السيادة على السودان ؟ فليس إرسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الآلاف ( وهم من جيش الاحتلال ) ولا اتفاق بعض المال القليل ، مما يسوغ مثل هذه الشركة ! فإذا كان العون الاختياري يحول من ذاته حتماً ما ، فإن الواجب أن يكون لمصر حق في سوزبا وفلسطين ، لأنه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانئها وإمدادها الجيش الانكليزي بالاكل والماء والمعدات من كل نوع ، سهل فتح تلك البلاد ، وأتقت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في تأمين ماحصه الجيش الانكليزي ، حتى أن هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسابان الجبوب من كل صنف والمواشي التي نقصت الثلث مدة الحرب !!!

« وقد اعترف المارشال أللنبي بقيمة المساعدة المصرية إبّان حملة فلسطين وسوريا وورد في تقرير اللورد ملر قوله :

( وليس من العدل إلا أن نذكر الخدمات التي أداها فيلق المتطوعين المصريين فإن قيمتها كانت فوق التقدير ، ولم تكن منها مندوحة لفتح فلسطين !!



( إنه كان لمصر على انكثرا دين أدبي لتساعدتها على استعادة السودان ، أولم يكن إخلاء السودان بفعل ضغطها على مصر ?? ألم تكن إنكثرا بمثابة القيمة على مصر ?? » فقد قال السير ادوارد جراي أمام مجلس النواب الانكليزي في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ :

« إن انكثرا لم تغفل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم فطالب مصر لم نسلم بها نحن وحدنا ، بل سلمت بها أيضاً وأثبتتها كل الثبوت الحكومة الفرنسية ! »



« وفصلاً عن أن النيل هو رباط الحياة بين القطرين . فان هناك اعتبارات اقتصادية تربط السودان بمصر ! »

« فالسودان بلاد لا تزال بكراً وتجارته معدة للنماء وحاصلاته للزيادة بسرعة نظراً لسعة أراضيه وخصبها . فاذا كان له منفذ إلى البحر في بور سودان إلا أن هذا الميناء لا يستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلاد عند ما تنال بعض التقدم ! »

« ومن مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان لاسيما إذا بدت المزاحمة في تجارة تلك البلاد فانه حينئذ تفضل الطريق الأقصر . وأكبر شطر من تجارة السودان هو الآن مع مصر . وسيظل دائماً كذلك . ومصر هي في العالم من البلاد التي ازدحم سكانها ، هؤلاء السكان الذين يزيدون زيادة سريعة وقد أخذت أرضها تعجز عن أن تكفي هؤلاء السكان ، وبعد بضع سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتحرجة التي يستعصى على السلاطة الآتية حلها ، فليس في الارض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان في مصر غير السودان نفسه ، فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بحتة ومتصلة بمصر بروابط من كل نوع ! »

« ومن جهة أخرى فإن من المبادئ المسلم بها لدى الجميع والتي كانت مرشدة وهادية لسياسة الانسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المنحصرة في تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتحدة إذا كانت من عنصر واحد أو عناصر متجاورة ،

وهذا المبدأ ينطبق على مصر والسودان ، لان غالبية سكان البلدين من العنصر العربي الذي يتكلم لغة المصريين ولها دين واحد ومتخلقة بأخلاق واحدة »

\*\*\*

ولهذه المناسبة حادث محرر جريدة الاهرام حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة وناظر الخارجية المصرية ووجه إليه سؤالين عن السودان فأجاب عنهما بما نصه :

« س — لفظ الناس كثيراً في مسألة السودان في العهد الاخير وتساءلوا لم لم تبد الحكومة بياناً عن خطتها ورأيها في مركز السودان بالنسبة لمصر ؟؟  
« تذكرون أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة كما ورد ذلك في كتاب المندوب السامي البريطاني إلى جلالة الملك في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ولكن ليس معنى الاحتفاظ بمسألة السودان لزمن مقبل ألا يكون للحكومة المصرية رأي فيها ، ومذهب تدافع عنه وتسعى لتحقيقه ، وغير صحيح أن الحكومة لم تبد رأيها في مركز السودان بالنسبة لمصر ، فقد جاء في برنامج الوزارة العبارة الآتية :  
« لم يكن لزملائى ولى ، ونحن نشاطر الامة أمانيتها في الاستقلال إلا أن نقر الوفد الرسمي على ما فعل »

« ولم يغيب عن ذهن أحد أن الوفد أشار في الرد الذى أرسله إلى اللورد كروزن إلى مذهبه في علاقة مصر بالسودان ، وقال فى ذلك :

« أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ! فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة التى لا تزع فيه وحق السيطرة على مياه النيل »

« وليس معنى إقرار الوفد الرسمي على ما فعل إلا أن الوزارة أخذت بمذهبه فى المسائل المختلفة التى تعرض لها فى الرد ومنها مسألة السودان ، فرأى الحكومة فى السودان رأي غير مكتوم ، وإذا لم يكن الذين ينتقدون الحكومة على عدم ابدئ



رأيها في مسألة السودان قد تنبهوا إلى هذا الرأي فليس في ذلك ذنب على الحكومة  
 « س -- ولكن ماهو رأي الحكومة إزاء ما يروونه من احتمال تغيير حالة السودان  
 قبل الوصول إلى المفاوضات وهل هي تنوي السكوت على هذه الحال الجديدة ؟  
 « ج -- احتفظت الحكومة الانجليزية بمسألة السودان كما احتفظت بغيرها من  
 المسائل وأشارت إلى أن معنى ذلك الاحتفاظ هو أن هذه المسائل تبقى على ما كانت  
 عليه حتى يجيء دور المفاوضات ، فلا محل لتوقع أي تغيير في حالة السودان قبل ذلك  
 الدور !

« وما دامت المفاوضات ستجرى حرة خالية من كل قيد فكل ركن من أركان  
 المسألة سيتناوله البحث والتمحيص !

« ولقد جرى لي مع نخامة المندوب السامي البريطاني حديث في هذا الشأن  
 وكنا على اتفاق أنه مهما كانت نظرية كل فريق فانه يجب ألا يحدث من أحد الجانبين أي  
 تغيير في حالة السودان أو بت في شأنه بل يجب بقاء القديم على قدمه حتى يجيء  
 دور المفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، وقد صرحت الحكومة الانجليزية  
 بذلك أخيرا في مجلس النواب البريطاني بلسان أحد وزرائها !

« وعلى ذلك فلا محل لاثارة البحث في هذا الموضوع الآن

« وعندى أن مسألة السودان مسألة متشعبة الوجوه ومن مصلحة القضية المصرية  
 أن يكون البحث فيها شاملا لجميع أطرافها في وقت واحد ، وهذا لا يتيسر إلا وقت  
 المفاوضات ، حيث تلتقي الوجهتان المصرية والانجليزية بصفة تامة واضحة ، وإني أرجو  
 ألا يتعذر إذ ذاك الوصول إلى حل مرض ! ثم أن لهذه المسألة كما لغيرها من  
 المسائل المحتفظ بها من الاهمية الكبرى والدقة ما يقضى بإشراف الهيئة النيابية على  
 المفاوضات بشأنها » آه

\*\*\*

« هذا ولقد احتجت كذلك جماعة الشباب السودانية على هذا

الافتئات البريطاني بجاهرة بأن السوداني الذي يقبل إتقصام السودان عن مصر في ظل الإدارة الانجليزية ليس إلا خائناً للقضية الوطنية ... وقدّموا عرائض كثيرة في هذا المعنى لملك مصر وللوزير الأول ولممثلي الدول ... « على أنه من المستحيل أن تنزل مصر عن السودان وهو صلب حياتها ومستحيل أن يفصل السودان عن جسم الوطن الأصلي ! ومستحيل أن يكون لانجلترا في السودان أي حق !

### ﴿ ملحقات مصر ﴾

« تشتمل خريجة مصر - في عهد الخديوى إسماعيل - قبل الاحتلال الانجليزي على موانئ كثيرة في البحر الأحمر ومدن عديدة في أفريقيا وآسيا مثل سواكن ومصوع والحديدة ومسير وساحل الصومال وطورسينين وزيلع وبربرة وهرر وغيرها ... وأن هذه الموانئ والمدن لا تزال شرداً ملكاً لمصر بالرغم من احتلالها بعد أن احتلت إنجلترا مصر نفسها غدرًا وقسراً !

« إنه لا بد لمصر المستقلة أن تتسع يوماً تجارتها التي كانت عليها من قبل وكذلك تكبر بحريتها، وكلا المرفقين يتطلب موانئ بحرية وقواعد مواصلات

« لذلك كان جهاد المصريين قائماً على استرداد حقوقهم كاملة . وأنى لوائمة كل الوثوق بأنهم لا يقبلون أبداً أن ينزلوا عن ذرة من هذه الحقوق



لأية دولة كائنة ما كانت . وأنهم لا يريدون إلا إستقلالاً تاماً لكل ما كانوا  
يملكونه إبان حكم إسماعيل ! لاسيما وأن مصر مازالت تدفع إتركيا  
ولدائنيها خراجاً (سنة ١٩٢٢) منه شطر كبير خاص بهذه الملحقات التي  
ضمت كلها إلى مصر بعد أن أنفقت الأمة المصرية الكثير من مالها  
وأهدرت الغزير من دمها في سبيلها !!

« والمصريين كل الحق في أن يستردوا كل ما بتر من جسم وطنهم  
ومتملكاته واغتصب اغتصاباً ! والحزب الوطني المصري الممثل لمطالب  
مصر الحقيقية كان يطلاب قبل الحرب ما يطالبه الآن من رد ملحقات مصر  
إليها . ففي مبادئه وجميع تقاريره واحتجاجاته واجتماعاته وفي كل مكان  
يذكر الملحقات

« وكيف لا نفره عليها ؟ وحق الأمم لا يضيع أبداً بوضع اليد أو  
بمضي المدة !!







مصطفی کامل باشا

## مُصْطَفَى كَامِلٌ

« ليست الصحف التي كتبتها في هذا الكتاب إلا ملخصاً  
لتاريخ مصر منذ «محمد علي» حتى اليوم، لأن تاريخها بعيد المدى،  
وكثير الحواشي، وليس في وسع سفرين ضخمين أن يلبا به كل الأمام،  
وعلى الأخص فيما بذلته الأمة المصرية من الجهود لتحسين حالتها الاجتماعية  
والتخلص من العقبات المتكاثرة التي وضعا الاحتلال الأنجليزى في  
سبيلها! »

« لقد زرت مصر وسهرت غورها ووقفت على روحها الوطني فاشتغمت  
كل الأقتناع بأن الأمة المصرية الحاضرة لأحدى الأمم التي نالت قسطاً  
وفيراً من الحضارة »

\*\*\*

« إن محي الوطنية في مصر هو بلا ريب «مصطفى كامل» ذلك  
الذى وقف حياته منذ بلغ السادسة عشرة من عمره على حرية وطنه .

« بعد أن حصل «مصطفى كامل» على إجازة العلوم الثانوية في عام  
١٨٩١، بدأ بنشر مقالاته في الصحف، وبتأسيس الجماعات الأدبية، وبإصدار



مجلة شهرية لطلاب المدارس ! ولقد ارتبط وهو طالب بالخدوي السابق  
عباس الثاني في سنة ١٨٩٢ ....

صار محامياً بعد أن حصل على إجازة الحقوق من كلية طولوز في سنة  
١٨٩٤ ، لا ليدافع عن قضايا الأفراد ، بل ليدافع عن حقوق أمته برمتها  
وطنه مصر ! ومن ذلك التاريخ حارب بالقلم وباللسان وبالوطنية الحارة  
الاحتلال البريطاني ومظالمه !

« ولقد أسس مع الكثيرين من كبار المصريين الحزب الوطني  
وانتخب لسان حاله في أوروبا ، وسافر إلى فرنسا في أواخر شهر أبريل سنة  
١٨٩٥ . وكان أول عمل من أعماله في الدعاية ضد إنجلترا (بروبا جندا)  
أن قدم عريضة باسم الأمة المصرية لرئيس مجلس النواب الفرنسي ومعها  
لوحة تصور حالة مصر ، مثل فيها فرنسا محررة الشعوب المهضومة الحقوق ،  
وبالقرب منها أمريكا وبلجيكا وإيطاليا وصرىا التي حررتها ، وفي أسفلها مصر  
مكبلة بأغلال الإنجليزى الغشوم المحتل نهر النيل ! كما مثل النيل في صورة  
شيخ هرم يبكي بكاء مرّاً !

« من ذلك التاريخ بدأ « مصطفى كامل » عمله لتحرير وطنه ! ثم سافر  
إلى طولوز ، وألقى فيها أول خطبة من خطبه السياسية في ١٠ يوليو سنة ١٨٩٥  
ومن طولوز كتب إلى أول مكتوب وهذا هو نصه :

« طولوز في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٥

« سيدى

« إنى لازال صغيراً ، ولكن لى آمالاً كباراً . فاني أريد أن أوقف في مصر

الحرمة مصر الفتاة . هم يقولون إن وطني لا وجود له ، وأنا أقول ياسيدي إنه موجود  
وأشعر بوجوده بما آتس له في نفسى من الحب الشديد الذى سوف يتغلب على كل  
حب سواه ! وسأجود فى سبيله بجميع قواي ، وأفديه بشبابي ، وأجعل حياتي  
وقفاً عليه !

« إني أبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ، وقد نلت إجازة الحقوق من  
طولوز قبل سنة ، وأريد أن أكتب وأخطب وأنشر الحمية والاخلاص اللذين أشعر  
بهما في سبيل رقعة الوطن العزيز !

« وقد قيل لى أكثر من مرة إني أحاول محالا ، وحقيقة تصبو نفسى إلى هذا  
الحال فأعيني ياسيدي ، فأنتك من الوطنية بمكان يفردك بجزية تدبر قولى ، وتقوية  
عزى ومساعدتي ، وتقبلى تحية واحترام ... مصطفى كامل »

( حاشية مع خطابي هذا يصل إليك كتيب لي في « الخطر على مصر » أملى  
أنه يروقك وتستعذ ينه )

فرددت على « مصطفى » بما يؤكده معونتي ، فورد إلي منه خطاب  
شكر جزيل ، ومن ورائه خطاب آخر من باريس ، يسألني فيه حديثا .  
فسرعان ما أجبته إلى طلبه فأقبل علي شاب خلته ابن ثمانى عشرة سنة ! فقلت له  
ضاحكة ما صدقتنى سنك ، فأنتك لم تبلغ الحادية والعشرين ! فقال : قد  
بلغتها ياسيدي وأكملتها !

« وبعد أن تجاذبنا أطراف الحديث ، وجدت أن عقل هذا الشاب  
قد بلغ أشده ، واستوى قبل أوانه .... ورأيت أنه قد أطل التدبر  
والتمروى فى إمكان مصيره كما يقول « خطيب مصر » . وأن أغراضه



الجسام محالة وممكنة معا، وربما لاح لغيري أن هذا الصبي إنما كل زاده وهم  
ودعوى ولكن دل كتيبه على أنه حقيقة !

« هذا ولحى لمصر كنت أرتقب منذ سنين قومة قائم أو نهضة ناهض  
في وادى النيل . وكانت ثقتى دائما كبيرة بملتقى القول السيد الذى يرسله  
الله في وقت معلوم ليبدى طيب البذور في النفوس التى ظلت مليا بورا !  
« أوليست معاونتي لوطني شاب على النضال ليؤدى مهمة عالية ضد  
سالى حرية أمته — أحد المقاصد التى توخيتها منذ أسست مجلة «لانوفل ريفو»  
متوسلة بجميع الوسائل السياسية لانهاض وطننا فرنسا ؟

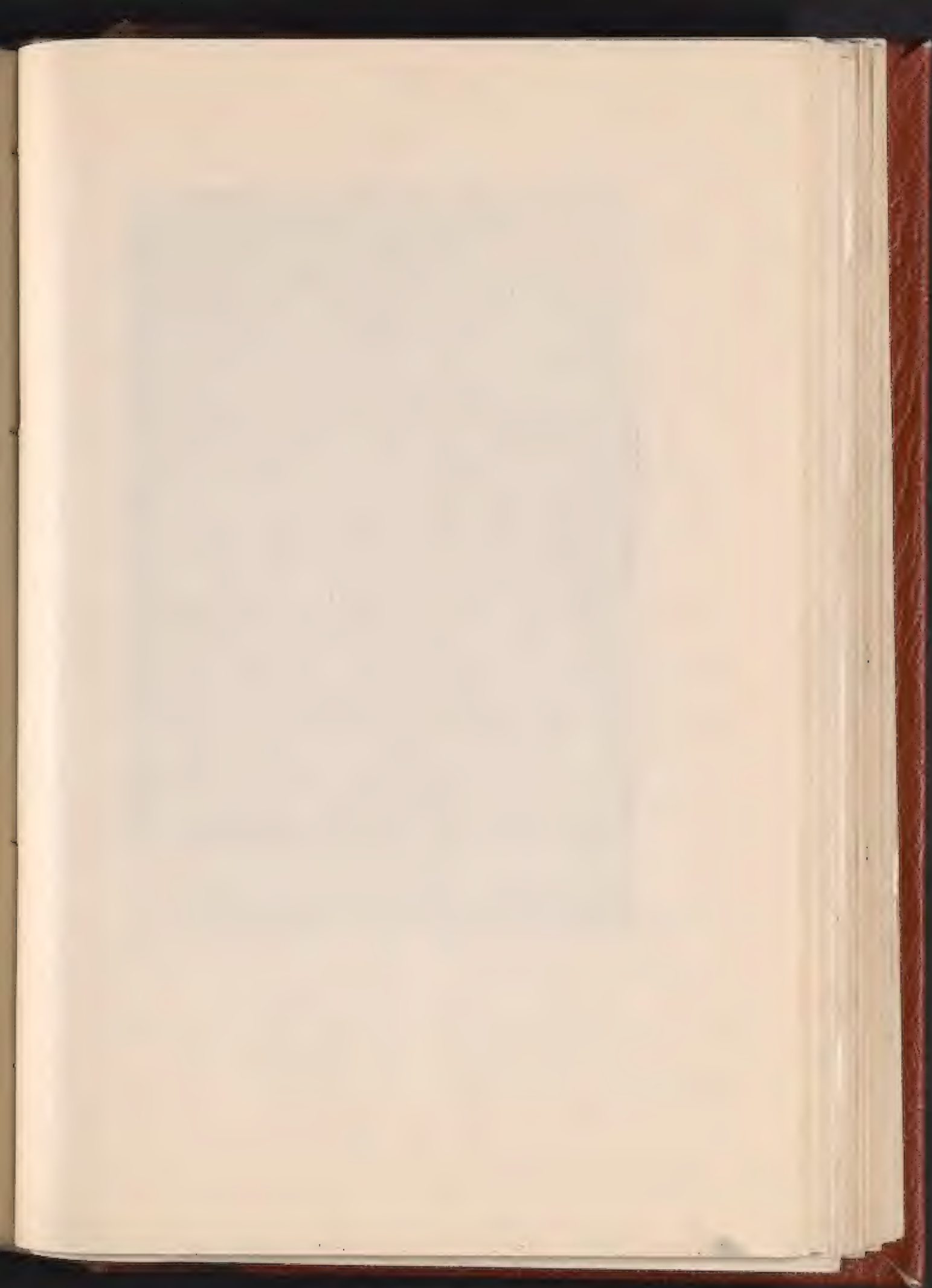
« لى منذ ذلك اليوم — يوم لقاء مصطفى كامل — بدأت أنشر له  
في لانوفل ريفو الرسائل السياسية فى المسألة المصرية . وأخذت حقيقة أؤدى إلى  
ذلك القائد الشاب المناضل عن قضية وطنية عظمى ووظيفة الام، فقدمته  
إلى جميع أكابر الرجال الذين يعنهم شأن مصر، وأوليته جميع منازل أبنائي  
الذين سبقوه ، والذين كان يختص بالذكر منهم بيير لوتي والجنرال مارشان.  
وأوجدت له فى آن واحد علاقه تقيسة فى عالم الصحافة الفرنسية . تلك  
العلائق التى عرف كيف يستميلها بأحسن سياسة إلى دعواه الشريفة.  
وأمكنه فيما بعد أن يستخدم هذا المركز بكل مهارة فى جميع البلدان الأخرى  
حتى فى إنجلترا نفسها ؛ وذلك فى اللحظة التى ظن الأنجليز أنهم وقفوا كل  
حركة وطنية مصرية، وقضوا على كل معارضة أهلية ، وكل أمل فى استقلال  
بلاد القراعنة !



### ﴿ حالة مصر السياسية ﴾

قد برأ مصطفى كامل مع عريضة لمجلس نواب فرنسا





« إن فشل الجيوش العراقية الذي كان سببه عدم كفاءة رئيسهم الحربي قد توضحت منه مصر رئيساً مدنياً، تعلم على النمط الاوربي، واحتك بعناصر السياسة المصرية، مدفوعاً بشغوره تجاه بلاده، للنضال عن حقها بالوسائل السلمية، وبقوة الاصابة القائمة على العدل والحق!

« ما كان يخطر ببال «مصطفى كامل» شيء وهمي بل إن امتلاءه بالحقائق كان يقيناً مدهشاً، لأنه يشوبها بالكشف عن المستقبل كشفاً جلياً

« إن الخطيب الشاب الذي لعب أكبر الأدوار السياسية في قضية بلاده فصار بعد عظاما بوطنيته، بقي في باريس بمشورتي وألقى خطاباً شيقاً في قاعة الجمعية الجغرافية، نشرته في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في لانونفل ريفو وعنوانه « شره إنكارترا »!

« لقد عرفت مشروعات «مصطفى كامل» واحداً واحداً، وكاشفني بجميع مراحل تنظيم حزبه، وقد أدهشني في كل الأمور كشفه عما في النفس المصرية، وأنها لكرامة قد تحققت بعد بضع سنين!

« ما كف (مصطفى كامل) عن الزم بعمله فتعد جاب كل أنحاء أوربا موطداً العلائق مع جميع المدروفين بالنفوذ في السياسة الكونية أوفى الوطنية الصادقة، وأن حميته واعتقاداته كانت جذابة ومفيدة وداعية للتفكير...»

« كان يعرض مسألة الاحتلال الانجليزي في أحاديثه الجلية بوضوح



تام ، بل وبهارة لا تلبث أن تنتع سامعية وقراده ، وكان يبين لهم على الدوام  
الفائدة التي تعود عليهم وعلى بلادهم من دناءتهم عن المرافق المصرية !

« لم ينل مصري ماناله (مصطفى كامل) في الشهرة السياسية ، وفي  
النجاح الخطابي ، وكذلك لم يكن لأحد حساد كما كان له . . . .

» إنه كان يطلب بأعلى صوته ، حرية أمته واستقلال بلاده ، وكان

من مبادئه المطلقة الاتفاق بين مصر وتركيا لإزاء الاحتلال الإنجليزي .

وكان بيننا أن تركيا إذا قبلت في الزمن الماضي مرامي إنجلترا في مصر ، فإن

هذه كانت تحرم لا محالة كل نصير دولي !

« ورغما من غض شهابه ، قد نال في كل الشرق وفي جميع بلاد الإسلام

الشهرة الفائقة ، والمركز الشريف الأسمى . ويمكن القول بأن بني قومه

ما كانوا يعجبون بقوته في علم الكلام فحسب ، تلك القوة التي تفنن الشرقيين

عادة افتتاناً كبيراً ، ولكنهم كانوا يعجبون فوق ذلك بتلك الشعلة الوطنية

التي كانت تجذبهم إليها بكلمة واحدة يلقبها على مسامعهم (مصطفى) . والتي

كانت ممتزجة بدمه امتزاجاً لم يؤثر فيه ما أصاب شقيقه (علي) . ذلك الذي

حكم عليه الإنجليز بالتجريد من رتبة وأوسمه العسكرية لحوادث وطنية ،

ولم تؤثر فيه كذلك حادثة فاشودة ، ولا خيانة بعض أصدقائه وحلفائه

القدماء ، ولا الاتفاق الفرنسي الإنجليزي ، ولا شيء من الحوادث والفوائ

التي تفتت معها همم الآخرين ، استطاع أن يطفىء حميته أو يغير عقيدته في

المستقبل وقوة رجائه في حرية أمته واستقلال بلاده !!

« بينما كان «مصطفى كامل» يناضل بالقلم واللسان عن حقوق بلاده ضد الاحتلال الإنجليزي ! أسس مدرسة بالقاهرة في سنة ١٨٩٨ وأسمها باسمه «مدرسة مصطفى كامل» . وما كان غرضه من تأسيسها إلا أن يقدم للنشء المصري تربية وتعلماً وطنيين ، وأن يضرب بهامثلاً لبني وطنه الأغنياء الذين ما عتموا أن قلدوه وأنشأوا المدارس العديدة المزهرة ! «إن لهذه المدرسة مزية ، فبينما هي تقدم تعلماً سامياً لأبناء القادرين تقدم في آن واحد هذا التعليم عينه لأبناء الفقراء مجاناً ، وهم نصف طلابها ( وذلك بهمة النجورين من المصريين الصادق الوطنية لما ووتهم في كل عام قسمها المجاني على النهوض حباً في رجل ذهب ضحية تقانيه في حب وطنه وأمته )

« إن بعث مدارك عالية من الأوساط المنحطة ، وتوثيق عرا الإخاء الذي دعا إليه النبي الأمين ، ومؤازرة الصغار على أن يفتحوا لهم في كبرهم سبيلاً إجتماعية ، تلك التي سدها الإنجليز في وجوههم وفتحوها للموسرين فحسب ، كل هذه أغراض «مصطفى كامل» الشريفة وآماله النبيلة تجاه أمته ووطنه !

« لقد حضرت في سنة ١٩٠٤ بالقاهرة حفلة توزيع الجوائز في مدرسة مصطفى كامل » وسمعت يخطب في أبنائها الفقراء والأغنياء وفي جمع يقدر عدده بأربعة آلاف نسمة في يوم من أضوأ أيام مصر البقية ! وأعجبت كل الإعجاب بهذه النهضة الوطنية !



« هذا ولما رأى « مصطفى كامل » أن خدمة بلاده التي وهبها حياته لا تكفي لها المدرسة والخطابة أسس في عام ١٩٠٠ م جريدة يومية أسماها « اللواء » ولقد نجحت في الحال وطبقت شهرتها جميع الآفاق . . . .

« صار اللواء أقوى سلاح أدبي مشهور في وجه الحكم الإنجليزي بمصر ، وبالرغم من عمل ( مصطفى كامل ) المستمر فيه فإنه ما كان يترك فرصة تمر دون أن يؤلف الكتب القيمة ، التي يمكن بها لأفكاره الوطنية في نفوس مواطنيه ، وكذلك ترجم بعض خطابات العربية إلى اللغة الفرنسية وجمعا في كتاب قيم في عام ١٩٠٥ ، وبينها نشر الخطاب الذي بعثه إليه مستر غلادستون ، وزير إنجلترا الأول في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ ، وقال له فيه :

« إن زمن الجلاء من مصر قد حان منذ أعوام »

« كان « مصطفى كامل » يحارب بجميع الوسائل ، تثييط الهمم والتفرقة ، ونقص الوطنية ، وأنها ثلاثة معاول هددت مصر ولا تزال تهددها وكانت ولا تزال أشد خطراً عليها من المغير نفسه !  
« وكان يكرر دائماً نصائحه لمواطنيه في خطبه وتكرارها يزيد تأثيرها اضطراباً . . . و ما جميع نعمات الوطنية إلا ذات صوت واحد ، كأننا نذكره :  
« لتسقط قرطاجنه »

« إن أعظم ما كان في أعمال « مصطفى كامل » إزاء مصر الحديثة ، أنه كان يشفعها بالتقاليد القديمة القائمة على أصول العلم العربي الذي ساد العالم عدة قرون وبتقاليد العلم الحديث ، حتى بذلك يرضى شمم عنصره الذي

لا يقبل في هذا الوقت إلا أن يسترد ما أعاره أوربا في تلك العصور !  
 «كافح (مصطفى كامل) في داخل بلاده وفي خارجها كفاحاً كبيراً  
 وقد ساعده إباؤه على تبوأ أكبر مقعد وطني بين أبناء وطنه وإليك  
 مثل من ذلك الأباء الوطني الراحل المعز :  
 كتب رحمه الله في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ إلى سمو الخديوي  
 السابق مكتوباً هذا هو نصه :

«مولاي

«تشرفت في (ديفون) بالثول بين يدي سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضي  
 ورفعت إلى مقامكم السامي أن الحالة السياسية الحاضرة تقضي علي بأن أكون بعيداً عن  
 خافضكم وأن أنحمل وحدي تبعه الخطه التي أتبعها تجاه الاحتلال والمحتلين منعاً  
 لتكدير خاطركم الشريف ودفعاً لما عساه يقع من الخلاف والنزاع  
 » وقد رأيت يا مولاي بعد التفكير أنه صار من المحتم علي القيام بهذا الواجب وأنه  
 أول عمل يلزمي تأديته عقب عودتي إلى الوطن العزيز . لأن الانجليز قد أظهروا  
 في خلال السنوات الاخيرة من التضيق على جنابكم العالي ما يجمل وجود رجل  
 ينتقد سياستهم في الصباح والمساء بجانب سموكم مدعاة لاعتدائهم على حقوق ذاتكم  
 السنه وحجة لتدخل جديد غير محمود

«وأتي بعد أن رأيت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة التي تفضلت  
 جلالة ملكة البرتغال ( بمنحى إياها ) ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم بسبب الاستقبال  
 الودي الذي نالته مدام جوليت آدم من لدنكم وتصريحهم بأن انجلترا لا تسمح  
 لجنابكم العالي بأكرام من يعادها ، وادعاءهم بأن كل ما يكتب أو يقال ضدهم وعزبه  
 من سموكم — أعد نفسي مقصراً تقصيراً حقيقياً في تأدية الواجب نحو مقامكم الرفيع  
 اذا أبقيت صلتى بسموكم على حالها ، وفضلت نعمة التقرب منكم علي القيام بواجب  
 تدنو إليّه الوطنية والسياسية



«وَأني أرجو أن يستفد دولاى حنظله الله أنى لم أقصد إلا محض خدمته بما قلته  
لسوء شأن أولئك المفسدين الذين ينتصتون بالبيعة ويضرون بها أكثر من أعدائها  
الظاهرين . ويدخلون اسمكم الكريم فى كل حادث غير حاسبين للرأى العام حساباً  
وغير ذا كرين أن عرش الخديوية هو البقية العزيزة لاستقلال البلاد . وأنه يجب أن  
يكون على الدوام مخاطباً بالاحترام التام والاحسان العام ليقاوم القوتين المحاربتين  
له ألا وهما الاحتلال والزمان !

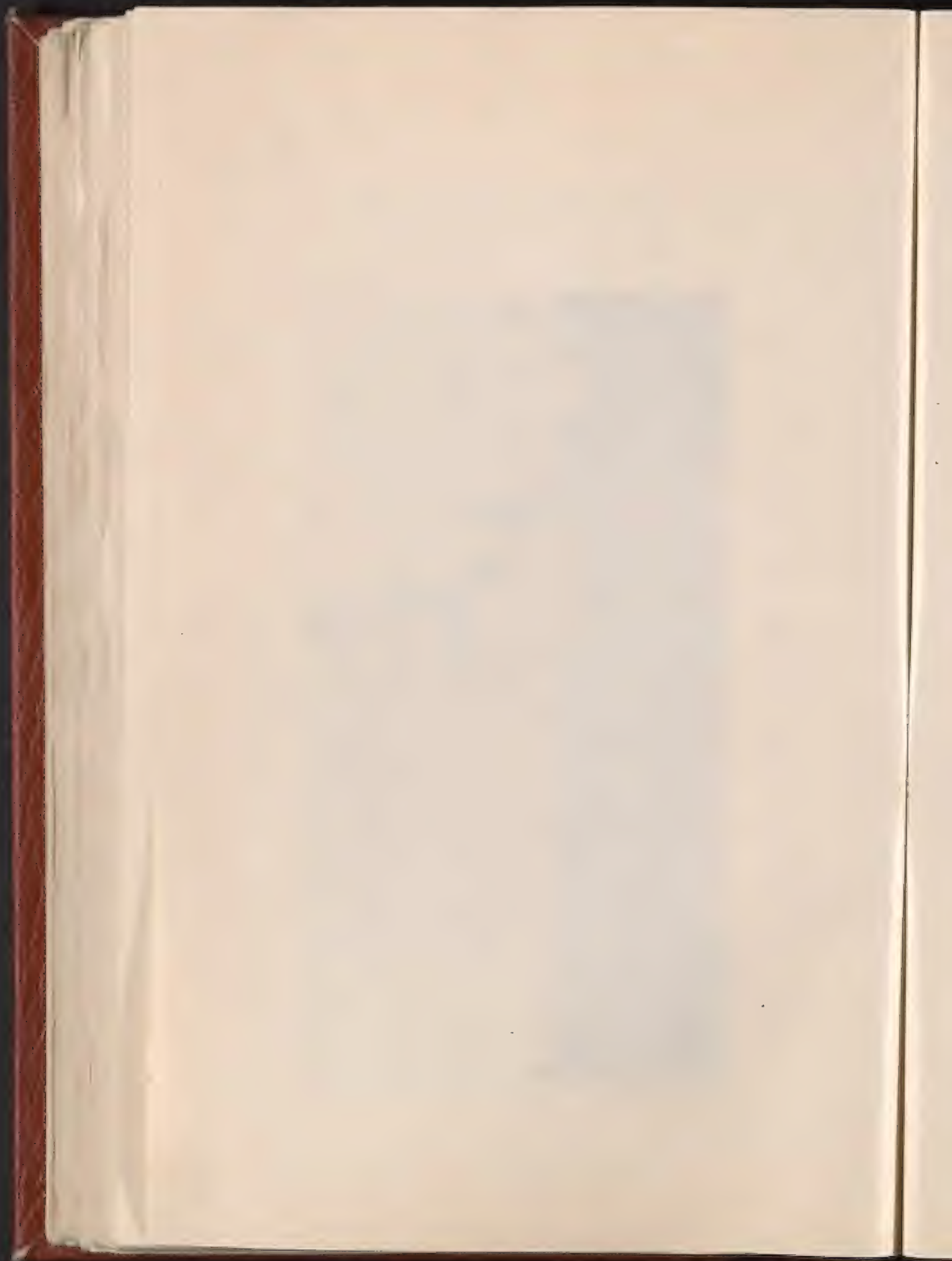
«وأنه محلولى أن أبقي إلى آخر لحظة من حياتى خادماً لتلك المبادئ الوطنية  
العالية التى كنتم تهوكم أول الداعين إليها والمتنادين بها . وأن تردد كل يوم اتساعاً  
البوة التى بينى وبين الذين ادعوا خدمة الوطن ليخدهوا صواحبه ثم انقلبوا عليه  
بلا خجل ولا حياء !

«وأني أتمنى فداء دولاى بأن أرفع إلى سدتكم العلية واجبات الشكران على جليل  
التفاتكم وسامى رعايتكم وأقدم إلى المقام الرفيع اسمى ما يليق من التمجلة والاعظام  
«مصر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤  
مصطفى كامل»

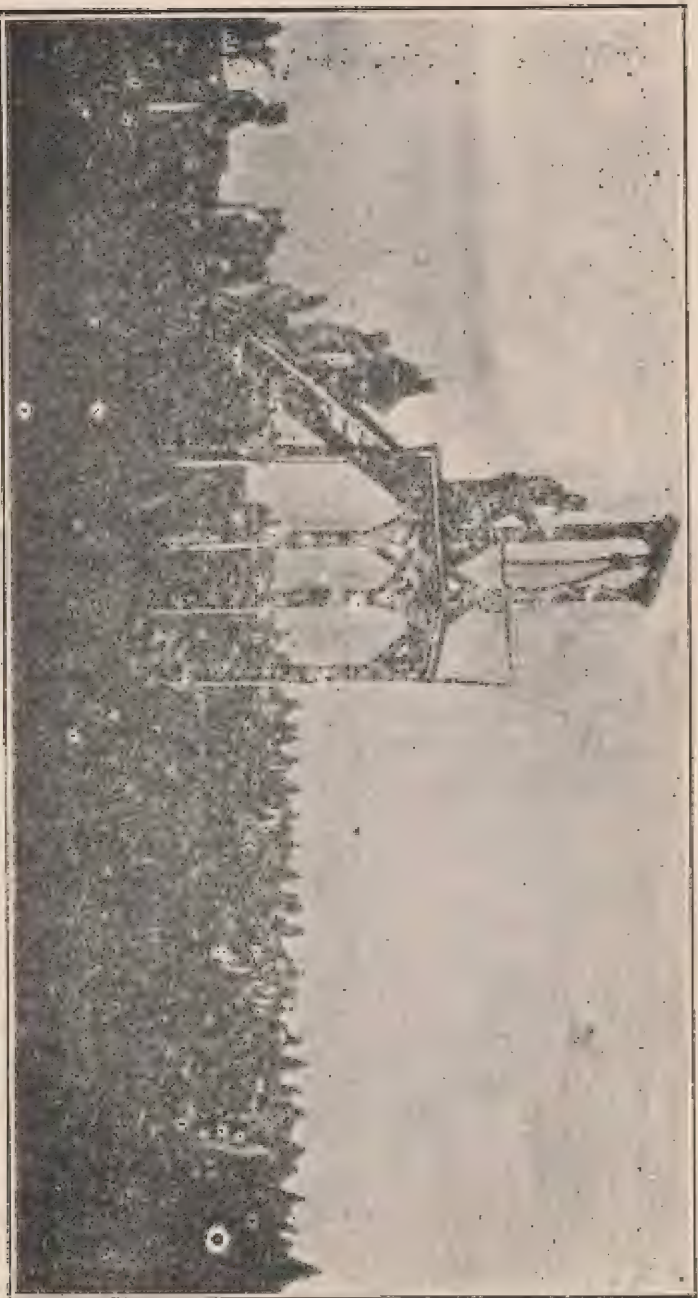












( محمد زهران المستوف الرابع — يصعد به إلى المدينة )

## حَادِثَةُ دَنْشَوَايَ

ما كان «مصطفى كامل» يهمل أية هفوة يرتكبها المحتلون لبلادهم دون أن يستفيد منها . وما حادثة دنشواي إلا برهان قائم على ذلك !

«وقعت هذه الحادثة في عام ١٩٠٦ ، واشتغل بها العالم كله ، وهي تتلخص في المقال الذي نشره «مصطفى كامل» بجريدة الفيغارو في ١١ يولييه سنة ١٩٠٦ بعنوان « إلى الأمة الأنجليزكية - والعالم المتمددين » وها هو ذا نصه :

« لقد حدثت حادثة مؤلمة في قرية من قرى الدلتا بمصر تدعى دنشواي تحركت بسببها عواطف الانسانية في العالم كله ، ورفع رجال أحرار الفكر ، مستقروا الاخلاق والاطوار في انكلترا أصواتهم ، سائلين عما إذا كان يوافق كرامة الدولة البريطانية وشرفها ومصلحتها أن تسمح بأن يرتكب باسمها أمر ظالم وقاس !

« وأنه لمن الواجب على الذين يشغفون حقيقة بالانسانية والعدل أن يدرسوا هذه المسئلة ويصدروا فيها حكمهم العادل ، وهي المسئلة الشاغلة لأمة بأسرها !

« فقد ترك ضباط من الانكليز في يوم ١٣ يونيه الماضي معسكرهم بالقرب من دنشواي بمديرية المنوفية ، وقصدوا صيد الحمام في الاملاك الخصوصية للاهالي . فأبذر شيخ فلاح المترجم المرافق لهم بأن الاهالي استأوا في العام الماضي من صيد الضباط الانكليز لحمامهم ، وأنهم ربما زادوا من غضبهم وسخطهم لو عادوا إلى الصيد في هذا اليوم !

« ورغم من هذا الانذار ، فإن الضباط أخذوا يصطادون ، وأطلقت العيارات النارية ، وجرحت امرأة ، وحرق غنيط ، فاجتمع الفلاحون من كل مكان ، ووقعت



مشاجرة بينهم وبين الانكليز ، جرح هؤلاء فيها ثلاثة من المصريين وجرح المصريون ثلاثة من الضباط الانكليز ! وقد تخلص أحد المجروحين وهو الكبتن « بول » من المعركة ، وقطع بكل سرعة مسافة خمسة كيلو مترات ، حيث كانت حرارة الشمس بالغة ٤٢ درجة وسقط بعد ذلك ميتا بضربة الشمس ! وما علم العساكر الانكليز بما وقع لضباطهم حتى هجموا على قرية سرسنا المجاورة لدنشواي ، وقتلوا فلاحا بدق رأسه !

« هذه هي الوقائع . . . وما علمها أصحاب الامر من الانكليز حتى فقدوا الرشد ، وثاروا لقيام المصريين بالدفاع عن أنفسهم وعن أملاكهم ! وبدلاً من أن يعتبروا الحادثة بسكون جأش ككل المشاجرات والمعارك ، بالغوا فيها وجسموها وأعلنت الصحف المختصة للاحتلال قبل المحاكمة بأن العقوبات والعبرة التي ستضرب للناس ستكون هائلة ! فلم يكن العدل هو المنشود في المسئلة ، بل الانتقام الفظيع ! » ونشرت نظارة الداخلية بأمر المستر متشل المستشار الانكليزي ، قبل المحاكمة بأسبوع ، مذكرة رسمية أثقلت فيها كواهل المتهمين بالتهمة وقصدت صراحة التأثير في المحكمة والرأي العام ! وبلغ من احتقار إحدى الصحف القائمة في خدمة الاحتلال للعدل أنها نشرت خبر إرسال الانطاع ( المشانق ) الى دنشواي قبل المحاكمة ، وقد راع الشعب كل ذلك ، فأخذ يتساءل عن الحكم الذي ينتظر صدوره بعد مظاهرة كهذه المظاهرة !

« وقد اجتمعت المحكمة في يوم ٢٤ يونيو . وأي محكمة ؟ محكمة استثنائية لا دستور يقيدتها ولا قانون يربطها ! لقضاتها أن يحكموا بكل العقوبات التي تخطر على البال ! محكمة الاغلبية فيها للانكليز ، ولا تستأقب أحكامها ، ولا تقبل العفو ! وأن المرسوم الذي صدر بتشكيلها في عام ١٨٩٥ — بناء على ضغط اللورد كرومر — ذلك الضغط الذي لا يسمح للحكومة الخديوية مطلقاً بإظهار أقل مقاومة — يحمل قارئه

على الظن بأن الجيش الانكليزي -- الذي ألقى اليه انكلترا أمر تأييد الامن في مصر -- في خطر مستمر ، جبهة في حاجة إلى محكمة كهذه المحكمة أو لآلة إرهاب كهذه الآلة !!

« قضت هذه المحكمة ثلاثة أيام في نظر القضية وتبين أن الضباط الانكليز هم الذين هاجروا الفلاحين بصيدهم في ممتلكاتهم ، ومجر حرم إحدى نسائهم ، وأن الفلاحين هجموا على الانكليز بوصف أنهم صيادون يحملون الصيد ، لا ضباط بريطانيون ! واعترف أمام المحكمة أطباء انكليز بينهم الدكتور نولان الطبيب الشرعي للمحاكم : بأن الكبش ( بول ) مات بضربة الشمس ، وأن جراحه لم تكن كافية وحدها لاحداث الموت !

« ولم تترك المحكمة إلا ثلاثين دقيقة لا أكثر من خمسين متبهما ليقولوا ما عندهم وأثبت سماع أقوال أحد رجال البوليس ، حيث أكد أن الضباط الانكليز أطلقوا العيارات النارية على الاهالي ، وبنت حكمها على تأكيدات الضباط الذين كانوا السبب في المعركة والذين يعتبرهم العدل في كل بلد خصماء المتهمين !

« وفي يوم ٢١ يونيه صدر الحكم بشنق أربعة من المصريين ، وبالإشغال الشاقة المؤبدة على اثنين ، وبالإشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على واحد ، وبها لمدة سبع سنوات على ستة ، وبالحبس مدة عام مع الجلد على ثلاثة ، وبالجلد على خمسة ، وقد جلد كل واحد من هؤلاء خمسين جلدة بكرابح له خمسة ذبول ! !



« قررت المحكمة في حكمها تنفيذ الحكم في اليوم التالي ! بحيث لم يمض الا خمسة عشر يوما بين الواقعة وتنفيذ الحكم !

« ففي الساعة الرابعة بعد نصف الليل من يوم الاربعاء ٢٢ يونيه ، جرى بالاربعة المحكوم عليهم بالشنق ، والثمانية المحكوم عليهم بالجلد ، ( عفت المحكمة عن واحد من المحكوم عليهم بالجلد لان الطبيب قرر ضعف بنيته وعدم استطاعته تحمله ) من شبين مقر مديرية المنوفية إلى قرية الشهداء التي تبعد أربعة كيلو مترات عن



دنشواي ، ولبثوا هناك تسع ساعات ينتظرون الانتقام المروع ! وفي الساعة الاولى بعد ظهر يوم الخميس ٢٨ يونيه ، جرى بهم إلى دنشواي ، وكان أصحاب الامر من الانكليز قد صمموا على تنفيذ الحكم في محل الواقعة وفي الساعة التي وقعت فيها ! « نصبت المشانق ووضعت آلات الجلد والتعذيب في وسط دائرة مساحتها ٢١٠٠ متر ، وأحاطت عساكر « الدراجون » الانكليزية بالحكوم عليهم ، والتفت الحيايلة المصرية حول الانكليز ، وتولى المستر متشل مستشار الداخلية ومعه مدير المتوفية أمر التنفيذ ! وقد تقدم إليهما ابن أول المحكوم عليهم بالشنق ، سائلاً مقابلة والده لآخذ وصاياه الاخيرة ، فرفض قبول هذا الرجاء الذي هز أعز ما يرجوه الانسان ويحتمه الشرع والعدل !

« وفي منتصف الساعة الثانية امتطت الجنود الانكليزية خيولها وشهرت سيوفها وبدىء بعد ذلك بدقيقة في الشنق ! ... »  
 « فشنق رجل ولبث أضاء عائلته وأقاربه وكل أهالي القرية وهم على بعد يلاون القضاء بصراخهم الممزق للقلوب . وجند اثنان أمام الجثة !  
 « وتكرر هذا المنظر ثلاث مرات . واستمر ساعة من الزمان ! منظر وحشي ، مهيج للعواطف ، بكى منه بعض الحاضرين الاوربيين دموع الحنان وأبدوا النفور الشديد مما رأوا ! وذهب كل واحد يكرر كلمة أحد المشنوقين :  
 « لعنة الله على الظالمين ! لعنة الله على الظالمين ! »

« وأن يوم ٢٨ يونيه من عام ١٩٠٦ ، سيبقى ذكره في التاريخ شؤماً ونحساً ! وهو خليق بأن يذكر في عداد أيام التناهي في الهمجية والوحشية !  
 « عمت مصر كلها عواطف الانفعال والسيخط عند انتشار أخبار تنفيذ الحكم في دنشواي . . . . . وأنه كان يستحيل على أعداء انكسار الوصول إلى النتيجة الحالية بعد جهاد خمسين عاماً ! ومن العجيب أن يكون الموجدون لها هم رجال من الانكليز !

« وقد أنشأ الشعراء المصريون على حكم دنشواي أشعاراً تخلد ذكرى المناظر

الوحشية التي أهنت فيها المدنية والانسانية والعدل بأقصى الصور المهيجة للوجدانات والنفوس !

« وإني جئت اليوم أسأل الامة الانكليزية نفسها والعالم المتمدين ، إذا كان يصح التسامح في إغفال مبادئ العدل وشرائع الانسانية إلى هذا الحد ؟ »  
 « جئت أسأل الانكليز الغيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا إذا كانوا يرون بسط النفوذ الادبي والمادي لانكلترا على مصر بالظلم والعسف وصنوف المهجبة ؟ »

« جئت أسأل الذين يجاهرون في كل آن ذا كرين الانسانية ، مالتين الدنيا بعبارات الانفعال والسخط إذا حدثت فظائع في بلاد آخر دون فظيعة دنشواي ألف مرة ، أن يثبتوا صدقهم وإخلاصهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع مثل حادثة دنشواي يكفي وحده لان يسقط إلى الابد المدنية الاوربية في أعين العالم كافة ! »

« جئت أسأل الامة الانكليزية إذا كان يليق بها أن تترك المسلمين لها في مصر يلجأون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عاما إلى قوانين استثنائية ووسائل همجية — بل وأكثر من همجية — ليحكموا مصر ويعلموا المصريين ماهية كرامة الانسان ؟ »

« إني معجب بكل إخلاص وشكر واعتراف بالجميل — بالنواب والكتاب الانكليز الذين نادوا بأعلى صوت معلنين مزيد غضبهم من هذه الرواية المحزنة الشنيعة التي مثلت في مصر ! ولكن لما رأى السير ادوارد جراي أن الرأي العام انتقاد لهم وأنه قضى على سياسة اللورد كرومر ، وقف في مجلس العموم وتكلم في التعصب الاسلامي المزعوم في مصر ، وسأل النواب بكل رجاء وإلحاح أن لا يشتغلوا بمسائل مصر ، حتى لا يضعفوا سلطة الحكومة المصرية ، أو بعبارة أخرى سلطة اللورد كرومر القادر في مصر على كل شيء ، أمام خطر أصرح أنا علناً بأنه موهوم !! »



« إن هذا الخطر الموهوم ليس في أيدي أصحاب الامر من الانكليز إلا وسيلة لتبرير هذه الفظيعة المستكبرة ، وفظائع أخرى تقع في المستقبل !! »  
 « إنه لا وجود لهذا الخطر ! وما الغرض من هذه الفظائع إلا إحداث :  
 « وإني أؤكد بحق أقدم شيء في الدنيا أنه لا وجود لتعصب الديني في مصر .  
 نعم إن الاسلام سائد فيها لانه دين الاغلبية المظلم ، ولكن الاسلام شيء  
 والتعصب شيء آخر !

« لقد اتخذ السير إدوارد جراي في هذه المسئلة : وإني أرجوه أن يفكر  
 لحظة فيسا يأتي :

« هل لو كان في مصر تعصب حقيقة أفكانت تستطيع انكأترا أن تحاكم ٥٢  
 مسلماً أمام محكمة استئنائية مؤلفة من أربعة قضاة مسيحيين وواحد مسلم ؟  
 « هل تنفيذ الحكم في دنشواي بتلك الصورة المهيجة لم يكن كافياً وحده  
 لاشعال نار التعصب المدمرة الصاعقة لو كان له وجود ؟  
 « ألم تكن كل هذه التحريضات كافية لآخراج الشعب المصري عن أطواره  
 وانفجار ذلك التعصب المزعوم لو كان هناك تعصب حقيقة ؟  
 ( ولماذا لم يثر ذلك التعصب الذي تكلم فيه السير ادوارد جراي معارك كعقركة  
 دنشواي أثناء مسئلة طابرة ، حيث كانت الاغلبية الكبرى من المصريين في جانب  
 تركيا ، مع أن الجنود الانكليزية كانت تمر دائما في كل جهة بكل أمان  
 واطمئنان ؟

« لقد أثبتت المرافعات في قضية دنشواي بكل إفاضة وحسن بيان أنه لا دخل  
 للاسلام فيها ، وأن الضباط الانكليز وجدوا عند بعض الفلاحين المسلمين  
 مساعدة وتفضيلاً !

« إنهم يحق للمصريين أن يطلبوا تحقيقاً دقيقاً كاملاً في المسئلة وأن مصر على يد  
 يومين من أوروبا . فليات إليها الانكليز المحبون للعدل ، الراغبون في عدم تلثم  
 الشرف البريطاني ، وليذهبوا إلى المدائن والقرى ، وليروا بأعينهم كيف يعيش

المسيحيون من كل جنس مع الفلاحين وكافة المصريين ، وليقتنعوا بأن الشعب المصري ليس متعصباً أبداً ، ولكنه شعب كريم أبي يشد العدل والمساواة ويطلب أن يعامل كشعب حر لا كقطيع من الأغنام ! ويعمل بكل عزيز لديه لنجح هذا المطلب الاسمي مطلب الحرية والاستقلال !

«أجل . إن الشعب المصري شاعر الآن بكرامته ، وذلك أمر لا يمكن إنكاره بأي حال . إنه يطلب معاملة أبنائه أسوة بالاجانب ، وهو طلب عدل وغير مبالغ فيه أبداً !

«لقد تكلم السير إدوارد جراي في موضوع حماية الاوربيين ضد المصريين ؟ ولكن هل له أن يبين لنا الخطر المهدد للاوربيين القاطنين مصر ؟ ألا يعيشون في أتم صفاء مع المصريين ؟ ألا تحميهم الامتيازات الاجنبية ؟ ولكن من يحمي المصريين ؟ ألا ترى في بعض الاحيان مجرمين من الاجانب — يحتج النزلاء جميعاً على جرائمهم — يجرحون ويقتلون المصريين ثم يفلتون من عقاب المحاكم المصرية ؟ وأي عقاب ستعاقب به الجنود الانكليزية التي قتلت الفلاح على مقربة من دنشواي وكذلك الضباط الذين جرحوا امرأة وثلاثة رجال ؟

«إن اللورد كرومر دافع عن نفسه في تقريره الاخير ضد الذين يطعنون على السلطة المطلقة التي يتصرف بها في أمور مصر قائلاً :  
«إن البرلمان والرأي العام في انكلترا يراقبان أعماله ، كما أن الصحافة المصرية تراقبها أيضاً»

«ولسكنها مراقبة باطلة لانه ما اشتغل البرلمان بمسائل مصر واحتج على أعمال وحشية كهذه ، حتى قال اللورد كرومر للسير إدوارد جراي بأن التعصب مخيف علي شواطئ نهر النيل ، وأنه يجب على البرلمان ملازمة الصمت ! وبذلك لا يوجد



مانع يمنع اللورد كرومر من حكم مصر بأشد القوانين مخالفة للعدل والانصاف !!  
 « لذلك يقضى شرف الامة الانجليزية عليها بأن ترن الاقوال الرسمية  
 وأقوال النساء وتقوم باجراء تحقيق دقيق ودراسة القضية المطروحة أمامها الآن  
 بكل استقلال !

« لقد قضى اللورد كرومر الاعوام الطوال وهو يؤكد بأن الامراء والسكبراء  
 في مصر هم وحدهم المبعوضون للاحتلال ، لانه سلبهم سلطتهم ، أما الفلاحون فانهم  
 يحبونه حباً جماً ويدعون بدوام العصر الحاضر !!

« وبناء على ذلك فانه إذا لم يعتد فلاحو دنشواي على الضباط الانجليز  
 إلا لانهم رأوا إحدى نسايم مجروحة ، فالحكم والتنفيذ يكونان قد بلغا  
 أقصى درجات البشاعة ويحق للعالم كله أن يقابلها بمزيد السخط ! وإذا كان  
 الامر على العكس وآتي الفلاحون ذلك طوعاً لعاطفة حقد ديني أو وطني فيستحتم  
 على اللورد كرومر أن يعترف بأنهم يمتنون للاحتلال وأن إدارة جنابه أدت  
 إلى فشل ليس له مثيل ! ويحق عندئذ للمستز « ديلون » أن يقول مؤكداً :  
 « إن خطبة السير إدوارد جراي هي أعس شرح لمركز إنجلترا وسياستها  
 في مصر »

« على أن كافة الذين يقطنون مصر ويحبون الصدق والحقيقة ، يعترفون بأن  
 حادثة دنشواي لم تكن مطلقاً ثمرة حركة عدائية ضد الاوربيين ، وأن المصريين  
 هم أكثر أمم الارض إعتدالاً وتسامحاً !

\*\*\*

« ألا إن الحطة الوطنية التي يجري عليها أصحاب النفوذ والتأثير في الرأي  
 العام المصري واضحة جلية . فنحن نريد بفضل التعليم ونور التقدم إنعاش  
 شعبنا وتعريفه حقوقه وواجباته ، وإرشاده إلى المقام اللائق به في العالم ، وأتينا

أدركنا من أكثر من قرن أنه لا يمكن للأمم أن تعيش عبثة كرامة إذا لم تسلك طريق المدنية الغربية . وأتينا أول شعب شرقي صافح أوروبا . وأتينا مستمرون على السير في الطريق الذي سلكناه ! وإتينا بالتعليم والتقدم والاعتدال والفكر الحر الراقى تنال احترام العالم وحرية مصر ... ومقصودنا الذي نرمي إليه هو إستقلال وطننا ، ومحال أن يوجد شيء ينسينا ذلك المقصد الاسمي !

« إن عطفنا على الشعوب الاسلامية الاخر طبعي ولا تعصب فيه وأنه لا يوجد مسلم متنور واحد يظن لحظة واحدة أنه من الممكن إجتماع الشعوب الاسلامية في عصبة واحدة ضد أوروبا ، والذين يقولون ذلك إما جاهلون أو راغبون في إيجاد هاوية بين العالم الاوربي والمسلمين !

« إنه لا سبيل لتهضة الشعوب الاسلامية بغير حياة اسلامية جديدة تستمد قوتها من العلم والفكر الواسع الراقى !

« وأن لمصر مكاناً خاصاً بها في الشرق فهي التي وهبت العالم قناة السويس ، وفتحت السودان المدنية ، وفيها طبقة راقية الفكر ، وتقدم الامة بالامة يمشي فيها سراً ومن المستحيل أن تحكم مصر وهذا حالها كما تحكم بلاد بعيدة مختبئة في أعماق أفريقيا ! وليس بيننا وبين أوروبا إتصال ! ألم ير الناس الانجليز يفعلون ويهيجون ضد ما يجري في جهات الكونغو وغيرها من البلاد ؟ فكيف يسمحون بحدوث أفظع الجرائم في مصر ؟

« إنه من الواجب على أوروبا كلها أن تهتم بمصر . فان صوالها فيها جسيمة ، والكثيرين من رعاياها جمعوا ثروات كبيرة فيها !  
« وأن القوانين الاستثنائية والاعتساف لا يؤديان إلا إلى هيجان الشعب المصري وخلق عواطف عنده مخالفة بالمرة لعواطفه الحالية !

« إتينا نطالب بالعدل والمساواة والحرية ! نطلب دستوراً ينقذنا من السلطة المطلقة ! ولا شك أنه لا يمكن للعالم المتمددين وللرجال المحيين للحرية والعدل في إنجلترا إلا أن يكونوا معنا ويطلبوا مثلنا ألا نكون مصر — التي وهبت للعالم أجمل وأرقى



مدينة — أرضاً تفرح الهمجية فيها ! بل بلاداً تستطيع المدنية والعدل أن يبلغا فيها  
من الخصوبة والنمو مبلغ خصوبة أرضها المباركة !  
مصطفى كامل»

\*\*\*

«ألا إن الجهد الذى بذله «مصطفى كامل» قد جاوز حدود قوته ولقد  
طلب منى طبيبه ذات يوم أن أستخدم تقوذى لأنصح له بأن يقضى فصل  
الراحة بحمامات فيشى ولكنى ما استطعت أن أمنعه من السفر إلى لندرة  
عقب هذه الحادثة المشؤومة دنشواى ! لأن إخلاصه لبلاده — ذلك  
الاخلاص المتناهى — كان عنده فوق جميع الاعتبارات الذاتية وفوق الحياة  
نفسها !

«سافر إلى لندرة فى يوم ١٥ يولييه سنة ١٩٠٦ حاملاً مكاتيب ذات  
بال ومن بينها كتاب توصية منى لمسترسيد مدير «مجلة المجلات» الإنجليزية.  
«تمكن «مصطفى كامل» بمهارته وحذقه وصدق عزيمته بالرغم من  
مرضه الشديد من إثارة رأى العام الإنجليزي الذى تؤثر فيه ثلاثة الحق  
وحدة الوطنية !

ولقد أرغمت أحاديثه ورسائله التى نشرتها الصحف الإنجليزية  
سير إدوار غراى — وزير الخارجية البريطانية — على أن يجاهر فى مجلس  
العموم بأن إنجلترا تعتبر مصر بلداً متحضراً ! وصفها بهذا الوصف بعد أن  
كان قد نعتها منذ أيام قلائل بالمتوحشة المتعصبة !

## ﴿ وليمة في لندرة ﴾

لما تأكد ﴿ مصطفى كامل ﴾ من اكتسابه الرأي الدام الانجليزى ،  
أدب مادبة سياسية في ٢٦ يولييه بنزل كارلتون بلوندره ، ودعا إليها الكثيرين  
من نواب وكتاب وساسة وصحفي الانجليز ، وألقى فيها خطبة وطنية  
بليغة باللغة الفرنسية ، خطبة تملك بها جميع القلوب بعد أن فصل مسألة بلاده  
تفصيلاً جلياً مؤثراً . وإني أشعر بواجب نشر هذه الخطبة أو هذه المرافعة  
القوية الممتعة الخافلة بالحقائق وها هو هذا نصها :

« أيها السادة

« اسمحوا لي أن أشكركم على الشرف الذى تفضتم بمنحه إياي بقبولكم دعوتي  
وأني سعيد حقيقة بانتهاز هذه الفرصة لمحدثكم في شؤون مصر وإعلان الحقيقة عن  
عواطف المصريين وأمنارهم

« إن ذوي الاغراض ينشرون على الدوام في أوروبا عامة وفي انكلترا خاصة  
الاغلاط والاكاذيب بشأن أحوال مصر وإحساسات المصريين . ولكننا ناثقون من  
أن الحقيقة القادرة القاهرة تنلب دائماً في النهاية ، وتفوز وتهدم هذه الابنية .  
أبنية الاختلاقات والتهم الكاذبة !

## التعصب والاسلام

« وإنه ينما تمال مصر كلها وهي في شدة الانفعال والتأثر من حكم دنشواي  
وتففيذه الشنيع . في أي زمان وتحت أية سلطة تعيش . وينسا هي في انتظار العدل  
الذي يشرف وحده المتدينين ، إذ رميت بأشنع التهم ألا وهي تهمة التعصب الديني  
« فكأنه لم يكف القابضين على أزمة أمورها أن تيان بلاد بأسرها وأمة كاملة في  
دنشواي بحكم مدهش للغاية ، وتففيذ جاوز حدود الفلظة المتناهية ، بل احتاجوا



إلى شيء فوق ذلك . وهو تجريح سمعة الامة المصرية واستسماح الشعب الانجليزي في معاملتها بالظلم والاعتساف !

« كلا . ألف مرة كلا ! إن مصر ليست متعصبة ، ولا بد أن يكون الانسان سعيء التصدد ليقارنها بجهات « تشاد وزندر » ، وتلك البلاد المنغمسة في الظلمات والجهالة !

« إتالو كنا متعصبين ، وكان شعبنا المؤلف من اثني عشر مليون نفس يكره المسيحيين العائشين معه ، لما استطاعت قوة في العالم أن تخذ نار هذا التعصب أو تقف لحيته ، بل لا ثبت وجوده وحياته بمظاهرات حقيقية ، ولكن ظهر عند انتشار اخبار تنفيذ حكم دنشواي ، وبمناسبة تلك التحريضات المستمرة التي يقوم بها الطاعنون على ديننا ، والذين يدعوننا لاعتناق المسيحية !

« ماذا يقولون ؟ أتكون مصر متعصبة تعصباً دينياً . بعد انقضاء قرن كامل على دخولها في ميدان المدنية ، وبارادة الذين غزتهم أوربا بلبان معارفها وآدابها ؟ ألا إن تهمة كهذه يستحيل قبولها . ومكانها من السخرية عظيم !

« نعم إنني أعلم أنهم يريدون هنا وهناك أن مسألة طابرة أبانت وجود ذلك التعصب المزعوم في مصر ، بدليل أن المصريين صوبوا مطالب تركيا وخطتها ! ولكن أي برهان يستطيعون تقديمه على ظهور هذا التعصب ؟ هل حدثت مظاهرة واحدة ضد المسيحيين مدة مسألة طابرة أو قبلها أو بعدها ؟ لم يحدث مظاهرة ما ! بل كل ما وقع هو محض مناقشات في الصحف ! وأنه لمن المدهش أن إنجلترا التي اعتادت من قديم الزمان الاختلافات في الآراء السياسية ، ترك ذوي الأغراض يمدعونها ويغشونها ويسمون الشعور الطبيعي والمناقشة العادية « تعصبا » !

« كلا أيها السادة : إن مسلمي مصر ليسوا متعصبين أبداً ، بل هم — وإنني أؤكد ذلك — أكثر أمم الارض اعتدالاً ، وأنسبكم إذا كنتم تدعون « تعصبا » الشعور الاسلامي الذي لا يكون المسلم مسلماً بغيره فلم لا تسمون كذلك الشعور الذي

دفع أغلب الإنكليز — وفي مقدمتهم غلادستون الكبير — إلى إظهار انعطافهم نحو مسيحيي الشرق ، ومساعدتهم وتعريضهم مراراً ؟

« إن هناك أسباباً عدة تحول بيننا وبين التعصب :

« أولها مبادئ الإسلام التي هي صريحة واضحة قطعية ، حيث تأمرنا بمعاملة المسيحيين بعدل وإنصاف ورفق . أولم يتزوج نبينا الكريم نفسه بمسيحية وأثبت بذلك للعالم كله حرية فكره وسموه ؟

« إن الأمثال على الاعتدال الإسلامي ومثانة مبادئه ورحمته عديدة في التاريخ وإذا هي لم تتبع في بعض الأحيان فليس السبب الإسلام نفسه بل السبب راجع إلى الانقلابات والاضطرابات التي عرفتها أمم كثيرة في ساعات نعسة من حياتها .

« ولقد أدرك الشعب المصري حقيقة الإسلام كما هي ، وعرف مبادئه العالية الحرة ، وساعدته صفاته الطبيعية على تنفيذها كما يجب أن تنفذ

« وثانيها أن المدنية ونور العلم وهما المصريين ملكة التمييز ، والحكم والذوق السليم ، فهم يعرفون أن الأوروبيين وكافة المسيحيين العائشين في مصر ليسوا مسئولين عن السياسة الأوروبية وأغلاطها وأنه لا يمكنهم بغضهم لذلك

« بل إن الكثيرين من أولئك النزلاء والأوروبيين يظهرون لنا في كل فرصة ميلهم ومحبتهم واهتمامهم بارتقاءنا وتقديمنا

« وكيف نستطيع أن ننسى مساعدتهم الخاصة الكريمة في تأسيس مدارسنا الأهلية ؟ بل كيف نستطيع أن نبغض عمالاً طابوا في الحياة كل شيء من نشاطهم وكفاحهم وكفاءتهم واعترفوا بالمصر بالجليل

« نعم إننا لسنا متعصين لأن المنفعة العالية لوطننا تحم علينا أن نعيش في آمم صفاء وعلى أحسن حال مع الأوروبيين لأنه ليست لنا فائدة ما في أن نجتمع كلمة أوروبا ضدنا ولنا كل فائدة في استئثارها إلينا !



« ولقد علمتنا اليابان وشعوب قبلها أن الجهاد الوحيد الذي تنهض به البلاد هو الجهاد في سبيل التغلب على الجهالة ونيل العلم والتقدم واحترام العالم »  
 « فليست عواطف الحق الديني هي سلاحنا في انقاذ جنسنا وإنالته المكان اللائق به بين الأمم ، بل سلاحنا هو التقدم والعلم والفكر القائم على مبادئ الحرية

### الاستقلال والمال

« إن الحركة الموجودة في مصر هي حقيقة حركة وطنية وأهلية لا نزاع فيها فان الشعب المصري متمسك باستقلال بلاده أشد التمسك ، وإذا كان بعض الساسة الانكليز يتظاهرون الآن بنسيان الوعود والعهود التي قدمها رجالكم السياسيون علنا ونادوا فيها برد مصر للمصريين ، فانتا لم تنسها نحن أبدا ! بل لا يزال كل مصري يكررها وسيكررها على الدوام ، علما أن العهود المعطاة وكلمة الشرف لا تنهبا « بمضى المدة » قائلا مع اللورد دوفرين : « إن الاستقلال لاثنين له ! »  
 « ولو فرضنا ولم تكن هذه الوعود والتعهدات قدمت فعلا من رجال سياستكم . فأني مطلب وأي غرض يرمي المصري إليه ؟ أليس استقلال بلاده ؟ »  
 « لقد ألفت الحالة المالية في مصر على عيون الكثيرين من الناس هنا غشاوة ، فتراهم مندهشين من أن المصريين غير سعداء في عهد الاحتلال ! وأن السامع لا قواهم ليحسب مصر « سوقا لا وطناً » !

« فأرجوهم أن ينظروا إلى الأشياء بأمعان ، ويدرسوا الحالة الادبية لمصر ويدركوا على الخصوص أنه لا توجد ثروة في العالم ولا رخاء ينسى الانسان كرامته ومهمته في الدنيا وحرية بلاده !

### السودان

« وأنه لكي يدرك الانسان أسباب تألم المصريين من الاحتلال الانكليزي

يجب عليه أن يتذكر أولاً أن السياسة البريطانية نزلت من السودان ظلمة وهوروح  
وطننا ، وكم ضحينا فيه بالاموال والرجال ! فليس لمصر الآن فيه إلا وظيفة  
واحدة ، هي إعطاؤه جيشاً للسكينة ، والمال اللازم لشؤونه ، والموظف لتنفيذ  
أعماله !

« وأن فؤاد كل مصري ليمتلي حزناً وأسى عند ما يذكر في هذا الجزء من  
وادي النيل المحكوم على حدة ، المسلوب من مصر ، السائدة فيه إنكترا !

### المصريون في الحكومة

« وأن الحكام الانكليز لم يقفوا عندهذا الحد ولم يكتفوا بذلك الجرح الدامي  
في قلب كل مصري ، بل تعمدوا إهاتته في كرامته وفي مصر نفسها  
« لاشك أنكم ذا كرون جميعاً أن إنكترا صرحت علناً بلسان وزرائها الرسميين  
أن الغرض الاول والاعلى من الاحتلال هو تربية المصريين وجعلهم قادرين على  
إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم ! ولكن الطريقة التي اتبعها الانكليز في مصر أدت  
إلى محو وإعدام العنصر المصري في الحكومة ، فعدد الموظفين الانكليز في ازدياد  
وعدد المصريين صار محدوداً !

« وأنه لا يسمح للموظفين المصريين بأن يكونوا ذوي إرادة وفكر فعال !  
وهذه حقيقة معروفة ومعترف بها إلى حد أن أحد الكتاب الانكليز اقترح في  
( المورن بوست ) — في العام الماضي — إلغاء مراكز الوزراء المصريين الذين  
يعمل المستشارون الانكليز من خلفهم كل شيء ، ولا يتركون لهم من الامر قتيلاً !

« ولقد قال اللورد كرومر في تقريره من عامين ، تبريراً لهذه السياسة ، إن  
أنوار المدنية بهرت المصريين وأضلت أبصارهم ، وأنهم غير أكفاء لإدارة أمورهم  
بأنفسهم ، وأنه يجب على الانكليزي قيادة المصري ، ولو كان هذا رئيساً لذلك ! !  
« فلا تندهشوا إذا أياها السادة — وقد علمتم سياسة الاحتلال ومبادئه —

من أن المصريين يشعرون بحرج عواطفهم وإهاتتهم في كرامتهم ويغضون الاحتلال  
من أعماق قلوبهم . . . .



« ولعل اللورد كرومر نسي عندما كتب ذلك أن في مصر طبقة راقية سامية وأن بلادنا أرسلت البعثات إلى أوروبا طلباً للعلم من بدء القرن التاسع عشر ، يوم كانت اليابان مغلقة الابواب في وجه المدنية والعالم كله !  
 « وأنه يحق لنا أن نسأل جنابه عما فعلته انكلترا في مصر في مدة أربعة وعشرين عاماً ، إذا كان المصريون لا يزالون حقيقة غير قادرين على إدارة شؤونهم بأنفسهم ! إني أظن أنه يتعذر عليه ألا يقول بأنها لم تفعل شيئاً لتقدمهم وإنهاضهم ، أو أنها فعلت كل شيء لتأخير ذلك ! ولكن إذا كان الامر كذلك فما قيمة عمل جنابه ؟ ذلك العمل الذي يتكلم عنه البعض كثيراً !

### الاحتلال والتعليم

« إن سبباً من أهم أسباب استياء المصريين هو المسلك المتبع في نظارة المعارف العمومية . فإنه يجري على قواعد ثلاث :

« أولاً — إبعاد الطبقة الفقيرة عن مدارس الحكومة !

« ثانياً — تعليم التلاميذ العلوم كلها بالانكليزية والتوضحية باللغة العربية بوصف أنها لغة علمية !

« ثالثاً — جعل التلاميذ آلات ليكونوا فيما بعد موظفين طائعين ، وتحقيقاً لهذه الغاية تهمل دراسة التاريخ والفلسفة والعلوم التي ترقى الفكر والذكاء حقيقة ، وتعرف الانسان قيمته ووظيفته في الحياة !

« هذه القواعد الهادمة لتربية الرأس والنفوس معا !!

« لقد كان التعليم في مدارس الحكومة كله مجانياً قبل الاحتلال — حيث كانت ميزانية مصر دون ميزانيتها الآن في الاهمية بكثير — ورأى الكثيرون من الفقراء أبناءهم متخرجين من هذه المدارس متعلمين راقين وقد حازوا المناصب ذات الشأن في حكومة البلاد !

« ولكن اللورد كرومر بذل كل جهده لمحو هذه الخطئة الشريفة ، التي كانت تجري الحكومة المصرية عليها ، وخص التعليم بالأغنياء دون غيرهم ، ولم يرز أن يمنح الفقراء سوى كتابين صغيرة يتعلمون فيها أبسط التعليم !! »  
 « فالاحتلال البريطاني يعادي الفقير ، ويقضي عليه بأن يبقى فقيراً في كل شيء طول حياته ! وألا يكون من حق الذكاء الانساني أن ينمو ويكتسب الحل الذي يستحقه !

« وأتأصرف كل قواني لمداواة هذا الداء وتحسين هذه الحالة العسة . والعدد الكبير من التلاميذ الفقراء يتعلم في المدارس الأهلية التي أسستها الجماعات أو الآحاد ، ويظهرون كفاءة كبيرة واستعداداً عظيماً !

« ولكن الشعب المصري كله قضى على خطة اللورد كرومر في التعليم !

### العدل في مصر

« إن مسألة العدل تشغلنا كثيراً ، فإن عدد القضاة الانكليز زاداد في محاكمنا من جهة ، واللورد كرومر يحافظ — من جهة أخرى — على المحكمة المختصة ، التي أسخطكم حكمها في دنشواي بدرجة عظمى !  
 « وأنه لا مراً تأباء المدنية وتقشع منه العواطف ، أمر وجود محكمة لا قانون لها ولا دستور ، ولا تعرف العفو ولا الاستئناف في بلاد متمدنة تعد معنوياً وفكرياً جزءاً من أوربا !

« وأن وجودها يחדش الحق والعدل ، والشعب المصري ، وشرف المدنية البريطانية !

« ومن الواجب على انكلترا محو نظام كهذا ، فقد سمع العالم كله ملايين مرة أصواتكم ترن ذاكرة الانسانية والمدنية ، ورفعتم احتجاجاتكم بكل قواكم ضد المظالم المرتكبة عند غيركم من الشعوب الاخر ! فواجب عليكم — واجب محتم — أن تحتجوا على المظالم التي ترتكب في مصر باسمكم !  
 « إنكم أتعبتم أنفسكم عدة سنين وبلغت منكم العناية غايتها لتعرفوا إن كان



الحكم علي دريفوس قد صدر حتماً أو ظمناً ! فمن الواجب عليكم أن تسألوا أنفسكم  
الآن عما إذا كان يوجد في العالم عدل يحكم على ٢١ رجلاً بأفطع العقوبات -- الشنق  
والاشغال الشاقة والجلد -- لموت انكليزي مصادفة وعرضاً وجرح اثنين آخرين ؟  
« إني أطلب باسم المحبين الحقيقيين للعدل والانسانية إعادة النظر في قضية دنشواي أمام  
قضاة مستقلين تمام الاستقلال كقضاة محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية مثلاً !  
« إنكم أيها السادة إن فعلتم ذلك استطعتم لا محالة محو هذه الوصمة التي ارتكبتها  
رجالكم باسم مدنيتم والتي فضحت الانسانية في دنشواي !

### الامتيازات الاجنبية

« إن من المسائل المرتبطة بالعدل مسألة محاكمة المجرمين الاجانب في مصر .  
فان المصريين يفعلون ويسخطون كلما أفلت مجرم أجنبي من يد القانون المصري  
بفضل الامتيازات الاجنبية ! وقد اقترح اللورد كرومر محوها وإنشاء مجلس دولي  
يعطى سلطة التشريع بحيث تمنح أوروبا الدولة البريطانية وكالة عنها في مصر !  
« وهذا الاقتراح لا تقبله مصر ولا أوروبا ، لان مصر كفت للتشريع الاوربي  
وقوانينها الوضعية كلها فرنسية ، ولان الامتيازات عزيزة جداً على الاوربيين !  
وبما أن مصر جزء من المملكة العثمانية فانه لا يمكن محو الامتيازات منها إلا  
إذا محيت من تركيا نفسها !

« يبدو أن هناك حلاً عملياً للمسئلة : وهو إعطاء المحاكم المختلطة حق النظر في  
الجنايات والجنح التي يرتكبها الاجانب وهي محاكم حائزة لثقة الجميع . وإني أعتقد أن  
أوروبا لا تتردد في إجابة هذا الطلب المادل إذا عرض عليها

### الدستور وحقوق مصر

« لم ينس أحد من الناس أن مصر طلبت الدستور في خلال ثورة عام ١٨٨١  
ونالته . ولكن انكسرت أبطلته ووعدت بلسان اللورد دوفرين بأعادته إليها متى  
حانت الفرصة ! وقد مضى أربعة وعشرون عاماً ونحن نرتقب عودة هذا الدستور

بينما نرى بأشد الألم والكدر أن السلطة المطلقة للنائب عن بريطانيا في مصر تنمو كل يوم نمواً مزعجاً !

« إنه لا يوجد شيء يضمن للمصريين السكينة والسلام والعدل والسير بكافة الاعمال سيراً حسناً مثمراً سوى دستور قوي متين ، يعطي الشعب حق مراقبة الحكومة في أعمالها وتصرفاتها !

« وأن مصر أوفر تقدماً ومدنية من بعض إمارات البلقان التي منحها الدول الأوروبية وانكلترا على رأسها الحرية الكاملة والاستقلال التام !

« وأن كل ثروات العالم لا تنسينا أبداً كرامتنا وحقوقنا ، ولقد كان في نفع إنجلترا تقدم مصر مالياً لثالث ثمة حملة قراطيس الدين المصري ، ولتستطيع فتح السودان وتعميره بأموال مصر ، ولكنها لم تنفذ التعهدات التي أخذتها على نفسها بشأن التقدم المعنوي للمصريين !

« فمعارضة الوطنيين المصريين للاحتلال الطبيعية ولا غرابة فيها ! وإذا كان القوم المتدينون يجدون من الأمور العادية الطبيعية وجود حزب معارض في إنجلترا وفي بقية البلاد المتمدنية ، نأي عجب في وجوده في مصر ؟

« وإذا كان أنصار التوسع في سلطة إنجلترا ومد نفوذها في الآفاق يريدون جعل سيادتها عامة في كل مكان ، فكيف يجد البعض من الأمور الحارقة للعادة مطالبتنا باستقلال وطننا !

« إن إنجلترا لم تقنع مصر ولم تغزها ، بل دخلتها كدولة محبة لتوطيد عرش الخديوية وللمساعدة الشعب المصري على أن يعيش عبثة الأمم المتمدنية . فهي عقدت بأرادتها وبمحض رغبتها ديناً على نفسها نحو مصر ونحو الإنسانية !

« فمصر لا تسأل إحساناً بمطالبتها بحريتها ! بل تطلب حقاً معترفاً به ولا نزاع فيه . تطلب حقها في الحياة والوجود ! وأني على يقين من أنكم لو كنتم محبنا لشعرتم بنفس شعورنا ولساكنتم مسلكننا ! لانه لا يوجد إلا مطلب واحد خليق بأن يشغل حياة الانسان : الا وهو « استقلال الوطن وعظمته ! »



« وبعد أن انتهى (صاحب اللواء) من خطبته وحياء الحاضرون قام المستر «جون روبرتسون» النائب الراديكالي بمجلس العموم الانجليزي وأحد المشهورين بالاشتغال بالسياسة الخارجية، ومن أركان المنتصرين للحرية والعدل، وقال مانصه :

« يا حضرة الباشا

« إني أتكلم باسم زملائي النواب وأبناء وطني لأؤكد لكم أننا سمعنا خطبتكم باهتمام ممتع بالانعطاف . وأتأنبحت قبل كل شيء عن معرفة حقيقة الاحوال في بلادكم، ولذلك نريد أن نسمع صوت الجهتين (أي المصريين والانجليز) وأتأمل أن أبناء وطنكم يخاطبونا دائماً بصراحة ويعرفونا أفكارهم وشكاواهم لأن مقصدنا وغرضنا هو خير مصر - ليس إلا - بمراقبة الادارة العمومية ، مادام لنا نفوذ فيها ، وما دمنا محتلين البلاد !

« ومن رأينا أن المراقبة الانجليزية أفادت المالية المصرية كثيراً . وأنا نريد أن يكون الحال مثل ذلك في الحياة الاجتماعية والتربية والادارة والعدل إذ يجب ألا تبقى إنجلترا هناك (أي في مصر) لمنعتها وحدها !

« أما مسألة دنشواي فانكم يا حضرة الباشا تعرفون جيداً مقدار القلق الذي تلقت به إنجلترا أخبارها ، وأتأمل أن نتكلم في هذا الصدد مادامنا لم نطلع على التقارير الرسمية ! ولكن يمكنني أن أؤكد لكم وجود الانعطاف الفعال الخالص من قبل العدد الأكبر والأعظم من الشعب الانجليزي نحو العدل والحق

« وأتأمل أن نطالبكم حتى قدرها ونأمل على الدوام أن نرى يوماً ما بفضل التبصر والتدبير تحقيق بغية الانكليز والمصريين وأعني بها الاستقلال المضمون لمصر» .... اهـ

« بعد أن ألقى هذه الخطبة الجامعة وتناقلتها الصحف الكبيرة في  
لندرة وعلقت عليها تعليقات اعترفت فيها بالحق ، عادت باللائمة على سياسة  
العنف وقتل النفوس والرؤوس التي اتبعتها اللورد كرومر في مصر ،  
وأعجبت بمصطفى كامل كل الأعجاب . . . . سعى الكثيرون من ساسة  
انجلترا وفي مقدمتهم السير كمبل بانرمان رئيس الوزارة الانجليزية في  
ذلك الحين للتعرف إلى مصطفى كامل . . .

« لقي السير كمبل بانرمان ( مصطفى كامل ) ودار بينهما حديث  
على الحالة في مصر وقد انتصر رحمه الله انتصاراً كبيراً حيث جعل  
الحكومة الانجليزية برمتها تعتقد أن المصريين أكفاء كجميع الأمم  
المتحضرة لحكم أنفسهم وأنهم جديرون بالاستقلال التام وألح على الوزير  
الأول بوجوب تنفيذ انجلترا عهدوها بالجلاء عن وادي النيل . . . كما  
دخض دعوى اللورد كرومر القائلة بأنه ليس في مصر وزراء أكفاء . . .  
ورفض بتاتاً ما عرضه عليه السير بانرمان من أن يؤلف نفسه وزارة  
مصرية . . . .

« وبعد أن أتم مهمته الوطنية في لندرة واستطاع أن يغير مجرى  
السياسة البريطانية بقوة حججه تجاه مصر . عاد إلى باريس واستراح  
عندى بضعة أيام . وقد خفت على صحته التي أُنمكتها التعب وحملها ما هو



— بلا مبالغة — فوق الطاقة البشرية ، ولقد كافأته الامة المصرية بأن  
أرسلت إليه ألوفاً من تهنئات ورسائل الشكر والاعتراف بالجميل

\*\*\*

(جامعة مصرية)

« علم مصطفى من كتاب ورد إليه من صديقه محمد بك فريد بأن  
لجنة تألفت في القاهرة غرضها جمع اكتتابات لتقدم له تذكار ولاء لدفاعه  
الحجيد في قضية دنشواي ، فأجاب على هذا الكتاب بمكتوب مؤرخ في  
٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦ نشرته الصحف الفرنسية والانجليزية في الخامس  
والعشرين ، وهذا نصه :

« عزيزي فريد بك :

(( طالعت اليوم في اللواء بعد عودتي من « هندي » انه تأسست لجنة في مصر  
بقصد عمل اكتاب عام لدعوتي إلى وليمة وأهدائي هدية إعلانية لارتياح بني وطني  
من قياسي بخدمة بلادتي العزيزة . وأنتك تفضلت فقبلت ان تكون أمين صندوق  
هذه اللجنة !

« فاسمح لي أن أرجو منك التفضل بتبليغ أعضاء هذه اللجنة ومن تفضلوا  
بتلبية دعوتها أني شاكر لهم من سويداء قلبي جميل عطفهم على أضعف خدام الوطن  
العزيز ، وجزيل رعايتهم نحو رجل لا يرى فيما عمل إلا بعضاً من واجب عظيم  
جسيم ، كل مصري مطالب بتأديته !

« وأني ما شعرت لحظة واحدة في حياتي بأني حقيق بشيء من الالتفات أو  
بشكر على دفاعي عن حقوق مصر ومطالبتي باستقلالها ، وإعلاني للعلاء وطنية  
أبنائها . لاني إنما أقوم بفرض مقدس وواجب محتوم ، وما خطوت إلى اليوم

الخطوة الاولى في سبيل إسعاد مصرنا العزيزة التي امتلأت رحابها بعظام الآباء والاجداد !

«أي فضل لمثلتي، وأصغر جندي في الجيوش يلقي علينا جميعا أكبر درس وأسمى عظة . لانه الحامل لراية الوطن المدافع عن شرفه ومجده واستقلاله المضحي بحياته صيانة لحياة الملايين من الشيوخ والنساء والاطفال !

«فاذا كان هذا شأن كل فرد من افراد الجيوش ، ووظيفة كل جندي من الجنود ، فكيف تكون واجباتنا نحو الوطن عديدة وعظيمة ؟ نحن الذين استفدنا من نعمه أكثر من سوانا ، وادركنا بالعلم والعرفان ، وقدرنا حقوق الديار ، ورأينا نور الحقيقة ساطعا أمامنا ، وشاهدنا عظمة الشعوب الراقية ، وقارنا بين حالهم وحالنا وتقدمهم وتأخرنا ؟ ؟

«شكر لكم ! ألف مرة شكرا ! إني لأستطيع أن أقبل ثناء لا أستحقه أو إكراما لم أفعل شيئا ليوجه إلي ، ولا يمكنني أن أَرْضَى بأن يكون الشعور الوطني مدعاة لان يكافأ الرجل عليه ، وهو لا يكون رجلا إلا به !

«نعم إني أعلم انكم تحيرون في شخصي الضعيف الفكرة الوطنية الشريفة ، وتريدون أن تعلموا شأنها وترفعوا لواءها . كما أن أعدائي والطاعنين في إنما يحاربون في الحقيقة هذه الفكرة وذلك الشعور . لأنني لست شيئا بيد أن الوطنية في حياة الامة كل شيء !

« وإن ما تبتغون كائن لا ريب فيه . فقد ارتفع لواء الوطنية المصرية رغمنا من كل معاند ومعارض ، وعلم العالم كله أن المصريين أحياء ، يشعرون بوجودهم ويرغبون في الجود من سبيله الصالحة المؤدية إليه ، واقتنعت الامم كانه باتنا نطلب الحياة ، والدستور ، والحرية ، بالعدل والروية ، ونسعى إلى إسعاد وطننا بالعلم والجهاد القانوني . . . وهذه النتيجة ما كان ليصدق أعداء مصر والمصريين أننا نحصل عليها بعد أن ظن الجاهلون باستمرار حياة الامم وارتقائها أن مشكلة استقلال مصر قد قبرت ، واستراح ساسة الانكليز منها !



« فخير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز ، وللامة المصرية المحبوبة  
الجيدة ، هي أن تقوم اللجنة — التي ألفت — بدعوة الامة كلها ، وطرق باب  
كل مصري لتأسيس جامعة أهلية تجمع أبناء الفقراء والاغنياء على السواء ، وتهب  
الوطن الرجال الأشداء الذين يزيدون عدد خدامها للصادقين ممن لا يخشون في الحق  
لوما ولا عقاباً ، ويعملون مداواة أدواء الامة وجمع أمرها ، وبث روح الوطنية العالية  
في نفوس أبنائها ، لأن كل ملهم يزيد عن حاجة المصري ولا ينفق في سبيل التعليم  
لا محالة بائد ، والامة محرومة منه بغير حق !

« هذه هي الهدية الوحيدة التي يليق بالوطنيين الصادقين إهداؤها لمصر والمصريين !  
هذه هي الهدية الفريدة التي تملأ الفؤاد فرحاً وانسراحاً ، وفيها أسمى مظاهر الحياة  
العالية والشعور القومي !

« فلتنس الأحزاب انقساماتها ، ولتنس الصحفيون خصوماتهم ، ولتلق  
بالاحقاد — ولو يوماً واحداً — في هوة لا يسمع منها لغو ولا تأثيم ، ولتجتمع  
الامة لاتمام هذا العمل الفخم ! وتحقيق مشروع فيه الخير كل الخير والرفع العميم !  
« وليذكر الذاكرون أن بين أبناء الفقراء الذين أوصد الاحتلال في وجوههم  
أبواب العلم والنور ، رؤوساً لو نحت بالعرفان لكنت فخار مصر إلى أبد الزمان !  
« ليذكر ذوو الاحساس والوجدان أن في مصر كنوزاً لم تستخرج للآن ! وأنها  
لو أخرجت للناس لملاءم طباق الارض علماً ! وأن هذه الكنوز لدقيقة في مساكن  
الفقراء !

« إن الجامعة هي البناء الذي أدعو المصريين جميعاً لتشييده ، وما أكبر سعدي  
وأعظم هنائي لو ساعدتني الايام على وضع حجر فيه مع العملة الابرار الذين يعملون  
لخير البلاد وحدها بصدق وإخلاص ، لا يسألون أحداً جزاءً ولا شكوراً !  
« هذا وأرجو منك أيها الصديق أن تتفضل بقبول أصدق سلام وأوفى احترام

محبتك وأخيتك

مصطفى كامل

« على أثر نشر هذا الخطاب الوطني أجابت الامة باكتاب كريم  
وأست « الجامعة المصرية » التي تؤدي حتى اليوم خدمات كبيرة لمصر  
الجديرة بكل رقى . . . »

« عاد » مصطفى كامل « إلى مصر بعد جهاده المذكور المشكور  
ونجح في تأسيس شركة توصية لاصدار جريدتين يوميتين الاولى  
« لتدار ايجديان » بالفرنسية. والثانية « ذى ايجديان ستندرد » بالانجليزية  
« وفي هذه اللحظة عاد اللورد كرومر إلى مصر فوجد فيها حركة  
معارضة منظمة . وبدأ عمله بتنفيذ أوامر حكومته فعين سدد باشا زغلول  
وزيراً المعارف العمومية . وعلى أثر ذلك كتب إلى « مصطفى كامل » في ٢٣  
نوفمبر ١٩٠٦ مكتوباً هذا نصه :

« والدتي (١) . . . يلوح لي أن سير كبل بانرمان صادق في حديثه معي وأنه  
سينفذ حقيقة الخطة التي عليها اتفقنا لاستقلال مصر . فان اللورد كرومر عند وصوله  
إلى القاهرة قال للخديوى : « إنه يجب أن يكون لوزارة المعارف العمومية وزير  
مستقل عن أية وزارة أخرى » ووقع الاختيار على سعد زغلول باشا للقيام بهذه  
الوظيفة السامية . إنه أحد المستشارين الظاهرين في محكمة الاستئناف وقد ذكرته في  
الكشف الذي أرسلته لسير كبل بانرمان وإني لأشك في أن اللورد كرومر ما اختار  
زغلول من بين الاثنين والثلاثين أسما المعينة إلا لانه فرض التمكن من اكتسابه إلى

---

(١) لقبني مصطفى منذ أول لقاء بهذا اللقب الذي هو لقب أمه التي كان يقدم



جانب سياسته بما أن حماده رئيس الوزراء . . . . وعلي كل حال فسيحكم المستقبل  
بأنى أدبت واجبي . . . .

« هذا ولقد توصلت إلى تأسيس شركة توصية وطنية لإصدار صحيفتين  
إحداهما فرنسية والأخرى إنجليزية . وهذا العمل يعتبر كأبلغ مظاهره سياسية قام  
بها الحزب الوطني . . . »

« ثم كتب إلي مكتوباً آخر في أول ديسمبر سنة ١٩٠٦ جاء فيه :  
« إن مسألة مستعجلة تضطرني للسفر إلى لوندرة بعد أسبوع . وسأحيطك علماً  
بها في باريس . . . . الأورد كرومر مستاء جد الاستياء من جهودي ويذل ما في وسعه  
لإفساد عملنا ولكنى واثق من أننا سنؤتي النصر ما دام الحق والعدل في جانبنا . . .  
ويصحني في هذه السياحة صديقي الحميم محمد بك فريد . . . »

« وصل إلى باريس في ١٥ ديسمبر وأسر إلى ( مصطفى ) بسبب حضوره وبعد أن  
قضى في باريس بضعة أيام سافر إلى لوندرة ورفقته صديقه محمد بك فريد ومنها  
كتب إلي بأن نهج في مهمته واختار المحررين الأكفاء لجريدة ذي إيجيشيان ستندرد .  
ولما عاد إلى باريس قص علي كل أمر وأظهر لي ارتياحه من نتيجة أعماله السياسية !

« كان ( مصطفى كامل ) في كل أعماله رجلاً سياسياً بكل معاني الكلمة وكان يدرك في  
الحل جميع الصعوبات التي تحدثها أية مسألة سياسية إذا أهملت أو أفضت سرها  
« أصيب مصطفى وهو في باريس في أوائل يناير سنة ١٩٠٧ — عقب عودته من

لندره — بمرض غريب ، ولقد صرح لي طبيب به بأن حياته في خطر ، ولم يخف عني  
مخاوفه الكبيرة . ومن المحتمل أن يكون قد دس له السم . . . . وبالرغم من حالته  
الخطيرة ، سافر إلى القاهرة في أواخر الشهر رغباً منه في إظهار الجريدتين الوطنيتين  
اللتين أسسهما

« ظهر لتندار إيجيشيان في ٢ مارس سنة ١٩٠٧ وقد كتبت فيه مقالاً بعنوان :

( وطنية ) عقب ظهوره ، هذا نصه : —

« متى يضع الاجنبي قدمه على الارض المصرية ، يعيد إلى ذهنه تاريخ العصر القديمة التي تولت تكويننا بالتعاقب ، وأنشأت أفكارنا بالتوالي ، مارا بمصر فالليونان فروم ، ويشعر بالتأثر الذي يشع بمثله كل إنسان له أقرباء ولم يكن بحسبهم كذلك ، ولا كان يخطر بباله أن لهم صلة قرابة به ، وعواطف إخاء نحوه ، ثم عرف ذلك كله وتحققه . وحينئذ يسير وراء تأثيره بهذه القرابة القديمة ، فلا يزال مع أرواح أجداده الاولين حتى ينظر فإذا هو يشرف على الروح المصرية الحديثة ويرى كل شيء من دخالها

« ذلك أن مصر كالليونان وروم ، ماضيها حي لا يموت ، وحاضرها خاضع لماضيها ، وأنه مهما يكن من شأن الذين يحملون الآن وادي النيل غوادث التاريخ وطبيعة تلك الارض قد جعلت عواطف المصري نحر بلاده وحبها لها في حرز حريز ! » وإنك ترى هذه العواطف والاحساسات ظاهرة كل الظهور في الحياة المصرية الاجتماعية سواء في طبقات الفلاحين أو في الطبقات العالية !

« مصر أم اليونان قد غذتها بلبان معارفها . وكستها رداء تمدنها . واليونان أم رومة نفخت فيها من روحها ، وسقتها بكأس عنومها ، وروم هي التي أنشأتنا وربتنا . فلهذا نشعر الفرنسية مثلي حين تنزل وادي النيل بشيء من الحنو البنوي ، وتكشف عن قلبها لتزل فيه ذلك الاخاء الذي يؤيده تشابه الفرنسيين والمصريين في كثير من الميول والآراء !

« إن من السهل جدا على اليوناني . والإيطالي ، والفرنسي ، أن يعرفوا دخال الروح المصرية في هذه الايام ، بل في هذه الساعة . ذلك لأنهم أعرف الناس طرا بتلك التقاليد والعادات التي تسربت من شواطئ النيل إلى خليج فاليرنضفاف التبر ، فالسبين . فالروح المصرية الآن تشعر بالالم الذي كانت تشعر به اليونان في تماس استقلالها ، وإيطاليا في توحيد كلمتها ولم شعنها وفرنسا في ذلك الحادث الذي لا ينساه أحد من أبنائها ، والذي انتهى إلى اغتصاب جزء من أملاكها ( تقصد إحتيال ألمانيا الأتراس والوردن )



« يقولون لناهل أنتم على يقين من أن الأمة المصرية قد ارتدت عواطفها وسمت عقول أبنائها حتى يفهموا ماهي الوطنية ، وما يعود عليهم من انتافع التي ربما كانت أدبية أكثر منها مادية حين تحكمهم حكومة أهلية ، وهل تستطيعون أن تحصوا عدد الذين يفهمون ذلك من المصريين ، وعدد رجالهم السياسيين ؟ »

« أجيب عن هذا السؤال بأن التاريخ كله بغير استثناء في حوادثه قد علمنا أن كل شعب قام يطالب بحقوق له مضمومة لا يكون له في البداية من ينصره ويطلب هذه الحقوق باسمه إلا نفر قليل لا تربطهم رابطة ، ولا تقويهم جامعة ، يصيحون هنا وهناك بأصوات ضعيفة خافتة ! إنها أصوات شعراء ومرشدين قد تسمعها الشعوب نقيتها فلا تعول عليها ولا تعدها إلا طلب المحال أو بناء العلاتي والتصور في عالم الخيال ! ولكن هذه الاصوات تقوى شيئاً شيئاً بقوة الحق فينضم إليها الذين كانوا ضعفاء الأمل أو يائسين ، وهكذا تنتشر هذه الاصوات رويدا رويدا وتنبعث خلفها روح الأمل في كل قلب ، روح السعي في كل نفس ، فتصبح أصوات أوائل الشعراء والحكماء أصوات كل الشعب ، لا يتوى أحد على أخفائها أو مواجهة الصدور الصاعدة منها !

« ولقد أخذت انكثرا على نفسها في مصر ، انكثرتا التي لا يهمها شأن من شئون الأمم إلا الانتفاع بغناها ! انكثرتا المتاجرة « البائعة » كما عرفها نابليون الأول ! — انكثرتا تلك قد أخذت على نفسها العهد في مصر أن تغزو قلوب الشعب بالثروة وحدها ، فلهذا لا يجد أنصار الاحتلال الانكليزي ما يسبحون به ويتغنون بديحه إلا هذه الوجهة وحدها وجهة النفع المادي ولا يجسرون على التغيي بأي نفع سواه !

« على أن المصريين إذا كانوا يبذلون شيئاً من الجهد الذي يبذله أنصار الاحتلال لكان من أسهل الأمور عليهم أن يتبينوا أن الارتقاء المادي في بلادهم والتقدم الاقتصادي يرجع سببهما إلى الأمور الآتية :

« أولاً - حفر قناة السويس التي كان يصفها اللورد بالمستون بأنها احتيال دولي

وكان يعارض فيها معارضة شديدة ! ثانياً — ما بذله الحديوي توفيق من الجهد في تنظيم المالية المصرية وفي تنفيذ مشروعات الري التي كانت موضوعة من عهد «محمد علي» والتي أعيا الانكليز بعد ذلك ! ثالثاً — ما أظهره البرلمان المصري من عظيم الاستعداد للشورى ودقة النظر في التشريع مع كون أعضائه لم يتعودوا الاعمال البرلمانية من قبل !

«وهل ثمة أدل على وجود هذه اليقظة قبل الاحتلال البريطاني وعلى الشعور الوطني النامي في قلوب المصريين ، من تلك الحركة الاهلية التي أخرجها الانكليز من طريق إلى طريق ومن مسلك إلى مسلك فشوهوا وجهها وغيروا مقصدها حتى كانت سبب دخولهم وادى النيل ؟

«إني أكرر القول بأن كل حوادث التاريخ تنطق بأجلى بيان وأفصح لسان بأن العواطف الوطنية تبدو صغيرة ثم تكبر وتتمو وتشتد وتقوى وأنه يكفي للمصباح الوطني أن ينبعث منه نور ضئيل إلى نفس واحدة لتسيل منها البحور يوماً فيشرق نور الوطنية إشراقاً عظيماً

وإذا كان الشعب الذي يبتدي فيه الشعور الوطني ويهم بامتلاك حكم نفسه يعرف أن ما يلزم في البداية من الجهد يسير زهيد ليستعد لاحسن النتائج في الحتام، ما تولاها شيء من اليأس مطلقاً ، فاليوم الذي يمكن فيه للشاعر أو الخطيب أن يحرك الروح الوطنية النائمة، واليوم الذي يجتمع فيه بعض الوطنيين ويهتفون همساً فيسأ بينهم باسم الوطن المقدس ، هذا هو اليوم الذي يمكن فيه إيقاظ الوطن العزيز والسير به في طريق الحياة العالية !

الوطن. كلمة خيالية حية . كلمة سحرية تمثل كائناً واحداً مخلوقاً من مجموع كائنات . أو قل هي مجموعة أرض وسماء وعادات وأخلاق ومعتقدات . واللغة التي يتكلم بها أبناء الوطن الواحد والشهامة الاهلية التي ترمز إلى أن الوطن هو عيلة كبرت واتسعت فتشأ بذلك في كل نفس عواطف تلقاء المجموع

« فويل للذي يرفض فكرة الوطنية العالية . إنه ليعمل بذلك على فقد قواه ، ويقطع كل الصلات التي تربطه بأقرب الناس إليه ، وينفي عن نفسه كل الصفات



العالية التي تعلي شأنه ، وتعظم قدره ، لينحصر في دائرة شخصه رغماً منه أن عدم تقييده بالواجبات التي من هذا القبيل يجعله أكثر انطلاقاً في الحرية ، وتفرغاً للمطالب الذاتية . وهو يطلق على هذه المطالب اسم الحقوق !

« إن حب الماديات المضادة للوطنية ، يعزل الانسان الاجتماعي ويحرمه من مقدمة نفسه للاغراض الشريفة العالية ، ومن أن يكون بطلاً مخلداً لذكر متزلاً فوق مراتب الناس ، وحب الماديات من الوجهة الفلسفية يعزل المرء في الفضاء ويلصقه ببطن الارض فلا هو يستطيع الطيران ولا هو يقدر على مشاركة الناس في الحياة العمومية والابدية ! والماديات الدولية التي تبدل حب الوطن بالسعي وراء كل الملاذ وكراهية كل الذين ينمون قوي التشاؤم في الامم لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الانحطاط العام وإلى التوحش والبربرية وإلى اعتبار السعادة والهاوأة في امتلاء الاحشاء » ولقد أخرج القرن الماضي رجالاً عظاماً ، أحبوا أوطانهم ، وأعلوا قدرها وأسماها مكانتها ، خدموها فكان ما استفادته الاوطان منهم أكثر من نفس الخدمة التي خدموها بها ، لأن الوطن يضاعف فوائده الخدم التي تؤدي له !

« فالوطني الذي تتحرك فيه عواطف الوطنية إنما يجذب اليه انعطاف الذين يحبون أوطانهم من الامم الاخرى ! أليس في قولك للذين يدافعون عن استقلالهم » إن كل عواطفنا منجذبة نحوكم ، ولكونوا على جانب عظيم من الشهامة والكرم والاباء « لاسمى من قولك لهم » لا تكونوا شيئاً كما أردنا نحن ألا نكون شيئاً . « !! » لم يكتف الذين يدعون إلى محاربة الوطنية وإزالة الحواجز من بين كل الامم أن يحاربوا الوجود الاهلي ، والاستقلال الوطني ، بل أرادوا أن يمزجوا الامم بعضها ببعض فسا عاقبهم عن ذلك الاستحالة جعل الجنس الابيض اسود أو اصفر ... والجنس الاسود والاصفر أبيض مثلاً ، الاساء ما يسعون وما يزعمون !

« فيا إخواني المصريين ! إنكم جميعاً قد بقيتم على تقاليدكم حتى هذه الساعة ، ساعة جنون الامم المتمدنية وأنكارها ما ضي تاريخها فأخروا أتمم ماضيكم ولا تساروا منه شيئاً واعتمدوا عليه ولتعلق كل منكم بالتاريخ الاهلي وأحكامه ، ولا

تجعلوا لشيء من مبادئ الماديين الاجانب سبيلا الى افكاركم ، واعلموا أن سلامتكم متوقفة على أن تعملوا بهذه النصائح الوطنية !

« إني وطنية متعصبة لوطني ، فأما في كل ما للذين يشعرون كشعوري ومحبون بلادهم كما أحب بلادي ! فقد كنت وأنا فرنسية صديقة آخر الابطال اليونانيين الذين ظهروا في سنة ١٨٢١ ، كما كنت صديقة الهنغارين العظام في سنة ١٨٤٩ ، والايطاليين الابطال الذين جاهدوا في سبيل الوحدة الايطالية ، وقد كنت ولا ازال صديقة السلافيين الذين يكافحون للخلاص من النير الجرمني كما أنني صديقة البوير والسكنديين الذين وإن كانوا قد غلبوا على أمرهم وقهروا في الكفاح لطلب الاستقلال ، لم يتوهم يأس من النجاة !

« إنه لا تعد الهزيمة لشعب هزيمة تامة إذا هو لم يعترف بها ولم يقبلها ! وليس مقهورا ذلك الذي لا يعترف بأنه مغلوب !

« ألا إن كل الصفات الادبية السامية وكل عواطف الاخلاص والشجاعة وكل الفضائل العالية يحملها سيال الوطنية ، فالنفوس التي تشرها إنما تنشأ بحري بين الانسان وبين الغرض الاسمي من هذه الحياة ، وهو الغرض الالهي !

« فيا أيها المصريون اسلكوا سبيل الوطنية واتبعوها كما تتبع الديانات . فها الوطنية إلا دين عام لا ينسخ شيئا من سائر الديانات ، والدليل على ذلك أن أعداء الوطنية هم أيضا أعداء كل المعتقدات

« إن عندكم مثل ما عند اليونانيين والهنغارين والايطاليين والتشيك والبوير والسكنديين من الشعراء والحكماء والمرشدين الذين يسرون بكم ويقودونكم في طريق المطالب الاهلية !

« ولقد ساعدتكم فرنسا بلاد الشعر والخيال والكرم والشهامة . ساعدتكم وأيدتكم في خطواتكم الاولى وما زالت قلوب أهلها معكم دائما . وإذا كان رجال حكومتها قد تخلوا عنكم مؤقتا وركوكم وحدكم أمام انكسار فلا تبسوا ! واعتمدوا قبل كل شيء على أنفسكم !



« وإذا كانت فرنسا الفرنسية حقيقة تساعد الضعيف وتؤيده، فانكلترا العملية  
 لا تحسب لغير القوة حساباً . فأنتم يمكنكم الآن إذا أن تكونوا أقوياء !  
 » إن للحرية في انكلترا انصاراً يؤيدونها أيضاً في صالح الأمم التي ظلمها حزب  
 المحافظين وطغمه . فضاء عفواً حركاتكم بين هؤلاء الاحرار ليدركوا عوننا لكم، كبنت  
 وروبرتسون وديلون !

« وأن حقوقكم إذا كنتم تحصلون عليها بأنفسكم ستكون أكثر قيمة مما إذا  
 كانت تقدم لكم عفواً ! فالله معكم . وأن أعداءكم قد سلكوا الآن مسالك الكذب  
 بل الجريمة نفسها فليكن مكتوباً على رأيكم بجانب كلمة الحق « كلمة العدل »  
 جوليت آدم »



« تكاثرت على « مصطفى » مشاق الجهاد في هذا العام فان إدارة  
 الاربع الصحف وبينها ثلاث يومية ، ورئاسته للحزب الوداني، وحزنه الشديد  
 على والدته، التي كان كبير الشغل بحبها — كلها جعلته غير قادر على الدفاع  
 عن حياته أمام المتاعب والاحزان !

« إن سقوط اللورد كرومر كان أكبر تسليية له ، ولكن استب دال  
 السير إلدن غورست به أقلق باله بعض القلق ، إذ كتب إلي في ١٩ أبريل  
 سنة ١٩٠٢ المكتوب الآتي : —

« حركتنا في انتشار وسقوط اللورد كرومر كان ظفراً وطنياً . وإذا وهبني الله  
 القوة لا داوم على الجهاد خمس سنين أدركنا لا محالة كل ما نريه .... إن اخيار سير  
 إلدون غورست قنصلاً جنرالاً لانجلترا في مصر من شأنه إطالة هذا الجهاد لأن  
 خطته ستقوم على الملاينة والولاء للخديوى برد بعض سلطته إليه أملاً في تخدير  
 الحركة الوطنية ، أو بذر بذور الشقاق بين الوطنيين وحكامهم الشرعي عملاً بالهدأ  
 الانجليزي « فرق تسد »

« إن السياسة الانجليزية مازالت تعتقد أننا طوع إرادة الحاكم ، وأن ليست لنا ارادة ذاتية منبعثة عن شعورنا، لذلك فان السياسة الوطنية الصحيحة التي يجب اتباعها في مثل هذا الموقف هي بلا ريب ترقب السياسة الانجليزية بكل حذر مع الابتعاد عن التعرض للخديوي إذا هو اتفق مع سير غورست !

« إن المستقبل لمظلم بعض الظلمة ولكنه بالرغم من كل أمر سيكون لمصر ... »  
وكتب إلي مكتوباً آخر في ٥ يونيه جاء فيه : —

« ... جاءني من مراسلي في لوندرة نبأ فحواه أن سير إدوين غورست سيوطد دعائم السلام بين الخديوي والملك ( إدورد السابع ) بعد أن اضطرب حبله إبان حادثة طابة . ولقد تمكن سير غورست من إقناع الخديوي بأنه لا رضاء الملك يجب نحو التأثير الذي أحدثه « مصطفى كامل » في نفس الرأي العام البريطاني في العام المنصرم لمناسبة حادث قد نشر اي !

« ولقد تألفت جماعة من الملتفين حول الخديوي برئاسة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد . وهذه الجماعة تلقب نفسها بالمعتدلين العقلاء بينما تلقبنا ( بالمتطرفين المجانين ) ذلك لاننا نطالب صباحاً مساءً بجلاء الجنود الانجليزية عن البلاد ! !  
« ألا إنها خيانة عظيمة ضد الوطن المقدس ! لذلك سأعمل كل ما يمكن عمله لاقاب هذه المؤامرة رأساً على عقب ... »

« وقضى « مصطفى كامل » صيف هذا العام محارباً هذه الجماعة ( الوفد ) وخطتها ، وإنها لخطرة الحياة حقيقة . إذ بان أمرها فيما بعد بان أعلن بعض القائمين بها للعالم قبولهم بقاء الاحتلال البريطاني ! ولقد حكم عليهم جميع المصريين بلا استثناء حكماً قاسياً !

« ولكي تثبت الامة المصرية لانجلترا أن ليس للوطنية المصرية إلا مبدأ واحداً ، مبدأ الخلاص من حكم الاجنبي ، وأن الممثل الوحيد لهذا



المبدأ هو الحزب الوطني وحده — أرسلت إلى وزير الخارجية البريطانية  
ألوفاً من التلغرافات محتجة على تصريحات الخيانة التي فاه بها أولئك الذين  
ادعوا أنهم « معتدلون »

« وأرسل مصطفى كامل لهذه المناسبة مكتوباً وطنياً مؤثراً لسير كمبل  
بالرمان الوزير الأول الانجليزى فى ١٤ ستمبر سنة ١٩٠٧، وقد نشرته جميع  
صحف القارة . وهذا هو نصه :

« يا حضرة الرئيس

« إن هذا اليوم يوم ١٤ ستمبر هو يوم مخلص الذكر في التاريخ — سواء بالنسبة  
لمصر أو لانكلترا . فاسمحوا لي أن أذكركم بأنه في آن واحد تذكّر مرور مائة  
عام على انجلاء الجنود البريطانية عن مصر — ذلك الامر الذي وقع يوم ١٤ ستمبر  
عام ١٨٠٧ — والتذكّر الخامس والعشرون لدخولها مدينة القاهرة — الذي  
حصل يوم ١٤ ستمبر عام ١٨٨٢

« فلهذا التذكّر شأنان ! وإذا كان يذكر المصريين بمجد آبائهم الذين عرفوا  
كيف يدافعون عن الوطن ويحجرون انكلترا على العدول عن غزو مصر من قرن  
مضى ، فإنه يحسبهم أيضاً على التفكير في تلك التصريحات الرسمية التي نطق بها عند  
وقوع الاحتلال الحالي لبلادهم، وفي كلمة الشرف والتعهدات التي أخذتها على نفسها  
بريطانيا العظمى ! !

« إن لانكلترا يا حضرة الرئيس في تذكّر ١٤ ستمبر هذا من الفخار أقل مما  
لمصر . فإن الشعب المصري لم يجد في انكلترا قائماً غزاً بلاده بقوة السلاح ، بل دولة  
صديقة أرادت مساعدة الحديوي على توطيد أركان الامن والنظام، ووسدت علناً  
بمقادرة البلاد متى توطدت !

« ولقد مضت خمس وعشرون سنة ، ولم ينفذ هذا الوعد ، وأن القليل من

الانكليز يفكرون الآن في الاقسام التي فاحت بها الملكة فيكتوريا والخطب التي ألقاها وزراؤها وكدوا فيها أن استمرار الاحتلال الانكليزي في مصر يكون عارا على التاج والشرف اليريطانيين !

« ولسكتنا نحن معاشر المصريين نفكر في هذه الاقسام وتلك الخطب ، نحن نفكر في ذلك العهد الذي يسمو على كل المعاهدات ، وهذا العقد الذي يعلو كل العقود . ويرغم من قوهم :

« إن السياسة ليست إلا كذبا واحتيالا وخداعا » فالتا نظن أنه لا يمكن لاية أمة متمدينة كبيرة أن تفكر في تلطيخ تاريخها باختلاس لا مثيل له ولا يمكن تعريفه لجسامته ، وها هو ذلك التاريخ يقول بأعلى صوت ويبين الخطر الذي تلحقه مصر بالدول الطامعة اللوآني حاولن امتلاكها ولم تفلح واحدة منهن في استعبادها بصفة نهائية !

« ولكن لعل دروس التاريخ لا تكفي في نظر أنصار التوسع في الاستعمار من الانكليز لان ثبت أنه لا يمكن أن يملك مصر أحد سوى المصريين ! ألا إن يقظة الامة المصرية من شأنها أن تظهر لهم من الآن سبيلها القائم على الحرية والاستقلال !

« إن مصر تحافظ الآن على آمالها أكثر مما كانت محافظة عليها في أي زمان ، وترقب المستقبل بثقة لا يزعزها شيء ، وذلك رغم أن سائر المصائب وجميع التدبيرات السياسية والمناورات الدولية بل تؤكد لجناحكم أن المصائب قوت الروح الوطنية المصرية وكل العارفين بأحوال مصر يعترفون بأن ( دنشواي ) وحدها أفادت في تقدم الوطنية المصرية أكثر من الجهود الكبيرة التي بذلها الوطنيون !

« إن المسألة المطروحة اليوم أمامكم يا جناب الرئيس وأمام الامة الانكليزية كافة هي معرفة ما إذا كانت انجلترا تريد أن تجعل مصر صديقة أو عدوة لها ؟ هي معرفة ما إذا كانت انجلترا تدرك صوالحها العالية وتقدر الفوائد التي تكسبها من الاتفاق مع أمة تزداد كل يوم عددا وثروة وقوة فتوفي بوعدها وتحترم شرفها بجلاء جنودها ! أو إذا كانت انجلترا تصر على العناد وتحارب كرامتها ، وتجاهد ضد أمة تفيض حياة ، ومضممة علي نيل حريتها !



« وأنه إذا كانت إنجلترا قد اعتبرت الجلاء ممكناً في عام ١٨٩٠، وحددت هذا الليماد في اتفاقية (دروموندوف) لانسحاب الجنود البريطانية فكيف يمكنها أن تدعى الآن أن وقوع هذا الأمر الموانق للشرف ولحقوق الشعب المصري غير ممكن؟  
 « أي حر إنجليزي يستطيع أن يزعم مجد أن ساعة الجلاء من مصر لم تكن بعد على حين أن غلادستون اعترف في خطابه للذين كتبها إلي في عام ١٨٩٦ بأن «ساعة الجلاء أذنت منذ عدة أصوام»

« يقول السير إدوار غراي إنه لو تركت انكلترا مصر للمصريين لسادت الفوضى والرشوة في البلاد ! وهذا التأكيد لا يفسر إلا بشيء قاضح : وهو عدم اقتدار إنجلترا بعد احتلال دام خمسة وعشرين عاماً على القيام بمهمتها التي رتبها على نفسها في مصر ! أو القضاء على الأمة المصرية بوصف أنها قادرة على حكم نفسها بنفسها وخلقها بأن تشغل مكائنها بين الشعوب المتعدية

« من المحال أن يقبل رجل عدل مستقل الفكر هذه النظرية التي هي مسببة مزدوجة لانكلترا ولمصر معاً !

« وفضلاً عن ذلك فإنه لا يجمل أحد من الناس أننا نطلب لمصر حكومة دستورية حرة، وأننا لا نتقبل حكم الاهواء والاستبداد أبداً، وأن الإرادة الوحيدة التي نريد أن نخضع لها هي إرادة الأمة وحدها !

« إن العقل لا يقبل مطلقاً أن السلطة المطلقة المتقلبة طبقاً للائراض والاهواء التي يتصرف بها المستبد البريطاني تكون أفضل وأنفع من دستور أهلي مؤسس على المبادئ الحرة ! إذ أن التمول بذلك يعدل التمول بأن حكومة الصين خير من حكومة إنجلترا !

« لقد قلتم يا حضرة الرئيس في إحدى خطبكم إنه لا يمكن أبداً أن تعرض حكومة حسنة حكومة أهلية ؟

« وأقول أنا أيضاً أنه لا يوجد شيء في العالم ينسب الاستقلال شعباً عارفاً حقوقه وأن حكومة الاجنبي — ولو كانت مثال اللطف والرقه — « بخلاف ماهي في مصر » مفضضة ومحقوته على الدوام !

«لأن سلاسل الاستعباد هي سلاسل على كل حال ! سواء أ كانت من

ذهب أو من حديد» !

« هذا ولا أظني مبالغا إذا أ كدت يا جناب الرئيس أن أفضل صديق لـإنجلترا

هو الذي ينصح لها باحترام شرفها ووعودها ، ويقول لها بكل إخلاص : «إن كل ما تستطيعين عمله ضد مصر لا يقف بلادنا في طريق التقدم والحرية الذي سلكته بكل عزم !»

« إن أمة كأممتنا جمعت مدة قرون عدة قوى من الصبر والهمة والارادة ! لاتعرف

اليأس ولا تقف أمام أي عائق لاسترداد استقلالها !

« وأن لإنجلترا الحرة أن تقرر كيف يكون هذا الاستقلال ؟ بأرادتها أم برغم

منها ؟

« لقد رأيت من الضروري يا جناب الرئيس أن أذكركم في هذا اليوم المجدد الذكر

بالنسبة لكم وبالنسبة لنا بوعود الحكومة البريطانية وبما تنتظره مصر الوطنية من المستقبل

« وإتانا تأملنا كثيراً من كذب السياسة لنلجأ إلى المهارة والاحتيايل

والكذب ، فان كرامتنا وشرف قضيتنا يحتمان علينا الصراحة والصدق والاستقامة

« تفضلوا يا جناب الرئيس بقبول عظيم احترامي

مصطفى كامل «

باريس في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧

(الأحزاب في مصر)

« أحدث هذا الكتاب الذي أرسله (مصطفى كامل) للرئيس الوزارة

الانجليزية تأثيرا كبيرا في جميع الدوائر السياسية ، الأمر الذي دفع بالسير



إلدن غورست لأن يوجد في مصر أحزابا سياسية لمعارضة «مصطفى كامل»  
وأنصاره !

« بدأ السير غورست بأن حرض جريدة المؤيد على الطعن فيما كتبه  
مصطفى كامل لرئيس الوزارة الانجليزية ! كما حرض مساهمي صحيفة  
الجريدة على أن يؤلفوا من أنفسهم حزبا ! وهذه الصحيفة كانت أسست  
عقب حادثة طابه لتؤيد سياسة اللورد كرومر ، وبعبارة أخرى السياسة  
البريطانية . والذي أوحى بتأليف شركتها ( إبان حادثة دنشواي ) هو  
مصطفى باشا فهمي رئيس الوزارة المصرية والصديق الحميم للمحتلين ! وكان  
بين أعضائها الكثيرون من ذوى النفوذ في الحكومة المصرية

« وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ — أي بعد أسبوع من احتجاج  
« مصطفى كامل » على استمرار الاحتلال الإنجليزي — التأم أعضاء هذه  
الشركة في دار « الجريدة » وجاهرُوا بأنهم « حزب الأمة »

« إن مصطفى كامل وأنصاره العديدين الذين كانوا يدافعون باسم  
الأمة المصرية قاطبة عن قضية بلادهم غير متظاهرين بأنهم حزب قائمون  
بذاتهم قد وجدوا أنفسهم إزاء مناوشات المحتلين الحديثة ، مجبرين على  
إعلان حزبهم « الحزب الوطني المصري » !

« وبهذه المناسبة نشر المكتوب الذي أرسله مصطفى كامل من  
أوروبا للمرحوم محمد بك فريد في هذا الشأن وهذا نصه :

## ( تأليف الحزب الوطني )

.....  
 « ..... إن ظهور حزب الأمة المؤلف من أولئك الذين خبرنا  
 نفسيهم وميلهم الى مسايرة المحتلين وفقا لما يسمونه سياسة اللين والتدرج . وأن  
 ما علمته كذلك من عزم صاحب المريد على تأليف حزب باسم ( حزب الإصلاح )  
 لخدمة سياسة السراي -- هذان الامران يحتمان علينا كل التحثيم أن نظهر حزبا  
 الوطني بالرغم منا مظهره الحقيقي حتي يعلم العالم كافة أن للوطن المصري حزبا يطلب  
 بعزيمة صادقة الجلاء والدستور . أي أنه لا يقبل لا حكم الاجنبي ولا حكم الفرد  
 عاملا لاستقلال بلاده وحرية أمته باستردادها حقها في الاشراف على أمورها  
 العامة ..... »

« نعم إنني أرغب الآن كل الرغبة في ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من  
 وطنيتي التي ترى في تعدد الاحزاب حربا أهلية لامندوحة عنها . حربا تغرق ولو إلى  
 حين ما نرمي إليه من حرية واستقلال بتقوية مركز المحتل لبلادنا .....  
 « ولكن ما العمل ونحن لو سكتنا أمام هذه الحال التي ما أوجدوها إلا دهاء  
 سير غورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين ، لفقدنا كل شيء ولاصبحت  
 الوطنية المصرية عدما في عديم بتقلب المبادئ السقيمة عليها وتقاوس المخلصين عن  
 نصرتها وإعنائها ..... »

« إن مهمة الحزب الوطني ستكون لا محالة قائمة على الصراحة وأنا لا أشك  
 في تغلبنا على جميع الصواب بفضل وطنيتنا وصدق عزيمتنا ..... »

« فاعمل مع أخي علي بك الذي كتبت إليه اليوم عين النص واخبر الاخوان  
 المخلصين لتعدوا ما يلزم لظهور الحزب دون أن يشعر بعملكم أحد حتى أعود اليكم  
 قريبا بمشيئة الله ..... »



« وما عاد « مصطفى كامل » إلى مصر إلا لجمع مؤسسى هذا الحزب الكبير وبعد  
المدافلة أقرروا إظهار مظهره الحقيقي .

« وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ألقى ( مصطفى كامل ) في ثغر الاسكندرية  
خطبة نفيسة جامعة أعلن فيها مبادئ حزبه وعرف سياسته تعريفاً دقيقاً من كل  
الوجوه . وقد جاء بين فقرات هذه الخطبة الفقرة الآتية :

« إنا لو كنا نريد دوام العدا والنفور واستحكام الشقاق والتنازع لطلبنا بقاء  
مسجونى دنشواي في سجونهم الاعوام الطوال . لأنه كلما مر عام وهم على حالهم  
تجددت آلام الأمة بما لا يكفى وجرى ذكرى دنشواي على كل لسان . وهكذا  
سياسة العناد لا تتر إلا عكس المقصود منها ولا تؤدي إلا إلى ضد الغاية المطلوبة . . »  
« وعلى أثر هذه الخطبة التى نشرت فى كل مكان بالفرنسية والانكليزية

رأى السير كمبل بن زمان أنه من الضروري تغيير الخطة لإزاء مصر ، وبذل  
جهده لتخفيف الاحقاد التى أثارها عقوبات دنشواي ، فأعلم معتمد إنجلترا  
فى مصر سير غورست ، أن حكومة جلالة الملك لا تعارض فى إطلاق  
سراح مسجونى دنشواي إذا عفا الخديوى عنهم !

« وفى هذه الاثناء أحاط مراسل لو ندره « مصطفى كامل » علماً بهذا النبأ  
السري وأكد له بأن العفو سيصدر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٨ الذى هو تذكاري  
تاريخ جلوس الخديوى على العرش . فنشرته صحف الالوية وأحدث ضجة  
كبيرة فى كل مكان

« وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ظهر حزب الإصلاح برئاسة الشيخ علي  
يوسف الذى كان خادماً للخديوى ومنفذاً سياسته !

« وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ التأمت الجماعة العمومية « للحزب الوطنى »

باسم المؤتمر الوطني بدار اللواء وكان الحاضرون ١٠٩ مندوباً يمثل كل منهم  
مائتي عضو طبقاً لقانون الحزب. وألقى مصطفى كامل في هذا الجمع آخر خطبة  
فاه بها في حياته قال في ختامها:

« إذا كانت أقوى الأمم محتاجة دائماً إلى قوة أدبية تبرر بها أعمالها أمام العالم  
فلنستزد ما استطعنا من إعلاء القوة الأدبية التي نستخدمها لمنفعة بلادنا فأنا لا حوج  
من كل أمة إلى هذه القوة ، وليكن من أعم وظائف تلك القوة الأدبية التي نعمل  
بفضلها لنصرة وطننا ، أن نعرف العالم المتحضر الحقائق ، ونستميله إلينا ، وثبت له  
أنا صرنا عضواً عاملاً في الانسانية والمدنية ، ولندفع كل سوء ظن بنا ينسرب إلى  
قوس رجال السياسة

« وأنا بتلك القوة الأدبية عاملون على التوفيق بين المصريين والنزلاء لان هؤلاء  
لم يخدموا في مصر أنفسهم فحسب ، بل خدموا البلاد ، وأتموا الكثير من فروع  
الحياة فيها ، وكلهم محبون لبلادهم يقدرون الوطنية حق قدرها ، فهم ادس الدساسون  
بيننا وبينهم فاني على يقين من أن الوثائم يسود على الدوام ، لانه لاخلاف بين  
العواطف والميول والمتافع في أغلب الاحيان

« ضموا صفوفكم ، واجمعوا أمركم ، وليكن الواحد الكل والكل واحداً ،  
وصحوا آذانكم أمام الدسائس والوشايات ، واعلموا أنكم الفائزون بأشرف مهمة  
في أشرف وطن ، لخدمة خير أمة أخرجت للناس ، وكونوا يداً واحدة في تأييد  
الحق المقدس ، واسترداد حريتكم واستقلالكم ونادوا معي بأعلى أصواتكم :  
« لنحى مصر . ليحى الاستقلال »

« بعد أن أتم الرئيس المرحوم خطابه صادقت الجماعة العمومية للحزب

الوطني المصري على المبادئ العشرة للعمل بها وهذا نصها :



«أولاً — استقلال مصر. كما قررته معاهدة لوندن في عام ١٨٤٠ (١) وضمنته  
الفرمانات السلطانية ، ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لعائلة محمد علي  
( ويدخل تحته كافة البلاد التي ضمت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية ) .  
وهو الاستقلال الذي تعهدت إنجلترا رسمياً باحترامه

ثانياً — إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام  
مجلس نيابي تام السلطة كمجالس النواب في أوروبا

ثالثاً — احترام المعاهدات الدولية ، والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة  
المصرية لسداد الديون ، وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت  
مصر مدينة لأوروبا وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة

رابعاً — إلتقاد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة ،  
والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغائبها  
والاصلاحات اللازمة لها

خامساً — العمل لنشر التعليم في أنحاء الديار ، على أساس وطني صحيح ، بحيث  
ينال الفقراء النصيب الاوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات ونشر  
المبادئ الدينية السليمة الداعية للرقى ، وحث الاغنياء والقادرين على  
بذل كل المساعدات لنشر التعليم بتأسيس الكليات في البلاد ، وبعث  
البعوث العلمية لأوروبا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال

سادساً — ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة ، والعمل والجد وراء  
نيل الامة استقلالها العلمي والاقتصادي

---

(١) ما كان الحزب الوطني المصري يستطيع أن يعمل في ذلك التاريخ سوى  
مأمله حتى لا يهيج تركيا إذا هو طلب الاستقلال التام . عالماً أن كل اتفاق كان يتم  
بين إنجلترا وتركيا ينجم عنه ضرر جسيم لمصر .  
«إن إنجلترا نفسها حاولت في عدة مناسبات أن تقنع تركيا بأعلان استقلال مصر  
التام حتى إذا ما ظفرت بيفيئتها قررت عليها حمايتها في اليوم التالي !!!

سابعاً — إرشاد الاهالي بكافة الوسائل الممكنة إلى حقائق الاحوال، وبث الشعور الوطني فيهم ، ودعوتهم للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين عنصري الامة المسلمين والاقباط ، وتبنيهم إلى واجباتهم نحو بلادهم والعمل للمحافظة على الامن والسكينة في كافة أرجاء القطر

ثامناً — مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنفع ، والاجتهاد في تحسين الاحوال الصحية ، حتى يزداد عدد السكان فتزداد الامة قوة على قوتها

تاسعاً — تقوية رابطة المحبة والصفاء بين الوطنيين والاجانب ، وإزالة سوء التفاهم بينهم ، والسعي لجعل محادثة المجرمين الاجانب أمام المحاكم المختلطة

عاشرأ — بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وإعلاء علائق المحبة بالثقة بين مصر ودول أوروبا ، ونفى كل تهمة عن مصر ، والعمل لايجاد أنصار لها في كل أنحاء العالم ، حتى تكون لها قوة أدنية سامية ، تساعدها على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على المساعي التي تبذل ضدها ويراد بها إخفاء الحقيقة »

\*\*\*

« كتب إلي مصطفى كامل بعد ذلك مكتوباً مؤرخاً في ٧ يناير سنة

١٩٠٨ . هذه بعض فقرات منه ....

« ... إني مريض جداً منذ السابع عشر من شهر نوفمبر وقد بذلت جهداً فوق الطاقة ، لالقاء خطابي في الجماعة العنصرية للحزب الوطني ، وأنجحاًحي السياسي ونجاح المسألة المتدسدة التي أناضل عنها ، يفوقان كل ما أملت . . . . أما صحتي فهي بين اليأس والرجاء ، والاطباء مطمئنون الآن والنهب في اتكاسي بعد ما ألقيت خطبتي راجع إلى مفاجأة المنون صديقاً حميماً ونصيراً وفيما ، هو المرحوم لطيف سليم باشا الرئيس الشرقي للمحاكم المختلطة في مصر



« هذا وإذا تحسنت صحتى بعد أسبوعين ، أسافر لأقيم فى أسوان شهراً ... »  
 « إن هذا المکتوب لآخر ما كتبته إلى لأنه انتقل إلى دار البقاء فى  
 فى يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ( الموافق ٨ محرم سنة ١٣٢٦ هـ ) .  
 وعلى أثر وفاته كتب إلى شقيقه « علي كامل » مکتوباً مؤثراً فى ٢٧ فبراير  
 ضاعف به شجوفى وقد نشر ضمن الرسائل المصرية الفرنسية فى عام ١٩٠٩  
 وهذا ملخصه :

« القاهرة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٨  
 « سيدى ووالدة أخى

« مات مصطفى وقد فقدت روحى بموته كل حظ ، ولا أمل لي منذ اليوم فى الوجود !  
 ما أسعد حظ أمنا المبرورة بموتها قبله ، وما أسوأ ظالمى بحيانى حتى الآن !  
 « كان من السهل على القدرة الالهية أن تطيل أجل مصطفى الذى تركني فى غم  
 لا حد له بعد أن فكر فى حتى آخر نفس من أنفاسه !  
 « إنه كذلك كان يفكر فيك وقد ناط بي أن أحرر إليك مکتوباً قبل أن يفارقنا يوم  
 تلك الفرقة التى أنستني كل شيء — لأعرب لك عن تحسین حالته وما كنت لأدرى  
 أن الخطب بالباب وأن هذه الزهرة المزهرة النضرة ستذبل فى بضعة أيام !  
 « وكان قد بلغ ذلك الاخ الغالي بعد أن نازل المرض نزالاً شديداً بعض النضر  
 عليه فتمائلت حالة السكينة والقلب وأملنا جميعاً قرب شفائه ولكن سوء الطالع غلب  
 علينا وحرمانا وقوف نبضه كل نعيم

« عانقته وقبلته فى يوم الاحد التاسع من هذا الشهر إذ كنا فى منتصف الساعة  
 العاشرة بعد أن تحدثنا ما يقرب من ثلاث ساعات وقد كان قائضاً حديثاً ولطفاً ثم  
 ذهب لاستريح

« وفى صبيحة الاثنين عاشر هذا الشهر يممت غرفته كما دتني لارى محياه ولكنه

كان لا يزال نائماً . وبعد أن فضضت البريد ووزعت عمل الالوية صعدت لا بصره وكانت الساعة العاشرة قبل الزوال فوجدته معافى وسألته بعد أن صافحته كيف قضى ليلته فكان جوابه مرضياً غير أنني لاحظت أثناء الحديث أن لونه أخذ يتغير وعينه تحدد في فلتت رعباً وسألته مم يتألم فرد بهذه الكلمة :

« تشجع واستمر في عملك بحكمة وترو ليسهل علينا بلوغ الامل »

« وما جاء عليها حتى لزم الصمت التام وكاد يغيب عن الوجود ، هناك طار لبي ولم أملك حياتي لاني فوق الاخوة أجد فيه كل شيء . فانك تعلمين أنني ما تزوجت وليس لدي ما يخفف عني ألماً أليماً كهذا المصاب الجسيم فلا ولد ولا أب ولا أم ولكنه مصطفى كل حظي وغاية آمالي ! ولا أمتاز في هذا عن آله وشعبه !

« كتب إلي « مصطفى » في سبتمبر الفائت من باريس متنبئاً بأن حياته قصيرة وأجبه

قريب !

« وجهر بالقول في السابع والعشرين من شهر ديسمبر الماضي على مسمع من الجماعة العمومية للحزب الوطني إنه لا يعيش إلا قليلاً ! وأن امرأ مثله يطالع غده ليس امرأ عادياً !

« إن خطاب ٢٢ أكتوبر في الثغر الاسكندري كان أطول ما ألقى في حياته . وقد أوجس خلاله خيفة من هذا الخطاب وخشوا أن يكون خطاب الوداع الاخير لانه كان قائضاً بالمانى ، متين الاسلوب ، بليغ المنطق عالي الحكمة

« وما حدث الاوائل الاواخر أن رجلاً بلغ أربعة وثلاثين ربيعاً شيعه حوالى

نصف مليون ( خمسمائة ألف ) نسمة وهم جميعاً يكونه !

« وقد بلغ ما تقاطر علي إلى الآن من إشارات البرق ١٣٣٣٤ إشارة و ٨٤٣٠

مكتوب حزن ورتاء وحملت نابتة مصر ذكرانا وأنانا شارة الحداد عليه أربعين يوماً

رغمًا من شدة معارضة مستشار المعارف « دنلوب »

« ظن الانجليز أن المعارضة قد ماتت بموت مصطفى في مصر ولكني أؤكد لك

أيتها السيدة الموقرة أن العمل الذي أسسه أخي سيثمر ثمراً يانعا وأنه خدمنا حتى

في موته



« شد الله أزرنا ! فقد اجتمعت الجماعة العمومية للحزب الوطني عقب موته  
 لا انتخاب خالف له وقد نال صوت الجميع وصوتي على الخصوص أخو الجهاد محمد بك  
 فريد الذي تعرفينه معرفة جيدة وكذلك اختاروني وكيلًا . وهو ما أشار به مصطفى  
 قبل مماته وأوصاني باتخاذ فريد من بعده كاخ آخر ، وأني أقيم الآن على هذا العهد  
 نحوه ونحو جميع إخواني أعضاء الحزب الذين يعدون بالآلاف المؤلفة  
 » وإنا نعمل معا في الثلاث الجرائد ، وأشعر بسعادة لوجوده في جانبي ولو أن  
 الشقاء غالب علي لفقد شقيقي وصديقي الأعز

« يسألوني البدار بوضع سيرة مصطفى بالعربية ولهذا تجديني شديد الرغبة في  
 أن ألتقي منك ما تعلمين عنه راجياً أن تبذلني بضعة أيام في سبيل مصطفى ابنك  
 في الفكر لاني أجد من الأهمية أن أقدم إلى المصريين بعض سطور منك فأنهم جميعاً  
 يعرفونك كما يعرفون علاقاتك بالدفاع عن هذه الأرض المقدسة .  
 » وأختتم كتابي بتقديم واجبات احترامي لشخصك الكريم وأسألك الصفح  
 عن أي تقصير تجديته في مكتوبي هذا

ولذلك المخلص

علي فهمي كامل

« تخيرت من بين مكاتيب مصطفى التي كان يكتبها إلي بين آن وآن  
 بعضها وكتبت لها مقدمة وطبعت في عام ١٩٠٩ على نفقة القسم المجاني بكلية  
 مصطفى كامل ، وعنوان هذا الكتاب « رسائل مصرية فرانية »

\*\*\*

« إن المحتلين الذين كانوا يعتقدون أن الأمة المصرية تجهل الوطنية







جهلا تاما وأن حملات مصطفى كامل كانت إعمالا فرديا - إن هؤلاء  
الاحتلين دهشوا كل الدهش إذ رأوا الامة المصرية بأسرها من الأمير إلى الأجير  
قد تركت أعمالها وشؤونها يوم مات مصطفى لتشيبه بقيمة البرهان  
لأنجليز أن أمة النيل تبقى وفية عاملة بجسمها وبروحها لمبادئ من كانت  
سلوته في حياته تخلص بلاده بجلاء الجنود الانجليزية عنها

«ولقد اضطر سيرا لدون غورست إزاء هذه الوطنية المصرية أن يشير  
إلى مشهد مصطفى في تقريره السنوي بعبارات ملؤها الأطراء وأن يتترف  
بالتفاف جميع الطبقات حول الحزب الوطني

«وتخليدا لذكرى خطيب مصر الأعظم، اشتركت الأمة المصرية  
بأسرها في الاكتاب لأقامة تمثال له في مدينة القاهرة. ولقد نحت هذا  
التمثال مسيو اربولد سافين النحات الفرنسي المشهور وصبه في قالب من  
البرنز في سنة ١٩١٣

« ولقد عرض هذا التمثال الفخم بصحن كلية مصطفى كامل بالقاهرة  
في ١٣ فبراير سنة ١٩٢١. والأمة المصرية تنتظر بنافذ الصبر نصبه في  
ميدان عام !

\*\*\*

« حقق فريد بك خليفة مصطفى مع زملائه أعضاء اللجنة الإدارية  
مبادئ الحزب بتأسيس المدارس البلدية لتعليم العمال القراءة والكتابة،



وبأنشاء لجان فرعية كثيرة في المدن والقرى ، وتنظيم المؤتمرات المصرية  
والسياسية في مصر وسويسرا وبلجيكا . . .

« وفي سنة ١٩٠٨ — بعد وفاة مصطفى كامل — جمع الحزب الوطني  
مئات الآلاف من التوقيعات على عريضة أعدها للمطالبة بالبرلمان المصري  
الذي ألغاه الاحتلال وقدمها للخديوى ! وهذا أهم ما في العريضة !  
» مولاي

.....  
« حسبنا دليلا على إخلاصنا لعرش بلادنا أننا وقفنا أموالنا وأرواحنا وأعمالنا  
على سلامة هذا العرش الذي نعتبره الضمانة الكبرى لاستقلال وطننا المحبوب  
» وأنكم يا ولي النعم أسمى من يعرف أن سعادة الوطن مرتبطة بدستورها  
ونموذج حكومتها ، فكل الاوطان التي تحيط بنا قد ظهرت فيها آثار الاعمال العظيمة  
التي تقوم بها حكوماتها بالاتحاد مع الأمم الممثلة في برلماناتها ، إذ كل نائب يعرف  
أن عليه حقا لبلاده يؤديه بالمساعدات العديدة في أنجاح المساعي الموجهة إلى خير  
الوطن

« وهذا جلالة أمبراطور اليابان قد وهب أمته بمحض مشيئته أجل نعمة  
في الوجود ، وهو الدستور الذي كان من أقوى العوامل على ترقية بلاده إلى درجة  
مدهشة ! وهذه بلغاريا والصرب واليونان ، وغيرها — دون ملككم العظيم —  
مستمتعات كلهن ببرلمانات تساعد حكوماتهن على أسعاد أممهن

« لقد قال جدكم المرحوم إسماعيل باشا « إن مصر قطعة من أوروبا » وهو إنما  
يشير بذلك إلى حضارتها ومدنيتها ، ولا شك أن ذلك يدعو إلى الجري على سنة

أوزبا من بناء هيكل الحكم على قواعد الدستور . وقد لاحظ ذلك المرحوم والدكم  
الكرام فأصدر مرسوماً بإنشاء مجلس نيابي في سنة ١٨٨١ وافتتحه وشرح بنفسه  
الخطبة التي يؤملها من نواب بلاده فأقام له في القلوب بهذا العمل العظيم صرح محبة  
لا تغلب الايام على تقويضه . . . . . إلخ »

« واستطاع الحزب أن يضم إلى جانبه مجلس شورى القوانين الذي  
هو المجلس الوحيد الشبيه بالمجالس البرلمانية

« وهذا المجلس عند مناقش ميزانية سنة ١٩١٠ ، حمل حملة وطنية  
صادقة على إدارة المحتلين المالية ، وأثبت بالحجج الدامغة أنها بددت في أعمال  
كمالية مبلغاً يقدر بليار مدى أربعة أعوام . وقد كتب لهذه المناسبة سير  
إلدون غورست في تقريره عن سنة ١٩٠٩ الكلمة الآتية :

« إنه لما نظر المجلس أخيراً في ميزانية السنة الحالية اكتفى أكبر الذين خاضوا  
في الموضوع ( يقصد اسماعيل أباطه باشا نائب الشرقية والمرحوم المبرور أحمد يحيى  
باشا نائب الثغور ) بأعادة توجيه الانتقادات السخيفة الواهنة إلى الادارة المالية ،  
وهي عين الانتقادات التي تحثو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة أعمدتها بها . »

« وقال سير إلدون غورست في فقرة أخرى مانصه :

« فلا وزارة بطرس باشا ، ولا وزارة محمد سعيد باشا ، استطاعتا أن تتوليا قياد  
المجلس حتي الآن ، أو أن تنشئا فيه حزبا للحكومة . . »

« أليس في هذا أكبر دليل على قوة الوطنية المصرية ؟

\*\*\*

« إن الإنجليز الذين عارضوا في حفر قناة السويس قد وجدوا منذ



احتلالهم مصر في عام ١٨٨٢ أن من صالحهم تعميقها وتوسيعها حتى يتيسر لبارجتين كبيرتين حرييتين أن تعبراها منها. لذلك حضوا شركة القناة في سنة ١٩٠٩ على أن تجس سرا نبض الحكومة المصرية في هذا الشأن. فعرضت الشركة على هذه الحكومة شرائها المخصصة في مد امتيازها أربعين سنة أخرى أي إلى سنة ٢٠٠٩، نظير تقديم جزء من صافي أرباحها للخزانة المصرية! وما وقف الحزب الوطني على دخيلة الأمر حتى شهر بالمشروع الذي يجب أن يكون من جميع الوجوه دوليا!

« ولما رأى المحتلون أنه عسير عليهم الحصول على مصادقة الحكومة المصرية لإزاء مسألة دولية كهذه المسئلة — وقد افتضح أمرها — اضطروا إلى عرض المشروع على الجمعية العمومية المصرية!

« عندئذ نظم الحزب الوطني اجتماعاً هاماً التأم بصحن كلية « مصطفى كامل » في ٤ فبراير سنة ١٩١٠ — إلى قبل انعقاد الجمعية العمومية المصرية ببضعة أيام — وكان عدد المجتمعين يربو على سبعة آلاف نسمة وكانهم مندوبون من جميع أرجاء مصر الممثلين لطوائفها المختلفة! وألقى علي فهمي كامل بك في هذا الاجتماع الكبير خطبة جامعة استغرقت ثلاث ساعات مدللاً بالأسانيد التي لم ير إزاؤها السامعون بدءاً إلا رفض المشروع!

« كذلك العلماء والماليون والرياضيون المصريون وافقوا الحزب الوطني في كل ما رمي إليه ضد المحتل الطامع في كيان مصر، بما أصدره

من كتب قيمة في هذا الشأن !

« وفي أثناء انعقاد الجمعية العمومية المصرية لبحث المشروع تحت رئاسة سمو الأمير حسين كامل باشا - الذي صار فيما بعد سلطان مصر - وقع حادث جلل ، ذلك أن أحد المصريين - إبراهيم أفندي الورداني - أطلق الرصاص على بطرس غالي باشا رئيس الوزراء ، في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ ! وقد صرح أمام المحكمة أن عمله شخصي ، ولم يكن صادراً عن مؤامرة ، وما دفعه لارتكاب هذا الجرم إلا أنه وجد في بطرس باشا رجلاً ميالاً لخدمة الانجليز أكثر من أي انجليزي أصيل ، والبرهان على هذا الميل ينحصر فيما يأتي :

أولاً — توقيع بطرس باشا مع لورد كرومر على عقد الشركة الإنجليزية المصرية في السودان ، في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ثانياً — ترؤسه المحكمة المختصة في حادثة دنشواي ، في سنة ١٩٠٦

ثالثاً — إحيائه قانون الصحافة في سنة ١٩٠٩ ، إذ كان رئيساً لمجلس الوزراء

رابعاً — دفاعه عن مشروع قبة السويس ضد صالح مصر

« هذا ما صرح به الورداني ! وأن بطرس غالي باشا الذي كنت أعرفه

ما كان إلا رجلاً ممتازاً ، وعلى جانب عظيم من الذكاء والدهاء ، كما كان

صديقاً حميماً للخديوي ، وكان اللورد كرومر يحترمه احتراماً كبيراً ، وهو

أول مصري صميم نال منصب رئيس الوزراء ، منشد شكات الوزارات

المصرية — أي من عهد الخديوي إسماعيل — لأن جميع من تقدموا في هذا

المركز كانوا من أصول أجنبية !



« وهذا الحادث المؤلم في ذاته قد أحدث نتيجتين : الأولى ما ولدته من الهلع في أنفس أعضاء الجمعية العمومية وفي نفس رئيسها ! لذلك رفضوا المشروع الذي كانت الموافقة عليه في فائدة إنجلترا ! والنتيجة الثانية : ما ولدته من هياج أنفس الأقباط ضد المسلمين وأنفس هؤلاء ضد أولئك ! »

« ولقد نجحت إنجلترا بطبيعة الحال تجاه الأقباط الذين بسبب حزنهم المعتول على رئيسهم الخاص ، قدموا للخديوى عرضة طلبوا فيها المساواة بينهم وبين المسلمين في جميع الوظائف والاعتبارات التقليدية ! ومن ثمة وجدت التفرقة بين عنصري مصر اللذين دعاها « مصطفى كامل » مرارا للوئام والاتحاد حبا في النهوض بالوطن إلى ذروة المجد ! »

« إستفادت السياسة البريطانية من هذه الحادثة ورأى السير إلدن غورست أن الفرصة قد سحبت ليضرب الحزب الوطني المصري ضربة قاضية ! ذلك الحزب الذي كانت صحفه وحدها المعارضة للاحتلال. فبدأت حكومة هذا الاحتلال بأصدار قانونين استثنائيين (كان وزير الحقانية إذ صدر هذان القانونان سعد زغلول باشا ) هــ قانون محاكمة الصحفيين مباشرة أمام محكمة الجنايات التي لا تخلفون فيها ! وقانون الاتفاقات الجنائية بين أكثر من شخصين ! »

« وهذان القانونان لم يصدرا إلا ضد رجال الحزب الوطني ! »



المرحوم محمد فريد بك





« وعلى أثر نشر هذين القانونين ، خطب السير إدوار غراي في مجلس العموم ، مهدداً مصر بحماية الاقلية فيها ، وتغيير المعاهدات العتيقة الخاصة بها ! فقرر الحزب الوطني بناء على ذلك تنظيم مؤتمر مصري في أوروبا ليشرح قضية بلاده أمام العالم المتحضر !

« لذلك أبحر على باخرة خاصة من الاسكندرية — في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠ — وفد مصري مؤلف من اثنين وعشرين مندوباً من كبار المصريين برئاسة « علي فهمي كامل بك » . ولقد حيته الامة المصرية بمظاهرات وطنية مؤثرة

« دعا فريد بك رئيس الحزب الوطني عدداً كبيراً من أحرار النواب والكتاب والصحافيين لشهود هذا المؤتمر فأجاب الدعوة ما لا يقل عن أربعائة نائب من نواب الامم المتمدينة . وعقدت جلسات المؤتمر بمدينة بروكسل في قاعة الأعياد الكبرى ودامت من ٢٢ سبتمبر إلى الرابع والعشرين منه . ونشرت جميع أعماله باللغة الفرنسية في سفر بلغت صحفه ٥٠٠ صفحة . وبين ما نشر في هذا السفر خطاب أرسله الكاتب الإنجليزي النبيل مستر ولفر داسكوين بلنت إلى هيئة المؤتمر ، وهو المستشرق الشهير ، الذي قضى في مصر ٣٥ عاماً ، وأني لأعجأني بهذا الخطاب أنشر هنا بعض فقراته كحكم غير قابل للجدل ضد إنجلترا في مصر ، وهذا هو نصها :



« سادتي »

« إنه لا قدرة لي على الاعراب عن مبلغ ما خالج قوايدي من تأثير التحية التي أزلتموها إلي بدعوتي للاشتراك في مؤتمر كم كرئيس شرفي له »

« إن دعوتكم لي لبرهان قائم على ثقة الشباب المصري بشخصي رغم أن جنسيتي الانجليزية . وكنت أود بكل شفء أن أكون في نضرة الشباب لاستحق هذه التحية إزاء ما كنت أقدمه من خدمة قضيتكم خدمة أعظم أثراً مما لا أقدر أن أقوم به وقد بلغت السبعين من عمري . وكل ما أستطيع عمله في هذا الظرف هو أن أتضامن معكم كل التضامن في برنامجكم الوطني . وأن أمحصكم خير النصيح لتنفذوا هذا البرنامج وأجاهر علناً مرة أخرى برأيي في شأن مصر لا كإنجليزي ولا كعربي ، بل كمصري صميم مقتنع دون أن تكون له فكرة أخرى »

« إنكم تعلمون جيداً رأيي في المسئلة المصرية ، ذلك الذي يرجع إلى تجربة طويلة دامت ٣٥ سنة حول شؤونكم ، وما انتهى إلى علمي من المسائل المالية التي مهدت سبيل احتلال الاجنبي لبلادكم ، والتي تؤيده حتى اليوم ! »

« لقد عرفت مصر من عهد الخديوى إسماعيل ، وشهدتها تحت المراقبة الاجنبية ، وحضرت تأليف « الحزب الوطني » في عام ١٨٨١ ، وتوطدت العلائق بيني وبين رؤسائكم الثوريين في ذلك العهد ، ملكيين كانوا أم حريين ، ودافعت عنهم لدى وزرائنا في لئدره دفاعاً كان للأسف غير مجد ، وأملت لعدم تمكني من منع إطلاق القنابل على مدينة الاسكندرية وبكيت وحدي دون مواطني كارثة التل الكبير ، لذلك كان من حقي بعد ذلك الماضي أن ألقب نفسي اليوم كما تلقبون أنفسكم بالوطني المصري بل وبالمتطرف لو سمحتم ! »

« إنني منذ تلك الايام الاليمة شهدت مرتين قيام « الحزب الوطني » ، مرة عند ارتقاء الخديوى الخالي العرش في سنة ١٨٩٢ ، ومرة أخرى بوحي من خطيبكم الشاب « مصطفى كامل باشا » . وفي كل مرة حيثه بكل فرح ، وفي كل مرة قدمت إليه من المعونة ما استطعت إليه سبيلاً »

« إن أنا نصحت لكم ، فاني أجد غناء كبيراً في هذا النصيح بسبب ما أحمله من الوطنية لبلادى إنكلترا ، ولو أنى أبغض سياستها الجائرة في الشرق مخالفاً في ذلك الشعور العام لبني وطني . ولكنى أجد من الواجب المقروض على إزاءكم أن أصارحكم القول بأن الوطنية المصرية تعرض كيانها للسخرية في مستقبل الأيام إذا لم تعاملنا معاملة الاعداء »

« إن قيام الحزب الوطنى حتى هذه الساعة بعمله المجيد رغماً من وجود مصر نحو ثلاثين عاماً تحت تأثير يد كيد دولتنا عاملة بجميع الوسائل لامادة الشعور الوطنى فى نفوس أبنائها ، لدليل قائم على أن لدى هذا الحزب من عناصر الحياة مامن شأنه التغلب على هذه الازمة وكل أزمة سواها !

« وأنى لا أشك فى أن يوم حرية مصر سيأتى لاحالة ، وليس دنوه إلا موكولاً إلى شجاعة أبنائها وعنادهم . فواجبكم أيها المصريون ألا تبتسوا أو تفترو عزيمتكم إذا عوملتم فى مستقبل الأيام معاملة قاسية فانها لا يمكن أن تدوم !

« ألا إن مصر اليوم متفوقة فى سبيل الترقى ، والعالم المتحضر لا ينظر إليها كما ينظر إلى تلك الاقاليم التعسة السحيقة فى أفريقيا وآسيا ، والتي لا يسمع لأبنائها صوت ويظلم حكامها كما يشاءون بلا رقيب ولا حسيب !

« وعليكم أن لاتنسوا كذلك أن حركة كحركاتكم لم تتجح بدون تضحيات وبدون شهداء ! فليس أمامكم إذاً لاسترداد حريتكم إلا أن تجاهدوا بشجاعة فى داخل بلادكم ، وتنشروا الدعاية فى خارجها ، كما فعلت جميع الأمم التي كانت فى مركزكم

« إستعدوا لتحمل جميع صنوف الاحكام السياسية فى القاهرة إذا دعا الحال إلى ذلك وداوموا على عقد مؤتمراتكم فى عواصم البلاد الحرة ليقف العالم المتحضر على رزئكم وليحكم بيننا وبينكم

« إتقوا نحن الانجليز لا بد أن تنتهى يوماً إزاء جهادكم المستمر بأن تنواري



خجلاً بسبب محاولتنا غير الشرعية وغير المنتجة في بلد لم يكن لنا ، والذي بقوة  
وطنية أنبأته يخرج على الدوام مركزنا ويجعله في كل عام عديم المنفعة عديم  
الشرف !

« .. إني أوجه الخطاب لكم أيها المصريون آملاً ألا تفقوا بنا لانتنا لا تريد  
لكم خيراً ! فلا حرية ولا دستور ولا علم ولا شيء من وسائل رقي الأمم تبلغون  
إليه على أيدينا !

« إتنا لم نكن في بلدكم إلا لنستغل أقطانكم لمعامل مذستتر ولتستخدم ماليتم  
لتبسط ملكتنا الافريقي في السودان ولتتمكن لشيطان المضاربة في مرافقكم بأسلوب  
أشد عما كان في ماضي الايام دون أن نستشيركم حتى في الشكل ! ولتسلمكم  
مفلولي الارجل والايدي لجميع مرامينا التجارية وجماعاتنا اليهودية ! وليس لكم أي  
عذر في أن تخذعوا عن نياتنا وأغراضنا لانها جلية البيان ظاهرة للعيان حتى  
لا تستسلموا لاذلالكم وخراب بلادكم !

« وتلك نصيحتي للحزب الوطني : داوموا مستبسلين على معارضة معارضة  
علنية جريئة ، واطلبوا بقوة اتحادكم وجهادكم المساواة التامة بينكم وبيننا ، وسحب  
جنودنا من بلادكم ، وعدم تعرضنا لاموركم :

« إنكم لا تخسرون شيئاً إذا استعملتم معنا هذه النهضة . فاتها أجناب في دياركم  
ولكم الحق كل الحق في أن تجاهروا بمثل هذا القول . والربح مؤكد لكم على كل  
حال !

« ذكرونا دائماً وبجميع وسائل النشر أن ليس لانبجلترا أي حق شرعي  
في التسلط على مرافقكم والسيطرة على سياستكم . وأنكم غير راغبين فينا للاحاة  
ولامشيرين ولا إداريين . ولا تتركوا لنا أي عذر نتحله لندعي غير ذلك !!  
« صارحونا القول بكرهكم لوجودنا بينكم ، وببغضائكم لنا ، واتخذوا سلاحكم  
السلمي من الوسائل الفعالة التي استخدمتها الأمم ضد الاجنبي المسيطر على بلادها ،  
والتي بها أظهرت استياءها من وجوده بين ربوعها ، وليست مقاطعته التجارية

والابتعاد عن معاملته إلا من تلك الوسائل ! إن لديكم جاليات عديدة غير إنجليزية  
ففي وسعكم أن توثقوا عرا المعاملة معها وحدها دون معاملتنا . . . تقربوا من كل  
العالم إلا نحن فلا تقربونا حتي لا يذهب جهدكم سدى !

« واعلموا أن ماتوجهونه إلينا من النداء باسم العدل والشرف والانسانية ليس  
في الحقيقة إلا عملاً بائداً لا جواب عنه من لدن ساستنا وأدلائنا إلا الاحتقار  
والسخرية !

« نعم ليس أمامكم إلا وسيلة واحدة بها تقنعوننا . تلك هي أن تفلقونا إقلاقاً  
عملياً مستمراً حتى ندرك أن احتلالنا لوطنكم بسبب لنا النصب المتواصل والفشل  
الدائم والحيرة التامة ، تستوي في ذلك أيام السلم وأيام الحرب ! وأن اليوم الذي فيه  
تعمم جهودكم ويتسرب إلى عقلية أمتنا الخيم عليها الظلام ألا ربح لنا من المقامرة  
في واديكم فاتنا لاشك نسلم بأصابتكم وبحقكم وترككم في الحال بلا إمهال ! »

« إني لا أخال مستر بلنت (١) ذلك الصديق الوفي لمصر — إلا سعيداً  
في هذا الأوان ، لسيادة الاتحاد التام بين الاقباط والمسلمين في مصر ، وله  
بكل حق أن يفخر بنظراته الصائبة البعيدة المرمى في كل ما كتبه ، بعد أن  
رأى في هذه الثلاث السنوات مبلغ القلق الذي سببته الوطنية المصرية  
الصادقة للسياسة البريطانية !

\*\*\*

« نظم بعض الاقباط في عام ١٩١١ مؤتمراً قبطياً في أسيوط برئاسة  
الأستاذ (أخنوخ أفندي فانوس) مدعين أن حكومة الاحتلال  
تخص المصريين المسلمين بمعظمها ! وكذلك عقد المسلمون مؤتمراً في القاهرة

(١) توفي في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ أي عقب ظهور هذا الكتاب



برئاسة « مصطفى رياض باشا » أحد رؤساء مجلس الوزراء السابقين ،  
لتمحيص دعاوى ذلك المؤتمر القبطى !

« زجت جميع الأحزاب السياسية فى مصر بنفسها فى هذين المؤتمرين  
عدا الحزب الوطنى — إذ كان على رأسه بالنيابة فى ذلك الحين » على فهمى  
كامل بك . هذا الحزب الذى يعمل منذ نشأته لمبدأ سياسى بحت لا يفرق  
به بين وطنى ووطنى مها . اختلفا فى العقيدة الدينية . كذلك صرح علناً  
بأن عقد مؤتمرات كهذين المؤتمرين ليس إلا فى منفعة إنجلترا وحدها !  
وأنى رجاله إصالة أن يشتركوا فيها حتى لا يرتكبوا جرماً ضد الاتحاد  
المقدس بخدمة مرامى إنجلترا الاستعمارية القائمة على قاعدة « فرق تسد » !

( أنصار مصطفى كامل )

« إن أنصار مبادئ « مصطفى كامل » وتعاليمه الوطنية لا حصر لهم فى  
مصر ! وأنى لا أبالغ إذا قلت إنه لا يوجد فى وادى النيل من أقصاه إلى  
أقصاه رجالاً مستنيراً أو غير مستنير لا يذكر « مصطفى كامل » بالاجلال  
والتعظيم ، وعلى الأخص أولئك الألوف من المحامين والأطباء والمهندسين  
والأساتذة والصحفيين وغيرهم ممن يقودون فى الوقت الحاضر الراى العام  
المصري ويرشدون النشء إلى إدراك المطالب الشرعية لاستقلال وادى  
النيل برمته إستقلالاً تاماً بلا قيد ولا شرط !

## ﴿إبان الحرب﴾

« إن مصر التي كنا نعتقد أنها إبان الحرب في جيدة وفي رخاء —  
 كما أذاع الأنجليز — قد تجرعت غصص الآلام واحتملت خسائر جسيمة،  
 هذا بعضها :

« أحكام عرقية بريطانية !

« ألوف من المصريين — أمراء وزعماء وأحراراً من أعيان وأطباء  
 ومحامين ومهندسين وتجار وأساتذة وضباط وطلاب علم — أسدوا عن ديارهم  
 إلى مالطة أو تقوا أو سجنوا بأمر السلطات العسكرية البريطانية في مصر !  
 « عمل أكثر من مليون مصري في صحراء فلسطين تحت الشمس  
 المحرقة وتحت أخطار الرصاص وقنابل الطائرات خدمة للحلفاء وقد مات  
 أو جرح كثيرون منهم !

« صادرت السلطات العسكرية البريطانية كميات وفيرة من الحاصلات  
 كالقمح والفول والشعير والعلف وعوضت عنها بأثمان كانت نصف الأثمان  
 الجارية في أسواق البلد !

« كلف الجيش المصري بحماية مؤخرة جيوش الحلفاء ، وأخصصها  
 الجيوش البريطانية في فلسطين والحجاز وسيناء !

« إستولت السلطة العسكرية البريطانية على عدد كبير من أنواع  
 الحيوان اللازمة للزراعة بأبخس الأثمان ، وقد أصاب الزراعة الاهلية من  
 جراء ذلك ضرر جسيم !



« مانسيت محلات (طيارات) العدو مصر، إذ قتلت وجرحت بعض سكان القاهرة بما ألقته عليها من القنابل الفتاكة

« سعت أثمان القطن تسعيراً بخساً لفائدة إنجلترا وأقد قرر الكثيرون من المالمين الإخصائيين وعلى الإخص الأريكان أن لو كانت مصر في حيدة إبان الحرب، لربحت أكثر من عشرة مليارات من الفرنكات !

« ضربت ضريبة الإا ككتابات الجبرية على الفلاحين والتجار ونقذها

المفتشون الإنجليز وصنائعهم من موظفي الحكومة المصرية !

« نظراً لتجريد أرباب المزارع من الأسلحة هاجم اللصوص الضياع واغتالوها بحالة شنيعة، ولقد عزل محمد محمود باشا الذي كان في بداية الحرب مديراً لأقليم البحيرة بحجة غريبة، هي أنه استعمل الشدة في مطاردة اللصوص !

« غلاء أسعار جميع الحاجيات، وظلمة الليل بسبب منع الإضاءة، وعدم استتاب الأمن لأهمال المراقبة، واستعمال القسوة المتناهية في أبسط المفوات !

« كل هذا كان من عمل الإنجليز في مصر إبان الحرب ! وعندما ذكر ألم يكف مصر ألما وتعزية أن تعلن إنجلترا حمايتها لها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ؟

« ألا إن المصريين بعد أن قاسوا هذه الآلام إبان الحرب الحقيقيون باءتراف جميع الحلفاء لهم بالجميل قولاً وفعلًا !

# مُسْتَدَارَاتُ الْكِتَابِ

## — الجزء الأول —

موضوع	صفحة
إهداء الكتاب	٥
سيرة مدام جوليت آدم	٦
نشأتها	٨
زواجها وخلفها	٩
في عالم التأليف	»
أعمالها الأخر	٢٠
مبراتنا	»
أعمالها المنزلية	٢١
مساكنها	٢٢
سياحاتها	٢٥
( ضيفة مصر بقلم مصطفى كامل )	٢٦
مقدمة الكتاب بقلم المؤلفة	٣٧
مصر الجديدة	٤٤
( محمد علي )	٤٥
خطبة مصطفى كامل في أعمال ( محمد علي )	٥٠



موضوع	صفحة
عباس الأول وسعيد	٦٩
قناة السويس	٧١
الخديوى إسماعيل باشا	٧٧
إفتتاح القناة	٨٠
حيدة القناة	٨٥
الارتبكات المالية	٩٥
الخديوى توفيق	١٠٥
الثورة العراقية	١٠٧
مجلس النواب	١١٢
الاحتلال الانجليزى	١٢٧
تصرّحات إنجلترا	١٢٧
العرش	١٣٩
عباس الثانى	١٤١
الوالدة	١٤٧
المخادعات الانجليزية	١٤٨
الامتيازات الاجنبية	١٥٧
التربية والتعليم	١٥٥
المالية المصرية	١٧٧

موضوع	صفحة
الدين العمومي	١٨٠
الحالة الاقتصادية	١٨٢
السودان المصري	١٨٧
ملحقات مصر	٢١٧
( مصطفى كامل )	٢٢١
مصر ومجلس النواب الفرنسي	٢٢٢
خطاب للاخديوي	٢٣١
حادثة دنشواي	٢٣٥
خطبة في لوندرة	٢٤٥
جامعة مصرية	٢٥٦
الأحزاب في مصر	٢٧١
تأليف الحزب الوطني	٢٧٣
مؤتمر بروكسل ومستقبل	٢٩١
أنصار مصطفى كامل	٢٩٦
مصر إبان الحرب	٢٩٧



# تصحیح

صواب	خطأ	سطر	صفحة
مها	ما	١٤	٧
بقلمها	بقلمها	٣	٢٧
العرا	العري	٥	٣٧
تما	تا	١٤	٤١
القيام	القيام	٢٠	٥٣
شيين	شبن	١١	٥٥
في	عن	١٢	٦٥
والمعاقل	اقل	آخر	٦٩
بالقاهرة	بالاهرة	١٨	٧٢
وجهه	وجهة	٢	٧٨
ين	ين	١	٧٩
شر	سر	٨	٨٠
بقيادة	قيادة	٦	٩٤
الامتيازات	الامتيازات	١٤	٩٤
»	الاميازات	١٥	»
تريد	تريد	١٣	٩٨
١٨٧٦	١٨٨٦	١٦	٩٨
	حتى	٢٠	١٠٢

صواب	خطاً	سطر	صفحة
حفر	حفرة	٧	١٠٣
بالهتاف	الهتاف	١٤	١٤١
تؤازر	تؤزار	١٠	١٤٣
أخصها	خصها	٢٠	١٧٤
١٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٨٠٠٠٠٠	١٢	١٨١
٣٢٧٣٠٠٠٠	٥٠٥٢٠٠٠٠	١٥	١٨١
يشمل	يشتمل	٢٠	١٩٨
وشعر	شعر	٢٢	١٩٨
	ف	٠٧	٢٠٩
الاعتراف	لاعتراف	٨	٢٠٨
علائق	علاق	١٤	٢٢٤
دحض	دخص	١٢	٢٥٥
والوجدان	رالوجدان	١٦	٢٥٨
تعوق	تعوق	١٠	٢٧٣
المعقول	لمعقول	٦	٢٨٨



## الصور

صفحة	صورة
٤	مدام جوليت آدم
٣٣	عمر سلطان باشا
٤٤ — ٤٥	( محمد علي الاول )
٧٣	فردنان دى لسبس
٧٧	( الحديوى إسماعيل باشا )
٢٠٩	شريف باشا
٢٢٠	الصورة التي قدمها مصطفى كامل لمجلس نواب فرنسا
٢٢٥	مصطفى كامل باشا
٢٣٤	مشنوق من مشنوقي دنشواي
٢٨٢	تمثال مصطفى كامل
٢٨٩	محمد فريد بك

إنتهى الجزء الاول ويليه الجزء الثاني

# الْجِلَّتْ رَافِي مَصْرَئِ

بقلم

## مِدَامْ جُولِيَتَا دِمْ

\*\*\*\*\*

### الجزء الثاني

عربه بتصرف وكتب المقدمة

( على فهمي كامل بك )

\*\*\*\*\*

الطبعة الأولى

---

مطبعة الدفاع الوطنى بالقاهرة

١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الانبياء والمرسلين .  
وبعد فقد رأينا لكبر حجم هذا الكتاب أن نصدره جزأين تسهيلا لاقتنائه  
وحرصا على رونقه . لافتين أنظار القراء إلى تسلسل أرقام الصفح في الجزأين  
حتى لا يجد من يرغب في جعلهما سفرا واحدا عقبة في سبيله من وجهة  
الأرقام . والله ولي التوفيق

## سَيِّدُ طِينِ مِصْرَ

« دعت إنجلترا الأمير حسين كامل باشا بن الخديوي إسماعيل باشا لارتقاء عرش مصر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ خلفاً لابن أخيه عباس الثاني ولقبته بسلطان مصر »

« تعرفت إلى السلطان حسين كامل المشهور في فرنسا ، وهو رجل جد وكرم وفضل وعلى جميع الأحوال الحميدة التي تلزم الحاكم ! »

« تلقى السلطان حسين كامل تربيته في سراي نابليون الثالث ، أمبراطور فرنسا الذي كان صديقاً حميماً لآبيه الخديوي إسماعيل باشا »

« وبرغم تجمع هذا السلطان غصص الآلام بسبب اعتداء بعض المصريين عليه مرتين إبان سلطنته ، فإنه كان شغافاً بحب بلاده وأمته ، ساعياً بأخلاص لأصلاح شؤونها ، وكان الفلاحون بلقبونه « بآبي الفلاح » لعطفه عليهم ، وأخذ يدهم في الشدائد وكرمه الخاتمي . . . »

« أعان السلطان « حسين كامل » إبان حكمه طائفة من أعمال البردود أن يميز بين دين ودين . وما قبض يد الاحسان عن المشروعات الخيرية العظيمة » توفي السلطان حسين في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، ولم يقبل نجله الأمير كمال الدين حسين الوارث لعرش السلطنة إرتقاءه وتولاه عمه الأمير « أحمد فؤاد » وهو أصغر أبناء الخديوي إسماعيل باشا سناً . . . »



« إني لا أعرفه شخصياً ولكن الصحف في جميع البلدان نشرت ترجمته في هذه الكلمة الوجيزة :

« ولد في أواد الأول بالقاهرة في ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ ، وهو أصغر أبناء الخديوي إسماعيل باشا ، الذي عند ما عزل وتقي إلى إيطاليا في عام ١٨٧٩ أخذ معه في منفاه ومن ثم ارتبط برابطة الحب مع إيطاليا التي تربى فيها . . . وفي جامعة العلوم بتورينو الذي كان معدوداً من أنجب طلابها تعرف إلى البرنس فيكتور عمانويل ، الذي هو الآن ملك إيطاليا ، وبلغ في الجيش الإيطالي رتبة يوزباشي في سلاح الطوبجية وهو يتكلم بكل سهولة الإيطالية والفرنسية وعلى جانب كبير من الآداب والعلوم . . . وعواطفه الكبيرة قبل إيطاليا قد رشحته لأن يكون أمير ألبانيا كما جعلت النمسا المزاحمة للسياسة الإيطالية تبغض تعيينه ، ثم نجحت هذه في إجلاس البرنس دي ويد على العرش الألباني !

« وفي حين صار سلطان مصر — كان يعمل بهمة وعزيمة على رأس الجامعة المصرية وفي جماعات علمية وخيرية أخرى عديدة ، ومازال محباً للفنون والآداب »  
« ولقد عقد زواجه للمرة الثانية — في ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ — بكريمة وزير من وزراء مصر ، هو عبد الرحيم صبرى باشا سليل بيت محمد كبير ، وقد رزق مولوداً في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، هو الأمير فاروق الذي اعترفت به الحكومة البريطانية رسمياً في ١٥ أبريل من نفس السنة ، ولي عهد العرش المصري »  
« ولقد بلغت مرتبات السلطان وأعضاء الأسرة الحاكمة وديوان العرش في الميزانية المصرية حتى هذه الساعة نحو أحد عشر مليوناً من الفرنكات »

( بعد الهدنة )

« في اليوم التالي ليوم إعلان الهدنة ، أي في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني وقررت أن تستبدل بالمادة الأولى من مبادئ الحزب ما يأتي :

« يطلب الحزب الوطني الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها  
استقلالاً غير مشوب بأي احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أي  
قيّد يقيد هذا الاستقلال »

« وفي شهر مايو سنة ١٩١٩ قرأت في الصحف أنه يوجد في باريس  
وفد مصري برئاسة سعد زغلول باشا أحد وزراء مصر السابقين . ولما  
كنت لا أعرف شخصياً أعضاء هذا الوفد كتبت إلى مصر لأقف على  
أمره فجاءني منها الرد الآتي :

..... »

« ... تألف وفدان عقب الهدنة ، وفد الحزب الوطني ووفد سعد باشا زغلول  
واجتهد كل منهما في أن يسافر ليقدم مطالب الأمة المصرية لمؤتمر السلام ، بيد أن  
السلطات البريطانية عارضت في سفرهما ، ولقد ألحت وزارة حسين رشدي باشا —  
التي أعرف نزعتها والتي تعضد وفد زغلول باشا — في سفر هذا الوفد إلى لوندرة  
في صحبة رشدي باشا نفسه وعدلى يكن باشا ولكن هذا الطلب لم يتحقق !

« قدمت هذه الوزارة إستقالتها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ ولكنها لم تقبل إلا  
في ٣ مارس الماضي . وعلى أثر قبول الاستقالة احتج كل من الحزب الوطني ووفد  
زغلول باشا على قبولها وعلى عدم السماح للمصريين بالسفر إلى الخارج في آن واحد !  
« قدم الحزب الوطني احتجاجه لمعتمد الدول في مصر ، وقصد وفد زغلول

باشا إلى سراي عابدين ، وقدم احتجاجه للسلطان !

« وفي ٦ مارس استدعى الجنرال وطسون قائد القوات البريطانية في القاهرة  
زغلول باشا وزملاءه ( من أعضاء الوفد ) إلى مكتبه وأنذرهم إنذاراً يبداءه ملقياً  
عليهم نتائج أعمالهم ضد إجراءات السلطان وضد الحماية ، فلم يدعن الوفد للتهديدات



الانجليزية واحتج احتجاجاً شديداً بخطاب وجهه زغلول باشا إلى الجنرال واطسون في اليوم التالي .

« وبعد أن استشار الجنرال واطسون اللورد ألتبي — الذي كان في صعيد مصر — قبض في ٨ مارس على زغلول باشا وثلاثة باشوات آخرين من الوند ، هم إسماعيل صدقي ومحمد محمود ومحمد الباسل ، وأبعدوا جميعاً إلى مالطة !

« لم تقابل لجنة وفد زغلول باشا هذا الحادث إلا باحتجاج بسيط طيرته إلى مستر لويد جورج ، ولكن الأمة بأسرها ومعها الاساتذة والطلبة أعلنوا استياءهم عظاهرات مؤثرة ( وكان الفضل في هذه الحركة لرجال الحزب الوطني )

« وفي التاسع من شهر مارس كانت المظاهرات هادئة ( لأنها قصرت على بعض طلاب المدارس الحرة ) . ولكن في العاشر منه بدأت الشدائد ، فان عشرة آلاف طالب من جامعة الأزهر برحوا المعاهد وانضموا إلى المتظاهرين !

« قدام هؤلاء المتظاهرون مقياس شجاعة الطلاب المصريين للعالم أجمع ! فقد كان في ساحة محافظة القاهرة نحو خمسة عشر ألف متظاهر عزل من السلاح صائحين :  
« ليسقط الكذب ! ليسقط الخيانة ! لتحي مصر حرة مستقلة ! ليعد زغلول باشا وزملاؤه إلى حظيرة الوطن ! »

« برز هؤلاء المتظاهرين من دار المحافظة مئات من رجال البوليس المصري الحاملين لغلاظ العصي وهاجموهم بقسوة وحشية . . . ولقد رد الجمهور على هذا الاعتداء رداً متقن النظام ، إذ هجم بشجاعة متناهية على رجال الضبط وجردهم من سلاحهم هذا ، وأدار عليهم الدائرة فاشبعهم ضرباً وثخناً فسقط منهم نحو أربعين رجلاً بين قتيل وجريح !

« لم يتدخل الجنيد الانجليز في بدء هذا الحادث ، ولكن قائدهم عند مارأي ماحل

برجال البوليس المصري وكيف جردهم الجمهور من أسلحتهم الخشبية ، أمرهم أن يحملوا حملتهم ، ففرقوا في جميع الشوارع والخارات بأسلحتهم النارية . . . . وأطلقوا مدافعهم على المتظاهرين ( وغير المتظاهرين ) في كل مكان ، فسقط عدد كبيرين قتلى وجرحى . . . !

« عم الاعتصاب جميع النواحي ، فكف العمال عن العمل وأغلقت مصانع السكك الحديدية ، والمعاهد العلمية ، وحوانيت التجار ، وانقطع الموظفون عن عملهم الرسمي وأغلقت الدواوين وبدأت الجماهير تقلع الأشجار وتمزع قضبان الطرق الحديدية ، وعلى الجملة فإن الاعتصاب أصبح عاما . .

« والخسائر التي سببتها شدة الانجليز وغطرستهم ضد المتظاهرين السلميين عديدة . وكذلك الهياج الذي أعقب تلك الشدة دام نحو شهر من الزمان ، وفي مدة الاعتصاب كانت قساوة الانجليز عامة ومتناهية وتقدر خسائر المصريين عشرين مثلا بنسبة خسائر الانجليز !

« ويمكن أن يستتج من كل ما وقع أثناء هذه الثورة أن الامة المصرية أمة جسور فداية . . . لانها أثبتت بسالتها من جهة أمام فظاظة إنجليز الجناثية ، ومن جهة أخرى أظهرت أن الحق الكامن في قلوبها ضد المحتلين ، وحبها وغرامها بالحرية كلها آخذة في النماء ! وماذا نصف ( مصطفى كامل ) ذلك الذي تمكن بهذا الجهاد منذ سنين ؟

« وجهر وشدي باشا عند ما رأى هذه الحوادث بأنه كبير الأسف شديد الالم لهذه المجازر وقال : « إن مصر التي خدمت إنجلترا وحلفاءها بكل إخلاص مدة الحرب لها الحق كل الحق في أن تجاهر في وجه إنجلترا باسترداد حقها في الاستقلال والحرية ! »



« والامر العجيب أثناء هذه الفلأقل ، أن الامة المصرية ما فتئت تحتج على غلظة الانجليز كما أظهرت مودة وعطفا على جميع النزلاء الاجانب ما عدا بعض الارمن الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين ، فقد قتلهم المصريون جزءا وفاقا »  
 « أما جنازات الضحايا المصرية من رجال ونساء وأطفال ، فقد كانت مؤثرة في النفوس للغاية ! جنازات سار فيها القساوسة ورؤساء الديانات والطلبة جميعاً . تتقدمهم فرق الموسيقى ، واشتركت فيها جميع الرايات الدولية ، وعلي الجملة فقد كانت جنازات مهيبة رهيبة لها سالت عبرات العيون وخشعت القلوب ، فلجنة الله علي الظالمين !

« إنهم يتساءلون هنا عما فعلته لجنة وفد زغلول باشا إبان هذه الحوادث ، ويؤكدون بأن أعضاءها انزروا في عقور ديارهم . أما الحزب الوطني وعلى رأسه على فهمي كامل بك شقيق « مصطفى كامل » فإنه احتج ضد المقاتل الانجليزية وبعث باحتجاجاته إلى جميع رؤساء الحكومات وبرلمانات الامم المتحضرة !  
 « كان اليوم السابع من شهر أبريل التالي يوم أفراح عامة لان اللورد ألنبي أصدر منشوار فيه أعلن للملاء إطلاق سراح الاربعة المبعدين إلى مالطه والساح التام لكل مصري بالسفر إلى حيث يشاء !

« على أثر هذا التسريح وقعت بضعة حوادث محزنة سببها سلوك الجنود البريطانية وقد أسف لوقوعها اللورد ألنبي نفسه !  
 « وفي يوم ١١ أبريل سافر من القاهرة جميع أعضاء وفد زغلول باشا قاصدين إلى مالطه ليرافقهم منها الاربعة المطلق سراحهم ! ومن ثم قصدوا جميعا إلى باريس »  
 « والسبب في عدم سفر وفد الحزب الوطني راجع على ما اعتقد إلى أنه لا يصح أن يمثل مصر وقدان في شأن واحد !

« ألف رشدي باشا وزارة جديدة في ٨ أبريل ولكنه استقال في الحاد

والعشرين من نفس الشهر لأن الموظفين المضربين أبوا العودة إلى أعمالهم معتقدين أن إضرابهم ليس إلا احتجاجاً على الاحتلال البريطاني ، وعلى ذلك لا يكون في وسع أية وزارة أن تبشر عملها في مصر !

ولكنهم عادوا إلى دوواينهم في اليوم التالي لتاريخ هذه الاستقالة !!!

القاهرة في ١٦ مايو سنة ١٩١٩ ب ١٠ «

\*\*\*

« أسفت بعد قراءة هذا الخطاب جد الأسف لعدم قيام الرجال الذين تلقوا دروس السياسة وضروبها على « مصطفى كامل » بهذه الحركة الوطنية مع زغلول باشا، بيد أنه بالرغم من عدم وجود وفد للحزب الوطنى بأوروبا فإن هذا الحزب أدى خدمات كبيرة لبلاده ولا يزال يؤديها ! فهو دائب العمل لافتاً نظر الأمة إلى كل حدث ضار بمصر فيما ينشره بين آن وآن من الأعمال الموقظة المرشدة المنيرة سواء أكانت كتباً أم تقارير أم مقالات أم خطابات عامة أم احتجاجات أم نشرات أم بلاغات ، إلى غير ذلك من وسائل الوطنية العملية الصادقة !

» وأنه برغم إلغاء الحكومة لصحف هذا الحزب السيارة واحدة بعد أخرى وبرغم تملك خصائه السياسيين أكثر الصحف المصرية فإنه برسائله الجليلة الأثر استطاع أن يهدي الأمة المصرية سواء السبيل في حقوقها الوطنية ، فلا ألعيب الأنجليز ، ولا الأضطهادات ، ولا الزمان ، بقادرة على إطفاء جذوته القومية أو فل عزيمته الوطنية !



« ناضل هذا الحزب مشروع ملتر فظفر ! ولقد أدرك المصريون قاطبة قيمة نصائحه لهم بالألا يزجوا بأنفسهم في تيار المفاوضة ، دون أن يضمن أساسها بعد ماراوه من النتائج وما كان شفيها لهذه النصائح . . . . . »

« إن هذا الحزب قد نكب كثيرا افرئيسه محمد فريد ووكيله علي فهمي كامل ورئيس تحرير صحيفته الرسمية عبد العزيز جاويش وكثيرين غيرهم من مشهوري أعضائه قد سجنوا وأبدوا وتفا امرات عدة قبل الحرب وإبانها وبعدها !

( وفاة فريد بك )

« إنتقل إلى رحمة الله المبرور الوطني الأجل « محمد فريد بك » رئيس الحزب الوطني المصري في مساء يوم السبت الخامس عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ م بمدينة برلين عاصمة ألمانيا ، وما نعاها الناعون حتى بكته الأمة المصرية بأسرها ، معتبرة أن فقدته رزء وطني جسيم . . . . . وحزنت عليه حزنا طويلا . . . . . »

« ولقد شيعت الجماهير الخفيرة جثته إذ وصلت إلى مصر ، وأحاطت بجنازته العظيمة الوطنية وشاركات الحداد الأهلى بكل مظاهرها ، وسار في مشهده الأمراء والعظماء والكبراء والأعيان يتقدم الجمع المحتشد حضرة صاحب السمو الأمير السامى الشيم عمر طوسون ، ذلك الذى شيع الجثة فى الاسكندرية ثم فى القاهرة . . . . . وما ذلك إلا لأن إخلاص الفقيد الوطنى وولائه لأمنه جملاه جديرا بهذه التحية حقيقا بأجل اكرام وأخلد ذكرى

« تقيم الأمة المصرية على بكرة أبيها للفقيد العظيم في كل عام حفلات الذكرى ، حفلات يخطب فيها الخطباء والشعراء ، معددين مناقب ذلك البطل المقدم ، ذاكرين تضحياته النادرة في سبيل استقلال مصر وعظمة وادى النيل . .

« ألا إن فريد بك لمثل أعلى من مثل الوفاء بالمعهد يضرب في كل جيل للناشئين ، ليكون مرشدا صادقا للمخلصين  
( لجنة ملنر )

« لم تر إنجلترا بدا إزاء أمة كلها نائرة إلا أن تشكل لجنة برئاسة اللورد ملنر (وزير المستعمرات البريطانية) لتمعص الأسباب ، وتقرر النتائج ، وتقترح نظاما يرضى المصريين ! .

« وفي هذه الاثناء تشكلت في مصر وزارة محمد سعيد باشا ، في ٢٢ مايو سنة ١٩١٩ ، فتحت مصري باب الحرية للقلم والاسان ، ورأت الصحافة من الحرية . الم تره من قبل ، واستبدلت بالمجالس العسكرية البريطانية المحاكم النظامية . ولكنها بعد ستة أشهر قدمت استقالتها ، في ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ إذ وثقت من أن لجنة إنجليزية تأتي إلى مصر لاجراء تحقيق شاعرة بأن في قدومها حطة لكرامتها وكرامة مصر بأسرها

« وصلت لجنة اللورد ملنر إلى القاهرة في السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ ظانة أن في استطاعتها الاحتكاك بالشعب المصري وتحقيق برنامجها الاستعماري



« ولما وجدت نفسها في مأزق لا مخرج منه ، نشرت في الامة المصرية

بلاغاً هذه ترجمته :

« جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر ، فأدهشها مآلاته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم ، فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد ، وأنه لا نصيب له من الصحة البتة ، وأنها إنما أوفدها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد ، هو التوفيق بين آماني الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين فيها ؛ وأن اللجنة لعلي يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص من الجانبين ، يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية ، وأنها لترغب لرغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتناحر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية ؛ » وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئات المشخصة للامة المصرية ، وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماماً صادقاً بخير بلادهم ، ويمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما ، أو حصرها في دائرة مخصوصة ، وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافاً بمبدأ ، أو تنازلاً عن رأي من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها ، وأن حرية المناقشة شرط أساسي منجج ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق

لورد ملتر «

\*\*\*

« على أثر نشر هذا البلاغ ، رد عليه الأمراء والعلماء والأحزاب بأبلغه أخرى وطنية. وأتى أرى من النافع أن أقدم للقراء ثلاثة أصول من أهم الأبلغه الوطنية المصرية التي صدرت في هذا الشأن :

## أَمْرَاءُ مُصْرَ

« إن الأمراء الذين هم من صلب محمد علي ، والذين مازهروا من قبل في ميدان السياسة أعياناً ، قد نشروا في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بلاغاً ، هذا نصه :  
« أبناء مصر ، مواطنينا الاعزاء

« يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية إيداع مصر مصر بين يدي من كان موجود مصر الحديثة وخادها ، ومنقذ المصري ومرشده ، ألا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم « محمد علي الأول » وجمعت القدرة الالهية في شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فأرادت القدرة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الارض الطاهرة ، وتعمر بنعمها ..

« كذلك فرض الله علينا نحن ذرية « محمد علي الأول » خدمة مصر ، وإخواننا المصريين ، والسير على أثر جدنا الأكبر لتحقيق آماله الشريفة ، ولتسليم أعماله النافعة لبلادنا ، والمطالبة بحقوق مصر والمصريين

« وبما أن الامة المصرية الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا ونفارتنا قد قامت بالواجب عليها قياماً يجعل لها ولنا أعظم منزلة تفخر بها في العالم بأسره  
« وبما أنه لم يبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا نادى بكل صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة

« جئنا نحن أولاد « محمد علي » لالتشارك أمتنا في أمانيتها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ونضع أيدينا في أيديهم ، وما نحن إلا روح واحدة في



جسم واحد وقوة لا تقهر ! نطالب بحقوق وطننا ! نطالب بحقوق أمتنا ! نطالب  
 باستقلال مصرنا استقلالاً تاماً مطاقاً من كل قيد وشرط

### الامضاءات

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد علي إبراهيم — يوسف كمال — إسماعيل  
 داود — منصور داود «

« وكذلك أرسل الأمراء كتاباً للورد ملتر في نفس التاريخ وهذه ترجمته:

« جناب اللورد

« بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيتها  
 طالبة الاستقلال التام لبلادها !

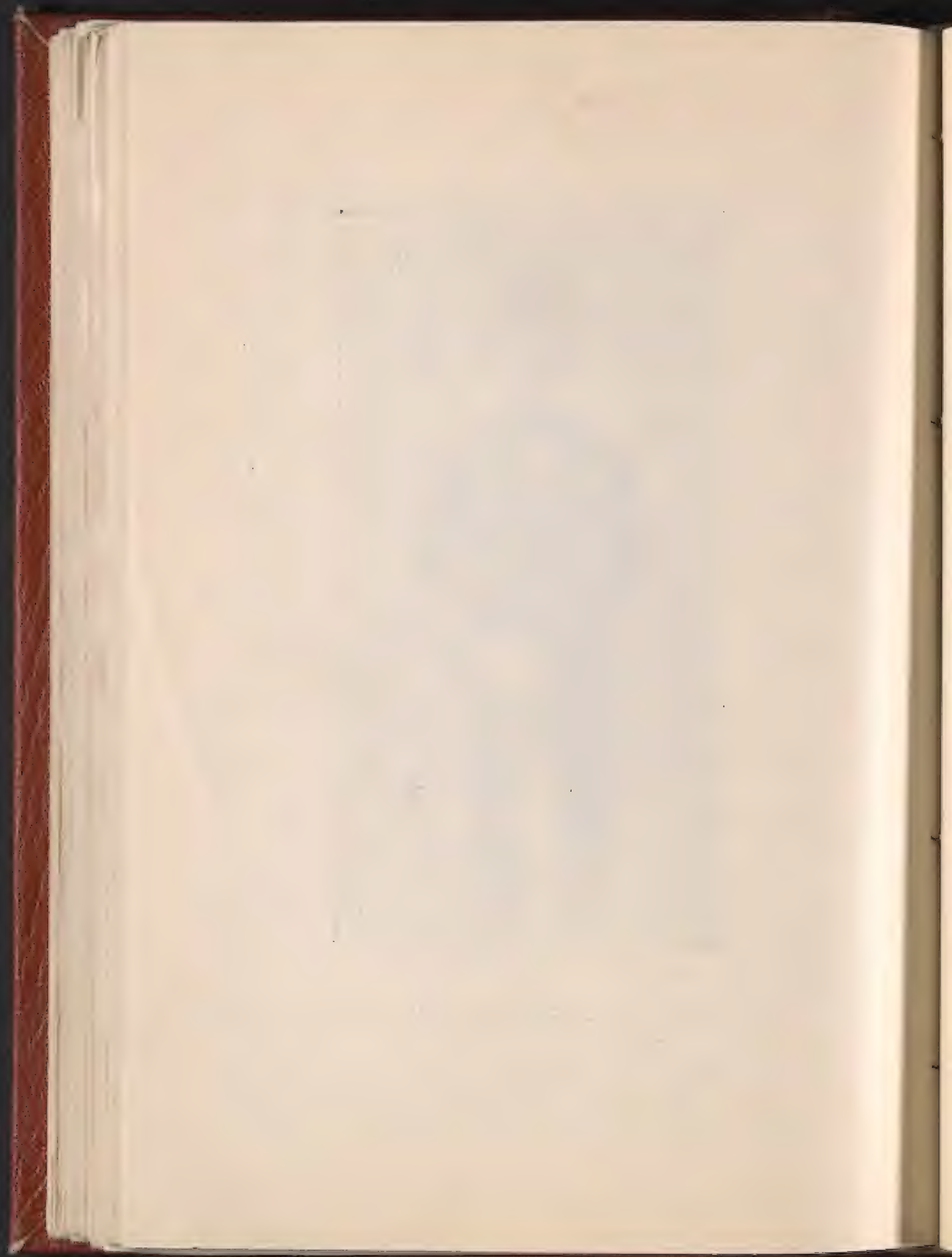
« وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطع على إخلاصه  
 الذي لا يدع مجالاً لكائن من كان أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو  
 عوامل خاصة

« وبما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحاداً مكيناً صادراً من سويداوات  
 قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقي لم يدفعها إليه سوى عواطفها  
 الحارة نحو الوطن

« فعليه نقدم لجنابكم هذه المذكرة لنحيطكم علماً بأنها لا تقصر على الموافقة التامة  
 على جميع مطالب الأمة المصرية فقط، بل تنضم إليها لتكون جميعاً جسماً واحداً مطالباً بحقوق  
 الشعب المصري وتمسكاً بالاستقلال التام لمصر !

« وتفضلوا بقبول فائق إحتراماتنا

كمال الدين حسين • عمر طوسون • محمد علي إبراهيم • يوسف كمال • إسماعيل  
 داود • منصور داود «







المرحوم الأمير محمد إبراهيم

« جميع أحفاد « محمد علي الأول » يحبون بلا استثناء مصر وطنهم  
العزير حب العباد ، ومن بينهم أمراء أدباء مساوون لأرقى أمراء أوربا  
فضلاً وأدباً . ومنهم الأبرار الذين دأبهم الأُحسان والذين لا يجدهم المرء  
إلا نادراً بين أعضاء الأسر الحاكمة الأخرى !

الأمير محمد إبراهيم

« عرفني ابني « مصطفى كامل » بالمرحوم المبرور الطيب الذكر الأمير  
محمد إبراهيم ، ذلك الذي كان وطنياً عظيماً ، وكان سخاؤه لا حده في سبيل  
إنقاذ الوطن :

« هذا الأمير المرحوم هو ابن المرحوم المبرور الأمير إبراهيم باشا  
نجل الأمير أحمد باشا الذي كان ولي عهد مصر وغرق في كفر الزيات  
« المرحوم الأمير محمد إبراهيم هو أول أمير مصري آزر « مصطفى  
كامل » في أعماله السياسية ، إذ أنفق في سبيل تخليص مصر من رقة  
الاحتلال الإنجليزي للمال الوفير ، بسخاء نادر وحمية صادقة . . .

« كان رحمه الله كاتباً قديراً فنشر الرسائل الممتعة في صحيفتي اللواء  
والمؤيد ، وامله كان أول أمير مصري كتب في الصحف السيارة بحرية  
تامة وفكر مستنير وعقيدة راسخة وحمية قومية !

« وكان كذلك خطيباً مصقفاً فقد رأس حفلة توزيع الجوائز في  
« مدرسة مصطفى كامل » بالقاهرة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٢ والقي خطاباً

نشره اللواء في أول مارس سنة ١٩٠٢ وهذا هو نصه :



«أيها السادة الكرام

«يسرني أن أراكم مجتمعين في هذا النادي نادي العلم والادب . فرحين بنجاح  
أبنائكم نجاحاً يبشر بحسن مستقبلهم وفوز النابغين منهم بالجوائز التي أعدها لهم المدرسة  
» ولقد زرت هذه المدرسة منذ عامين وقضيت فيها زمناً تأكدت فيه أن القائمين  
بأمرها والمدرسين لتلاميذها يقومون بواجباتهم حق قيام . ولذلك تعلقت بها وبمن  
فيها . وما سمعت بهذا الاحتفال إلا أتيت إليه مسروراً مرتاحاً

« وأنكم تعلمون جميعاً أن مصر كانت شمساً تضيء العالمين ومنبعاً عزيزاً للعلوم  
والمعارف ومنبتاً للفضائل ومكارم الاخلاق . ثم قضى الجهل على ذلك كله حتى تولى  
ملك مصر مولانا العباس الثاني وعمت روح العلوم أنحاء البلاد وأخذ الجهل يتقلص عن  
هذه الديار العزيزة

« وأني لمسرور جداً بحضور هذا الاحتفال واشتراككم في هذا العمل الجليل .  
وآمل أن هذه المدرسة تكون قدوة لكل راغب في بلوغ المراقي السامية . وأشكر  
سعادة مصطفى كامل بك لكونه دعاني لرئاسة هذا المحفل وأسأل الله أن يوفقنا إلى  
ما فيه الفائدة تحت رعاية أكبر نصير للعلوم والمعارف مولانا ولي النعم الانخم الحديوي  
المعظم ... »

« وقد كان يقاطع في كل فقرة يلقيها . وما انتهى من الخطاب حتى هتف له  
آلاف الحاضرين هتافاً عالياً ودامت صفحته الوطنية خالدة الذكر نقيصة  
الاثـر ..

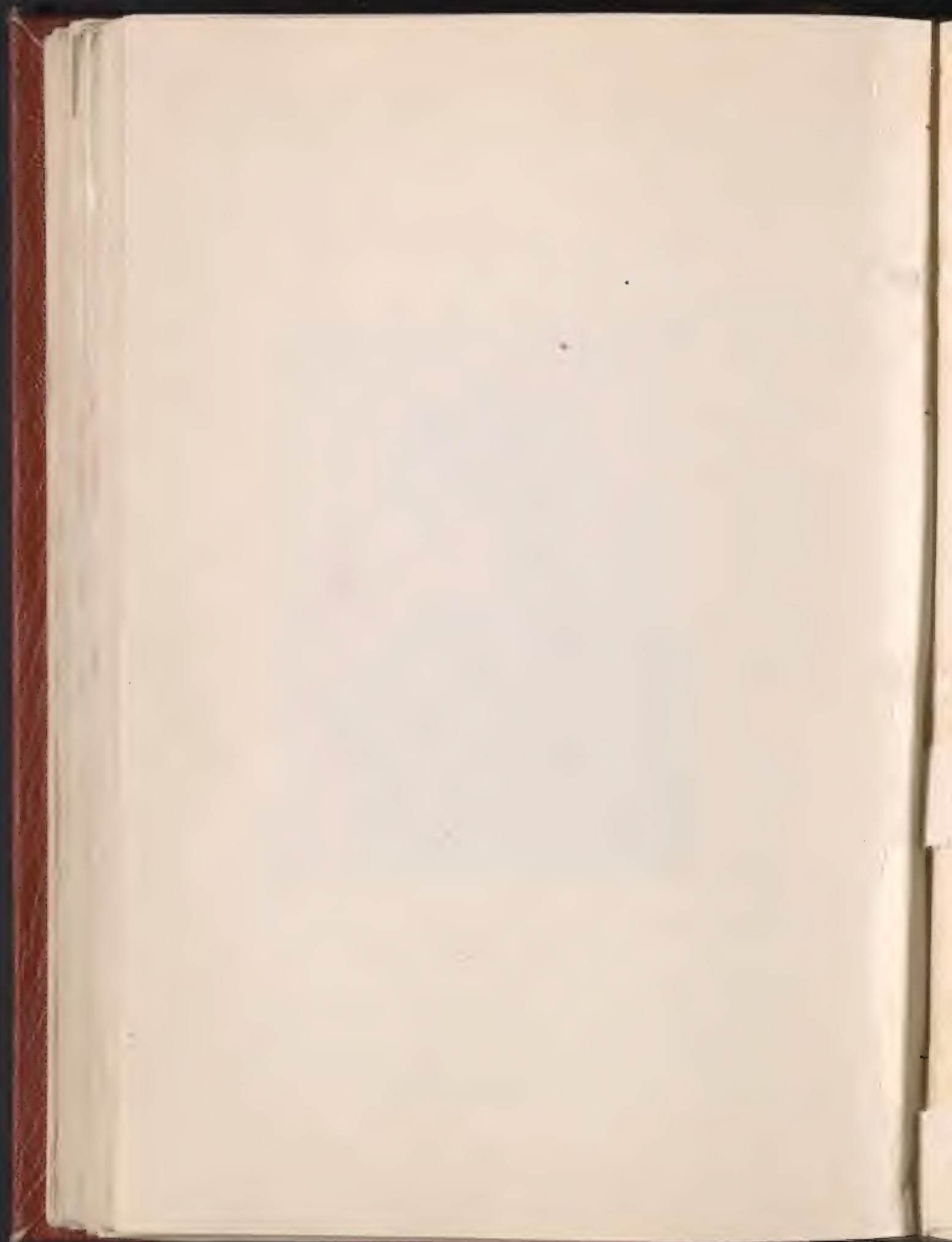
« رحمه الله رحمة واسعة وبارك في الأُمراء أنجاله ووفقهم لصالح

الأعمال





﴿سمو الأُمير محمد علي﴾







« سمو الأُمير محمد علي »

الأمير محمد علي

«إن لهذا الأمير احتراماً كبيراً في نفسى، هو ابن الخديوى توفيق باشا وقد نفته السلطة العسكرية البريطانية إبان الحرب أكثر من ست سنوات بعيداً عن وطنه وأمته . .

«إن هذا الأمير لروح كبيرة جذابة وقد أحبه بنو وطنه حباً جما لأنهم يرون فيه أميراً على فضائل وطنية حمة، ومصرياً عالي الشيم، لازهو عنده ولا خيلاء، بل إنه أمير ديمقراطى بكل معانى الكلمة

«ساح سموه فى البلاد النائية كالإيابان وأمريكا وجنوب أفريقيا وغيرها ناقلاً لأمته صوراً صادقة عن الحياة الاجتماعية للشعوب المتباينة فى الكتب القيمة الجامعة التى ألفها باللغة العربية والتى أهداها أهله وذويه ومريديه وأنصاره من الطبقات المستنيرة فى الأمة المصرية

«لقد أبعدته السلطة العسكرية البريطانية عن مصر إبان الحرب وبعددها حرم العيش فى بلاده نحو سبع سنوات !

«ولما أن عاد فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢١ م إلى وطنه، بعد ذلك الغياب المديد، شعرت الأمة المصرية كافة بفرح عظيم . وجاءته الوفود من كل صوب لتقدم له برهان الأخلص الصادق ولتحية الولاء الجديرة بأمير كريم الخلق والنفس من سلالة «محمد علي العظيم»

«تفضل سموه ودعاني مع صديقات لي إبان زيارتي مصر، ولقد تملكني السرور الزائد عند ما سمعته يذكر فرنسا بماطفة كبيرة كان فيها أكبر تحية



سامية لشخصي . وأقوى برهان على أن مؤسس الأسرة الحاكمة في مصر  
قد ورث أبنائه حقيقة حب فرنسا كما جاهر في كتابه الذي أرسله لملك  
فرنسا لويس فيليب !

« إن سراي المنيل التي يسكنها الأمير لمن أدق طراز عربي ولم أر أجمل  
منها . ولا مثالا للذوق العالي مثلها . ذلك لأن كل ما فيها من الفن الراقى  
والنظام الشامل ، والتنسيق البديع ، ليس إلا رمز لخلق ساكنها ، الأمير الجليل  
الأمير عمر طوسون

« إن عاطفتي لك كبيرة نحو الأمير العظيم عمر طوسون ذلك الذي كان  
يعجب به ابني مصطفى كما يعجب به اليوم أخوه علي !

« إنه لمن المحسنين وله في أنفس أمته عين الحب الذي كان لجده والى مصر  
( سعيد باشا ) ذلك الذي كان يقول مكررا : ( لقد أوجدتنا ، مصر فواجب علينا  
أن نعمل لوجودها ورفعتها بحمد وإخلاص )

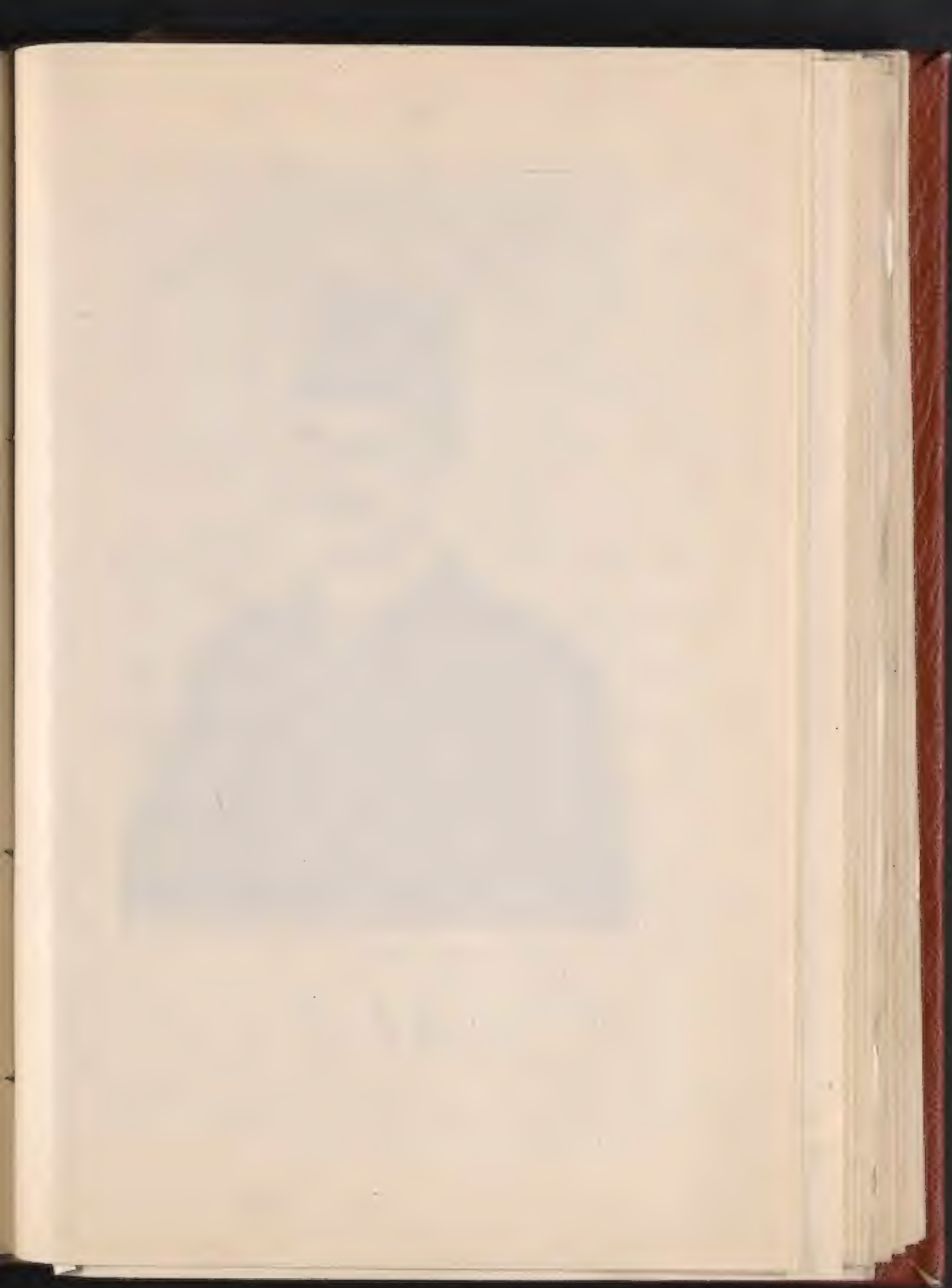
« الأمير عمر شخصية بارزة سامية ، ذات مقام عظيم في مصر  
عامة ، وفي الإسكندرية خاصة ، تعترف له الأمة المصرية بالجميل من أعماق  
قلوبها لأعماله البارة . فلقد وهب ويهب جماعات البر والأحسان وأعمال  
النهوض والمشاريع الاجتماعية عدة آلاف من الجنبيات

« ولقد رأس جميع لجان معاونة الدولة العثمانية في حربها ضد إيطاليا  
في طرابلس سنة ١٩١١ ، وفي حربها البلقانية سنة ١٩١٢ وفي الحرب الحاضرة



سمو الأمير « عمر طوسون »





بين أنقرة واليونان ، ورأس ويرأس لجانب إعانات الهلال الأحمر في كل  
حرب أو كارثة إسلامية بكل وفاء وإخلاص

« إنه عدا ذلك يكتب المقالات القيمة في الصحف السيارة وفي المجلات  
ويلقى محاضرات شائعة في المواضيع التي هي أكثر نفعا لبلاده ، كما يؤلف  
المؤلفات النفيسة ويوزعها بلا ثمن ، ومن صفاته السامية إكرام العلماء من  
أية جنسية كانوا ..

« وعلى الجملة فأن هذا الأمير العظيم من أنفع أحفاد محمد على الكبير »

الأمير يوسف كمال

« هذا الأمير يشبه في صفاته العالية الأمير محمد إبراهيم ابن عمه ،  
إنه لأديب أريب ، وملم بلغته الوطنية العربية كما كان ملماً بها  
« مصطفى كامل »

« إن طبيته وشجاعته قد جعلته محبوباً ومهيباً

« كان والده المرحوم المبرور الأمير « أحمد كمال باشا » ، محبوباً للغاية ،  
وقد أراد أن يكون ابنه مثله محبوباً فرباه تربية عالية . وبعد أن انتقل والده  
إلى دار الخلد وكان هو لا يزال شاباً بدأ أعماله الحسان بتأسيس مدرسة  
لتعليم الفنون الجميلة بالقاهرة . ومدرسة ثانية للبنات . وثالثة للبنين بنجم  
حمادي . وقدم هبات ملؤها الكرم للجامعة المصرية وللجوامع الخيرية  
الإسلامية والمسيحية وأسس النقابة الزراعية العليا التي يرأسها مع كثير من  
الأعمال الاجتماعية



«إن سياسته حقيقة وطنية . فإن الخطابة التي ألقاها بفندق شبرد أمام اجتماع وطني كبير في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ نالت لبلاغتها ووطنيتها الاستحسان العام والتصفيق الحاد وعلى الأخص عندما حض أمته على الاستمرار في الاعتماد على العدل والحق والحجج البالغة لتبلغ الاستقلال التام لمصر مع سودانها

«لقد قرأنا جميعاً في هذه الايام أحاديثه الحكيمة التي أشرتها صحف مصر الفرنسية ، تلك الأحاديث القيمة التي دلت على أن حرية مصر ليست سرايا ، وأن الأمة المصرية المؤلفة قلوبها مع قلوب أمرائها لا يمكن أن تضل سبيل هذه الحرية

» ولقد أراد في ٢٤ مارس الفارط ( ١٩٢٢ ) أن يرأس حفلة كبيرة في القاهرة ، ليمين الحوادث ويرد على تصريحات إنكارتا الباطلة إزاء استقلال مصر وحريتها ، ولكن السلطات العسكرية البريطانية التي لا تزال أحكامها العرفية تجري في مصر حالت دون الاجتماع !  
« وأنه عدا أعماله الصائبة النافعة لوطنه وأمته قد طاف مراراً حول الأرض ، كما أنه من أكبر غواة الصيد في العالم ولا يهجم مجموعة ثمينة من الحيوان والطيور المختلفة بمرايه بالمطرية

الامير حيدر فاضل

« إني أعطف كثيراً على الأمير حيدر ، الذي هو شاعر فرنسي جليل ،

والذي شرفني مع « مصطفى كامل » بمرافقتي وزميلاتي عندما زرنا صعيد  
مصر بطريق النيل في سنة ١٩٠٤

« إنه أمير أنيس ظريف، وصديقي مخلص وفي

الامير عزيز حسن

« ما تعرفت إلى الأمير عزيز حسن إلا منذ بضعة أشهر عندما

شرفني بزيارته مع ابني « علي كامل »

« يشبه الأمير عزيز في حديثه وإشاراته أباه الأمير حسن بن الخديوي

إسماعيل ذلك البطل الذي مات شاباً

« إنه لوطني كبير ، نفي في أسبانيا مدة ستة أعوام إبان الحرب

وبعدها وما مضى عليه في مصر ستة أشهر بعد عودته من منفاه حتى نفي  
مرة أخرى في أوروبا !

« إنه ابن أخي سلطان مصر « فؤاد الأول » والشعب المصري يحبه

حباً جما لصراحته الجازبة ولكتاباتة الوطنية ولأنه الصديق الحميم لكل

وطني يعمل لرفعة مصر وعرشها

« وأني لمعجبة بفصاحته وبوطنيته الحادة !

الامير كمال الدين حسين

« هو ابن « السلطان حسين كامل » وقد رفض قبول السلطنة !

« إني لا أعرفه . ولكن أصدقائي المصريين أظهروا لي إعجابهم

بسامي خلاله وصادق وطنيته



«وها هو نص الخطاب الذي قدمه للبرحوم والده رافضاً به

السلطنة :

« القاهرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧

» يا صاحب العظمة

« ذكرتموني عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية وقت ارتقاء عظمتكم  
عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام العرش السلطاني إلى ما بعد بحثه . وقد  
فضلتم عظمتكم فأعزيتكم لي عن رغبتكم في أن تكون وراثته عرش السلطنة المصرية  
مقصورة على الأكبر من الأبناء ثم بعده لا أكبر أبناؤه وهكذا على الترتيب

» وأني لا ذكر لعظمتكم هذه المنحة الكبرى لما في هذه الرغبة من التشريف لي  
على أتى مع إخلاص لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن  
بقاى على حالتي الآن يمكنني من خدمة بلادي أكثر مما يمكن أن أخدمها به في  
حالة أخرى

« لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم أن تأذنوا لي أن أزل عن كل حق أو صفة  
أو دعوي كان من الممكن لي أن أتمسك بها في إرث عرش السلطنة بوصف أتي  
إنيكم الواحد

« وأني بهذا الوصف أقرر الآن زولي عن جميع ذلك ، كما أتي لا أزال لعظمتكم  
السلطانية النجل المخلص والعبد الكبير الاحترام م

كمال الدين »

(الأميرات المصريات)

« ليست الأميرات المصريات بأقل من الامراء رقياً وحضارة فأنهن  
جميعاً متعلقات تديبات أوريباً . . . ومن بين اللاتي قد من الخير وصوف البر أو

اللاتي كتبن كتباً قيمة أذكر اثنتين مثلاً للجميع، هما الأميرة فاطمة هانم  
كرامة الخديوى إسماعيل فأنها وقفت شطراً كبيراً من أملاكها وجميع  
حليها مما يقدر بعشرات الملايين من الفرنكات على المعارف العمومية وأعمال  
البر. والأميرة قدرية هانم كرامة السلطان حسين كامل فأنها كتبت بالفرنسية  
أسفاراً نفيسة. وقد كان آخر مؤلف لها هو «رسائل من أنقرة المقدسة»  
ذلك الكتاب الشامل لا بدع الأوصاف المؤثرة والندال على قدرة وبلاغة  
الأميرة الكاتبة في لغتها

### (العلماء)

إن العلماء الذين هم رؤساء الدين الاسلامي في مصر، والذين لم يعتادوا  
النزول إلى ميادين السياسة، قد أرسلوا خطاباً للسلطان، ولوزيره الأول  
يوسف وهبه باشا، ولعميد إنجلترا في مصر، على أثر بلاغ لجنة ملستر  
وهذا هو نصه :

« إن علماء الازهر الشريف، وأعضاء مجلسه الاعلى، إزاء الظروف الحاضرة  
وما جرت به على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة  
لا يحسن السكوت عليها، يرون من أقدم الواجبات التي فرضها الله عليهم ألا يتوانوا  
عن القيام بوظيفتهم من إبداء النصيح والارشاد إلى تأييد السلم في الارض وتوطيد  
العلائق الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله به في  
جميع الشرائع المنزلة، ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء

« أجمعت الامة المصرية على التمسك بحقوقها الشرعى في الاستقلال التام، وأصررت  
على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة، دون أن يظهر من جانب



الحكومة الانجليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق ، فأدى إذ ذاك إلى أحوال تشعر  
بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضراب  
وتعطيل المصالح العامة والخاصة !

« لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ، وأعضاء مجلسه الأعلى الموقعون على هذا ،  
أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام والتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي :  
« أن تفي الدولة الانجليزية بوعودها ، وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز  
بميراثه المجيد ، وبمكاته الخاصة ، وبمقامه الراجح في بلاد الشرق أجمع !

« وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طالت أظهرت آثارها بما يوجب الاسف  
الشديد ، ويخذ أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة ، ولا يضررون ضعفاً ، ولا حقداً  
للحكومة الانجليزية ، ويقومون بالمحافظة على صوالحها مثل قيامهم بصوالح سائر الدول  
الاجنبية !

« هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا ، قد أدناها قياماً بالواجب على  
خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين !

« وقد ذيل هذا الخطاب بتوقيع صاحبي الفضيلة شيخ الجامع الأزهر  
ومفتي الديار المصرية وسعادة أحمد باشا زكي سكرتير مجلس النظار وسعادة  
محمد بك إبراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف بصفتهما عضوين بالمجلس  
الأعلى وبتوقيع أصحاب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقاً  
وجميع أعضاء هيئة كبار العلماء ومدرسي الأزهر الشريف والمناهد الدينية  
الأخرى

## ( بلاغ الحزب الوطني )

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني على أثر إذاعة بلاغ اللجنة الانكليزية التي يرأسها جناب اللورد ملنر وقررت :

« أولاً — توجيه كلمة إلى أعضاء الحزب خاصة وإلى الامة عامة وهذا نصها :  
 « أعلن جناب اللورد ملنر في بلاغ لجنته للامة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ما أوفدت اللجنة إلى مصر إلا لغرض واحد ، هو التوفيق بين آماني الامة المصرية وبين مالدولة البريطانية العظمى من الصوالح الخاصة في مصر مع المحافظة علي الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب الناطقين فيها ، وأظهر جنابه رغبة اللجنة في الوقوف علي آراء الطيبتات المشخصة للامة المصرية وأنها لترغب رغبة صحيحة صادقة في أن يكون أساس الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر قائماً علي اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتناحر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت نظم دستورية !!

« هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية ، وليست للحزب الوطني إزاءه سياسة خاصة ، بل إنه لا يزال متمسكاً بسياسته التي أعلنها للامة مراراً وتكراراً ، والتي أبانها نهجاء السياسة الانجليزية بكل وضوح في الخطاب التي ألقاها باسمه وكيل الحزب الاول ، علي فهمي كامل بك ، في حفلة تأبين المغفور له رئيسه محمد فريد بك في يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري (سنة ١٩١٩) وهذا الخواها :

« إن الامة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها ومملكتاتها إستقلالاً لا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال . وأنها لا ترضى بالخبايرة مع أية لجنة بريطانية أو غيرها إلا إذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام ، وأعلنت اعترافها رسمياً وأيدته بحجلاء الجنود الانجليزية عن وادي النيل وسحبت إعلان الحماية :



« إذا اعترفت إنجلترا أمام الملاء رسمياً بهذا الاستقلال بحسن الطوية وصدق الاخلاص الذين أشار إليهما جناب اللورد ماير ، وجات الجنود البريطانية من البلاد وسحبت إعلان الحماية ، فإن الامة المصرية تشعر إذ ذاك بان إنجلترا وفقت بوعودها ، وبرت بمهودها ، وتكون الامة المصرية بأسرها مرتاحة لكل مخافة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية أو الخارجية !

« هذا وما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كرزون ، ومستر بلفور ، ومستر لويد جورج وغيرهم زارين باستقلال مصر التام عرض الافق ، وما دامت البلاد محتلة بحيشين أحدهما حربي ، والثاني ملكي ، وما دامت الاحكام العرفية تصدر كل يوم بانتقال أبناء الامة ، وتوقع العقوبات المختلفة بلا حق وبلا رحمة على طلاب العلم ، وما دامت حريات القول والكتابة والاجتماع مصادرة ، وما دامت البلاد في فوضى من التشريع ، وعلى الجمة ما دامت الارواح مخطف لاجل مظاهر سياسية سلمية ، إلى غير ما ذكر من الضحايا التي ضحت بها الامة في سبيل إستقلالها التام ..

« نعم مادام كل هذا قائماً فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمددين ، فإن كل مخافة من جانب مصر مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها إلا النزول تحت هذا المطلب الاسمي — مطلب الكرامة والاباء — مطلب الاستقلال التام !

« لذلك ينصح الحزب الوطني المصري للامة بأسرها بأن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام ، وألا يفوتها أنها لو نالت بأي شرط كائناً نوعاً ، ما كان فإنه لا يكون استقلالاً تاماً بمعناه المرسوم !

« فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية — مادام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل إنجلترا ولم ينفذ بالفعل — واجبة كل الوجوب على كل مصري ينض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ، ويشعر بمركزه وكرامته في الوجود »

« ثانياً — قررت اللجنة إرسال صورة هذا البلاغ لجميع قناصل الدول المختلفة

وكيل الحزب الوطني

علي فهمي كامل

في مصر ولجميع لبنان الحزب في أوروبا

القاهرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

« إزاء هذه المقاطعة التي ارتضاها الامة المصرية قاطبة لنفسها وأقرتها  
لم تر لجنة اللورد ملنر بدا - بعد أن فشلت سمن أن تعود إلى لوندريه فبرحت  
القاهرة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ »

## ولي العهد

« وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ بعث اللورد اللاني بوصف أنه مندوب  
انجلترا العالي بمصر إلى السلطان (فؤاد الأول) المكتوب الآتي نصه :  
« الناهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ »

« يا صاحب العظمة

« إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة  
الملك إلى النظر في نظام وراثة السلطنة المصرية وعليه فقد أمرت من لدن جلالة  
الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسبه من الذكور  
على قاعدة الأكبر من الاولاد فالأكبر من أولاده وهكذا وإن لم يوجد فبمن يولد  
لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كاولياء عهد  
لعظمتكم في حق تقلد السلطنة المصرية

« وأنى مع تقديمي التهانء لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسي باتهاز هذه  
الفرصة لإعراب عن اعتقادي الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها  
صالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين  
« ولي الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص الخادم المخلص  
النبوي ( فيلد مارشال )

« لم تحتج على هذا المكتوب أية جماعة من جماعات الوطن المصري



إلا الحزب الوطني فإنه الوحيد الذي احتج ضد تدخل إنجلترا في هذا  
الشأن الوطني البحت !

\*\*\*

« وبعد أن عادت لجنة مانر إلى لوندرة ، بذلت كل جهدها للاتصال  
بالوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا ، والذي كان مقيما بباريس .  
ولقد نجحت هذه اللجنة الإنجليزية في إقناع الوفد بالسفر إلى لوندرة !  
فسافر إليها زغلول باشا وزملاؤه وابتدئت المفاوضات بين الطرفين !  
« أتمت لجنة مانر مفاوضاتها مع الوفد المصري بأن قدمت له مشروع  
إتفاق بين البلدين ! ولقد رفضته الأمة بأسرها لأن تحفظاتها لم تقبل !  
« ولقد ذكر الحزب الوطني في مقدمه تقريره الذي رد به على هذا  
المشروع مانعه :

« في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على وادي النيل ثم خلعت الخديوى  
عباس وعينت مكانه البرنس حسين كامل بلقب «سلطان مصر» وبعد وفاته عينت مكانه  
السلطان قواد ثم رتبته لوراثته لعرش مصر  
« وفي معاهدي فرساي وسان جرمان اعترفت ألمانيا والنمسا بالحماية الإنجليزية  
وكذلك فعلت حكومة الاستانة في معاهدة سيفر ورضيت بمقل سيادة الباب العالي  
على مصر إلى إنجلترا !

« قلنا إن إنجلترا ما برحت تبحث عن سند صحيح مطابق للقانون الدولي وأنها  
ترمي إلى الحصول على هذا السند من يوم دخولها مصر ، ونكرر القول إنها إلى اليوم  
لم تحصل على هذا السند الصحيح فلا إعلان الحماية ولا ترتيب وراثته السلطنة ولا

معاهدات الصلح مع الدول ولا اعترافات تركيا . لاني من ذلك يعطى انجلترا اسبدها  
القانونى المنشود

« وبعد فما هي الحماية ؟ أليست اتفاقا بين دولتين مستقلتين استقلالاً تاماً بموجبه  
تنزل الدولة المحمية عن سيادتها أو عن شيء من سيادتها إلى الدولة الحامية، فقبول  
الدولة المحمية هو الركن الاساسى لانعقاد الحماية وبدونه لا وجود لها ولو اجتمعت  
دول الارض جميعا على الاعتراف بوجودها . إن الحماية عقد مشابه لعقد البيع، وفى  
الواقع إنها بيع للسيادة أو لبعضها ولا يصح عقد البيع من غير المالك وكل ورقة تصدر  
من غيره لا تقوم حجة عليه ولا تنهض مستنداً على البيع

« لا تجهل إنجلترا شيئاً من كل هذا . إنها تعرف أن قبول الامة المصرية لحمايتها  
هو ركن وجود هذه الحماية كما أنها تعرف أن اعتراف تلك الدول بها لا يفيد شيئاً  
من وجهة القانون الدولى مادام عند الحماية نفسه لم يبرم . وما اعتراف الدول إلا  
مثابة تعهد منها باحترام عقد الحماية عند إبرامه

« وتعرف انجلترا فوق ذلك أنها لا تستطيع فى أى وقت أن تدعى بأن الامة  
المصرية قبلت الحماية بسكوتها ضمناً، فإن الحركة المصرية التى سمعها العالم كله ناطقة  
بأفصح لسان برفض الحماية رفضاً صريحاً . من أجل ذلك كله تريد السياسة الانجليزية  
أن تعقد بيننا وبينها عقداً تنال فيه اعترافنا لها بالحماية

« وأن مهمة اللورد ملتر الذى كان وزيراً للمستعمرات والذي نجح فى عام ١٨٨٤  
وما بعده فى المهمة التى نذب لها، وهى ضم جمهوريتى الترنسفال والاورانج إلى أملاك  
إنجلترا . إن مهمته كانت منذ عامين الحصول على قبول مصر للحماية لتتال إنجلترا  
المركز الشرعى الذى نجد فى طلبه من عام ١٨٨٢

« جاء اللورد ملتر ولجته إلى مصر لمفاوضتنا فى شكل الدستور الذى يصلح أكثر  
من سواء تحت الحماية ففقطت الامة المصرية إلى ما ينطوي عليه قبول مبدأ المفاوضة



من شبه التسليم بالحماية أو الاعتراف بها ومن إغفال الصفة الدولية في قضيتنا فامتعت  
عن المفاوضة وأجمع أبنائها على مقاطعة اللجنة . وقد آمنت اللجنة مهمتها فوضعت  
مشروع اتفاق بين البلدين رفضته الأمة المصرية برعته رغم ما تضمنه من الاعتراف  
الوهمي بالاستقلال إذ رأت أنه في الحقيقة تنظيم للحماية...»

« نشر الحزب الوطني رده هذا على مشروع لجنة مانر بجميع اللغات  
ومصدرا بالقرار الآتي :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة  
١٩٢٠ وتلت التقرير الذي قدمته إليها اللجنة المكلفة فحص قواعد الاتفاق التي  
عرضها الوفد المصري على الأمة وأصدرت القرار الآتي نصه :

« أولاً — الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة فحص القواعد بصيغته النهائية التي  
ستنشر بعد

« ثانياً — إعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة  
لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنظمة لهذه الحماية تنظيماً يسلب مصر  
سيادتها الداخلية والخارجية ومعتمدة اتفاقية السودان اعتماداً مستوراً  
« ثالثاً — إبداء النصح للأمة المصرية بأن لا تقبل هذه القواعد أساساً لاتفاق  
بين مصر وإنجلترا

« رابعاً — إلقاء التبعة أمام الشعب وأمام الاجيال المستقبلية وأمام التاريخ وأمام  
الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع

« خامساً — الاستمرار في الجهاد الوطني بجميع الوسائل المشروعة

وكيل الحزب الوطني

علي فهمي كامل «

« عندئذ طلبت الحكومة البريطانية من سلطان مصر أن يعين وفداً رسمياً لتفاوضه في إبدال الحماية بمعاهدة تؤمنها على الضمانات التي ترغب فيها، وفي الوقت نفسه تحقق الأمانى المصرية، وهى ترجمة المخابرة الرسمية في هذا الشأن :

« القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

« إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراي عابدين

« يا صاحب العظمة

« لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالة الملك الرأى الذي أبدىتموه عظمتمكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار في موضوع اقتراحات اللورد ملتر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصري ، تلك الأمانى التي اشتهر عطف عظمتمكم عليها « ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتمكم قرار حكومتى وأنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتمكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التي عهد فيها إلى عظمتمكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع في تبادل الآراء مع حكومة جلالاته في ما يختص بالاتفاق المتوي عقده

« وأنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتمكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل في أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية (١) « وستقدرون عظمتمكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التي تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصري على أساس ودي دائم « وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتمكم :  
« إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التي اقترحتها اللورد ملتر استنتجت

(١) لم تلغ الحماية أبداً قبل المفاوضات الرسمية بل إنها ألغيت بعد أن رفض عدلى باشا رئيس الوفد الرسمي مشروع اللورد كرزون وبعد أن تازت الأمة المصرية مرة ثانية



أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع  
أن حكومة جلالاته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملتر  
فإنها ترغب في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة  
السلطان للوصول إذا أمكن إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن الصالح الخصوصية التي  
لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمن  
المشروعة لمصر والشعب المصري

« وأني أعتزم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامي الفائق

« اللبني »

\*\*\*

« ندب » عظمة السلطان « أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية لتشكيل  
وزارة تحقق هذا الغرض فأخذ مظلوم باشا يعمل لتشكيلها ولكن  
الدسائس الحزبية حالت بينه وبين التكميل فقدم إعتذاره لعظمة السلطان  
في الحال !

« توصل عدلي يكن باشا ، الذي كان وزيراً للمعارف العمومية إبان  
الحرب والذي بينه وبين الأسرة الحاكمة أواصر القرى ، إلى تشكيل الوزارة  
ونشر برنامجه القائم على احترام رغائب الأمة ، معلناً أنها رغباته التي مبدأها  
استقلال البلاد استقلالاً صريحاً لا شك فيه

« وبعد أن مضى شهر على تشكيل وزارة عدلي باشا ، واجهتها معارضة  
فريق كبير من الأمة وعلى الأخص من أنصار سعد زغلول باشا الذي كان

يرى وجوب إسناد رئاسة الوفد الرسمي إليه بما أنه رئيس وفد الأمة !  
 « ورغمنا من هذه المعارضة الفاصلة لعرا الاتحاد القومي ، سافر عدلي  
 باشا إلى لوندرة على رأس وفد مؤلف من كثير من الموظفين والخبراء  
 وغيرهم . وكلهم أمل في النجاح

« إن الشدة التي استخدمت في محاربة المصريين بعضهم لبعض على  
 أثر هذه المماضة ، قد سببت لمصر خساراً أدبياً جسيماً ، وعلى الأخص فيما نجم  
 عن حوادث الاسكندرية وحوادث أسيوط وجرجا !!





## الاجانب في مصر

« وقعت في يومي ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ ، مذابح في الاسكندرية قتل وجرح بسببها جم غفير من المصريين وبعض الإيطاليين واليونانيين » ولقد كثر اللغط في الأوساط السياسية بشأن هذه المذابح ، فالساسة المنصفون لم يجدوا فيها أمراً غريباً ، لان الجهود التي بذلتها الأمم في سبيل حريتها كانت مشفوعة في الغالب بحوادث من هذا القبيل »

« إن الأمة المصرية لأمة حليلة عادلة ، تحترم الأوربيين بصفة خاصة إحتراما كبيرا ، كما تحترم جميع الأجانب بصفة عامة »

« وليس عجيباً في هذه المرة أن يكون لليدالات التجارية شأن في هذه الحوادث ، وأن تعود عليها التبعة في هذه المجازر »

« لو كان المصريون يغيضون الأوربيين حقيقة ، فلماذا لم تبد هذه البغضاء في ثورة سنة ١٩١٩ إلا ضد الانجليز وحدهم ؟ بل لماذا أطلق بعض خشاش الأرمين النار على المصريين أثناء مظاهراتهم ؟ »

« لقد جاءني مكتوب من أحد أصدقائي المصريين ، تاريخه ٣٠ مارس سنة ١٩١٩ ، وهذا نصه :

« سيدني »

« ثبت الفرنسيون لنا كل يوم أنهم من أكثر الأمم حضارة وأصدقاء مصر الاوفياء . . . إنهم يؤازروننا . . . »

« الأمة المصرية نائرة منذ نحو الشهر من الزمان ، وما كان الانجليز إزاءها إلا  
 فظلاء ، فأتهم ما كفاهم أن يظلموا هذه الأمة بل دفعوا أذناهم الارمن لاطلاق  
 النار على المصريين !

« إني واثق من أنه يوجد بين الجالية الارمنية رجال ذوو قلوب كبيرة ،  
 وليسوا إلا أحياء مخلصين لوطن الفراعنة . لذلك أدهشنا الجرائم الارمنية ، ولم نجد  
 مبررا لهذا التعصب الاعمى الذي لا يخدم إلا شناعة إنجلترا !

« أيسطيع أجنبي عندكم أن يطلق النار على الجمهور في مظاهرة وطنية ؟ ألا إن  
 هذا لا يقع عندنا إلا إذا كانت لإنجلترا منفعة تبغيها من خلق القلاقل !  
 « إتنا يا سيدتي ، ما كنا ولا نكون أبداً يماغضي الاجانب ! ألم يكن راداميس  
 اليوناني قائد جيشنا قبل ٢٦ قرناً ؟

« لقد فتحت مصر أبوابها منذ تاريخ الانسانية للعالم كله ! وستكون على  
 الدوام كريمة !

« إتنا أعداء الداء للمعتدين علينا ! لسالبي حريتنا ! المحتلين لبلادنا ! وعلى الضد  
 أصدقاء أوفياء للشعوب التي تحترم تاريخنا واستقلالنا !

« لقد أعجبنا إبان الحرب بفرنسا المستبسلة في الدفاع عن وطنها ، معتدين أن  
 الله يحير المظلومين ! كذلك سجلنا جميع التصريحات التي فاه بها ساسة بريطانيا  
 العظمى ، وانتظرنا منهم بعد الهدنة أن يحلوا جنودهم عن بلادنا ! قمحن الذين سلبنا  
 وأغتصبنا وظلمنا كنا على ثقة بالمالين الغاصيين الظالمين !

« إن أمتنا التي ما كانت لإنجلترا تصل بدونها إلى قمة النصر في الشرق ، تعاملها  
 اليوم لإنجلترا هذه كأمة مغلوبة مقهورة !

« ما أسعدني لتمكني من كتابة هذا المكتوب الذي يسلمه إليك صديقي ل . . .  
 فإن المراقبة الانجليزية عندنا لما لا يطلق ، إذ تجددين مالطين ، وأرمنا ، وسوريين ،



وفي الغالب كل جنس ، ملتحقين بها ليراقبوا رسائل مصر ! وبذلك يطمشون  
الانجليز على حسابنا !

« إني مرسل إليك مع هذا المكتوب تفاصيل الفظائع التي ارتكبتها الانجليز  
ضدنا إبان الحرب لتحيطي علماً بما فعلت أيديهم فينا من العذاب والنكال !  
« إني أعلم أنك وطنية ، ولا يمكنك في هذه الساعة أن تحمدي على الانكباب ،  
الذين حاربوا الألمان مع فرنسا جنباً لجنب ! ولكن مصر التي تحمينها منذ سنين  
عديدة ( أنت صديقة مسيو دي لسبس ) والتي ما انقطعت عن الدفاع عنها ، مصر  
هذه تسألك الأخذ بيدها كما لو كنت تفعلين إذا لم يكن الانجليزي حليفكم !

« أفهلا تتقلب إنجليتراغداً حتى إزاءكم « اليونان غادرا » . . ؟ إذن فلتعجلي  
ياسيدي وتدافعي عنا فإن الحالة دامية لتجدتك ونجدة كل كاتب حر في العالم !  
« إن مصر ليست إلا وطن إبنك العزيز « مصطفى كامل » . هذا البلد الذي  
تعجبين بتاريخه ، والذي أحببت أرضه ونيله ، البلد الذي لا ينساك ويحفظ على  
الدوام ذكراك . . إن مصر بأسرها تسألك أن ترفعي صوتك جاهرة بالدفاع  
عنها ، وإن تيسر فعاونيها على إدراك حريتها !

« إن جميع المصريين وخصوصاً جميع زملائي النضاة ، ينتظرون من عطفك  
كلمة تذكر الانجليز بعمودهم قبل الحرب وإبانها وبعدها . ينتظرون من قامك المنصف  
أن يقول لهم مكرراً : « إن فرنسا تني عليهم وتشرفهم إذاهم كفوا عن تعذيب مصر  
وإرهاقها وتركها حرة مستقلة . . . . . »

\*\*\*

« لماذا تشتغل المجالس العسكرية البريطانية بأجراء التحقيقات ضد  
المصريين الذين لم يرتكبوا خطأ ما ؟ لماذا حكمت هذه المجالس بسبب  
حوادث الاسكندرية على المصريين وخدمهم ؟ ولماذا بأحكامها زادت عدد  
المصريين الذين قتلوا في حوادث الاسكندرية وما كان مدبروها إلا

الإنجليز أنفسهم؟ ولماذا شنقت المصريين؟ ولماذا يتهم الجيش والبوليس  
المصريان المقودان بضباط من الإنجليز بأنها غير كفأين لتأييد الأمن في  
البلاد؟ ألا نجاز أن نخبرونا عن جرح وقتل المصريين في حوادث  
الاسكندرية

« إنى أجيب عن ذلك بأن رعايا بعض الأجانب هم الذين أطلقوا  
النار من نوافذ المنازل وأبوابها على المصريين الأبرياء !

« أليس الإنجليز هم الذين نقضوا عهدهم ، واستخدموا في مصر جميع  
الوسائل الأشد خيانة لیسدوا على المصريين سبيل الدفاع عن استقلال  
بلادهم ؟ وهل يوجد أمرؤ واحد يستطيع أن يدعى بأن سبب مظاهرات  
الاسكندرية كان كراهة المصريين للأجانب ؟ ومن الذى قتل في القاهرة  
ذلك الموسيقى الإيطالي أثناء حوادث سنة ١٩١٩ ؟ أليس الجنود الإنجليز ؟  
إذا كان المصريون ينفضون الأجانب إلى هذا الحد ، فلماذا الفرنسيون مثلاً  
لم يمسوا بأذى بل جسروا على إيداع الملايير من الفرنكات في مصارف  
مصر وفي تجارتها ، وفي مصادرها ، وفي قناة السويس وغيرها ؟

« ألم يشاهد في جميع المظاهرات الوطنية ، التي حصلت في سائر البلدان  
المتقدمة في الرقي والحضارة أن الحوادث الشبيهة بما وقع في الاسكندرية  
لا يمكن تجنبها ؟ وإذا كان وجود جيش إنجليزي في مصر ضرورياً لحماية  
الأجانب وأموالهم ! فلماذا لم يمنع هذا الجيش وقوع هذه المذابح التي اتهم  
المصريون بأنهم مرتكبوها ؟



« إن الأنجليز ما انفكوا يكررون القول بأن المصريين يكرهون  
 الأجانب على الدوام ! مع أن مصر أول بلد في العالم استقبل الأجانب على  
 الرحب والسعة مداوما على إكرام وفادتهم منذ قرون عديدة !  
 » ليعلم الأنجليز أن من يريد أن يتقن شر الحوادث يجب عليه ألا يهين  
 لها الأسباب ! وهل تستطيع أمة شعوف بحريتها التي اغتصبت أن تظل  
 هادئة ؟

« طالما قال المحتلون إن مصر ليست بلد الأجانب ! فليتدبروا هذا  
 القول وليعلموا أنها قبل كل شيء بلد المصريين !  
 ﴿ الوفد الرسمي ﴾

« وصل الوفد الرسمي إلى لوندرة برئاسة عدلي يكن باشا في ١١  
 يولييه سنة ١٩٢١، وبدأت المفاوضات ! ومن الأمور المدهشة أن الأنجليز في  
 أثناء هذه المفاوضات تفوا إلى المختار « علي فهمي كامل » بسبب التغراف الذي  
 أرسله بوصف أنه رئيس لجنة الاحتفال برأس السنة الهجرية تهنئة لخليفة  
 المسلمين . ولهذا المناسبة نشرت مقالا في جريدة الفيغارو بعنوان « تحرير  
 مصر » بعدد الذي صدر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ وهذا ملخصه :

« وصل إلى باريس علي فهمي كامل بك الذي نفته حكومة الاحتلال الإنجليزي  
 في مصر لأنه يعمل على رأس الحزب الوطني ! وهو لاشك يجد فيها أصدقاء أخيه  
 « مصطفى كامل » وغيرهم هؤلاء الذين لا يزالون أوفياء لذكراه ولقضية مصر العزيزة  
 » أعتقل « علي فهمي كامل » إبان الحرب البروسية في طرده، وروقب مراقبة دقيقة مع

الكثير من إخوانه الذين تخشاهم إنجليترا حتى لا يثيروا عايبها في الوقت الملائم القوي الوطنية عدوة الاحتلال الاجنبي !

« على أننا كيف نبرر سلوك إنجليترا هذا في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات سياسية في لوندرة لتخليص مصر من الاحتلال ، إزاء هذا الرجل ، الذي هو في آن واحد شقيق من أوجد القوى الوطنية لمعارضة هذا الاحتلال ؟ أليس ذلك مقدمة تدل على أن قيوداً ثقيلاً ستوضع في سبيل الاتفاق الانجليزي المصري ؟

« إن السبب الذي نقي من أجله علي فهمي كامل بك بوصف أنه رئيس لجنة الاحتفال بعيد رأس السنة الهجرية ، لسبب غير مقبول ، لأن إرسال تلغراف ولاء وإخلاص من مسلمي مصر لخليفة المسلمين بواسطة الخديوي السابق عباس الثاني ، الذي هو أكبر مصري يسكن الاستانة ، لواجب لا يدعو إلى هذا النفي !

« نعم إنه سبب واه للغاية وأنا أعتقد أن (علي كامل) ما كان أئسافي لنظر حكومة مسيوليويدي جورج إلا لأنه أرسل من ناحية أخرى باسم حزبه تلغرافاً لمسيودي فاليرا ، يهنئه به بثبات الأمة الايرلندية ، إزاء عدو مشترك ، إذ أن مطالب الامتين المصرية والاييرلندية واحدة ! !

« إن الوفد المصري الرسمي الموجود الآن في لوندرة إنما يدافع عن تخليص مصر من الاحتلال الانجليزي ، بنفس المهارة السياسية التي يدافع بها مسيودي فاليرا عن قضية كهذه القضية !

« وما سلوك إنجليترا بوقوفها في سبيل العواطف الوطنية المصرية ومعاقبة المبتلين لها إلا برهاناً جلياً على عدم استعدادها لارضاء الشعب المصري الذي يجعلني أخشى كما تدل الانباء التي ترد إلي من لوندرة ، أن الحكومة الانجليزية لا ترضى بالتخلي عن سلطتها في حكومة مصر ، إلا إذا أبقّت كضمان لها بعض جنودها في وادي النيل ! ومن من الوطنيين لا يهيج نفسه إزاء حالة كهذه يري فيها عدو الامس مازال محتلاً بلاده ؟ وإذا كان الاحتلال ارتكب في الماضي من الفسادة ما ارتكب فهل يكن



أن ينسى بقاءه هذه المساواة ؟ إن حراسة قناة السويس التي هي الآن دولية لا تبرر  
بأية حال هذا السلوك !

« إن الطلبة المصريين العديدين في باريس، أولئك الذين يحملون عاطفة مصر  
نحو فرنسا، قد استقبلوا علي فهمي كامل بك بنفس الترحاب والتحمس الذين كانوا  
يستقبلون بهما مصطفى كامل محرر مصر الأكبر من رتبة الاستعباد  
« هذا ولقد سمعت علي فهمي كامل بك يقول أمس بصوت الوطنية الصادقة :  
« نسأل الله القوي المتعال أن يحقق آمالنا في الإنسانية العادلة، وبخاصة وادي النيل  
من الاحتلال الاجنبي لتبلغ مصر العظيمة السعادة اللائقة بها . . . . »

« تلك الامة المصرية التي تجتذبنا إليها نحن الفرنسيين بقوة ذكائها ومكارم  
أخلاقها، ولأنها من سلالة أولئك الذين بعثوا في العالم كافة أصول المدنية الإنسانية  
البعيدة العهد !  
صديقة قديمة لمصر  
« جوليت آدم »

\*\*\*

« بعد مخابرات دامت عدة أشهر قدم اللورد كرزون وزير الخارجية  
الانجليزية للوفد الرسمي ، في اليوم العاشر من شهر نوفمبر ، مشروع  
إتفاق (١) بين البلدين . ولكنه مشروع غريب يجهل مصر بتحقيقه مستعمرة  
إنكليزية !

« ولقد رد علي باشا باسم الوفد ، في ١٥ نوفمبر ، رافضا بكل إباء  
قبول هذا المشروع !

(١) نشرت هذه المستندات في ملحق بهذا الكتاب

« وعلى ذلك قطعت المفاوضات قطعا دهش له أصدقاء مصر وأصدقاء

إنجلترا على السواء !

« وأخيراً قدم ممثل إنجلترا في مصر في ٢٣ ديسمبر مذكراً لمظلة السلطان

ومعها مشروع حكومته ورد الوفد عليه

« وما نشرت هذه الثلاثة المستندات حتى ثارت ثائرة مصر لرؤيتها

إنجلترا تتكلم مرة أخرى بلهجة غريبة عن كل إخلاص ولم تلبث ان قامت

بمظاهرات عدائية ضدها في كل مكان !

« ونظراً لاستياء الأمة الشديد من الأعيب إنجلترا وجاهرتها بأن

عزيمتها قد صحت على احتلال مصر احتلالاً أبدياً رأى رؤساء الحركة

الوطنية في مصر بناء على دعوة زغلول باشا ، أن يجتمعوا ليتفقوا على الخطة

النهائية التي يجب على الأمة المصرية العمل بها لإزاء الاحتلال البريطاني

« ولما رأى اللورد ألنبي هذه الحركة — وهو القائد الذي تطوع لاختضاع

مصر بوسائل العنف والارهاق — بدأ ينفذ خطته إذ أمر زغلول باشا

وبعض رفقاؤه أن يبرحوا القاهرة في الحال إلى قراهم ، وألا يقوموا بأي

عمل سياسي ! ولكن المأمورين لم يطيعوا هذه الأوامر الصادرة إليهم من

سلطة غير مختصة والتي لا تليق إلا بالقرون الأولى !

« وفي يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ قبضت السلطة العسكرية على

زغلول باشا وخمسة من أصدقائه ، وأرسلوا إلى السويس ومنها أبحروا

مبعدين إلى جزائر سيشل !



على أثر ذلك هاجت الامة هياجاً شديداً ، وقد تسلمت من بعض  
أصدقائي الفرنسيين بمصر ، خطاباً مؤثراً في هذا الشأن ، نشرته في مقالي  
المعنون « تحرير مصر » بجريدة الفيغارو ، في ١٩ يناير سنة ١٩٢٢ ، وهذا نصه :  
« تسلمت من جملة من أصدقائي ، القاطنين بالقاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً  
خطاباً هذا نصه :

« ... مصر في هذه الساعة متدمرة كل التدمير لنفي زغلول باشا ورفقائه ، فالحاظر  
والحوادث والمصارف والمحاكم وعلى التقريب جميع المصالح مغلقة ، حتي الصناعات الصغيرة  
في إضراب !

« والمصريون المستنيرون في دهشة واستياء ، لاستعمال الانجليز الشدة المتناهية ،  
ويتساءلون لماذا الدول — وعلى الاخص فرنسا التي لها صوأل حسيمة في مصر —  
لا تتدخل لمنع المذابح الرسمية التي تسبب خسائر بشرية هائلة !  
« ونحن الفرنسيين نتساءل كذلك ، عما إذا كان في استطاعتنا أن نعيش في مستقبل  
الايام في هذا البلد الامين الذي نحبه ونعجب به كل الاعجاب ، وفيه نثرى ونسعد »  
« كلنا متفقون على أن مصر يجب أن تكون حرة . فان النفوس المصرية متعطشة  
للحرية التي بتحقيقها يستتب الامن في البلاد !

« لقد بدأ المصريون بمقاطعة الواردات الانجليزية ، وهو عمل رآه نحن الفرنسيين  
مشروعاً ، بيد أننا نحشى أن يدفع إرهاب الشباب المصري بالحبس والقتل ، إلى نفس  
قناة السويس وامتناع الامة بأسرها عن دفع الضرائب

« اذكرى كل ذلك أيتها السيدة العظيمة ، لاولئك الذين خبروا وطنيتك ، والذين  
يريدون لفرنسا الشغوف بالعدل ، أن يتحقق نقودها الادبي في مصر بعد أن أراقت  
دماءها الزكية في سبيل نصر الحرية .... »

« هذه فترة من خطاب أصدقائي الفرنسيين في مصر، وأني موافقة على جميع أسانيدهم، وأتساءل كذلك : لماذا تقبل الأمة الانجليزية الفخور بعدها أن يرتكب مندوبوها في مصر هذه الجرائم المستزرة بالحقوق القومية » إن ما وعد به واجب الانجاز ؛ فلقد أقسم الانجليز مدة أربعين سنة ، في مواجهة العالم كله ، بأنهم سيردون لمصر حريتها ؛ إذن فالواجب عليهم أن يردوها إليهم غير ناسين أن الوفاء بالعهد ، وتحقيق الوعد ، لما يقضى به الشرف والانصاف ، فضلا عن أن رد الحرية إلى مصر واجب أهلي كما أنه صائن لشرف إنجلترا نفسها !

« إن صالح إنجلترا في مصر هو عين الصالح الأوربي فيها ، وعلي الأخص صالح فرنسا الذي يفوق صوالح الدول جميعا ؛ وعدا ذلك فإن المستعيرين من المصريين لا يقلون كفاءة عن المستعيرين منا ، لأنهم خريجو مدارسنا ومدارس إنجلترا نفسها ؛ ومصر لا تشبه أي بلد شرقي آخر ، فأنها تعتبر بحق شطرا من أوروبا الأديبة العلمية كما أنها مفترق طرق العالم المتحضر . . . الخ »



## الْمِنْفِيُّونَ

«لم يكف الأتجايز تقيهم الأمير عزيز حسن وتلي فهمي كامل بك  
ليتهروا الوطنية المصرية ، حتى تنوا بعد ذلك قادة مصريين آخرين !  
« نفوا سعد زغلول باشا ، وخمسة من رفقاته ، هم فتح الله باشا بركات ،  
وسينوت بك حنا ، وعاطف بك بركات ، ومعطفي بك النحاس ، ومكرم  
بك حميد ، ومن بينهم قبطيان كبيران !

« نفى الأتجايز سعد زغلول بالرغم من صداقته الأكيدة لهم قبل  
الحرب وإبانهما أنكرين أهليته التي اعترف بها اللورد كرومر !  
« سعد زغلول باشا هو أحد المشهورين من المحامين ، وكبار مستشاري  
محكمة الاستئناف بالقاهرة ، وقد كان فوق ذلك وزيراً للمعارف العمومية  
والحقانية المصرية ، وليس معقولا أن يصبح رجل في مكاتبة ثوريا خطيرا ،  
إذ أنه من أمجاد التشريعين ، وبحكم تربيته وطبيعته لا يمكنه أن يعمل إلا  
في دائرة الشرع والعقل !

« لقد اشترك مع الوفد بوصف أنه رئيس له واشتبك في المفاوضات  
مع اللورد مائر ولجنته بلوندره مدة ستة أشهر في عام ١٩٢٠ ، واستقبله جميع  
كبار سياسة الأتجايز إستقبالا وديا محترما ! فكيف يمكننا أن نسر هذا  
النفي بعد هذه العلاقات السياسية !

« حقيقة إنشالا ندرك نقي زغالول باشا ورقائه ، بمد تقي الامير  
عزيز حسن وعلي فهمي كامل : ان اعتبار الجهاد السلمي في سبيل  
الاستقلال المسلوب والحرية المنصبة ، كثورة مسلحة ، فيحكم على القائمين  
به بالنفي ، لامر لا يفتخروا ولا يوصفوا إلا بأن الحكومة الانجليزية في مصر  
تحتقر كل معالم العدل باحتقارها حقوق الاشخاص !

« إن الامة المصرية أمة أبية نفور بتقاليدها ، ومتحضرة كسائر الامم  
الآخرى ، فهي ترى أن من أكبر الالهات المثيرة للغواطر ، أن ينفي زعمائها  
الذين لا يبولون في دفاعهم عن قضية بلادهم إلا على الوسائل المشروعة . ومما  
لا ريب فيه أنه ما دامت هذه السياسة الجائرة سياسة إنجلترا قائمة في وادي  
النيل ، فإن الامة المصرية لا تقلع عن الهياج والثوران . . . »

« هذا ولسكي أعرف للقاريء روح سعد زغالول باشا ، كما أعرف  
إليهم الدرجة التي عليها اليوم سياسة إنجلترا من الظلم والجور ، وما اتفروا  
ضد رجل في الثانية والسبعين من عمره ، أنشر هنا المكتوب الذي وجهه  
إلى اللورد ملتر بعد فشل مفاوضات وفده معه ، وهذا هو نصه :

« باريس في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ »

« عزيزي اللورد »

« أتشرف بأن أبلغكم أني تسلمت نص المذكرة التي تلوموها في جلسة ٩ نوفمبر الجاري  
« وهذه المذكرة تترر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين الحكومتين الوفدي  
وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي أبدتها الامة المصرية بالنسبة  
للمشروع الذي وضع في ١٨ أغسطس الماضي ، وأن محل هذا البحث يكون في خلال



المفاوضات الرسمية ، وتعتبر هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التي  
تتجمل من إيقاف الرأي في البلدين على الحالة ، بحيث توجد بين الامتين روح حقيقية  
للوفاق ، بدونها لا يكون أي اتفاق ممكناً

« ولا جرم أن الوفد المصري مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ولذلك ما فتىء  
يظهر رغبته الشديدة في مناقشة التحفظات في الدور الحالي من المفاوضات ، ولو سم  
ذلك لادت هذه المناقشة لازالة كل سوء تفاهم ، ومحو كل أثر للشكوك ، وتحقيق  
الغرض المنشود تحقيقاً كلياً ، وهو إيجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين  
الامتين !

« ولا يخفى أيضاً أن مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه ، لأنها  
مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذي يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية ،  
فأرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه إرغام المقوض  
المصري على الدخول في تقاعد على قواعد مخالفة كل المخالفة لآماني البلاد التي تريد  
إستقلالها كما تريد إلغاء الحماية !

« وهذا ما لا يقبله الوفد ، ولا أي مصري حائز لشيء من ثقة مواطنيه  
« ولاجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس ، ولنفس هذا  
السبب أيضاً لم تترد البلاد في المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التي تشرفت  
بإبلاغها إلى جنابكم

« على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التي تطبق في مصر  
منذ سنين عديدة ، وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والاعمال التي  
لا تتماشى مع روح الاتفاق ، ولا مع الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في إلقاء مقاليد  
حكم البلاد إلى أيدينا ، وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في توجيه الدعوة  
لإحلال الثقة في النفوس

« فالإنسان الذي يقف في مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق ، لا بد أن تعدده  
البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة ، ومهما كان حائزاً لاحترام

الجميع ومحبتهم . ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ، ولشعور كل مصري وحكم العقل نفسه

« وعلى ذلك فالوفد المصري يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل اتباع السبيل الذي تدعو به إليه . ولقد كان يعد نفسه سميماً إذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التي تمكنه من أن يسعى سعياً نافعاً في إيجاد تيار ميال للوفاق في البلاد »  
« ومهما يكن من الأمر ، فإن ترك باب المناقشة مفتوحاً بين لجتكم والوفد ، يجعلنا نأمل في الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة ، حتى يكون في مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى . . . »

سعد زغلول

« لا تزال الأمة المصرية تحتج بجميع الوسائل المشروعة ضد النفي الجائر القاضي لابنائها ، ومما يزيد ثورتها اشتعالاً إدعاء المحتلين أن مصر مع هذه الحالة المؤلمة مستقلة »

« ومما يدل على أن جميع طبقات الأمة المصرية على اتحاد مع أعضاء أسرتهم الحاكمة ذلك البرنامج الذي وضع لاجتماع ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢ ، هذا الاجتماع الذي قبل رئاسته الأمير يوسف كمال ، ومنعت عقده السلطة العسكرية البريطانية في مصر ( كما ذكرنا ) وهذا هو نص البرنامج :

- أولاً — يحدد المجتمعون عهد الاخلاص والوفاء للوطن والعرش
- ثانياً — يرسلون تحيتهم ويعلمون إحترامهم وإعجابهم بسعد وبلقيس وبلعقلين السياسيين وبسائر القائمين بخدمة القضية الوطنية
- ثالثاً — يؤكدون ما تكنه قلوبهم إزاء النزلاء الاجانب من الود والاکرام



رابعاً -- يعتبرون التصريح البريطاني المعلن لمصر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

إقراراً باستقلال لفظي مقيد بقيود الحماية

خامساً -- يحتجون على الاحكام العرفية ، وعلى جميع الإجراءات المضادة

للحرية ، المعمول بها في ظل القوانين العسكرية ، كالنفي ، والاعتقال ،

وحبس الاملاك ، وتعطيل الصحف والحيلولة دون الاجتماعات

العامّة ! . الخ

سادساً -- يعلنون حق الامة في وضع دستورها ، بواسطة ممثلها المجتمعين بهيئة

جماعة دستورية ، تنتخب لهذا الغرض إئتخاباً حراً ، وبلا تحيز ،

في ظل وزارة حائزة للثقة الوطنية ، حتى تكون بذلك جماعة تمثل

البلاّد تمثيلاً حقيقياً !

سابعاً -- يرجو المجتمعون بكل إحترام من رئيس الاجتماع أن يبلغ هذا

القرار إلى جلالة الملك . . . »

\*\*\*

إستدراك

لو أن مدام جوليت آدم كتبت كتابها هذا في هذه الايام لكان

حكمها على الرجال والاشياء والنتائج غير حكمها المسطور في هذا الباب.

لذلك اعتزمنا على نشر جميع الحوادث والوقائع التي دهمّت مصر فيما بين شهر

أغسطس سنة ١٩٢٢ ( تاريخ نشر هذا الكتاب - إنجلترا في مصر ) وأيامنا

الحاضرة والله ولي التوفيق

## الدستور

« كان لدى « محمد علي الأول » مجلس خاص ومجلس عام ، وكان المجلس الخاص بمثابة مجلس الوزراء ، والمجلس العام بمثابة جماعة وطنية ؛ وكذلك الخديوي إسماعيل باشا ، فإنه جعل قانون مصر النظامي قائما على وجود مجلس الأعيان ومجلس الوزراء ، إذ أنه شكل مجلس الأعيان في سنة ١٨٦٦ ، ولو أن رأي هذا المجلس كان استشاريا فالحكومة كانت تأخذ به في أغلب الأحيان ، كما أنه شكل مجلس الوزراء في سنة ١٨٨٨ . »

« وشكل الخديوي توفيق باشا في سنة ١٨٨١ ، البرلمان المصري الذي كان مستمرا بسلطة تامة ، بيد أن المحتلين الأنجليز ألوه في سنة ١٨٨٣ ، مستعيزين منه مجلس شوري وجماعة عمومية ؛ أما مجلس الشوري ، فإنه كان مؤلفا من ٣٠ عضواً ، منهم ستة عشر عضواً ينتخبهم الشعب ، والاربعة عشر عضواً الآخرون تنتخبهم الحكومة ، وما كان لهذا المجلس أية سلطة وأما الجماعة العمومية فإنها كانت تجتمع في الأحوال العادية مرة كل سنتين . . . وما كان لها إلا حق اقرار الضرائب . . . واستبدلت بهاتين الهيئتين جمعية تشريعية في أواخر سنة ١٩١٣ ، وقد حلت محلها في سلطاتها المذكورة ؛ وما باشرت عملها منذ مايو سنة ١٩١٤ حتى اليوم (١٩٢٢) إذ أغلقت أبوابها إغلاقاً ؛

« لم تكف الأمة المصرية منذ منيت بلادها بالاحتلال البريطاني



وعلى رأسها «مصطفى كامل» عن الاحتجاج على إلغاء البرلمان ، والمطالبة برد الدستور ! ولقد تمت هذه الحركة الدستورية بعد وفاة «مصطفى كامل» وبعد الهدنة ثناء عظيما ، ولكن إنجلترا التي تدرك تمام الإدراك إن وجود برلمان مصري مستمتع بكل سلطة لمراقبة مرافق البلاد ليس إلا اعترافا منها بكفاءة مصر لحكم نفسها بالارقيب ولا حسيب ! وهذا الاعتراف يحتم لامحالة الجلاء عن وادي النيل !

«وتند ما أعلنت إنجلترا في هذه الأيام الأخيرة اعترافها باستقلال مصر ، كانت مضطرة لان ترد إليها دستورها ! لذلك أصدر سلطان مصر «فواد الاول» - قبل أن يصير ملكا - مرسوما لوزيره الاول ثروت باشا جاء فيه مانصه :

«... ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الامة والحكومة ، لذلك يكون من أول ماتعني به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام . . . .»

«تلقت الامة المصرية بأسرها هذا المرسوم برضاء شرعى وانتظرت تنفيذه . . . ملحة بلسان الرأى العام أن تنتخب هي نفسها جماعة وطنية لتسن القانون النظامي ، وقانون الانتخاب ، طبقا للقواعد الدستورية الحديثة وأن يكون انتخاب هذه الجماعة بحرية تامة في جميع أرجاء البلاد . . .

«ورغما من هذا النداء الصادر من أعماق قلوب الامة ، فإن الوزارة المصرية شكلت جماعة صغيرة بمعرفتها لوضع مشروع القانونين ، ولقد أبى

الكثيرون من أشهر رجال القانون ، أن يشتركوا في مداولاتها ، لأن  
تشكيلها جاء مخالفا لإدارة الشعب المصري ! لذلك تساءلوا في كل مكان  
لماذا لم تعمل الحكومة المصرية في هذا الشأن بالتواعد التي عملت بها جميع  
الحكومات الدستورية التي تعتبر إرادة الأمة فوق كل سلطة ، لماذا لا تتصرف  
الأمة في حق إعطائها التوكيل لجماعة مؤلفة من العلماء الوطنيين ليضعوا  
قوانينها الأساسية ؟

« إن الجواب عن ذلك جلي للعيان ! فأن إنجلترا بالرغم مما تسميه إعرافها  
باستقلال مصر كبلد ذي سيادة ، مازالت تستمتع في وادي النيل بكل  
سلطان غير محترمة عهداً ! بل ومحترمة الرأي العام الأوربي الذي أعلنت  
على ملائمة منه إستقلال مصر ! فلا الحكومة ولا الأمة المصرية استمتعتا  
حتى الساعة باستقلال عملي !

« قد شعرت الأمة المصرية بأسرها بالافرق بين أحزابها وطوائفها  
بأنها أصيبت في كرامتها ، واعتبرت هذا الاستقلال الذي وعدت  
به استقلالاً غير حقيقي ! وأنه ليس إلا تاتلاً في سبيل حقوقها الشرعية ،  
التي لا تضيع بمضى الزمن !

« والأمة المصرية مصيبة في أن تنعت بهذا النعت مرصداً مهيناً  
رغمها عليه إنجلترا على مرأى العالمين !

« لو كانت إنجلترا مخلصه حقيقة عند ما جهرت باستقلال مصر ،



لا لغت في الحال الاحكام العرفية ، واتركت الحكومة المصرية حرة في تصرفاتها التي كان يجب أن يكون في مقدمتها حق تحويل المنفيين والمبدين العودة إلى بلادهم ! هذا ما كان يجب على إنجلترا شرعا أن تعمل به ، غير متدخلة بأي حال في الادارة المصرية ، محقة بذلك حق مصر في الاستقلال !

« إن المصريين الذين يشعرون بكفاءتهم الزامة لادارة مرافق بلادهم لا يقبلون أبدا حرية مراقبة في جميع فروع إدارتها ! إنهم أثقلوا بنتائج الاحتلال وأملوا الخلاص منه ، فلا يستطيعون إذن أن يسنوا قوانينهم الدستورية بوحى ممن لا يزال محتلا لبلادهم ! ... »

« إن المصريين يعملون بأمل الوصول إلى الحرية التي هم جديرون بها ، والتي اغتصبت منهم بلا حق وبلا حرب ! فهم واثقون بنيل حقوقهم التي لا مدين لهم بها سوى إنجلترا وحدها !! »

« وأن برلماننا يبعث في مصر لاشك يتحقق معه الإصلاح الضروري لها ، ولكي تصل الامة المصرية إلى تحقيق هذا الإصلاح يجب عليها أن تغني بثلاث مسائل دستورية !

الاولى — إزالة الماديات من سبيل الانتخابات العامة بمعنى أن المصريين ، أغنياء كانوا أم فقراء ، يتساوون في الانتخابات النيابية العامة

الثانية — أن يمثل كل نائب أصغر عدد ممكن من المنتخبين ( حتى يكون الشعب كله بكثرة نوابه ممثلا تمثيلا تاما )

الثالثة — الابتعاد عن مسألة تمثيل الاقليات التي لا ينجم عنها عادة

إلا الاختلاف والتعصب بين الطوائف ، والشقاق بين عناصر الشعب !  
 « وأنى معتقدة أن عزيمة الأمة المصرية قد صحت على ألا تسير إلى  
 الهوة المهلكة باتباعها سبيلاً أخرى !

« يمثل النائب التركي خمسين ألف نسمة من تعداد الأمة ، والنائب  
 الصربي يمثل عشرين ألفاً ، والنائب اليوناني يمثل خمسة وعشرين ألفاً ،  
 فواجب أن يمثل النائب المصري أربعين ألفاً ، مادام عدد سكان وادي النيل  
 ( مصر والسودان ) يبلغ اليوم نحو عشرين مليوناً من الانفس ، وهو أكثر  
 من عدد سكان تركيا ، أو الصرب ، أو اليونان !

« كذلك الثروة في حد ذاتها ليست إلا قوة يستعين بها النواب على  
 الانتخابات ، فلا يصح إذن أن تضاعف قوتها بتقريرها شرطاً من شروط  
 النيابة !

« ولا توجد الأقليات في مصر لأن الأقباط ( المصريين المسيحيين )  
 ليسوا إلا وطنيين صميمين ومخلصين . وأنى أعرف أن المصريين المسلمين  
 انتخبوا مرات عديدة أقباطاً لتمثيلهم في جميع المجالس القديمة ، وليس في  
 انتخاب محام قبلى نقيباً للمحامين المصريين ، مع أن أغليتهم من المسلمين ،  
 إلا دليلاً على أن المصريين مثلنا نحن الفرنسيين ، يحترمون الكفاءة الذاتية ،  
 ويقدمونها على كل اعتبار في سبيل الانتخابات العامة !

« وما شوهده مرة في تاريخ الشعوب السياسية ، لإتحاد تام بين جميع  
 معتققي الأديان المختلفة ، كالذي شوهده في مصر ، فإن الإتحاد بين مسلميها



ومسيحييها ويهوديها وكل دياناتها محل الاعظام والاعجاب ! أليس بين  
المسلمين إلى جزائر سيشل (منفى سعد وزملائه بالاقيانوس الهندي) وطنيان  
قبليان هما سنوت حنا ووايم مكرم عبيد ، ألم يكن بين الذين ضحوا  
بمراكزهم الحكومية في الحوادث الأخيرة أقباط ، أمثال سلامة بك ميخائيل  
الذي كان قاضياً في المحاكم المصرية الأهلية ، وصادق بك حنين أحد رؤساء  
أقلام وزارة الزراعة ؟ ألم يوجد أعضاء أقباط في الوفد المصري ، أمثال  
واصف بك غالي ذلك الذي يعرفه الأدباء الفرنسيون حق المعرفة ، ويعجبون  
برقة قلمه الفرنسي . وكذلك الأستاذ ويصا واصف ، ذلك الطالب  
القديم في مدرسة سانت كلو وكلية الحقوق بباريس (والعضو السابق باللجنة  
الإدارية للحزب الوطني في حياة مصطفى كامل )

« أفلا يوجد بين ضحايا الرصاص الانكليزي ، أولئك الأقباط الذين  
قدموا حياتهم حباً في استقلال وطنهم ووطننا الحرة أممتهم ، أولئك الشهداء الذين  
أصبحت قبورهم كقبور إخوانهم المسلمين بل وكقبري مصطفى وفريد ،  
قبلة مقدسة تحييها الجموع المصرية حاملة رايتها القومية تحية الاحترام  
والاعجاب والمثل المضروب للأجيال !

« أجل إن أقباط مصر ومسلميها لاخوان في الجنسية ، فالدم الذي  
يجري في عروقهم جميعاً هودم «منا» و«خوفو» و«طوتس» و«رمسيس» !  
أو كما قال السلطان حسين كامل :

« لا مسلم ، ولا قبطي ، ولا سوداني ، ولا عربي ولا تركي ! إنه

لا يوجد في وادي النيل من منيعه إلى مصبه إلا أمة واحدة وجنس واحد ووطنية واحدة كلها ترمى إلى غاية واحدة غاية « الحرية والاستقلال »  
 « إن هذه الكلمات الغالية سمعتها من قبل ، فقد قالها وكررها مرارا  
 « مصطفى كامل » واليوم تكررهما الأمة كافة :

« هذا وفي استطاعتى أن أضيف إلى ما تقدم : أن القانون النظامى وقانون الانتخاب ، إذا لم يكونا مطابقين لمبادئ الوطنيين المصريين وللنظم الدستورية الحديثة فإنه يكون من حق الأمة أن تصخب بل وتمتنع عن الاشتراك فى الانتخابات التى لا ينجم عنها تحقيق أمانها وتأكيد حقوقها الشرعية !

\*\*\*

إستدراك :

« لو كانت مدام آدم كتبت هذا الكتاب فى هذه الأيام ورأت ألا عيب الزعماء واعتداء إنجلترا الجهرى والسرى على الدستور المصرى لكتبت فى هذا الدستور بابا من أشد الأبواب إيلا مآ للنفوس الحرة ، وهو ما سنبينه تفصيلا فى الملحق الذى سنصدره لهذا الكتاب بمشيئة الله ....



## الوزراء المصريون

« إن من بين من تعرفوا إلي من رؤساء الوزارات شريف باشا، ورياض باشا ونوبار باشا وبطرس باشا، وسعيد باشا، ورشدي باشا.. وكلهم كانوا وطنيين مصريين. ولقد احترمتهم جميعاً بالرغم من أنهم ما كانوا على درجة واحدة من الشجاعة الأدبية

« كان شريف باشا وهو صهر الكولونيل سلف « سليمان باشا الفرنسي » — أكبر نابغى فرنسا في مصر — مثال المكارم الوطنية والشجاعة الذاتية فإنه بامتناعه في عام ١٨٨٢ عن أن يقبل مناقشة البرلمان المصري الجزء الخاص بالديون الأجنبية في الميزانية العمومية، وباستقالته في عام ١٨٨٤، — عند ما حتمت إنجلترا على الخديوى إصدار مرسوم بسحب الحاميات المصرية من السودان — قد سجل التاريخ اسمه بين أئمة العظماء. ولو كان جميع الوزراء المصريين الذين جاءوا من بعده، ورثوا صفاته العالية، واتخذوا من إباته قدوة، ومن شمه دليلاً، لتركت إنجلترا مصر من زمن بعيد ! » ولقد ضربت مصر لنا مثلاً بعد استقالة وزارة عدلى باشا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١، وتشكيل وزارة ثروت باشا في أول مارس سنة ١٩٢٢، فإن مصر في هذه المدة البالغة ٨٢ يوماً كانت بلا وزارة، وما قبل مصري سياسى أن يشكها إحتراماً للرأى العام!

« ولقد كان الاستمرار على هذه الحالة إفلاسا لسياسة إنجلترا، الأمر الذي كانت تضطر معه إلى ترك مصر مجاهرة باستقلالها الكامل !  
 « إن الذين كانوا يعتقدون أن إنجلترا تضم مصر إلى أملاكها إذا امتنع المصريون نهائيا عن تشكيل وزارة ، ما كانوا إلا جهلاء ، لأن مصر الوطنية متحدة مع مصر الدولية لا يسمحان أن نكترا أن نضمها إليها !  
 « لقد كانت الفرصة جميلة لثلاث تشكيل الوزارة قبل رفع الأحكام العرفية وعودة المبعدين إلى وطنهم !

\*\*\*

« كان الوزراء المصريون في هذه السنوات الثلاث عرضة لاعتداء بعض المصريين ، فسميد باشا ، ووهبه باشا ، وسري باشا ، ودرويش باشا ، وشفيق باشا ، ونسيم باشا ، قد أُلقيت على عرباتهم القنابل في الطرق العمومية ، وألقي القبض على بعض المعتدين ، وحوكموا أمام مجلس عسكري بريطاني وعوقبوا بعقوبات مختلفة ، كما فر البعض الآخر من وجه العدل ولم يقبض عليه بعد !!

« وبينما كانت المفاوضات جارية بين وفد زغلول باشا ولجنة اللورد ملنر بلوندره ، إذ وجدت السلطة البريطانية وسيلة لاثام بعض المصريين بحجة أنهم ألقوا جماعة اليد السوداء ، لاغتيال حياة جميع الوزراء الذين يقبلون منصب الوزارة تحت الأحكام العرفية ! وأن هذه الجماعة تعمل برئاسة



عبد الرحمن فهمى بك الوكيل السابق لديوان الاوقاف ، وأحد المديرين  
السابقين !

« حوكم أولئك المتهمون وعددهم ٢٣ متبهما ، وعلى رأسهم عبد الرحمن  
بك أمام مجلس عسكري بريطاني وحكم عليهم بعقوبات قاسية ، ولا يزالون  
حتى اليوم في السجون !

« وبعد أن أعلنت إنجلترا إعترافها باستقلال مصر ، ووضع حد للحماية  
في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، استمرت مجازات العسكرية في إجراءاتها ، حالة  
محل محاكم الجنايات المصرية في الفصل في جميع الجرائم السياسية ! وذلك  
في الوقت الذي كانت الدول تتقدم فيه بالترأيء لملك مصر وأمتة لخصولها  
على الاستقلال ! حتى أن هذه الدول تشرىفا لمصر وإعلانا لاستقلالها رفعت  
مراتب ممثليها إلى درجة أعلى من التي كانوا عليها من قبل !



## الصحافة

« إن حرية الصحافة في كل مكان وبجميع أشكالها لدليل تام على رشد الأمم . وذلك لأن الصحافة قوة من وظائفها مراقبة جميع القوى الوطنية ، وهي ترجح أعمال الحكومة وقاضيا ، والصحافة الصادقة الرشيدة قائد الجمهور ونفسه

» ودليل احترام الجمهور لصحافته مبلغ انتشارها حبا في الخدمة التي يقدمها كتابها إلى بني وطنهم ، وليس انتخاب الصحفيين قبل جميع الناس أعضاء في البرلمانات ، أو ارتقاؤهم إلى منصة الحكم إلا دليلا على سمو احترام الجمهور لهم . ولكم رأينا ونرى الكثيرين من قادة الأمم وأدلاء الشعوب من هؤلاء الصحفيين

« وجدت الصحافة في مصر منذ نحو نصف قرن من الزمان ، فقلد أسس المستنيرين من المصريين ، والفرنسيين ، والإيطاليين ، واليونان ، والسوريين ، صحفًا يومية ، وأسبوعية ، ونصف شهرية ، وشهرية ، ومجلات قيمة ... وكذلك تصب الحروف العربية في مصر من زمن بعيد

« زرت في سنة ١٩٠٤ ، إذ كنت في مصر ، إدارة اللواء ، فوجدتها قد بلغت درجة من الكمال والنظام وحسن التنسيق لم تبلغها إدارة صحفية أخرى في العالم علي ما أظن !



« والصحف المصرية معتبرة في العالم العربي أرقى صحفه ، والمصريون يجدون في الصحافة أهم غذاء أدبي لازم للأتس ، ويحترمون الصحفيين المخلصين لوطنهم كما يحتقرون بازدراء الصحفيين المناققين الدجالين المتقلبين » وعلمت عند زيارتي لمصر أن الزراع والصناع والعمال ومن لا يعرف القراءة من المصريين يجتمعون جماعات في كل مكان ، بعد فراغهم من أعمالهم لتتلى عليهم الصحف الوطنية . ولقد قال لي ذات يوم أحد أصدقائي المصريين المرحوم الشيخ « أبو نضارة » (صاحب جريدة أبي نضارة) الذي قضى جل حياته في باريس : « لا توجد أمة شغفت بالصحافة أكثر من شغف الأمة المصرية بها ! »

« وقد لاحظت أكثر من مرة وبرغم عدم ضبط الترجمة ، حسن هندام الرسائل في الصحف المصرية ، وقوة حججها ، وكبر أفكارها وآيات الوطنية الصادقة فيها ... »

« سنت الحكومة المصرية في سنة ١٨٨١ ، على أثر الثورة العراقية ، قانونا عرفيا للمطبوعات ، وبعد أن عملت به فترة من الزمن أهملته إهمالا تاما ، ولكن إني المختار ( علي فهمي كامل ) فاجأني يوما بمكتوب أرسله إلي من القاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ ، هذا نصه :

« والدتي العزيزة »

« إن المحتلين يعاملوننا الآن كأننا نعيش في القرون الوسطى ، فأنهم لكي يخنقوا صوت المعارضة التي فيها حياة جميع الشعوب ، يخنقوا في القوانين الجائرة المهمة

وبعثوا من بينها اليوم قانون الصحافة ! ذلك الذي كانت الحكومة المصرية أصدرته على أثر فتنة عرابي في سنة ١٨٨١ ، لتقيد به الصحافة المحلية ، وتخفت صوت الحقيقة ! » ولقد أهمل هذا القانون نحو خمسة عشر عاما ، حتى أن اللورد كرومر فخر في تقاريره بأنه منح الصحافة المصرية نفس الحرية التي تستمتع بها الصحافة الانجليزية ، وأنه لا يخشى انتقادها الذي يجده نفعه أكثر من ضرره ! » بيد أنه قد صدر اليوم قرار وزاري بخنق هذه الحرية ، إذ بعث ذلك القانون الاستبدادي الذي يخول السلطة الادارية التنفيذية حق تعطيل ومحو أية صحيفة ، بلا تحقيق ولا محاكمة !

« وما المقصود بهذا القرار طبعاً إلا اللواء لسان حال الحزب الوطني ، ولئن بلغت النتائج ما بلغت ، فأنتا لا تفك أبداً نعلن المظالم ، والمساوىء ، والجرائم ، التي يأتيها المحتلون وضائعهم الادنياء ضد وطننا المقدس

علي فهمي كامل »

\*\*\*

« نعم . إن هذا القانون الجائر ، الذي وضع لمنق حرية القلم وحرية الفكر ولتحميل مؤسسي الصحف الوطنية في مصر خسائر جسيمة ، لا يزال معمولاً به حتى هذه الساعة ! ( نحو أربعة عشر عاما ) وأنه لتهمكم طاع ، وعلى الأخص في هذه الايام التي يكرر فيها المحتلون القول على ملأ العالم كله بأن مصر مستقلة ! وستكون على الدوام مستقلة ! بينما تمحى جرائمها لأقل انتقاد يوجه منها إلى الحكومة !!

« أرسل عبد الرحمن بك الرافعي ، أحد رجال «مصطفى كامل» ، ومن



أشهر محامي « مصر » خطاباً نفيساً للمؤتمر الوطني المصري ببروكسل عام ١٩١٠ ، موضوعه « حرية الصحافة المصرية » وقد نال موافقة وإعجاب جميع الأوربيين حتى الانجليز الذين اشتركوا في المؤتمر وسمعوا تلاوته .  
وأنى أرى من المفيد للحقيقة والتاريخ أن أثبت هنا بعض فقراته ، قال الكاتب الجليل :

« بعد أن قبض الانكليز على زمام الحكومة ، واستعملوا منتهى القسوة في إمالة حركة المعارضة الوطنية ففشلوا ، فكر اللورد كرومر في إعادة حرية الصحافة التي كانت تتمتع بها البلاد في عهد توفيق باشا ، قبيل الثورة العراقية ، ولم يكن اللورد كرومر مدفوعاً في عمله هذا بعامل الحرية . إذ أنه كان على الدوام عدواً للدودا للحقوق الوطنية المصرية . بل كان يعتقد أن الصحافة الوطنية تعجز عن إيجاد رأي عام قوي يكون في معارضته للاحتلال الإنجليزي خطراً على السياسة البريطانية !

« ولكن الصحافة الوطنية لما عادت إلى المبدأ ، واسترجعت حريتها ، أخذت تعلن على السياسة الإنجليزية حرباً عواناً ، وتحرك العواطف الوطنية في النفوس ، فلم يعبأ بها اللورد كرومر في بادئ الامر ، وصرح أكثر من مرة في تقاريره السنوية ، أن من مبدئه المحافظة على حرية الصحافة ، لأنها عنصر نافع في الرقابة على أعمال الحكومة !

« فلما وقعت حادثة « طاية » الشهيرة سنة ١٩٠٦ ، وهي التي اشتبكت فيها إنجلترا وتركيا سياسياً وجهاً لوجه ، لما قام بينهما من الخصام بشأن الحدود المصرية الشرقية ، بدأ المعتمد الإنجليزي يخشى تأثير الصحافة المصرية ! إذ أن اللواء - وهو جريدة « مصطفى كامل باشا » - قد أخذ يحمل حملة صادقة على سياسته البريطانية الاستعمارية

وسلوكة في تلك الحادثة . وقد نجح اللواء في تكوين رأي عام قوي في مصر

« ثم وقعت حادثة دنشواي الجائرة نأخذت الصحف تنشر فظائعها ، واتهم المرحوم « مصطفى كامل » الفرصة فأتخذ من هذه الحادثة المخالفة للعادل سلاحاً ماضياً ، أشهره في وجه اللورد كرومر وسياسته ! ولقد أفاج رحمة الله في غرس فكرة العداء للاحتلال ، وتكوين رأي عام قوي ، غاية تحرير البلاد ، وزرع كل ثقة في السياسة الإنجليزية ، التي ظهرت بمظهرها الحقيقي في حادثة دنشواي ! وهنا يجدر بنا أن نقف ( ١ ) لنرسل تحياتنا إلى شهداء دنشواي الذين ذهبوا ضحية الظلم الإنجليزي . فان دماءهم تنادي بوحشية الاحتلال البريطاني !

« فهاتان الحادتان (حادثة طابه وحادثة دنشواي) كانتا خطوة كبيرة في سبيل تقدم الصحافة الوطنية إذ ضمت حولها القلوب ، وجعلت لها مركزاً بدأ الاحتلال يحسب لها حساباً كبيراً !

« نعم ، بدأ اللورد كرومر بعد حادثة دنشواي يتخوف من ترك ذلك العامل القوي حراً يشهر بأعماله السيئة ، ويفسد عليه سياسة الخداع والغش ، ولكن لم تمنح له الفرصة الكاملة للقضاء على نفوذ الصحافة الوطنية ، فترك هذه المهمة لحلفه السير غورست !

« لم يكتف اللورد كرومر بتمده على الصحافة المصرية فقد كتب في تقريره عن سنة ١٩٠٦ فصلاً حمل فيه عليها حملة المتألم ! محذراً الأمة من عواقب خطتها السياسية ، ورمائها بأنها تضر بالبلاد وتثير التعصب ، وتدعو إلى الثورة ، وألقى عليها تبعة زيادة جنود الاحتلال الإنجليزي في مصر بعيد حادثة طابه ! وما ينجم عن هذه الزيادة من إثم كاهل الميزانية المصرية ! ولكنه لم يستطع أن يحارب الصحافة في حربتها ، لان مركزه السياسي على أثر حادثة دنشواي كان حرجاً للغاية ،

( ١ ) ماذكر هذا النداء حتى وقف أعضاء المؤتمر جميعاً تحية لشهداء دنشواي



وعلى الاخص بعد أن استفطعت أوروبا خطة الانجليز السياسية في هذه الحادثة !  
فأكتفى بالطعن على الصحافة في تقريره البادي التكرار !

« ومما زاد في إحراج مركز اللورد كرومر بعد حادثة دنشواي إنشاء  
المرحوم «مصطفى كامل» لجريدين يوميتين كبيرتين إحداهما باللغة الفرنسية ( ليتندار  
إيجبسيان ) والاخرى باللغة الانكليزية ( ذي إيجبسيان ستاندر ) !

« فكانت هاتان الجريدتان ترددان صدى الحملات التي ينشرها اللواء وصحف  
المعارضة وتذيعها في العالم المتحضر ، فيقف على فظائع اللورد كرومر وتصرفاته  
الاستبدادية ويزداد مركزه حرجاً !

« ولما انتهت حادثة دنشواي بمقادرة اللورد كرومر للديار المصرية ، أظهر  
شديد تغيظه من الصحافة الوطنية في خطبة الوداع التي ألقاها بمسرح الاوبرا  
الحديوية ( يوم السبت ٢ مايو سنة ١٩٠٧ ) ، وأكثر من الطعن فيها ، ودعا  
الاجانب إلى محاربة تأثيرها في الامة المصرية !

« تغير مركز الصحافة في مصر بعد رحيل اللورد كرومر عنها ، وقدوم السير  
إلدون غورست اليها إذ بدأت تغير خطة الاحتلال إزاءها ، فقد ظن السير غورست  
أنه يستطيع أن يضغف تأثير الصحافة الوطنية في الشعب المصري باتباعه سياسة  
الوفاق ، معتقداً أن اتباعها يكسر من حدة هياج الرأي العام ! فابتدأ بتوثيق عرا  
الوفاق بينه وبين الحديوي ظاناً أن سموه أساس المعارضة الوطنية ! ولكن الصحافة  
الوطنية وفي مقدمتها اللواء ، لم تتأثر بهذه السياسة الجديدة ، وظلت ثابتة على  
خطتها ، وهي مقاومة الاحتلال الانجليزي ، فحبطت خطة السير غورست وقضى على  
سياسته التي كانت ترمي إلى وقف الحركة الوطنية المصرية ، الامر الذي دعاه بعد هذه  
الحيلة إلى إشهار الحرب السياسية على صحافة الحزب الوطني ! !

« فكر السير غورست في محاربة الصحافة الوطنية بسلاح القضاء ، فأحيل الشيخ  
عبد العزيز جاویش رئيس تحرير اللواء في ذلك الحين على المحاكمة متها بآثارة

القلاقل لمقال نشره في اللواء ( في شأن حادثة الكاملين بالسودان، في يوثيه سنة ١٩٠٨ ) ولكن المحاكم برأته من التهمة وأظهرت بذلك استقلالاً لم يكن ينتظره السير غورست ! فلما رأى أن القضاء لم يكن آلة خاضعة لسياسته ، فكر في الالتجاء إلى وسائل أخرى لمحاربتها ، فعول على إعادة قانون الصحافة القديم ، ذلك القانون الاستبدادي المشهور الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، في وقت كانت البلاد على أبواب الثورة العراقية والذي أهمل العمل به منذ عهد بعيد ! فهذا القانون من شأنه هدم حرية الصحافة ، لانه يجعل الصحف تحت رحمة السلطة الادارية ، تعطيلها بقرار يصدر منها دون محاكمة أو بيان أسباب ! !

« أراد السير غورست ألا ينفرد بتبعة إعادة هذا القانون ، فاشرك معه الوزارة المصرية ، وبناء على اتفاقهما صدر قرار مجلس الوزراء بهذا القانون العرفي في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ ، ولكن هل تغيرت خطة الصحف الوطنية بعد عودة الحكومة المصرية إلى العمل بهذا القانون ؟ ليس من شك في أن القانون قد أضربها كثيراً ، لانه جعلها عرضة للتعطيل في كل وقت ، ولكنها واجهت هذا الخطر بالثبات على خطة المقاومة الوطنية ، والدفاع عن المطالب الشرعية ، فاكتمبت صحافة الحزب الوطني مركزاً أدبياً خطيراً في البلاد ، وتعلقت بها الامة كل التعلق ، ولم ترض ثلاثة أشهر على إعادة قانون المطبوعات هذا حتى أخذت الحكومة تطبقه على جريدة اللواء ، التي هي قوام المعارضة الشريفة ، ففي يوم واحد أُنذر اللواء ، وحُكم على الشيخ جاكوبس بالحبس ثلاثة أشهر ! وقد خشي الكثيرون من شدة الصدمة أن يتزعزع مركز الصحافة ، ويخفت صوته ، ويضعف تأثيرها ، ولكن ثبات الوطنية المصرية على خطتها ، واستمرار الحزب الوطني على مقاومة الاحتلال ، وإعطاء الامة مثال الصبر والثبات ، كل ذلك حفظ مركز الصحافة ، ووقاها شر التهم والخذلان أمام ضربات الاحتلال ، وانقلبت الحرب التي أعلنها الاحتلال على المعارضة خيراً للحزب الوطني ، إذ أنها قوت لروح المصرية !



« وفي غضون اشتداد النضال بين الصحافة الوطنية والاحتلال ، ظهرت علي مرشح السياسة حوالي شهر أكتوبر سنة ١٩٠٩ مسألة خطيرة ، كانت لمصر مسألة حياة أو موت . وهي مشروع مد إستياز قناة السويس ، فبذلت الصحافة الوطنية مضار المشروع ، وحملت عليه حملات صادقة شديدة ، اهزت لها البلاد وقوي بفضلها الرأي العام وهاج ضد المشروع . فاضطرت الحكومة أمام هياجه إلى إحالة المشروع على الجمعية العمومية ، وخزلتها الرأي التطعي في قبوله أو رفضه ، فقررت الجمعية رفضه بالإجماع ، وكان قرارها نتيجة لازمة لكتابات الصحف الوطنية في مضار المشروع ، وفازت الأمة وصحافتها في هذه المسألة فوزاً ميبناً ! !

« حدث في ذلك حادث الورداني ، فألقي السير غورست تبعته على الحزب الوطني ولام الحكومة في تقريره على تساهلها في تطبيق قانون المطبوعات !

« فكان ما كتبه السير غورست في تقريره إعلاناً للصحافة بحرب جديدة يشتد بها الضغط عليها ! وفعلاً طوردت صحافة الحزب الوطني ، قبل أن يتم طبع التقرير وبعد ظهوره مطاردة عنيفة ، وذلك أثناء تحقيق حادثة الورداني !

« أما قبل ظهوره فقد صدر قرار مجلس الوزراء بوقف جريدة « العلم » لسان حال الحزب الوطني فلم يقف الحزب الوطني في هذه المدة حركته الصحفية بل أنشأ عدة جرائد لم ينقطع صدورها مدة شهرين يوماً واحداً وكانت الأمة تنهافت على قراءتها فكان ذلك أجمل مظهر لقوة المبادئ الوطنية وما نالته في القلوب من التأيد والمنزلة السامية !

« وأما بعد ظهور التقرير ، فقد شرعت الحكومة في وضع قوانين استثنائية للتضييق على الحرية ، وكان من بينها قانون إحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات « كانت محكمة الصحفيين قبل صدور هذا القانون تجري على حسب القواعد المتبعة في محاكمة الأفراد فكانت لهم درجتان للحكم ابتدائية ، واستئنافية ! وفي ذلك من الصيانة القانونية ما فيه لأن مرور القضية أمام هيئتين متعاقبتين ، فيه لا محالة ضماناً كافية لظهور الحقيقة وتقرير العدل فيها

« ظهر هذا القانون الاستثنائي الجديد في يونيو سنة ١٩١٠ ، وهو يقضي بحالة جنح الصحافة على محاكم الجنايات ، وهذا القانون وإن كان له مثيل في فرنسا إلا أن محاكم الجنايات الفرنسية لا تنقض بالعتوبة إلا بعد قرار هيئة المحلفين بأدانة المتهم ، وهذه الهيئة تمثل الرأي العام ، وفي مصر لا يوجد محلفون بمحاكم الجنايات ، فالنصد من قانون يونيو سنة ١٩١٠ أن تكون محاكمة جنح الصحافة بأسرع ما يمكن وأن تحرم من درجة ثانية في القضاء ، وبذلك لا يترك الوقت الكافي لاهتمام الرأي العام بالقضايا السياسية !

« إن السياسة العقيمة التي اتبعها الاحتلال إزاء الصحافة والحركة الوطنية معا كان من نتائجها إنضام جانب كبير من الصحف الأوروبية إلى الوطنيين ، وعطفها عليهم ، واتصارها لهم ، واستنكارها كل الاستنكار لتصرفات الاحتلال ، فأخذت هذه الصحف تساعد الصحافة الوطنية في حملتها على سياسة السير بالدون غورست بوجه عام ، لأنها بعد طول التجربة قد أدركت أن الاحتلال الإنجليزي قد أضر بسياسة الحرقاء بصوالهم المالية والتجارية ، وأصبح يهددها بالضياح والخسران وإليك بعض الأسباب !

أولا — إن الازمة المالية التي نزلت بالبلاد والتي شعر الاجانب بشدة وقعها أكثر من غيرهم ، لم تقابل من جانب الاحتلال إلا بالطمود والفتور ، فلم يحرك المعتمد الإنجليزي ساكنا لتخفيف وطأتها ، ولم تبذل إنجلترا أقل جهد في سبيل إعادة الثقة بمالية البلاد ، كما فعلت فرنسا بواسطة البنك العقاري ، فكانت الازمة المالية سببا في ضف ثمة الاجانب بالاحتلال واقتراهم من صفوف الوطنيين !

ثانيا — إن الاحتلال بتصرفاته السيئة قد تسبب في تبديد الملايين من الاموال التي كان يمكن إنفاقها على إنماء ثروة البلاد ، وكان يمكن بالطبع أن ينتفع منها الاجانب ، فالاحتلال بعد أن أطلقت يده في الادارة المالية بسبب إتفاق سنة ١٩٠٤ قد ضيع على الدول الأجنبية منافع اقتصادية لاتقع تحت الحصر ، واشتركت النزالات



الاوربية بسبب ذلك مع الوطنيين في السخط على عدم كفاءة المحتلين لإدارة شؤون الحكومة المصرية !

ثالثا — كان الأجانب المقيمون بمصر والواقفون على سير الحركة الوطنية أول من أدركوا أن اشتداد سخط الأمة المصرية راجع إلى تدخل الاحتلال في شؤون الحكومة وارتكابها غلطات وقطائع أخرجت الصدور وأثارت الخواطر ! والأجانب يكرهون كل من يعمل على إيجاد القلق في البلاد ، لأن هذا القلق يضر بصالحهم ضررا بليغا ، ولذلك كانوا في العهد القديم أشد الساخطين على الحركة الوطنية أيام كانوا يظنون بغير حق أنها السبب في بذور بذور القلق والاضطراب فانقلب سخطهم على الاحتلال نفسه بعد أن تيقنوا أنه هو مصدر القلق ومثير الفتن !

« هذه هي الأسباب التي اعتقد أنها حملت الصحف الاوربية على اختطاط خطة الطعن في سياسة الاحتلال : ولا شك أن تلك الصحف الرشيدة تعرف أكثر من صحف أوربا نفسها منافع الأجانب المقيمين بمصر لأنها تكتب في البلاد التي هي ميدان لتلك المنافع الأجنبية . وقد أدركت تلك الصحف أن السياسة التي يتبعها الاحتلال تلحق أعظم الأضرار بالصالح الاوربية نفسها فعاونت كتاباتها على تنشيط الحركة الوطنية بطبيعة الحال ، لأن منافع الوطنيين والأجانب معا قد اتفقت بسبب سوء سياسة الاحتلال وعدم كفاءته ، ولأن الحركة الوطنية قد فربها الاوربيون على حقيقتها رغم ما تبذله صحف إنكلترا من تشويه سمعتها ، وعرفوا عدا ذلك أنها حركة ارتقاء وسلام ، لإحركة حرب وسفك دماء !

« لما رأي الاحتلال أن الصحافة الاوربية المحلية تعضد بكتاباتها الوطنيين في حركتهم السياسية ، بدأ رجاله وأذناؤه يبحثون عن طريقة يلجمون بها كذلك أفواه الصحفيين الاوربيين ، وأخذت بعض الصحف الافرنجية المناصرة للاحتلال تتكلم في مشروع يحضر لهذا الغرض ، وقد جاولت أن تثبت بأدلة باطلة أن للحكومة المصرية سلطة التشريع على الصحافة الاوربية ! ولكن إلى الآن لم تعد هذه

الفكرة حد التهديد والوعيد ، ولا تزال الصحف الاجنبية لحسن حظها وحظنا  
بأمان وبمنجاة من الاحتلال في مصر !

« إن لي كلمة أحب أن أقولها بكل صراحة في موقف الصحافة الاوربية  
والاحتلال . وهي أن تلك الصحافة ليست إلا لسان حال الالوف من الاوربيين  
النازليين بمصر . ولا شك أن الجاليات الاوربية التي شبت على الحرية السياسية في  
بلادها ستعارض أشد المعارضة في أي قانون يمس حريتهم في وادي النيل لأن  
الامتيازات الاجنبية تضمن لهم التمتع بتلك الحرية كما لو كانوا في بلادهم ، فمسألة  
تقييد حرية الصحافة الاوربية هي إذاً مسألة دواية قبل كل اعتبار !

« فهل تقبل أوروبا أن تصل مجاملتها لانكثرتا إلى حد القضاء على حرية رعاياها  
في مصر ، وحرمانهم من حق مقدس هو من أركان النظم الدستورية الاساسية في  
كافة البلاد المتحضرة ؟

« إسمحوا لي أيها السادة أن أقول باتنا نحن المصريين نستبعد ذلك . فإن هذه  
المجاملة فضلا عن أنها تضر بصواح رعايا دول أوروبا بمصر وتجعلهم تحت رحمة نظام  
عرفي ، فهي ليست حقا من حقوق الحكومات الاوربية لأن الحرية السياسية التي  
يتمتع بها الاوربيون في بلادهم وفي مصر والمشرق على العموم هي ركن أساسي  
من أركان الدستور الذي لا تملك حكومة تغييره إلا برضاء الامة ! والامم الاوربية  
التي تقدر الحرية حق قدرها ، وحرصة كل الحرص على حريتها ، لا يمكن أن  
تقر حكوماتها على حرمان أبنائها في وادي النيل من حرية عزيزة يستمتع بها إخوانهم  
ومواطنوهم ! وأنه إذا جازت المجاملات بين الحكومات في بعض الامور فيستحيل  
أن تصل إلى حد المساس بحرية الامم : تلك الحرية المقدسة التي اقتدها أوروبا وأمريكا  
بدماء أبنائها وأرواح أبطالها !

« أما نحن الذين ساء حظنا بوقوعنا في يد دولة نكثت بوعودها ، فأتانا استقبال  
الجوائح التي تنزل بنا من جانب الاحتلال بقلب ثابت وجأش رابض ، لاتنا نعلم حق



العلم أن الشدائد كانت ولا تزال سبيل الحرية في جميع البلدان التي خيم عليها الاستبداد  
ثم انقشعت عنها سحبه وظلماته !

« إن الصحافة الوطنية لا تزال وستسير علي خطتها ناشرة لمبادئها رغم تلك  
التهديدات التي نسميها كل يوم من الاحتلال وأذنا به ، ورغم الوسائل الصارمة التي  
يبتدعها معتمدو الدولة الانكليزية ! نعم. إن الصحافة مهددة في كل لحظة بان ينكل  
بها وبرجالها ، ولكن هذا التنكيل لا يكون أقل تأثير في نفوس الرجال ، لان الحركة  
الوطنية قد جعلت من أصدق عيضاها الثغاني في سبيل رفعة الوطن واحتمال الشدائد  
في سبيل تأدية الواجب !

« إلى أن قال :

« نحن أولاء قد قمنا وسنقوم بالواجب علينا إلى آخر نسمة من نبات حياتنا  
فعلي أوروبا أن تقوم بالواجب عليها أيضا !  
« لقد مضى أكثر من ربع قرن والسياسة الانجليزية ترتكب في وادي النيل  
جريمة مستمرة ضد الانسانية وضد الامة المصرية . إن هذه الجريمة ترتكب علي  
مرأى ومسمع من العالم المتمددين ! أفلم يحن الوقت لتغسل أوروبا يدها من عار  
السكوت عن هذه الجريمة التي سودت صحائف التاريخ الانساني ؟ ! » اه

\*\*\*

« إن تناقض السياسة الانجليزية لمدهش ، إذ كيف يوفق بين  
تفاخرها بالحرية الكاملة التي تستمتع بها صحافتها ، تلك الحرية المطلقة  
المضروبة في إنجلترا مثلا للمسلم أجمع على تسامحها واستفادتها كل الاستفادة  
منها ؟

« كيف نوفق بين هذا الحال وبين ما تجري عليه السياسة الانجليزية  
من ضروب المصف إزاء بلد آخر وقع تحت سيطرتها ، حينما تعامل

صحافته بأشد ضروب الجور والامتهان ؟ ألا إن التبعة الواقعة عليها  
لمضاعفة من جراء جورها الفادح !

« إن مصر إذا ثارت أكثر من أي بلد آخر ، فذلك لأن المساواة  
والمظالم الانجليزية جاوزت الحد ، ولأن صحفي مصر هم في الغالب من  
رجال القانون الواثقين من حقوقهم وحقوق بلادهم ، تلك الحقوق التي  
تقوم على أسانيد شرعية !

« تسلمت من الاستاذ محمد حافظ رمضان المحامي الشهير بالقاهرة  
وأحد أنصار مبادئ «مصطفى كامل» المستنيرين مكتوباً مؤرخاً في ١٢ مايو  
سنة ١٩١٢ قد رأيت من الواجب علي أن أنشر منه الفقرة الآتية :

« . . . . . على أثر نشر خطابة رئيسنا محمد فريد بك التي ألقاها في الجماعة  
العدومية للحزب في جريدتي « اللواء والعلم » والتعليقات التي تعلق بها علي فهمي  
كامل بك على هذه الخطابة ، قد حوكم من أجلها علي بك مع مدير إدارة العلم أمام  
محكمة الجنايات التي رئيسها رومي ! وحكم عليهما بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرأي  
العام عندنا مستاء جد الاستياء من هذا الظلم . . . . . »

« وكتب إلي (علي كامل) من جهته في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٢  
مكتوباً جاء فيه ما نصه :

« . . . . . بعد أن مضى شهر على إطلاق سراجي من السجن قررت حكومة  
الاحتلال محو اللواء محواً قطعياً ! والاسباب التي بنت عليها هذا المحو لا يمكن  
تصديقها أو تصورها ، وإليك ملخصها :

« حكم علي أحمد محمدي اللواء ( محمد أفندي عبد السلام ) بالسجن خمسة عشر



عاماً ، على أثر اتهامه بالاشتراك في مؤامرة مزعومة لفقها بعض رجال الضبط ! ولقد  
اعتبرت حكومة الاحتلال هذه العقوبة أحد أسباب محو اللواء !!  
« وكذلك أهمل اللواء نشر اسم رئيس تحريره في رأسه فاعتبرت حكومة  
الاحتلال هذا الإهمال سبباً آخر لمحوه !

« هذان هما سببا محو اللواء ! فهل سمعت في حياتك — أيتها الوالدة العزيزة —  
ظلماً مهما كان جائراً يقوم على مثل هذه الأسباب ؟ لاشك أن أمثال هذه المساوئ  
المدهشة تطرق سمع العالم بين آن وآن ما دام الاستعمار الإنجليزي عاملاً في أرضنا  
المقدسة ، التي ملأت حضارة أبنائها الأولين طباق الكون علماً ونوراً !  
« إني أقص عليك بعض ما ارتكبه الإنجليزي في وادي النيل لتحكمي على  
جرائمهم :

« قتل أحد المفتشين الإنجليزي ذات يوم أحد سعاة التلغراف المصريين برصاصة من مسدسه  
وما كانت جريمة هذا الساعي الذي قتل بسببها إلا أنه ألح على المفتش الإنجليزي بوجوب إعطائه  
سند تسلّم تلغراف سلمه إليه ! وما كان عقاب هذا الإنجليزي القاتل إلا أنه فصل  
من خدمة الحكومة المصرية فقط !! وهذه الحادثة الفظيعة يضرب بها المثل في مصر  
حتى اليوم باسم « حادثة التلغراف » !! !

« وفي يوم آخر أحرق الإنجليزي الذين يدعون أنهم يملفوا من الحضارة شأواً  
بعيداً ، ثمانية من المصريين في مدينة البلينا ( إحدى مدائن الوجه القبلي ) بدعوى  
أنهم قطاع سيل سفاكون ! أحرقوهم بأن وضعوا أكواباً من القش حول المنزل  
الذي كانوا يسكنونه ثم أشعلوا النار فأحرقوا البيت ومن فيه ، مدعين أن الحيلة  
أعيتهم للقبض على هؤلاء الصوص !! ! أفلا يهددنا على الدوام بأغلاق صحفنا  
أولئك الذين ارتكبوا ويرتكبون أمثال هذه الفظائع الهائلة ؟ . . . والوطنيون

المصريون إزاء هذه الجرائم المتتالية يتساءلون عما إذا كانت شرائع بهزاق ونيرون ستطبق في مصر يوماً من الأيام ؟ !

« لقد خسرت وحدي من جراء هذا الظلم نحو مليون فرنك ! ولكني مع هذا الخسار لم أخسر بحمد الله شجاعتي وإيماني الوطني وصبري على الدفع إلى آخر نفس عن قضيتنا الفريدة ! قضية نخليص مصر من أسرها ! مصر التي كانت إمبراطورية كبيرة عظيمة في العالم أيام كان الإنجليز في خبر كان ! !

« لتبلغ الخيانة والجور واغتصاب الحقوق ما بلغت من قوة السلطان فأنها لا تدوم طويلاً أمام العزيمة الصادقة والوطنية المؤمنة ! وأن ساعة العدل المنتقم ، والحق الظافر ستدق لا محالة عاجلاً أو آجلاً !

علي فهمي كامل »

\*\*\*

« إن محو اللواء الذي أسسه ابني (مصطفى) والذي أحببته لشجاعته وبعد نظره وصدق وطنيته أحرزني كثيراً . بيد أن ثقتي بأيمان وحجة ابني المختار « علي فهمي كامل » وإخوانه أعضاء الحزب الوطني قد خففت من أحراني !

« إن قرأني لأريب يستأوون معي إذا قلت لهم فوق ذلك إن قانون الصحافة الجائر في مصر لا يزال يطبق بكل شدة ! وأنه بالرغم من كون الصحافة المصرية مخاطة بالأحكام العرفية ، ومهددة كل يوم بالتضييقات الإدارية ، التي سداها المراقبة ، ولحمتها التنفيذ ، وعرضة للحاكمية أمام محاكم الجنايات التي لا تلتفت فيها !! إنها رغم كل ذلك تجاهد بشجاعة جعلت أعداء الوطنيين يعجبون بهم وبوطنيتهم !

« لقد مضت أربع عشرة سنة على تطبيق هذا القانون مرة أخرى



ومع ذلك لم يسطع الانجليز أن يطفئوا شعلة الوطنية المصرية ، ولا أن  
 يخضعوا المصريين لحسبهم المقتولة ، بل أنهم على الضد من ذلك ، قد قووا  
 بمساوئهم المتكررة روح الوطنية المصرية ، وجعلوا اليد القابضة على  
 لوائها في مصر بدا قوية باطشة !!!



## الْمَرْأَةُ الْمِصْرِيَّةُ

« بدت لي صفات المرأة المصرية في عام ١٩٠٤ ، إبان رحلتي إلى مصر ، إذ رأيت أن خير ما يسمو فيها من الخلال ، الوجاهة المتناهية ، فهي مميزة عن غيرها بما أسميه « صفة العنصر » . ولا أدري أيرجع هذا إلى مايساورني فيها من ذكرى أرستقراطية وراثية ؟ على أنني أراها ملكة في حركاتها وفي نبلها المائل ، وفي مشيتها الفخور !

« وإنك إذا أردت أن تعرف الدرجة التي يمكن أن تبلغها وجاهة المرأة المصرية وجب أن تلقى سيدة كبيرة من سيدات مصر في دارها !

« لقد كنت أحاول إذا خلوت بنفسي أن أكرر بعض الحركات التي تبديها السيدة المصرية وكنت أساءل عن أسباب ذلك التلطف الذي لا مثيل له في تلك الحركات ، حتى شئت على الجواب : فأن السيدات المصريات في ذلك العهد لم يكن يستقبلن أحداً غير صديقاتهن وذوي أسرتهن ، ولذلك كن يجدن كل الارتياح وعدم الكلفة في اللقاء ، والثقة في المحادثة ، بل وتجد فيهن جاذبية جميلة فتانة ، قل أن تجدها في جنس آخر

« إنني لأزال أوجه إلى أصدقائي المصريين في هذا الشأن هذا السؤال : هل فقدت سيداتكم برؤيتهن الأجانب عن أسرهن ، وبمقابلتهن إياهم ، تلك الثقة الجميلة التي كانت تجعل لمن حتى المسنات منهن مظاهر تدل على



الفتوة و لطف المعاشرة، وجوابهم عنه: كلا. إنهم لم يفقدن شيئاً من لطفهن  
وحركاتهن بل هن باقيات كما كن، داعيات إلى الثقة، جاذبات للنفوس،  
رقيات في كل ما يبدن من الحركات وقد أضفن إلى هذه الخصال ذكاء وقادراً  
وأسلوباً جذاباً في الحديث وفكراً يضيئه العلم والعرفان !

« إن السيدة المصرية اليوم في الدرجة العلمية التي عليها المتحضرات  
من نساء الأمم الأخرى . فهي تتكلم عدة لغات أجنبية ولكنها لا تزال  
تستمد فكرها من لغتها . على أن ما يسمو لديها الآن هو بدون شك روح  
الوطنية ، وإدراك قيمة عنصرها ، وسمو فكرها . والحق لديها في إقامة  
دعائم الماضي الجيدهو القوة العلمية والأدبية ، أمام الناصيين الذين تعتبرهم  
أحياناً أقل درجة من عنصرها !

« وقد يدهش المرأة الفرنسية أن ترى جميع السيدات المصريات ،  
تباينت درجاتهن الاجتماعية ما تباينت متساويات في مكارم الأخلاق  
« لقد قالت لي إحداهن : « ليس بيننا نحن المصريات من الفروق  
سوى منازل الثروة ، فالتى تقدم الأحرار تكون في الغالب مدفوعة إليه  
بضميرها الحي كما يكون لعطاياها لدى المحسن إليهم من الخو الجنس تلك  
القيمة التي لا تعد لها قيمة عطايا الأجانب » .

« إن النساء المصريات مسلمات كن أو مسيحيات . على جانب عظيم  
من الرقة وتنسيق الهندام ، كما أنهن عالمات حق العلم بتدبير بيوتهن

وكريمات في لقاءهن وطاهرات في سيرهن . . . وتتأخرن خصالهن في كلمتين  
اثنتين هما : ( الرقة والظرف ) !

« لي يذهبن صديقات حميمات وسيبتقين كذلك . . . إني أحبهن فوق  
حتى لأية جنسية أخرى . . . »

« وإن الذكريات التي تساورني من جهة النساء لكثيرة ولكن  
ذكرين منها لا تبرحان ذاكرتي ، ذلك أن وجهين من وجوه صديقاتي  
العزيزات حاضرين في ذهني وفؤادي . هما وجهها الوالدين اللتين اتفقتا  
على أن يلقيا إلي كلمة واحدة لا تزال منقوشة على صفحات قلبي — والدة  
بييرلوتي ووالدة مصطفي كامل — فقد قالت لي كلتاها عن إبنتها : « إنه لنا  
نحن الاثنتين » !

\*\*\*

« لم تفكر الحكومة الانجليزية أثناء احتلالها القضيعة لمصر في إنشاء  
المدارس التي كان ينبغي إنشاؤها للبنات وأنشأ أغنياء المصريين من رجال  
ونساء بالاشتراك مع مجالس المديريات والجمعاعات مدارس عديدة من هذا  
النوع ! وأني أثبت هنا بعض الأرقام ليحكم القراء في الأمر ؟ :  
« ليس لحكومة الاحتلال الانجليزي في مصر كلها سوى أربع  
مدارس للبنات ، بينما عدد الجنس اللطيف يتجاوز الآن الملايين من  
الأنفس ؟

« إن ما أنشأه المحسنون والمحسنات يربو عدده على أربعمئة مدرسة ؟



ولقد كبر هذا العدد إلى حد لا شك ينجل إنجلترا المتحضرة الكارهة  
لترقي الجنس اللطيف في غير بلادها»

« قال « على فهمي كامل بك » في خطابه الذي ألقاه بباريس في ٢٩  
يناير الماضي ( سنة ١٩٢٢ ) مانعه :

« كان في مقدمة الاحتجاجات الوطنية الحارة على ما أتاه الانجليز  
في مصر من العنف والجور إحتجاجات أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا . . . . . فإن  
رئيسات جماعاتنا النسائية على اختلاف طبقاتهن قد أهبن بإحتجاجات مقنعة  
مؤثرة مما لفت إليه انظار الأوربيين القاطنين مصر ووافقوا عليه بعطف  
مشكور وإعجاب عظيم

« لتذكروا أن أول أمبراطورة عرفها العالم كانت في مصر ، وقد  
كان هذا منذ خمسة وثلاثين قرناً خلت ، على أنه لم يحدث أن النساء  
في أقدم عصور تاريخ مصر اشتركن مع الرجال في المظاهرات العامة كما  
فعلن في السنوات الثلاث الأخيرة ، فقد ظهرت فيهن تلك المواطنف  
الوطنية من جراء استشهاد آبائهن وأخواتهن وأزواجهن وأولادهن ! إنهن  
أدركن حقوق الامم في الحرية فبرهن أنهن جديرات بالدفاع عنها ومن  
المطالبة بها فوطدن العزم على مساعدة الرجال في تحقيقها »

« وقد أفاضت الصحف والمجلات والكتب في الكلام أثناء السنين  
الاخيرة عن الحركة النسائية التي دوى صداها في مصر ، فأدركت النساء  
المصريات واجب تعليم أبنائهن وبناتهن كما يدركه الرجال !

« إن صديقتي في مصر لا يكتب لي إلا نادراً رغم إرادتي أوأتي  
أذكر في طليعتهن السيدة حرم شعراوي باشا فقد تلقت منها بعد حوادث  
ديسمبر ويناير الأخيرين ، كتاباً بمناسبة مقالتي الذي نشرته الفيغارو في  
١٩ يناير الفائت

« وحرم شعراوي باشا هذه وطنية عظيمة حادة الذكاء ، كثيرة العلم  
فضلاً عن أنها لا يجاريها مجاري شفتها ووطنيتها وهي بنت سلطان باشا الذي كان  
رئيس البرلمان المصري في سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ ، والذي أحدث وفاته  
رنة حزن وأسى . وهي أيضاً أخت أحد أصدقائي وهو المرحوم المأسوف  
عليه عمر سلطان باشا وقد كان صديقاً وأخاً لمصطفى كامل الذي كنت أحبه  
حب الأم لابنها . وزوجها المرحوم شعراوي باشا كان أحد كبار الوطنيين  
« ويدولي أنني مضطرة لأن أنشر كتابها ولو كان ذلك رغم إرادتها  
لأزيد القاري وعلماء روح الوطنية والمطافة الشريفة السامية في النساء  
المصريات ، وهو بعد الديباجة :

« لا أدري كيف أعبر لك عن تأثري لذكراك الودية ، فقد جاءني  
هذه الذكرى مشجماً نفسياً في وقت من الأوقات التي يشتد فيها الكفاح  
فنحن في حاجة لأن نشمر في أنفسنا بأننا مؤيدون مشجعون  
« إنني أنفر وأتشف بشهادة العطف التي أبديتها ، فاسمحي لي باسم  
جميع أخواتي المصريات ، أن أتقدم إليك بالشكر للعناية التي ما زلت  
تبذلونها في سبيل قضية وطننا التعس !



« إننا قويات بمحقوقنا واثقات بالمستقبل ! وعلى هذا قد وطدنا العزم  
على الجهاد إلى النهاية ، وعلى استرداد حريتنا - كلفنا ذلك ما كلفنا !  
« نريد أن نبقى جذيرات بمن ضحوا بكل شيء للوطن ! أولئك  
الذين يشتغلون معنا حتى في المنفى !

« وتفضلي ياسيديتي بقبول شكرنا الجزيل وجميل عواطفنا واحترامنا »

القاهرة في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ هدى شعراوي «

والسيدة هدى شعراوي باشا ترأس لجنة الوفد المصري للسيدات ، وقد  
كان لها نصيب كبير في إنهاض النهضة المصرية بتأسيس المدارس والمشغل  
والأعمال الخيرية الكثيرة . . .

« وإنها بالرغم من وفاة زوجها منذ أسابيع قد شهدت إجتماعا وطنيا  
في ٥ مايو الحاضر ( سنة ١٩٢٢ ) وألقت خطبة ممتلئة بآيات الأباء القومي  
والوطنية الصادقة للدفاع عن حقوق وطنها المسلوقة !

\*\*\*

« إن خمسة وتسعين في المائة من تعداد الأمة المصرية مسلمون ، فالنساء  
المسلمات هن إذاً أعز النساء المصريات تقرا !  
« والمرأة المسلمة مستمتعة بجميع الحقوق المدنية التي يستمتع بها الرجل  
وهذا مالا شك يدهش النساء الفرنسيات !  
« ولقد كتب الأستاذ يعقوب بك خازنكي المحامي الشهير أمام محكمة

الاستئناف بالقاهرة ، والقاطن الآن بباريس ، مقالا في كفاءة المرأة في  
نظر الشريعة الاسلامية ونشرته مجلة المحاكم التي تصدر بباريس ، بعددها  
الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ وهذا هو نصه :

« لقد تخيلوا المرأة المسلمة في جميع الازمان ككائن منحط ! عائشة في عزلة  
ومسجونه في عقر دارها ، تعامل معاملة الارقاء ، لا تستمتع بأى حق مدنى ! وأتى  
أجهر بأن هذا التخييل ليس إلا خطأ كبيرا ، ورأيا مبتدعا ، وحملة منكورة ،  
أتاها بعض السائحين الذين مروا بالشرق مرورا غير متقنين ، ولا متعمقين ، ولا  
محصنين مسائله الاجتماعية !

« وسواء أكانت المرأة مسلمة ، أم كانت مسيحية تعيش في ظل الشريعة  
الاسلامية كالمرأة القبطية أو الارمنية أو السورية أو غيرها ، فإنها تختلف عن المرأة  
الفرنسية في جميع حقوقها !

« فالمرأة الفرنسية المتزوجة خاضعة في معاملاتها للمادتين ٢١٥ و ٢١٧ من  
القانون المدني الفرنسى ، وهما تنصان على :

« إن المرأة المتزوجة لا تستطيع أن ترفع عن حقوقها دون الحصول على إذن  
من زوجها حتى إذا كانت تاجرة عمومية ، أو غير تاجرة ، أو كانت ثروتها مفصولة  
عن ثروة زوجها »

« فهي بناء على ذلك لا تستطيع أن تهب ، أو تتصرف ، أو ترهن ، أو تملك  
ملكابالا عوض أو بعوض ، دون حضور زوجها في إجراءات العقد ، أو دون رضائه كتابة !  
ألا إنها لمادتان مهيبتان وسلاحان ذوا حدين قاطعين في يد الزوج !

« إن المرأة الفرنسية عند زواجها تقبل طائفة نقصا جسيما من حقوقها وأهليتها  
المدنية ! وقانونها الذي يعتبرها غير أهل للمعاملة ، إنما يضعها في مركز القاصرة ،  
إذا أنه يضمها بنقصان الشخصية !



« وعلى كل حال فالمرأة الفرنسية محرومة من إدارة ثروتها وأمتعتها الخاصة وهي مضطرة بحكم قانونها أن تسأل زوجها توقيعها، أو إذنه على كل عمل ترغب في إجرائه، حتى الأعمال البسيطة في الحياة، مثل سحب أموال من مصرف، مهما كانت ضئيلة، أو أن تترافع أو تعطي توكيلا . . . . إلى غير ذلك، حتى إذا كان زوجها أجنبياً وكانت بعيدة عنه، فأنها يلزمها كذلك أن تحصل على هذا الاذن الزوجي لتكون على الدوام خاضعة للقانون الفرنسي !

« نعم إن المشرع الفرنسي خول المرأة الفرنسية حق تكاليف زوجها بالحضور أمام المحكمة إذا امتنع عن إعطائها إذنه بإجراء أي عقد مدني، وذلك بمقتضى المادتين ٢١٨ و ٢١٩ من القانون المدني، ولكن أيفيد هذا الحق أية فائدة؟ كلا فإنه لا يغيب عن ذهننا ما ينجم عن إجراء كهذا الاجراء من ضياع الزمن وبطء القضاء، واشتداد النفور بين الزوجين !

« لاشيء من كل ما ذكر في الشريعة الاسلامية ! فأنها تخول المرأة المتزوجة حريتها الكاملة في معاملاتها المدنية بلا أي قيد ! وكذلك الزوج لا سلطان له على أملاك زوجته ! فهي تستطيع التصرف في كل أملاكها، دون الحصول على رضا زوجها، ودون أن يعترضها بقوة الزوجية !

« تستطيع المرأة بحكم الشرع الاسلامي أن تسلم أجور أملاكها وغلاتها، وتكل إلى رجل آخر غير زوجها أمر إدارتها ! ومتى كانت بالغة مستتعة بكل حقوقها المدنية، لا تكون في حاجة إلى أي إذن يميز الاجراءات المدنية التي أجرتها دون استشارة زوجها أو أبيها أو جدها، ومهما بلغت من الغنى فأنها لا تتحمل أي شرط من نكقات الزواج ( المادة ٢٠٦ من قانون الاحوال الشخصية الاسلامية — تأليف قدري باشا ) ! وأن أثاث المنزل الذي يسكنه الزوجان ملك للمرأة، كمتاع جاءها من المهر الذي تسلمته من زوجها ( المادة ٧٤ من قانون الاحوال الشخصية —

تأليف قدري باشا )

« فللمرأة المسلمة إذن الحرية المطلقة في التصرفات المدنية التي تستمتع بكل حقوقها فيها ! وهي أهل من الوجبة القضائية للتصرف في أعمالها وإدارتها ، دون الالتجاء إلى إذن من زوجها أو من المحكمة !

« إنها تستمد أهليتها المدنية من شخصيتها ، وما القوة الزوجية إلا صفة أدبية بحثة ! فإذا أرادت أن تبيع أو تشتري أو تهب ، أو تتسلم ، أو تترافع ، فأنها في حل من ذلك ، ولها ألا تستشير إلا نفسها ! بينما المرأة الفرنسية لا تستطيع أن تعمل أي عمل من هذه الأعمال ، إلا إذا أذن لها زوجها - الذي هو مولاه وأستاذها - أن تفعله !!! »

« هذا ما كتبه أستاذ جليل ، في صحيفة قضائية فرنسية كبيرة ! وأني أضيف إليه أن النساء غير المسلمات القاطنات في بلاد إسلامية ، يفضلن أن يعاملن بالشرع الإسلامي الذي يحقق لهن في جميع الأحوال ، إحترام حقوقهن ! ذلك لانه مما لا نزاع فيه أن الشريعة الإسلامية مدعمة على العدل التام ، والانصاف المطلق

« وفضلا عن هذه المعاملة العادلة ، واستمتاع النساء المسلمات بجميع الحقوق المدنية ، فإن المسلمين من رجال مصر متحدون كل الاتحاد مع أزواجهم ، بل ويحترمونهن فوق حبهم لهن . وفي كل عام عند ما يتسلم الرجال دخلهم السنوي ( تقصد الزراع ) يقدمون الهدايا النفيسة إلى نساءهم ، ويعملون لأرضائهن رغبا في تملك قلوبهن . . . .



« فما أسعد النساء المسلمات في العالم عامة، وفي مصر خاصة ! إنهن  
يعيشن مع أزواجهن عيشة راضية، عيشة الثقة والحنانة التي تهيب الزوجين  
حياة سعيدة مطمئنة وعيشا رغدا !

\*\*\*

## الجيش والبحرية

الحرية

« عرف المصريون من قديم الزمان بشجاعتهم ، وءاحروب طوئس الثالث ، وأمنحوتب الثالث ورءسيس الثاني . إلا أدلة مفاخرهم وعناوين بسالتهم

» أصيدت مصر مدة ٢٥ قرناً بالغارات الاجنبية التي سببها مركزها القريد في العالم ، وكان من شأن هذه الغارات أن جعلتها تفقد من صفاتها الحرية بعض الشيء . بيد أنها لم تعذبها !

» ولما أن وضع القدر شؤون مصر بين يدي « محمد علي » ما وجد فيها جيشاً منظماً ، ولكن ثقته بالشجاعة المصرية ، ألهمته أن يدربها على أسلوب الشجاعة الفرنسية !

» ولقد أوجد النظام الذي سنه ضباط فرنسيون لجيش مصر قوة هائلة ، تمكنت بها في خلال خمسة وعشرين عاماً من أن تفتح بلاد العرب ، وتوطد دعائم السكينة والامن في السودان ، وأن تقهر اليونان في عدة ملاحم ، وتهزم الجيش العثماني مرتين !!

» أولئك هم ضباطنا الشجعان أمثال الكولونيل سلف ( سايمان باشا الفرنسي ) ولارميه ، وجويير ، وغيرهم من ضباط أركان الحرب ، الذين أعدوا مصر جيشاً غلباً !



« إعتز جميع المؤرخين الذين نشروا تاريخ « محمد علي » مصلح

مصر الأعظم بصفات المصري الحربية وقوة جلده على تذليل الصعاب !  
« كذلك الجيش المصري في حكم محمد سعيد باشا قد نال إعجاب  
العالم طراً ، لأن ذلك الوالى بما أهله إليه تربيته الحربية بمدرستنا « سان  
سير » إعتبر نفسه قائداً عملياً لجيشه ، فنظمه ودربه ، وكان شغله الشاغل  
حتى أن الكتاب العديدين الذين كتبوا في حكمه عدوا جيشه من  
الجوش الجديرة بالثقة !

« وفي عهد الخديوى إسماعيل كان الجيش المصري ، وألفاً من ٢٦٠  
ألف مقاتل ، ومسلحاً بأحدث الأسلحة طرازاً !

« وتلك الفرق الحربية التى بعثها إسماعيل إلى الأستانة فى سنة ١٨٧٢  
و ١٨٧٨ ، لتعاون الدولة العثمانية على الروسيا ، قد نالت إعجاب الروس  
أنفسهم ، وفى المؤلفات التى نشرها جنرالات الروس فى الحرب الروسية  
التركية ، قد أدوا جميعاً تحية الأعظام والأجلال ، والتفوق فى الصبر ،  
والذشاط وتحمل المشاق ، للجندي المصري الذى امتاز فوق ذلك  
بشجاعتين ، الشجاعة الحربية والشجاعة الطبيعية ، إذ أنه فى مناخ المناطق  
الحربية المشايخ ، ذلك الذى لم يتعوده من قبل ، قد قدم أسمى مثل من مثل  
التغلب على الصعاب بفضل قوة الأرادة التى لم تعهد إلا فى النادر من جيوش  
الأمم الحربية !

« عندما احتل الانجليز مصر فى عام ١٨٨٢ ، وضموها منذ وطأت أقدامهم

أرض الفراغة ، ذلك المشروع الجنائي القاضي بأعدام الجيش المصري ،  
حتى يعدموا معه روح الحرية في أنفس الأمة المصرية ! . فأرسلوه إلى  
صحارى السودان ليطنفيء ثورة المهدي تارة بقيادة هكس ، وتارة بقيادة  
علاء الدين ، وما كان غرضهم إلا فناؤه ! ولقد فني عن آخره !!

« أنشأ أولئك المحتلون عوضا عما فقدته مصر من أبنائها الأبطال  
في السودان ، جيشا صغيرا لا يتجاوز عدد المحاربين فيه عشرة آلاف جندي  
ووزعوه على القاهرة ، وسوا كن ، ووادي حلفا !

« ولكي يدرّبوا هذا الجيش على النظام الانجليزي ، أو يدرّبوا  
ضباطهم فيه ، عينوا لكل أورطة من أورط البيادة التي عددها ٦٠٠ جندي  
ضابطا إنجليزيا برتبة يوز باشي ومنحوه رتبة القائم مقام المصرية ، بمرتب  
شهري قدره ستون جنيها مصريا ( ١٥٥٠ فرنكا من ذهب ) كما عينوا  
عددا من الملازمين الانجليز ، ليكونوا برتبة البكباشي في هذه الأورط !  
كل منهم بمرتب شهري قدره ٤٥ جنيها مصريا ( ١٠٦٥ فرنكا من ذهب )  
ولقد اختلف عدد البكباشية في كل أورطة ، فتارة كان اثنين ، وتارة أربعة  
وتارة ستة ، « مع أن الأورطة في جميع جيوش العالم المتحضر لا يقودها  
إلا بكباشي واحد ! » ...

« جرى هذا ويجري في حين أن القائم مقام والبكباشي المصري الجنس  
لا يتناولان من المرتب إلا نصف هذا القدر !!



« ولقد عا الأتجائز باحتلالهم مصر المدارس الحربية المصرية العلمية  
 الشأن ، تلك التي كانت تشبه من جميع الوجوه مدارسنا الحربية العالية ،  
 واستبدلوها جميعا مدرسة حربية صغيرة ، من مدارس الشكنات ، وإياها  
 لأحط من مدارسنا المعدة لتعليم صف الضباط !

« على أن هذا الجيش الصغير استطاع أن ينتصر وحده انتصارات  
 باهرة في وقائع الجيزة ، وتوسكى ، وطوكر ، وفركة ، والحفير ، وأبى  
 فاطمة ، ودنقلة ، وأبى حمد ، والقضارف ! كما انتصر في جميع الاشتباكات  
 التي وقعت بينه وبين الثائرين من سنة ١٨٩٩ إلى يومنا هذا !

« وجيش مصر هذا يعمل على الدوام في السودان ولا ينزل منه إلى  
 القاهرة إلا عدد محدود كل عامين !

« إن الجندي المصري ليس جنديا حريا فحسب ! بل إنه بناء أو نجار  
 أو حداد ، أو نقاش ، أو جمال ، .. وعلى الجملة فإنه أهل لكل عمل كائنا  
 ما كان ! فالتعيينات والمهام الخاصة بالجيش ، والأدوات الخاصة بالبناء  
 والعمل ، حتى المزاكب البخارية المصفحة غير القادرة على اجتياز الجنادل  
 « الشلالات » - التراكم صخورها بعضها فوق بعض - كلها قد حملها الجندي  
 المصري على كتفيه ونقلها مسافات طويلة في المهجير ، دون أن يشكو تعباً  
 أو يبدي سأمًا !

« إنك لو ذهبت إلى السودان المصري شرقية أو غربية لوجدت  
 شكنات الجنود ، والسبل الحديدية ، والورش والمعامل ، وكل ما كان من

صنع الإنسان إنما أخرجته يد الجندي المصري !  
 « ولقد سأل ذات يوم قائد أورطة من أورط البيادة سردار الجيش  
 المصري في حلقا إبان تجريدة دفقة في عام ١٨٩٦ ، أن يبدل بأورطته أورطة  
 غيرها ، لأن أكثر جنودها قدماء أو أصابهم مرض من جراء المشاق الدائمة  
 التي تكبدوها في حمل الأثقال ، ونقلها من مكان إلى مكان ! فأجابه السردار  
 الأنجليزى عن هذا :

« ماذا تريد ؟ إن للحيوانات ثمة فهي تتطلب نقودا ! ولكن العساكر  
 المصرية لا تتطلبها ! وفي مصر ملايين من الرجال !!! »  
 « فهل يمكن أن يسمع المرء مما يثير غضبه وسخطه أشد وأنسكى من هذا ؟  
 » إن اللورد كمتشر الذى ما حصل على ألقابه إلا بفضل شجاعة  
 الجندي المصري وإقدامه قد أطرى هذا الجندي وامتدح صفاته العالية  
 إذ قال بعد تودته من انتصار أم درمان إلى لوندرة مانصه :

« لو لم يكن الجندي المصري على صفات كبيرة من الصبر والعمل  
 ومقاومة الصعاب والشجاعة والطاعة التامة لما استطعنا أن نسترد السودان !! »  
 « إن هذا القول لعين الحقيقة فإن الجندي المصري هو الذى فتح  
 السودان وحده ، وما كان عمل طائفة الجند القليلة العدد التى اشتركت  
 من الجيش الأنجليزى مع الجيش المصري شيأ مذكورا فى إدراك النصير !  
 » كان الجندي الانكليزى في حملة السودان محاطا بصنوف الترف !



وكانت البواخر في النيل تنقله من مكان إلى مكان بينما الجندي المصري يسير على قدميه مئات الكيلومترات حاملا زاده ومتاعه وذخيرته بل وكان يحمل أيضا ما يخص منها الجندي الانجليزي!!!! وعلى الجملة فقد كانت الجحيم في السودان وقفنا على المصري! كما أعدت الجنة فيه للانجليزى بفضل هذا المصري!!

\*\*\*

« على أثر الاسترداد الجيش المصري لأُم درمان ثار رجال الأورط السودانية في سنة ١٨٩٩ (بسبب الأمر الذي أصدرته القيادة بجمع الذخيرة منهم) وقد طرد تسعة ضباط مصريين من الجيش بسبب هذه الحادثة... (وعلى أثر طرد أولئك الضباط المصريين من الجيش دفعت وطنية المغفور له الأمير محمد إبراهيم إلى استخدامه بعضهم في دائرته الكبيرة فاحتج اللورد كرومر لدى الخديوى وطلب إليه أن يتوسط لدى الأمير المرحوم في أمر طردهم وعدم معاونتهم ، فلم يذعن الأمير لمشيئة عميد المحتلين مفضلا استقالته من وظيفته ياور الخديوى على أن يخلّى برجال يدينه وبينهم صلة العنصر والقومية والشجاعة والوفاء بالعهد... رحمه الله رحمة واسعة )

« وكذلك على أثر زيارة اللورد أللبنى ممثل إنجلترا في مصر للسودان في هذه الأيام وقفت القيادة الانجليزية في السودان بعض الموظفين وضباطا مصريين وسودانيين وفي مقدمتهم الضابط «علي عبد اللطيف» وعدتهم آتمين

لجهرهم بأن السودان جزء غير منفصم عن مصر ! وهذه السياسة سياسة  
الجشع والكذب والظلم التي تقترفها إنجلترا ضد الجيش المصري الشجاع  
في الاقطار السودانية لا يمكن أن تؤدي أدبيا وسياسيا إلا إلى فشلها التام  
في مصر !

« كيف يعتقد الانجليز أن الشعب السوداني الذي امتزج بالأمة  
المصرية منذ خمسين قرنا من الزمان والذي حمته الجيوش المصرية وعاونته  
مصر على رفاهيته — ينكر أو ينسى العلاقات الجوهرية التي  
سداها المصلحة العامة ولحمها الدم واللغة والدين ، تلك الروابط التي تربط  
من جميع الوجوه السودانيين بالمصريين ؟ هل كان الانجليز يديرون شؤون  
السودان إذا لم يكونوا محتلي مصر ؟ أكانوا يوطدون دعائم الهدوء  
والسكينة في السودان بغير مصر ؟ ومن الذي يعتقد أن احتلالهم لمصر أبدى  
وكيف كان الانجليز يديرون السودان بدون الموظفين المصريين والدراهم  
المصرية ؟ وهل كان في استطاعتهم أن يعيشوا في السودان يوما واحداً  
دون الاعتماد على حماية الجيش المصري لهم ؟

« ألا إن النيل الذي لحم البلدين وجعل منهما بلداً واحداً ما زال ولا  
يزال يجري على الدوام باسم النيل وعلى حافتي مجراه يرتبط السودان بمصر !  
« إن من بقي من الجيش المصري بعد الضحايا التي قدمها لا يزال  
مستبسلاً وكذلك إخوانهم السودانيون فأنهم أهل عزم يحملون في  
سويداوات قلوبهم الحقد الشديد على الانجليز !



« لقد ثار السودانيون ثورتهم الكبيرة على أثر تعيين موظفين من الانجليز لحكم بلادهم وليس في وسع الحال ولا المال أن يخففوا من ضغينتهم قبل تستطيع إنجلترا أن تداوم على هضم حقوق الامة المصرية السودانية أمام القوى السودانية المنضمة إلى قوى مصر ؟ وهل ترضي مصر على الدوام أن تضحي في السودان بمليارات الجنيهات في سبيل مصالحة إنجلترا ؟ »  
 « أتقبل مصر أن يصير السودان بأرادة إنجلترا وطناً خاصاً منفصلاً عنها وهو المالك لمنابع النيل التي تستمد منها حياتها تلك الينابيع التي لو قبضت عليها إنجلترا لهددت مصر لاجتماع بالفناء ؟ »

« إن الامة المصرية التي أفادت من سيئات حملها . جدير بها أن تعلم وتوقن أنها لا تنفك تجدد من عواطف إخوانها السودانيين ما يدعوا للوفاء الدائم . . . لا إلى الخيانة والغدر !! »

« إن مصر لا تزال تسمع من عالم الآخرة صوت « مصطفى كامل » كما تنصت لنصائح أكثر الوطنيين استنارة ! (١) »

(١) هذا ما كتبه مدام آدم عن الجيش المصري. ولو كانت كتبت كتابها هذا في هذه الأيام بعد أن أهانت إنجلترا الجيش المصري أكبر إهانة في السودان بطرد نصفه إلى القاهرة واستبقاء النصف الآخر لنفسها سم « قوى الدفاع عن السودان » - لا تصرخت العالم بأسره لشكبة إستعمارية لم يذكرها التاريخ حتى في أشد العصور عسفاً وجوراً !  
 هذه النبذة سنفصلها بمشيئة الله في الكتاب الذي اعتزمنا على إصداره بعد هذا ليكون ملحقاً به وشاملاً لما حدث من الحوادث أو وقع من الوفاة في سبيل المسئلة المصرية وشؤون مصر من أغسطس سنة ١٩٢٢ ( تاريخ نشر هذا الكتاب بالفرنسية ) لغاية وقتنا هذا . والله ولي التوفيق

## البحرية

« كان المصريون في عهد الفرعنة أول المخترعين للسفن ! ألا يكون مع ذلك مدهشنا أن تشرف مصر على بحرين عظيمين هما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ثم لا تملك اليوم سفينة واحدة ! إنها بموقعها الفريد لا ثم مركز للتجارة الدالية بين الشرق والغرب . وقد كانت في ذابر الأزمان أهم من جنوة والبندقية » أنشأت دولة المماليك في مصر أسطولا تجاريا عظيما أدى خدمات كبيرة للعالم بأسره . ثم ماتولي « محمد علي » عرش مصر حتى أخذ في بناء السفن العديدة تجارية كانت أم حربية ، وكلنا لا ننسى ذلك الاسطول الذيعاون تركيا على اليونان وقد أغرقت أساطيل الدول (فرنسا والروسيا وإنجلترا) في نافارين عام ١٨٢٧ !

« وعني الخديوى إسماعيل بقوة مصر البحرية فأنشأ مدة حكمه المراكب التجارية والحربية وسفن البريد وأخرى لحراسة السواحل وكانت في أيامه تجرى في البحرين الجوارى المنشآت حاملة لواء مصر الخفاق وأسماء أقاليمها وأشهر مدنها وموانئها !!

« لقد كانت مصر في عهد ذلك الخديوى تملك من المراكب التجارية ما يربو على المائة والخمسين مركبا تجوب البحار وتحمل صنوف التجارة من صادرات وواردات كما تحمل المسافرين من صقع إلى صقع !

« قضت حكومة الاحتلال على هذه المظمة فباع كل ما وجدته من هذه البواخر في مصر ، بثمان بخس لشركات إنجليزية ، مجردة بهذا القدر



البلد الذي احتلته باسم تدينه وإصلاحه من أحدي قراه الشرعية الحيوية !  
 « إن في اختفاء بحرية مصر حرمانا لها من المزايا التجارية التي خص  
 بها مركزها العالمي النادر المثال ! فليس لها بالطبع مع هذا الذي هي فيه أن  
 تثرى تجاريا ، كما أنها ليس في استطاعتها الذود عن سواحلها حريا !!  
 « هذا ولنا أمل لمصر من صميم فؤادنا ، بل ونعمل لها حتى تسترد  
 عظمتها الماضية بصمودها إلى مراقي السعود التي أعدها لها « محمد علي » ثم  
 دهمها الأحتلال فسد عليها السبيل بخشونته وفضاعته وشرهه !!



## منهضة الامة

«بعد أن استقالت وزارة عدلي باشا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ وهاجرت  
الامة المصرية وعلى الأخص بعد أن تفت السلطة العسكرية البريطانية في  
مصر بعض زعمائها كما ذكرنا، وامتنع المصريون عن تأليف الوزارة،  
دارت المكاتبات بين اللورد اللنبي المندوب السامي لـ إنجلترا في مصر  
وبين اللورد كرزون وزير خارجية إنجلترا، في شؤون الأرتبكات  
السياسية بأرض القراعنة !

«ولقد أصدرت الحكومة الانجليزية (الكتاب الأبيض) حاويا  
نصوص هذه المكاتبات . وإنا نرى من الواجب نشرها برمتها وهذا  
تعريبها (تعريب حضرة الكاتب القدير الاستاذ إبراهيم عبد القادر المازني  
ونشرته جريدة الاخبار الغراء):

١ — من الفيلد مارشال فيسكونت اللنبي إلى المركز كيرزون أف كداسن  
(وصل في ١٢ نوفمبر) بالتغراف . . . القاهرة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢١  
«يشتمل تلغرافي التالي نص مذكرة مشتركة سلمها إلى المستشارون البريطانيون  
للحكومة المصرية  
«وأرى من الموافق أن تلموا بآراء المستشارين إذ كنت قد فهمت أنه سيعقد  
اجتماع آخر مع عدلي باشا



« والحقيقة التي لا نزاع فيها هي أن كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب  
 -- بل من غير الممكن عملياً -- المضي في إداء الاعمال الادارية للحكومة

٢ -- من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى الماركيز كيرزون أوف كدلسن  
 ( وصل في ١٧ نوفمبر ) بالتلغراف . . . القاهرة في ١٧ نوفمبر

« هذه هي المذكرة المشار إليها في تلغرافي السابق مباشرة : --

« إن مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالي ومستشار وزارة المعارف  
 ونائب المستشار القضائي مجمعون على الرأي الآتي :

« وهو أن كل قرار لا يسلم بمبدأ إستقلال مصر ويستبقى الحماية بحر لا محالة  
 إلى خطر جدي من نشوب ثورة في البلاد جميعها ويقضي على أي حال إلى الفوضى  
 التامة في الادارة فتصبح الحكومة مستحيلة . ويجب أن لا يغيب عن الازهان أن  
 كيان الحكومة كله مصري وأن الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون مقصورة  
 على مناصب الاستشارة والتفتيش والاعمال الفنية . وعلى هذا فان من المستحيل  
 القيام بالهيئة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين في كل فروع الادارة  
 كما اتضح ذلك في ربيع ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع  
 إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين . فاذا لم تكن حكومة جلالة الملك  
 مستعدة أن تقدم مراعاة جوهرية للاماني التي تقدها المصريون بصفة مشروعة على  
 قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالتهم في خلال العامين الماضيين ، فسيكون  
 من المستحيل تأليف أية وزارة

« ولا شك أنه يسع قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على درجة معينة  
 من تأمين الحياة والاملاك في المدن الكبرى ، ولكن المهمة تكون أشق بمراحل  
 في الاقاليم . على أنه ليس ثم إدارة عسكرية يسعها أن تحل محل الادارة  
 المعقدة للحكومة المدنية أو أن تحول دون المرافق المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر  
 يبلغ . وقد مضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين على اعتقاد منهم أن ستنهج

سياسة المنع السخية، وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد في روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم . لذلك يشعر المستشارون بأن عليهم أن يبينوا أنهم إذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه — لا يستطيعون أن ينتظروا احتفاظهم بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون في مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة في المستقبل . أما إذا حدث أن حكومة جلالة الملك وافقت على برنامج سخى فأنهم على يقين من أن هذا البرنامج يمكن إجزاؤه وتأليف وزارة لا تنافه حتى ولو لم يكن ثم وزير مصري مستعد اليوم أن يوقع اتفاقاً رسمياً يشمل على هذا البرنامج باعتباره إرضاء تاماً للمطالب المصرية .

٣ — من المركز كرزون أوف كدلسن الى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي (بالقاهرة)

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ »

« نظراً لكونك كنت حاضراً إجتماعات الوزارة حين تقررت الشروط التي تعرض علي عدلي باشا لا يسعنا إلا أن نحس بالدهشة من أنك لم تبين للمستشارين أنهم كانوا في جهل تام للموقف الحقيقي حين وصفوا قرار حكومة جلالة الملك بأنه يستبقى الحماية ويأتي قبول الاستقلال المصري

« وهذه الغلطة — التي ينبغي أن تشرحها لهم حالا — تجعل حجبتهم غير قويمة . ويتنبغي لك كذلك أن تبلغهم بصفة سرية خلاصة عامة للمنع التي لم تكن حكومة الملك مستعدة فقط أن تعرضها بل عرضتها بالفعل في مشروع المعاهدة الذي قدم إلى عدلي ورفضه

« وتتوي حكومة جلالتك الآن إتباع ما يأتي :

« أرسلت إليك بالبريد صورة مشروع المعاهدة ومعه رد الوفد ولا شك أن عدلي مبلغها إلى السلطان . وسيرسل إليك بعد بضعة أيام نص مذكرة تشرح الموقف الذي اتخذته حكومة جلالة الملك شرحاً تاماً وتدافع عنه . وعليك أن ترفع إلى السلطان هذه المذكرة التي ستشرف في إنجلترا ومصر في وقت واحد مع مشروع



المعاهدة ورد الوفد المصري . وفي خلال ذلك نبأ الصحف هنا أن النشر على الصورة المذكورة سيحدث قريباً وأنه في خلال ذلك لا ينبغي الركون إلى ما يذاع قبل أوانه

« وإلى أن يتم النشر نرجو أن تفتخر أي فرصة ملائمة للدفاع عن المنح السخية جداً ، تلك التي كانت حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديمها وأن تدحض تشويهات نياتها

٤ — من الفيلد مارشال فيسكونت ألبيني إلى المركز كرزون أوف كدلسن ( وصل في ٦ ديسمبر )

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١  
 « ليس عندي في اللحظة الحاضرة معلومات محدودة عن احتمال إبقاء الوزارة الحالية في مناصبها ، أو تأليف وزارة جديدة على منتهى التصريح الذي أصدرته حكومة جلالة الملك أخيراً . . . غير أن السلطان يظن أنه يستطيع إذا استقالت وزارة عدلي — واستقالها محتملة على ما يظهر — أن يؤلف وزارة جديدة بدون مشقة كبيرة

« ومع فرض التسليم بأن من الممكن تأليف وزارة تكون رغبة في أن تقيم سياستها على قاعدة نص الفقرة الواردة في تصريح حكومة جلالة الملك والتي أولها هذه الالفاظ « وأما من حيث الوقت الحاضر » فآني أرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالاته خطة قوية من شأنها أن تقدم برنامجاً إنشائياً لأولئك المصريين الذين لا يزهدون في التعاون معنا، ولقد حدث أن عدلي باشا — في خلال حديثه الأخير معك — سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة في مشروع المعاهدة الذي رفض ؟ ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفي إمكان إجراء مثل هذه الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا . وقد ورد في التصريح الأخير كذلك أن المشروع الذي يتضمنه مشروع الاتفاق لا يمكن تنفيذه إلا إذا أقرته الأمة المصرية وكانت مستعدة للعمل

معنا . ولكن الفقرة الاخيرة تصرح أنت حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر في أي وسيلة لانفاذ المشروع في أي وقت يرغب حكومة مصرية في ذلك . ولقد أبديت رأي أكثر من مرة في الشهور الثمانية عشر الماضية بأن كل إتفاق موقع عليه لا يكون عملياً إلا إذا كانت حكومة جلالة الملك مستعدة أن تمنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة إلى منحه وأنه سيكون عليها أن تحدد مياستها وأن تنفذها

« وقد برز إلى الوجود ذلك الموقف الذي توقعته وينبغي لنا أن نعالجه »  
 « فهل أنت مستعد أن تسمح لي — إذا رأيت الآونة قد سنحت — أن أبلغ السلطان أنت حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ — حسب ما تقتضيه الظروف — الاقتراحات الرئيسية الواردة في مشروع المعاهدة وأن نمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة أو لوزارة الحاضرة إذا ظلت في مناحبها ؟ »  
 « إنني أعتبر أن مشروع المعاهدة يمثل بصفة واضحة سياسية تكفل لنا كل احتياجاتنا فيما يتعلق بمصر ، وهذه السياسة تمنح أهل مصر إشراكاً جوهرياً عظيماً في تسيير شؤونهم الداخلية ولكنها في الوقت نفسه تضمن لصواالحنا الحيوية الصيانة الكافية . ومن المزايا الواضحة التي تنجم عنها متى نفذت أنها تلقي التبعة على المصريين من حيث شؤون معينة من الصواب أن تترك لهم تبعاتها . وليس يعجز أحد ممن يدركون التطورات التي حدثت أخيراً في الإدارة المصرية على أن يتقدر القيد العظيم الذي نكابه بسبب نظام التبعية الثنائية الموجود الذي يمكن الوزارة ( المصرية ) من أن تعزو إلى السلطات البريطانية اللوم عن كل الاغصااط التي تقع وأن تلعب لنفسها الفضل في كل نجاح إداري في مصر

« فهذا القيد خلق في رأي أن تزيله إلى حد كبير نصوص مشروع المعاهدة على حين لا تضعف المنح التي يتضمنها أو تنقص الدرجة النهائية للنفوذ الذي يخلق بها أن نستبقه لانفسنا



« وأني أقدر تماماً أن العمل الذي أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك إلى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد . وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه في وقت من الاوقات ولا أدري لماذا لا تخطي

» إن الحجة الرئيسية التي يدلي بها للاصرار على لفظة « الحماية » هي قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية . وبغض النظر عن هذه الحجة فإن اللفظ مدلوله ضئيل . يضاف إلى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون في بعضها إلى أقصى حد . فالما من حيث مصر فإن وجودها معينة للمركز السياسي جعلت بطرق شتى إنفاذ سياسة الحماية غير عملي ، حتى بأقل معاني لفظة الحماية صرامة وعنف . والمصريون في الوقت الحاضر لا يعتبرون رعايا بريطانيين . ومن المسائل التي هي موضع النظر الآن سن قانون للججنسية المصرية . وقد وقف كل تطبيق آخر للاتفاقات الدولية على مصر باعتبارها تكون جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وإذا ذكرنا أن الطريقة التي لا بد من توخيها تتطلب أن يوافق مجلس وزراء مصريين على كل التدابير التي لها مساس بمثل هذه الامور ، فالتا حريون أن ندرك أن الامل ضعيف الآن أو فيما بعد في تسوية هذه المسائل أو غيرها من المسائل الحيوية الماثلة لها على صورة مرضية على قاعدة الحماية

» وهذه الظروف لا بد أن تهبط بنفوذنا ومركزنا . ولذلك ينبغي أن لا تدوم ابداً ..

« وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة إعلان « مبدأ منوريطاني » على مصر . وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أي لفظ ري أن نستخدمه لتحديد علاقاتنا مع مصر . وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية ، وخلق أن يظل مركزنا بالنسبة إلى الدول الأجنبية غير متأثر إذا اخترنا أن نعتاض من الحماية المعلنة في سنة ١٩١٤ الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة كما هو مبين في مشروع المعاهدة

» ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات البالغة التي يؤيدها المستشارون الحليمون

الذين استطلعت رأيهم في الموضوع إلا بعد النظر الدقيق في كل المسائل  
 ٥ — من الفيلا مارشال فيكونت ألنبي إلى الماركيز كرزون أوف كدلستن  
 ( وصل في ٢ ديسمبر )

« بالتلغراف ... القاهرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢١  
 « زارني عدلى باشا بعد ظهر اليوم وقال إنه سيقابل السلطان غداً وإنه سيقدم  
 علي الأرجح استقالته التي حدث في شأنها عظمتها قبل ذلك  
 « وفي هذه الحالة يعرض السلطان على الأرجح علي « ثروت » رئاسة الوزارة  
 ولكن ثروت يعاني صعوبة من حيث البرنامج الذي يستطيع أن يتولى به هذا  
 المنصب ويؤلف الوزارة ويظن عدلى أن ثروت سيحضر إلي ويستشيرني  
 « وقد أكد لي عدلى أنه هو شخصياً سيظل مؤيداً لحكومة السلطان ولقوى  
 القانون والنظام وزاد علي ذلك أنه ليس علي يأس من المستقبل وإن كان قد  
 خاب أماله »

٦ — من الماركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلا مارشال فيكونت ألنبي  
 ( القاهرة )

« نبذة — بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١  
 « ألقى رئيس الوزارة بياناً محدوداً في ٢٧ أكتوبر رداً على سؤال بمجلس  
 العموم مؤداه أن العلاقات بين هذه البلاد ومصر لا تعدل حتي تناح للبرلمان فرصة  
 المناقشة في المسألة . ونظراً لهذا التعهد فقد صار من المستحيل كما هو واضح إقامة  
 النظام الجديد الذي يستدعيه سحب الحماية كما جاء في تلغرافك المؤرخ في ٦ ديسمبر  
 وسنكون في مركز خير من هذا المركز لتقدير مبلغ موافقة الرأي العام على سيرنا متى  
 اجتمع البرلمان في العام المقبل وتناقش في الاوراق المطروحة أمامه  
 ٧ — من الفيلا مارشال فيكونت ألنبي إلى الماركيز كرزون أوف كدلستن  
 ( وصل في ١١ ديسمبر )



«نبذة — بالتلغراف ... القاهرة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١

« لا يعني إلا أن أطلب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقوني إذا قلت أنه ليس بمصري — كائناً ما كانت أراؤه الشخصية — يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال التام ، ولذلك فإنه من الضروري العدول نهائياً عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة

« ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالتكم الأمل في الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة في مقابلة منح قد تعرضها على المصريين. إن العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئاً في الماضي ، كانت الطريقة التي جرت عليها ، من جانب واحد ، مثلاً منح خديوي مصر حقوقاً معينة بواسطة سلسلة من فرمانات بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٩٢ وكانت أهم هذه المنح في سنة ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيساحيخص بتسيير العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمى بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا بمقوتاً اليوم أكثر من أي شيء سواه

« إن المنحة التي بمقتضاها خول مشروع المعاهدة مصر أن تدير علاقاتها الخارجية بمحطة — من وجهة نظر حكومة جلالتكم — بضمانات في كل النقط الجوهرية حقيقة . أما من حيث الدول الأجنبية فإن على بريطانيا العظمى في النهاية أن تؤيد صحة المركز الاستثنائي الذي تدعيه ، على حين أنهم واجب علي أن أعني بأن تكون الضمانات المذكورة من قبل محترمة من المصريين . ومن المستحيل علي أية دولة أجنبية أن تأخذ في دس الدسائس في مصر بدون أن تستخف بشروط كتابي الأخير إلى السلطان . وواضح أن شروط هذا الكتاب مقصودة بها الدول الأجنبية أكثر من مصر . وعلي هذا فإذا حدث أن نشأ هذا الموضوع الخاص فيجب الفصل فيه بواسطة الضغط السياسي المناسب الذي يمكننا مركزنا من استخدامه ، لا بأي جهود قد تتجبع في الحصول عليها من مصر

« وأني أحس بأن المصاعب التي تعانيها الإدارة البريطانية في هذه البلاد بسبب

سياسة الحماية لم تصادف اختيارا كافيا ومن الجوهري من وجهة نظرنا إيجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا كما أن هذا من المرغوب فيه كذلك من المصريين. ولقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية إكتساب صداقة مصر، فإذا لم تكن مستعدين أن تثبت بعمقنا أن لنا ثقة بالمصريين فيخيل إلي أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا

« روت الصحف إستقالة عدلى باشا وسأقابل السلطان اليوم إذا كان لا يبلغنى هذا الحادث رسمياً »

### ( شروط ثروت باشا )

٨ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى الماركيز كرزون أوف كدلستن ( وصل في ١٣ ديسمبر )

« بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ »

« قابلت السلطان صباح أمس ١١ ديسمبر »

« فأيد عظمته أن عدلى استقال ولكنه قال أنه لم يتقرر شيء فيما يتعلق بتأليف وزارة جديدة . وسيرى ثروت باشا بعد ظهر ذلك اليوم ( ١١ ديسمبر ) وفي مساء ذلك اليوم زارني ثروت باشا بناء على تعليمات عظمته وعرض برنامجا وصرح بأنه مستعد لتولي الوزارة بناء عليه »

« وهذه هي النقاط الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية :

١ — الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر التي سلمت إلى الوفد المصري الرسمي على تعهد الحكومة البريطانية بإنهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ومع عدم استطاعته قبول المذكرة أو الإشارة على البلاد بقبولها فيكون هم الوزارة — معتمدة في ذلك على موقف البلاد — أن تثبت لبريطانيا العظمى أن الحاجة بها إلى زيادة الضمانات أو كثرتها إذ كان حسن نية مصر ومصلحتها التي تتطلب إحترام



التعهدات المقدمة لها خير الضمانات للمصالح البريطانية والاجنبية الاخرى وأفعليها  
 ٢ — ولهذا النرض تعتمد الوزارة ليس فقط على تدل القضية الوطنية بل  
 كذلك على روح الانصاف لدى الامة البريطانية ، وعلى التقدير العادل للمصالح  
 المتبادلة بين البلدين

٣ — والوزارة مقتنعة بأنه لن تكون ثم عقبة في المستقبل القريب في سبيل  
 إعادة النظام العادي في مصر الذي يسمح بمنح دستور للبلاد يضمن التعاون الجدي  
 الفعال بين الحكومة وبين ممثلي الامة المنتخبين

« وتموي الوزارة بفضل تأييد عظمتكم أن تضع مشروعاً للإصلاح الدستوري  
 لكي تعتمد في مهمتها السياسية على تمثيل وطني صحيح ، وتقوم بطائفة من  
 الاصلاحات الضرورية التي يتطلبها تقدم البلاد أدبياً واقتصادياً

٤ — ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لاعادة وزارة الخارجية التي عطلتها  
 شروط الحرب مؤقتاً

٥ — وأخيراً لما كانت الوزارة تدرك التبعة المترتبة على مهمتها فستقف  
 نفسها على حمل ذلك العبء ، وإدارة شؤون البلاد وفق ما تقتضيه المنافع الوطنية  
 وحدها

٦ — وإذا كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التي تتطوون عليها لخير البلاد  
 فهي لا رتاب في أنها ستلقى من عظمتكم اتأييد في إنفاذ هذا البرنامج وهي تعول  
 كذلك على ثقة البلاد في مهمة كهذه تدرك كل صعوباتها

٩ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المريكز كرزون أوف كدليتن  
 ( وصل في ١٢ ديسمبر )

« بالملغراف . . . القاهرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ »

« يقول ثروت عن النقطة الاولى المذكورة في تلغرافي السابق المرسل بتاريخ  
 اليوم أنه يرجو أن نجد حكومة جلالة الملك طريقة لالغاء الحماية في المستقبل القريب  
 وإن كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالا

« الفكرة التي تقوم عليها النقطة الرابعة في برنامج ثروت هي أن يرجع مصر إلى الأحوال التي كانت سائدة فيها في سنة ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية »  
 « وليس عنده إعتراض على تعيين من يخلف المستر كريج في وزارة الخارجية وهو يرغب في أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وبين ممثل حكومة جلالة الملك على النحو الذي كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب »  
 « وهو على ثقة من أنه يستطيع أن يؤلف وزارة على قاعدة هذا البرنامج الذي يصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدماً . وأرى أن ثروت يمكن الثقة بإيمانه بعهدته . وإنها لشجاعة منه أن يتقدم على حين أن المهمة التي تواجه أية وزارة لا بد أن تكون شاقة بسبب خيبة الأمل، وما نتج من العداء من جانب جميع الأحزاب للتصريح الأخير الذي أصدرته حكومة جلالة الملك . وأكون شاكراً لكم إذا أبلغتموني بدون إبطاء موقفكم حيال هذا البرنامج الذي أشير بقبوله بكل إلحاح

١٠ — من الماركيز كرزون أوف كدالستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي  
 ( بالقاهرة )

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ١٥ ديسمبر  
 « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذي اقترحه ثروت باشا كما وصفته في تلغرافك الثاني المرسل في يوم ١٢ ديسمبر . على أنه من الضروري فيما يتعلق بالنقطة الأولى تفادياً من كل سوء تفاهم أن يذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم « تعهداً » بإلغاء الحماية وبالإعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تهيج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءاً من مساومة رفضها الطرف الآخر  
 « ولست في أرغب أن أسبب ارتياباً في حسن نيتنا ، أو أن أجعل مهمتك أشق ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة « تعهد » كلمة « عرض » في البرنامج الذي اقترحه ثروت



١١ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى الماركيز كرزون أوف كدلسن  
( وصل في ٢٠ ديسمبر ) بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٠ ديسمبر

« لم يستطع ثروت باشا إلى الآن أن يجمع وزارة على الرغم من الموافقة على  
برنامجها ولست أستعجله بلا داع وأنا أبذل كل ما في طوقي لاقتناع أعضاء من حزب  
عدلى بالانضمام إلى الحكومة لأنني أشعر بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم  
الآن ، وإذا ذلك يكون زغلول هو الوحيد الذي يربح مما يكون بمثابة تسليم من  
جانبه ( الحزب )

« أعلن زغلول أن اجتماعاً سيعقد يوم الجمعة المقبل . وقد منعت هذا الاجتماع  
أمس مراعاة لمصلحة الأمن العام

« وأتي على أتم استعداد لاتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بزغلول إذا أثار متاعب . أما  
إذا لم يحتاج قائي أكون قد بلغت غايتي . وإذا تبين أن من الضروري إبعاده ففي  
مرجوى أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله في بعض الاملاك البريطانية  
فيما وراء البحار . إذ إنه لا ينبغي أن يسمح له بالذهاب إلى أي مكان في أوروبا

١٢ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى الماركيز كرزون أوف كدلسن ( وصل  
في ٢١ ديسمبر )

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢١ ديسمبر

« خاص بتلغرافي في ٢٠ ديسمبر

« نشر زغلول في الصحف احتجاجاً على أمري بمنع اجتماعه يوم الجمعة  
ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط من السياسة البريطانية الجديدة وناشد  
المصريين أن يظهروا مثل هذا المظهر

« كانت القاهرة أمس مسرحاً للاضطراب بمناسبة عودة الاستاذ مكرم وکیل  
زغلول في لندن . وقابله زغلول في المحطة وهتفت له الجماهير المصطفة في الطرقات  
وسمعت نداءات ضد البريطانيين . وفي المساء ضرب جنديان أحدهما من « ألي

الملك « والثاني من « آلاى إيست سري » بالرصاص في الشوارع ، في الحي الجنوبي من القاهرة ، فأت أحدهما وجرح الثاني وفر القتل  
 « وإني مصدر اليوم أمراً تحت الأحكام العسكرية بمنع زغلول من كل اشتراك في السياسة وستحذر جرائده كذلك من التمسح . وصدر الأمر إلى كبار أنصاره ، عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندي وجعفر فخري بك ووليم مكرم عبيد أفندي ، أن يلزموا يومهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الأعمال السياسية  
 ١٣ — من الفيلد مارشال فيكونت ألبني إلى المركيز كرزون أوف كدلسن ( وصل في ٢٣ ديسمبر )

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٣ ديسمبر :  
 « إيماءاً إلى الفقرة الأخيرة من تلغرافي المؤرخ في ٢٠ ديسمبر وإلى تلغرافي المؤرخ في ٢١ ديسمبر :  
 « تلقيت رد زغلول على تعليماتي التي أصدرتها إليه بأن يذهب إلى منزله في الريف وأن لا يشتغل بالسياسة . ويتضمن تلغرافي التالي نص رده . وتلقيت كذلك رسائل من الآتية أسماؤهم بعد ، من أنصاره الذين يتضامنون معه :  
 « وليام مكرم ، سينوت حنا ، مصطفى النحاس  
 « أما الآخرون الذين أنذروا فلم يجيبوا بعد ، ماعداً صادق حنين الذي أضيف إسمه إلى القائمة بعد ذلك ، وقد أطاع  
 « وأعطيت البارحة تعليمات للقبض على زغلول وزملائه الثلاثة المذكورين وقد نفذ القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما وأرسلته إلى السويس حيث يظل في معسكر النقل الهندي منتظراً الأبعاد  
 « ويسرني أن ألتقي بالتلغراف تصديقك على إبعاده وشركانه ، وإذذاك



أبعدهم بأسرع ما يستطيع . ومن أهم الأمور أن يتم ذاك بلا إبطاء  
 « وعندي أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة في الاذهان باعتقال عرابي  
 فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيراً عظيماً  
 « وسأبلغك فيما بعد بالتلغراف عما أحدثته من التأثير الاجراءات التي اتخذتها في البلاد

١٤ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز أوف كدلسن ( وصل  
 في ٢٣ ديسمبر )

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١  
 « هذه هي الرسالة التي أشرت إليها في تلغرافي السابق مباشرة والتي وردت من  
 زغلول إلى مستشار وزارة الداخلية  
 « أتشرف بأخباركم التي تسامت خطابكم بتاريخ اليوم الذي تباذوني فيه أمر »  
 « جناب الفيلد مارشال ألنبي بمنعي من الاشتغال بالسياسة وإلزامي بالسفر إلى »  
 « عزيتي بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل »  
 « قوتي إذ ليس هناك ما يبرره  
 « وبما أنني موكل من قبل الامة للسمي في استقلالها فليس لغيرها سلطة »  
 « تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأبقى في مركزي مخلصاً لواحيي »  
 « وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات . فانا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتي »  
 « به بحنان ثابت وضمير هادئ ، علماً بأن كل عنف تستعمله ضدمساعينا المشروعة »  
 « إنما يساعد البلاد على تحقيق آمانيها في الاستقلال التام »

١٥ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدلسن  
 ( وصل في ٢٣ ديسمبر )

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

« إيماءاً الى تلغرافي السابق مباشرة

« قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول . وفرق البوليس المتظاهرين .

وقتل اثنان من المشايخين وجرح تسعة

« وألقي القبض بعد ظهر اليوم على سينوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم  
والبركاتين (عاطف بك وفتح الله باشا) إذ كانوا قد أبوا أن يطيعوا تعليماتي وسيذهبون  
على الفور إلى السويس . وقد أحدث هذا العمل الذي اتخذناه هرجاً عظيماً وظلت  
حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار وارتكب الرعاع أعمالاً عنيفة وتخريباً . وفي الساعة  
العاشرة صباحاً استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقاً لتعليمات سابقة ولا  
يمكن أن يقال الآن إن الاضطراب عظيم وإن كان عاماً . وقد اضطر الجنود إلى  
إطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر علي ما ثبت إلى الآن وكان أحد القتيلىين  
زعيم عصبة تقيم متراساً لتعوق سير الجنود . أما ثانيهما فقتل على أثر طلقة من مسدس  
رمى بها سيارة ملأى بالجنود

« وصل زغلول إلى السويس وأنزل في معسكر النقل الهندي

« وقامت في الاسكندرية مظاهرة فرقت . ووزع عسدد عظيم من اللشترات

المحرضة على الفتنة

« والحبر الوحيد الذي ورد من الاقاليم يقول إن طنطا قامت بها مظاهرات

ولكن الجنود البريطانية أرسلت اليها ونحن قابضون على ناصية الحالة

١٦ — من المركيز كيرزون أوف كدلسن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي

( القاهرة )

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

« ليس ثم اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغلولا وأنصاره

إلى سيلان في أول فرصة كما اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٣ ديسمبر . والتعليمات

مرسلة إلى حاكم سيلان طبقاً لذلك . واسكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حيزرم



هناك لاعتبارات محلية فان في الوسع إرسالهم إلى سيشل . ومعلوم لدينا أن الاستعداد  
اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل  
« وينبغي الاوراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ البحار  
من السويس وعن تأليف القوم المبعدين

١٧ — من القيد مارشال فيسكونت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدلسن  
( وصل في ٢٥ ديسمبر )

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٤ ديسمبر

« أشكر لكم كثيراً تلغرافكم المؤرخ في ٢٣ ديسمبر

« وقد يساعدكم أن أروي لكم الحوادث الاخيرة التي أفضت إلى إبعاد زغلول  
باشا وزملائه الرئيسيين

« قبول مشروع المعاهدة ولا سيما خطابي إلى السلطان بسخط شديد كان من  
مظاهره بصفة خاصة المظاهرات الليلية في القاهرة . وليس ثم من شك في أن هذه  
المظاهرات من عمل التنظيم الزغلولي عهيدا لان يستأنف زغلول نفسه العمل العلني  
وقد حدث منذ أسبوع أن حكمدار البوليس قال إن رجاله يكابدون جهداً شديداً  
إذ كانوا يرمون بالحجارة ليلاً . وفي ١٨ ديسمبر — كما ذكرت في تلغرافي المؤرخ  
في ٢٠ ديسمبر — منعت اجتماعاً دعا إليه زغلول وكان لابد أن يفضى إلى الاضطراب  
فرد زغلول بمشور قال فيه إن هذا المنع فاتحة سياسة إنجليزية جديدة من الاستبداد  
المطلق

« وفي خلال ذلك كانت قد جرت الانتخابات لمجلس نقابة المحاماة الاهلية فلم  
يفز بالانتخاب إلا الزغوليون . فنسخت القرارات السابقة المؤيدة لوزارة عدلي  
وأعلن الاضراب خمسة أيام . وقد عد هذا بحق — وبصفة عامة — نذيراً بأنهم  
الجرف لمصلحة زغلول، وبابتداء عهد من الاضراب الطويل . وقد يكون من المناسب أن

أذكر أنه حدث في اليونان في العام السابق أن كانت مثل هذه الانتخابات أول  
التنذر بسقوط الميسوفيلوس

« وكان وليام مكرم رأس أعوان زغلول في إنجلترا قد وصل إلى الاسكندرية  
في ٢٠ ديسمبر فالتقى هناك خطيباً منيرة ثم حضر إلى القاهرة واستقبل بالهتاف على  
لحطات في الطريق، في ٢١ ديسمبر، وقابله زغلول واخترقا المدينة راكبين معاً وسط  
جماهير غفيرة، زادت على هتافها المألوف للاستقلال نداءها « يسقط اللبني »

« وفي ذلك المساء رمي جنديان بريطانيان بالرصاص وقتل أحدهما. وفي ٢٢  
ديسمبر أمرت زغلول أن يذهب إلى منزله الريفي وأن يكف عن كل اشتغال آخر  
بالسياسة، وأصدرت الأوامر بأن يمضي زملاؤه الرئيسيون كذلك إلى منازلهم بالريف  
« أما ما تلا هذا من الحوادث فمدون في تلغرافاتي المؤرخة في ٢٣ ديسمبر

١٨ — من الفيلد مارشال فيكونت اللبني إلى الماركيز كرزون أوف كداستن  
( وصل في ٢٥ ديسمبر )

« بالتلغراف ... القاهرة في ٢٤ ديسمبر

« إيماءاً إلى تلغرافي الثالث المؤرخ في ٢٣ ديسمبر

« هذه هي قائمة الخسائر في القاهرة بعد المراجعة : من البريطانيين لا أحد  
ومن المصريين ثلاثة قتلى وأربعة عشر جريحاً

« وهذا بيان الامكنة الموجود بها التسعة الاشخاص الذين أمرتهم بالكف عن  
الأعمال السياسية

« ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الابحار منها على باخرة نقل في ٢٨

ديسمبر

« وثلاثة هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخري أطاعوا أمري ، وهم  
تحت مراقبة البوليس



« القاهرة — لاتزال المدينة مضطربة ووردت الأنباء طول النهار بقيام مظاهرات متفرقة مصحوبة بالتخريب وألحق ضرر بخط حلوان الحديدي أثناء الليل وخرج قطار عن القضبان صباح اليوم ولم يصب أحد بسوء وأحبطت محاولات أريد بها إشعال النار في « ورش » بولاق ومخازن وزارة المعارف صباح اليوم « لم يكن حضور موظفي الحكومة في الوزارات اليوم مرضيا وكانت حالة وزارتي المالية والداخلية عادية، ووزارتا المعارف والاشغال سيئتي الحال والوزارات الباقية متوسطة، وتبذل جهود لارهاب الموظفين، والمدارس على العموم مضرية

« الاسكندرية — قامت مظاهرات صغيرة وحصل بعض التخريب، والمدارس مضرية

« الاقاليم — الوجه القبلي هادئ، وإن كان قد ورد أن هناك بعض التخوف والقلق في أسيوط

« الوجه البحري — غير مستقر وقد تحسنت الحالة في طنطا بعد وصول الجنود البريطانية وقطعت وأصلحت السكة الحديدية وأسلاك التلغراف بين الزقازيق والاسماعيلية، وأحدثت المظاهرات في دمنهور حالة تنذر بالشر ونجحت الجماهير في إخراج موظفي سكة حديد الدلتا المضيفة ولكن البوليس أعاد النظام بعد ذلك وأرسلت فصائل من الجنود المصرية إلى كل مدن المديرية في البلاد، وفي أسيوط طيارتان إحداهما ماخية إلى أسوان، وتقوم الطيارات بالطواف في القاهرة وفي الدلتا وتستبعد ثمانى بواخر نيلية مسلحة بالدافع السريعة وعليها ضباط بحريون إلى الوجه القبلي في ٢٦ ديسمبر

١٩ — من الفيد مارشال فيكونت ألتينى إلى المركز كرزون أوف كدلسن ( وصل في ٢٦ ديسمبر )

« إيماء إلى تلغرافى المؤرخ في ٢٤ ديسمبر

« قبل السلطان أمس إستقالة وزارة عدلي باشا

« القاهرة — كان الاضطراب الفعلي أقل ولكن الحالة مازالت غير مستقرة وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وحدثت خسارة جسيمة

« والمدارس جميعاً مضرية . وإضراب موظفي الحكومة عام الآن . وقد

أعلن أنه لثلاثة أيام وهو ينفذ بالارهاب . وأنا اتخذ التدابير لحماية من يرغبون في العمل

« وبلغ عدد القتلى من المصريين في القاهرة أحد عشر . وقتل الرعاع في ٢٢ ديسمبر أورياً وهو رجل فيه شذوذ ويقطن حياً فقيراً . وكانت سيدة إنجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في حي بولاق وقد نجحت من الاذي البالغ بأن اتخذت من مظلتها درعاً فزقت الاحجار المظلة وهذه أول مرة اعتدي فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية

« وجملة المقبوض عليهم إلى اليوم ١٠٦ »

« الأسكندرية — لم يطرأ تغيير . والحالة مملوكة الاعنة . وجملة المقبوض عليهم ٣٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبياً . وصلت الطرادتان « سرس » و « سناتور »

« منطقة القناة : بور سعيد — قامت صباح اليوم مظاهرات مسلحة . وأخيراً سلمت المدينة إلى الجنود الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبى أن يتفرق معد إنذاره . والخسائر : قتل مصري وثلاثة جرحى

« ويساعد القوات العسكرية تسعون من بحارة سفينة خفر

« الاسماعيلية — يصل غداً الطراد « سباروهوك »

« السويس — تسلم الجيش اليوم المدينة . واضطر الجنود إلى إطلاق النار على بظاهرات أبت أن تتفرق بعد إنذارات من البوليس المصري والضباط البريطانيين . والخسائر : قتل مصري وثلاثة جرحى

« يصل الطراد « سيخ » صباح الغد

« الوجه القبلى — لا اضطراب . يجرى القبض على مبهيجين مشهورين من القاهرة

في جملتهم كامل حسين محامي حركة النقابات في هذه البلاد

« الوجه البحرى — لا اضطراب . فيما عدا مظاهرات في الزقازيق شتمها فريق الجمالة



المصرية ويقوم الطلبة بإذاعة الدعوة

٢٠ — من الفيهد مارشال فيكونت ألتبى إلى المركز كرزون أوف كدلسن  
( وصل في ٢٢ ديسمبر )

« بالتلغراف ٠٠٠٠ القاهرة في ٢٦ ديسمبر ١٩٢١

« إيماءاً إلى تلغرافى المؤرخ في ٢٥ ديسمبر

« القاهرة — تحسن حال الحضور اليوم بين موظفى الحكومة إلى الوزارات  
« ولا تزال المدارس مضرية . وقامت اليوم بمض مظاهرات فى الاحياء الفقيرة  
من المدينة . وهاجم جمهور قسم بوليس الدرب الاحمر هذا الصباح . وذهبت سيارة  
خفيفة مصفحة لمساعدة البوليس ، فقدت بالحجارة فقابلت المثل بالمثل فقتل من الجمهور  
أربعة وجرح خمسة

« وأقام الجمهور بعد الظهر المتاريس فى نفس هذا الحي وذهبت إحدى سيارات  
الجيش لتقويضها فقاومها الجمهور فأطلقت النار لتفريته وألحقت به خسائر

« وعقدت فى الازهر إجتماعات سياسية

« ألاسكندرية — اخالة هادئة

« منطقة القناة : بورسعيد — الحالة لا تزال مضطربة . والمظاهرات المصحوبة  
بالتخريب مستمرة فى الاحياء الوطنية والازهاب يحدث مصاعب

« السويس — لم تقع حوادث أخرى

« الوجه القبلى — لم يحدث إضطراب إلا فى جرجا حيث اضطر البوليس أن  
يطلق النار على مظاهرات عدائية فألحق بها خسائر . وأضرب اليوم عمال التلغراف إضراباً  
عاماً دام ثلاث ساعات

« الوجه البحرى : فى طنطا — حيث هناك الآن أوردطة بريطانية تامة —  
الأضراب تام ما خلا موظفى المديرية . وفى زفتى اعتدى الرعاع على بناء المركز  
فردهم الجيش المصرى الذى أطلق النار وأنزل بهم خسائر : هى قتيل وجريحان . وقد

سيرت إلى هناك ( زفتي ) سرية من الجنود البريطانية

٢١ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدلسن  
( وصل في ٢٨ ديسمبر )

« بالتلغراف .... القاهرة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١

« إيماءاً إلى تلغرافي المؤرخ في ٢٧ ديسمبر

« تحسنت الحالة في البلاد أثناء الاربع والعشرين ساعة الاخيرة . واستؤنف  
العمل في جميع مكاتب الحكومة تقريباً على النحو العادي

« ومدارس القاهرة لاتزال مضرمة وقد أشير باغلاقها فأغلقت .

ولم ترد أنباء بوقوع حوادث خطيرة في المدن الكبرى وإن كانت قد قامت  
مظاهرات صغيرة في القاهرة ودمهور والمينا عولجت بدون مشقة وتحسنت الحالة  
كثيراً في بور سعيد

٢٢ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدلسن  
( وصل في ١٢ يناير )

« بالتلغراف .... القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

« هذه قائمة سترد إليها الاشارة في تلغرافي التالي :

« عبد الخالق ثروت باشا وزير سابق

« إسماعيل صدقي باشا »

« إبراهيم فتحي باشا »

« جعفر والي باشا »

« مصطفى فتحي باشا النائب العمومي

« مصطفى ماهر باشا المدير السابق لديوان الاوقاف العمومية ونائب رئيس

النقابة الزراعية العامة

« محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقاينة سابقاً

« واصف سميكه بك مستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية



٢٣ — من الفيلد مارشال فيكونت ألتبسي إلى المركز كرزون أوف كدلسن  
( وصل في ١٢ يناير )

« بالتلغراف . . . . القاهرة في ١٢ يناير ١٩٢٢ »

« إيماء إلى تلغرافك المؤرخ في ١٥ الماضي »

« أريد — بموافقتكم — أن أوجه إلى السلطان كتاباً — نصه وارد في تلغرافي  
التالي — وفي الوقت نفسه أعلن أن وزارة تألفت برياسة ثروت باشا، أعضاءها  
مذكورة أسماؤهم في تلغرافي السابق . وقد قدم لي ثروت قائمة أسمائهم هذا المساء  
ومنهم تكون وزارة قوية تمثيلية . وليس ثم من شك في أن ثروت قد نجح في  
اكتساب أرشد العناصر في مصر إلى صفه . وقد تعهد السياسة المذكورون أن يشتركوا  
في الوزارة برياسة ثروت على أساس السياسة الواردة في مشروع كتابي إلى السلطان  
« والغرض من الفقرات الأربع الأولى في مشروع كتابي إلى عظمتته هو

إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ الذي قدمته إليه في ٣ ديسمبر وفق تعليماتكم .  
وتتناول الفقرة الخامسة المواد التي أسيء فهمها أكثر من سواها في مشروع المعاهدة  
( معاهدة كرزون ) والفقرة السابعة تشرح الباعث على إبعاد زغلول وزملائه .  
والفقرتان الثامنة والتاسعة تؤكدان حسن نية حكومة جلالة الملك . والفقرتان  
التاليتان ( ١٠ و ١١ ) تتضمنان الموافقة على المبادئ التي يشتمل عليها برنامج ثروت  
أما الأمور الأخرى الواردة في مشروع المعاهدة والتي لا إشارة إليها في برنامج  
ثروت فمتروكة — كما هو مذكور في الفقرة الثالثة عشرة — لمناقشات تجري فيما  
بعد . ولا ذكر لمسألة تعويض الموظفين البريطانيين، ولكن آراء ثروت معقولة جداً  
في هذا الموضوع الذي يمكن تناوله على حدة متى شاءت الحكومة المصرية ذلك  
« والتحفظ ( أ ) يتناول مسألة الجنود البريطانية في مصر

« والتحفظ ( ب ) يشمل المواد ٦ و ١١ و ١٤ من مشروع المعاهدة »

« والتحفظ (ج) يستوعب المواد ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ إلى ٢٦ من (مشروع المعاهدة)

« على أن الفقرة العاشرة من مشروع كتابي تتضمن — كما ستلاحظون — منحة فيما يتعلق بالحماية وهذا أكثر مما ذهب إليه ثروت في الأصل كما هو مذکور في الفقرة الأولى من تلغرافي الثاني المؤرخ في ١٢ ديسمبر

« وقد جاء في الفقرة الأخيرة من الكتاب السابق المرفوع إلى السلطان « المذكرة الإيضاحية » أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر فيما عني أن يقترح من الطرق لتنفيذ جوهر اقتراحاتها ، فها هي ذي الطريقة مينة في المشروع المعروض الآن ( أنظر الفقرة ١٣ من تلغرافي التالي )

« كانت الاضطرابات التي وقعت على أثر إبعاد زغلول أقصر وأقل خطورة مما كان لنا أن توقعه ولم يعمده (الابعاد) كثير من المصريين بحق عملاً إستبدادياً من أعمال القمع بل اعتبروه توطئة لازمة لمجهود آخر لايجاد العلاقات الودية بين البلدين وهي علاقات تنسدها على التحقيق حكومة جلالة الملك. ولا يزال المصريون يرغبون فيها وإن كانت آمالهم لم تتحقق إلى الآن . ولذلك عدوا هذه الابعادات ضرورية ومرغوبة ! وأنا مقتنع بأن هذا الوعد بإلغاء الحماية هو الطريقة الوحيدة لاستبقاء حسن نية تلك العناصر السياسية في مصر التي سلكت معنا خطة شريفة وأعارتنا معونتها في أوقات كان من أشق الأمور عليها أن تفعل ذلك ، وبهذه الطريقة أيضاً تخفف من عداوة العناصر المناصرة

« ويخيل إلي أنه من الحق أيضاً أن اللحظة الحاضرة أنسب الاوقات لهذه المنحة . ولنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادئ الموجود الآن إلا إذا قدمنا حجة صادقة على اتخاذنا موقف المسألة . ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى لیسكون من المستحيل الحصول على حكومة (وزارة) مصرية وليس ذلك كل ما هنالك ، بل أكون حقيقاً أن أقطع من كل مستقبل للبلاد التي تنكفي راجعة إلى



حالة تناوبها فيها الفتن وضروب القمع التي تضيق كلاً من مصر وبريطانيا العظمى  
والتي شهدت منها الكفاية ولا بد أن ينتهي الأمر إذ ذاك إما إلى ضم بلاد عذيفة العداء  
لا يكون حكمها إلا بالقوة ، وإما إلى التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك  
« ولقد ألقنا أن نتنظر من العالم أن يعجب بعملنا في مصر ولا يدور بخدي  
ما هو أبعث على الأسف من هذا الختام . وقد عرضت اقتراحاتي بعد مفاوضات  
مطولة مع ثروت وأنصاره الأقرب بين المتصلين بدائرة واسعة من الرأي العام ، ومع عدلى  
الذي كانت معوثته نزيهة قيمة . ويؤيدني التأيد الوطيد التام مستشاري الذين لا خلاف  
يبنى وبينهم في دقة ما . لذلك لا يسعني إلا الإلحاح في حضكم على أن تحملوا حكومة  
جلالة الملك على إجازة تسليم مشروع الكتاب إلى السلطان بلا إبطاء وبدون  
تحويل فيه

« وأكون مديناً بالشكر لكم إذا أحببتم تلغرافياً

٢٤ — ( التلغراف رقم ٢٤ يشتمل على ماورد بخطاب اللورد ألباني لعظمة  
السلطان وتصريحات الحكومة الانجليزية لمصر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . ونشر  
في الخطاب رقم ٣٥ كما سيأتي بعد )  
٢٥ — من القيد مارشال فيكونت ألباني إلى الماركيز كرزون أوف كدالستون  
( وصل في ١٢ يناير )

« بالتلغراف ٠٠٠ القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢  
« حدث شقاق في الوفد الذي أعيد تأليفه  
« إستقال أمين عبد العزيز بك فهمي والمتنظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين  
لإنفصالهم عن

٢٦ — من السير أ . كرو إلى القيد مارشال فيكونت ألباني ( بالقاهرة )  
« بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ١٣ يناير  
« لن يدخر جهد للحصول على قرار عاجل في المسائل التي ذكرتها في تلغرافك

المؤرخ في ١٢ يناير . وأنت لاشك تعلم أنه لا يمكن إرسال الرد حالا في موضوع له هذه الأهمية أثناء غياب رئيس الوزارة واللورد كرزون في « كان »

٢٧ — من المركز كرزون أوف كدلسن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي  
« بالقاهرة »

« بالتلغراف . . . كان في ١٤ يناير سنة ١٩٢٢  
« غادر رئيس الوزارة وبقية زملائي « كان » ولذلك لا أستطيع أن أقول  
بشيء حالا في المسألة التي أترتها في تلغرافك المؤرخ في ١٢ يناير إذ كان لا بد من  
إحالتها إلى مجلس الوزراء . وسأعود إلى لندن في أوائل الأسبوع المقبل وسأعجل  
بمعرض إقتراحاتك وإبلاغك ما تقرره حكومة جلالة الملك

٢٨ — من المركز كرزون أوف كدلسن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي  
« بالقاهرة »

« بالتلغراف . . . وزارة الخارجية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٢  
« إهداء آ إلى تلغرافاتك المؤرخة في ١٢ يناير — تأليف وزارة مصر الجديدة  
« قبل الوصول إلى قرار نهائي في إقتراحاتك ترغب حكومة جلالة الملك أن  
تقف على أوفي المعلومات المسورة على المركز الحاضر في مصر . ويريد أن تسمع  
رأي من أهم أقدر من سواهم على الإشارة عليها في هذا الموضوع شخصياً . وأنا  
أفترح أن ترسل إلى إنجلترا بأقل ما يمكن من الإبطاء لإيموس ( مستشار الحفانية )  
وكيتون ( مستشار الداخلية ) إذا كنت تظن أن الوصف المذكور ينطبق عليها خبر  
إلتحاق

٢٩ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز كرزون أوف كدلسن  
( وصل في ٢٠ يناير )

« بالتلغراف . . . القاهرة في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ »



« إن سير جلبرت كليتون والمستر إيموس والمستر بترسون والمستر دوسون على أنهم إتفاق معي وليس عندهم ما يزيدونه على الآراء التي أعربوا عنها من قبل . ولو أنني أرسلت إلى إنجلترا المستشارين كما اقترحتهم في تلغرافكم المؤرخ في ١٨ يناير لقوض ذلك مركزي إلى حد كبير . وخليق أن يحدث نفس هذا التأثير أن يطول ما يدل على التردد من جانب حكومة جلالة الملك . ويسود الآن « في مصر » النصيح بالمسألة والاعتدال تعلقاً بالآمال المنوطة بالمستقبل القريب . ولكن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم ، ومن أجل هذا كانت أهمية عدم إضاعة الوقت حيوية »

« إستطلعت آراء المصريين المسئولين في دائرة واسعة وهم بالاجماع يؤيدون

رأيي ويظهرونني عليه

« فإذا قبلت إقتراحاتي بلا إبطاء فأني بمقتنع أنها ستؤدي إلى تسوية دائمة للمسألة المصرية . أما إذا رفضت فليست أستشف بديلاً منها سوى تدابير القمع التي تضطرننا في النهاية إلى ضم مصر . وما كانت مسائل « الحكومة » لتحل على هذا النحو . وخليق بمصاعب بريطانيا العظمى إذ ذاك أن تتضاعف كثيراً

٣٠ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى الماركيز كرزون أوف كدليتن

( وصل في ٢٣ يناير )

« بالتلغراف .... القاهرة في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ »

« نشر الوفد — ماعدا الاعضاء المنفصلين — منشوراً مساء اليوم يدعو فيه المصريين أن يرفضوا التعاون بأية طريقة مع الانجليز ، وأن يقاطعوا كل البضائع الانجليزية .... إلخ . والمنشور مفرغ في قالب حاد وهو نجد مباشر لسلطتي »

« وقد أمرت بتعطيل جميع الجرائد التي نشرته ، وعملت على منع إذاعته فيها عدا ذلك

« وأمرت بالقبض على موقعيه وهم : حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط وواصف غالى ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعي والثلاثة الآخرون أعضاء منتخبون حديثاً

« وقد أ برق وكيل روتر إلى لندن بالنص الكامل للمنشور

٣١ — من الماركيز كرزون أوف كدالستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألتبي  
(بالقاهرة)

« نبذة بالتلغراف . . . . وزارة الخارجية في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢

« إيماءاً إلى تلغرافكم المؤرخ في ٢٠ يناير

« إن الحكومة أشد ماتكون رغبة في الوصول إلى حل سلمي للامزمة الحاضرة  
باقامة وزارة مصرية برياسة وزير له وطنية ثروت باشا واقتداره . وهي لا ترى أن  
هذا يكون مستحيلا إذا كان رائد الاحزاب كلها في عملها التقدير الواجب لاحساسات  
الغير واعتقاداته ، ومع الرغبة الوطنية في إيجاد حل شريف لكل من مصر وبريطانيا  
العظمى على السواء

« ومع تقدير اقتراحاتك وما تلقيتيه من التأكيدات أتم تقدير ، فان مجلس الوزراء  
بحس إحساسا قويا بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز تعده  
حيويا للامبراطورية . وإذا كانت هذه التأكيدات مقدمة باخلاص وكان يراد بها  
أن تكون لها قيمة التعهد التام فلا ينبغي أن تكون هناك صعوبة لا يستطيع  
تذليلها في مسوغها في صورة واضحة مقبولة . أما في شكها الحاضر فانها تتضمن التزاما  
قد ينازع فيه فيما بعد بل ويشكر ! وقد تستهدف بذلك حكومة جلالة الملك إلى اتهامها  
بحق بالتخلي عن مركزنا الرئيسي بدون ضمانات للمستقبل . لانه إذا حصلت الموافقة على  
إلغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عمالي ذلك فقد  
نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يعضيا في  
إقرارها فيما بعد . فيحدث ما هو أنكب مما تخاف أن يكون . وفي مثل هذه الحالة  
تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد — وإن كان هذا ضمانا  
فعليا ضد الاضطرابات الخطيرة — عاجزة عن إثباتها الحل السلمي الذي ننشده جميعاً



« وحكومة جلالة الملك على أتم رغبة في أن تكون المسائل المعلقة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين ولكن ينبغي أن يكون ذلك قائماً على شرط حصول التفاهم الصريح في النقط التي علفت عليها الأهمية الواجبة خلال الأحاديث التي جرت لك مع الساسة المصريين والتي ينبغي أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفاً أحكم لحدودها وأضبط

٣٢ -- من المراكز كرزون أوف كدليستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي ( القاهرة )

« نبذة بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٢  
« يسر حكومة جلالة الملك أن تفد إليها حالاً لاطلاعها على آرائك  
« هذا ومن حيث إن من المرغوب فيه على ما يظهر أن لا يكون ثم سوء فهم فيما يتعلق بسياسة حكومة جلالة الملك وموقفها الحاضر أو فيما يتعلق بالظروف التي دعت فيها إلى الحضور للمباحثة، فالتأني أن تصدر هنا يوم الاثنين ٣٠ يناير بياناً موجزاً للحالة ويسرنا أن تصدره في الوقت نفسه في مصر . أما نصه فوارد في تلغرافي التالي مباشرة

٣٣ -- من المراكز كرزون أوف كدليستن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألنبي ( القاهرة )

« بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٢٨ يناير  
« هذا هو بيان الحال المشار إليه في تلغرافي السابق مباشرة نورسله لنشره يوم الاثنين  
« دعي نخامة نائب الملك للذهاب إلى إنجلترا لكي يقدم لحكومة جلالة الملك المعلومات الوافية ويبدى لها رأيه عن الحالة الحاضرة في القطر المصري ، وعماد من الخبرات بينه وبين الوزراء السابقين فيما يخص بحكومة هذه البلاد في المستقبل  
« ويظهر أن هناك شعوراً في بعض الدوائر بأن بريطانيا العظمى قد رجعت أو

أوشكت أن ترجع عن موقفها المنطوي على التسامح والعطف على أماني المصريين وأنها تسوي الاتفاقيات بمركزها الخاص في القطر المصري لاستبقاء نظام سياسي وإداري لا يتفق والحرية التي صرحت باستعدادها للاعتراف بها

« على أن الأمر ليس كذلك فإن سياسة حكومة جلالة الملك سواء أثناء وجود الوفد الرسمي المصري برئاسة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا بإنجلترا أو بعد ذلك ، مبنية على المبادئ الآتية :

« إن حكومة جلالة الملك في حين أنها لا تنوي مطلقاً أن تسلم تحت ضغط الاضطراب والعنف بما هي علي استعداد لمنحه مراعاة لانه حق في ذاته ، فإنها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب من البرلمان البريطاني رفع الحماية الممننة علي مصر في سنة ١٩١٤ ، والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة ، والموافقة علي إيجاد برلمان مصري وعلي إعادة وزارة خارجية مصرية ، وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التي تعدها إنجلترا شروطاً حيوية لمنفعة مصر ومنفعة الامبراطورية علي السواء وهي :

« لا بد لها من الضمانات التامة الفعالة علي :

« أولاً — أن تؤمن وصلات الامبراطورية التي تعد مصر موقعاً جوهرياً لها  
« ثانياً — أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحقوق والسلطة بأن تقدم للجاليات الاجنبية الضمانات التي تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى في الظروف الحاضرة

« ثالثاً — أن تجعل مصر في مأمن من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة . وبمجرد إبرام اتفاق يفي بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية ، فإن الحكومة البريطانية ان تتردد في عرضه علي البرلمان البريطاني للتصديق عليه .

٣٤ — من الفيلد مارشال فيكونت ألنبي إلى المركز كروزون أوف كداستن  
( وصل في ٣٠ يناير )



« بالتلغراف ... الناهرة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢  
 « طبقاً لتعليماتك الواردة في تلغرافك الاول المؤرخ في ٢٨ يناير سأل إلى  
 لندن يوم الاربعاء ٨ فبراير عن طريق تريستا وسأغادر الاسكندرية يوم الجمعة  
 المقبل ورفقتي السير جلبرت كليتون ومستر إيموس  
 « وغداً الظهر أصدر البيان الذي يشتمل عليه ثانياً تلغرافيك المؤرخ في ٢٨ يناير

٣٥ — من المركز كرزون أوف كدلسن إلى الفيلد مارشال فيكونت ألتسبي  
 وزارة الخارجية في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢  
 « يا جناب اللورد

« أرسل إليك مع هذا صورة من الوثائق الآتية :  
 ( ١ ) تصريح بانتهاء الحماية على مصر وستطلب حكومة جلالة الملك إلى البرلمان  
 أن يوافق عليه

(ب) كتاب ترفعه إلى السلطان عند إبلاغ عظمته التصريح السابق  
 ( ٢ ) وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأن أهل مصر سيثبتون أنهم أهل للاستقلال  
 الذي نالوه الآن وأنهم سيرهنون باستعمالهم إياه على أن الثقة التي وضعت فيهم ليست  
 في غير محلها

« وأني لك . . . . الخ .

كرزون أوف كدلسن»

\*\*\*

« الوثيقة الاولى المرفقة بالتلغراف ٣٥

« تبليغ مر فوع إلى عظمة السلطان بواسطة المندوب السامي

« يا صاحب العظمة

١ — أشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض

عبارات المذكورة التفسيرية التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر  
مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف  
٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكورة من التعليقات العديدة أن  
كثيراً من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها  
القائمة على التسامح والعطف على الاماني المصرية وأنها تنوي الانتفاع بمركزها  
الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها

٣ — إنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل  
أن الأساس الذي بنيت عليه المذكورة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها  
بريطانيا العظمى ليست لإبقاء الحماية حقيقة أو حكماً ، وقد نصت المذكورة على أن  
بريطانيا العظمى تود أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية  
ومن مركز دولي

٤ — وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي  
يلتزم مع حالة البلاد الحرة ، فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها  
على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر ، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع  
القوات العسكرية . على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك  
أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة . والامل وطيد في أن الأحوال  
العالمية سائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فكم قيل في المذكورة  
سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات  
المصرية لصيانة الصالح الاجنبية

٥ — أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في أمور مصر الداخلية فذلك  
ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا زال تقول أن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن  
تترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق التي عرضته بريطانيا



العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارة المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر ، وكل ما قصده هو أن تستبق أداة إتصال نستدعيها حماية الصوالمح الأجنبية ٦ - هذا هو كل مرعى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن

رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية ٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذي يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الامن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يشير مخاوف الاجانب، ويجعل صوالمح الدول في خطر . وأنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيراً أي مساس بمطمحهم ، الاسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي تنبى بيانها . فان الحكومة البريطانية لم يكن غرضها إلا أن تضع حداً لتسيج ضار، قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية . ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير صالح القضية المصرية التي تستفيد من أن يكون بحثها في جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص ٨ - والآن وقد بدت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تغلب في الساعات الحاسمة ، فاني لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تموي أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا وأني لعلي يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الاساس لحل المسألة المصرية حلاً نهائياً مرضياً

٩ - وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالامر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري

« وإذا أبطأ لأي سبب من الاسباب إنفاذ قانون التضمينات ( إقرار جميع إجراءات السلطة العسكرية البريطانية) الساري على جميع ساكني مصر، والذي أشير إليه في التصريح الملحق بهذا ، فاني أود أن أحيط عظمتكم علما بأنني إلي أن يتم إلغاء الاعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية في جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية

١١ — فالكلمة الآن لمصر وأنه يرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء

\*\*\*

« الوثيقة الثانية المرفقة بالتلغراف ٣٥

## تَصَرُّفَاتُ مِصْرَ

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

« وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطوية البريطانية ، فيسوجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — إتمت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة



٢ - لحالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضييمات ( إقرار جميع الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية البريطانية ) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغي الاحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ - إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي :

أ - تأمين وصلات الامبراطورية البريطانية في مصر

ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة

ج - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية لاقليات

د - السودان

« حتى تبرم هذه الاتفاقات تبقي الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي

عليه الآن

٣٦ - سكرتير مجلس الوزراء يقدم تحياته إلى الوكيل الدائم لوزارة الشؤون

الخارجية ويرسل إليه من هذا صورة مع التلغراف الذي أبرق إلى رؤساء وزارات المستعمرات المستقلة ( الدومنيون )

« مكتب مجلس الوزراء

« رقم ٢ حقائق ويتحول من ٠ و ١٠

« ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

\*\*\*

« الوثيقة المرفقة بالتلغراف ٣٦

« تلغراف من وزير المستعمرات إلى الحاكم العام لكندا وإلى حكومات أستراليا

وزيلنده الجديدة وإتحاد افريقيا الجنوبية

« دوتج ستريت في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

« من رئيس الوزارة ( البريطانية ) الى رئيس وزارتكم :  
 « يسرني أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قد قررت الآن بالاتفاق التام مع  
 لورد اللنبى إصدار تصريح لمصر تنهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة  
 فيما يتعلق بالصوايح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر . وهذا التصريح  
 مصوغ وفق الآراء التى أعرب عنها فى المؤتمر الامبراطوري وهو ينفذ المبادئ التى  
 وضعت وقتئذ

« وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التى عرضتها حكومة جلالة الملك فى شهر  
 نوفمبر مع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر . وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات  
 أن استقالت الوزارة ( العدلية ) وأن حدثت اضطرابات صغرى فى عدة مدن قعت  
 بسهولة وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية ، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية  
 ولاحداث إضراب عام بين مستخدمي الحكومة ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل  
 وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الاحكام العسكرية  
 لاثباته أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون وهم الآن فى  
 طريقهم إلى سيشل

« وفى خلال هذا مضى لورد اللنبى فى المفاوضات لتأليف وزارة وعرض فى يناير  
 إقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة ( الانجليزية ) وخلاصة هذه الاقتراحات  
 أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا ، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة  
 مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوايح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر  
 لمناقشات تدور فى المستقبل . وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل إلى قبوله إذ  
 كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوايحنا الخاصة التى تلبت  
 متى انتهت الحماية بالأساس قانونى ، وعلى الجملة تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء  
 المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات . ولذلك إقترحنا  
 طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بانتهاء الحماية متى عقد  
 الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوايح البريطانية . ولكن اللورد اللنبى



صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهدها للسانة المصريين وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة . فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جداً

« ومن حيث إن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما فقد تقرر أن نغضى إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد ، أرسلناه اليكم بالتلغراف مع هذا وهذا التصريح — مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة — يقرر المركز الذى ندعيه فى مصر حيال كل الدول الأخرى ، ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيواً لتأمين الامبراطورية . وقد أقيمت الحالة الراهنة فى كل هذه الأمور . ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة فيها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح . وفى خلال ذلك يكون المصريون أحراراً فى وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانهم

« ونحن تنوى فى إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية فى مصر لا يتضمن تغييراً ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر . وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها . ولذلك فأنها ( أي بريطانيا ) ستحافظ دائماً بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها منفعة بريطانية جوهرية . ونحن بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هي محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر ، تنوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقض فيها أية دولة أخرى ، وأنها بعد كل محاولة يراد بها التدخل فى شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير ودي . وأنها تعتبر كذلك أي إعتداء على أراضي مصر عملاً عدائياً نرده بكل الوسائل التى لدينا

« وسيسلم اللورد اللبني التصريح إلى السلطان فى ٢٨ فبراير ، وسيقدم إلى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه . أما نصه فسيرسل إليكم فى تلغراف على حدة  
د . لويد جورج »







(مملكة الملك - فؤاد الاول)

# جَلَالَةُ الْمَلِكِ

## فَوَادُ الْأَوَّلِ

« وبعد أن قدم اللورد ألنبي في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لعظمة السلطان ( فواد الاول ) الوثيقتين المذكورتين في الكتاب الابيض مع خطاب اللورد كرزون رقم ٣٥ . وبعد أن ألف دولة عبد الحاق ثروت باشا الوزارة في أول مارس . وبعد أن أقر مجلس العموم تصريح الحكومة البريطانية لمصر في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ ... بعد ذلك كله إتخذ سلطان مصر لقب « ملك » وأصدر جلالته في هذا الشأن مرسوماً هذا نصه :

« إلى شعبنا الكريم

« لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا ، وأنا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك . ونعلن على ملاء العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والأستقلال . ونتخذ لنفسنا لقب « صاحب الجلالة ملك مصر » ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية

« وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظمى أننا لن



نألو جهداً في السعي بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة  
والعمل على إساد شعبنا الكريم

« وأنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد

لمصر ذكرى ماضيها المجيد (فؤاد)

« صدر بسراي عابدين في ١٩ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة

١٩٢٢) رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ »

« ثم نشرت الصحف العالمية مذكرة إنجليزية هذا نصها :

« لوندرة في ٢٧ منه — في البلاغ الدوري الذي أرسلته الحكومة البريطانية

إلى الحكومات الأجنبية بخصوص إنهاء الحماية في مصر والاعتراف باستقلالها

أوضحت الحكومة الإنجليزية أنها لا تحول في المستقبل حمايتها للرعايا المصريين

المقيمين في بلاد آخر . ولكنها قالت إن إنهاء الحماية لا يتضمن أي تغيير في الحالة

الحاضرة بالنسبة لمركز مصر حيال الدول الأخرى . وعليه فإن بريطانيا العظمى

تعتبر عملاً عادياً كل محاولة أجنبية للتدخل في الشؤون المصرية وأنها ترد بما لديها

من قوة كل إعتداء على الأراضي المصرية (١) هافاس »

« وهذه المذكرة لا معنى لها إلا أنها إعتداء على مصر نفسها . وتحديد صريح

في مواجهة العالم كافة لحمايتها وانفراد بريطانيا العظمى وحدها بمراقبة مرافقها

مراقبة السيد للمسود والحاكم للمحكوم !

\*\*\*

« وعلى أثر هذا نشرت جريدة الفيجارو في صدر عددها الصادر في ٢٥

أبريل سنة ١٩٢٢ حديثاً جرى بين مكاتبها مسيو ريمون ريكولي وجمالة

ملك مصر ( فؤاد الأول ) في ١١ أبريل . ولقد ترجمته ونشرته جريدة الأخبار بالقاهرة في حينه وهذا نصه نقلاً عنها :

« نلت شرف مقابلة طويلة مع جلالة الملك « فؤاد الاول » الذي لقب منذ بضعة أسابيع بلقب « ملك مصر » وهو لقب قد ترك منذ عشرين قرناً أي منذ آخر ملوك البطالسة وقد سنحت لي الفرصة بأن ألتقي بجلالته مراراً في باريس « إنه رجل قوي متين في أشد العمر — فهو في الرابعة والخمسين ولكنه أبعد من أن يظهر بهذا العمر — فأول ما يظهر للرائي منه أنه ذو عزيمته مطمئنة وطيدة « أما الهيئة فباشرة سمحة ، وأما المقابلة فبصدر رحيب ، وكذلك المحادثة والنظرة تسمان عن الصراحة . ومن مواهبه أن يصل سريعاً إلى معالجة الأمور الدقيقة وأن يعبر عنها دون إبهام ولا غموض

« وهو ابن حفيد « محمد علي الكبير » ابن إسماعيل ، ولم يكن يظهر أنه سيتولى الحكم . ولما أنزل أبوه من الأريكة رافقه في رحلاته ثم في إقامته في أوروبا وبدأ دروسه في جنيف ، وواصلها في المعهد العلمي العام في تورينو ، ثم في الأكاديمية الحربية حيث أدى إمتحان الضابط بكل نجاح

« ولشغفه بالمسائل العلمية حول في مصر همه وماله إلى تأسيس عدة جمعيات علمية ومعاهد إجتماعية وإعانتها

« ومن أهم أعماله إنشاء الجامعة المصرية وجمعية الاقتصاد السياسي ومعهد الأحياء المائية وتولى إدارة الجمعية الجغرافية فأرسل فيها حياة قوية ... قال لي جلالته :

« إن الحوادث دعتنا إلى تولي السلطة ولم يكن لنا فيها أقل مطمع وأنت لا تجهل الظروف التي ارتقينا فيها العرش . ففي أكتوبر سنة ١٩١٧ تطورت الحرب تطورا صعبا حتى كان الختام غامضاً جداً ، بعد ما خرج الروس من الميدان وسقط في الشرق نصف رومانيا ، ولكني لم أكن لاشك أقل شك في النهاية لطول



مدة إقامتي في أوروبا ، ولمعرفتي من وراء الملاحظات الفعلية التي كنت ألاحظها من أنه لا يقوم شيء بمقام الموارد والعقل والحالة المادية والادبية عند جميع الأمم المتحاربة فكنت دائماً موقناً بأن النصر يكون في النهاية للحلفاء

« وكنت أعرف أنه ليس في جانبهم الحق فقط ، بل القوة أيضاً . ولكن لم يكن الناس جميعاً ولا سيما في الشرق وهم بعيدون كثيراً عن ميادين القتال يفكرون مثلي أو يتسني لهم ذلك مثلي . ففي هذه الظروف قبلت بحمل عبء السلطنة المبهظ »

« هذا كلام جلالته أما الذي لم يقله لي وعرفته مما سمعته حولي فهو أنه عند ماتوفي السلطان ( حسين كامل ) كان ارتقاء العرش مما لا يطمع فيه ، حتى أن الأمير الذي كان معداً لارتقاائه وهو الأمير « كمال الدين حسين » أعلن أنه متنازل عنه »  
« فأقدام الأمير فؤاد بكل شجاعة على القبول أجلي بل أنقذ حالة كانت في حرج شديد سواء كانت من جهة مصر أو من جهة الحلفاء . وهذا أمر ثابت يمكن تأييده »  
« وبهذا حفظت مصر لنفسها شخصيتها الممتازة ، وصانت مبدأ سيادتها التي حارب في سبيل نيلها مؤسس الأسرة الحاكمة الآن « محمد علي » . وتلك السيادة ما فتئت من عهده تزداد توطداً إلى أن توجتها الحوادث في هذه الايام »  
« ومن جهة أخرى فإنه قد حقق لمصر أن تقيم حاجتها بأنها كانت دائماً بلا انقطاع ولا وهن في جانب الحلفاء حتى في أشد الايام حرجاً وهذه الحجة كانت حاجتها الأساسية التي يستأنها عند ما خان الوقت للمطالبة باستقلالها »

\*\*\*

« إستأنف جلالته الحديث معي بقوله :

« إنني لسعيد ، بل فخور ، بأن أكون أول ملك لمصر المستقلة . وكن على ثقة بأن غالبية شعبي تشاطرني هذا الارتياح . ولقد تسمع من هنا أو هناك بعض التحفظات والانتقادات بل الاحتجاجات ، فلا يؤثرن ذلك فيك تأثيراً يتجاوز حده . أليس من أول نتائج الحرية العامة وجود المعارضة ؟ »  
« لقد مررنا وسنمر بساعات عصيبة ، بل بساعات لامثيل لها ، ولكن شعبي يدعي

الآن لان يرى العالم أهو جدير أم غير جدير بالحرية التي يستعيدها ؟ وهل هو قادر على أن يتولى شؤونه بيده ؟ أما أنا فاني واثق بمقدرته على أن يرضى حتى المتعنتين . « ألا إن المهمة التي أمامنا لمن أصعب المهام وأثني لأربأ بنفسى عن كل تسرع وعن كل

تنبؤ قد تكون نتائجه مما لا يقبل إصلاحاً

» لقد ألقت الحكومة لجنة عليا لتضع مشروعاً للدستور . وهذه اللجنة قد أخذت في العمل . وأنا الذي عشت زمناً طويلاً في أوروبا يسرني أن يكون الوقت قد حان لاعطاء شعبي نظاماً دستورياً مماثلاً لدساتير الأمم الأخرى الحرة . على أن هذا النظام الدستوري ليس كما يظنون مخالفاً لروح التقاليد الإسلامية

» ويقتصر المديح إنما استحققه الماريشال النبي في ما فعلته إنجلترا معنا . فبند يضع سنين وأنا على صلة به فلم يقع بيننا خلاف . لانه رجل نزيه كل النزاهة ورجل الاستقامة والاخلاص المحم . فهو قد درس حالة مصر بلا تحيز ولا أوهم . وكون له رأياً من تلقاء نفسه . ولما تأصل هذا الرأي عنده لم يحوله عنه تحول . فلم يهيب المخاطرة بل أتى في الساعة الملائمة في إحدى كفتي الميزان نفوذه العظيم وهيئته الشخصية فرجح قضيته . ولم يكن فضله قليلاً فقد مرت أوقات حرجية كانت تتطلب شجاعة كبيرة وخلفاً ممتازاً حتى لا يتحول عن السبيل التي رسمها لنفسه

» فن أجمل ما نرى أن يظهر الجندي الذي رفته الحرب إلى قمة النظام العسكري وقد كاله المجد والشرف مثل هذا المظهر السياسي

» وهذه الكلمات انتهى الحديث فخارجاً ننسى الاعجاب بأن أسمع من ملك المديح الكبير في رجل كان من الممكن أن يكون خصمه فلم يكن إلا صديقه « أه

\*\*\*

» ونشرت جريدة السياسة التي تصدر بالقاهرة في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥

بمعنوان « صاحب الجلالة - فؤاد الأول » الآتي نصه :



« يستيقظ جلالته عادة ، كما قال لبعض المترين إليه ، في الساعة الخامسة صباحاً ولكنه شفقة ورأفة بموظفي القصر ورجال البلاط لا يغادر غرفه الخاصة إلا بعد ذلك بزمان غير قصير

« والواقع أن جلالته يستيقظ في فجر كل نهار وبعد أن يستحم ويقضى فترة وجيزة في الرياضة البدنية يتناول فطوراً بسيطاً ثم يعتمد إلى مطالعة الصحف والمجلات. ولا نظن أن ملكاً آخر أو رئيس وزارة أو رجلاً من رجال الدولة يطلع على ما يطلع عليه جلالته منها

« ويهتم جلالته أولاً بالصحف المصرية فترفع إليه الصحف الكبرى العربية والافرنجية بمجرد ظهورها . ويطلع رئيس الديوان الملكي أو من ينوب عنه على بقية الصحف ويعرض على جلالته المسائل الهامة التي ترد فيها وكثيراً ما تبلغ قصاصاتها أربعين أو خمسين صفحة

« ولا يفوت جلالته شيء من تعليقات الصحف وأبحاثها في المسائل المختلفة حتى أصبح عارفاً بأساليب كبار الكتاب مطلعاً على ميولهم وأرائهم وكثيراً ما يراقب تغيرات البعض وتطورات البعض الآخر

« ويتلقى جلالته عداً صحف البلاد عدداً لا يحصى من صحف العالم ومجالاته في مختلف الأبحاث بين تاريخ وعلوم وآداب وفنون. ويتلقى قصاصات الصحف في كل ما تنشره عن مصر في مختلف البلدان

« وهكذا فإن جلالته على بينة من الحالة السياسية العامة . واسع الاطلاع على كل ما يقع في كل دولة من دول أوربا. وكثيراً ما يدهش من يتشرفون بعقابلة جلالته من الدقة الكبرى والاطلاع العظيم في كل موضوع يتكلم فيه، بل في موضوعات عويصة ودقيقة أو فنية لا يخطر لانيان ببال أن وقت ملك يتسع لها

« ويبدأ جلالته باستقبال من يحظون بالمتول بين يديه حول منتصف الساعة الحادية عشرة صباحاً وقد تستمر المقابلات حتى الساعة الثانية بعد الظهر . ويستقبل

جلالة الملك زائريه عادة في مكتبه الفسيح المشرف على فناء القصر إلا إذا كان الزائر ذا مقام كبير أو كانت الزيارة رسمية

« والملك كثير التلطف مع من يتشرفون بمقابلته، فلا يكاد الانسان يقضى في حضرته دقائق قليلة حتى يزول عنه الخوف والارتباك الذي يشعر به كل من يقابل ملكاً لا سيما إذا كانت المقابلة الاولى »  
« وبلغ من تلطف جلالته ورقته وأدبه الجم الوفير أنه يتفضل فيقف متى دخل زائر ويتقدم لمصافحته

« وحديثه كله صراحة لا تصنع فيه . وجلالته ذا كره حاضرة جداً وكثيراً ما يتضمن حديثه تذكارات ماضية عن الاشخاص والاشياء

« ومكتب جلالته من « الاكاجو » على نمط « لويس الخامس عشر » محلي بالبرونز وعلى جانب أحد المصاييح الكهربائية قطعة من الورق المقوى لا تتجاوز عشرة سنيمترات مربعة كتب عليها كلمة « الصبر »

« والصبر من فضائل جلالته التي لا تحصى — وليس لجلالته إلا فضائل —  
فان العقبات لا تثني من عزيمته جلالته وقد كان حاله هذا وهو أمير فكم من مشروعات نافعة للبلاد ففكر فيها منذ عشرين سنة مثلاً ثم حالت الظروف دون تحقيقها ولكنه لم يتخل عنها بل ظل يعمل حتى أخرجها الى حيز الوجود . ولا يزال يحقق بعضها لخير البلاد وسعادتها ، وبعضها الآخر باق للفرص الملائمة

« وعلى أثر تناول طعام الغداء ( في غير أيام الصوم ) يستقبل جلالته رؤساء الديوان الملكي والدائرة الخاصة ويبحث المسائل التي تعرض عليه بكل دقة وعناية حتى الساعة الرابعة إذ يستأنف المقابلات الرسمية . ومتى وجد برهة قصيرة خرج للتزهد في حديقة القصر

« ورئيس الوزارة يعرض على جلالته أمور الدولة ويتولى جلالته رئاسة جلسات مجلس الوزراء بانتظام ، ويرسل إلى جلالته جدول الاعمال ومذكرات إيضاحية



بالمسائل المعروضة قبل الاجتماع بثلاثة أيام فيتولى جلالته بحثها ودراستها بنفسه بدقة ويحدث أحيانا أن جدول الاعمال يحوى أكثر من مائة مسألة . وملاحظات جلالته دائما فى منتهى الدقة وإصالة الرأى

« ومتى انتهت المقابلات الرسمية يستأنف جلالته إستقبال موظفى ديوانه ودائرته الخاصة ويبحث معهم فى المسائل المختلفة حتى الساعة الثامنة مساء أحيانا . ويتقضى بعد ذلك زمنا فى الكتابة والقراءة ثم يعمد بعد الانتهاء من جميع الاعمال إلى تناول عشاء خفيف ، ومتى أنهى أعمال الدولة على خير حال ينتهى دور الملك ويسدأ دور رب الأسرة ودور الاب البار بخير أبناء أنجبوا . حفظه الله وحفظهم لهذه الامة » ... أم

\*\*\*

« ونشرت جريدة الاتحاد بعددها الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بعنوان (جلالة الملك فؤاد الاول) تعريب مقال كتبه مستر « برسى هويت » هذا هو نصه بالحرف الواحد :

« قالت هذه الجريدة :

« المستر برسى هويت معروف للقراء ، وخاصة لمن كان له إتصال منهم بالجامعة المصرية . فهو أستاذ الآداب الانجليزية بها وواضع كثير من الروايات عن مصر وغيرها من البلاد ، وله بمصر خاصة صلة يرجع تاريخها إلى سنوات عديدة . فان تكلم فأنما يتكلم عن خبرة ودراية ، وقد تفضل جنابه فأرسل إلى مجلة الاسفنكس بمقال كويس نفيس ألم فيه بطرف من تاريخ حياة مولانا جلالة الملك ، وقد نشرته المجلة المذكورة فى عددها الممتاز الذى خصصته لسياح . ولما كان المقال يتضمن معلومات ثمينة يشوق القارئ الاطلاع عليها لمعرفة ما أثر جلالة الجالس على عرش مصر — رأينا أن ننقله إلى القراء بنصه وفصه . قال المستر هويت :

« لا يزال الناس يجهلون مبلغ ماتدين به مصر خاصة والعالم عامة لجلالة الملك  
 فؤاد الذي قدم لبلاده خدمات جليلة عديدة قبل تبوؤه أريكة الملك بعدة سنين .  
 ويستطيع من يرجع البصر إلى الماضي أن يري الغاية التي كانت تطويها حياته بلا  
 انقطاع . فقد أدرك جلالته في باكورة حياته — كما أدرك سلفه العظيم « محمد علي » من  
 قبل — أن مصر إذا كان عليها أن تتبوأ مركزها — كما تبوأته الآن على التحقيق  
 في طليعة الدول الاسلامية باعتبار كونها أكثرها أخذاً بأسباب الحرية والتقدم —  
 فلا بد من أن تعد نفسها لهذا الجهد الصادق وأن تبدأ قبل كل شيء بإنشاء نظام  
 حكومي إداري ملائم لاخلاق شعبها بحيث لا يتنافر مع التقاليد الاسلامية . وقد جاء  
 مولد جلالة الملك فؤاد ونشأته الاولى فتيماً لهذا العمل الكبير

« فهو ابن الخديوي إسماعيل ، وحفيد إبراهيم باشا ، وحفيد النافعة « محمد علي »  
 ولد جلالته في قصر الجزيرة في ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ . وهو تاسع من تبوأ العرش  
 من الاسرة العلوية التي أسستها عبقرية سلفه العظيم . وقد قصد الامير إلى أوروبا في ميعة  
 الشباب حيث بدأ الدراسة في جنيف ، ثم ما لبث أن التحق بالمجمع الدولي في تورينو  
 وقد أخذت نشأته بطبيعة الحال إتجاها عسكريا . فوافته سنة ١٨٨٥ حتى أكب على  
 الدراسة في الاكاديمية العسكرية المشهورة في تورينو وهناك أتم دروس المدرسة  
 الطوبجية العملية والهندسة العسكرية . ثم التحق بالحيش الايطالي الذي يشغل فيه  
 مركزاً رفيعاً ، وعين ضابطاً في الاورطة الثالثة عشرة من طوبجية الميدان التابعة لحماية  
 روما . وفي سنة ١٨٩٠ إختارة سلطان تركيا ملحقا عسكريا للسفارة العثمانية  
 في فيينا .. وكان الامير الشاب أينما يذهب يحصل على تجارب نافعة ويوجد له أصدقاء .  
 وكانت علاقاته بالاسرة الملكية الايطالية — ولا يزال — في منتهى الوداد ، وفي هذا  
 مزية كبرى لمصر . وما كادت قدم الامير فؤاد تظاً أرض مصر بعد عودته من أوروبا  
 حتى ظهر مالنشأته العسكرية من فوائده جليلة إذ رقي في الحال إلى درجة قائد فرقة



في الجيش المصري، ولكن ما لبثت أن استهوت وأجبت أخرى فاعتزل مركزه الرفيع هذا ليتفرغ لتحسين بلاده من الوجهة العلمية والتأهيلية والحلقية

« إن الاعلان الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ بتنفيذ تصريح ٢٨ فبراير الذي بمقتضاه أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة، هو أكبر حادث يستحق الذكر — لا في تاريخ مصر الحديثة وحدها، بل وفي تاريخ مليكها الذي لم يقصر في قبول أعباء هذه المهمة الشاقة التي لم يطمح إليها شخصياً يوماً من الأيام. وقد حدث الشيء الكثير منذ ذلك الاعلان. بيد أن مصر قد واصلت تقدمها هذا فضلاً عن أن ثقتها بمليكها كثيراً ما أعانتها على تخطي الاوقات العصيبة التي اعتورتها. وهناك أيضاً حقيقة ينبغي أن لا ينساها الانسان تلك هي أن خصائص جلالة الملك العقلية والحلقية وهي خصائص كانت بارزة طول حياته، قد زادت بها تجارب الملك قوة :

« نعم إن الثقافة المتنوعة والآداب السريعة الخلافة موجودات علي حالها، ولكن ولع جلالته بالانصاف ومضاء عزيمته كما يرى، قد ازداد بمرور الأيام وكثرة التجارب، ينشأ حصافة رأيه وبعد نظره قد تضاعفا بفضل عناء الاعمال ومزاولةها  
« وبعد فقد حان الوقت — علي ما يظهر — للامام بطرف من الاعمال النافعة التي قام بها جلالة الملك فؤاد. فالي سنة ١٩٠٦ لم تكن مصر قد خطت خطوة في سبيل التربية العالية. وقد كان العقل المصري شاعراً بذلك النقص، ولكن فضل العمل لسد ذلك النقص بقي محفوظاً للامير فؤاد الذي أصدر نداء إلى الشعب لم يمر عليه ما يقرب من عامين حتى اجتمع لديه ٢٠٠٠٠ جنيه. وبفضل هذا الجهد ولدت الجامعة وصار الامير فؤاد رئيساً لها إلى سنة ١٩١٣. ولا يزال الكاتب يذكر بالاعجاب نشاط جلالته الذي لم يكن يعرف الملل وبعد نظره العملي ولباقة في السير في طريق الفلاح بهذا العبء الشاق في وجه الجهد وقلة الاهتمام العام، وليس شك في أن الفضل في إنشاء الجامعة الاميرية الجديدة، التي أصبحت الجامعة المصرية كلية للاداب فيها، يرجع معظمه إلى غيرة جلالته علي التعليم العالي!

« وبينما كان جلالاته يهتم جد الاهتمام بتعليم شعبه تعليماً راقياً لم يفتنه في الوقت نفسه إدراك حاجة الدهاء . وليس من يشعر أكثر منه بالحاجة القصوى إلى إدخال نظام التعليم الاجباري . ذلك لان جلالاته يعلم جيد العلم أن ضعف الدولة هو في جهل شعبها بصفة عامة ، ولذا يصحح أن ينتظر الانسان أن ينقص عدد الاميين باطراد في خلال السنوات القليلة المقبلة وهم الذين تبلغ نسبتهم إلى نسبة الاميين في روسيا

« ولطالما واصل جلالاته العمل لتحقيق هذه الغاية السامية قبل أن يتبوأ العرش بعشرين سنة علي الاقل ، وقد كان يعمل بالرغم من المعاكسة المنطوية علي الحسد والجهود العام علي اختلاف أنواعها إذ قد وقف حياته علي هذا العمل الكبير ، وأخيراً تغلبت الشجاعة ومضاء عزيمته . ولقد صرح جلالاته يوماً ما فقال : « ليس شيئاً كبيراً أن يصير الانسان أميراً ، إنما المهم أن يكون الانسان نافعا » ولعمري أن الاقدام والجهد اللازمين لإنشاء جامعة ترسل بعثة من طلابها إلى أوروبا وإيجاد مكتبة لها تحتوي علي ١٥٠٠٠ مجلد ، ووضع أحدث الانظمة لها وتنفيذها — كل ذلك ليعتبر عملاً كبيراً وجهداً خارقاً لن ينساه التاريخ لجلالاته

« على أن هناك معهداً نافعا آخر مدين بحياته النشيطة الحاضرة إلى جلالة الملك فؤاد ألا وهو الجمعية الجغرافية ، التي أنشأها المغفور له إسماعيل باشا في سنة ١٨٧٥ فهذه الجمعية قد تمت على يديها أمور نافعة في الايام الحالية . وحسبك أن معظم كبار الرحالين الاقريعيين يمتون إليها بصفة . بيد أن دائرة عملها أخذت تضيق تدريجياً باقتراب نهاية دور الاكتشافات العظيمة في أفريقيا . ولم تحل سنة ١٩١٤ حتى شارفت الجمعية الموت الطبيعي ولكن الامير فؤاد تدخل في الامر فنجح بفضل ماركب فيه من تقوى وغيره في إنعاش المعهد الذي خلفه والده

« وسرعان ما عدلت أنظمة الجمعية وصب منهاجها في قالب حديث . ثم توجهت عنايته إلى إنشاء متحف الاجناس البشرية

« وتختص الجمعية المذكورة بدراسة وادى النيل والاراضي المجاورة له . وقد



بلغ قلم الخرائط درجة مرضية ، ونشر أعمالاً على جانب عظيم من الاهمية . وفي الواقع لقد وصل هذا المعهد بفضل رعاية جلالة الملك فؤاد إلى درجة يحق أن تباهى بها مصر آية مملكة . وأن في اجتماع المؤتمر الجغرافي في الشتاء الفائت في مصر — وهو نجاح باهر وحث على التشجيع — يرجع الفضل فيه إلى جهود جلالته . وما ذلك إلا مثال بارز وبرهان محسوس على مقدرة جلالته وولعه بالشؤون العلمية

« وئمة معهد آخر يرجع الفضل في إنشائه إلى حصافة رأي جلالته ، ألا وهو معهد الاحياء المائية في الاسكندرية

« فحضر مع أنها دولة ذات ساحل عظيم يمتد على شاطئيه بحرين — لكل منهما خصائص طبيعية وحيوانات معينة تختلف عما في البحر الآخر — لم تستفد أية فائدة من هذه التركة البحرية ولم يعرف الرأي العام في مصر — باديء ذي بدء — فائدة هذا المشروع ! أضف إلى ذلك أنه أعوزه التشجيع والتأييد العام ، لان الفوائد التي كانت تنتظرها البلاد منه لم تكن عاجلة . ومع ذلك فقد فازت جهود الامير فؤاد . فقد تم الاتفاق نهائياً على البرنامج الذي درسه الامير دراسة تفصيلية ، وقد تقرر فيه أن الغرض من إنشاء هذا المعهد هو دراسة الحيوانات والنباتات الموجودة في المياه الملحة الواقعة على الشواطئ المصرية وفي مياه النيل والبحيرات والبرك . والمشروع باختصار مشروع جامع لذلك . ولا يمر زمن طويل إلا يكون قد ألقى ضوءاً كشافاً على الموضوع الخاص بعلم الحياة المائية الذي أنشئ المعهد من أجله . ومنذ أن تبوأ جلالته أريكة الملك لم يتأخر عن إظهار اهتمامه الشديد بهذا المعهد بالرغم مما لزم تلك الفترة العصبية التي اجتازتها البلاد من مشاغل وأزمات . وقد كتب اللورد اللنبي في تقريره عن سنة ١٩٢٠

« إن معهد الاحياء المائية مدين بوجوده إلى همة عظمة السلطان ( فؤاد الاول ) ونظراً لما لهذا المعهد من المنزايا المادية والفائدة العلمية السامية ، أفلا يحق مع هذا للإنسان أن يعبر عن إعجابه العظيم بشيء هذا المعهد الجليل »

« وقد جئنا بما فيه الكفاية للدلالة على ما لجلالة « الملك فؤاد » من اهتمام ذكي ونظر بعيد ومهمة لا تعرف الملل في سبيل نشر الفنون والعلوم . على أن من يعرف جلالته لم يخامره الريب في ذلك لحظة واحدة ، ولكن الجمهور وخاصة الذين يتكلمون الانجليزية لم تتح لهم الفرصة للوقوف على ما أظهره جلالته الملك من إناة وبعد عن الاثرة والانانية . وأنه لفي الاستطاعة تخصيص مجلد بحاله لهذه الجهود المتواصلة التي كان فيها خير الشعب المصري رائد مليكه والغاية التي جعلها نصب عينيه » ومع ذلك فان تاريخ حياة جلالته لم يخل من مسحة من الخيال . فقد حدث أمر يكاد يصبح نسبياً منسياً بين الحوادث الاخرى التي مرت أمامنا . ففي سنة ١٩١٣ أي في لبنان الانقلاب السياسي الذي أعقب الحرب بين البلقانيين جس نبض الامير فؤاد على ما يظهر في احتمال تبوئه عرش ألبانيا ، وهي موطن سلفه النابغة محمد علي . ولا ريب في أن روابط الدين والعطف بين الاسرة العلوية والشعب اللبناني هي التي أوحى بهذا الاقتراح ، ولكن لحسن الحظ شاءت العناية أن تحفظ جلالته لمصائر أسمى وأنبل . وعلى كل حال فان الحادث السالف الذكر يصح أن يقال إنه كان من الحوادث التي كان يحتمل أن تغير وجه التاريخ . فالنظام السياسي البحت لم يجد لها سبيلاً إلى حياة الامير فؤاد ، لانه — كما يشهد كل من تتبع تاريخه — لم تطمح نفسه إلا إلى الأعمال الاسمي والارشاد والاعود بالمنفعة كتحسين معاهد بلاده العلمية والانسانية والاجتماعية ، وتحسين طرق المواصلات والصحة والقوانين العامة فيها . فسياسته بصفته ملكاً رعي إلى توطيد مركز مصر على أساس ثابت دائم وأن يترك للأجيال المقبلة تركة خليقة بقايلدها القديمة

« إن سنوات حكمه الثمان التي مرت في تاريخ مصر الوطني قد آتت أطيب الثمرات ، ولقد وجد جلالته الملك نفسه كفواً للمهمة العظمى التي أقيت على كاهله ولا يمكن أن يكون للانسان مطمع أصغر ولا أنبل من خدمة بلاده »  
 « إن لمصر الآن حاكم متنوراً شديداً وطنياً . ويظهر أنها بعد هذه التقلبات



قد وصلت إلى النقطة الحاسمة في مصيرها . فلقد أصبحت أمام طريق جديد ينبغي أن يكون واضحاً ومستقيماً بفضل إرشاد صاحب الجلالة وأنها لن تستطيعها أن تنظر إلى المستقبل بعين ملؤها الأمل والثقة بالرغم من ملابسات السياسة العصرية وتقلباتها . . . » اهـ

## جَلَالَةُ الْمَلِكَةِ

« إن جلاله ملكة مصر الحالية لسيدة من أرقى سيدات مصر علماً ومن أسماهن نسباً وحسباً

» هي كريمة أحد وزراء مصر ( عبد الرحيم صبري باشا ) وجدها الأبوي أحمد صبري باشا كان كذلك وزيراً . والسيدة والدتها كريمة شريف باشا وزير مصر الأكبر . وجد والدتها الأموي هو الكولونيل « سلف » الذي كان رئيس ضباط أركان الحرب في الجيش المصري في عهد « محمد علي الأول » وبقيادة الأمير العظيم إبراهيم باشا

« ولقد اعتنق الكولونيل « سلف » الدين الإسلامي وبديل باسمه ( سليمان باشا الفرنساوي ) ذلك الذي أقامت له مصر تمثالاً في الميدان المسمى باسمه في القاهرة ..

## النَتِيجَةُ

« ما فتئت الامة المصرية تعمل بجميع الوسائل الشرعية لفتح سبيل حريتها والحصول على الاستقلال التام لمصر مع سودانها وماحقاها بلا شرط ولا قيد . فهل في تصريحات إنجلترا تحقيق ذلك الاستقلال المرجو لمصر ؟

« كلا . إن هذه التصريحات لا تحقق الاستقلال إلا من وجهة الحق ولكنها من وجهة العمل خالية منه إصالة . وإلا فهل يعقل أن استقلال بلد يوجد في آن واحد مع احتلاله بجيش أجنبي ؟ هل يعقل أن مصر تكون بلدا ذا سيادة بينما يدير الانجليز شؤون سودانه ؟ أم يمكن القول بأن ادعاء الانجليز حماية الأجانب في مصر يتحقق مما يستقلال سيادتها ؟ وهلا ينتج بالبداهة من إدعاء إنجلترا أن لها منافع خاصة في مصر أنها تضمر تقييد استقلالها ؟

« ثم هل يمكن أن يسلم لمصر استقلالها بينما تمكن إنجلترا لنفسها في الارض بحجة حماية الوصلات التي بين أجزاء أمبراطوريتها ؟

« إننا لو قارنا بين مصر المستقلة إستقلالا داخليا قبل احتلال إنجلترا لها ، وبين مصر الحالية التي يقال إنها مستقلة إستقلالا تاما ، لوجدنا أن



أرض الاولي ما كان يحتلها أي جند أجنبي ، ولا يراقبها أو يرمقها أي  
مكتب لتلغراف لاسلكي ، ولا يدير أمورها مستشار أجنبي ماليا كان  
أو قضائياً ، ولا تتدخل أية سلطة في أعمال حكومتها إلى حد الاشتراك  
أو الاستبداد بإدارة سودانها !

« إن مصر المستقلة إستقلالاً داخلياً ما كانت تهبان بادعاء دولة أجنبية  
حق حماية الأجانب والأقليات في أرضها وحق مدافعة كل اعتداء أو تدخل  
أجنبي في شؤونها ، بينما نجد مصر المستقلة إستقلالاً تاماً ( علي ما يقال )  
توضع في آن واحد تحت الوصاية المذلة للكرامة !

« كلا . إن إنجلترا لم تعترف بالاستقلال الحقيقي لمصر ! ولقد احتجت  
الامة المصرية بأسرها أحزابها وجماعاتها على تصريحات رجال إنجلترا  
القامضة معلنين أن مركز مصر لم يتغير وأن إنجلترا لا تزال مغتصبة إستقلال  
بلاد القراعنة !

« لا ندرك أن الامة المصرية الواثقة من قيمتها الأدبية ومركزها  
الفكري تطمح نهائياً لاستقلال متصنع لا يقبله الذوق السياسي السليم  
أولست الشرائط التي اشترطتها إنجلترا مثيرة للخواطر ؟ وعلى الأخص  
مادامت وسائل الشدة والعنف لا تنفك تجري في مصر تحت لواء الاحكام  
العرفية البريطانية ؟

« وهاهم أولاء أمراء مصر الذين يعينهم قبل غيرهم إستقلال وطنهم

قد وجهوا خطاباً مؤثراً إلى صاحب العظمة سلطان مصر في ١٢ مارس سنة ١٩٢٢ هذا نصه :

« إلى صاحب العظمة « فؤاد الاول » سلطان مصر والسودان  
يا صاحب العظمة

« إن أعز أمانينا نحن الموقعين علي هذا سلالة « محمد علي » كانت علي الدوام تحقيق العمل العظيم الذي ما أنفك يواليه جدنا الا كرم مدة حكمه المجيد في سبيل استقلال مصر . ذلك العمل الذي شاطرته الامة المصرية فيه بكل أقدام ، كما يشهد التاريخ بذلك . وأنتا مازلنا نستمد حياتنا من أسمى الشعور بالتضحية نحو وطننا العزيز ونحو أمتنا المحبوبة ، وسنبقي مرتبطين بهذا العرش الذي بالاخلاص والولاء له نكون جديرين بشرف الانتساب لاشهر وأخلص خدام مصر ( محمد علي الاول )  
« لذلك فلتسمح لنا عظمتكم بأن نقدم لها اليوم هذه العريضة متأكدين أننا  
المعربون الصادقون عن أمانى الامة

« يا صاحب العظمة

« أظهر إخواتنا المصريون الابطال منذ عدة سنين ولاءهم جسماً وروحاً دون أن يضتوا بدمائهم لاسترداد حقوقهم المقدسة وإدراك الاستقلال التام لبلادهم . وهاهي الساعة قد اقتربت حيث استرجع العدل حقوقه . وإن مطالبنا برد حقوقنا ما كانت مجهولة زمننا طويلاً ، ولذلك أعترف للامة ببعض حقوقها وأن مصر بفضل أبنائها قد ظفرت بحريتها . وأنا نرجو أن يكون هذا الاستقلال أبدياً

« إن الجهد الوطني الذي بذلته أمتنا الباسلة ، هذه التي تفخر بالانتساب إليها يبقى علي الدوام أشرف صفحة لمجدنا الوطني . . .

« وكذلك الواجبات التي ورثناها عن جدنا العظيم تحتم علينا أن نكون أول المتحدين أمام التضحيات التي يتطلبها الدفاع عن حقوق وطننا . وأن عظمتكم المتبوثة عرش « محمد علي » المسؤولة قبل الجميع عن تقدير أهمية هذه الواجبات . فأذا نحن



قدمنا لعظمتكم هذه العريضة فليس أغرض أن نلفت نظر عظمتكم الكريم إلى هذه الأمور — حاشا أن نجسر على ذلك — إنما غرضنا أن نضم أصواتنا إلى المطالب الشرعية التي أجمعت عليها الأمة المصرية .. وهي :

أولاً — إعلان استقلال مصر مع سوداتها وسيادتها التامة في الداخل والخارج  
ثانياً — تحويل جماعة وطنية حق مناقشة الرسالتين اللتين قدمهما المدوب السامي البريطاني نيابة عن حكومته للحكومة المصرية والرد عليهما  
ثالثاً — أن يكون من حق الجماعة الوطنية وحدها أن تحضر مشروع الدستور

رابعاً — أن تجري الانتخابات بكامل الحرية بعد إلغاء الأحكام العرفية وإعلان حرية الصحافة والعضو عن المعتقلين السياسيين وعودة المثقفين

« إن بقاء الأحوال الحاضرة مع وجود الجيوش البريطانية في مصر مما يؤدي الاستقلال ! لأن هذه الأحوال لا تستوي هي ومبادئ الحرية الشخصية  
« هذا هو نداء وجداننا الذي رأينا من واجبنا أن نشرك فيه عظمتكم  
« وأتينا مازلنا على الدوام الخدام الصادقين للعرش الذي شرفه جدنا الأعلى بأعماله الخالدة ونؤكد لعظمتكم بكل احترام ولاءنا العظيم لذاتكم المبهجة

إسماعيل داود	كمال الدين حسين
فاضل عثمان	محمد علي
عباس إبراهيم حليم	يوسف كمال
علي فاضل	عمر طوسون

« عمر إبراهيم »

« يدل هذا الكتاب الذي وجهه أمراء مصر إلى رئيسهم وحاكمهم الشرعي علي أن مركز مصر لم يتغير من الوجهة السياسية وأن حقوق مصر

في الأستقلال، تلك التي اغتصبها إنجلترا لم تعد حتى اليوم سيرتها الأولى !

.....

« إن ملك مصر « فؤاد الأول » المشهود له بالتبصر والحكمة والذي لا يمكن أن يخدع بطلاء المظاهر ، لا شك يعلم أن أصدقاء مصر الحقيقيين هم الذين يدافعون بعزم وصراحة عن حقوقها ، عاملين لفتح سبيل استقلالها التام

« وما مثل الخديوى إسماعيل بعيد ! ذلك الذي نالت مصر من مظاهر الملك في عهده أكثر مما هي عليه الآن — بالرغم من التصريحات البريطانية الحديثة — فإنه اعتقد في إنجلترا المحبة والوفاء ، ولكنه ما أدرك حقيقة أمرها إلا بعد أن علم أنها كانت أولى الدول العاملات على عزله !

« إن إسماعيل الذي وثق بشرف إنجلترا الخادعة قد منحها مراكز سامية في حكومة مصر والسودان وخولها باتفاقية سنة ١٨٧٧ حتى تفتيش المراكب المصرية في البحر الأحمر منعا لتجارة الرقيق !! .. ولقد كان من جراء هذه المنافع الخاصة التي قدمها إسماعيل لانجلترا أن هيأت أسباب عزله ثم احتلت هي نفسها بلاده ولا تزال تحتلها !!

« ألا إن السياسة الانجليزية لا تحترم إلا الذين يدافعون عن أنفسهم بدفع عدوانها الجريء !



« إزدادت دهشة العالم بأسره على أثر المذكرة التي قدمتها إنجلترا للدول لمناسبة إلغائها حمايتها الباطلة لمصر ! فأنها بتعرضها لحماية الأجانب في مصر قد فرضت أن جميع الدول الأخرى لاقدرة لهم على حماية رعاياهم ... ! ألا إننا نحن الفرنسيين ليأخذنا الضحك حتى نسلقى من كثرة الأدعاءات الأنجليزية في وادي النيل ! لأننا والله الحمد قادرون على أن نكون حماة صوالخنا عند ما ندعو الحال للدفاع عن العدل أو أجرائه مجراه ! »  
 « أجل إننا نحن الفرنسيين لا نرضى أبداً أن تحمي إنجلترا صوالخنا في مصر ! لذلك كان أول صوت ارتفع في وادي النيل على أثر المذكرة والتصريح اللذين قدمتهما إنجلترا لسلطان مصر هذا الصوت الفرنسي ثم تلاه الصوت الإيطالي . وهذا هو نص احتجاجهما :

### ( احتجاج الجالية الفرنسية )

« القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ »

« إلى مسيو ه . جايار الوزير المفوض والوكيل السياسي لفرنسا في مصر »

« سيدي الوزير »

« إن الأنباء البرقية الأخيرة الآتية من لوندرد بخصوص المفاوضات الانجليزية المصرية قد أثارت في الجالية الفرنسية بالقاهرة تأثراً يجب علينا أن نفصحه لجنابكم »  
 « وضعت الحكومة البريطانية بين التحفظات المقيمة للسيادة المصرية حماية الصوالخ الاجنبية مدعية حق توليها وحدها دون أية دولة أخرى ! »  
 « ولما كانت هذه الصيغة غير واضحة تمام الوضوح وكانت تحتل كل تأويل ، كما تحتل كل إسراف ، فأثنا نعتبر أنه في أي حال من الاحوال لا يمكن لحكومتنا أن تقبل هذه الصيغة قبل أن تحدد معانيها بصفة محسوسة ! »

« ومع هذا فأتنا لو افترضنا لهذه الصيغة أضيق ما تحتل من المعاني لما استطعنا أن نتصور أن الصوالح الفرنسية — عامة كانت أو خاصة — يمكن الدفاع عنها أو « حمايتها » بواسطة حكومات أخرى غير حكومة الجمهورية ( الفرنسية ) !  
« علي أن في مجرد قبول مثل هذا النظام « نزولا » غير مقبول ، سيما وأن إلتصارنا قريب العهد منا

« وفوق هذا ، ومن جهة عملية محضة ، يسوغ لنا أن نتساءل عما تقول إليه صوالحنا إذا كانت متناقضة مع صوالح رعايا الدولة الحامية !

« وفضلا عما تقدم ، ياسيدي الوزير ، فاتنا نعتبر من الحكمة والمنفعة أن لا نيس قط بأي مساس بنظام الامتيازات الاجنبية كما كان قائما في سنة ١٩١٤

« إن هذا النظام ، المتمم لحسن الحظ بالانظمة المختلطة ، قد أكد الحرية والمساواة أمام القانون لجميع الاجانب على غير استثناء

« وبفضل هذا النظام إستطاعت الجاليات الاوربية أن تعيش في مصر وأن تعمل فيها بدون خوف ولا عراقيل وأن تعاون بأوفر قسط في ترقية ورفاهية القطر المصري مشتركة بذلك فيهما على السواء

« ولهذا فان جميع الجاليات — حتى الجالية البريطانية نفسها بعد استثناء الموظفين متفقة على أن هذا النظام المناسب جداً لمصر لا يمكن إلا أن يبقى !

« والمصريون على مثل هذا الرأي حتى من كان منهم أكثر تطرفا !!

« وفي النهاية يجب أن يعترف بأن التجارب التي حاولوا اللجوء اليها منذ ثلاثة

أعوام لم يكن من نتيجتها إلا الفوضى وفقدان الامن ووقف الاعمال !

« وعلى هذا فأتنا نرجوكم أن تفضلوا ، مع تسجيل احتجاجنا ، بإبلاغ حكومة

الجمهورية أماني الجالية الفرنسية في القاهرة بخصوص المحافظة على نظام الامتيازات

الاجنبية في مصر



« وتفضلوا ، ياسيدي الوزير ، بقبول تأكيدات أعظم اعتبارنا لمقامكم ! »

نائباً الجالية الفرنسية

١ . ت . كانيري — ج . فاليه

### ( احتجاج الايطاليين )

« الاسكندرية في ٢٨ فبراير : تلفت الغرفة التجارية الايطالية نظر حكومتها إلى الاضرار الجسيمة — سواء أكانت إقتصادية أم كانت سياسية أو أدبية — التي يمكن أن تتجهم في مصر ، بل وفي حوض البحر الابيض المتوسط الشرقي من نقل حماية الصوالمح الايطالية إلى أية دولة أجنبية كاثثة ما كانت . والغرفة تطلب من الحكومة الايطالية أن تحفظ لنفسها حق التجارة مباشرة مع الحكومة المحلية التي تشكل نهائياً في هذا البلد ! »

« وأن مسألة الضمانات لضرورية لحماية صوالمحنا المهمة . . . »

التوقيع . ن . فردوناتو

رئيس الغرفة التجارية الايطالية «

\*\*\*

« كل فرنسي وكل إيطالي وكل أجنبي من أي جنس كان ، مستمتع بالامتيازات في مصر يقر هذه الأسانيد ! »

« ولنتساءل هل لا إنجلترا منافع خاصة في مصر ؟ »

« لا ريب في أن لها تلك المنافع التي استولت عليها باغتصاب الحق

وسلب العدل وانتهاك حرمة الحرية في مصر ! »

« وليس من شأن هذه المنافع في النظر الدولي أن توجد لانجلترا

إمتيازاً ! ويمكن إعتبارها غير موجودة لعدم تأييد المعاهدات والتمهيدات لها ! »

« إن الدول في مصر كلها متساوية في الحقوق وما إدعاء إنجلترا بأن لها وحدها منافع خاصة في مصر إلا تأييد لرغبتها الذاتية في ابتلاعها، وهل يقبل متفكر ذلك ؟ »

« إذا كانت إنجلترا عازمة حقيقة على أن تسلم بشرف واستقامة إزاء مصر تسكيناً لثائرة وطنيتها الهاشجة بكل حق ، فلتترك الدول يشاطرنها الضمانات التي تؤكد إستقلال مصر التام هي وسودانها . تلك الضمانات التي معها تتحقق حيده مصر »

« إن إنجلترا بتسوية عادلة تستطيع أن تتأكد من محبة الأمة المصرية الخالصة وثق في آن واحد بالدول العظمى المشرفة على البحر الأبيض المتوسط . تلك التي لا تحدها الحملات البريطانية ، والتي لاستقامتها لها الحق في أن تطالب إنجلترا بالاستقامة !! »

\*\*\*

« إن قيمة « مصطفى كامل » العظيمة بوصف أنه محيي الوطنية المصرية كانت في استرشاده بالماضي ليجاهد في المستقبل . إذ أنه منذ أول يوم بدأ فيه عمله الوطني رأى فرضاً عليه أن يذكر الشعب المصري بمجده القديم، ومجد منفضه الأتظام « محمد علي الأول » فنصح المصريين بالالتفاف حول عرش بلادهم والاتحاد مع أمراءهم أعضاء الأسرة الحاكمة ، حتى يجتنبوا كل خصام وطني ولا يتفرقوا ، وأن يمجّدوا أدلاءهم وقادتهم ذوي العزائم الصادقة ، ويدوموا بروية وقوة على عملهم ليهتدوا إلى فتح سبيل



الاستقلال العملي لمصر مع سودانها وملحقاتها بلا شرط ولا قيد !  
 « فالفتية المصرية التي قدمت دمها في سبيل أشرف القضايا ، قضية  
 تخليص الوطن من حكم الاجنبي ، هذه الفتية قد ناداها اليوم صوت  
 العصور الخائفة صوت أجدادها العظماء النابر بأكبر الواجبات صارخا فيهم  
 صرخة الشرف والاباء : « ألاحرروا أرض الفراغة من كل استعباد !  
 جوليت آدم »



كتاب

# نتائج المفاد رضا الانجلين سيرة



## مَسْئَلَةُ الْجَمْعِيَّةِ

« بعد أن تفاوض في لندره الوفد المصري واللجنة البريطانية التي رأسها  
 اللورد ملتر . قدمت هذه اللجنة للوفد المصري في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ مشروعاً  
 للاتفاق بين البلدين . وقد أوفد الوفد أربعة من أعضائه إلى مصر ليعرضوا المشروع  
 على الأمة المصرية ( هذا الحادث الذي عده جميع ساسة العالم كارثة سياسية ساقها إلى  
 مصر ساستها القصيرو النظر في تبين نفسية الشعوب وبالاخص الشعب المصري —  
 هذا الشعب الذي تفيض بينه طائفة مشاكسة لا تريد إلا الاتفاق مع إنجلترا بأي عن !  
 فإذا رأت تيار الوطنية جارفاً ، سارت معه أو ازوت في ركن منيع ! حتى لا يشر  
 أحد بوجودها ! وعلى الضد إذا هي شعرت بترويح الغير لمبادئها طبلت وزمرت  
 وجهرت بأعلى صوت محبذة الاتفاق والاسراع في تنفيذه ! )  
 « وصل مندوبو الوفد إلى الاسكندرية في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ونشروا قواعد  
 المشروع في الصحف المحلية المصرية في العاشر منه وهذا هو نصها :

### ( بلاغ المندوبين )

« في الطور الحاضر للمسألة المصرية قد يكون من مقتضيات التقاليد ومن  
 الأكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المتدوين إلى مصر أن لا تنشر بنصوصها القواعد  
 التي اعتبرت أساسات للاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل أن  
 تأخذ هذه القواعد نهائياً شكل معاهدة رسمية ممضاة من معتمدي الحكومتين على  
 الطريقة العادية . ولكن الحالة النفسية للرأي العام المصري من حيث تعطشه  
 للوقوف على نصوص تلك القواعد والرغبة في جعل مهمة الأعضاء المتدوين من

قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر إنتاجاً . كل ذلك يجعل نشر تلك النصوص رمتها وعلى حالها أمراً ضرورياً ، كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفاً أمراً غير عديم الفائدة حتى يقر في النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأي الأمة نهائياً في هذا الاتفاق ، إذ محل ذلك هو أن يكون بعد إمضاء المعاهدة لا قبله ، وأمام الجمعية الوطنية التي تنتخب خصيصاً لهذا الغرض . بل المتصور هو أن يستشير الوفد برأي موكله حتى يعلم ما إذا كان الرأي العام موافقاً على أن هذه القواعد في مجموعها تصلح أساساً للمعاهدة

« وهذا هو مشروع قواعد الاتفاق :

« ١ — لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ويجب تعديل ما تتسع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

« ٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وجميع هذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى إتفاقات مبنية على القواعد الآتية :

« ٣ — أولاً : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة صواحبها الخاصة وتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق نجلي تلك الدول عن الحقوق الخولة لها بمقتضى الامتيازات

« ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتعهد



مصر بأنها في حالة الحرب — حتى إذا لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها — تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها إستعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية

« ٤ — تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية :

أولاً — تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بصوالحها إلى الممثل البريطاني وتتعهد مصر ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصوالح البريطانية

ثانياً — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية وصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة وتسوي ما سيتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه إحتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر ثالثاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد إليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين الآن ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها

رابعاً — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحفانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب إحاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بحفظ الأمن العام

خامساً — نظراً لما في الثبة من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع أن يطبق على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية . وتعهد بريطانيا

العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائراً  
على الأجانب

( صيغة أخرى لهذه المادة )

« نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع أن ينفذ على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية . وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بـ لا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تنفيذاً جائراً على الأجانب في مادة فرض الضرائب أو لتوافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادساً — نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر بمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر، ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعاً — الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز إنتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو محوّل لهم بمقتضى القانون الحالي

« وفي حالة عدم استعمال الحق المحوّل بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية

بغير مساس

« ٥ — تعرض هذه المعاهدة على جمعية وضع الدستور ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القضائية وإصدار الأوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ — يعهد إلى جمعية وضع الدستور أن تضع قانوناً نظامياً جديداً تسير حكومة مصر



في المستقبل بمقتضى أحكامه و يتضمن هذا القانون أحكاماً تقتضى بحمل الوزراء مسؤولين أمام الهيئة التشريعية ، و تقتضى أيضاً بإطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

« ٧ — تحصل التعديلات اللازمة لإدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات و تقتضى . هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها ومريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية ( ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب ) على جميع الاجانب في مصر

« ٨ — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات » وتشمل أيضاً أحكاماً تقتضى بما يأتي :

أولاً - لايسوغ العمل لتمييز رعايا أى دولة على أية دولة أخرى وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع جميع الاجانب في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون « ثانياً — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لاجنبى بجنسية آبائهم ولا يحق إعتبارهم رعايا مصريين ثالثاً - تحول مصر موظفي قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الخول لهم في إنجلترا نفسها

رابعاً - المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها إتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول. أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين ، وتسليم البحارة الفارين . وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين مثال ذلك إتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب . وذلك كله ربما تعقد إتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

خامساً — تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية بمصر  
سادساً — تضمن أيضاً حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات ... إلخ .

« وتنص المعاهدات أيضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

« ٩ — التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

« ١٠ — تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك إختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

« ١١ — بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الاوربية الاجنبية ، وتمضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضواً في جمعية الامم »

## ٢ — مسألة السودان

« أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لري الاراضي المصرية المزروعة الآن والقبالة للزراعة في المستقبل

## ٣ — مهمة أعضاء الوفد المنتدبين

« وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فيبانها أنه لما وصلت المفاوضات بين الوفد



وبين لجنة اللورد ملتر إلى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساس التي بنيت عليها ، رأي الوفد أخذاً بالاحوط واستمساكاً بنص الوكالة على إطلاقه أن لا يبت في الموضوع برفضه أو بقبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو إلى عرض الامر على البلاد فاذا قبلت أن تكون هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الاعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع . فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

#### ٤ — الخطة

« أما الخطة التي سيتبعها الاعضاء المندوبون في الاستشارة برأي الامة فهي الاجتماع باعضاء الهيئات ذوات الصفة النيابية وبالرجال أولى الرأي وشرح أساسات المشروع لهم وسماع رأيهم فيها . كما أنهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة . رجوا أن يسدد الله آراء أولى الرأي لمصلحة البلاد

تحريراً في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ — في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠  
 محمد محمود      حافظ عفيفي      أحمد لطفي السيد  
 عبد اللطيف المكباتي      علي ماهر      ويصا واصف  
 مصطفى النحاس

\*\*\*

« ولقد شرحت لجنة اللورد ملتر مشروعها البادي الذكر بمذكرة قدمتها للحكومة البريطانية ونشرت رسمياً في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ ، وليس فيها ما يشرف الوفد المصري ولا أية جماعة سياسية في مصر . عدا الحزب الوطني الذي حملت عليه السياسة الاستعمارية البريطانية حملة يراها القاريء ملموسة بين أساطير المذكرة الملترية . . وهذا هو نصها :

## ( نص التفويض )

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها وتوسيع نطاق الحكم الذاتي توسيعاً دائم التقدم والترقي ولحماية الصالح الاجنبية »

## ( تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر )

« الفيكونت ملتر الوزير الاكبر لمستعمرات جلالة الملك ( رئيس اللجنة )

« السر رنل رود

« الجنرال السر جون مكسويل

« البريجادير جنرال السر أوين توماس العضو في البرلمان

« السر سسل ج . ب هرست من موظفي وزارة الخارجية

« المستر ج . اسبندر

« المستر ا . ت لويد ( سكرتير اللجنة )

« المستر ا . م . ب انجرام من موظفي وزارة الخارجية ( معاون السكرتير

والسكرتير الخصوصي لرئيس اللجنة )

## ( عمل اللجنة في مصر )

« كانت حكومة جلالة الملك تفكر في إرسال لجنة خصوصية إلى بر مصر منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق في تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدي والاخلال بالنظام . وفي شهر مايو التالي أعلن أن لجنة كهذه ستسافر إلى بر مصر برئاسة اللورد ملتر في فصل الخريف فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير مايلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيراً باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل إمضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة



وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا أثر إغفال احتجاجه خلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة ، وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الاحكام مدة إقامتنا كلها بمصر . واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فجعل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه في الوزارة وكان وزيراً للداخلية مدة إقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يفي هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ما خلا وزيراً واحداً ، فهي كسابقتها في أوصافها — وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامي البريطاني ، وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هي ميالة إلى اتباع خطة مقررة في المسألة التي هي أم المسائل الحالية ، أي مستقبل مصر .

« فتغير الوزارة في مصر وأحوال أخرى أيضاً أخرجت سفر اللجنة إلى آخر شهر نوفمبر . ثم بلغنا بورت سعيد في صباح الأحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا إلى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عيّنه وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للحفاظ على سلامتنا نظراً إلى روح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس بالتمحيز والافراء فبلغنا الفندق المعد لنزلنا دون أن يحدث حادث ما

« وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدمنا للورد ألنبي كلنا إلى عظمة السلطان فكانت هي الزيارة الرسمية التي تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملتر مقابلة ودية غير رسمية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته ، فكان عظمته يعاملنا فيها دائماً بتمام الصداقة ويعرب في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأي أو أنه يعطى

نصيحة في الموضوع الذي اتدبنا له ، أي دستور مصر في المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير وإما اقتصر على النصح لنا بالتأني في استنتاج النتائج والاحتراس من الفضولين ، ودلنا على بعض من ذوى المنامات الذين يحسن بنا إستشارتهم مثل رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين . وكان موقفه إزاء عرض اللجنة . وقف الملزم جانب الحياد . « وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك في الوزراء — وهبة باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم في حفلة أقامها اللورد ألباني في دار الحماية في ١١ ديسمبر والذين كننا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا في بحثنا ولموافقتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابله . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبتهم في تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكنا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد . ولكنهم كانوا شديدي العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا . ولما طلبنا منهم صريحاً أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم في اقتراح شيء من عندهم في المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الإدارية ولم يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه إليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر في المستقبل . بيد أن هذا الاحتراس والتسنع اللذين بديا من رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض مفعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا غواطف الاحتجاج والاستسكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم أياماً بل ساعات في القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها من منظمة لمقاومتها . فان التلغرافات أنهاالت علينا معلنة عزم مرسلينا على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد . وكان كثير من هذه التلغرافات مراسلاً من صبيان المدارس وتلاميذها . ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كرجالس المدرسيات وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة في



الاهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التلغرافات التي وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافاً كلها من هذا القبيل، ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة من قبل . أما الجرائد الوطنية فكلها ماعدا القليل النادر منها قاتها أفرغت جعبتها في القذح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضاء عن الحالة وأن كل مصري يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن، وانفقت كلمة معظم الكتاب تبعاً لمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه فالأولى باللجنة مفاوضته في الأمر . وأضرب صبيان المدارس والحامون وعمال الترامواي عن العمل — كل فريق منهم في دوره وجعلوا يخرجون في مواكب ينضم إليها العصابة من تلاميذ المدارس والغوغاء ويطوفون الشوارع حاملين الاعلام، صائحين بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصاً اللورد ملر هاتفين بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركهم فيها الإناث . فان سيدات مصر القاهرة إشتهرن تلك الفرصة فبرزن من خبائهن وركبن المركبات وطفن في الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربي . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف في بر مصر على الإطلاق، ولكنها كانت حسنة النظام في ما خلا الشعب الذي كان يحدته صبيان المدارس والرعاع، فلولا النظام البديع الذي حافظه البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحياناً في حفظه لحرب الشيء الكثير في مصر ولسفكت الدماء في شوارعها أيضاً ولكن غاية ما حدث من هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواي ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام، على أنه وقع بعض التعدي على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر وحاول المعتدون إغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطاً وخصوصاً بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم .

« ولا حاجة بنا إلى إطالة الكلام عن العداوات التي قوبلت اللجنة بها وأنواع  
المقاومات للغاية التي جاءت من أجلها ، وإما نذكر حادثتين من هذا القبيل لأنهما  
تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذي كان الجمهور مسوقا به . ففي الأسبوع الثاني  
من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر الذي هو معهد التعليم الديني الإسلامي منشوراً  
إلى المعتمد السامي البريطاني أبانوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا  
خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين  
وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهتدون ركوب ذلك المركب السياسي وإنما ركبوه إذعانا  
لضغط الاساتذة والتلاميذ الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد  
بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مزيل بأساء  
سنة من أمراء بيت « محمد علي » أقارب السلطان وقد أرسل في كتاب إلى اللورد ملر  
ونشر في الجرائد في الوقت عينه ولا يبعد أن يكون أولئك الأمراء قد فعلوا ذلك  
لأسباب مختلفة ، ولكن لا ريب في أن السبب الأكبر هو رغبته في اكتساب حب  
الجمهور لم ينجحوا إلى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف

« وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال  
الودي بوجهاء المصريين الذين ينطعون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب  
المتموصل ( للاستقلال التام ) والطمع الدائم على الحماية فلذلك كان مركز اللجنة دائماً  
تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصري ذو شأن يزورها حتى يبلغ  
خبره الصحف حالاً فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك  
المجرم جماعة من التلاميذ إلى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهي الأمر  
غالباً بأنه يطلب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن هذه  
العقيدة في حديثه مع اللجنة ولم يشذ عن ذلك إلا واحد أو اثنان من ذوي الشجاعة  
الادبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا تعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعينهم  
وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد



منا إلى الأرياف فيرسلون حالا الرسل ليقتفوا خطواتنا ويسمعوا في منعنا من الوصول إلى الأهالي وخصوصا الفلاحين ، ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا بانحاد الرأي المصري وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا إلى اضطراب وشغب دام أياما ولم نحمد ناره إلا بيد رجال العسكرية فعزقلت هذه المظاهرات عملنا طبعا بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الاكبر المقصود منها ، لانه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لو كان المصريون يجمعين حقيقة هذا الاجتماع الذي أرادوا أن يوهبونا بوقوعه لتركونا وشأتنا حتى نتحققه بأنفسنا من الجولان في البلاد بلا عائق ولا مانع

ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الاكبر فيها الطلبة وضيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عموماً أو نالت رضا جميع المتحمسين بالآراء الوطنية الراقية لان هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالاعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم وزد على ذلك أن أناساً كثيرين كانوا يودون أن ينصحبوا للجنة عن آرائهم ولكن منهم من ذلك خوفهم من المضايقة لاشخاصهم والتناول عليهم ، ولذلك قال لنا كثيرون إننا إذا استطعنا أن نقمهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر في وطنيته بالضرورة فالجائيل دون حرية الكلام معنا يزول وتليه كتبنا التصريح التالي ونشر في ٢٩ ديسمبر في الجريدة الرسمية والجرائد الاخرى وهذا نصه :

« جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها ما رأت من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بان الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لمصر إلى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين آماني الامة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين فيها . وأن اللجنة لعل

يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص من الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية وأنها لترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها إتفاق ودي يستأصل كل سبب للتناحر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية

« وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن توقف على آراء الهيئة المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون إهتماماً صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها في دائرة مخصوصة وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر إعتراضاً ببدأ أو تنازلاً عن رأي من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وأن حرية المناقشة شرط أساسي للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق »

« فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعاً في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين إجمالاً من الاتصال باللجنة رسمياً . فقرر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأي المصريين أن نعتمد على أنفسنا في معرفته باغتنام الفرص التي تسنح لكل فرد منا في مخالطته لهم على اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين تقابلهم يبدوون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط وكان معظم قادة الرأي المصري من جملتهم، تمسكنا في الاشهر الثلاثة التي قضيناها في بر مصر من معرفة الافكار والشعور والميول في العالم المصري وسبرغور المجاري التي تجري فيها بمزيد الدقة

« وقد شغلت أحاديثنا معهم جانباً عظيماً من وقتنا ولكننا كنا ندرس الحالة أيضاً من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الاولى بمسام الاختلاف . فان وزارة الخارجية ( البريطانية ) كانت قد عنيت بجمع مجلدات من الاوراق الرسمية التي أعدها اللجنة وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التي أنشأها المعتمد السياسي



قد جمعت شيئاً كثيراً من البيانات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحسنة التي حصلت عليها في مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للامة . فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب . ا هوير لها تحريراً يشهد له بالبراعة إستغرق زمناً محسوساً

« وقد كانت مطالعة هذه الاوراق الكثيرة مفيدة لنا جداً ومع ذلك سعينا في زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصياً بكل من سمح لنا الوقت بما يلزمه من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار الزلاء الاجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعاً عن الاتصال الدائم باللجنة جهاراً وكان كبار الموظفين البريطانيين موجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم في بادئ الامر ونحن مدينون لهم بالمساعدة التي ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الاحاطة علماً بالحوادث الاخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فحصاً وافياً وقد قسم هذا العمل على لجانين ألفت من لجنتنا وكانت هذه اللجان ترفع تقاريرها إلى لجنتنا الاصلية التي اجتمعت كلها معاً في جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السر وليم برويات الذي كان قبل ذلك قائماً بأعمال المستشار المالي في الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة في أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والآن السر سسيل هرست) العضو القضائي في اللجنة يشترك معنا في هذه الاعمال على قدر الامكان ولكنه قضى معظم وقته في درس النظام القضائي وخير تعديل يعدل به لي مطابق مقتضى الزمان الحالي ، وكذلك السر اوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجان ولكنه وجه عنايته خصوصاً إلى درس الاحوال الزراعية وزار عدداً من الابعاد والاملاك التي يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علماً بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية وقضت اللجنة كلها ما عدا واحداً منها (كان يعمل عملاً آخر) أياماً من أسبوع في الاسكندرية حيث تيسر لها الاتصال

بالجاليات الاجنبية المهمة النازلة بالمركز التجاري العظيم في القطر المصري فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسية والايطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضاً. وزار بعض أعضاء اللجنة مراكز أخرى للاشغال والاعمال في الوجهين البحري والقبلي وأخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت في بطون الاوراق رغباً من السعي في منعنا من الاتصال بالاهالي مباشرة كما تقدم

« وزار اثنان منا وهما الجنرال السرجون مكسويل والسرأوين توماس السودان زيارة استغرقت عدة أسابيع وعادوا منه بمعلومات ثمينة ضمنتها إلى المعلومات التي جمعناها من أقوال الذين تمكننا من الاجتماع بهم في مصر القاهرة من البريطانيين والاهالي المقيمين في تلك البلاد

« فهذه الاعمال العديدة التي ذكرناها بالايجاز شغلتنا كلنا في شهري يناير وفبراير. وفي أواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لإنجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لان جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى إنكلترا قبل آخر شهر مارس فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التي جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التي استخلصها كل منا على حدة بعضها بعض ، فأتضح لنا لأول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضي بحثاً دقيقاً لاسيما وأن مقابلتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانباً كبيراً من وقتنا. فلذلك أجلنا إعداد تقريرنا إلى ما بعد عودتنا إلى إنجلترا. على أن المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا أظهرت أننا نجمعون إجماعاً غريباً على بعض الامور الجوهرية حتى أننا أثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة إقتراحات اتفقتنا كلنا عليها إتفاقاً وقتياً ولكننا جعلناها بمثابة رؤوس أقلام قابلة للتعديل طبقاً لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة

« وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهي أساس تقريرنا الحالي



فيخلق بنا والحالة هذه أن تراجع حاصل أبحاثنا في مصر والنتائج التي وصلنا إليها :

٢ — النتائج الوقتية التي استنتجناها في مصر

١ — أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالي

« أولاً — قبل الحرب : إن الاضطرابات التي وقعت في شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الإطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت في زمانها فقط لأن السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل

« ويظهر أن الناس في هذه البلاد كثيراً ما يحسبون في ما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية ، وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن « المركز الخصوصي » الذي تشغله بريطانيا العظمى في مصر يبتدىء تاريخه من يوم توسطها لاعادة النظام مدة الثورة العراقية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من الدول أن تشارك معها في ذلك فأبت . فألقى ذلك على عاتق بريطانيا العظمى مسؤولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها إلا باحتلال تلك البلاد إلى أن يستتب النظام فيها ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الاجانب المقيمين فيها وأموالهم . وكانت الحكومة البريطانية تنوي في ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهاراً فأرسلت السير هنري درمند ولف سنة ١٨٨٧ إلى الاستانة ليمهد لها سبيل الجلاء فوضع اتفاقاً مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصري بعد ثلاث سنين على شرط أن لا يوجد حينئذ خطر خارجي أو داخلي يقتضي إبقاءهم فيه ، وأيضاً على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حدث خطر كهذا . ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق في آخر لحظة بسبب التشديد الاجنبي عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك

« ومع أن بريطانيا العظمى بقيت في مصر فهي لم تفعل شيئاً في السبع والعشرين سنة التي تلت ذلك يجعل مركزها في مصر شريعياً أو غير النظرية التي من شأنها

إعتبار مصر أمة مستقلة استقلالاً داخلياً تحت سيادة سلطان تركيا وكانت مصر نظرياً تحت حكم الخديوى ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين المصري والجمعية المصرية ولم يكن للمعتمد البريطانى إسم غير (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى . ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجاً من الواجبات والمسؤوليات بحكم الأحوال أضحت الحاكم الحقيقى فى البلاد . ومع ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعدون إحترامها لها عربوناً يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تنقص من حالة الحكم الوطنى فى بلادهم

« وكانت الدول الأجنبية تعدد كذلك أيضاً فلما عقد الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن وهذا نصه :

« تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك »

« فهذا الاتفاق كان يفى بقضاء جميع الأغراض لو دام السلم فى أوروبا . ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أفضى إلى مسائل صعبة معقدة لان المصريين كانوا حكاماً رعية لسلطان تركيا ويدعون له لالتاج البريطانى فهذه حالة لا يمكن إحتمالها كما لا يخفى . ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدي بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان المنفصلة عن تركيا . وخينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية . ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلاً أرقى من هذا به تنال مصر الامن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس وذلك بيسط حماية بريطانيا العظمى عليها . وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية

فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :



« يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها »

« وفي اليوم التالي صدر منشور آخر بمطلع « عباس حلمي » الخديوي إذ ذاك بحجة التصاقه بأعداء الملك وأن وراثته عرش مصر عرضت على البرنس « حسين كامل » فقبلها ملقباً بسلطان مصر

« أما المصريون الوطنيون فكانوا دائماً يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون إحتياطاً حريياً وأن الدفاع عن مصر الذي صدر الوعد به في الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع في الحرب فقط . ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح باباً لهذا التفسير إلا أنه لا ريب في أن المصريين أفهموا أن المساعي ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القومية وأن الجهد أفرغ في التأكيدهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أرداء مما كانت عليه قبلاً . مثال ذلك التلغراف الذي أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته في هذه الكلمات

« في اليوم الذي ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرفع أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبثقة عن أكمل إخلاص مع تأكيدي لكم بأنني لا أفك عن تأييدكم في المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها في المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسؤولية منصبكم السامي إبان أزمة خطيرة في الحياة الأهلية بمصر وإني على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وحماية بريطانيا العظمى يتمنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراد بها العبث باستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم »

« وزد علي ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد غديدة صرخ فيها رجال الدولة البريطانيون بانكار كل فكرة بضم البلاد أو باحتلالها احتلالاً دائماً ويتأييد القول الذي قاله السير إلدن غورست وهو أن الفكرة الامامية التي تتوخاها الحكومة البريطانية هي إعداد المصريين للحكم الذاتي ومساعدتهم في الوقت نفسه لكي يتمكنوا باجتناء الفوائد التي تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة في بلادهم. فالانكليز يعلمون الحوادث التي حالت دون إنجاز هذه الجهود ولكن المصريين يحرمون عليها ولذلك يسهل إتخاذها حجة على الانكليز لاتهامهم بسوء النية. فينبغي أن نذكر هذه الامور اذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين للزعم الجاري وهو أن مصر صارت من الاملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك » ولذلك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢. ففي بادئ الامر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان أنه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتداراً ، ولما مرت الايام وبان في الظاهر أن إدارة الحكم في مصر سائرة سيراً حسناً منتظماً لم يعد الرأي العام البريطاني يهتم بأمر الحالة غير المحدودة في تلك البلاد. ولكن الواقع أن الحاجة إلى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئاً فشيئاً كلما ازداد تأثير وجودنا في القطر المصري والشعور بتأثير الطرق الأوروبية التي تدخل إليه. فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذي غادر المصريين في الايام القديمة طائمين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه. فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريي سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيراً جداً عن مصريي سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين. فمعظمهم لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجِد وإيماننا ذلك هو الذي سبب بعض ما وصلت إليه الحالة الحاضرة

« إن نظام الاحكام الذي استتبته اللورد كرومر لانقاذ حكومة قد ذهبها الافلاس لم يكن إلا نظاماً وقتياً. لانه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال



يدوم إلى ما شاء الله بعد ما وافقنا فعلاً سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهي بعد أجل قصير .  
 ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التي اتخذت في ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت ورسخت  
 شيئاً فشيئاً حتى صارت نظمات مقررة، وجعل العنصر الأقوى (البريطاني) بين العناصر  
 الإدارية يزيد قوة وتفوقاً وينال من السلطة ويتحمل من المسؤولية ما لم يكن مقصوداً  
 في الأصل ، ويقصر خدمة العنصر المصري على الوظائف الثانوية في الحكومة . إن  
 السياسة التي كانت متبعة في أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود  
 من الموظفين البريطانيين المنتخبين بمزيد العناية لبشروا وليساعدوا وخصوصاً في دوائر  
 المالية والري ثم أضيف إليهم على مر الأيام مستشار قضائي ومستشار للمعارف وبعدهما  
 مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين الإقليميين . فلما كان عدد هؤلاء الموظفين محصوراً  
 ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم إلا الأكفاء المحربون كان إشتراكهم  
 في الأحكام محتملاً ومقبولاً بل كان المصريون ينظرون إليهم بالتعظيم والاحترام ،  
 ولما زادت إيرادات مصر وسع نطاق الوظائف في حكومتها كثيراً فاقضى هذا  
 التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخيرين الأجانب . فلتطول زمان  
 الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضي بأن  
 يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شؤونهم بأنفسهم . نعم إن  
 الوزراء المصريين أخذوا في السنين الأخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم  
 بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون في أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفي  
 بفخر منصبه . ولكن ازدياد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا  
 مصريين إستقلالاً عن مجلس الوزراء جعل الاستياء ينمو ويزيد من عدد الوظائف  
 التي احتكرها البريطانيون . ولاحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل  
 ورأى المصريون الذين طال اختيارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه  
 قد قضى على ترقيتهم إلى أسمى الوظائف في حكومتهم بعد النظام القاضي بأن  
 المنصب الذي يتقلده موظف غير مصري لا يتقلده مصري إذا خلا بل يتقلده غير

## مصري على الدوام

« وأظهر الناس في مصر إستياء خصوصاً حين وصول اللجنة من زيادة عدد البريطانيين حديثاً في خدمة الحكومة فهذه الزيادة وإن كان ماشاع عنها لا تخلو من مبالغه عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التي كان أهالي البلاد يستخدمون فيها إلى ذلك الحين . ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالي مائة في أوائل سني الاحتلال فبلغ حوالي ١٦٠٠ في هذه الايام ( وثقات ) روايتهم تختلف عن وثقات رواتب المصريين فزيادته فئاتهم وإن كان لها مسوغ بالنظر إلى ظروفهم الخصوصية كانت على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى

« ومما زاد القلق في مصر بلا ريب كيفية المعيشة فيها ، فقد كان البريطانيون يزدون اعتزالاً واعتقاداً عن مخالطة المصريين كلما زادوا عدداً في مصر حتي أصبح الحي الذي يقيمون فيه بالجزيرة حياً قائماً بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية في بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الحياة الاجتماعية المصرية وانحصروا في بقعة خاصة بهم وبات المصريون في عزلة عنهم . ونحن لا نجعل الصموبات التي تحول من الجانبين دون حرية الصلات الحالية من التكلف والمواخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الاجناس والعادات . ولكننا اذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشباهها فالباقي بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول إن اقتصار البريطانيين على مباشرة بعضهم بعضاً ، واعتزالهم لسواهم الاعتزال الذي ازداد خصوصاً في الاعوام الاخيرة كان سبباً في البعد بينهم وبين المصريين وجعل إحتلال الاجنبي أثقل على الطبع مما ينبغي أن يكون

« على أننا لاحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين



نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبن خيرا هم المصريين  
ورأيانا الاذلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة في الايام العصيبة وزمان الشدة  
أخيراً . ونحن على يقين أنه إذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الحيران ووثقت  
عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها . وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر  
والذين يزورونها أيضاً أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم  
وأن يراعوها ويحترموها ويخلق بهم وخصوصاً بالزوار منهم أن يعلموا أن عتد  
مراعاة الذوق السليم في أمور ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها قد يؤدي إلى عواقب  
وخيمة لانسبة بينه وبينها في جسامتها . فليتوخ النزلاء والزوار البريطانيون إجمالاً  
إزالة الحواجز المرجودة لا إيجاد حواجز جديدة وليمارحوا المصريين في معيشتهم  
على قدر الامكان ولتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تتيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا  
اللذة والتبسط فيها ، وليجتنبوا الاسباب الجزئية التي تسوءهم لانها إذا توالى كانت  
وخيمة العاقبة

« هذا ولستأ نرى من الجهة الاخرى مسوغاً لانتقاد سمعناه كثيراً وهو أن  
الموظفين البريطانيين انحطوا في الكفاءة والاداء . ففي مصر اليوم موظفون  
بريطانيون كثيرون بالغون شأواً بعيداً في الكفاءة والمقدرة كما كان بها في ما مضى  
رجال فائقون في مقدراتهم وآخرون معتدلون فيها ، ولكن قوة الانتقاد زادت في  
المصريين كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الاخرى ، فصاروا يتطلبون من المقدرة  
والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم .

« وأيضاً بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر  
على الاقل خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى أخذت مصر تشعر كأنها  
حققت من حقول التجارب فتأتي عن هذه التغيرات المتكررة التي قضت بها ظروف  
الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالاً وهؤلاء كانوا يهتمون باصلاح  
أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية . وأما

المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الامور فكانوا يعدون ذلك ذليلاً على عدم التثبت في الامور وعدم الثبات فيها

« ومن أسباب الاستياء العام أيضاً عدم النجاح في سياسة التعليم كما هو ظاهر جلياً فأدى ذلك إلى تخرج عدد دائم الزدياد ولا حاجة إليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيقي . ففي بادىء الامر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليماً يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة السكناية التي كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك من غير المصريين . وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التي تدرس الطب والحقوق والهندسة ، ولكن يظهر هنا أيضاً أن الحال بقيت إلى عهد قريب بلا سعى يذكر في تنقيح نظام وضع في ظروف إستثنائية وبلا التفات إلى كون الاحوال المتغيرة تقتضى إتباع طرق جديدة فالتعليم الذي أقبل الناس عليه إقبالا حثيثاً وجعلوا يلجئون في طلبه لايزال قاصراً جداً والسواد الأعظم من الاهالى لايزال أمياً . وليس ذلك فقط بل لايزال بلا تربية إجتماعية أو أدبية أيضاً . والناس إما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الاسمي في المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو في كلية فيكتوريا البديعة التي أنشأها نزللاء الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التي يلتفت بها على الممارف المصرية لابد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقى كثيراً عما كان عليه في أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيراً

« هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان طويل ولو نشأ الروح القومي في الصدور مقروناً بالعقل والاعتدال لقوبل بالميل إليه والعطف عليه والاهتمام به . وقد كان اللورد كزومر يؤمل أن يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادىء الامر حتى صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين . وكان الحديوى السابق تارة يؤيد أنصار



الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقاً لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء إليهم من موظفي الحكومة الناقين المستأين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلاً بينهم وبين الترقى والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للالتقاء للوظائف يمكن ذوى الوجاهة والنافذ الكلمة في تفضيل أقاربهم وأتباعهم وتقديمهم على غيرهم في وظائف الحكومة . ثم أن ازدياد عدد التلاميذ الذين ينتظرون الاستخدام في الحكومة جزاء التضحيات التي كثيراً ما يضحونها حقيقة في سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون أن مزاحمة الاجنبي لهم على الوظائف تقلل من إمكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة في الاقاليم

« ونقول أخيراً إن هناك أمراً دائماً الوجود وكارناً في النفوس وهو عدم اضطراب المسلم على حكم المسيحي . فوجود المسلم في مركز سياسي تحت مركز المسيحي مناف لروح الاسلام والشعور الذي يصدر عن هذه الروح يدوم طويلاً في الصدور بعد ما تخف حرارة الشعور الديني نفسه أو تخمد تماماً في الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيراً استخدمه العنصر الديني في البلاد لتحريض الناس على اسم ( الحماية ) بعد ما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية لملك مسيحي خضوعاً دائماً . ولا يخفى أن في الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وأمكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد أهله

### ثانياً — في أثناء الحرب

« هذه هي العوامل التي كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعدها المانيا جبهة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم النهائي الذي كانوا واثقين به كل الثقة ففي هذه الاحوال وبسبب العداء المستحكم الذي ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين أشير على القائد العام — ونعم الاشارة — باعلان حالة الحرب على تركيا ليعلم

الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها « أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدعو الأمة المصرية إلى مساعدتها فيها » على أنه من العدل والانصاف أن يسطر هنا أنه مها تكن الاماني والآمال التي حركتها الحرب في صدور فئة من المصريين فان الشعب المصري تحمل التكاليف والقيود التي أقضتتها تلك الحرب بالصبر والرضا والخدم التي قام بها فيلق العمال المصري كانت خدما لا تمنع ولا غنى عنها للحملة على فلسطين وأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبي . و لدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه إنكليزي من حساب الامانات والعهد التي كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها

« إلى هنا بحثنا فقط في أسباب الاضطراب في القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى في المدة السابقة للاضطرابات التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ . بقي علينا أن نبحث في الاسباب التي أرت في الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم

« ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة في مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أننا في ما تقدم ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطاني أمر يحتاج إلى الايضاح

« فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقاً مما كان يظن والاضطرابات انحصرت في جوار البنادر الكبرى والبلاد الحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صفار الفلاحين ميلا كبيرا إلى الاشتراك في حركة كهذه . ثم أن الاماكن التي وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدي على السكك الحديدية بوجه الاجمال . وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة السكة الحديدية كانت اتباعا لخطة قديمة سابقة لا يقصدها إلا التمهيد لهجوم الماني عثماني على القناة ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث في مصر . وهذا يعمل



بعض الدلائل التي تدل على اشتراك واتحاد في العمل في اضطرابات مارس سنة ١٩١٩  
 «وهناك ما يدل أيضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم  
 يحرم الزراع مزية المزاحمة في الاسواق الأجنبية مع كون إيجار أطيانه على ازدياد  
 ولكن هناك عوامل جرت بها الحرب وكانت أدعى إلى زيادة جفائه وقسوره وهي  
 (١) التجنيد لفيلق العمال والهجرة المصرية و (٢) مصادرة الحيوانات الأهلية و (٣)  
 مصادرة الحبوب و (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر . فكان استهجان الناس لطريقة  
 تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها

«أما العامل الأول فقد دلت الدلائل على أن الانقار كانوا بعد تجنيدهم يرضون  
 بشروط التجنيد وأن الرواتب التي كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نوعاً عظيماً ولكن  
 يظهر أن المستشفيات التي كانوا يرضون فيها لم تكن على ما يرام وأنه كان بين ضباطهم  
 كثير يجربون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم على أن قبولهم للانتظام في سلك فيلقهم  
 المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة منهم في حوادث مارس سنة  
 ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئاً يذكر . وكانت التدابير تسير  
 طبق المرام مادام الذين ينتظمون في فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم إن  
 البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذي تعاقدوا عليه وذلك  
 بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن تظلمهم لم يبدأ إلا بعد ما ثبت أن  
 نظام التطوع لا يفي بتقديم العدد الكافي من المجندين فاضطر الأمر إذ ذاك إلى  
 الضغط الإداري للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا في أول الحرب مع  
 تركيا بأنهم لا يطلبون الاشتراك فيها بقي التطوع اسمها لا فعلاً وعهد إلى عهد البلاد الذين هم  
 موظفون إداريون في الأقاليم بلا راتب — في التجنيد بلا من أقبية من الموظفين الانكبار  
 الذين أخذوا أكثرهم للعمل في جهات أخرى فلجأ العهد إلى إكراء الناس وإرغامهم  
 على التجنيد ولا ريب أن بعض العهد الحزبي الذميمة اعتمدوا تلك الفرصة لسوق أعدائهم  
 إلى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لأعفاء من يدفعها لهم من

الخدمة وقبلوا البدل . وفي بعض الاحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصنف  
وكان الذين يتخذونها يحتجون بان البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها وقد اختلف  
الناس في تقدير هذه المظالم والمساوىء ولكنها على كل حال كانت من السكرة بحيث ساءت  
الناس جداً في بعض الجهات وسرت للمحرض السياسي انتهاز الفرص لقضاء مآربه  
« وأما العامل الثاني أي مصادرة الحيوانات الاهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق  
كثيراً من أخذ دوابه التي هي واسطة النقل عنده ولكن يظهر أن أثمانها كانت  
تدفع إليه عند أخذها منه وكانت أثمانها حسنة . غير أن الأثمان التي كانت تطلب منه  
بعد الحرب لشراء الدواب التي باعها كانت أعلى من الأثمان الاولى بكثير فالفلاحون  
يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعا ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم  
علما بأنه لا بد منه في زمن الحرب ومهما يكن ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد  
رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

« وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سبباً أعظم مما تقدم في السخط  
والاستياء لان أسعارها إرتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها في الاسواق  
أعلى بكثير من الأسعار التي تدفع لها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم  
مقدار معين من الحبوب ينط حصة بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحاً كبيرة . فان  
العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي بأسعار السوق العالية  
والاهالي الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق  
العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع  
بطيئة وثبت بالبيئة أن الموظفين في المديريات أبقوا أموال الدفع في أيديهم  
مدداً طويلاً وأن كثيرين من العمدة والمشايخ الذين عهد إليهم بتوزيع الاموال  
احتالوا قسماً منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين في الاكثر عن هذه  
المنكرات ولكنها نسبت إلى الانجليز ولم يكن الانجليز قادرين على مراقبتها بسبب  
الاحوال غير العادية حينئذ



« وأما العامل الرابع وهو جمع الاموال للصليب الاحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الاموال بالتبرع ولكنه كثيراً ما محمول إلى الغصب والاكرام علي يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الاموال التي جمعت من مراكزهم . شاع في البلاد أن جزءاً فقط من المال المجموع يبلغ المصدر الذي جمع له . فما لا يختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من إصالة الرأي ومراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل في مصر شيئاً أكثر من فتح الكتب لمساعدة الجرحى ، فكان كثيرون من أغنياء المصريين والاجانب المقيمين في مصر يقبلون على الاكتاب بلا ريب . وأما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمعسكرات والمساويء المؤدية إلى زيادة التعديدي على الفقراء الذين كرهوا الحرب جداً لأسباب أخرى كثيرة . هذا ومما يقتضي ذكره أن لجنى الصليب الاحمر الانجليزي وفرسان مار يوحنا قدمنا بعد الحرب ١٠٠ ألف جنيه إنجليزي إعانة للذين نكبوا في الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم

« وزد على هذه الظلامات الخصوصية التي ذكرت أن أسعار الاشياء ارتفعت في مصر إرتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالخضرة والثياب والوقود فنقلت وطأتها على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفي للتفقة التي يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الاجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة . فعائلة من أربع أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بثمان ي فوق كثيراً متوسط الاجرة حينئذ

« فهذه العوامل المختلفة أضحت في آخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التي كانت عندهم بزايا الادارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير

الفلاح فيها موظفاً إنكليزياً ولم يتوسط إنكليزي لحمايته من المطالب الجائرة التي كانت تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزي يمر في غيطانه راكباً جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوي صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى في الايام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تتقل الموظفين على عجل من مركز إداري إلى آخر . فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق الاشاعات التي شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ما شاؤوا بلا ممانعة وإلغاء الضرائب عنهم . وهناك أيضاً ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لا خلاق لهم روجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدي الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيشون فيها قتلاً وفساداً ، فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذي أفضى إلى قتل بعض الجنود الانكليز قتلاً شنيعاً في ديروط . أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطني هم الذين أوحوا بها !

« فقدت مصر ب وفاة السلطان حسين سنة ١٩١٧ حاكماً مقتدراً وكرام الخلق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الاول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة وإخلاص في تحمل المشقات التي يقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين . وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم وإكرامهم له على اختلاف طبقاتهم . أما خلفه الذي تعلم وهذب في إيطاليا فوجد نفسه من بادىء الامر في مركز أضعف كثيراً من مركز سلفه في عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فها قد صد وسعي وجد لم يكن يستطيع وقف السيل الذي كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز

ثالثاً — بعد الحرب

« حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية إلى آخر الحرب فسهل الآن



علينا أن ندرك كيف أن المبادئ التي جاهر بها الرئيس ويلسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيراً سريعاً قاطعاً في الرأي المصري . فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الأمم مصيرها جاء مصداقاً لمواظف كانت تختصر في صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل

« فالذين كانوا يفتظرون في مصر نصراً ألمانياً عثمانياً ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدبياً ومادياً على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة في خلع البقية الباقية من النير العثماني

« والمعتدلون في مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتي طبعاً لما صرح به الساسة البريطانيون مراراً من أن تدخلنا في مصر وقتي وشعر الناس شعوراً صادقاً بأن سلوك البلاد عامة في الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذي دعيته الأمة إليه فلبته تعطيهم حقاً في مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدي باشا كبير الوزراء كان قد فتح في آخر سنة ١٩١٢ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية

« ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الانكليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تتويان تحرير الشعوب التي أُنقذت من الظلم العثماني تحريراً تاماً وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التي يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم . فأبان المتمد السامي حينئذ ( السير ريجنلد ونجت ) أن هذه السياسة سيكون لها صدي في مصر . وزاد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل في الحضارة والارتقاء عن بلادهم التي تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة

« وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الأمور في كل مكان ثار ثائر الرأي العام

أثر إذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتي الذي يراد منحه لامم دون الامة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت في أوائل سنة ١٩١٨ للبحث في الاصلاح الدستوري فطلبت من السر وليم برونيات نائب المستشار المالي أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها وأن يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الاجانب قسماً في تشريع البلاد أملاً بأن يفري الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الاجنبية في المناوضة في كثير من التشريع . فلما قدمت مذكرة السر وليم برونيات إلى رئيس الوزارة في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءت له كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع أن المنصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت القيامة وعلا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الحماية التشريعية سلطة إستشارية فقط ويعهد في السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان « مجلس شيوخ » تكون فيه الاكثريّة من الاعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الاعضاء الاجانب المنتخبين « وفي الوقت الذي عينت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الاصلاحات القضائية اللازمة فيما إذا ألغيت الامتيازات الاجنبية وقد قضت في ذلك أشهراً كثيرة ولم تصدر تقريراً ، ولكن شاع أنها تتوي إستبدال الحاكم المختلطة بمحاكم جديدة تكون لغتها إنكليزية ويكون القانون الانكليزي هو المعمول به فيها . وفي ذلك مافيه من الغيب والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشمل أيدي المحامين الاجانب الذين يتزافعون بالفرنسية وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت معاداة المحامين التوسيع المراقبة الانكليزية

« وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزيره عثمان آخرا من زعماء الفريق المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطاني السامي وأعر بواله عن رغبتهم في السفر إلى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتي التام » لمصر ، وعرض رشدي باشا في الوقت عينه أن يسافر هو وعدلي باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة في شؤون مصر وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة . وكانت حجة هذين الوزيرين أن



مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنيتها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ماهي حقوقها علي بريطانيا العظمى تحت حمايتها

« فابلغ السر ريجنلد ونجحت وزارة الخارجية مطالبهما فجاءه الجواب « بأن لفائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالرجوع إلى لندن » وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب في ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلي المصري » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » فافهم رشدي باشا المعتمد السابق أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعني الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفاءه ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين في مسائل كهذه حين كان الضغط السياسي شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا في تلك الساعة الحرجة وجوب البحث في المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامي ألح عليهم في مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعاً في إقناع رشدي باشا باسترجاع استعفائه وضرّبوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز في مصر حتى أن الوزيرين اشترطا في سفرهما أن يسمح لزعلول باشا ورفاقه بالسفر متلها ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطالب المعتمد السامي إلى إنكثرا لاستطلاع رأيه في الحالة

« وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية وهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الانكليز في طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

« وبينما كانت البعث دائراً على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة زغلول باشا وعرضه عرض أماني مصر المشروعة على الدول الأخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السابقة من أربعة عشر عضواً

« وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أوطا الجمهور بأن الغرض منها محاولة إرهاب عظمتهم ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعد ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عليه . فقر رأي السر ملن شيتام القائم بأعمال المعتمد السامي بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطة فافضى ذلك إلى تجديد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت تدخل الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقاليم بحدوث مثل هذه الفتن . وفي ١٢ مارس حدثت فتنة في طنطا فآخذها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في مديريات الوجه البحري وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بوقوع السلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت السكة الحديدية والأسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحري والقبلي . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلي والاجانب المقيمين فيه وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم يقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط في درروط ومفتش إنكليزي في مصلحة السجون وهو راكب القطار بين مصر وأسيوط والمينا . ولكن عادت الحالة فبدأت في ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فأعيدت المواصلات بخط السكة الحديدية الأكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية



في جهات مختلفة لحفظ النظام في الاماكن التي اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هئية الحكومة إليها وأنفذت الاماكن النائية في الوجه القبلي فزال بذلك الدور الاول من الاضطرابات وكان أشد الاذوار خطراً « وعليه لم يرض على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الانكليز بل على الاوربيين عموماً وبلغت حدّاً تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها ميول جميع الطبقات والمذاهب في الامة المصرية وفي جملتهم الاقباط وظهرت بين أشد عناصرها تعصباً بظهر تحريك الاملاك والمواصلات تحريماً منظماً والاستهانة بالنفوس إستهانة متزايدة . ولا ريب أن الوفد مسئول عن تفهيم المظاهرات الاصلية التي نشأت الحركة عنها ولكن أعضائه الذين يفوقون سواهم في المسؤولية هالهم تفاهم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل إلى أيدي المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الاجنبية من المتشردين

« وكان اللورد ألتبي النائب العام في مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح في باريس في ١٢ مارس فعاد إلى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر ريجنلد ونجت في إنجلترا وصدرت إليه التعليمات « باعادة القانون والنظام وبإدارة الامور بجميع الوسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة » وقد أفضت التدابير العسكرية التي اتخذت إلى تهدئة الاحوال ظاهراً ، ولكن الشعور بعداوة الانكليز لم يخف إلا قليلاً وتحول بالاكثـر ضد العنصر العسكري الذي أشاعوا الاخبار السكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتمدين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم

« ودعا المعتمد السامي الخاص إليه تقرأ من الاعيان وخطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢ أبريل إلى ٢٢ منه غير أن اللورد ألتبي سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر إلى إنجلترا ويعود زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه حرياً على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك

وبذلك انعكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر على إبعادهم وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون إلى إنكلترا أو إلى غيرها لتجديد التحريض والتوبيخ

« هذا باختصار حديث سير الأحوال في الأربعة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٩ ، وقد أتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء إلى لندن لما طلبوا ذلك . ودلت النتيجة على أن مشورة السر ريجنالد ونجت في هذه المسألة كانت عين الصواب ، وفي رأينا أنه كان يحسن صنعاً لو زاد إلحاحاً في وجوب إتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذي ارتكب في بادئ الأمر جرت الحوادث في مصر بأسرع مما أدركت الحكومة ، فانها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حق قدرها . ولما أُلغى الأمر بإبعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر إلى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الأغراء والتحريض . ثم اقتضى الأمر في المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانجليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة . وهذا العقاب أطلال عهد السخط طبعاً وإن يكن قد أنفذ بالاعتدال بوجه الإجمال . وحاولت الحكومة تطييب خواطر المصريين بإحالة كثير من القضايا إلى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم العسكرية في القضايا المستعجلة جداً ، ولكن رأي أنصار الحركة الوطنية كان قد صلب ورسخ ففتح عن ذلك أن الإناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة في جميع القضايا تقريباً فأطلق سراح المتهمين فيها . وفي أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد أخلاء سبيلهم من ماله إلى باريس آمليين أن يحملوا مؤتمر الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال ، ولما أخفقوا في ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الأجنبي لقضيتهم ، فأوفدوا رسولا إلى أميركا لاستئالة الرأي العام في الولايات المتحدة . ووجد في السعي أنصارهم في مصر لأنهم نظمهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم في جوانب البلاد متذرعين إلى ذلك بالقلق المتصنع الذي كان في البلاد . فحاولوا كل جهدهم الاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الإضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة وأعلن في خلال ذلك أن الحكومة البريطانية



عازمة علي إرسال اللجنة الخصوصية إلى مصر فيحكم المهيجون بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم تضيق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة

### ب - الحركة الوطنية والأماي المصرية

« تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأنغراضها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً

« قيل : » إن كل من يسمى مصرياً يجب أن يكون وطني النزعة في قلبه « وهذا القول إنما يصدق على المتعلمين كثيراً أو قليلاً وهم أقل من ١٠ في المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ في المائة من الاميين ، وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الأمة كلها . ففي المدن والبنادر يسهل تهيج الغوغاء بتلقينهم ألفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصبحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فيجدهم لا يبالي بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم في الفلاحة يعيشون في أطيافهم ومنها ، وهم متعلقون بها تعلقاً شديداً ومع أن طرقهم وإدارتهم الزراعية لا تزال على عهداها الاول وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية ، فهم يخرجون بمجدهم الذي لا يباري ومعرفتهم التامة بترية أرضهم تلك الحاصلات العجيبة التي هي الثروة المصرية ، وليس لهم هم في هذه الحياة إلا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافي لزراعتهم من النيل في حينه ثلثا تحمل أرضهم . ولكنهم وإن كانت دائرة نظرهم في الامور لا تزال محدودة فقد ازدادوا استقلالاً واستمسكوا بحقوقهم عما كانوا عليه في عهد الاستبداد الماضي

« وإذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز . على أنهم لا يحبون الاجنبي أيا كان .. واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لا تخلو مقابلتهم للمسيحي في بادئ الامر من القنور والنفور ، ولكن هذه الاوهام قد زال معظمها بحاج الانكليز بعد اختبارهم

لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الاجال وما أفضى اليه وجودهم من التحسن الظاهر في أحوال الفلاحين . نعم إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوىء العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوىء ولا ينسونها . ولكن الفلاحين وإن يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا في الازمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الاطيان وتفتت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم . وهم يشعرون بأن النفوذ الانكليزي يحسبهم من هذه الاخطار بعض الحماية . نعم إن حوادث الحرب المشؤومة التي أشرنا إليها آنفاً أدت إلى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية وكانت أسباباً مهيئة للحوادث الفظيعة التي حدثت ضد الانكليز في ربيع سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت شاذة وقصيرة الاجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التي يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون إلى حسن الظن بالانكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم . وقد آرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرهم حيث أكدوا لنا أن المראה التي كدرت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الانكليز الذين أحسنوا السلوك يزلون على الرحب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى

« ولكن من العيب أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلاً إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت وأجتذبهم إليها كلهم إما طوعاً أو كرهاً من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتائب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس . وأخطر من هذا شأننا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الاصول الرسمية دون مجازتهم بميولهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكاً لا غبار عليه ولكن



معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية بقلوبهم . ونفوذهم يتجه إلى الجهة الوطنية ولا يعقل أن ميول رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأي العام في الأمة لا تؤثر في السواد الأعظم منها على مر الأيام . ولا ينكر أن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تبالي بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهباً سياسياً ، ولكن يسهل تعليمها ترديد الالفاظ المستحبة التي تصير شعاراً لها والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطن دأثاً في كل ما هو إنجليزي وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية إلى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفائتهم . فهذه الحرب القائمة بتسوى كل شيء تسويها كاذباً يدبرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون إلى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية إلا القليل منها . والفلاح وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة يصغى إلى من يقرأ له فإذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلا بد أن الكاذب التي تنفث كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيراً

« نحن نحسب في حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الإنجليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيد بها ويقويها تقوية متصنعة لكي تؤثر فينا مع أنه مامن خبير بهذه الأمور يتأثر منها حتى بخطيء فيحسب الشطط الذي ينتج عن التحريض السياسي البالغ غاية الشدة دليلاً على حقيقة رأي الأمة . ولكن ما يستحق الاعتبار أنه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكناً لمصلحة غير الذين تضطروهم مناصبهم الرسمية إلى ذلك وهم نفر قليل جداً . وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون إلى الأمانى الوطنية أو أن يفعلوا شيئاً من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم إلى دائرة الاعتدال ولم يحجروا أحد أن يقول أنه موافق على « الحماية » أو أنه غير موافق على « الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقبل يميل إلى الحركة الوطنية بكلية ، وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح

« لا مشاحة في أن الامر جبال ومن يقدره يخيل إليه لأول وهلة أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص إلا أن نقاع عن مركزنا في مصر بالسكينة أو أن نحافظ عليه قوة واقتداراً رغم العداوة المتزايدة لنا في الامة المصرية . ولكننا بعد إنعام النظر في هذه القضية زدنا أملاً بها واقتنعنا بعد الاحاديث الكثيرة الودية التي جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفي جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين أنهم لا يضمرون للانكليز من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الانسان من الحملات المنكرة التي تحملها الصحف علينا . وتبين لنا أن علم الحركات الوطنية الصافي يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعاً وقصداً فلا ريب في أن هنالك قوماً من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة أجنبية وخصوصاً لكل مراقبة بريطانية على تعدي القانون وارتكاب الجرائم والموبقات أو على المسيل إلى من يرتكب تلك المنكرات على القليل . وأغراضهم كلها تنافي الاتفاق والتفاهم بين الانكليز والمصريين ، وليس ذلك فقط بل إنهم مستعدون أيضاً للسعي في بلوغ تلك الاغراض بوسائل لا يحللها شرع ولا يسع حكومة من الحكومات إلا الضرب على ايدي الذين يجربون الناس عمداً على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالاً في المستقبل . ولا ريب في أن الحوادث المشؤومة التي حدثت بمصر نفسها في السنوات الاخيرة وروح القلق والثورة الذي ساد العالم كله وكان له صدى شديد في مصر أفاد انقطة المتطرفة لانها اتخذته خطية لمطحنتها أكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه اذا اعتبر كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر وأكثرهم من إنجليز انكلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالي رأساً على عقب .

« ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة بان التمسك بهذا الرأي الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن نترك التأثير الذي علق بمفوسنا من الاضطراب الذي حدث



في الاثني عشر شهرا الماضية يعمينا عن رؤية المعقول والمشروع من أمان الحركة المصرية. ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئا فشيئا إلى أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الانجليز والمصريين والسبيل التلافي إلى عداوة وجفاء دائمين بين الفريقين. نعم إنه يجب قمع التعدي والاخلال بالنظام، والحق يقال إن التدابير التي اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة. ومما يقضى بالأسف الاضطرار إلى إبقاء الاحكام العرفية في مصر، ولكن هذه الاحكام تجري في أيام اللورد اللنبي بأقل ما يمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولاحوال الناس في معيشتهم اليومية. غير أن وجوب قمع التعدي والاخلال بالنظام في الحال لا يحيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالي كثيراً أو قليلاً. والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة في ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدي بعد ذلك التاريخ قانا في الكلام الذي جرى لنا مع الكثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية وقلمنا التقينا بمن ينكر ميله إليهم — وجدنا روحا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر في تلك الفظائع والمسكرات فقد ذموا أماننا الاتجاء إلى التعدي والمجاهرة بالثورة وقالوا إن ذلك جنابة لاخير فيها. ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعاً تاماً إذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لاحلفاء صادقون شاكرون. واعترفوا كلهم اعترافاً متفاوتاً في شدته وحرارته بالمنافع العظيمة التي أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر واعترف أكثرهم أيضاً بأن مصر لاتزال في حاجة إلى مساعدة إنكلترا لها على تنظيم أمورها في الداخل ومنع التعرض لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميداناً للتنافس الدول ودسائسها واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن بريطانيا العظمى صوالح خصوصية في مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاتها الاسترالية وأن لها كل الحق في ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع. ولكن هل يلزم لقضاء هذه الأغراض

أن تحرّم مصر إستقلالها وتجعل جزءاً غير منفصل عن السلطنة البريطانية وأن تقاوم  
 رغبة المصريين المتأصلة في أعماق نفوسهم في أن يكونوا شعباً قائماً برأسه بين شعوب  
 العالم . ألا تنضى مصر أغراض إنكلماتها تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلاداً  
 منتظمة الامور هادئة الاحوال مصادقة لانكلماتها متصلة بها إتصالاً وثيق العرا لا  
 تشكو ظلامة ولا تميل إلى ثورة ؟ أو ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق  
 للسياسة التي طالما جاهرت بها بريطانيا العظمى في تصريحاتها المتكررة حيث قالت  
 إنها لا تنصد امتلاك مصر ولا إدماجها في السلطنة البريطانية وإنما تروم جعلها قادرة  
 على الوقوف على قدميها ؟ قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمناً طويلاً  
 ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لأنهم يرون بعد مرور أربعين سنة  
 تقريباً على الاحتلال البريطاني لبلادهم أنهم لم يدنوا من الغرض الذي ادعت بريطانيا  
 العظمى أنها ترمى إليه بل بعدوا عنه وأن بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على  
 الحماية التي يعتقدون كلهم أنها تتضمن إخضاع بلادهم إخضاعاً دائماً عدلت عدولا  
 قاطعاً عن سياستها الاولى ونكثت عهداً ، فأنهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة  
 اقتضتها الحال لانه لما كانت بريطانيا العظمى في حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلفاء  
 التي كانت باقية بين تركيا ومصر . فلم يكن بد إذ ذاك من وضع شئ آخر في الحال  
 موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائغاً باعتبار كونها وسيلة وقنية  
 لاسد الحاجة . وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون أن بريطانيا العظمى تسوي العلاقات  
 بينها وبين مصر على وجه مطابق تصريحاتها وصواحتها الحقيقية وشرفها ولكنهم  
 بدلاً من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جذبتهم وقوميتهم فقدماً دائماً وصيرورتهم  
 ( مستعمرة بريطانية ) ورعية بريطانية . فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون  
 بالعدل البريطاني أولاً وبعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيراً

### ج - السياسة المقبلة

« هذا في اعتقادنا بيان الرأي عند أنصار الوطنية المصرية ، ولكن سلوك



الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الانصاف جعلها الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق، مع أن الأمر ليس كذلك في رأينا ولا هو دائم بالضرورة فإن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد باشا زغلول والتي تتسلط على عقول المصريين تمام التسلط ولو في هذا الحين على الأقل، والتي تقول أيضاً إنها تنطق بلسان الأمة ومعها وثائق كثيرة مقدمة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجاً بخلاف «الحزب الوطني» الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين

«نعم أن زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا إلى المعارضين وما زالوا يدنون منهم شيئاً فشيئاً إلى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاعتبار أن الأمر لا يقتضي إلا إلغاء يسيراً لأنهم رأهم بإزالة ربيهم وشبهاتهم في مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستال كثيرون منهم إلى المناقشة في الحالة بتمام التعقل وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم اعتدالا في رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدي باشا وعدلي باشا وروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا وأن يكونوا ميالين إلى الغايات الوطنية. ولما خرجنا في تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا في جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسياتهم بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم

«فيظهر مما تقدم ذكره أنه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل في أعماق نفوسهم عند السعي في التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك في كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالا وميالا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتنحاز إلى جانبنا. ولا يكفي لذلك إعطاء مصر كثيراً أو قليلاً «من الحكم الذاتي» حتى لو أعطيناها ما هو معروف عندنا

« بالدومنيون هوم رول » ( الاستقلال الداخلي لا ملاكنا ) لان المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الاملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانيا . وهذا الفارق يوجب النظر والتمييز بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضيته في البلدان الاخرى التي مضت عليها السنون وهي جزء من الامبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلاً . فأنتا تقول في كلامنا عن هذه البلاد إنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الامة ) تدريجاً وأما المصريون فيقولون إنهم بلغوا هذه الغاية ولا يمكن أن يرضوا بحل لمستقبل مصر إذا لم يكن مبنياً على الاعتراف بدعواهم هذه والافانه يجب حينئذ إكراههم على قبوله إكراهاً

« وعندنا مقابل هذه الاعتبارات إعتبارات أخرى وهي أن مصر وإن لم تكن جزءاً من الامبراطورية البريطانية فعلاً فأهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله . وأنها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديداً من الحضارة والتمدن إذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شراً ووبالاً . فالتوفيق بين الدفاع عن الحقوق المصرية والصالح البريطانية وبين الاعتراف بنصر بالحالة القومية ليس بالامر اليسير . والانسان يتوهم لأول وهلة أن هذه القضية زداد إشكالا وتعقيداً ووبالاً بسبب قوة مركز الجاليات الاجنبية غير الجالية البريطانية في مصر . ولكنه إذا أنعم النظر في ذلك وجد أن تلك القضية أقل أشكالا فليس في الشرق بلاد كمصر يكث فيها النزلاء الاوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والادبية والهيبة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضاً ثم أن المدن المصرية الكبيرة ولاسيما الاسكندرية أصبحت مدناً أوربية من وجوه كثيرة وستظل بلاد مصر بلاداً دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلاً لم يراع فيه ضمان الصالح الاوروية العظيمة الحصينة المركز في وادي النيل . فلا عجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة في بابها . ولكن كل ما في مصر وحولها فريد في بابها أيضاً وليس عندنا سوا بق تتبعها في معالجتنا لاحوال خارجة عن الحد المألوف



كهنه وكل نظام يطالبها يلزم أن يكون جديداً غريباً ولا يصح أن يحكم عليه بعدم  
الصحة لمجرد كونه في حكم الامور المتناقضة

« وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجاً إلى هذه النتيجة وهي أن كل حل تفرضه  
بريطانيا على مصر فرضاً لا يرضى ولا يفي بالفرض وأن الحكمة تقضى بالتماس حل  
يتفق عليه الفريقان أي بعقد معاهدة بين البلدين . ولم نر سبيلاً آخر غير هذا إلا  
إطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض المصريون عليها إعتراضاً شديداً بلا  
تعريض الصوالم الحيوية التي تحجب علينا وقايتها للاخطار . وظهر لنا أن كل ما يلزم  
لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر - مقابل تعهد بريطانيا العظمى  
بالدفاع عن سلامتها واستقلالها - أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية  
وتعطيها حقوقاً معينة في الاراضي المصرية . أما الحقوق التي كنا نذكر فيها فعلى نوعين  
الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي  
مصالحها الخصوصية في مصر أي سلامة وصلاتها الامبراطورية . والثاني أن يكون  
لها نصيب في المراقبة على التشريع المصري والادارة المصرية فيما يختص بالاحاطب  
للدفاع عن كل الصوالم الاجنبية المشروعة . أما الامتياز الاول فليس بالكثير مما يمكن  
مصر مع محافظتها على كرامتها أن تمنحه خليف يتكفل بان يحميها من كل الاخطار  
الخارجية ولذلك تهمة قوته وسلامته أهمية حيوية . وأما الامتياز الثاني فليس فيه من  
الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات  
الاجنبية

(الامتيازات الاجنبية) : إسم أطلقه الاوربيون على الامتيازات التي نال بها  
الاجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الاولين حقوقاً خارجة عن حقوق  
بلادها لإدانة للامتيازات المضارعة لها التي كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للاجانب  
المقيمين في بلادها . وهي تنحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل  
لها ، وإنما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها . أما إذا كانت هذه المعاهدات التالية لها أجل

مُعِين فالامتيازات تعود فتتمش عند انتضاء ذلك الاجل. وكان النصد منها في الاصل  
 تمسكين المسيحيين من المناجرة والسكنى في بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم  
 الذي كان يمكن أن يناههم لكونهم غرباء ويدينون بدين آخر. ويتبدى تاريخ  
 الامتيازات التي منحت لبريطانيا العظمى في عهد قديم جداً، ولكنها بعد ما غيرت  
 وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها الان منذ سنة ١٦٧٥ وقد ثبتت في معاهدة  
 الصلح التي عقدت في الدردنيل سنة ١٨٠٩. ومنحت الامتيازات لفرنسا في سنة ١٥٨١،  
 ١٦٠٤، ١٦٧٣ وجددت في سنة ١٧٤٠. ومنحت الامتيازات للدانمارك سنة ١٦١٣  
 وجددت سنة ١٦٨٠ ولا تزال نافذة المفعول. ونالت الدول العظمى كلها تقريباً امتيازات  
 كهذه من الباب العالي في أوقات مختلفة في الاربعمائة سنة الماضية

« فوجود الامتيازات الاجنبية في مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالفريق  
 المتعاقد مع الباب العالي ( دون الباب العالي نفسه). وقد كان عدد الدول التي تتمتع  
 بها قبل الحرب خمس عشرة دولة وهي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية  
 وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وإسوج والدانمارك واليونان  
 والبرتغال وروسيا وألمانيا والنمسا والمجر. فانهت امتيازات الدولتين الاخيرتين  
 بعقد معاهدتي فرساي وسان جرمان وتتضمن الحقوق التي تحوزها الامتيازات للاجانب  
 في مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية إعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا  
 مصادقة عليها من حكوماتهم، وحفظ حرمة منازلهم، وحمايتهم من إلقاء القبض عليهم  
 استبداداً وإخراجهم عن دائرة اختصاص المحاكم الاهلية. فافضى أمر هذا  
 الامتياز الاخير بعد إنشاء المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٦ إلى عدم تطبيق تسريع على  
 الاجانب بلا مصادقة الدول ذوات الامتيازات. وأن القضايا المدنية التي تقع بين  
 الاوربيين والاهالي أو بين الاوربيين المتتمين إلى شعوب مختلفة تنظر أمام المحاكم  
 المختلطة. وأما القضايا الجنائية التي تتعلق بالاوربيين وكذلك القضايا المدنية التي تقع  
 بين أوربيين من شعب واحد فتتنظر أمام المحاكم الفصلية وتستعمل فيها قوانين



بلادها . ولا يؤدي الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الاملاك  
وأموال الاطيان

« على أن استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر بدولة  
واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك أننا جريا على ما اتصفت به  
السياسة البريطانية في مصر جعلنا قسما من مشروعاتنا حصر المزايا التي يتمتع بها الاجانب  
بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصبح مصر ودية أمرها أكثر مما هي  
الآن . وذلك لا يمكن عمله إلا إذا كانت مصر تعترف بأن بريطانيا العظمى هي التي  
تحمي تلك الامتيازات الاجنبية بعد ردها إلى حدود معقولة

« وهذه النقطة الاخيرة تحتاج إلى إيضاح فنقول : إن القيود التي تقيد بها  
الامتيازات الاجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات ولها سيئات . فحسناتها أنها  
تحمي حرية الاجانب وأملهم بكونها تضمن لهم العدل في أحكام المحاكم والسلامة  
من استبداد الحكام المحليين . وسيئاتها أنها تعفي الاجانب من الضرائب ومن وجوب  
اتباع القوانين المحلية والنوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً عظيماً لا مسوغ  
له ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال التخلص من الامتيازات الاجنبية  
واستبدالها بنظام يحمي كل الصوالح الاجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التي يتمتع  
بها الاجانب الآن والتي لا يمكن الدفاع عنها . وللوصول إلى هذه الغاية دارت المفاوضات  
منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التي لها صوالح في مصر بموجب الامتيازات  
ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق ما لم تحصل على ضمان بأن  
أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالانصاف في المستقبل . ولا عطاءها هذا  
الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى في مركز يمكنها من تنفيذه . فمن مصلحة  
مصر إذاً أن تمكن بريطانيا العظمى من أن تحمي الامتيازات التي يتمتع بها الاجانب فيها  
ويقضى العدل والانصاف بابقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف في  
معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى في مصر

« هذه هي أوصاف التسوية التي بتنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل ذكرناها بوجه الاجمال وتركنا تفصيلها للمشرحه بعد . فلما شرعنا تناقش فيها المصريين الذين كنا وإياهم على وداد وكاهم من ذوى الآراء المتقدمة في الوطنية تقدماً متفاوتاً في القلة والكثرة ، وجدنا منهم ما شدد عزائنا وهو مقابلتهم لاقتراحنا بالميل إليه والعطف عليه لانهم يرتاحون إلى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الندم مع نده لا كما يميل الاعلى على الادنى لمطابقتها لشعورهم بانهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية . إذ الامر ظاهر أن تلك الفكرة تنطوي على الاعتراف مبدئياً باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التي تعتبر بموجبها مصر ملكاً من الاملاك البريطانية . ولما نظرنا في الشروط التي أشرطناها في اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بانها وإن كانت شروطاً لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ويرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حائهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا إذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها . ويحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلا معقولاً لهذا التأييد الذي لاغنى عنه لمصر . وهذا البديل إنما هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وإبقاء قوة في أرض مصر لقضاء أغراض الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولاية أمراً وحكمة نفسها تماماً إلا فيما يختص بامتيازات الاجانب . وأما القيود التي يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت عليه طول الزمان وأثقالها تكون أيضاً أخف مما كانت . ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التي اقترحناها لم تقترح حبا في منفعة بريطانيا العظمى وحدها بل فيها وفي صالح مصر أيضاً . ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لان تكون أساساً عادلاً معقولاً ليبنى عليه تعاون الامتين في المستقبل »

« ولا يسعنا ذكر رأي المصريين الذين ذكرناهم في هذه التسوية إلا بوجه



الاجمال لان المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثير في الرأي بينهم أنفسهم عند التفصيل ، وقضينا وقتاً طويلاً في مجادلات مملّة لا نهاية لها في معاني ألفاظ «الحماية» و «السلطة» و «الاستقلال» و «الاستقلال التام» . ولكن ذلك كله لم يمنع من إتمام النظر طويلاً في مواد المعاهدة التي كنّا نفكر فيها والادلال على أن الاتفاق عليها ممكن . ويقال إن الاحاديث التي جرت ونحن بمصر أرتنا أننا تقدمنا كثيراً في سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين وأتينا انقلنا فعلاً من جو إلى جو خير منه كثيراً . لان الحلفاء الذي استحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التي دبت في نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى إبتدأت زول . واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

« ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن في مصر للوصول إلى نتائج معينة محدودة كان أيضاً محدوداً . لانه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لاننا لم اتدبنا لتشير بخير الطرق التي يجب إتباعها للوصول إلى تلك الغاية . والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجموعاً إنهم إنما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدعون بانهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم . بل أن أكثرهم تجاوزوا هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفده هم وحدهم الذين فوض إليهم الناس عموماً تمثيل الامة المصرية . أما نحن فلم نكن نسلم طبعاً بأن زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التي يدعونها لانفسهم ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نعاصر عن رؤية الحقيقة وهي أنهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري وأن لا أمل بان المشرع الذي يمارضونه يحوز حسن الالتمات أو يتمتع موقع التبول عند الجمهور . وكان من الضروري في اعتبارنا كما قلنا للمصريين في أول الامر أن المعاهدة التي نفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقداً عرفياً فقط بل عرفياً وأدياً أيضاً إذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية . فهي تكون شكلاً معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف . لانه يمكن أن يقال دائماً بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها ، بل إنها كانت مكرهة على قبول كل شرط نشترطه

بريطانيا العظمى وإنها على كل حال حكومة أتوقراطية إستبدادية لا تمثل الشعب المصري حقيقة فلذلك كان من الامور الجوهرية في مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تتوب عن الامة المصرية نيابة حقيقية . فلما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التي وقفت جلساتها منذ نشوب الحرب ، أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل . ولكن المصريين أولى منا نحن بأن نحكموا أي جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأي الامة . ولما ينبغي على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتداول بتام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية كانت أو غير رسمية

« وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكترية كبيرة إن لم ينالوا الاكترية المطلقة في مثل هذه الجمعية . ولذلك رأينا من الحماقة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات محول دون مناقشاتنا له إذا شاء الكلام معنا فانا من أول الامر دعونا وجوه المصريين ليعطونا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين . وكان يحتمل أن زغلول باشا الذي كان حينئذ في باريس يعود إلى مصر ليقابل جنسنا لان المصريين الذين كانوا يحادثونا حينئذ بذلوا الجهد لاقتناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلي باشا في ذلك أيضا بما له من الكلمة النافذة لانه وإن كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا ، وكان يروم جداً أن يجتمع به ، ولكن زغلول باشا لم يكن يرى إذ ذاك إجابة أصدقائه إلى طلبهم . ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم في أواخر مدة إقامتنا هناك فإنه بقي في باريس ولم يغادرها في ذلك الحين

« ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتي :

« إستقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الاحوال إذ ذاك واتهمنا الفرص الكثيرة لنعرف بانفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأياً في أحسن سياسة توفق بين الصوالم البريطانية والمرافق المصرية ولكننا لم نكن نستطيع حينئذ



أن نحكم في أمر المشروع الذي كنا نفكر فيه لانتا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقي في مصر التأيد الكافي الذي يسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية على مبادئنا فيه . ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريراً عن الحالة كما وجدناها . وندل على النتائج التي أوصلنا بحسنا وتحقيقنا إليها ونبسط الرجاء في أن ازدياد حسن التفاهم الذي رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر في المستقبل باتفاق الفريقين

### ( أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر )

#### ( ١ ) مناقشات مع رجال من الوفد بلندن

« غادرنا مصر في الاسبوع الاول من شهر مارس وسافرنا في طرق مختلفة والتقينا في لندن ثانية في أواسط ابريل لكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماماً فوقفنا عملنا آمليين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التي فارقنا السير المصري ونحن مرتابون فيها . وتلك النقطة هي كما أوضحنا قبلاً الموقف الذي يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأي الوطني إزاء السياسة التي كنا نحن نميل إلى نصيح الحكومة البريطانية باتباعها . فحدث الآن ما يمكن أن يحلوا الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا راساً

« ففي أواخر ابريل زار عدلي باشا باريس وهو موضع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه . وكانت نصائحه لنا في مصر من أعظم النصائح قيمة . فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكي يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا في أوائل شهر مايو أنه يحسن مساعي عدلي باشا بالاكثيرضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خططهم الاولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة . واتفق في الاسبوع الثالث من مايو أن المستر ( والآن السرسيل ) هرس ت كان في باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة في لندن ولما أيقن زغلول باشا أن لا حرج عليه في ذلك من حيث كونه المحامي عن الاستقلال المصري، وصل إلى لندن في ٧ يونيو وفي رافقته سبعة من أعضاء الوفد، ثم التحق بهم عضواً

أو عضوان آخران :

« ودار الكلام بينهم وبين اللجنة في أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لاشتغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ولذلك استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى . فعدد منها جري في جلسات حضرتها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلي باشا أيضاً . والنقط التي كانت تصعب المناقشة فيها في هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت إلى آخر إلى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها وينضونها عادة . وزد على ذلك أنه كثيراً ما كان الكلام يدور في الفترات التي تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتي بفائدة كثيرة . ولا فائدة من الاسهاب في وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التي جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية

« وبتدئ بذكر مانسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الاول الى الآخر . حتى لما كان الاختلاف في الرأي بيننا يبلغ غايته فان الجدل كان يجري بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوماً في أن زوارنا كانوا ابرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجاً من مشا كل الحال ومصاعبها ولكنهم ونحس بالذكر منهم زغلول باشا نفسه ، كانوا مقيدين بقيود الخطة التي احتطوها لانفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أمانى المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى . فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم في مطابقته للعدل والانصاف وما ذلك إلا لكونه لا يطابق « التوكيل » الذي أخذوه من الشعب المصرى . ولم نكن نحجني نفعا من قولنا لهم إن « التوكيل » الذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هم أنفسهم وأن الجمهور المصرى إنما قبله منهم



فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هي من بنات أفكارهم . فكانوا يحببونا دائماً بأنهم ليس لهم سلطة لأن يجيدوا عن المطالب التي صادقت عليها الا كثرة الكبرى من أهل بلادهم وأنهم ما كانوا الواضعين لها بادية بدء . فكان النداء الحربي الذي دوى بمصر في الثانية عشر شهراً الماضية حاجر عثرة دائماً في الطريق ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى في سياق المناقشة نجد من الصعوبة أن نتعد عن إلباس ذلك الاتفاق ثوباً من التعبير لا يتفق والصيغ التي يرى المصريون أنفسهم مقبدين بحفظها

« وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم . وقد ابتدأنا بها في سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدماً يذكر . ولكننا لما وصلنا إلى التناقص في شروط المعاهدة التي تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للصالح البريطانية والاجنبية هيب المصريون الموافقة على أمر لا يمشى مع الاستقلال الذي يرمون إليه . والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال إذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يمترون به . ولكنهم كانوا دائماً في وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم في مصر خائنين للقضية المصرية .

« ولقد ذللتنا هذه المصاعب المتكاثرة تدريجاً الواحدة بعد الاخرى وفزنا أخيراً بوضع خطة للتسوية ارتاح إليها الفريقان ، بعضهم كثيراً وبعضهم قليلاً ، ولم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعد ما تساهلت اللجنة في أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً نعود إلى ذكره بالاسهاب قريباً . فالتنا وافتقنا على طلب للمصريين كنا عازمين على مقاومته في أول الامر وإنما وافقنا عليه لعلمنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواء فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنا لا يعد غالياً علينا إذا اكتسبنا موافقة الامة المصرية الودية على المشروع برمته . ثم يلزمنا أن نعترف بأن الوفد كان يميل إلى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة في الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة « أعجبنا التسوية التي توصلنا إليها نظراً إلى ما هي عليه بذاتها ولكن على

شرط واحد جوهرى وهو أن زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بأن يستعملوا نفوذهم لحل أهل مصر على قبولها ، وبعد ذلك تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفيذها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن نتظر منهم أن يعدونا بنجاح مساعمتهم كما أننا نحن لا نقدر أن نعددهم بأن الحكومة البريطانية والامة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا . والذي طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التي وصلنا إليها نحن وإياهم معاً من صميم قلوبهم لأنهم إن لم يفعلوا ذلك ضعف الأمل في فهم التسوية حق الفهم في مصر أو في استقبالتها بالترحيب والارتياح . وإن لم يكن لنا نحن هذا الأمل فمن الغيبث أن نحيد هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له إنها حل للقضية المصرية ، لأننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يوجد في الشروط التي يعقدها مع مصر ولكن هذا إذا كان يقتنع بأن تلك الشروط تقبل بالشكر وأنها تؤول إلى تحسين العلاقات محسناً دائماً وإلى التعاون بالصدق والاخلاص بينهم وبين المصريين في المستقبل

« أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يسكنوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لحوفهم من أن ينكرهم كثيرون من أتباعهم في مصر ، ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحوير في الشروط المتفق عليها وذلك بالأكبر في شكلها لكي يجعلوها أقرب إلى قبول الرأي العام المصري فتساهلناهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لأننا نحن أيضاً مضطرون إلى مراعاة الرأي العام البريطانى كما أوضحنا لهم فلافائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لأرضاء المصريين إذا كانت موافقتنا تقضى إلى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكاتبنا قد بلغنا والحالة هذه سداً لا منفذ له

ب — مذكره ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« لما بلغت المسألة هذه المرحلة إقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصري ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية



التي عُيِّلَ اللجنة إلى تجميعها والمنافع العظيمة التي تنتفعها مصر منها فإذا أحسن الناس لقاءهم كما كانوا يؤملون كان ذلك توكيلاً لهم يسوغ للوفد بمدرجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب ثلاثة أو أربعة من رفاقه في السفر

« وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة في نظر الأعضاء المصريين لأنه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم إذا لم يقابل تلك الشروط بالرضى والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لأن المناقشة التي تقع بين الجمهور في مصر على أثره تمكنتنا من سبرغور الرأي العام المصري أكثر مما تيسر لنا سبره في ما مضى وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه كتبت مذكرة حاوية لعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي تجميعها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفاً فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعي التي سعيها إليها لأفراغ نتيجة مناقشاتنا في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأي العام المصري . فهذه المذكرة التي سميت إتفاق مذكر وزغلول ليست إتفاقاً كما هو ظاهر عليها وإنما هي رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها إتفاق بعد وضعها والتي دفعها اللورد ملنر إلى عدلي باشا الذي كان وسيطاً بين الفريقين وكان له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا وأصحابه وكان المفهوم أنهم يستعملونها كما شاؤوا في مناقشاتهم العمومية وهي مؤرخة في ١٨ أغسطس وهذا نصها :

« إن المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهري يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصري وقد اشترك عدلي باشا في تلك المفاوضات أيضاً وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه

للمنفعة بريطانيا العظمى ومنفعة مصر كليهما

« فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يثيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة الميمنة في هذه المذكرة إذا اقتنعوا بأن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضاً للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المذكورة الميمنة في المادتين ٣ و ٤

« وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلباً على تأييد الخطوة المقترحة هنا

باتباعها فلا يكون ثمة نجاح

( نشرت المذكرة آنفاً وهي المشروع البادي الذكر الذي عرضه وفد سعد باشا على الأمة )

### ج - سياسة المذكرة

#### ( أولاً ) تمثيل مصر في البلدان الاجنبية

« إن سياسة المذكرة التي مر ذكرها مطابقة بمجملتها للنتائج التي توصلنا إليها قبل سفرتنا من مصر بناء على الاسباب التي أبنأها آنفاً ولكن نتيجة المناقشات التي دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب إلى أبعد منها ، وأهم نقطة حملتنا حجبهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة في المذكرة ظهوراً عظيماً وهي حق مصر في تعيين ممثليها في البلدان الاجنبية . فقد كنا ولا نزال نرى من المبادئ الاساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم . وجميع عفاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذي ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت ميولهم شديدة إلى الحركة الوطنية . وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار إذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها . وهذه أولية لم ينازعها فيها أحد من



المصريين الذين كنا تناقشهم بل كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله إذا كان يوقع بريطانيا العظمى في ارتباك. ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأي في هذه النقطة عند المناقشة ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان تاماً بيننا وإعنا قلنا أنها تدل عليها دلالة كافية لأنه لا يجب أن يبرح من البال سواء في هذه النقطة أو في غيرها أتنا لما كنا نضع المذكرة لم تكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والافكار التي تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق في المعاهدة التي يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك

« فالمسألة الحقيقية التي كانت موضع الاخذ والعطاء لم تكن » هل يجب أن تكون مصر حرة في اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى « إذلا خلاف في أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب من الحال. إنما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية في أيدي بريطانيا

« فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائي قبل أن تناقش المصريين فيها وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية وأما صوالح مصر التجارية وسواها من صوالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين. وهذه الصوالح كثيرة وعددها آخذ في الازدياد فتساع نطاق التجارة والمواصلات. وإزداد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً في غرب أوروبا والعلاقات العديدة التي تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية. فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون صوالح جميع الافراد المصريين خارج بلادهم ثقلت وطأة ذلك جداً عليهم ولذلك رأينا من بادية الامر أن تعيين مصر ممثلين لها في الخارج يكون عين الصواب

« ولكن الذي كنا نقصده في الاصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لاسياسية. فلما دارت المناقشة في لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا في هذه النقطة بعد تردد وتمعن. فان المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية على

الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التي كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون لاتنا أدركنا ونحن في مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزراءه في جملتهم يرومون أن مثل بلادهم سياسياً في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الأخرى وكانوا كلهم متمسكين من إلغائنا منصب وزير الخارجية المصري عند إلغائنا الحماية وتسلمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها إلى المعتمد السامي البريطاني . وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى في وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأساً . وكانوا يرجون أيضاً غير هذا المبدأ بعد زوال السيادة العثمانية أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الأجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التي تكون لممثلي الدول الأجنبية في مصر

» فلذلك لم يخامرنا ريب في أن أعضاء الوفد المصري كانوا يعبرون عن رأي أبناء بلادهم كلهم في هذه المسألة وكانوا يقولون لنا قولاً صريحاً باتاً إذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل . وأما اذا إعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين لإرضاء تاماً بمواعنا عزة أنفسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أنتم خائفون فقد اعترفتم أن لمصر صوالم كثيرة خاصة بها في البلدان الأجنبية بحسن المصريون رعايتها أكثر مما يحسنه غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك الصوالم لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملاً يضر بالصوالم البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر في الخارج يكون قليلاً جداً لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا في بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات الكثيرين منهم في سائر البلدان توكل مصر بريطانيا



العظمى برعايته صوالحها وكفى بذلك دليلا على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين  
 « فلم يسعنا إلا الشعور بقوة هذه الحجج الواجبة . ومع ذلك فالامر واضح وقد  
 قلناه لهم وأعدناه على مسامعهم . وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو  
 في قليل من عواصم أوروبا وجد ممثلون سياسيون من الاجانب في مصر انفسح بذلك  
 المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة . لان قلة وجود أعمالهم يعملونها  
 ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم حتي لا يقال إنهم لا يجدون  
 شغلا يشغلهم . ولكن رجال الوفد لم يسلموا بأنه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان  
 رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمرکز الذي نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون  
 آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفسح للاجانب سبيل التدخل في شؤون بلادهم  
 بالقاء الشر أولا بينهم وبين بريطانيا العظمى . وأن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس  
 هو أن المصريين يوافقون من صميم أنفسهم على مخالفة يعترف فيها بحالتهم التومية  
 وكرامتهم الوطنية

« هذه هي الادلة والبراهين التي حملتنا على إعادة النظر في مركزنا إزاء مسألة  
 الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحا أن تساهلنا في هذا الامر  
 قد يلقي الرعب المقلق في دوائر الرأي العام البريطاني ويخشى أنه يمنع الشعب البريطاني  
 من قبول الاتفاق برمته وإذا بنينا حكما على ما نشأ عنه من الاتقاد والاقوال الدالة  
 على عدم الرضى عنه في دوائر كثيرة اتضح اننا أصبنا ولم نخطيء في توقعنا له  
 المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لا نزال نرى أن كافة الحجج الراجحة هي في  
 جانبنا بلا مشاحة ، لانه ما دام الحقاء والخلاف ضارين أطناهما بين بريطانيا العظمى  
 ومصر فنحن نطلب معرضين لعداوة المصريين لنا في البلدان الاجنبية . فالجمليات التي  
 أنشئت لنشر الدعوة ضد إنجلترا تنشرها بحمد واجتهاد منذ أعوام في سويسرا وفرنسا  
 وإيطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا باعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التي  
 أوضحناها هنا كفيلا بذلك . فإذا تمت لنا هذه النتيجة في إعطاء الصفة السياسية لمثلي

مصر في الخارج استفدنا لا محالة ، لانه إذا بقي قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة وبقوا مصرين على إدامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم ووقفهم عند حدهم . إذ لا يسع معتمداً مصرياً الاعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وعدم ذمه والنفور منه ، وإلا قصر في الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه

### ثانياً — الدفاع عن المواصلات البريطانية

« ظهرت الاهمية العظمى التي يعلقها رجال الوفد على مسألة « حالتهم القومية » أتم الظهور لما شرعنا نبحث في منفعة بريطانيا العظمى الحرية بمصر من حيث الدفاع عن وصلاتها الامبراطورية فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفتها — قاعدة في أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة نفسها أي أنها تعطىها « مكاناً منيعاً لاسلحتها » أو « نقطة ارتكاز » في سلسلة إستحكاماتها الامبراطورية التي تربط الشرق بالغرب ولم يأبوا على بريطانيا العظمى أن تتسلم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصاً كل وسائل الوصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران ... إلخ لإدارة الاعمال الحرية . بل رحبوا بهذا الحكم لانه يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر تعطى شيئاً بدلاً مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد في معاهدة المحالفة التي تعقد بينها وبين مصر بان تدافع عن مصر فكذلك مصر يجب عليها عدلاً وإنصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة الامبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا في حرب ولو لم يكن لمصر شأن فيها مباشر .

« وأصعب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم وكذلك لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها فبقاؤها في مصر سائغ عندهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي وهو الدفاع عن الامبراطورية البريطانية لا ( جيش احتلال ) ولا ( قوة لحفظ النظام ) في مصر إذ



مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى . ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافيهم بأن مقدارها يتوقف على الاحوال الخارجية وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الامبراطوري وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة إذا كانت مصر في خطر . بل كان كل همهم أن تلك القوة لاتعد حامية لمصر بوجه من الوجوه لان المحافظة على النظام الداخلي من شؤون المصريين أنفسهم « ولكي يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا في أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية ، ولكن لم يكن في إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لان وجود جنود بريطانية في « منطقة القتال » المجاورة يمكن أن يلقى المشاك كل بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى التي لها مصلحة في تلك الترة الدولية ، إذ حياد القتال مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القتال احتلالا دائما قد يعد خرقا لذلك الحياد . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لاتقتصر على ضمان حرية المرور لها في قناة السويس بل إن الدفاع عن وصلاتها الامبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيراً . إن مصر تقرب شيئاً فشيئاً من أن تصبح « عقد ارتباط » كل تلك الوصلات برية كانت أو جوية أو بحرية ، فلهذه الاعتبارات عدلنا من تعيين النظرة أو غيرها في منطقة القتال لنزول الجند فيها وبعد ما تم تسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجري لعقد المعاهدة المنوية

### ثالثاً — الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية

« تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة في مركز الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية . وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها في مصر . فنظام الادارة الداخلية الحالي برمته

بنى الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر في بر مصر، فإذا أبعد العنصر البريطاني عن الحكومة حالاً خيف من تقويض أركانها وخراب بنائها. بل إن التسرع في تخفيض عدده يخشى أن يؤثر في متانة ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيراً

« ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذي أنهزناها منه وأن جميع الشرور والمساوىء القديمة تعود إلى ما كانت عليه لأن عدد المصريين الذين صاروا أكفأً علماً وأخلاقاً للاشتراك في أعمال الحكومة على مبادئ التمدن — إزدهاد ازدياداً عظيماً في عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلامهم إلى أدنانهم أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوىء العهد الماضي عاماً. ولكن مع هذا كله لا يخاف الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعي ببقائه إذا أبعد الذين بنوه ولا يزالون عماده دفعة واحدة عنه

« فمن الطبيعي والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذي فحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية في استبقاء من تبقيه وفي إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب. ولكننا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التي يمكن العمل بها وبحسنا فيها مهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً لأن من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تقدم يوماً على إخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية في ذلك. وحسبنا تصور الحالة التي تبنت فيها تلك الوزارة بعدما تعدت فجأة أعظم مستشاريها إختباراً وأكثرهم تحملاً للمسؤولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام إدارتها حتى تحكم بأنه ما من عاقل يلتقى بنفسه عمداً في بحر هذه المصائب والحن. ثم أن الأمر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه أيضاً أن يحسب حساب سحق الأجانب وخوفهم



فإن الجاليات الأجنبية الكبيرة الغنية التي يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهيتها تقوم عليه حالاً قومة واحدة لأنها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين في الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملكاً رفاهيتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامي أو أي لقب آخر يلقب به في المستقبل لا تكون له كلمة يقوّلها في هذا الشأن . نعم إنه لا يكون له حق الأمر والنهي على الحكومة المصرية ولكنه معتمد خليفة مصر وأسمى الأجانب مقاماً في مصر وحامي صوايح الأجانب فيها . فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصري أن يكون على صفاء واتفاق معه . فلهذا الآثار التي من شأنها منع الوزراء المصريين عن الإفراط والتفريط في استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً . هذا وناهيك أن سرورهم العظيم يعلمهم أن ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا يأمروهم وينهوهم يزيد رغبتهم في الاتكال على مساعدتهم ولا ينقصها

« إذ مامن مصري عاقل يتمني بجد أن يستغني عن مساعدة الأجانب لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل . لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون في اعتقادهم . أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحياناً وخصوصاً في السنين الأخيرة وهم معتمدون بهذا المبدأ : وهو أنه لا يجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون إلى الزمان الذي يعين فيه رجال من أبناء وطنهم في وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون بأن التقدم في هذه الجهة كان أبطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع احترامهم وكثير ما هم . وكذلك يابون أن يمنعوا من استخدامهم غيرهم من المضارعين لهم في كفاءتهم في حكومة بلادهم في المستقبل .

« بذلنا جهداً كبيراً لتعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الإحصاء كشوفاتين كيفية توزيع جميع الوظائف في

ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠ وطلبنا من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض في سني ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠

« أما كشوف مصلحة الاحصاء فقد قسمت الوظائف إلى وظائف ذات معاش ( داخل هيئة العمال ) ووظائف بعقود ( ككترانات ) ووظائف ماهيات شهرية ، وأخرى ماهيات يومية ( وهذه الثلاثة ظهورات ) أما القسمان الاخيران فالمستخدمون ٩٨ و ٥ في المائة منها مصريون ولذلك تكون المزاوجة فيها غير زائدة

« وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين من إنعام النظر فيها أن حالها يختلف عما تقدم لانا إذا ضربنا صفحاً عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطاني ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وخدمهم ماعداً واحدة أو اثنتين منها فالمصريون يتقلدون ٨٦ في المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ في المائة من الرواتب . وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٩ في المائة من الرواتب . وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٨ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ في المائة من الرواتب . وفي بعض الرسوم الاحصائية التي رست لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت الوظائف ست درجات ، الثلاث الاولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلى ٧٩٩ جنيه مصرياً في السنة وتسمى الوظائف الصغيرة ، والثلاث الاخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج . م إلى ٢٩٩٩ ج . م في السنة

« فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج . م إلى ٤٩٩ ج . م وينحط نصيبهم إلى أكثر من الثلث قليلاً في الوظائف التي تختلف رواتبها من ٥٠٩ ج . م إلى ٧٩٩ ج . م والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحاً فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم إن نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التي راتبها من ١٢٠٠ ج . م إلى ١٤٩٩ ج . م



ولكن ذلك راجع إلى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون أما وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣٨ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و ٣٢ غيرهم وراتب كل منها أكثر من ٨٠٠ ج. م. نعم إن في هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها في الوقت الحاضر ولكن إذا كان المصريون سيصيرون مسؤولين عن إدارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدبير أحسن من التدابير الحالية لتدريبهم وإعدادهم لتقلد أعمال هذه الوظائف الكبيرة

« أما الجداول التي يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود في سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط لان تقييدها في السجلات غير كامل ولكنها كافية لادراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الأجمال فقد زاد عدد العنصر المصري في مجموع الوظائف من ٤٥٠٤ في المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٥٠٠٥ في المائة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده في الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧ و ٢ في المائة سنة ٩٠٥ إلى ٢٣ و ١ سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين في قسم تلك الوظائف عينا من ٤٢ و ٢ في المائة إلى ٥٩ و ٣ في المائة من المجموع كله » أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكننا نستبعد جداً أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال : أولاً لان صوالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الموانئ والسكة الحديدية والجمارك والأشغال العمومية ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الانكليز وغيرهم من الأوربيين في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفى الخبرة اللازمة لها . فهو لاء الموظفون الأجانب لا يشعرون بأن تغير حالة مصر السياسية أثر في مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغير هم الذين يتقلدون مناصب إدارية محضة

ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لانهم يسألون أنفسهم قائلين : نرى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استعانتنا لسلطاننا ؟ وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة ( المحسوية ) وترقية الذين يستحقون الترقية لا الذين يوحى إلينا بترقيتهم وأن نتجح في ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبيعي وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يريدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لانهم لا يكونون مثل أولئك الاوربيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والاهوال في سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى مصر إصلاح . ومع أنهم كانوا في أحوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذاً ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجارة والاكرام . أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون في مصر اليوم فانهم يكونون في بلاد اختمرت بالتأثيرات الاوربية وتمودت الجري على أساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصري يزيل مانعاً عظيماً يحول الآن دون دفعهم للبلاد وذلك لانه إذا لم ينف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الاجانب عند حدها خيف أنها يؤديان إلى قطع كل تعاون حبي بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهما ليس الاشخاص بل النظام . إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون إلى مصر رغم أنفها ويحملون فيها عمالاً للسود الاجنبي وعلامة عليه فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يمدون آلات بيد حكومة أجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الاكفاء فيها . والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين في الادارة والضباط البريطانيين في الجيش غير مكروهين شخصياً بل أن أكثرهم محترمون ومحبوبون أيضاً عند شعب يعترف حالاً بالكفاءة لاربابها ولا سيما إذا اقترنت بالمطف والكياسة . فاذا تأمل الانكاف الموظفين في الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأناؤا ، وما من شيء يوجب العجلة



فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون في وظائفهم وما من خدمة يخدمونها بأشرف من  
من هذه الخدمة وهي إنشاء شركة حمية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة  
المصريين حتى ينجحوا في أنظمة الحكم الذاتي

« ولكن وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب جملة  
وبسرعة أمراً غير متظار فإنه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية  
أن تستغني عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ  
النظام الجديد فهو لاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء إذ لا شيء يكدر صفو العلاقات  
بين الانكليز والمصريين في المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم  
يتظلمون من الحيف عليهم فيجب في كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر  
أن تكون مراكمهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد  
مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالي يعطى الموظفون المصريون  
إذا أحالتهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشاً طيباً مناسباً لطول  
مدة خدمتهم وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ولكن يلزم مراعاة  
لتغير الاحوال أن يوضع تدبير خصوصي لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم  
في الخدمة قضاء مبرماً وكذلك الذين يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم في النظام  
الجديد يعاملون معاملة الذين تستغني الحكومة عنهم . والمعتاد الآن أنه إذا أراد  
موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للإحالة على المعاش يخسر بعض  
حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن في صددده بعد تغير شروط الخدمة  
تغيراً جوهرياً بل يجب أن يترك للموظف حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها  
في النظام الجديد فإذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزاماً

#### رابعاً — التحفظات لحماية الأجانب

« تستثنى المذكرة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئاً من المبدأ العام القاضي  
بأن تكون الحكومة المصرية في المستقبل حرة في تعيين الوظائف التي تولف غير

المصريين فيها وهما علاوة على ما في الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالي وموظف في وزارة الحفانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون في ماله مساس بالاجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ». ورب قائل يقول بعد الذي تقدم ذكره في هذا الشأن وما الذي أوجب إستثناء هذين الامرين . فالجواب عن ذلك أن المسؤوليات الخصوصية التي تلقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الاجانب . فالامران اللذان يهمان الدول الاجنبية التي يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الاجنبية هما إقتدار مصر على سد ديونها وذلك بهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً في كل رؤوس الاموال والمشروعات الاجنبية في البلاد ، وسلامة أرواح الاجانب وأملاكهم . فلضمان هذين الامرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الالحاح طالبة إبقاء بعض المراقبة الاجنبية . وقد رضيت أن تتولي بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فاذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها إلى دولة أخرى غيرها أو إلى فريق من الدول لتحل في ذلك محلها

« ومن المبادئ الاساسية التي تبنى التسوية المنوية عليها منح كل سلطة تلزم لضمانان صوالح الاجانب في مصر ، لحل الحكومات الاجنبية على الاطمئنان والايقان بان حقوق رعاياها تحترم . وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبارين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لان الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها ، والواجب على الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالاجانب . وقد وصفت وظيفتهما وصفاً إجمالياً في المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما تحديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لانتا اكتفينا هنا أيضاً بالاتفاق مبدئياً وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية

« وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المعتمد البريطاني في بعض الاحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الاجانب . وقد كثرت المناقشة في ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكي يمنعوا هذا الحق من أن



يتحول إلى حق منع عام في التشريع المصري وهذا ما لم تكن نريد . ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعييناً مدققاً ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين في المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكننا إذا جردناها من غواشيها الفنية والاصطلاحية بقي هنا ما يأتي :

« وهو أن الحكومة المصرية تجدد نفسها كيفما التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات الامتيازات في بلادها بلا مصادقة منهن وإن تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحياناً في تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائماً إلى تنقيص القيود التي تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هو جزء من المشروع المنوي في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن وليس المطلوب إزالة القيود الكلية . وهي ما دامت فلاغني من وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذي يقصد به ضمان صوالح جميع الاجانب المشروعة منحه مصر على ما في المشروع الذي تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هي بريطانيا العظمى

#### ( د ) — السودان

« إن المشروع الذي تضمنته المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان — البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً في الاتفاق الانجليزي المصري المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (\*) وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة . فلهذه الاسباب أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه . ولكن منعاً

(\*) — إن هذا الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتح » « أن تشارك في تعمير السودان وإدارته وترقيته » وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على

للخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداهها دفع اللورد ملتر الكتاب التالي إلى عدلى باشا يكن لما أرسل إليه المذكرة وهو :

« ١٨ أغسطس ١٩٢٠ »

« عزيزي الباشا »

« بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى أنه ليس بين أجزاء المذكرة التي أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأي اللجنة وهو أن موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فإن البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر »

« إن السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية بأن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة »

« على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر منفعة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها ماراً في السودان ونحن عازمون أن نقترح إقتراحات من شأنها أن »

السودان وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التي يسري عليها نظام الامتيازات ولذلك نص في هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة « لا يسري إلى أي جهة من جهات السودان أو يعترف به فيها » وأن لا يقيم قناصل الأجانب في البلاد بلا رضا الحكومة البريطانية . أما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها إلى شخص « الحاكم العام » الذي يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوي مصر والذي يكون لمنشوراته قوة القانون



تزيل خوف مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية  
لامضاء « ملتر »

« ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالابحاز الاسباب التي نرى أنها تقضى  
بإستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها  
ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التي يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات  
السودان الحالية فنقول :

« إن الاكثية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها وأما  
السودان فمقسوم بين العرب والسود وفي كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس  
أوقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب  
السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين والاسلام  
أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الاجناس غير العربية من أهله وهذه المؤثرات  
تلطف ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ، ولكنها تقوى عليه بعدما زادت  
تذكارات سوء الحكم المصري الماضي قوة وشدة

« أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان  
الماضي فكانت دائماً روابط واهية . فنالفاحين المصريين اجتاحتوا أقساماً من السودان  
بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعاً حقيقياً ولا أدعته فيها  
وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعاني . وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على  
البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب في  
أوائل العقد الثاني من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر  
من عشر سنوات إلا في مقاطعة صغيرة حول سوا كن فاضطرت بريطانيا العظمى من  
جلاء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنقذت عليها أموالاً طائلة لتجدة الحاميات المصرية  
والدفاع عن مصر التي كانت عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة وتسلمت الأيدي البريطانية  
زمام حكومة السودان فعلاً منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد

بريطانيين في سني ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام وإن كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوى) مصر فالحكومة البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري المديریات وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام . لانا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بماطة هذه القضية وهي إدخال المبادئ الأولى لحكومة منظمة متمدنة الى بلاد أهلها لايزالون في أول عهد السداجة حكمنا أن النجاح العظيم الذي نجحته بلاد السودان في المدة الطويلة التي كان فيها السر رجسند ونجت حاكماً عاماً عليها يعد أجد صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة ، أما الحكومة الحالية فتعبرلة ومحبوبة عند أهل السودان والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيها نذر

« غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع ذلك منفعة عظيمة جداً في السودان وهي أن النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجري مسافة مئات من الأميال في بلاد السودان . فمن أهم الأمور مصر منع أي تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعهم من إصلاح أراضيها التي تبلغ مساحتها حوالي مليوني فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للري عما هو عليه الآن وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لاجل تقدمهم وقد يفضى ذلك إلى التضارب بين صواحبهم وصواحب أهل مصر . ولكن الأمل وطيد في أنه إذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لري كل الاطيان التي يمكن أن تحتاج إلى الري سواء كانت في مصر أو في السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للري مسألة باعظم مكان من الأهمية والقضايا التي تتطلب تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى في رأينا تعيين لجنة دائمة من خيرين من الطبقة



الاولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التي لها علاقة بهذا الامر وهى مصر  
والسودان وأوجدا لتحل كل المسائل التي لها اساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن  
توزيع الماء بالقسط

« ولتجاور مصر والسودان ولاشترا كهما في المصلحة في النيل يحسن أن  
يكون بينهما رابطة سياسية على الدوام . ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون  
صورها خضوع السودان لمصر . فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى  
أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً ولم يحن الوقت  
بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الامر . ويكفيها لقضاء أغراضها  
في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر  
حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان  
عن الترقى والتقدم مستقلاً عن مصر

« والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليها  
ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب القاء  
مقاييد إدارته بقدر الامكان إلى حكام من الوطنيين حينما وجدوا تحت المراقبة  
البريطانية نظراً لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم فالحكومة  
البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الاطلاق وإنما تلائمه إلى الامر كزية  
واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطيع ، لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التي  
تحتاج إليها البلاد في الحالة التي هي عليها من التقدم لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاءة  
رجالها وحسن إدارتها والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قليل العدد في جانب  
الذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان ولكن هذه الصعوبة  
ستدلل كلما تقدم التعليم في السودان وزاد عدد الذين يصيرون كفاً من أهله لتفقد  
الوظائف الرسمية . والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلى إلى أمر التعليم حتي لا  
يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر بادخال نظام إليها لا يؤهل التلاميذ لعمل

يذكر سوى الاعمال الكتابية والوظائف الادارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام في الحكومة. فليس في السودان مجال لجيش من صفار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى في السودانيين القابلية والميل إلى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هي في الترقى المادي وفي وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الاتقان

« إن القواعد العسكرية التي لاتزال تستخدم في السودان كبيرة جداً . نعم أن وجود جيش كبير في تلك البلاد كان لازماً لأنام فتحها ولاستباب السكون فيها ولكننا نرى أن الزمان قد حان لاعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . نعم أن وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصري لاتزالان مجتمعتين في شخص واحد وكانت الاسباب التي تقتضى ذلك وجهية في الماضي ولكن لايمكن الدفاع عنها إذا أريد أن يكون الحال كذلك دائماً ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة

« ويقال بالأجمال أن الغرض الذي ترمي إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن إرتقاء السودان ارتقاء مستقلاً وصالح مصر الحيوية في ماء النيل . فلمصر حق لايتنازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها . فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعتبارها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الاحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحود عليهم من هذا القليل . ورأينا أن هذا التصريح يفي بالغرض المقصود إذا تم في الوقت الحاضر



## هـ — زيارة أعضاء من الوفد لمصر

« وبعد انتهاء المناقشات التي أسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلي باشا أيضاً من لندن إلى باريس . ثم سافر في الحال أربعة من أعضاء الوفد ( وهم محمد باشا محمود وأحمد لطفي بك السيد وعبد اللطيف بك المكباتي وعلى بك ماهر ) إلى مصر طبقاً لما تم الاتفاق عليه لكي يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين في المذكرة . وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع هفوات قليلة في تفصيلها قوبلت في مصر بعبارات الرضى والاستحسان » وحوالي ذلك الحين نشر في مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصفة الوفد النيابية التي يمثل فيها الآن وبما لقيه من تأييدها وأشار إلى المساعي التي بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعياً أنهم اكتسبوا شيئاً كثيراً من الميل والعطف في البلاد الأجنبية . ثم استطرد إلى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الإصرار على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أقضى الأمر إلى زيارة الوفد المصري للندن والمناقشات التي جرت فيها وأعلن في الختام أن الاقتراحات التي نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل متدينين لذلك فإذا قوبل المشروع بالاستحسان عين ممثلون للمفاوضة في عقد معاهدة على القاعدة المقترحة

« وخلق هذا المنشور من الحزم يظهر أنه أضعف الحماسة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة وإعلان التسوية في بادئ الأمر . ولكن لما وصل الرسل الأربعة إلى الإسكندرية في ٢ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب وأنعش وصولهم التفاؤل في النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن « ثقة البلاد كلها » بالوفد وعن الحماسة الغالبة على الجمهور وظهر في ذلك الوقت دلائل الفتور في الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين

والمصريين مدة من الزمان ولاحت تبشير المصالحة في كل مكان

« صحيح أن الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة في أول الامر وقال الناقدون إن الاستقلال المنوي لمصر ليس إستقلالاً حقيقياً واحتجوا خصوصاً على عدم إدخال السودان في المشروع . وقام في مقدمة المعارضين أربعة من أمراء البيت الحديوي الذين وقعوا المذشور المذكور فانهزوا الفرصة ونشروا في الجرائد في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير وأهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق إستقلال مصر . ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيراً يذكر . ولما رأى أولئك الأمراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً حسناً عند الناس عموماً تداركوا الامر بأن نشروا كلاماً يعفو أثره بما كانوا قد نشروه قبلاً

« ولم يتصل رسل الوفد الأربعة بالعالم السياسي في مصر مطلقاً . ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا في عملهم كامل الحرية مطلقاً الحركة . أما الخطة التي جروا عليها فكانت أنهم يدعون إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين المسلمين لقومهم لكي يجتمعوا معاً ويتناقشوا في التسوية المقترحة فإذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الامر إلى جماعات أخرى في الأقاليم فتد على الرسل الأربعة قرارات الموافقة والانضمام إلى القابدين . بحيث لم يمض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر المشبهة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التي عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقيين من أعضاء الجمعية التشريعية في اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر وكان عددهم تسعة وأربعين عضواً فقرر خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات وامتنع إثنان من إعطاء رأيها وعارض إثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسهما إلى الاجتماع فكتبوا يريان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضواً من الواحد والخمسين عضواً الباقيين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية



« وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية في المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد إلى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط التي أهمها كان رغبة الناس إجماعاً في الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

### و — المقابلات الأخيرة مع الوفد المصري في لندن

« وعاد الرسل الاربعة من مصر إلى باريس في أوائل أكتوبر وانضموا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا في أوروبا وفي آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله بصحبه عدلى باشا إلى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الاربعة ماراً وخبروه في مصر . وجرى البحث في الحالة التي نجمت عن ذلك وقد ظهر من أقوال الرسل التي جاءت مؤيدة للاخبار التي نشرتها الجرائد أن الرأي المصري قابل شروط التسوية المتوية بالاستحسان وأن المصاعى الكبيرة التي بذلت في أول الامر لاثارة المعارضة إنتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغلوا أن يرسخوا في أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلوهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكي يحصلوا على تعديل التسوية في نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القبيل تضيق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى في وزارة الحفانية وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو : « أن تنفذ المعاهدة المتوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد إتفاقات مع الدول لاجراء التعديل اللازم في نظام الامتيازات » وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسمياً . وأوردا نقلاً أخرى أول أهمية من ذلك فأتضح لنا أننا إذا أعدنا النظر في هذه الامور كلها إضطررنا إلى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المتوال ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لاعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن

أن يكون نهائياً على كل حال . وأن كل ما يسعنا عمله هو أن نُمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيما بعد إذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها قبولاً عند الرأيين البريطاني والمصري . أما النقط التي قدمت الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التي لا بد من أن تعرض للبحث بين الطرفين فحاولتا أن نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيراً من هذه التفاصيل يؤخر حتماً البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضرراً كبيراً في نجاح سيرها أيضاً

« وقد لحص اللورد ملتر رأي اللجنة في بيان تلاه في الجلسة الثانية التي حضرها الوفد في ٩ نوفمبر وهو كما يأتي :

« رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل

« ويظهر من الاخبار التي عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا إن في المذكرة نقصاً يرغبون في تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً في إضافة شروط جديدة قبل ما يعدونها بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط . وأنى في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقط اليوم لأن أعضاء اللجنة مجمعون رأياً على أن لافائدة من المناقشة في التفاصيل الآن

« والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التي يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق إذا قرر القرار عليه إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائماً . وفي تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التي قدمتموها على أمر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التي يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضاً أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة



واضحة لجوهر الاتفاق المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة إلى توضيح وإمعان قبل التحول إلى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لآنكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا أن نجنب الآن إبداء أي رأى في النقط الجديدة التي عرضوها أخيراً مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض . نعم لابد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية « والإمر الذي يهمنا الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسنها نحن وأنتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أو اصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثتنا هنا على إيجادها والتي يجب تعميمها بين الفريقين إذا شئنا أن تقضى مساعيها إلى الغاية المطلوبة فان ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فالتأمل أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بالمجازة بأسرع ما يمكن يؤدي إلى هذه الغاية . ومما يحائل ذلك في الأهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعتزف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القليل حتى الآن . ولكن من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أناساً كثيرين لم يشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب . فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أمامي الشعب المصري وأنكم بمقاومتكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن في النفوس بدلها تعملون مالا يستطيع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التي ترغب فيها كلنا أشد الرغبة »

« فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة كما نحن شديدو الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساعيه في هذه السبيل تضعف جداً إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة وبالأخص إذا

كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائياً . وقد أعاد القول الأخير مراراً وكرر هذه الآراء في رسالة بعث بها إلى اللورد ملر « وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادر إنجلترا بعدها ولا بد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة من البداية إلى النهاية ومع أننا افترقنا من غير أن نصل إلى اتفاق نهائي بل بقي كل فريق متمسكاً برأيه فقد استنتجنا أن شروط الاتفاق المنوي وقعت وقماً حسناً جداً في مصر سواء قوبلت بتحفظات أو بغير تحفظات . وأن أكثر أعضاء الوفد كانوا شديدي الثقة بأنها تقابل من مواطنهم بالقبول التام أخيراً ، شديدي الرغبة في تحقيق ذلك

### ( خلاصة عامة )

« نظرنا إلى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب وإلى طول تقريرنا الذي قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد في حذف كل التفاصيل التي ليست بجوهرية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التي نشير باتباعها والمراحل التي قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجنا فنقول :

« لما وصلنا إلى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قمت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدأ بإلغاء الحماية التي كانوا يقولون إنها تتضمن إبادة الجنسية المصرية ولكي يسوغ أنصار الحزب الوطني هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الأحكام العسكرية . ثم أن البنود الأربعة عشر التي أعلنتها الرئيس ولسن أثارت آمالا في كل مكان ووعدت أما أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك في استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الأتراك وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب



والشكوك وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعي الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون إلا السير من النظام المنبع الذي حفظت به الرقابة البريطانية في عهد اللورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين . نعم إن عمل الإدارة في زمن الحرب خلى بالشكر الجزيل ولكن الضرورة اقتضت تقديم الصوالح البريطانية على الصوالح المصرية ولو بعض الشيء وإلى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن مبنه إلينا شديداً . ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضي . وصارت الاحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام بأعمال الإدارة . وكان القنصل الجنرال (الوكيل السياسي) قد صار معتمداً سامياً وهو القائد العام أيضاً . وظل الوزراء المصريون في مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الإدارة في هذه الاحوال مضطرة إلى أن تقوم بأعمالها رغماً من مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة في جانب كبير من عملها التنفيذي

« وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذي كان متبعاً قبل الحرب ولا باصلاح إدارى محض بل لابد من تغيير جوهري يناسب الاحوال الجديدة . ولكن الهياج الذي ثار على « الحماية » زاد الصعوبة في إيجاد سياسة يقبلها المصريون وتصلح بها الصوالح البريطانية . فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد في أذهان المصريين وأصروا على أن معناها هذا هو المعنى الذي فهموه لها فعاد الجدل إلى هذا الموضوع ضرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق ما لم نتخذ خطة أخرى

« ومن حسن الحظ وجدنا بأن المحادثات غير الرسمية التي دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الامل بأن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة

توجبها عليهم الحكومة البريطانية . ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين  
الفرعيتين باختيارها وتقرر إستقلال مصر وتنبيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات  
التي تراد من الحماية بالمعنى الذي تفهمها بها نحن . وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك في فحص  
هذا الامر الذي حسبهنا محتملاً . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمخالفة توضع  
فوق كل المجادلات على الالفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائي للعلاقات بين  
بريطانيا العظمى ومصر .

« وليس في اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد فقد عشنا أشد  
العناية كل مدة إحتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة تحت سيادة تركيا ولما ألفينا  
السيادة التركية فضلنا بعد إزعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها  
جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً باعطاء مصر الحكم  
الذاتي . ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية  
لا يمكن إطفائها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على  
بلاد أهلها مظهر من العداء لنا ويتهمونا بنقض عهودنا عمل شاق مكروه لدى الذين  
يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسؤول عنه

« غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائي تام بنقل كل السلطة إلى  
أيدي مصرية . وهناك صوالح بريطانية جوهرية لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد  
أيضاً من حماية عدد كبير من الاجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود  
هؤلاء في مصر يجعل مركزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد  
المسألة تعقيداً

« أما الصوالح البريطانية الجوهرية فهي أن الوصلات الامبراطورية العظيمة  
التي تحترق الاراضى المصرية يجب أن لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية  
أو باعتداء أجنبي وأن تكون ميسورة في زمن الحرب وللأغراض الضرورية في زمن  
السلم وأن لا تعود إلى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها . وأخيراً أن



لا تجري مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للامبراطورية البريطانية  
مصحفة بها . ولذلك فكل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز  
الخاص الذي للمندوب البريطاني في مصر وتمكننا من إبقاء قوة داخل الاراضى  
المصرية لحماية وصلاتنا الامبراطورية وتتخذ التأمين الكافي على أن السياسة المصرية  
تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية

« ثم أن حماية الحقوق الاجنبية مشكلة أشد تعقيداً . فمذه الحقوق مضمونة  
الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التي تشكو منها مصر الآن . فان  
تعدد الاقضية الناتجة عنها والتسهيلات التي تحول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة  
للنجاة من المحاكم الاهلية ، كل ذلك مشا كل تمنع حفظ القانون والنظام في حين أن  
إعفاء الاجانب من الضرائب المقررة غير أموال الاطيان وعوائد الاملاك يشل  
يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها لانه يستحيل عليها فرض ضرائب على  
المصريين وتعفي الاجانب منها . وذلك بقيت الحكومة زماناً في الماضي مضطرة الى أن  
تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومي والصحة العمومية مع أن روة البلاد  
تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفي لكل حاجات حكومة منتظمة . وفي زمن  
الحرب لم يتيسر الحصول على إيراد كاف للخبراء الا بضرية خصوصية فرضت  
بواسطة الاحكام العسكرية

« فلتضح لنا أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة  
هذه القيود وإذا تركت وزارة مصرية تعاني مصاعب هددت الادارة الحالية بتوقيف  
دولاب أعمالها ، فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . وتراعى لنا أنه إذا بقيت  
الامتيازات فالمرجح كل الترجيح أن الحكومة المصرية تتعرض لضغط تنبارى فيه  
السلطات الاجنبية يمكن أن يشلها إذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جلياً  
أن منفعة مصر تقتضى إلغاء الامتيازات وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام  
المحاكم القنصلية فتتظر في القضايا الجنائية التي تتعلق بالاجانب كما تنظر الآن في القضايا

المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى . وهي لا تتوقع أن تفلح في جعل الدول تنزل عن إمتيازاتها الحاضرة إلا إذا كانت بحيث تستطيع أن تؤكد لهم أن مصر تبقى قادرة على إيفاء ما عليها من الديون وأن أرواح الأجانب وأموالهم في أمان . ولذلك وجهنا إهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من إعطاء التأكد اللازم . ولكي يحصل هذا الغرض ينبغي أن يكون في المعاهدة بند منحول بريطانيا العظمى حق التدخل في التشريع الذي يتناول الأجانب ويخولها أيضاً قسماً من الرقابة على الإدارات التي لها تأثير مباشر في الصوالمح الأجنبية

« وإذا استثنينا من هذه الاحتمالات اللازمة صوالمح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الأجانب ، فالتا ترى أن تعاد حكومة مصر فعلاً إلى ما كانت عليه نظرياً مدة احتلالنا ، أي حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الإصلاح التي تمت في الأربعين سنة الماضية نحمّلنا على الاعتقاد بأن هذه السبيل يمكن السير فيها الآن ونحن واثقون بنجاحها . ولكن يجب أن نعمل لها بكل جوارحنا وروح الحب والرجاء ، ولا شيء يحتمل أن يؤدي إلى الفشل ، مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موحس شراً وتشوه مبدأ الاستقلال المضرى وتوجب الريبة في صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الاصلى وهو إعادة الثقة المتبادلة والموازرة الاكيدة بين البريطانيين والمصريين

« ولا نحاول إخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية في إدارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن التبعة واقعة عليهم وحدثهم لا يسرعون إلى الاستغناء عمالاً يستغني عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم . ومما يزيدهم إبطاء في ذلك علمهم أنهم إذا فشلوا في أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لا يمارهم بأمر البريطانيين . ولعلم وزرائهم أن لأعمال الحسنة التي يسلمها الموظفون البريطانيون في



الحكومة بعود الفخر بها إلى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم في وظائفهم. وعندنا أن الجوكه يتغير تغييراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون إليه لأن يضلوا في سبيلهم حتى لا ينالوه. وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذي اختبرناه بأنفسنا في الأخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم. فأنهم لما وثقوا بخلوص نيتنا أظهرنا حسن استعدادهم حالاً لقدرة رأيائنا قدره والاعتراف بصوالح بريطانيا الخصوصية في مصر وبما هم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية في البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها. ولم تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التي عاونونا على استنباطها. فلا ريب عندنا في أنهم موافقون بكليتهم على أعظم مزايا تلك التسوية وأنهم شديداً الرغبة في حمل أهل وطنهم على قبولها. والظاهر لنا أن الرأي العام متجه إلى هذه الوجهة لا محالة. وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التي كانت سائدة إلى عهد قريب ومالت البلاد إلى الهدوء والسكون. فالوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى صوالحها الجهورية ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة. أما لبريطانيا العظمى فإنه يحدد صوالحها تحديداً واضحاً ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك. وأما لمصر فإنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها

«قصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا إبطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي جئنا بها وعندنا أن إخاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة

«هذا ونروم في الختام أن نسطر شكرنا للسكرتيري اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتها التي لا تثنى حق قدرها. فان المستر أ. ت. لويد أولها اعتزل خدمة

الحكومة بعد خبرة سنين عديدة في مصر وفي وزارة الخارجية البريطانية . وذلك قبل أن تشرع اللجنة في عملها بقليل ولكنه أذن إلى إلحاح رئيسنا عليه ورضى أن يصحبنا إلى مصر ويكون سكرتيرنا الأول فيها مع أنه كان المفهوم في أول الأمر بسبب واجبات أخرى لا تسمح له بالبقاء في هذه الوظيفة طويلاً بعد عودتنا إلى إنكلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا

« ولما تركنا المستر لويد في شهر مايو لإجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا . م . ب . أنجرام من موظفي وزارة الخارجية ( البريطانية ) وكان قد صحبنا إلى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصي للورد ملتر وكانت واجبات وظيفته في الأشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغير متقدمة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون له ديناً كبيراً على مساعدته

### الامضاءات

« ملتر . رنل رود . أوين توماس سسل . ج . ب هرست . ح . ا . سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ » . . . هـ





ويعتبر من أهم أسباب ضعف الدولة  
وهذا ما أدى إلى ضعف الدولة  
ويعتبر من أهم أسباب ضعف الدولة  
وهذا ما أدى إلى ضعف الدولة  
ويعتبر من أهم أسباب ضعف الدولة  
وهذا ما أدى إلى ضعف الدولة  
ويعتبر من أهم أسباب ضعف الدولة  
وهذا ما أدى إلى ضعف الدولة  
ويعتبر من أهم أسباب ضعف الدولة  
وهذا ما أدى إلى ضعف الدولة

## رد الحزب الوطني

(١) - ...  
(٢) - ...  
(٣) - ...  
(٤) - ...  
(٥) - ...  
(٦) - ...  
(٧) - ...  
(٨) - ...  
(٩) - ...  
(١٠) - ...

...  
...  
...  
...  
...



ولقد رد الحزب الوطني المصري على هذه القواعد رداً نشره في كراسة بجميع اللغات ووزع منه بلائع الألوف . وقد كان لهذا الصوت الحق تأثيراً كبيراً في جميع الدوائر السياسية العالمية حتى في إنجلترا نفسها وهذا هو نصه :  
 جاء في آخر مقدمته : لا يفوتنا أننا الآن أمام تعاقد مع إنجلترا وهي دولة لها أساليب خاصة في تفسير المعاهدات وتبرير الاخلال بها ويخطيء الذين يقولون بأن السياسة الانجليزية قد رجعت عن فكرة التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ ، ويكفى لدحض هذه الفكرة أن ينظر الانسان إلي ما أضافته إنجلترا إلى البلاد التابعة لها أو الواقعة تحت نفوذها وسيطرتها بمعاهدات الصلح الحديثة ولم يصدر من سياسة إنجلترا الرسميين ولا من حكومتها أي تصريح أو أي عمل من شأنه تبرير القول بعدمول إنجلترا عن التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ كما يزعم البعض !  
 إن المشروع الذي قدمته لجنة ملنر يؤدي إلى اتفاق :

- (١) — خال من المزايا بالنسبة لمصر
- (٢) — يتضمن تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وإقراراً ضمياً من مصر بهذه الحماية :
- (٣) — ينظم هذه الحماية ويسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية !
- (٤) — يتضمن إقرار الامة المصرية إتفاقية السودان المنعقدة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وستكلم على هذه النقط جميعاً ....

« أُنقطة الأولى »

« نقول إن هذه القواعد تؤدي إلى اتفاق خال من المزايا بالنسبة لمصر ولنا في قولنا هذا مباهين أو متسرعين في الحكم لانتنا نقدر أمام العالم وأمام التاريخ وأمام ضمائرنا وأمام الله تبعه لإبداء الرأي في هذا الشأن العظيم . ومن يقدر هذه التبعة حق قدرها لا يستطيع أن يبالغ أو يتسرع في الحكم

« يقول انصار هذا الاتفاق أن المشروع يضمن لمصر المزايا الآتية :

أولاً — الاستقلال

ثانياً — التمثيل السياسى

ثالثاً — المجلس النيابى

رابعاً — التخلص من الموظفين الاجانب

خامساً — حرية التصرف فى المالية

سادساً — الجيش والاسطول

سابعاً — الغاء الامتيازات الاجنبية

ثامناً — دخول مصر فى عصبة الامم

« وسنبين فيما يلى أن لاشئ من ذلك يتحقق فى القواعد المعروضة من قبل

لجنة ملتر ...

### أولاً — مزية الاستقلال

« إن الذين قالوا بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدى إلى حكم صحيح — ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكنهم ومنهم من اتبعوا جميعاً فى بحثهم طريقة واحدة واعتمدوا على أدلة واحدة ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال

« أغفلوا الكلام جميعاً على ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ثم تناولوا من بين حقوق إنجلترا الكثيرة فى قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التى تريد أن ترتبها لنفسها على الارض المصرية ، وأخذوا فى تصغير شأنها وقالوا إن لكل منها نظيراً عند بعض الدول المستقلة . هكذا قالوا ولسكنهم لم يجروا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما يريدون أن يكون عند مصر حيال هذا المشروع ،

« إن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها ، فأذ زالت من الدولة هذه الاهلية أو تحددت



دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا إستقلال !

« مثل الدولة المستقلة مثل الرجل الرشيد ، فله حرية التصرف وخذله في شؤون نفسه دون الخضوع لسلطان آخر ، وأما الدولة الفاقدة الإستقلال فتتبعها مثل القاصر أو الشخص الخاضع في تصرفه لمشرف في بعض الشرائع ، فهي لا تملك التصرف بنفسها أولاً تملكه وحدها ، لأن دولة أخرى تقوم منها مقام الوصي أو المشرف !

« فدع الآن جانباً حقوق الارتفاق التي تريد إنجلترا أن ترتبها لنفسها على أرض مصر . ثم فتنش في القواعد عن أهلية مصر السياسية فلا تجدها إلا معدومة أو على الأقل محدودة . نجد إنجلترا تقوم منها مقام الوصي فهي التي تدير سياستها في الداخل إذ أنها أخذت لنفسها حق وضع النظام الداخلي للحكومة ، وهي التي تدير سياستها في الخارج لأنها قيدت سفراءها ووكلاءها السياسيين بقيود تؤدي حتماً إلى مباشرتها أعمالها الخارجية !

« أغفلوا الكلام على ميزة الإستقلال وأخذوا النص القائل « باعتراف إنجلترا بإستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية » وقالوا إن هذا النص لإعتراف من إنجلترا بالإستقلال ! بيد أن نظرة دقيقة في نصوص القواعد تجعل الناظر يحكم بأن هذا النص معدوم الفائدة لمصر . ولكي نبين ذلك نقول :

١ — تقول الفقرة الأولى من البند الثالث :

« تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف ببريطانيا العظمى بموجبها بإستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »

« ثم تقول الفقرة الثانية من البند الثالث :

« تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى وبين مصر تتعهد

بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها . . . إلخ »

« فهناك إذن شيان : معاهدة ومحالفة ، والمعاهدة سابقة للمحالفة ، وما دام أن

الإعتراف بإستقلال مصر مشروط في المعاهدة دون المحالفة التي تأتي بعدها في الترتيب

فلا قيمة للاعتراف وسنن فيما بعد أن المحالفة المقصودة هي مخالفة بنظام حماية  
مقررة

٢٠ — إن الاعتراف بنصه هذا لا ينصب على وصف السيادة وإنما ينصب على  
وصف حكومة الدولة . فإن القانون الدولي يقسم الدول أربعة أقسام : فمن حيث  
تكوينها إلى دول بسيطة كفرنسا وإيطاليا أو مركبة كالولايات المتحدة وسويسرا  
ومن حيث سيادتها إلى دول تامة السيادة أو ناقصة السيادة . ومن حيث شكل حكومتها  
إلى ملكية وجمهورية . والملكية تنقسم قسمين مطلقة ودستورية . ومن حيث قوتها إلى  
دول كبرى ودول صغرى

« فالاعتراف الوارد في النص لا ينصب على غير شكل الحكومة ولو كان  
الاعتراف منصبا على السيادة لقل : « تعترف إنجلترا لمصر بالاستقلال كدولة ذات  
سيادة تامة »

« أما القول بأن الغرض من الوصف هو بيان أن إنجلترا لاتعاقد مع حكومة  
غير دستورية ، فهو قول مردود إذ أن معاهدات إنجلترا كثيرة وليس فيها هذا النص  
وفوق ذلك فإن الغرض كان يتحقق بإضافة وصف السيادة مع وصف الحكومة  
٣ — على أن الاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لا قيمة له حتى ولو جاء

صريحا واضحا مقصودا به السيادة التامة ، إذ الممول عليه نتيجة العقد  
« يشترط القانون الدولي لصحة انعقاد عقد الحماية أن تكون الدولة المراد  
وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام ، حتى تكون ذات أهلية للتصرف في  
سيادتها أو في شطر من سيادتها للدولة الحامية . فمثل الدولة المحمية كمثل من  
يريد أن يبيع عقارا له ، فشرط البيع أن يكون هذا المتصرف مالكا للعقار وقت إجراء  
العقد . وكما أن زوال الملكية عن البائع وانتقالها إلى المشتري هو نتيجة العقد ،  
كذلك فإن زوال السيادة أو انتقالها إلى الدولة الحامية هو نتيجة عقد الحماية .  
« وفي التاريخ السياسي أن فرنسا بعد أن أعلنت حمايتها لتونس في سنة ١٨٨١



فازعتها لإنجلترا صحة هذه الحماية ، معتمدة على أن تونس لم تكن مستقلة إستقلالاً تاماً وقت التعاقد معها مع فرنسا على الحماية كنص القانون الدولي . فاحذر رجال السياسة في فرنسا يقيمون الأدلة على أن تونس كانت مستقلة إستقلالاً تاماً وقت التعاقد ، وأوردوا ضمن أدلتهم تصريحات رسمية من رجال إنجلترا !

« ولقد قدمت لنا اليابان دليلاً تاريخياً سياسياً على صحة ما نقول إذ أنها عقدت في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ . معاهدة مع إمبراطورية كوريا ، اعترفت في أحد بنودها باستقلال تلك البلاد ، بينما جردتها في بقية البنود من حقوق السيادة ، واعتبر العقد حماية بالرغم من خلوه من لفظها وبالرغم من النص الصريح في العقد على استقلال كوريا !

« وإذا كانت إنجلترا لاتأخذ حذو اليابان في الاعتراف باستقلال مصر في المعاهدة والمخالفة كما اعترفت اليابان باستقلال كوريا في معاهدة حمايتها ، فذلك لان إنجلترا تمسك بحماية سنة ١٩١٤ وتعتبر إستقلالنا ضائعاً من ذلك التاريخ ، فلا يتأتى لها إذاً أن تعترف به اليوم !

« نخرج من هذه النقطة بأن القواعد المعموضة لاتشمل الاستقلال بل ولا تتضمن نص الاعتراف لنا بالاستقلال المنصوص عليه في القانون الدولي

### ثانياً — مزية التمثيل السياسي

« تقول الفقرة الاولى من البند الرابع :

« تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من قبل حكومته تعهد الحكومة المصرية بصوالحها إلى الممثل البريطاني . وتعهد مصر بأن لاتتخذ في البلاد الاجنبية خطوة لاتتفق مع المخالفة ، أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى . وتعهد كذلك بأن لاتعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصوالح البريطانية !!

« إن القيود الثلاثة الواردة في هذه الفقرة تجعل هذه المزية لاقيمة لها !!!

« فعلى مصر ألا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة ، والمحالفة هي المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الثالث - وهي محاولة البند والشروط لنا إلى الآن ، بيد أنها في جوهرها مخالفة على حماية كما سنين ذلك - فمصر إذن ملزمة في علاقاتها الخارجية باحترام مخالفة الحماية . وعلى مصر ألا تتخذ خطة توجد صعوبات لبريطانيا الحامية . وكلمة صعوبات لاحد لها . فلا إنجلترا بمقتضى هذا النص الواسع أن تدخل فيه أي عمل سلبيا كان أو إيجابيا من أعمال وكلائنا السياسيين في الخارج »

« وعلى مصر ألا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالصالح البريطانية »  
 « أي اتفاق ؟ ! على كل شيء ! سواء أكان هذا الاتفاق متعلقاً بالمسائل التجارية أم الصناعية أم الفنية !!! وليس خافيا أن مصر مع تركيا كانت محرومة فقط من عقد الاتفاقات السياسية ، وأما ماعداها فقد كانت حرة في عقده !

« أما الصوالح البريطانية على هذا الاطلاق فلا حد لها ولا دائرة تحصرها فعلى سفيرنا المسكين أن يلاحظ صوالح إنجلترا نفسها وإيرلندا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والهند والعراق وفلسطين وجنوب أفريقيا وباقي ممتلكات بريطانيا ومستعمراتها المبعثرة في جميع القارات والبحار !! وعليه مراعاة صوالح حلفاء إنجلترا وأصدقائها — كل هذه الصوالح تدخل في النص ! كل الصوالح من سياسية وتجارية واقتصادية وصناعية وحرية واستعمارية . . . الخ !

« فهذه القيود الثلاثة الخاضع لها التمثيل الممنوح حقها لنا كما يستفاد من وضع النص يجعل هذه المنحة عديمة القيمة !

« وستأخذ إنجلترا الضمانات اللازمة لاحترام هذه القيود عند وضع أحكام هذا التمثيل — ولن تكون هذه الضمانات إلا بتعيينها للسفير ، أو باشتراكها ، أو باستشارتها في تعيينه ! ولن تكون هذه الضمانات إلا بعزلها للسفير أو بتغييره أو بأبدا رأيا في تغييره ! ولن تكون هذه الضمانات إلا بوجود مستشار لها في كل سفارة مصرية حتى يراقب خطة السفير لئلا يخالف المحالفة أو يوجد صعوبات لبريطانيا ! ولن تكون هذه



الضمانات إلا باشتراك ضرورة موافقة إنجلترا على عقودنا أو بعبارة أخرى على لزوم  
إقرارها عقودنا أو باشتراكها معنا في عملنا !  
« ولا ننسى أن إنجلترا هذه في حل من عدم بيان الصعوبات أو الصوالح لأن  
ذلك من أسرارها التي لا يصح لأحد الاطلاع عليها !  
« فهذا التمثيل الممنوح لا قيمة له إلا أنه سيكون باباً واسعاً للتفقات الباهظة ،  
وسترى أن نصوص هذا التمثيل ستكون مؤيدة للحماية الانكليزية منفذة مقتضى  
وجودها ! !

### ثالثاً — مزية المجلس النيابي

« يأخذ أنصار المشروع هذه المزية من النص القائل :  
« كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »  
« ومن نص البند السادس من القواعد الذي يقول :  
« يعهد أيضاً إلى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة  
مصر في المستقبل على أحكامه ويتضمن هذا النظام أحكاماً تقضى بجعل الوزراء  
مسؤولين أمام الهيئة التشريعية . وتقضى أيضاً بحرية الأديان لجميع الأشخاص ،  
وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب » !  
« إن إنجلترا تأخذ بهذه النصوص حق التدخل في أمورنا الداخلية فسيادة  
مصر الداخلية ليست إذاً ملكاً لها كما هو الحال في الأمم المستقلة استقلالاً داخلياً  
وإنما هذه السيادة مشلولة بتدخل إنجلترا !  
« إن الجمعية الوطنية المنصوص عليها في المعاهدة هي التي ستضع القانون النظامي  
ويتحتم عليها أن تضعه . وأن هذه الجمعية ستضع قانوناً نظامياً ينص على مسائل  
مخصوصة !  
« لو كانت المعاهدة تجري على قاعدة احترام استقلال مصر الداخلي لاغفل  
مثل هذا النص في المعاهدة ، وكان لمصر وحدها بما لها من حق السيادة أن تحكم في

ضرورة وجود قانون نظامي جديد ، وفي مشتملات هذا القانون النظامي !  
 « إن إنجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل في أمورنا الداخلية فالقانون  
 النظامي سيكون نتيجة المعاهدة ، نتيجة اتفاق بيننا وبين إنجلترا ! وليس هذا إلا  
 اقيانا على سيادتنا الداخلية

« نعم — إننا نريد أن نغير قانوننا النظامي لأنه لا يحقق مبدأ سيادة الشعب ،  
 ولكننا لا نريد أن يكون التغيير نتيجة لإباحة من إنجلترا لنا ! ونريد أن نضع نصوص  
 هذا القانون ولكن لا نريد أن يكون لإنجلترا تدخل في وضع هذه النصوص !  
 « وأتأ لا نلاحظ هذه الملاحظة جريا وراء فكرة نظرية ، ولكن لأن هذا  
 التدخل من إنجلترا سيكون له نتائج خطيرة في الحال والاستقبال إذ أنها بهذا الحق  
 تستطيع أن تتدخل في وضع القانون النظامي ، وفي تغيير نصوصه عندما تحم منفعتها  
 ذلك !

« على أن هذه النصوص لا يمكن أن تؤيد مذهب القائلين بتزوية المجلس النيابي  
 من عدة وجوه !

« — إن الجمعية الوطنية التي ستضع القانون بمجھولة لنا ، وهي لا تكون بالانتخاب  
 العام ، ولو كانت كذلك لاص عليه ولقبت بأنها جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع العام .  
 وإذا تقرر أنها لا تنتخب فإنجلترا ستجمع لنا أنصار سياستها من سكان هذا البلد  
 لتشكيل منهم جمعية وطنية تضع القانون النظامي المنشود ! ولقد رأينا أن الصدر الأعظم  
 الديمار فريد باشا عند ما عز عليه عقد مجلس المبعوثين ليعرض عليه شروط الحلفاء ،  
 قد شكل جمعية وطنية من أنصار سياسته فأقرت في الحال تلك الشروط !

« فإذا كانت الجمعية التي ستضع القانون هي جمعية من صنائع إنجلترا فلن يكون  
 القانون إلا نوعا آخر من قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ، وقوانين  
 الانتخابات المختلفة التي وضعتها حكومة الاحتلال !

« ب — إن هذه الجمعية الوطنية ستضع قانوناً نظامياً يتضمن أحكاماً تقضي



« بالحماية الواجبة لحقوق الاجانب وحرية الاديان لجميع الاشخاص »  
 « فأنجلترا التي ستقل إليها حماية حقوق الاجانب على اختلاف أنواعها من امتيازات وحقوق مالية واقتصادية ستدخل لامحالة في وضع القانون النظامي حتى تضمن حماية هذه الحقوق المختلفة ! وستضع نصب عينها كل ما يهم الاجانب وتتدخل في وضع أحكامه محافظة على حقوقهم ! ولو توسعت إنجلترا في هذه الحقوق — وهي لا بد متوسعة — لا يمكنها الاشتراك في جميع مواد القانون النظامي !  
 « أما ضمان حرية الاديان فباب آخر يمكن لإنجلترا أن تدخل منه إلى القانون النظامي !

« ج — إن إنجلترا رسمت لنا في قواعد الاتفاق هذه الابواب العامة الواجب السير عليها في وضع القانون النظامي ! وبالتدقيق في هذه الابواب التي ذكرتها نجد أنها لم تدرج المبدأ نفسه ولكنها أدرجت فرع المبدأ أو تطبيقه من أحد وجوهه !  
 « فمسئولية الوزراء فرع من سيادة الشعب ، وتطبيق لها ، فبدلاً من أن يقول النص : « أحكاماً تقضى بتقرير سيادة الشعب » قال « بمسئولية الوزراء » مما يدل على أن المراد تقرير سيادة الشعب في حال من أحوالها فقط دون الاحوال الاخرى !

« ان سيادة الشعب تقتضى تبعه الوزراء وتحتم أن تكون الامة وحدها صاحبة الكلمة العليا في سن قوانينها على اختلافها ، فائس قرر الشق الاول فقط دون الشق الثاني وهو الاعم ، الامر الدال على أن إنجلترا لا تريد بأي حال أن تكون الامة المصرية صاحبة الحق في وضع قوانينها ! أضف إلى ذلك أن تبعه الوزراء قد تحاط بشروط تجعلها في حكم العدم !

« وكذلك حرية الاديان فانها فرع من الحرية الشخصية . والحرية الشخصية تتضمن عدداً كبيراً من الحريات كحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الخطابة وحرية الفكر وحرية التعليم ! فكل هذه الانواع تدخل في باب الحرية الشخصية

فالنص اقتصر على تحميم احترام حرية الأديان دون الأنواع الأخرى من الحرية مما يدل على أن إنجلترا مصررة على إبقاء قانون المطبوعات وقانون تحريم الاجتماعات.. الخ « وينص البند التاسع من قواعد الاتفاق على :

« إن التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السانفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية »

« فهذا خرق كبير في القانون النظامي ! فأن اتفاقات إنجلترا مع الدول ستتناول أشياء كثيرة لا حصر لها وستتوسع إنجلترا في تفسير لفظة « تستلزمه » توسعاً ممقوتاً دون أن تكون ملزمة بإبداء سبب اللزوم — فهذا التشريع مستثنى من اختصاص الهيئة التشريعية ، وهو إستثناء كبير فضلاً عن أن إنجلترا ستجد فيه في المستقبل باباً واسعاً لتلانع في عرض أي قانون على الهيئة التشريعية بحجة أنه من مستلزمات إتفاقاتها مع الدول !

« ه — إن القاعدة السابقة تفيد أن تشريع الهيئة التشريعية المصرية سيطبق فيما بعد على جميع الأجانب في مصر !

« فبحجة منفعة الأجانب التي هي من شئون إنجلترا تستطيع هذه أن تقف تنفيذ أي قانون تصدره الهيئة التشريعية ، ويكون لها حينئذ الرأي الأعلى في قوانيننا « وأن النص في البند الثالث من الاتفاق الخاص بالقانون النظامي « على الحماية الواجبة لحقوق الأجانب » ونص البند السابع الذي يفيد أن تشريع الهيئة المصرية التشريعية سيطبق على جميع الأجانب : إن هذين النصين ستحقق بهما إنجلترا وجود هيئة تشريعية كالهيئة التي رسمها اللورد كرومر في أحد تقاريره . أو كالهيئة التي وردت في التقرير الشهير للسير برونيت ( مستشار الحقاينة ) وكلا المشروعين هادم للسيادة المصرية ، مقرر لسيادة إنجلترا علينا !

« و — إن حق تدخل إنجلترا لمنع تطبيق القوانين المصرية أو لمنع تنفيذها بحجة الاجحاف بالأجانب هو من أشد الضربات قسوة على الهيئة التشريعية خاصة



وعلى الأمة عامة فإن القانون الذي تخرجه هذه الهيئة يكون دائماً عرضة لمنع تطبيقه أو تنفيذه بحجة الاجحاف بالاجانب ! والاجحاف كلمة عامة لا حد لها تستطيع إنجلترا أن تفسرها حسبما تشاء !

« فهذه القيود الهائلة التي أحاطت بإنجلترا بها هذا القانون النظامي قد جعلنا نترحم فيما بعد على قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ومجالس المديريات » أضيف إلى ذلك كله القيود الثقيلة التي سنوضحها عند كلامنا في المستشار المالي والموظف المرغوب في إقامته في وزارة الحفانية . فإن هذه القيود ستجعل الهيئة التشريعية الموعود بها هيئة تمثيلية لا هيئة تشريعية محترمة الكلمة » فزينة المجلس النيابي تكون على هذه الاعتبارات إذا معدومة رابعاً — مزينة التخلّص من الموظفين الاجانب

« تنص الفقرة السابعة من البند الرابع للقواعد على ما يأتي :  
« الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة قبل العمل بالمعاهدة بأى مدة يجتوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة . وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى . وفي حالة عدم استعمال الحق المخول في هذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس »  
« وهذا النص يفيد :

« ا — إن رغبة الحكومة المصرية مقيدة بصفة « ضابط » وصفة « موظف » اداري » فلا يدخل في النص غير الضباط والموظفين الاداريين ، ومن عداهم فهو باق أو أن الحكومة لا تملك إخراجه !

« لا تملك الحكومة إخراج الموظفين القضائيين ولا الفنيين ولا من لا تسميهم الحكومة الانجليزية موظفين اداريين وهم في الواقع إداريون . ولا نظن أن لفظ

ضباط مع وصفهم بإداريين يراد به ضباط الجيش وإلا ل قيل : « الضباط العسكريون » !  
 « ب — وهذا الحق مقيد باشتراط غرامة كبيرة على الحكومة المصرية لكل  
 موظف يترك الخدمة

« ج — والحق ممنوح لمدة سنتين فقط — وما دامت ثم غرامة ثقيلة فإن مبرانية  
 مصر ستضيق عن إخراج جميع الضباط والموظفين الإداريين في مدة السنتين ! اللهم  
 إلا إذا صرح المستشار المالي لمصر بعقد قرض !

« د — ليس خروج الموظف إلزامياً ، بل يصح أن ترغب الحكومة المصرية  
 في إخراجهم ولا تتحقق رغبتها . وذلك يستفاد من النص القائل : « يجوز إتهاء  
 خدمتهم » فالجواز واقع على انتهاء الخدمة — ويستفاد الجواز أيضاً من قول النص  
 « يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة » فالتعبير بلفظ « يتركون » يفيد أن الموظف  
 لا يخرج من الوظيفة رغم إرادته !

« ه — احتفظت إنجلترا بوظيفة مستشار مالي ، ووظيفة موظف آخر هو  
 موظف وزارة الحفانية . وقد عهد إليهما بكل الاختصاص الذي يحقق تحكم إنجلترا  
 في كل شيء !

« و — أضف إلى ذلك كله أن إنجلترا باشتراطها بقاء أحكام التوظيف الحالية  
 إذا لم يستعمل هذا الحق الممنوح في سنتين قد وضعت إلى الأبد بقاء الوظائف  
 الانكليزية الأخرى والوظائف الإدارية التي لم يستغن عن موظفيها في بحر السنتين !  
 فلا توجد إذاً ميزة للمشروع من هذه الوجهة !

خامساً — ميزة حرية التصرف في المالية

« هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية :

« ا — تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع على ما يأتي :

« تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد إليه في الوقت  
 اللازم بالاختصاصات المالية التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة



لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد ترغب في استشارته فيها »

« ا — فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالي لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية

» ويفرض أيضاً إضافة اختصاصات صندوق الدين إلى المستشار . فوظيفة الاستشارة هي إذاً وظيفة دائمة لاموقوتة !

« ب — وما دام عندنا مستشار مالي فلا يهم البحث فيما إذا كان المقصود أن تقرر له الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول : «التغييرات اللازمة في صندوق الدين » .

« لا همنا هذا البحث لانا نعرف لغة إنجلترا عند تعبيرها بكلمة مستشار ! نعرف ذلك من تعريف اللورد جر تفليل لهذه الكلمة في تلغرافه المشهور في سنة ١٨٩٣ . ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذي ألفه اللورد ملر واضع مشروع قواعد الاتفاق هذه ، باسم ( إنجلترا في مصر ) فان القاموس السياسي الانجليزي يقول إن كلمة المستشار معناها « أمر يجب أن يطاع » !

« وأن إنجلترا لم تستخدم في التعبير « لفظ مستشار » وفعل « استشار » إلا للإدلال على مرادها !

« إنها تريد أن تقول لنا بهذا التعبير : « إني أقصد المستشار الذي تعرفونه أمراً في ميزانيتكم متصرفاً فيها كما تحب وهو يسياسة إنجلترا المالية ... » . تريد أن تقول لنا : « إني أقصد معنى كلمة مستشار حسب قاموس سياستي ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها ، وأنكم تعرفون لفتى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جر تفل وكتاب اللورد ملر وسوابق عمل المستشار فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لفتى ! وليس أدل على صحة ما نقوله لنا من أنها عبرت في الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد أحكاماً مخصوصة لكل من اللفظين

« ج — إننا لم نفهم التعبير بلفظ « في الوقت اللازم » الوارد في النص ، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لانعرف المراد منه . ويلاحظ أن هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود ، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية . فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج في سريانه للإشارة إليه في بند خاص

« و — إن إنجلترا هي وحدها التي استفادت من إيراد هذا النص في المعاهدة فإنها ضمنت حق إيجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة في تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله إلا برضاها

« ه — ولا عبرة بما جاء في النص من أنه : « يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى ، التي ترغب في استشارته فيها » — لا عبرة بهذا النص فإنه من الجمل السياسية التي لا تؤدي المعنى الظاهر . وأن إنجلترا ما تعمدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين في هذه الجملة القصيرة إلا لتدلنا على مرادها الحقيقي من النص

« والذي يؤيد ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من أن اللورد ملر هو الذي حتم إدخال هذا النص وتشدد في إبقائه ....

### سادساً — مزية الأسطول والجيش

« من يسمع هذه الكلمات يظن أن الجيش والأسطول يكونان بيدنا !  
« ليس المهم أن يكون الجيش وفيه العدد والأسطول قويا ولكن المهم أن يكون أمرهما بيدنا نتحكم فيهما . فلا يسيروا ولا يتحركوا إلا بإرادتنا . فهل هذا يمكن أن يتحقق باتفاقنا مع إنجلترا ؟

« إن إنجلترا التزمت بتعريضنا لأزممتنا بالدخول معها في كل حرب كما هو مقتضى الفقرة الثانية من البند الثالث للاتفاق !

« فهي إذاً ستعقد معنا محالفة لهذا الغرض . لاجل أن تكون في مأمن من



خطر التزامها تعضيدنا وفي اطمئنان على استعدادنا للقيام بالمساعدة المفروضة علينا  
 إذا حاربت ، وعلى أن نقدم لها كل المساعدة التي في وسعنا . فكيف إذا تضمن  
 هي ذلك ؟ لاشك في أنها ستتولى تنظيم جيشنا وتدريبه وتوريد الاسلحة اللازمة له  
 وكذلك الحال في الاسطول ! فهي إذاً بحكم هذه المخالفة ستضع يدها على قوانا البرية  
 والبحرية لتكون في مأمن من مستلزمات المخالفة المنوية !  
 « إنا نقول ذلك الآن ! نقول إن الجيش والاسطول سيكونان تحت أمره  
 انجلترا وفي قبضة يدها وحدها ! لان المخالفة المنوية تقتضي ذلك وتفرضه بحق ! فبما  
 أننا سلمناها بحق تعضيدنا وتمهيدنا لها بتقديم المساعدة في حروبها على أعدائها كان لها  
 أن ترتب حقوفاً على الجيش والاسطول لتضمن نفاذ أحكام المخالفة المنوية !  
 « لذلك لا توجد مزية بالنسبة للجيش أو للاسطول ، اللهم إلا أن تعمل حليفتنا  
 على زيادة الجيش وإنشاء بحرية لنا لاستخدامها في حروبها وتكليفنا نفقات باهظة  
 يكون لها وحدها منها الغنم وعلينا الغرم !!

### سابعاً — مزية إلغاء الامتيازات الأجنبية

« لا ندري كيف يكتب أولئك الذين يمشرون بالمشروع ؟ فهم يسمون نقل  
 الامتيازات إلى انجلترا إلغاء لها ! . يسمون حصول انجلترا على حقوق بسبب هذا  
 الالغاء المزعوم توسعاً في سيادتنا !  
 « إن انتقال الامتيازات إلى انجلترا يضر بنا ضرراً فاحشاً ابل إنه وجده كاف  
 لإضاعة استقلالنا إذا كان ثم شيء باق منه !  
 « إن انجلترا ستحكم في أمورنا الداخلية جميعاً بحجة حماية الاجانب وستشل كل  
 قانون ! وتتدخل في كل قانون ! وتدوس كل نظام ! كل ذلك لحماية الاجانب ،  
 وتتدخل في البوليس والداخلية والقضاء والتشريع لحماية حقوق الاجانب ! فهل  
 يسمى هذا الغاء للامتيازات ؟ أو الجدير به أن يسمى احتكار انجلترا لامتيازات  
 الاجانب احتكاراً لا يكون بعده لمصر أي استقلال !

« إن الدول لأمك دون إرادة مصر حق النزول لإنجلترا عن هذه الامتيازات ذلك لأن مصر طرفا وصاحبة منفعة في الامر ويمسها النزول مسا سيئاً . لذلك فنحن لانرى رأى الذين يقولون بحق الدول في هذا النزول مادام فيه مساس بنا ! »  
 « أما القول بأننا كنا في الايام السالفة نحتاج لمحاربة عدة دول وسنصبح بهذا الاتفاق الموضوع لاحتاج في المحاربة إلا مع دولة واحدة — القول بهذا غير وجيه لان إنجلترا أخذت منا هذه الوسيلة حقوق سيادتنا كلها . وضمنت بقاء هذه الحالة باشراتها في الفقرة الثانية من البند الثامن أن يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب

« أما بقية الدول فطامعت إحالة في الاعتداء على شيء من الحقوق الاصلية لسيادتنا وما كانت لتطمع فيها ! »  
 « فالامتيازات إذاً باقية وستصبح إذا تم الاتفاق بين فيكي الاسد ولا يكون لنا أقل أمل في إلغائها !

### ثامنا — مزية الدخول في عصبة الأمم

« إن كندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية ونيوزلندا والهند أيضاً ، كل هذه البلاد أعضاء أصليون في جمعية الأمم . فأنجلترا تريد بنا ما تريده بالهند فهل هذا يعتبر مزية في شيء !

« إن إنجلترا تريد بناء ما أرادت بالهند ! تريد أن تنضم بدخولنا في عصبة الأمم عقد مستعمراتها ! ولذلك تريد أن تربطنا بالمعاهدة والمخالفة المشروع فيهما معنا طبقاً لقواعد هذا الاتفاق ! إذ أن من الشروط الأساسية للدخول في عصبة الأمم والبقاء فيها إحترام الاتفاقات المعقودة بين أعضاء العصبة !

« فلا مزية إذاً من دخولنا عصبة الأمم وعلى الاخص متى كانت إنجلترا هي التي تريد أن تقدمنا لها كما قدمت قبلنا أو عضدت بقية مستعمراتها !!

« إلى هنا ينأ أن المشروع خال من المزايا . بل أن هذه المزايا الخيالية نجس لنا خطراً عظيماً وشرّاً مستطيراً !



## ( النقطة الثانية )

« نقول إن قواعد الاتفاق تتضمن تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وإقراراً  
ضمنياً لهذه الحماية !

« أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ورتبت لنفسها  
حقوقاً فيها بناء على هذه الحماية ، كحقوق تعيين الحاكم الشرعي وترتيب الوراثة !  
وفي مؤتمرات الصلح حصلت من الدول على الاعتراف بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤  
المذكورة ، فهذه الحماية عزيزة عليها ومن أجل ذلك فهي متمسكة بها ، ولا تكتفى  
باستبدالها بحماية أخرى تبدي من تاريخ الاتفاق المنوي !

« وقد رأى اللورد ملر نقور المصريين من الحماية فأراد أن يدخلها عليهم في  
هذا الاتفاق بطريقة لا يشعرون بها . ومن أجل ذلك ضمن القواعد إشارة إلى هذه  
الحماية دون أن يذكرها بلفظها كما أنه ضمنها أحكام هذه الحماية حتى يكون قبول  
المصريين للقواعد — وبعبارة أخرى للاتفاق المبني على هذه القواعد — إقراراً  
لهذه الحماية المدسوسة والادلة على ذلك كثيرة

« ١ — جاء في البند الأول من قواعد الاتفاق ما نصه :

« لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين  
بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً »

« هذا النص يفيد وجود علاقات سابقة على الاتفاق ويراد تحديدها بدقة —  
ولا يمكن أن يكون المقصود بالعلاقات الاحتلال الإنجليزي الواقع في سنة ١٨٨٢ ،  
لأن هذا الاحتلال لا ينشئ علاقة قانونية بيناً وبين إنجلترا ، فضلاً عن أن الحماية  
جيبته . وإنما المقصود بالعلاقات هو ماتدعية إنجلترا من وجود حماية لها على مصر ،  
نشأت بموجب إعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وباعتراف الدول بهذه الحماية في  
معاهدة سيفر من انتقال السيادة العثمانية إليها ! أضف إلى ذلك أن هذا التعبير  
« تحديد العلاقات بدقة » هو نفس التعبير الوارد في خطاب السير ملن شيتهم إلى

المرحوم « السلطان حسين كامل » وفي خطاب السلطان إلى وزيررد الاول دولة رشدي باشا، مما لا يدع شكاً في أن المقصود بالعلاقات إنما هي حماية سنة ١٩١٤ . فقد جاء في الخطاب الاول مانصه :

« وفي عزم حكومة جلالته ( ملك بريطانيا ) المحافظة على هذه التقاليد ( يقصد ترقية شؤون الامة المصرية ) بل إنها موقفة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى تحديداً صريحاً يؤدي إلى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي »  
« وجاء في الخطاب الثاني مانصه :

« وإنا ( السلطان ) لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديداً واضحاً مما يترتب عليه إزالة كل سبب لسوء التفاهم » !

« ب — تنص الفقرة الاولى من البند الرابع على ما يأتي :

« تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية . . . »

« ومعنى ذلك أن مصر تتلقى حق التمثيل الخارجي من اتفاقها مع إنجلترا لامن حكم القانون الدولي الذي يحول كل أمة مستقلة استقلالاً تاماً حق التمثيل الخارجي بدون حاجة إلى اتفاق سابق مع أية دولة أخرى ! وأن تلقينا هذا الحق من قبل إنجلترا مظهر صريح من مظاهر بقاء حماية سنة ١٩١٤ . وقبلنا تلقى هذا الحق على هذه السكيفية يعتبر اعترافاً ، ناضجاً بتلك الحماية !

« ج — ينص البند الثاني على أنه لا يمكن تحقيق الغرض الثاني المبين في البند الاول وهو تعديل الامتيازات إلا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات

« والقيام بهذه المفاوضات من حتمق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة ، فقيام إنجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ . لا لنا إذا سلمنا بالرأي القائل بعدم تمسك إنجلترا بالحماية ، لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها . إن مفاوضات إنجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذي احتفظت به



في خطاب السير ميلن شبتهم إلى « السلطان حسين كامل »  
« ولا يمكن أن يقال إن إنجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل أو بالتفويض من  
مصر ، لان التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفي فكرة التفويض أو الوكالة  
« أضف إلى ذلك أن القانون الدولي لا يعرف تفويضاً مطلقاً كهذا لا يرجع فيه  
الامر في النهاية إلى الدولة التي أعطت التفويض !  
« فتسليم مصر لإنجلترا بأنها وحدها صاحبة الصفة في المفاوضة والاتفاق مع  
الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر إقراراً ضمناً آخر بحماية سنة ١٩١٤ !  
« ومن مظاهر تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ عدم نزولها عن عزمها في تعيين  
حاكم البلاد وفي تنظيم حق ورائة العرش !  
« إن حاكم البلاد هو الذي تتمثل فيه شخصية الأمة وهو مظهر قوميتها . باسمه  
تصدر القوانين وباسمه تنفذ . وهو الذي يختار رئيس الوزارة وبين يديه تؤدي الهيئات  
النيابية والجيش البرية والبحرية عين الطاعة لدستور البلاد . فتتصيه يجب أن يكون  
بعيداً عن كل تدخل أجنبي . فإغفال قواعد الاتفاق النص على عدم تمسك إنجلترا بما  
أسندته لنفسها من حق تعيين الحاكم الشرعي ورضاؤها بهذا الإغفال يعتبر اعترافاً ضمناً  
منها بحماية سنة ١٩١٤ التي أخذت لنفسها بامتضاها هذا الحق ! —  
« ه — ينص البند السادس من قواعد الاتفاق على أنه  
« يعهد إلى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامي جديد تدير حكومة مصر في  
المستقبل على مقتضى أحكامه . . . الخ »  
« وهذا النص يفيد تدخل إنجلترا في أمورنا الداخلية ومن القواعد الدولية  
المسلم بها أنه لا يجوز لدولة ما أن تتدخل في شؤون دولة مستقلة لتضع لها نظاماً ما تدير  
بمقتضاه حكومتها في شؤونها الداخلية إذ أن وضع النظام الداخلي للحكومة هو المظهر  
الوحيد للسيادة الداخلية  
« ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى مسألة في غاية الأهمية وهي أن إنجلترا بإعلانها

الحماية على مصر جعلت لنفسها حق التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية إلى أبعد مدى . فالنص على وضع النظام الداخلي للبلاد مع تحديده ليس له معنى غير أن إنجلترا إنما تعطي المصريين بعض الذي أخذته لنفسها بالحماية . وإقرارنا لذلك يعتبر إعترافاً ضمناً بالحماية !

« ولقد أغفلت قواعد الاتفاق أمر أجوهرياً ، وهو النص على عدم تمسك انكثرا بالحماية واعتبارها كان لم تكن . كما أنها أغفلت النص على عدم التمسك بما أخذته من الدول إعترافاً بالحماية في معاهدات فرساي وسان جرمان وسيفرو على الاخص مانص عليه في المعاهدة الأخيرة من انتقال السيادة التركية إليها ! ولا يفسر هذا الانغفال بغير تمسكها بالحماية . كما أن رضائنا بالقواعد وفيها هذا الانغفال يعتبر تسليماً ضمناً بحماية سنة ١٩١٤ !

« وهناك مواضع آخر تؤيد حماية سنة ١٩١٤ . ويعتبر إقرارنا لها إعترافاً ضمناً بتلك الحماية !

### (النقطة الثالثة)

« نريد أن نبين في هذه النقطة بأن القواعد ترمي إلى تنظيم حماية سنة ١٩١٤ وأنها تضع لها نظاماً يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية !

« لقد جاء في خطاب السير ميلن ستيهام إلى المغفور له «السلطان حسين كامل» وفي خطاب هذا الأخير إلى دولة رشدي باشا ما يفيد إرجاء تحويد العلاقات بين بريطانيا ومصر وما معنى ذلك إلا تنظيم الحماية !

« ولبي نبين أن الاتفاق المروضة قواعده الآن لا يقصد به إلا تنفيذ تلك الرغبة نقول :

« يقول ديسبازيني في كتابه « بحث في الحماية » ص ٣١٧ ما ترجمته :

« إن المميز الاساسي للحماية هو تعهد الدولة الحماية بالدفاع عن البلاد المحمية ، وما عدا ذلك فأنما هي قواعد تختلف بحسب ما تضعه الدولة الحماية من الشرائط



كمقابل لتعهداتها بالدفاع ، أو هي على الاخص مزايا تستحقها الدولة الحامية لنفسها في نظير ذلك التعهد . وأن قيام الدولة الحامية بنفسها بمباشرة السياسة الخارجية للدولة المحمية أو رقابة الدولة الحامية على تمتع الدولة المحمية بمباشرة هذه السياسة ، ليس إلا حقاً من الشرائط والمزايا التي تكون للدولة الحامية »

« وقد عرف اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية الحماية في خطبه له عن مصر في مجلس الاعيان البريطاني فقال :

« إن معانيها تنفاوت فهي في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو إدارية شديدة ، وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيراً عن منطقة النفوذ السياسي ، ولكنها في جميع حالاتها تنطوي تحت مبدأ واحد : هو أنه يجب على الدولة الحامية أن تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية ، وتضمن حسن معاملة الرعايا الاجانب ، وحفظ أموالهم في داخل البلاد ، والسيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية . أما الدرجة التي تبلغها الحماية في التعرض لإدارة البلاد الداخلية فلم ينص عليها قانون ما فيجب تقريرها في كل حالة طبقاً لملابسات تلك الحالة !

« من ذلك يتبين أن الركن الاساسي للحماية هو في نظر اللورد كرزن ما يقوله ديسبانيه . وهو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية . وهذا الركن متوافر في قواعد الاتفاق !

« تضمن البند الثالث من القواعد في الفقرة الثانية وجوب محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر — « تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها » — فهذه المحالفة التي ستضمن بالطبع مواد متعددة حققت لاجلئها الركن الاساسي للحماية !

« والتعبير بعبارة « تعضد مصر » لا يخرج المسألة عن حقيقتها إذ أنه لا يشترط أن يكون دفاع الدولة الحامية عن الدولة المحمية متصوراً على جهود وقوات الدولة الحامية

« وأن هذا التعبير نفسه هو الوارد في البند الثالث من معاهدة (باردوا وقصر سعيد) الموقعة بين فرنسا وباي تونس في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، وبمقتضاها وضعت

فرنسا حمايتها على تلك البلاد كما أنه هو نفس التعبير الوارد في البند الثالث من معاهدة « فاس » الرقمة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ، المعودة بين فرنسا ومراكش وبمقتضاها وضعت فرنسا حمايتها عليها

« أما شرط الرقابة على أمورنا الخارجية أو كما يعبر اللورد كرزون حق السيطرة بالأجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية فتتوافر أيضاً بالقيود الواردة في التمثيل السياسي

» لقد تكلمنا فيما سبق عن القيود الخاضع لها تمثيلنا الخارجي وهي قيود تؤدي كما ينأ إلى تدخل إنجلترا في أمورنا الخارجية بل إنها تؤدي إلى أننا لا نعمل عملاً إلا بموافقتها ، وبهذا تتحقق السيطرة المشتركة في تعريف اللورد كرزون إذ أنها بحجة مخالفة المحالفة أو منع الصمويات أو مراعاة الصوالح الانجليزية يمكنها السيطرة على كل شيء . بل أن الدول الاجنبية سترانا مع هذه القيود غير أهل للتعاقد معها حتى لا يضع وقتها في مفاوضة تكفي إشارة من إنجلترا لذهابها عبثاً أو لقطعها بحجة التمسك بقيود من قيود التمثيل

» يقول الاستاذ مارسيل موى مدرس القانون الدولي العام بجامعة فرنسا منذ أكثر من عشرين سنة في مؤلفه المنشور في ١٩٢٠ والمسمى ( القانون الدولي الحديث ) ص ٦٤ ما يأتي :

« إن ضياع استقلال الدولة المحمية يظهر على الاخص في علاقاتها الخارجية مع الدول ، على أن كل تسوية ممكنة بخصوص ذلك . فقد كانت الترنسفال تحت الحماية الانكليزية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٨٤ وكان مظهر تبعيتها لانكلترا مقصور على مجرد إبلاغ إنكلترا بنصوص المامهات التي تعقدها الترنسفال مع الدول الأخرى . وفضلاً عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد جميع المعاهدات التي تعقدها الترنسفال مع حكومة الأورنج »

« فيتين من ذلك أن الحماية تتحقق بمجرد إبلاغ الدولة المحمية عقودها للدولة



الحامية وشتان بين حالتنا المنوية بهذه القواعد وبين مجرد الابلاغ  
 « أما اشتراط إنجلترا علينا أن نعهد بصوالحنا إلى الممثل البريطاني عند عدم  
 وجود ممثل مصري معتمد من حكومته ، فذلك مظهر من مظاهر وجود الحماية .  
 نعم لقد جرت عادة بعض الدول الصغرى أن تعهد برعاية رعاياها في جهة معينة إلى  
 دولة ما باختيارها . غير أن سفير الدولة المعهود إليها لا تكون له صفة تمثيل الدولة صاحبة  
 الرعايا في جميع شؤونها كما يكون ممثل إنجلترا عندما يعهد إليه بالصوالح المصرية ، وفوق ذلك  
 فإن مضر تكون ملزمة بمقتضى هذه القواعد بأن تعهد صوالحها إلى ممثل بريطانيا  
 بخلاف الدول الصغيرة التي أشرنا إليها . وقد بينا أن إنجلترا أخذت على نفسها حق  
 حماية الرعايا الأجانب وحفظ أموالهم وبذلك يتحقق ما قاله اللورد كرزون  
 في تعريفه للحماية

« ومما يؤيد أن النظام حماية عدم تحديد مدة لا للمخالفة ولا للمعاهدة ،  
 ولم يعرف التاريخ إلى الآن معاهدة أو مخالفة أبدية بين دولتين متساويتين ...  
 » ويؤيد رأينا النص الوارد في الفقرة السادسة من البند الرابع الذي يقول :  
 « نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المخالفة بين بريطانيا العظمى وبين مصر يمنح  
 الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين  
 الآخرين »

« والمخالفة المشار إليها هي المخالفة التي تضع الركن الاساسي للحماية وهو ركن  
 تعضيد إنجلترا مصر في الدفاع عن سلامة أرضها  
 « ولا ننسى أن سفيرنا مضطر في علاقاته مع الدول إلى ألا يتخذ خطة لا تتفق  
 مع المخالفة ، أي أنه يكون ملزماً في إجرائه باتباع النصوص والمواد والمعاني التي  
 ستشملها مخالفة الحماية !

« وقبل أن نتقل إلى الكلام على شيء آخر نلفت النظر هنا إلى اللغو في قول  
 الذين يملكون حالة تعضيد إنجلترا لنا التعضيد المشبه في المخالفة بحالة فرنسا عندما أرادت

أن تتعاقد مع بريطانيا وأمريكا ضد عدوان ألمانيا . نقول إن هذا لتنظيم من لغو القول لأن تلك المعاهدة التي كان مشروعا فيها لاتزال نصوص مشروعا بمجهولة فلا يمان التنظيم بها على كل حال !

« بعد ذلك كله ننقل إلى بيان ما بقى من الحقوق التي أخذتها بريطانيا العظمى على مصر أو بعبارة أخرى إلى بيان تنظيم الحماية !

« وقبل أن نتكلم على باقى حقوقها ، نقول إن هذه الحقوق لم تأت في القواعد على سبيل الحصر كما يأتي :

« أولا — إن في القواعد طائفة من الحقوق « تلزم لصيانة صوالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطي للدول الأجنبية » ( الفقرة الاولى من البند الثالث ) والحقوق المشار إليها بهذه الفقرة هي طائفة قائمة بذاتها كما يستدل على ذلك من إعطائها رقفاً خاصاً في البنود ، أما منطقة هذه الحقوق فلا حصر لها

« لانبجلا صوالح خاصة كما تقول ، ولا بد أن يكون من متعلقات هذه الصوالح زراعتنا وتجارتنا وصناعتنا . فهل معنى ضمانه هذه الصوالح الخاصة أنها تطلب منا نوعا مخصوصاً من الزراعة أو تمنع نوعا آخر منها كما منعت زراعة الدخان ؟ وهل معنى ذلك أنها تريد حقوقاً تتمكن بها من تعطيل الصناعة عندنا كما فعلت مرة عند ما أردنا غزل القطن داخل بلادنا فضربت على المغازل ضريبة تحقيقاً لصالح المعامل الانجليزية ؟ « وهل يكون معنى ضمانه هذه الصوالح أن تجعل لتجارتها ميزة على البلاد الاخر ، ويكون لها شأن في جماركنا ؟ اللهم إن صوالح انجلترا الكثرة ، فلا ندرى ماذا نخبئه لنا السياسة الانجليزية في طي هذه الكلمة الكبيرة !

« وللدول منفعة في أن يعيش رعاياها في أمن ، فهل معنى الضمانات التي نعطيها أن تتسلط إنكلترا على إدارة الامن العام حتى يأمن الاجانب شر العبث به ؟ وللدول صالح في حفظ الصحة العمومية في البلد . فهل معنى هذا أن انجلترا تتدخل في مسائل الصحة العمومية حتى يأمن الاجانب غائلة الاوباء والأمراض المعدية ؟ . الخ



« ثانياً — إن قواعد الاتفاق المعروضة تتوعدنا فوق المعاهدة بعقد محالفة بيننا وبين إنجلترا . ومن المعلوم أن المحالفة هي مجموعة شرائط وبنود وستبدع إنجلترا أياً إبداع في وضع هذه المحالفة وفي ترتيب الحقوق علينا ووضع القيود لمصر حتى لا يكون بيننا وبين المستعمرات إلا الفرق الذي تراه إنجلترا لمنفعتنا !

« ثالثاً — إن القواعد المعروضة هي بمثابة رؤوس مواضيع للاتفاق المنوي ، وهي تحتاج إلى تفصيلات ، ولا شك في أن إنجلترا ستأخذ ما تستطيع أن تأخذه عند وضع التفاصيل

« فهذه المصادر الثلاثة ستستخدمها إنجلترا لمضاعفة حقوقها ومضاعفة قيودنا . وستفسرها كما تشاء سياستها ، وستصر على تفسيرها لسكر منها ، وستقول لندوبي حكومتنا الرسميين إذا وقفوا بينها وبين غرضها ما قاله اللورد ملتر لسعد باشا ، ستقول لهم : إما أن تقبلوا وإما أن ترفضوا !

« لقد تفاوض المستر تشمبرلن الوزير الانكليزي مرة مع الرئيس كروجر البويري ، وقدم التاريخ لنا بهذه المفاوضة درساً مفيداً عرفنا به مقدار تفيد السياسة البريطانية بالشروط التي تعرضها إذا كانت لا تكفي لتنفيذ جميع مراميها

« جاءت حكاية هذه المفاوضة في كتاب ( نفسية الشعب الانكليزي لايمل بومبي ) المطبوع في سنة ١٩٠٩ ، فقد قال :

« إن من المستحيل أن تتبع المستر تشمبرلن الوزير الانكليزي في مفاوضاته للرئيس كروجر البويري بشأن عقد صلح بين بريطانيا من جهة ، وجمهورية ترانسفال والاورنج من جهة أخرى . فقد قدم المستر تشمبرلن شروطه الى مؤتمرات بلومفنتين فلما قبلها كروجر بعد المقاومة في قبولها زاد تشمبرلن شروطه وطلب شروطاً أخرى . ولقد رأيت الجمهوريتان تحكيم مؤتمر لاهاي في الامر ، فأبت بريطانيا بالرغم من أنها كانت قد ارتبطت بالاتجاه الى هذا المؤتمر . وأخيراً تمسك المستر تشمبرلن بسيادة بريطانيا على الجمهوريتين بالرغم من أن مسألة السيادة كانت مفروغاً منها قبل الدخول

في المفاوضة إذ أن بريطانيا في مفاوضات كثيرة مع الترنسفال سابقة لهذه المفاوضة كانت تعترف صراحة بعدم وجودها »

« فهل للذين يرون بغير حق أن في القواعد مزايا أن يأمنوا على بقاء هذه المزايا المزعومة بعد أن يعرفوا حكاية المستر تشمبرلن هذه مع الرئيس كروجر ، لاسيما إذا كان اللورد ملتر حفظ لنفسه خط الرجعة بإعلانه إلى سعد باشا بأنه « يشك في صواب التساهل في بعض الأمور » وإذا كنا نعلم أن اللورد ملتر مكلف من حكومته بدرس الحالة والافضاء إليها بما يراه دون أن تنقيد الحكومة برأيه . . . »

« بعد هذا البيان ننقل إلى بيان الحقوق التي تأخذها بريطانيا بهذا الاتفاق

#### المعرض

« بينا أن إنجلترا بهذا المشروع أخذت منا اعترافاً ضيقاً بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأنها أصبحت منا بمنزلة الوصي بإقرارنا لها حق التدخل في شؤوننا الداخلية والخارجية كما أننا بينا أنها تصر على احتكار امتيازات الدول الأجنبية ليكون الأجانب علة تدخلها الدائم في شؤوننا

« وبيننا فيما قدمنا كثيراً من الحقوق التي رتبناها لإنجلترا لنفسها فنحن لا نريد أن نعود إلى ما شرحناه ونكتفي هنا ببيان بعض الحقوق الهامة الأخرى :

« نص الفقرة الثانية من البند الثالث على ما يأتي :

« تعهد مصر بأنها في حالة الحرب — حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها — أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها إستعمال ما لها من الموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية »

« فهذه الفقرة ظاهرة المعنى لا تحتاج إلى تفسير أو إفصاح ! تريد إنجلترا أن تأخذ منا كل المساعدة من رجال ومال وقوت ومواد حربية ، ففي الوقت الذي تقع فيه إنجلترا في حرب تكون أموالنا ومحاصيلنا وأولادنا رهن إشارة إنجلترا ، ويكون



القطر . وهو مصدر ثروة البلاد وفقاً على إنجلترا ! تأخذ حكومتنا منا لتعطيه لها وفقاً لهذا العهد ! وفي هذا الوقت يسلب الفلاح المسكين حاصلاته ومواشيه لخدمة إنجلترا ! وفي هذا الوقت تعلم الاحكام العرفية في البلاد وتسكر الجنود الانجليزية في مفترق الطرق وفي القرى والبلدان ، يعترضون المارة ويطلبون جوازات السفر من قرية إلى قرية أو من غيط إلى غيط ! وفي هذا الوقت تسلب الحرية الشخصية بكل فروعها ، فلا كلام ولا كتابة ولا حركة ! وفي هذا الوقت يعم الشقاء ويشحك البلاء وينتل الغلاء الفقراء ومتوسطي الحال ، ونفع في الحال الذي عرفناه وكرهنا الحياة لاجله ! ولن يكون الامر مقصوراً على حرب واحدة أو على دولة واحدة بل ستكون حالة أبدية لا تنكشف عنا ! . وما أكثر حروب إنجلترا وما أكثر أعداءها ! وما أكثر اشتباك صوالحها بصوالح الدول الاخرى !

« إن إنجلترا تشترط علينا كل المساعدة . فهل معنى ذلك أن تكون المساعدة طبقاً لقوانين البلاد أو تكون هذه المساعدة طبقاً للواقع ؟ هل نقدم لها من الجيوش ما يحيزه قانوننا أو تأخذ منا كل صالح لحل السلاح حتى لو كان القانون يعفو عنه ؟ هل نقدم لها المال الذي في خزانة حكومتنا أم نعقد القروض لسد الحاجة ما دام في وسعنا عقد القروض ؟ هل نقدم لها القوات والمواد التي تفيض عن الحاجة أو يكون لها حق الارتفاق على كل شيء ؟

« لقد رأينا في الحروب المنصرمة أنها أخذت منا مئآت الألوف من العمال فنقصت عندنا اليد العاملة نقصاً هائلاً ! ورأيناها تضع اليد على الحاصلات حتى كاد الجوع يعرف بلادنا ! فهل ( كل المساعدة التي في وسعنا ) ستكون كذلك ؟

« وتضرب إنجلترا لنا المثل بالموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية . فهل تترك لنا إنجلترا هذه الموانيء والميادين والمواصلات في يدنا مدة السلم ؟ أو يكون لها عليها الرقابة الدائمة توقعاً للحرب ؟ ستبين المحالفة المتوية لنا أنها ستراقب كل ذلك ، وأنها ستتحكم في كل ذلك ، لان الرقابة والتحكم من النتائج

اللازمة للحق نفسه ! !

« قيل إن هذا التعهد قدمته مصر هدية لانكلترا حتى تتحقق المساواة وحتى لا تأخذ المحالفة المنوية شكل الحماية ! ! ! ! قول ليس له سند من العقل ولا من القانون الدولي !

« أي مساواة في هذا التعهد ومصر تكون تابعة بقوة هذه المحالفة المنوية لحروب إنكلترا ؟ — أي مساواة ونحن لا نستطيع أن نقاش إنكلترا في السبب الذي دخلت من أجله الحروب وجرتنا معها ؟ — أي مساواة ومن يملك وحده إعلان الحرب يملك وحده عقد الصلح ولن يكون لنا في الصلح صوت فتتولى إنكلترا عقده بنفسها مراعية صواالحها وحدها ؟ أي مساواة ونحن نصرح لها بوضع اليد على مرافقنا وقت الحرب ولا بد لها من مراقبتها والتفتيش عليها وقت السلم حتى تأمن عليها ؟ وأي كتاب دولي يقول بأن التعهدات تخرج عن شكلها القانوني ! لقد بينا أن الركن الاساسي للحماية يتوافر بتعهد الدولة الحامية بأن تعضد الدولة المحمية في الدفاع عن سلامة أرضها وبينما أن ما عدا ذلك من الشرائط هي مزايا تستجلبها الدولة الحامية في نظير تعهداتها هذا ! فهل هناك مزية للدول الحامية أسمى فائدة من هذه المزية ؟ اللهم إن الحق بين والباطل بين فكيف يحكمون ! ؟

« ب — تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتي :

« تمتع مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية وصلات الامبراطورية الانجليزية . وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة وتسوي ما يستتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه إحتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمن حقوق حكومة مصر » ! !

« بهذه المنحة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها إلى الابد وحولت الاحتلال العسكري الموقوت إلى إحتلال نظامي مؤبد . بهذه المنحة برئت ذمة إنجلترا



من جميع تعهداتها لنا بالجلاء . من سبعين عهداً ووعداً كانت كالسرطان في جوف سياستها المصرية !!

« وأن لهذه المنحة مثيلاً في معاهدة ( باردوا وقصر سعيد ) المعقودة بين تونس وفرنسا ( المادة ٢ معاهدة ) غير أن فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من إنجلترا علينا ! فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على سبب موقوفات ، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطئ . كما أنها نصت في المادة على إمكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق . أما معاهدتنا المعروضة فقد بنت الاحتلال على سبب دائم يبقى مابقيت إنجلترا وما بقيت مصر ! لانه سبب يرجع إلى موقع مصر الجغرافي وهو الوصلة بين بلاد الامبراطورية . ومعاهدتنا لم تقرر الاحتلال بما يفيد وقتيته كما فعلت فرنسا ! »  
 « وأن هذه الفقرة تكاد تكون تعبيراً صريحاً عن الحماية ؟ إذ من الممكن أن يفهم منها أن جميع الاراضي المصرية هي من الوصلات الامبراطورية ! ومعلوم أن السياسة الانجليزية تقول عن مصر إنها ( طريق الهند ) . على أننا لو تركنا هذا التفسير المحتمل وقصرنا لفظ الوصلات على معناه الضيق فان هذه القوة تكون لحماية النيل وفروعه والرياحات الكبرى الصالحة للملاحة والطرق والسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وترعة الاسماعيلية الملحقة بقناة السويس وقناة السويس والجو والمحطات الكبرى والثغور ! فهل الارض المصرية تكون غير ذلك ؟ وأتأ هنا نلفت النظر إلى أن المكان المراد تعيينه بمقتضى هذه الفقرة هو مكان المعسكر كما يستفاد من النص ! فالفهم أن الاحتلال يكون حتماً على جميع القطر المصري بالرغم من تعيين المكان الذي تمسك فيه جنود هذا الاحتلال ! !

« وستسوي المعاهدة حسب النص ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية ولا بد أن يكون المراد بهذه التسوية وضع أحكام مخصوصة لهذه المواصلات التي

بينها

« أما القوة فلم يعدنا النص بتحديد لها كما وعد ببيان مكان المعسكر فقد يترك أمر

تجديد القوة مرسلًا فتستطيع إنجلترا أن تزيد قواها في كل وقت ولا ينبغي أن يكون مكان المعسكر؟ وهل مجرد بيان المكان يمنع جنود الاحتلال من إغلاقنا في كل وقت تروح وتغدو في البلاد أم هي ستبقى في مكان واحد كالماء الآسن! وهل يمكن أن نأمن على استقلالنا المزعوم وهذا الاحتلال مخيم علينا؟ اللهم إنا في العهد المنصرم لم يكن لإنجلترا عندنا غير الاحتلال وكان عسكرياً مؤقتاً غير شرعي فماذا يكون حالنا إذا أصبح حقاً ودائماً؟! أما القول في آخر الفقرة بأن هذا الاحتلال لا يمس حقوق مصر فضلاً عن أن المادة لم تقل (إستقلال مصر) فانه قول مبهم لا يؤدي إلى أي نتيجة فقد كان المغرب في الاحتلال القديم أنه ما كان ليؤثر في حقوق مصر، ومع ذلك فقد ابتلعتها به السياسة البريطانية!!

« ٥ — تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن :

« تعيين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الخفائية يستتبع بحق الاتصال بالوزير وبحجب إحاطة بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مناس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »

« فهذا الموظف الذي تعينه مصر بالاتفاق مع إنجلترا ، أو بعبارة أخرى هذا

الموظف الذي تعينه إنجلترا سيتدخل في شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية بيانها :

« ١ — له حق الاتصال بالوزير ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص أن يكون

الغرض من تقرير هذا الحق في هذه المعاهدة السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أي موظف مصري فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل لإنجلترا إلى حد إدراجها في المعاهدة وإنما الذي نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال الدائم بعمل الوزير !

« عمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والاحكام القضائية والمسائل الادارية

المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة . كل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر



المصري . فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون ، لا بالنسبة للأجانب فقط ولكن بالنسبة للمصريين أيضاً ، ولا ندري ماذا يكون حد هذا الحق ولا حدهذا الاتصال ! بيد أننا نستطيع قياساً على سوابق إنكلترا أن نقول إن هذا الموظف سيكون كل شيء في وزارة العدل !

« ٢ — ويجب إحاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص في إدارة القانون الذي يطبق على الأهالي لعلاقته بالأجانب

« ٣ — ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام ! فهذا هو المستشار القضائي المعروف ، ومستشار الداخلية المعروف ، بل هو يجمع في شخصه جميع المستشارين الإنكليز المعروفين . والفرق بينه وبينهم أنه معين من قبل إنكلترا في مصر . أما المستشارون فكانوا يعينون ولو في الظاهر من قبل الحكومة المصرية !

« فهل يوجد تدخل من إنكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك يقول بعضنا إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمسها قواعد الاتفاق !

« ولا يفوتنا أن نلفت النظر إلى أن هناك حقوقاً أخرى لإنكلترا واضحة في قواعد الاتفاق ، من أهمها ما تكتسبه بالبند التاسع الذي يقضى بأصدار أمر عال باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة ! !

« وأما لاستطيع أن نبين جميع هذه الإجراءات لفرط كثرتها ولكننا نقول إنها تحتوي على إجراءات تمس سيادة البلاد كالامر الصادر من القائد العام في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضي بأن يكون ما مساحته ٥٦٢ فداناً بأي قير في حيازة وزير حربية إنكلترا وملكا له بصفة مستديعة لأغراض عسكرية ! !

## ( النقطة الرابعة )

نقول إن قواعد الاتفاق تؤدي إلى الاعتراف ضمنا بصحة إتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — وذلك أن التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءا من مصر، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي تسوي فيه مسائلنا مع إنجلترا إقرارا بأن السودان ليس محلا للبحث. وإغفال الكلام في إتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقرار بهذه الإتفاقية ! وبأن مندوبي الوفد الذي يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديدا للمسألة السودانية بيننا وبين الإنجليز ، فلا نزاع إذا في أننا نعلق بقبول هذه القواعد بالمطالبة بالسودان !

« السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والنوبة والغربية . وهو أجزء لمصر من الاسكندرية ! وهو مصدر نعمتنا وحياتنا ، وهو النيل كله ، هو خصب الارض ، هو زراعتها ، هو كل شيء ، فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا ، والسودان بين برائن الاسد البريطاني !

» ثم ماهذه التأكيدات التي حصل عليها الوفد ؟ وأي نوع من أنواع التأكيدات هي ؟ وما مقدار قيمتها القانونية ؟ وأين دوت وكيف تثبتها ؟ وإذا ترك اللورد ملر حكومته فمن ينفذها ، وإذا لم تعتمد إنجلترا التأكيدات فإذا نعمل ؟

» لقد ذكرنا هذه التأكيدات بحادثة تاريخية حدثت بين إنجلترا وإيرلندا — كان يريد ( بت ) الوزير الانجليزي الشهير أن يندع إيرلندا أو يطفى حركة الكاثوليك الارلنديين فلم يتردد هذا الوزير في أن أكد للكاثوليك تأكيد كيديات رسمية لاعرفية كما هو الحال عندنا. ومقتضى هذه التأكيدات أن تساوى بريطانيا بين الكاثوليك المعضومي الحق والبروتستانت. وقد انخدع الكاثوليك بتأكيدات الوزير ( بت ) الرسمية وسلموا بمطالبه وهدمت حركتهم . فلما نال منهم غرضه وطولب بتنفيذ تأكيد كيداته أبت الحكومة البريطانية تنفيذ التأكيدات . وكان كل ما ناله الكاثوليك أن استقال ( بت ) . على أنه لم يغال بعيداً عن الحكومة حتى عاد إليها



بعد قليل حيث كانت التأكيدات قد غفت آثارها (يراجع كتاب إنجلترا وسياستها  
الداخلية لجوبوص ٢٦٧)

« فهل تأكيدات اللورد ملتر أكثر صراحة وأشد قوة من تأكيدات الوزير (بت؟) »  
« وإذا كانت بريطانيا تكون بهذا الاتفاق في جنوبنا في السودان ، وفي شرقنا  
في القناة وفلسطين والبحر الأحمر ، وفي شمالنا في البحر الأبيض المتوسط ، وكل  
ذلك بدون فاصل ، ثم هي لها احتلال عندنا وتتحكم في الموانئ والطرق وتتدخل  
في سياستنا الداخلية ، في القضاء والمالية وفي كل شيء ! فهل مع ذلك نكون  
مطمئنين في ديارنا ومستقلين بأمورنا ??

« إنه ليجدر بنا أن نختم هذه النقطة بكلمة قالها أحد وزراء مصر في ١٥ نوفمبر  
سنة ١٩١٩ وهي :

« لو أحصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطاني إلى عام  
١٩١٤ لكان أبعد ما غورا وأشد ما إيلا ما ذلك الجرح الدامي بل ذلك الجرح  
المميت الذي أحدثته اتفاقية عام ١٨٩٩ ... انتهى ...



مَسْعُودِي  
قَدَمَتِهِ الْحُكُومَةُ الْبَرِيطَانِيَّةُ



## أولا — إنتهاء الحماية

« ١ — في مقابل إبرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت إمرة حكومة ملكية دستورية . فبمقتضى هذا قد أبرمت — وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصري من الجهة الأخرى — معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف

## ثانيا — العلاقات الأجنبية

« ٢ — تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت إدارة وزير يعين لذلك

« ٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر قوميسير عال ويكون له في جميع الاوقات وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائي ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الأخرى

« ٤ — يمثل الحكومة المصرية في لوندرة وفي أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن الصوالح المصرية يمكن أن تستدعي هذا التمثيل فيها معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير

« ٥ — بالنظر للتعهدات التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الأجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالي البريطاني الذي يقدم كل المساعدة الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية

« ٦ — لا تدخل الحكومة المصرية في أي إتفاق سياسي مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالي البريطاني

« ٧ — تستع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصلين في الخارج حسب مقتضيات صوالحها

« ٨ — لاجل تولى الشؤون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للصوالح المصرية في الاماكن التي لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة في قدرتهم

« ٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في تولى المفاوضات لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات وتقبل تبعة حماية الصوالح المنشروعة للاجانب في مصر . وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسمياً

### ثالثاً — النصوص العسكرية

« ١٠ — تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن صوالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها

ولاجل القيام بهذه التعهدات والحماية الوصلات الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ولها أن تستقر في أي مكان فيها ولاية مدة يحدان من وقت لآخر . ويكون لها أيضاً في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لاجراز واستعمال الثكنات وميادين التمرين والمطارات ودور الصناعات الحربية والمين الحربية

### رابعاً — استخدام الموظفين الاجانب

« ١١ — بالنظر للتبعات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والصوالح العمومية تعهد الحكومة المصرية بالاعتين ضباطاً أو موظفين أجانب في أية مصلحة منها قبل موافقة القوميسر العالي البريطاني



## خامساً - الإدارة المالية

« ١٢ - تعين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً مالياً توكل اليه في الوقت المناسب الحقوق التي يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسير المالي مسؤولاً بوجه خاص عن دفع المطالبات الآتية في مواعيدها :

(١) المبالغ المخصصة لميزانية الحاكم المختلطة

(٢) جميع المعاشات والنفقات الأخرى المستحقة للموظفين الأجانب الحاليين على المعاش أو لورثتهم

(٣) ميزانيتي القوميسير المالي والقضائي والموظفين التابعين لهما

« ١٣ - لاجل أن يؤدي القوميسير المالي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور الداخلية في دائرة وزارة المالية ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

« ١٤ - ليس للحكومة المصرية حق في عقد قرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالي

## سادساً - الإدارة القضائية

« ١٥ - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً قضائياً يكلف - بسبب التعهدات التي تحملتها بريطانيا العظمى - القيام بمرقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب

« ١٦ - لاجل أن يؤدي القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور التي تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرتي الحقانية والداخلية

## سابعاً - السودان

« ١٧ - حيث إن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لإمن مصر

وللدوام ورود المياه إليها ، تعهد مصر بأن تستمر على أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية تتحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين

« تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام

» وغير ذلك تعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن لا تقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا

### ثامناً — قروض الجزية

« ١٨ — المبالغ التي تعهد خديويو مصر في أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التي أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية . تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان في الماضي لدفع الفوائد والاستهلاك لقرض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ إلى أن يتم استهلاك هذين القرضين

» تستمر الحكومة المصرية أيضاً على دفع المبالغ التي كان جارياً دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون

» عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتمي تبعة الحكومة المصرية فيما يتعلق بأي تعهد ناشئ عن الجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا سابقاً

### تاسعاً — إعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

« ١٩ — للحكومة المصرية الحق في أن تستغني عن خدمة الموظفين البريطانيين في أي وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً مالياً كما سباني بيانه . وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التي يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم



« ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هذه الشروط في الاستملاء من الخدمة في أي وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة »

« تسري جميع هذه الأحكام على الموظفين الذين لهم الحق في المعاش والذين ليس لهم الحق في المعاش وأيضا على موظفي البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى .

« ٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقا لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلى إلى لو ندره .

« ٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧ قرشاً ونصف للجنيه الإنجليزي

« ٢٢ — يوضع جدول عن التعويضات !

« ( ١ ) للموظفين الدائمين

« ( ٢ ) للموظفين الموقتين

« بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين

### عاشراً — حماية الاقليات

« ٢٣ — تتعهد مصر بأن النصوص الواردة ذكرها فيما بعد تعتبر قوانين أساسية وألا يتضارب معها أو يؤثر فيها أي قانون أو أية لائحة أو أي عمل رسمي .

« ٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكانها الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم .

« يكون لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام أو الآداب العمومية

« ٢٥ — جميع الحائزين للرعاية المصرية يكونون متساوين أمام القانون ويكون لكل منهم حق التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

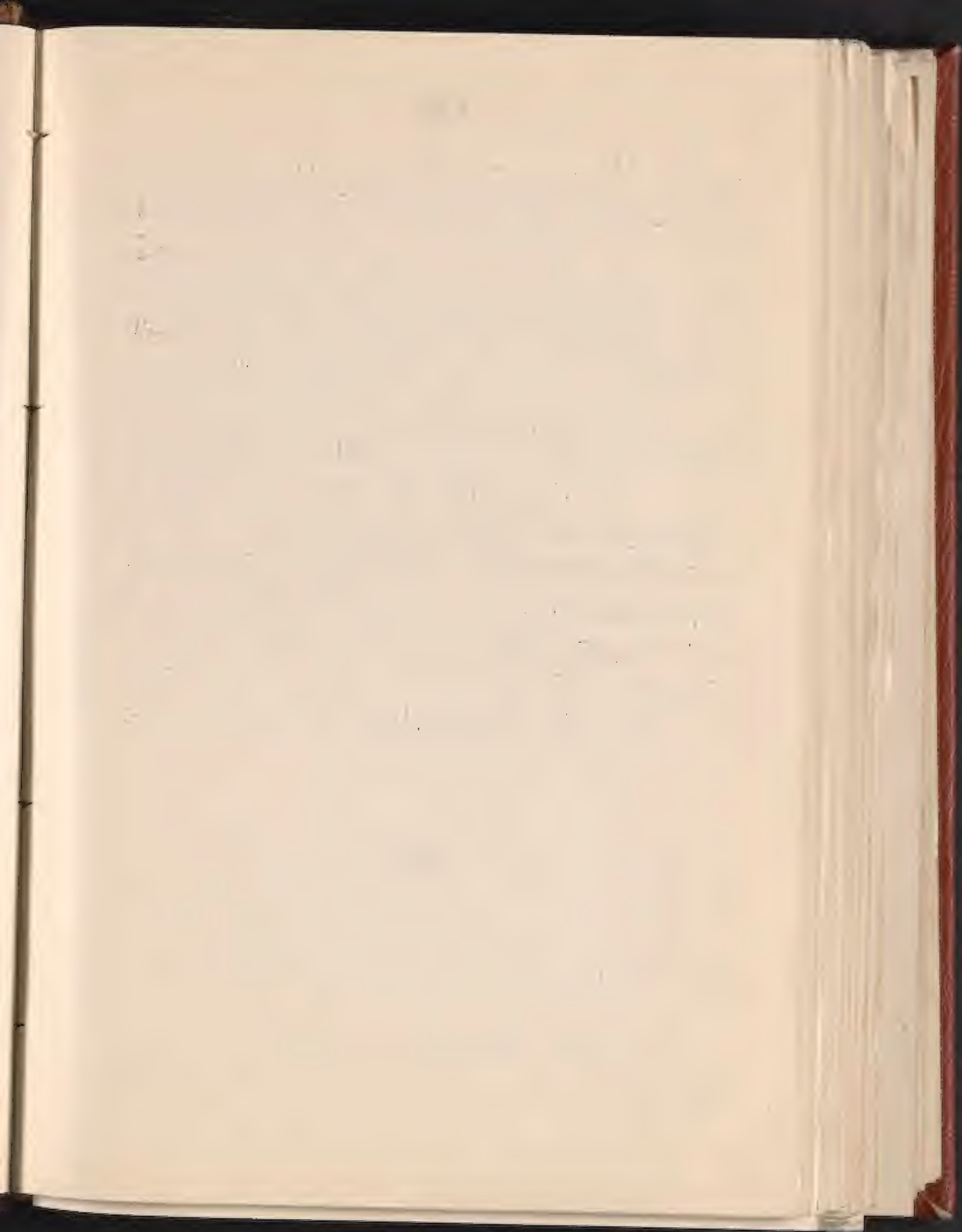
« إختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر في أي شخص حائز للرعاية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات .

« لا يسوغ فرض أي قيد على أي شخص متمتع بالرعاية المصرية في حرية استعماله لاية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية .

« ٢٦ — الأشخاص الحائزون للرعاية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق في القانون . وفي الواقع في نفس المعاملات والضمانات التي يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعاية المصرية وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين في أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على تفقثهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ويكون لهم الحق في أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها ... » إ هـ







رَدُّ الْوُفَاكِ الْمَصْرِ السَّيِّئِ  
عَلَى شُرُوعِ الْحُكْمَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ



« إطلع الوفد الرسمي المصري على المشروع الذي سلمه اللورد كرزون إلى

رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١

« ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التي تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التي تبادلناها منذ أربعة شهور نفس النصوص والصيغ التي عرضت

علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ

« فعن المسألة العسكرية وهي ذات أهمية كبرى استبقى المشروع الحل الذي قاومناه أشد مقاومة . ولم يقتصر على ذلك بل توسع في مرمائه بما جعله أشد وطأة .

على أن حماية الوصالات الامبراطورية وهي التي قيل في مفاوضات العام الماضي إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية في القطر المصري ، لا تبرر هذا الحل .

« ففي حين أنه كان يكفي تعيين نقطة في منطقة القتال تحصر فيها طرق ووسائل

الوصالات الامبراطورية وكذلك القوة التي تتولى حمايتها ، نص المشروع على تحويل بريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوات عسكرية في كل زمان وفي أي مكان بالأراضي المصرية ووضع أيضاً تحت تصرفها كل مالدي القطر من وسائل المواصلات وطرقها وهذا إنما هو الاحتلال بذاته ، الاحتلال الذي يهدم كل معنى للاستقلال بل ويذهب

إلى حد القضاء على السيادة الداخلية . على أن الاحتلال العسكري في الماضي ، ولو لم تكن له إلا صفة مؤقتة ، قد كفى لأن يثبت لبريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها وإن لم يكن هناك أي نص في معاهدة أو تقرير لاية سلطة .

« أما مسألة العلاقات الخارجية : وهي المسألة الوحيدة التي عدلت فيها الصيغة الاولى التي كانت وضعتها وزارة الخارجية البريطانية وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فإن

المشروع قد أحاط الحق الذي اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمي ، إذ لا يتصور أن تتوافر لدى وزير الخارجية الحرة التي يقتضيها القيام بأعباء منصبه وتحمل تبعته إذا كان ملزماً بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامي . فإن ذلك معناه أن يكون خاضعاً في الواقع لمراقبته مباشرة في إدارة الامور

الخارجية . وعدا ذلك فإن الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى مالا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية . وأخيراً فإن استبقاء لقب المندوب السامي ، وهو لقب لم تجر العادة بمنحه إلى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ، هو أوضح في الدلالة على طبيعة النظام السياسي المقترح لمصر .

« ومن جهة أخرى فإن تأجيل مسألة الامتيازات دعانا إلى الاعتقاد بأنه لم تبق حاجة إلى النص عليها في المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها في المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الاول مع معاومتها في ذلك سياسياً من جانب حليفتها ولكن المسألة منظور إليها اليوم كأنها تعنى على الاخص بريطانيا العظمى التي تتولى من الآن حماية الصوالح الاجنبية . وتريد أن تباشر وحدها عند الاقتضاء المفاوضات بشأن الغائباء

» أما فيما يتعلق بالمندوبين ( القوميسرين ) المالي والقضائي وتدخلهما في إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية الصوالح الاجنبية تدخلا قد يعمل في بعض الاحوال فيما يختص بالمندوب ( القوميسر ) المالي إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان ، فانا لا نريد هنا أن نكرر ماسبق لنا إبداءه من الاعتراض في مذكراتنا .

« على أنه يتحتم علينا القول بأن المناقشات التي تلت تأجيل مسألة الامتيازات بشت في نفوسنا الشعور بان الاتفاق فيما يتعلق بحماية الصوالح الاجنبية سيقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية

» أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل



« إن الملاحظات المتقدمة لا تجعل من حاجة إلى مناقشة المشروع تفصيلاً إذ فيها ما يكفي للدلالة على روحه وممراته . وغير هذا فقدم التزم المشروع تكرار ذكر تمهيدات بريطانيا العظمى و « المسؤوليات الخصوصية » الواقعة على المندوب السامي وكذلك الغرض الجديد — وهو قصد صيانة الصوالم الحيوية لمصر — الذي اتخذ سبباً لوجود القوة العسكرية وبهذا تم للمشروع صبغة الوصاية الفعلية .

« إتينا لما قبلنا المهمة التي عهد بها إلينا عظمة السلطان كنا نأمل الوصول إلى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييداً حقيقياً وكفيلة في الوقت نفسه بصيانة الصوالم البريطانية وعندئذ فإن مصر حليفة بريطانيا العظمى كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء باخلاص بما تقطعه على نفسها من العهود . ولكن التحالف بين أمتين لا يمكن أن يتحقق إلا على شريطة ألا يقضى على إحداها بالخضوع الدائم للآخرى . » وأن روح المساواة التي سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات . ولكن المشروع الذي أمامنا لم يحقق هذا الأمل . فهو بحالته لا يجعل محلاً للأمل في الوصول إلى اتفاق يحقق أماناً مصرياً وطنياً

رئيس الوفد  
عدلى يكن

لوندرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

تَبْلِيغُ نَائِبِ جَلَالِ لَهْكَ الْخَلِيلِ  
 الْعَظِيمِ سُلْطَانِ مُصَنِّدِ



« يا صاحب العظمة

« إنه بموجب التعليمات التي وصلتني من حكومة جلالة الملك لي الشرف أن أرفع إلى مقام عظمتكم البيان الآتي المتضمن آراء حكومة جلالتك فيما يتعلق بالمفاوضات التي جرت حديثاً مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رئاسة صاحب الدولة عدلى باشا . إن حكومة جلالتك قدمت إلى عدلى باشا مشروع إفاق لعقد معاهدة بين الامبراطورية البريطانية ومصر كانت حكومة جلالتك على استعداد أن توصي جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله ولكنها علمت بمزيد الاسف أن ذلك المشروع لم يحز قبولا لديه . وبما زاد أسفها أنها تعتبر إقتراحاتها هذه سخية في جوهرها واسعة النطاق في نتائجها وأنها لا يمكنها أن تبقى محلا لاي أمل في إعادة النظر في المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالتك علم عظمتكم أحاطة وافية بالاعتبارات الرئيسية التي استرشدت بها وبالروح التي صدرت عنها تلك الاقتراحات

« إن هناك حقيقة جليلة سادت العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر مدة أربعين سنة ويجب أن تبقى هذه الحقيقة سائدة هذه العلاقات على الدوام وهي التوافق التام بين صوالح بريطانيا العظمى في مصر وبين صوالح مصر نفسها . إن استقلال الأمة المصرية وسيادتها كلاهما عظيم الأهمية للامبرطورية . إن مصر واقعة على خط الوصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك في الشرق وجميع الاراضى المصرية هي في الواقع ضرورية لهذه الوصلات لان مصير مصر لا يمكن فصله عن سلامة منطقة قناة السويس . لذلك فان حفظ مصر سالمة من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها هو في الدرجة الاولى من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند وجميع مستعمرات وولايات جلالتك في الشرق ، ويؤثر في سعادة وسلامة نحو ثمانمائة وخمسين مليوناً من رعايا جلالتك . ثم أن نجاح مصر بهم هذه البلاد ليس لان كلا من بريطانيا العظمى ومصر هي أفضل عميلة للأخرى فقط ، بل لان كل خطر جسيم على منافع مصر

التجارية أو المالية يدعوا إلى تدخل الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها. هذه كانت البواعث الرئيسية للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر وهي لا تزال إلى الآن على ما كانت عليه من القوة في الماضي

« قد اعترف الجميع بما أصاب هذا الائتلاف من النجاح بوجه عام أثناء العهد السابق للحزب العظمى . ولما بدأت بريطانيا العظمى تهتم بمصر اهتماماً فعلياً كانت المصريون فريسة الاختلال المالي والفوضى الإدارية وكانوا تحت رحمة أي قادم ولم يكن في طاقتهم مقاومة ضروب الوسائل القتالة للاستغلال الأجنبي . تلك الوسائل التي تستأصل من نفوس الأمة كرامتها وتمحو قواها الحيوية . فإذا كانت الأمة المصرية الآن أمة نشيطة ذات كرامة فإنها مدينة بهذه النهضة على الخصوص لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها — إن المصريين سلموا من التدخل الأجنبي وأعينوا على إنشاء نظام إداري واف وقد تدرب عدد كبير منهم على إدارة الأمور والحكم واطروا نحو مقدرتهم ونجحت مآلاتهم نجاحاً فوق المتصور وقد قامت سعادة جميع الطبقات على أسس ثابتة . وفي هذا التقدم السريع لم يكن هناك ظل للاستغلال . إن بريطانيا العظمى لم تطلب لنفسها ربحاً مالياً أو امتيازاً تجارياً في حين أن الأمة المصرية قد جنت كل ثمار مشورة بريطانيا العظمى ومساعدتها لها

« إن شوب نار الحرب بين الدول الأوروبية العظمى سنة ١٩١٤ زاد بالضرورة عرا الائتلاف توثيقاً بين الامبراطورية البريطانية ومصر . ولما انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب لم يكن أثر ذلك مقصوراً على تهديد الوصلات البريطانية وحدها بل كان مهدداً لها ولاستقلال مصر على السواء مهدداً عاجلاً . فكان إعلان الحماية على مصر إقراراً بهذه الحقيقة وهي أنه لا يمكن دفع الخطر عن الامبراطورية البريطانية ومصر معاً إلا بعمل مشترك تحت قيادة واحدة . كان اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها السبب في قتل وتشويه آلاف من رعايا جلالة الملك من الهند وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضاً . وقيودهم في



غاليبولي وفلسطين والعراق شاهدة على الجهد العظيم الذي كابدته شعوب الامبراطورية  
البريطانية بسبب دخول تركيا . قد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسها ضرر  
بفضل جهود من بعثت بهم تلك الشعوب من الجنود . فكانت خسائر مصر طفيفة  
ولم يرد دينها . و ثروتها الآن أعظم مما كانت قبل الحرب في حين أن الكساد  
الاقتصادي قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الاخرى . فليس من الحكمة أن  
الشعب المصري يتغاضى عن هذه الحقائق أو ينسى لمن هو مدين بذلك كله . ولولا  
القوة التي أبدتها الامبراطورية البريطانية في الحرب لاصبحت مصر ميدان حرب  
بين القوات المتحاربة ولوطئت هذه القوات حقوق مصر باقدامها وأفنت ثروتها .  
ولولا نصر الحلفاء لم تكن الآن في مصر أمة تطالب بحقوق السيادة الوطنية بدلا  
من حماية أجنبية . فالحرية التي تتمتع بها مصر الآن وما تتطلع إليه من حرية أوسع  
إنما هي مدينة بهما للسياسة البريطانية والقوة البريطانية

« إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام في الصوالح بين بريطانيا  
العظمى ومصر الذي جمل ائتلافها نافعا لكتيبيهما في الماضي هو دعامة العلاقة التي  
يجب على كتيبيهما استمرار المحافظة عليها . وعلى الامبراطورية البريطانية الآن كما  
كان في الماضي أن تحمل على عاتقها في آخر الامر تبعمة الدفاع عن أراضي  
عظمتكم ضد أي تهديد خارجي . وكذلك عليها تقديم المعونة التي قد تطلبها في أي  
وقت حكومة عظمتكم لحفظ سلطتكم في البلاد . ثم أن حكومة جلالة الملك تطلب  
فوق ذلك أن يكون لها دون غيرها الحق في تقديم ما قد تحتاج حكومة عظمتكم من  
المشورة في إدارة البلاد وتدير مالياتها وترقية نظامها القضائي ومواصلة علاقاتها مع  
الحكومات الأجنبية . على أن حكومة جلالاته لا ترمى من وراء هذه المطالب إلى منع مصر  
من تمتعها بكامل حقوقها في حكومة ذاتية وطنية بل هي ترمى بذلك إلى التمسك بها  
قبل الدول الأجنبية الاخرى . وهذه المطالب قوامها تلك الحقيقة وهي أن استقلال  
مصر واستتباب النظام فيها وسعادتها ركن أساسي لسلامة الامبراطورية البريطانية

وحكومة جلالة الملك تأسف على أن مندوبي عظمتكم لم يتقدموا أثناء المفاوضات تقدما يذكر في سبيل الاعتراف بما للامبراطورية البريطانية دون سواها من الاسباب الصحيحة لتمسك بهذه الحقوق والتبعات

«إن شروط المعاهدة التي تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق وكفالة هذه التبعات قد أدرجت في مواد المشروع الذي سيرفعه إلى عظمتكم صاحب الدولة عدلى باشا . وأعم هذه الشروط هو ما يتعلق بالجنود البريطانية . فإن حكومة جلالة الملك قد عذبت أتم عناية يبحث الادلة التي قدمها الوفد المصري في هذا الشأن ولكنهم لم تستطع أن تقبلها . لأن حالة العالم الحاضرة وبحرى الاحوال في مصر منذ عقد الهدنة لا يسمحان بأى تعديل كان في توزيع القوات البريطانية في الوقت الحاضر ومن الواجب إعادة القول بأن مصر هي جزء من وصالات الامبراطورية البريطانية ولم يكدمضى جيل على مصر منذ أنقذت من الفوضى . وهناك علامات على أنه لا يبعد على المتطرفين في الحركة الوطنية أن يزجوا بمصر ثانية في الهوة التي لم يطل العهد على إنقاذها منها . وقد زاد اهتمام حكومة جلالة الملك بهذا الشأن لما رآته من عدم رغبة وفد عظمتكم في الاعتراف بان الامبراطورية البريطانية يجب أن يكون عندها ضمان قوى ضد أي تهديد مثل هذا لصوالحها . وإلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه سلوك مصر مدعاة الى الثقة بالضمانات التي تعطيها يكون من الواجب على الامبراطورية البريطانية نفسها أن تستبقى ماتراه كافياً من الضمانات وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية في مصر . وحكومة جلالة الملك لا يمكنها أن تتخلى عن هذا الضمان ولا أن تنقص منه

« على أنها تعيد القول وتؤكد به بأن مطالبها في هذا الصدد لا يقصد بها استمرار حماية لا فعلا ولا حكما . بل بالعكس إن أمنيتها القلبية الخالصة هي أن تستمتع مصر بحقوق وطنية ويكون لها بين الامم مقام دولة متمتعة بحق السيادة ، على أن تكون مرتبطة إرتباطا وثيقا بالامبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للفرينين صوالحهما



وأغراضهما المشتركة . ولهذا الغاية التي جعلتها حكومة جلالة نصب عنها اقترحت  
رفع الحماية فورا والاعتراف بمصر « دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت إمرة ملكية  
دستورية » والاستعاضة عن العلاقات القائمة الآن بين الامبراطورية البريطانية  
ومصر « بمعاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد ومحالف » . وكانت حكومة جلالة  
تأمل أن مصر باعادة وزارة الخارجية ترسل ممثلها في الحال إلى الممالك الاجنبية .  
كما أنها كانت على استعداد لتعزيد مصر في انضمامها إلى جمعية الأمم إذا طلبت ذلك  
وبذلك كان يتحقق لمصر في الحال ما للدول المتمتعة بحقوق السيادة من السلطة  
والميزات

« و لكن رفض حكومة عظمىكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة .  
وهذه الحالة لا تؤثر في مبدأ السياسة البريطانية ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير  
التي يمكن تنفيذها الآن . ولذلك فان حكومة جلالة الملك ترغب في أن تبدي بوضوح  
حالة موقفها الآن »

« فقيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالة تنفيذ إقتراحاتها بدون رضا  
الامة المصرية واشتراكها ولكن حكومة جلالة تحافظ على الرغبة التي كانت لديها  
على الدوام وهي العمل لانهاء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم في كل  
فرع ولا سيما في النروع الادارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الاوربيين  
وحكومة جلالة مستعدة لان تواصل بمشاوره حكومة عظمىكم المفاوضات مع الدول  
الاجنبية لاجل إلغاء الامتيازات لكي يكون الموقف الدولي جليما عند ما يحين وقت  
إصدار التشريع المصري الذي سيحل محل تلك الامتيازات . وكذلك ترجو حكومة  
جلالة أن السلطة التي يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكري تباشرها  
الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية وهي تسم برفع الاحكام  
العسكرية حالما يصدر « قانون التضمينات » ويعمل به في كل المحاكم المدنية والجنائية  
في مصر . وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية  
في مصر .

« وأما من جهة المستقبل فإن حكومة جلالة الملك ترغب في أن توضح بعبارة جلية السياسة التي تتوي إتباعها . فقد علمت أن المشروع الذي قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التي تضمنها المشروع لصيانة الصوالح البريطانية والاجنبية تقضى على تمتع مصر بالحكومة الذاتية تماماً صحيحاً ، وهي تأسف غاية الاسف على أن استبقاء الجنود البريطانية في مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتي الحفانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد . إذا كان الشعب المصري يستسلم إلى أمانيه الوطنية مما كانت هذه الاماني صحيحة ومشروعة في ذاتها دون أن يكثرث إكترائنا كافياً بالحقائق التي تستحكم في الحياة الدولية ، فإن تقدمه في سبيل تحقيق مطلبه الاسمي لا يصيبه التأخر فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً . إذ ليس من فائدة ترجي من وراء التصغير من شأن ما على الامة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق . وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها . وهم بما كان لهم من الاثر في مجرى الحوادث قد تحذوا مرة بعد مرة الدول الاجنبية في صوالحها وأثاروا مخاوفها . وكذلك عملوا في الاسابيع الاخيرة على التأثير في مصر المفاوضات ببداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتهم وأن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم صالح مصر بتساهلها إزاء تهيج من هذا القبيل ولن يمكن مصر أن تسير في سبيل الرقي إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهيج . فان العالم يتألم الآن في جهات عديدة من الاندفاع في نوع من الوطنية المتمصبة المضطربة . وحكومة جلالة الملك تتاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء في مصر أو في غيرها . وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الاجنبية التي يطالبون الخلاص منها أشد لزوماً وبذلك يطيلون أجلها

« وإذا الامر كذلك فإن حكومة جلالة الملك مراعاة لمنفعة مصر ومنفعتها الخاصة أيضاً ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينه على صوالحها



ولا يكفيها أن تعلم أن في استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين لها أنها بعد أن تركت  
 نفسها بغير معونة قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذي لازمها في القرن الماضي  
 فرغبة حكومة جلالة الملك أن تستكمل العمل الذي بدأ به في عهد اللورد كرومر  
 لا أن تبدأ من جديد . وهي لا تتوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب  
 في تقوية عناصر التعبير في الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب  
 الوقت الذي يمكن فيه تحقيق المطمح الوطني تحقيقاً تاماً . ولكنها ترى من الواجب  
 أن تحرر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة صوالم مصر وصوالها  
 الخاصة على السواء وذلك إلى أن يظهر الشعب المصري أنه قادر على صيانة بلاده  
 من الاضطراب الداخلي وما يترتب عليه حتماً من تدخل الدول الأجنبية

« وسيل التقدم الوحيد للشعب المصري يقوم على تآزر مع الامبراطورية  
 البريطانية لا على تنافرهما . وحكومة جلالته لرغبتها في هذا التآزر مستعدة فيما  
 يتعلق بها للبحث في أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها في جوهرها  
 وذلك في أي وقت تريده حكومة عظمتكم على أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ  
 الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التي تشمل عليها .  
 وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر في أيدي الشعب المصري  
 نفسه . فكلما زاد إعراف شعبكم بوحدة الصوالم البريطانية وصواله كلما قلت الحاجة  
 إلى هذه الضمانات . وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم في هذا العهد الثاني من  
 اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطني المعروض عليهم الآن  
 وبالترام جانب الحكمة في العمل به — أن الصوالم الحيوية للامبراطورية البريطانية  
 في بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج . . . . . »

نَفِيرُ الْوُقُوفِ الْمَصْرِى الرَّسْمِيَّ

بَيَانُ أَذْوَازِ الْمِفَاوِضَاتِ وَنَتَاجِجِهَا



## « يا صاحب العظمة

« أشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ماجرى في المفاوضات التي دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية وبين الوفد الذي أوفد بتمتضي الامر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١

« أبحرنا من الاسكندرية في أول يوليو فوصلنا إلى لوندرة في الحادي عشر من ذلك الشهر وقد أرسل إلي اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعوني لمقابلته . وعلمت أنه هو الذي سيتفاوض مع الوفد المصري من جانب الحكومة الانجليزية ويعاونه بعض كبار موظفي وزارته . فقصدت إليه في اليوم التالي وكان لي معه حديث مهيدي لتحديد إجراءات المفاوضة ، وقد أفضى إلي في ذلك الحديث بأنه يتقدر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة في الوصول إلى اتفاق يرضي البلدين . ورجا أن يتدرع كلانا بالانابة والصبر على الخلاف ، وألا تمنعنا شدته في أمر من أن نتركه حيناً ونعالج غيره . من الامور . وإذ كما قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلاف بين وجهتي نظرنا ونظر الحكومة الانجليزية واسعة في أول الامر على الأقل . نعم إن الدعوة التي وجهتها الحكومة الانجليزية إلى عظمتكم قريبة في صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذي تضمن جوابنا على تلك الدعوة ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هي تنحصر في طلب الاستقلال وإلغاء الحماية ويترتب على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة . غير أنه لما كان الشعور العام في مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصالح إنجلترا وصالح الاجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزن بادی الامر من أن يجدد تلك الضمانات لتعترف بمبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال . فإن كانت لاتنافيه قبلناها ، أو كانت تنافيه وتجعله إسما على غير

مسمى لا نتردد في رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية الانجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دولياً وثبتت تلك الضمانات

« لم تكن مسألة الضمانات أمراً جديداً أو موضوعاً بكرة فقد جرت بشأنها أحداث في العام الماضي ووضعت لجنة اللورد ملر عنها مشروعاً أبدي عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الانجليزية في دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه ، وذكر لنا اللورد كيرزن في جلستنا الاولى أنها لم ترتبط بما فيه ، وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التي وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال ألنبي في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ . فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التي عرضت فيه فلا نزاع في أنه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة في المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة في الجلسات التي حضرها الوفد مجتمعا في ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليو في مسائل القوة العسكرية الانجليزية في مصر ، وتمثيل مصر السياسي ، والموظفين الانجليز في وزارتي المالية والحفانية ، والامتيازات ، باعتبار أنها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين . »  
 « أما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع اللورد ملر وسيلة لتحقيق غاية هي حماية الوصلات الامبراطورية ، فقد أصبحت في نظر الحكومة الانجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

« أولاها — الدفاع عن سلامة الوصلات الامبراطورية في حالتي السلم والحرب  
 « الثانية — مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء خارجي إذا دعت إليها الحالة .

« الثالثة — حماية الصوالم الاجنبية .

« الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك وأصبح لهذه القوة أن ترابط في أي مكان من مصر



ولاي زمان .

« ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الانجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملتر الرأي في هذه المسألة . وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى في هذا المذهب الذي كان جديدا علينا

» وأما التمثيل السياسي فقد وجدت الحكومة الانجليزية أن لجنة اللورد ملتر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية على أن يكون هذا الوزير في أوثق اتصال وأصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامي ، وأن يكون تمثيلها السياسي موكولا إلى ممثلي إنجلترا وإنما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية وأنه ليس لها أن تعقد أي معاهدة من غير موافقة إنجلترا

« أما الموظفان الانجليزيان للمالية والخزانة فقد اتخذت الوزارة الانجليزية بشأنهما الرأي الذي حواه المشروع الأخير وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملتر .

« وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضة رأساً مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد

» يتبين من هذا أن الموقف الذي اتخذته الوزارة لانجليزية بشأن المسائل التي تدور حولها الضمانات الواجبة لصوالح إنجلترا وصوالح الاجانب يختلف في جملته وتفصيله عن المذهب الذي تعهدنا بالسعي في تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الاولى فمحص هذه المسائل ورد النتائج إلى أسبابها والمعلومات التي علمها الحقيقة وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين آراء الوزارة الانجليزية والاستقلال

« ونعتقد أننا في نهاية هذا الدور ظفرنا بأقناع اللورد كيرزون بمذهبنا في علاقات

مصر الخارجية وتمثيلها السياسي . ثم أنه لما كان الأساس الصحيح في نظرنا للمفاوضة مع الدول في إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنجلترا وكنا نخشى أن هذه المفاوضات يطول أمدها ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على إنتهائها ، فقد رأينا أن خير ما يتحقق به ذلك النفاذ ويتمى به التعليق هو أن تبقى الآن الامتيازات وأن تجري المفاوضات بيننا وبين إنجلترا على أساس بقائها وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية فافسح اللورد كيرزون صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكننا لم نارس في هذا الدور تفصيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه . وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المالى والقضائي ، اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا . بيد أن بعد ما بين مذهبنا ومذهبهم في المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزون حديث في ذلك الشأن تلتته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات . وليس بين مذكرته الاولى في هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدي في تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل ما زادت الثانية على الاولى أن عدد تلك القوات والاماكن التي ترابط فيها أصبحت محلا لإعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين . وأن يراعى في ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف وعلى الاخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من التبعة عن تنفيذ الاغراض التي تبط بتلك القوة القيام عليها

« وقد دعانا اللورد كيرزون إلى استئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساساً لها — فقبينا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال إذ كنا قدأبدينا حاجتنا في هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ولكننا لم نكن نعرف بعد مدي ما تقبله الحكومة الانجليزية في غيرها من المسائل إذ لم تكن المقترحات التي عرضت علينا إلا إقتراحات أولى لا تلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى



غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار في معالجة المسائل  
الآخري بعد ذلك الكتاب رضاء منا بمقترحاته في المسألة العسكرية ، وأنزل من جهة  
أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية وتعرف حقيقة مذهب الحكومة الانجليزية  
إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها وكنا بين أن أن نجتزئ من المناقشة بذلك القدر  
الناقص ونقتل راجين قاطين من الوصول إلى حل قبل أن تتبين حقيقة مقاصد الحكومة  
الانجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه في الجلسة الأولى من أنه لا يمنعنا اتساع مسافة الخلاف  
بين مذهبينا في مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل ، فرجعنا الرأي الأخير — على  
أننا أردنا أن تنفي كل شبهة تستفاد من استثنائنا المناقشة فرددنا على اللورد كيرزن  
برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأي الأمة في اقتراحاته بشأن المسألة  
العسكرية وأبدينا استمدادنا للمناقشة في المسائل الآخري ليكون البحث كاملاً شاملاً  
لوجود القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلاف بيننا وبينهم

«وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألة القوة العسكرية والتمثيل السياسي  
سيراً معتدلاً . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقين حتى نقرغ من المسائل الآخري  
وبقي كل منا محتفظاً برأيه إلى حين يجيء دورها وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية  
مجمعين ، ثم توليتها وحدي أو مع زميل لي وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ وعقدت  
فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطاً بعيداً في تقريب ما بين وجهتي نظرنا ونظرهم في  
المسائل التي تعرضنا لها

«أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها فانهطع بذلك  
الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التي بنيت على تقدير أن إلغاء  
الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لنفاذها وانهطع أيضاً تبعاً لذلك  
الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقي صندوق الدين  
باختصاصه الحالي باعتباره نظاماً دولياً ينطبق عليه ما ذكرناه من طول الزمن اللازم  
للمفاوضة في تغييره . وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات  
المتعددة بأن الحكومة الانجليزية ليست راغبة في التدخل في الإدارة المصرية — إن

الحديث في الوسائل التي يراد بها حماية الصوالمح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالي والقضائي بل أصبح من المنتظر ألا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال.

«وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤوننا شتى ، منها مسألة قتال السويس وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مداها امتيازها ! ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكي والترخيص من الآن للحكومة الإنجليزية وللشركات التي توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى إنشاءه منها واشترط موافقة المندوب السامي على إنشاء الأسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذي تدفعه سداداً لدائتي تركيا ، ومنها تعويض الموظفين الذين نخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم . وقد كانت هذه المسائل محلاً لاجتماع مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا . ويظهر أن ردودنا على المسألتين الأوليين حملتهم عن الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما

«اعترضنا هنا فصل الاجازة وهو الفصل الذي تقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة أسابيع وقد مضى الامر هذا العام على سنه المعروفة فلم يكن بد من التربص بعملنا حتى تنتهي هذه الفترة ، وقد غادرنا لوندرة في هذا الفصل وجعلنا نستعد لانعام ما بدأناه من تضيق مسافة الحلف في المسائل التي كانت تشغلنا في هذا الدور . فلما عدنا في نهاية الاسبوع الاول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادي عشر والسابع عشر من أكتوبر

«لم يبق شيء من أغراضنا خافياً أو مجهولاً وقد أصبحت المسألة ناضجة لان تنتقل المناقشة من المبادئ إلى النصوص . لذلك ذكر لنا اللورد كرزون منذ عودتنا في أكتوبر أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف فما استطاع تذليله من هذا فعليه وما لم يستطيع عرضه على الوزارة البريطانية داعياً



جهده الى التوفيق عاملا على ذلك

« في اليوم الثاني من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويد جورج -- وكان قد سبق لي به اجتماع قبل سفرنا للاجازة وعدني فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الاجازة -- فتخصصت عليه بآ ما جرى من المفاوضات وأحاطته علما بموقفنا في مختلف المسائل وقد ذكر لي أنه أجبل المناقشة في المسألة المصرية في الوزارة حتى يتحدث معي في شأنها وأنه شديد الرغبة في صداقة الامة المصرية ثم وعد بارسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه -- فلبثنا ننظر ما يستقر عليه رأي الحكومة الانجليزية وتنتهي اليه رغبتها في الاتفاق

« في اليوم العاشر من نوفمبر سلمني الاورد كيرزن مشروع الحكومة الانجليزية وقد رددنا عليه بالايجاز معنيين في حتام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلا للامل في الوصول إلى اتفاق وقد رأينا لذلك أنه لاوجه للبحث في الطريقة التي يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نروجها لاعادة البحث والمناقشة في أبواب المشروع الاخرى . وأن عظمتكم لتجدون في المذكرات التي تبادلناها مع وزارة الخارجية وفي محاضر الجلسات التي أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم : وهذه المذكرات والمحاضر تغنيانا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه . إذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذي جرى في المفاوضات ، فهو لم يتحول عن الاقتراحات الاولى التي عرضت في شهر يوليو إلا في مسألة التمثيل السياسي وقد قبله المشروع ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه بل لم يقتصر الامر فيه على إيراد الاقتراحات الاولى نفسها ، فان المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت عدلت بيان الاغراض التي ينبغي من أجلها وجود القوة العسكرية ، فاستبدلت من حماية الصوالح الاجنبية والمساعدة في قمع الفتن إذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن الصوالح الحيوية لمصر وهي عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولاً لا يكاد يتمتع معها أي قدر من التدخل في شؤون الادارة المصرية .

« على أن فداحة الاقتراح الانجليزي الذي عرض علينا في يوليو كانت نجعلنا نعتقد أنه إقتراح ابتدائي لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم خصوصا وقد استمر المفاوضون الانجليز في المفاوضة بعد أن لم يترك لهم محالا للشك في أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الامة إلى قبوله . وقد جاء المشروع في هذا الصدد مختلفاً جداً باختلاف عما اقترحت لجنة اللورد ملر ، وأنه وإن كان حقا أن الحكومة الانجليزية تحفظت في دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فإنه كان لنا أيضا بحق أن نذكر أن الحكومة الانجليزية تركت إقتراحات لجنة اللورد ملر تنشر ويستشار فيها وهو أمر لم يجر له مثال في هذا النوع من المفاوضات . ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الانجليزية تفكر جديا في إرضاء المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي وهو ما لم يقبلوه إلا معدلا بتحفظاتهم . نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية وأن هذه لم تربط ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا في مثل هذه المسائل يغني عن التعهد الصريح بأن لا تنزل الحكومة دونه هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق إلى قبول ما فوقه

« لا ننكر أن حوادث الاسكندرية وقعت بعد ذلك وكنا أول الأسفين لها غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الاجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بنا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للاجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث في غير الدور التاريخي الذي حدثت فيه وكما أقتنع الاجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين في أمن ودعة فقد كنا نرجو أن تقنع الحكومة الانجليزية بأن الصوالح الانجليزية والاجنبية على السواء غير مهددة فلا ينبغي على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت

« وقد لانكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأول وهلة بل مشروعا يترك محالا للاخذ والرد وإنما يترك إلى جانب ذلك آملا في أننا لانزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق



«والذي لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الانجليزية ومع أن قدرا من الحذر والحرص معقول ومقبول فإن الغلو فيها ناف للثقة التي يجب أن تكون أساسا لمخالفة بين البلدين مناف لها

«وقد أشرنا إلى المخالفة بين البلدين وكانت أحداث العام الماضي قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات وجاءت دعوة الحكومة الانجليزية إلى إنشاء علاقة مراضية بين البلدين مؤيدة لذلك الرأي، ثم جاءت المادة الاولى من المشروع تذكر المخالفة بالنص الصريح ولكننا قلنا المشروع كله فلم نجد في ثناياه غير تلك الاشارة الخفيفة وكان حقا أن لا تلقى المخالفة وما تذهب إليه إنجلترا من أنها مسؤولة عن مصر في مشروع أو واحد. فإن لكل من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان وقد أدرك واضع المشروع ذلك فجعل المعاهدة التي تبذلها مصر لانجلترا والتي هي أهم مظاهر المخالفة من الجانب المصري نتيجة لازمة عن المسؤولية التي تقبلها إنجلترا منطوعة بها منفردة فيها بدلا من أن تكون أحد العوضين في عقد له طرفان

«أخذنا على أنفسنا أن نسمى الاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ولانقضاء الحماية إلغاء صريحا ولكننا ألقينا المشروع الذي تمحصت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لتحقيق الغاية التي جئنا للمفاوضة من أجلها — فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير مستحقة وألا نرسل فيها لا كثير من ذلك

«بعد عودتنا إلى مصر إطلعنا على المذكرة التفسيرية التي أرسلتها الحكومة الانجليزية إلى عظمكم بيانا لخطتها في المفاوضات وهرامي سياستها في مصر ولسنا في حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أبدت ما فسناه من المشروع وقد كان محور المفاوضات تأمين الصوالم الانجليزية والاجنبية وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات إذ لا نكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين. ولكن ما نهمه نحن في هذه الضمانات أنها تترك استقلال مصر قائما سليما وتقوم إلى جانبه حماية تلك الصوالم فقط دون اقيات على حرية مصر غير أن المذكرة تبني على تلك الصوالم حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير

مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر فلم يكن لهذه المذكرة إذن أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع أو تتحول عن الخطة التي سلكناها

« ولا يقوتني قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة النيفة التي باغتتنا بمرض صديقي رشدي باشا وهو أشد ما يكون انهماكا في العمل وزهداً في دواعي الراحة وما خلفه ذلك الحادث في نفوسنا من الحزن العميق وقد كنا وإياه على اتفاق تام في كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلمت منه أنه موافق على ما جرى بعده

« كذلك لا يقوتني أن أشير إلى العون الجليل الذي لقيته أنا وزملائي أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية

« وأن من دواعي الفخر والسرور لنا ما أظهرته الامة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التجميل والتجلد عند انقطاعها وأن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والخاوف التي لا تزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها

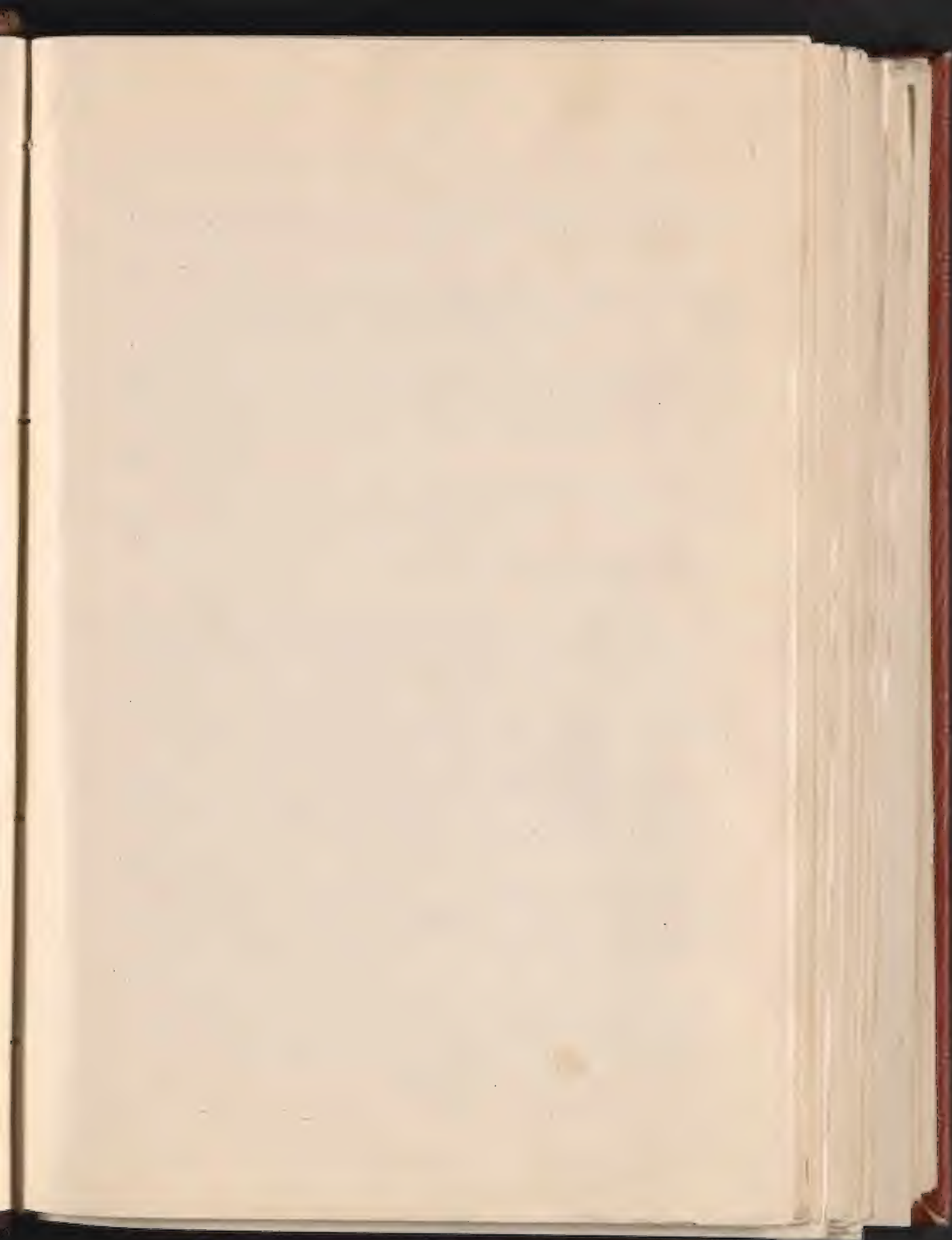
« وقد يخفف عنا أن الرأي العام الانجليزي ، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى وتعب عنه الاوساط السياسية المختلفة التي غشيناها ، أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها وأجيبته مطالبها . وأنه لا يعتبر إرضاء مصر تهاونا أو تقييلا بل عدلا وحسن سياسة

« وعلى أي حال فليس لنا أن نياس من روح الله أو من صحة عزيمته الامة على المطالبة باستقلالها . ولنا بعد ذلك في عظمتكم خير من يرعى هذه الامة ويسهر على صوالحها

« والله أسأل أن يكلا عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد  
« وإني لا أزال نعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين عدلي يكن

« القاهرة في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هـ ( ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ )





# مُسْتَمَلَاتُ الْكِتَابِ

## — الجزء الثاني —

موضوع	صفحة
( سلاطين مصر )	٢٩٩
بعد الهدنة	٣٠٠
الوفد المصري	٣٠١
وفات محمد فريد بك	٣٠٦
لجنة ملنر	٣٠٧
أمراء مصر	٣٠٩
المرحوم الامير محمد إبراهيم	٣١٣
الامير ( محمد علي )	٣١٧
الامير ( عمر طوسون )	٣١٨
الامير ( يوسف كمال )	٣٢١
الامير ( حيدر فاضل )	٣٢٢
الامير ( عزيز حسن )	٣٢٣
الامير ( كمال الدين حسين )	٣٢٣
الأميرات المصريات	٣٢٤



— ب —

موضوع	صفحة
العلماء	٣٢٥
بلاغ الحزب الوطني ردا على لجنة ملز	٣٢٧
ولى العهد	٣٢٩
الأجانب في مصر	٣٣٦
الوفد الرسمي	٣٤٠
قطع المفاوضات الرسمية	٣٤٣
المنفيون	٣٤٦
الدستور	٣٥١
الوزراء المصريون	٣٥٨
<u>الصحافة المصرية</u>	٣٦١
المرأة المصرية	٣٧٧
<u>الحرية والبحرية</u>	٣٨٧
نهضة الأمة المصرية	٣٩٧
(والكتاب الايض)	
تصريح لمصر	٤٢٩
جلالة الملك « فؤاد الأول »	٤٣٥
جلالة الملكة	٤٤٨

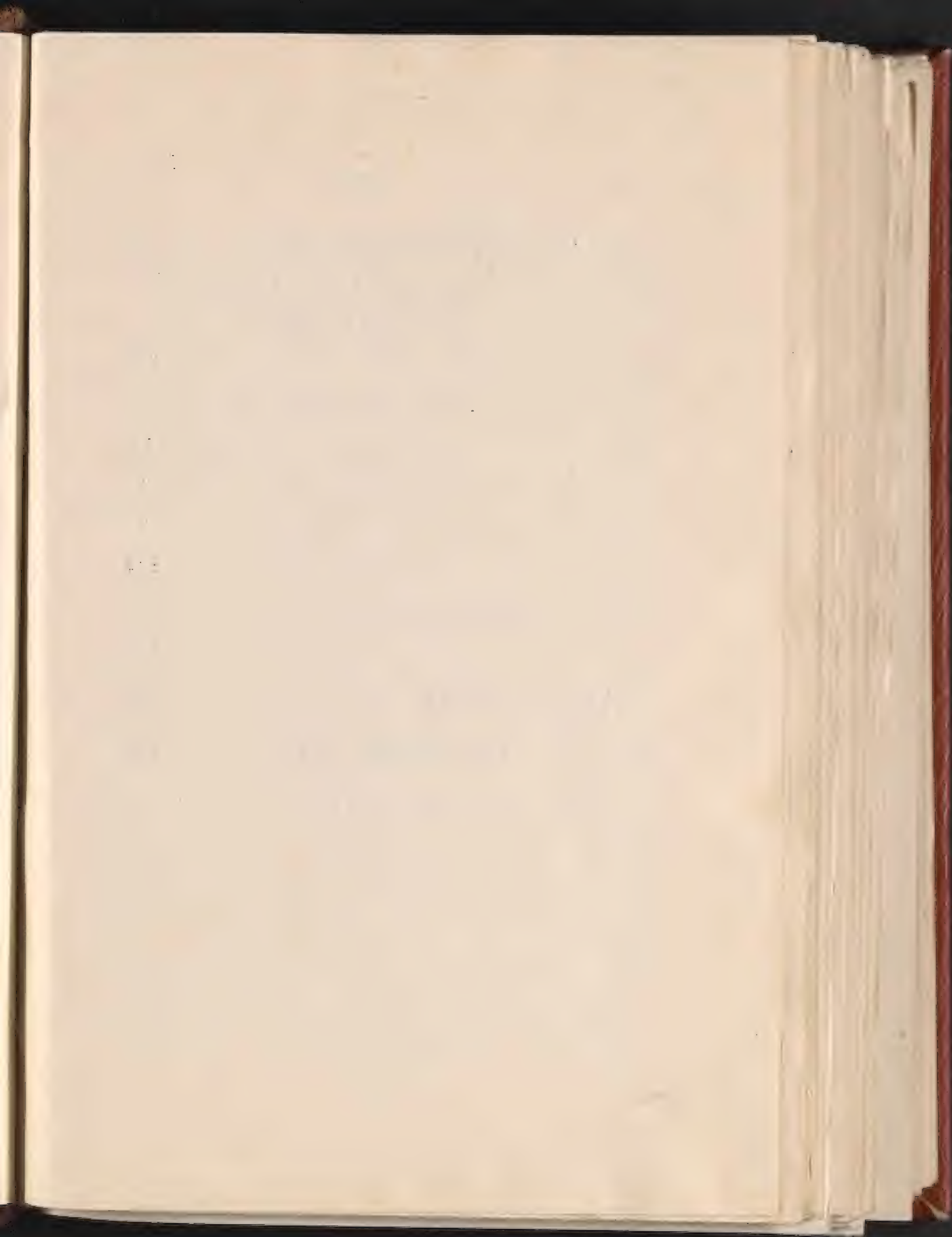
موضوع	صفحة
النتيجة	٤٤٩
خطاب الامراء لعظمة السلطان	٤٥١
احتجاج الجالية الفرنسية على حماية إنجلترا للاجانب	٤٥٤
» » » » » » » » الإيطالية	٤٥٥
( نتائج المفاوضات الانجليزية المصرية )	٤٥٩
١ — مشروع لجنة ملنر	٤٦٠
بلاغ المتدوين	٤٦٠
مسئلة السودان	٤٦٥
مهمة أعضاء الوفد المتدوين	»
مذكرة لجنة ملنر	٤٦٧
نص التفويض	٤٦٧
تأليف اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر	»
عمل اللجنة في مصر	»
النتائج الوقفية — قبل الحرب	٤٧٦
أثناء الحرب	٤٨٤
بعد الحرب	٤٨٩
الحركة الوطنية والاماني المصرية	٤٩٦
السياسة المتبعة	٥٠١
اجتماع لجنة ملنر بالوفد المصري في لندن	٥١٠
تمثيل مصر في البلدان الاجنبية	٥١٥



موضوع	صفحة
الدفاع عن المواصلات البريطانية	٥١٩
<u>البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية</u>	٥٢٠
<u>التحفظات لحماية الاجانب</u>	٥٢٦
السودان	٥٢٨
زيارة أعضاء من الوفد لمصر ( حاملين مشروع ملتر )	٥٣٤
المقابلات الاخيرة مع الوفد المصري في لندن	٥٣٦
خلاصة عامة	٥٣٩
رد الحزب الوطني	٥٤٧
١ — النقطة الاولى	٥٤٨
مزية الاستقلال	٥٤٩
» التمثيل السياسى	٥٥٢
» المجلس النيابى	٥٥٤
» التخلص من الموظفين الاجانب	٥٥٨
» حرية التصرف فى المالية	٥٥٩
» الاسطول والحيش	٥٦١
» إلغاء الامتيازات الاجنبية	٥٦٢
» الدخول فى عصبة الأمم	٥٦٣
النقطة الثانية	٥٦٤
النقطة الثالثة	٥٦٧
النقطة الرابعة	٥٧٩

موضوع	صفحة
<u>مشروع اتفاق قدمته الحكومة البريطانية</u>	٥٨١
إنتهاء الحماية	٥٨٢
العلاقات الاجنبية	»
النصوص العسكرية	٥٨٣
إستخدام الموظفين الاجانب	»
<u>الاداره المالية</u>	٥٨٤
<u>الادارة القضائية</u>	»
<u>السودان</u>	»
فروض الجزية	٥٨٥
اعتزال الموظفين البريطانيين الخدمة	»
حماية الاقليات	٥٨٦
رد الوفد الرسمي على الحكومة البريطانية	٥٨٩
تبليغ نائب جلالة ملك إنجلترا	٥٩٣
تقرير الوفد المصري الرسمي	٦٠١





# تصحيح

صواب	خطأ	سطر	صفحة
الحادى	الحاد	آخر	٣٠٤
رمزا	رمز	٦	٣١٨
شائقة	شائقة	٤	٣٢١
الوحيد	الوحد	١٥	٣٢٤
تعلما	تعليمات	٢٠	٣٢٤
الفاطنين	الفاطنين	٨	٣٢٧
الذين	للذين	٢	٣٢٨
لقد	ألقد	١٦	٣٤٤
تعاقد	تقاءد	١٢	٣٤٨
لا احترام	م حترالا	آخر	٣٤٨
الجميع	لجميع	١	٣٤٩
جنس	جنس	١	٣٥٧
الروح	لروح	آخر	٣٦٧
يستطلع	يطلع	١	٣٧٦
محرمة	ياطشة	٤	٣٧٦
بأنهم	سم	١٦	٣٩٤



صفحة	سطر	خطاً	صواب
٣٩٦	١	قراء	قواء
٣٩٧	١٣	نص	على نص
٤٤٣	١٨	اختارة	اختارة
٤٤٤	١٢	ازداد	إزدادا
٤٤٦	آخر	بمشیء	بمشیء
٤٤٧	٢٢	مطمع	مطمع
٤٤٨	٥	سيدات	سيدات
٤٥٠	١	جند	جندی
٤٥٤	آخر	ن	ان
٤٥٦	١١	لضرورية	الضرورية

-ح-

## الصور

صورة	صفحة
الامير محمد إبراهيم	٣١٢
الامير ( محمد علي )	٣١٧
الامير ( عمر طوسون )	٣١٨
(بخلالة الملك فؤاد الأول)	٤٣٤





Howe







1111



22

HALI

HALI



012688691  
i 14146587

main



0 0 0 0 0 0 7 7 3 3 1

DT 107 A3712 1922/c.1

DT  
107  
A3712  
1922

V.1-2

19 JAN 2007



3 8534 01069 5785



AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY